



# الحاشية

## على تهذيب المنطق للتفتازاني

للفاضل الكامل و العالم الفقيه المنطق الامامى المولى عبدالله بن شهاب الدين الحسين اليزدى المتوفى سنة ٩٨١

مُوسِيْسَهُ النَّشِرُ لِكُنْسَلْمِيّ، التَّا، كِمُاعَهُ الْمُدَرِّبُ بَنْ إِلْمُنْسَلَقَهُ (الرّ) المولى عبدالله بن حسين يزدى، ٩٨١ ق، حاشيه نويس.

الحاشية على تهذيب المنطق للتفتازاني / تأليف العولى عبدالله بن حسين اليزدي. \_\_مؤسسة النشر

الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين بقم المشرّفة، ١٤١٢ ق. = ١٣٧١ ش.

٤٠٠ ص \_\_(مؤسّمة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين بقم المشرّفة. ٢٣٦).

شَابِكُ 2 ـ ٢٠٣ ـ ٤٧٠ ـ ٩٦٤ ـ ٩٧٨

عربي. 1SBN 978 - 964 - 470 - 303 - 4 فهرستنویسی بر اساس اطلاعات فیبا.

فهرست ويسى بر الماسية في تهذيب المنطق.

چاپ پانزدهم: (۱٤٣٣ ق = ۱۳۹۱ ش).

. کتابنامه به صورت زیرنویس.

 أ. تفتازاني، مسعود بن عمر، ٢٩٢ ـ ٢٩٢ ق. تهذيب المنطق والكلام ـ . . نقد و تفسير. ٢. منطق ـ ـ متون قد يمي تا قرن ١٤. الف. تفتازاني، مسعود بن عمر، ٢٩٢ ـ ٢٩٢ ق. تهذيب المنطق والكلام. شرح. ب. جامعة مدرسين خوزة علمية قم، دفتر انتشارات اسلامي. ج. عنوان. د. عنوان: تهذيب المنطق. والكلام. شرح. ه عنوان: الحاشية في تهذيب المنطق.

۱۳۷۱ کتابخانهٔ ملّی ایران

۷۵۳.۳ ع / Bc ۲۱

الحاشية

#### على تهذيب المنطق

المولى عبدالله بن حسين اليزدي 🛘

المنطق 🛘

مؤسسة النشر الإسلامي 🛘

□ £ · ·

17.

١٥٤ \_ ٧١م

الخامس عشر 🛘

۲۰۰۰ نسخة 🛘

۱٤٣٣ ه. ق. 🛘

■ تأليف:

■ الموضوع:

■ طبع و نشر:

عدد الصفحات:

■ الطبعة:■ المطبوع:

■ التاريخ:

مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين بقم المشرّفة

#### بسم الله الرحن الرحيم

#### والحمدالة رب العالمن والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين

و بعد فان علم المنطق الاستدلالي من العلوم الرائجة فى الحوزات العلمية وطالمًا بذل الاساتذة والطلاب جهدهم لكى يعلموا ويتعلموا هذاالعلم ويوسعوا ابحاثه من مختلف الجهات حتى انهم جعلوه واحداً من المقدمات الضروريّة لعلم الفلسفة والعرفان والفقه وغيرها من العلوم.

ومن الكتب المدوّنة في هذا العلم الذي قامت الحوزات العلمية بدرسه وتدريسه الكتاب المسمى بر 
«حاشية ملا عبدالله» الذي يمتاز عن غيره من الكتب من حيث كثرة الاشتغال به بسبب وفور فائدته مع 
صغر حجمه.. وقد طبع هذا الكتاب كراراً و مراراً بأشكال غتلفة واحجام متفاوتة و بعضها بخط الحظاط 
الايراني المعروف (عبد الرحيم وغيره) مع تعليقات شتى و بالرغم من ذلك كله فائك ترى الطبعات مشحونة 
بالاخطاء من نواح غتلفة الأمر الذي اذى الى صعوبة قراءته وفهمه على الطلاب الاعزاء فترى ان الخطأ 
الغني في بعض الطبعات ناشى من جهة صغرالحرف الذي كتبت به حواشيه، ثم اختلاط بعضها مع بعض 
ووجود الاغلاط في بعضها ايضاً كما وأن سرعة عمل بعض من تصدى لطبع الكتاب وعدم تدقيقهم فيه، قد 
جعلت الكتاب يبدو وكأنه قد فسخ عن حالته الاصلية التي ينبغي أن يكون عليها.

فبالنظر الى هذه النقائص المشار اليها فى الكتاب المتداول دراسته فى الحوزات العلميّة قامت جاعة المدّرسين للحوزة العلمية في قم بطبع هذاالكتاب بالأسلوب الحديث مع التصحيح الكامل بعد مقابلته مع النسخ الختلفة وتقديم للطلاب الاعزاء.

ونستطيع أن نجمل امتيازات وفوارق هذه الطبعة على النحوالتالي:

 ١ - إن هذا الكتاب قد قوبل مع النسخ القديمة المتعددة وقد بذلنا غاية الجهد في تصحيح الأغلاط الهرجودة و ربما أشرنا في بعض الموارد الى اختلاف النسخ أيضاً.

٢- لقد قنا بتوضيح بعض الكلمات التي قد يصعب على المطالب المبتدى فهمها وجعلنا المطالب
 التي قد تذكر بعنوان «التوضيح» داخل قوسين.

٣- ان جلة من تعليقات هذاالكتاب فارسية و بعضها دخيل في حل معضلاته فلذا أوردناها في التعليقة بعد ترجها.

٤ ـ لقد علق على هذا الكتاب بتعليقات كثيرة الا أنها عنافة من حيث الاجال والتفصيل وغيرهما لكننا اختراما هو أقرب لفهم الطالب و أكثر تفصيلاً إذا لم يختلف معناه مع بعضه البعض. أمامعه فقد اضطرونا الى نقل كليها واذا كان ثمة تعليقتان حول موضوع واحد، أو عبارة واحدة وكان هناك توافق فى التعليقتين من جهة واختلاف من جهة فاننا دفعاً للتطويل بلاطائل قد نقلنا واحدة من العبارتين ثم نذكر ما اختلف مع الاشارة الى جهة الاتحاد بايراد النقاط تحت العبائر المتحدة.

ه ـ اتنا لم نكتف في تعليقة هذا الكتاب بذكر ما قد ورد من التعليقات في الكتب المطبوعة بل قنا بايراد بعض الحواشى المفيدة من الكتب الاخرى مثل «تفسير اليزان» و «تفسير الصافي» و «التقريب» و حفظاً للأماتة في النقل فقد ذكرنا نص العبارات.

كما أثنا قد ذكرنا في ذيل كل تعليقة اسم صاحبها مع الاشارة إلى عنوان التعليقة نفسها و ذلك
 داخل قوسن الآ اذا كانت الحاشية من عندنا.

 ٧- ان التعليقات على نفس كتاب التهذيب اى (متن المنطق) قد ذكرناها في هوامش الكتاب و أما تعليقات العلماء على الحاشية ـ أى الشرح ـ فقد ذكرناها في آخر الكتاب.

٨ ـ قد جعلنا لكل باب وفصل رقم التسلسل الذي يختص بنفس ذلك الباب و فصوله والمطالع الكريم اذا أراد مطالعة تعليقات العلماء على الحاشية فليراجع الرقم الختص بكل باب فثلاً ترى اثنا جعلنا فى خاتمة عبارة من الحاشية رقم(٤) فع التوجه الى الباب والفصل الذي يريد مراجعته والرقم المتسلسل يراجع آخر الكتاب نفس ذلك الرقم فى الباب والفصل الذي يقصده حتى يظفر بالحواشى اوالحاشية التى يريدها.

٩ ـ ان القواعد والمسائل الرئيسية لم تبوب في النسخ السابقة بشكل كامل وكان قدطيع كل ذلك على النحو الذي كان متعارفاً في تلك الحقبة من الزمن الأمر الذي من شأته أن يتعب القارى ألعزيز.. لما نحن فقد قنا لأجل سهولة المراجعة والتناول بتبويب المسائل و جعل كل في فصل خاص تبسيراً للمراجع و تسهيلاً على المطالع الكريم.

١٠ ـ و فى النهاية فقد جعلنا فهرستاً لموضوعات الكتاب. هذا وفى الحتام لابد أن نقول اتنا قد بذلنا قصارى جهدنا فى ان يكون الكتاب الذى بن ايديكم مستوفياً نختلف جهات الكمال.

ولكن بما أن الكال يختص بذات الكال وبما أن الانسان من شأنه النسيان فاننا نطلب من المطالعين الكرام وحلة العلم ورواده فيا لوشاهدوا نقصا في طبع هذاالكتاب أوقصوراً في العبائر او تقصيراً في ذكرالمطالب والتعليقات اللازمة وقد غفلنا عنها أن ينهونا على ذلك لنستدركها في الطبعات القادمة ونسأل من الله جل شأنه أن يوفقنا لحدمة الحوزات العلقية وأن يسهل على الطلاب الاعزاء فهم معضلات هذاالكتاب وحل مشكلاته له على كل شيئ قدير. والشلام على من اتبع الهدى

مؤسسة النشرالاسلامي (التابعة) لجماعة المدرسين بقم للشرفة

#### ترجة التفتازاني «صاحب التهذيب»

ترجمنا لهذه العلامة في مقدمة الوشاح على الشرح المختصر لتلخيص المفتاح بتفصيل و لكن مراعاة التناسب هنا قاضية بترجمة موجزة له.

فهو سعد الدين مسعودبن عمر بن عبدالله الهروى الشافعي الخراساني تلمذ على القطب الرازى والعضد الايجى و برع فى علوم جمة كعلوم البلاغة والكلام والمنطق و التفسير و غير ذلك.

وله فى كل ذلك تصانيف راقية. فله التهذيب فى المنطق. و المقاصد فى الكلام والشروح على الشمسية للكاتبي. و على العقائد النفسية. و على الاربعين للنووى. و على تلخيص المفتاح. و تصريف العزى. و حاشية الكشاف. و غير ذلك و كانت فى لسانه لكنة و انتهت اليه معرفة العلم بالمشرق.

و فی تاریخ تولده و وفاته اختلاف فقیل ولد سنة (۷۱۲) و توفی سنة (۷۹۱) بسمرقند، و قیل توفی سنة (۷۹۲) بسمرقند و نقل نعشه الی سرخس و دفن بهاو کان قدولد سنة (۷۲۲) فکان عمره سبعن سنة.

وحفید التفتازانی احمد بن یحیی بن مسعود بن عمر الشهیر بشیخ الاسلام الهروی کان فرید عصره فی کثیر من العلوم من کبار قضاة العامة قتل سنة (۹۱۳) و للمترجم ذکر فی شذرات الذهب والاعلام و الروضات و الکنی والانقاب و غیرها. (التقریب ص ۳)

#### ترجمة المحشى

هو «عبدالله بن حسين اليزدى» عالم، فاضل، محقق، له مشاركة في علوم جة كالفقه و المنطق والكلام و علوم البلاغة. و له في كل هذه الفنون تصانيف محررة معروفة اشهرها حاشيته على تهذيب «السعد التفتازاني» في المنطق، فرغ منها سنة (٩٦٧) في الغرى الاغر. و كان شريكا مع المقدس الاردبيل. ره. والمولى حبيبالله الباغ نوى(١) الاشعرى الشافعي في التلمذ على المولى جال الدين تلميذالعلامة الدواني و قرأ عليه صاحبا المعالم و المدارك و قرأ عليها ايضاً في النجف الاشرف.

ذكره صاحب السلافة (٢) فقال: المولى عبدالله بن الحسين اليزدى استاذ الشيخ بهاء الدين محمد كان علّامة زمانه من غير نزاع و لم يدانه احد فى جلالة القدروعلو المنزلة و كشرة الورع وله مؤلفات مفيدة كشرح القواعد فى الفقه و شرح العجالة والتهذيب فى المنطق و غير ذلك: و ابنه المولى حسن على خلفه الصالح و قدوة كل فالح توفى سنة المناسك و ابنه المولى حسن على خلفه الصالح و قدوة كل فالح توفى سنة المناسك و ابنه المولى حسن على خلفه الصالح و قدوة كل فالح توفى سنة المناسك و قدوة كل فالح توفى سنة و كل فالح توفى سنة المناسك و قدوة كل فالح توفى سنة و كل كل فالح توفى المناسك توفى المناسك توفى

و ذكره الزركلي في الاعلام ومصدره خلاصة الاثر فقال:

عبدالله بن الحسين اليزدى من علماء اصبهان له حاشية على شرح التلخيص فى البلاغة و شرح تهذيب المنطق للسعد و شرح القواعد فى الفقه و تصانيفه سهلة العبارة تمتاز بحسن الايجازتوفى باصبهان سنة (١٠١٥)هـ.

و فى محكى احسن التواريخ «لحسن بيك روملو» ان قدوة المحققين و افضل المتأخرين المولى عبدالله اليزدى توفى فى بلاد عراق العرب فى اواخر دولة السلطان شاه طهماسب الصفوى سنة (٩٨١) و مدفنه فى جوار ائمة العراق (ع) و للمترجم ذكر فى الرياض و الامل و روضات الجنات ايضاً. (التقريب ص ٤)

<sup>(</sup>١)نسبة الى باغ نوعلة بشيراز.

<sup>(</sup>۲)ص۴۹۸

### بسم الله الرحمن الرحيم

#### الحمدلله

#### هذاكتاب الحاشيه

#### بسم الله الرحن الرحيم (١)

قوله «الحمد (٢) لله»: افتتح بحمدالله بعد (٣) البسملة (٢) ابتداء (۵) بخير الكلام (۶) واقتداء بحديث خير الانام (٧) عليه وآله (٨) الصلوة والسلام.

فان قلت (٩): حديث الابتداء مروى في كل من التسمية والتحميد فكيف التوفيق؟

قلت: الابتداء في حديث التسمية محمول على الحقيق وفي حديث التحميد على الاضافي او على العرف او في كليها على العرف.

والحمد هو الثناء(١٠) باللسان على الجميل(١١) الاختيارى(١٢) نعمة كان او غيرها(١٣)

والله علم (۱۲) على الاصح (۱۵) للذّات (۱۶) الواجب الوجود (۱۷) المستجمع لجميع صفات الكال، ولدلالته على هذا الاستجماع (۱۸) صارالكلام في قوة ان يقال:

#### الذي هدانا سواء الطريق و جعل لنا

الحمد مطلقاً(۱۹) منحصر فى حق من هومستجمع لجميع صفات الكمالات من حيث هو كذلك(۲۰) فكان كدعوى الشيء ببيّنة و برهان ولايخفي لطفه (۲۱).

قوله «الذى هدانا»: الهداية(٢٢) قيل: هى(٢٣) الدلالة الموصلة اى: الايصال(٢٤) الى المطلوب وقيل: هى(٢٥) اراثة الطريق(٢٤) الموصل الى المطلوب.

والفرق بين هذين المعنين: أن الأول يستلزم الوصول الى المطلوب بخلاف الثانى، فأن الدلالة على ما يوصل الى المطلوب لايلزم أن تكون موصلة الى ما يوصل فكيف توصل الى المطلوب؟

والاول منقوض بقوله تعالى: «و اما ثمود فهديناهم فاستحبوا العمى على الهدى»(٢٧) اذلايتصور الضلال بعد الوصول الى الحق(٢٨).

والثانى منقوض بقوله تعالى: «انك لاتهدى من احببت ولكن الله يهدى من يشاء»(٢٩) فان النبي(ص) كان شأنه ارائة الطريق(٣٠)

والذى يفهم من كلام المصنّف فى حاشية الكشاف(٣١) هو: ان الهداية لفظ مشترك بين هذين المعنيين و ح(٣٦) يظهر اندفاع كلا النقضين و يرتفع الحلاف من البن.

و محصول كلام المصنف في تلك الحاشية: ان الهداية لفظ يتعدى الى المفعول الثانى تارة بنفسه نحو: «اهدنا الصراط المستقم» (٣٣) و تارة بـ«الى» نحو: «والله يهدى من يشاء الى صراط مستقم» و تارة باللام (٣٣) نحو: «ان هذا القرآن يهدى للتى هى اقوم» فعناها على الاستعمال الاول هو الايصال وعلى الثانى (٣٥) ارائة الطريق.

قوله «سواء الطريق»: اى وسطه(٣٤) الذى يفضى سالكه الى المطلوب البتة(٣٧) و هذا كناية(٣٨) عن الطريق المستوى(٣٩) والصراط المستقيم اذهما متلازمان، وهذا مراد من فشره بالطريق المستوى و الصراط المستقيم.

ثم المراد به(٤٠) اما نفس الامر عموماً او خصوص ملّه الاسلام(٤١)، والاول اول(٤٢) لحصول البراعة الظاهرة بالقياس الى قسمى الكتاب.

قوله «جعل لنا»: الظرف(۴۳) اما متعلق بجعل واللام للانتفاع كها قيل في قوله تعالى: «وجعل لكم الارض فراشاً» (۴۶) و اما برفيق و يكون تقديم معمول المضاف

ف خطبة الكتاب

#### التوفيق (٥) خير رفيق والصلوة على من ارسله هدى(٥)

اليه على المضاف لكونه ظرفأ و الظرف ممّا يتوسع فيه (٢٥)و الاول اقرب لفظاً (٢۶) و الثانى معنى.

قوله «التوفيق»: هو توجيه الاسباب نحو المطلوب الخير(٢٧)

قوله (روالصلوة»: هي بمعنى الدعاء(٤٨) اي: طلب الرحمة(٢٩) و اذا اسند الى الله (٥٠) تجرد عن معنى الطلب و يراد به الرحمة مجازاً.

قوله «على من ارسله»: لم يصرح باسمه، تعظيماً (۵۱) و اجلالاً و تنبيهاً على انه (ص) فيا ذكر من الوصف بمرتبة لايتبادر الذهن منه الا اليه واختار (۵۲) من بين الصفات هذه، لكونها مستلزمة لسائر (۵۳) الصفات الكمالية مع ما فيه من التصريح بكونه مرسلاه فان (۵۴) مرتبة الرسالة فوق النبوة (۵۵) فان المرسل هو النبي الذي ارسل اليه دين و كتاب.

قوله «هدى»: (۵۶) اما مفعول له لقوله: «ارسله» وح(۵۷) يراد بالهدى هدى الله (۵۷) حتى يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل به، او حال عن الفاعل (۵۹) بل عن

قوله هدى: الهدى مصدر وهو عين المداية، قال الراغب في المفردات: والهدى والهداية في موضوع اللغة واحد. لكن قد خص الله عزوجل لفظة الهدى بما تولاه واعطاه و اختص هو به دون ما هو الى الانسان نحو «هدى للناس» والاهتداء يختص بما الانسان نحو «هدى للناس» والاهتداء يختص بما يتحراه الانسان على طريق الاختيار الى آخر ما ذكر. وقال ابن الاثير في النهاية: الهدى الرشاد و الدلالة و يؤتث و يذكر يقال: هداه الله للدين هدى وهديته الى الطريق وهديته الطريق هداية.

ثم هذا المصدر اما مفعول لاجله لقوله: «ارسله» بمعنى: ارسله لاجل ان يهدى الله به الناس.(التقريب ص٩)

<sup>(</sup>ه) قوله وجعل لنا التوفيق: التوفيق جعل الاسباب موافقة للمطلوب. و حاصله: توجيه الاسباب نحو المسببات. وقوله لنا: الظّرف فيه من حيث المعنى متعلق برفيق لكن اللفظ لايساعده لامتناع تقديم ما في حيّرالمضاف اليه، عليه و لان المعمول لايقع الاحيث يصح وقوع العامل فيه و اما ان يتعلق بشيء عندوف يفسره المذكور او يقال: بالفرق مما يتوسع فيه اذ يكفيه رائحة الفعل على عاذاة ما ذكره المعنف في قول صاحب التلخيص و اكثرها للاصول جماً و اما تعلقه بجمل فركيك من حيث المنى كما لايخن على فطرة سليمة و فطئة قوعة. (جلال الدين الدواني)

<sup>(</sup>a) قال صاحب التقريب:

١٠ \_\_\_\_\_ الحاشية

هو بالاهتداء حقيق (ه) و نوراً به الاقتداء يليق و على آله و اصحابه الـذيـن سعدوا في مناهج الصدق

المفعول به وح فالمصدر(٤٠) بمعنى اسم الفاعل اويقال: اطلق على ذى الحال مبالغة نحو: زيد عدل.

قوله «هو بالاهتداء حقيق»: مصدر مبنى للمفعول(٤١) اى: بان يهتدى به، والجملة (٤٢) صفة لقوله: «هدى» او يكونان حالين مترادفين او متداخلين و يحتمل الاستيناف(٤٣) ايضا، وقس على هذا قوله: «نوراً» مع الجملة التالية له(٤٤)

قوله «به»;ظرف متعلق بالاقتداء لابر يليق »(٤٥)فاناقتدائنا به انما يليق بنا لابه فانه كمال لنالاله وح تقديم الظرف لقصد الحصر(۶۶) و الاشارة الى ان ملّته ناسخة لملل ساير الانبياء.

و اما الاقتداء بالائمة عليهم السلام(٤٧) فيقال: انه اقتداء به حقيقة او يقال: الحصر اضافى بالنسبة الى سائر الانبياء.

قوله «وعلى آله»: اصله اهل(٤٨) بدليل تصغيره على اهيل(٤٩) خص استعماله في الاشراف(٧٠) و الاهل اعم منه و آل النبي (آله خ ل) عترته المعصومون(٧١)

قوله «واصحابه»: هم المؤمنون الذين ادركوا صحبة النبي (ص) مع الايمان (۷۲) قوله «مناهج»: جم منهج وهوالطريق الواضح (۷۷)

قوله «الصدق»: الخبر و الاعتقاد اذا طابق الواقع(٧٤) كان الواقع ايضاً مطابقاً له فان المفاعلة من الطرفين(٧٥) فن حيث انه مطابق (٧٥) للواقع بالكسر(٧٧) يسمى صدقاً و من حيث انه مطابق له بالفتح يسمى حقاً و قد يطلق الصدق والحق(٧٨) على نفس المطابقية والمطابقية ايضاً.

(ه) قوله هو بالاهتداء حقيق: كان من اللازم ان يقول: «هو بالهداية حقيق» لان الاهتداء مصدر اهتدى و هو لازم يقال للشخص: الهتدى لاالهادى، قال الشارح: «هو مصدر مبنى للمفعول» اى: يلزم ان يكون معناه بهذا اللون «هو بالا يهتدى به حقيق وقين» و جلة «هو بالاهتداء حقيق» صفة لقوله «هدى» بعنى اسم الفاعل اى: هادياً موصوفاً بان الاهتداء به حقيق. او يكون «هدى» و الجملة التى بعده حالين مترادفين في المعنى، اى: حال كونه هادياً و حال كونه حقيقاً بالاهتداء به، او متداخلين، اى حالاً في ضمن حال. (التقريب ص ٩)

بالتصديق و صعدوا معارج الحق بالتحقيق.

#### وبعد، فهذا غايةً تهذيب الكلام في تحرير المنطق و الكلام

قوله «بالتصديق»: متعلق بقوله: «سعدوا» اى: بسبب التصديق(٧٩) و الايمان بما جاء به النبي(ص)

قوله «و صعدوا معارج الحق»: يعنى: بلغوا اقصى مراتب الحق(٨٠) فان الصعود على جميع مراتبه(٨١) يستلزم ذلك .

قوله «بالتحقیق»: (۸۲) ظرف لغو متعلق بصعدوا كمامر(۸۳) او مستقر(۸۴) خبر لمبتداء محذوف(۸۵) ای: هذا الحكم متلبس بالتحقیق، ای: متحقق.

قوله «وبعد»: هو من الغايات(۸۶) ولها(۸۷) حالات ثلاث فانها اما ان يذكر معها المضاف اليه او لا و على الثانى اما ان يكون نسياً منسياً (۸۸) او منوياً فهى على الاولين معربة و على الثالث مبنية(۸۹) على الضّم.

قوله «فهذا»: هذا الفاء(٩٠) اما على توهم اما او على تقديرها في نظم الكلام و هذا اشارة الى المرتب الحاضر في الذهن(٩١) من المعاني الخصوصة (٩٣) المعبر عنها بالالفاظ الخصوصة او تلك الالفاظ الدالة على المعاني الخصوصة سواء(٩٣) كان وضع الديباجة(٩٢) قبل التصنيف او بعده(٩٥) اذلاوجود للالفاظ المرتبة ولاللمعاني في الخارج(٩٢) قان كانت الاشارة الى الالفاظ فالمراد بالكلام، الكلام اللفظي (٩٧) و ان كانت الى المعاني فالمراد به الكلام النفسى اى: المعنوى الذي يدل عليه الكلام اللفظي.

قوله «غاية تهذيب الكلام»: حله على هذا(١٨) اما على المبالغة(١٩) نحو: زيد عدل او بناء على ان التقدير هذا الكلام مهذب(١٠٠) غاية التهذيب فحذف الحبر(١٠٠) واقيم المفعول المطلق مقامه واعرب باعرابه على طريقة مجاز الحذف(١٠٢)

قوله «فى تحرير المنطق و الكلام»: ولم يقل فى بيانهما، كما فى لفظ التحرير(١٠٣) من الاشارة الى ان هذا البيان خال عن الحشو و الزوايد.

والمنطق: آلة(١٠٤) قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر.

والكلام: هو العلم الباحث عن احوال المبدء(١٠٥) و المعاد على نهج قانون الاسلام(١٠٤) و تقريب المرام من تقرير عقايد الاسلام.

جعلته تبصرة لمن حاول التبصّر لدى الافهام و تذكرة لمن اراد ان يتذكر من ذوى الافهام سيا الولد الاعز الحنى (ه) الحرى بالاكرام سمى

قوله «وتقريب المرام»: بالجر(۱۰۷) عطف على التهذيب، اى: هذا غاية تقريب المقصود الى الطبايع والافهام، والحمل(۱۰۸) اما على طريقة المبالغة او التقدير: هذا الكلام مقرب(۱۰۸) غاية التقريب.

قوله «من تقرير عقايد الاسلام»: بيان للمرام(١١٠) والاضافة في عقايد الاسلام بيانية (١١٠) ان كان الاسلام عبارة عن نفس الاعتقادات، و ان كان عبارة عن مجموع الاقرار باللسان(١١٢) والتصديق بالجنان(١١٣) و العمل بالاركان او كان عبارة عن مجرد الاقرار باللسان فالاضافة لامية (١١٢)

قوله «جعلته تبصرة»: اى: مبصراً و يحتمل التجوز فى الاسناد(١١٥) و كذا قوله: «تذكرة»

قوله «لدى الأفهام»: بالكسر، اى: تفهيم الغير(١١٤) اياه او تفهيمه للغير(١١٤) والاول للمتعلم والثاني للمعلم.

قوله «من ذوى الافهام»: بفتح الهمزة جع الفهم والظرف اما فى موضع الحال من فاعل يتذكر او متعلق بـ«يتذكر»(١١٨) بتضمين معنى الاخذ اوالتعلّم، اى: يتذكّرآخذاً او متعلماً من ذوى الافهام، وهذا ايضا يحتمل الوجهين(١١٩)

قوله «سیا»: الستی(۱۲۰) بمعنی المثل، یقال: «هماسیان» ای: مثلان واصل «ستیا»، «لاستیا»(۱۲۱) حذفت «لا» فی اللفظ لکنه مراد و «ما» زایدة او موصولة او موصوفة، هذا اصله، ثم استعمل بمعنی خصوصاً (۱۲۲) و فیا بعده ثلاثة اوجه (۱۲۳) قوله «الحفی»:الشفیق.

قوله «الحرى»: اللائق.

<sup>(•)</sup> قوله الحق: قال فى المفردات: والحفى: البراللطيف، ومنه قوله عزوجل: «انه كان بى حفياً» و يقال: احفيت بفلان و تحفيت به، اذا عنبت باكرامه. و فى النهاية فى الحديث ان عجوزاً دخلت عليه فسألها فاحقى و قال: انها كانت تأتينازمن خديجة و ان كرم العهد من الايمان. يقال: احتى فلان بصاحبه وحق به وتحقى، اى: بالغ فى بره والسؤال عن حاله. (التقريب ص١٢-١٣٠)

ق مقدمهٔ الکتاب \_\_\_\_\_\_\_\_\_ الکتاب

حبيب الله عليه التحية و السلام لازال له من التوفيق قوام و من التأييد عصام وعلى الله التوكل و به الاعتصام.

القسم الاول: في المنطق

قوله ((قوام)): اى: مايقوم به امره (١٢٤)

قوله «التأييد»: اي: التقوية، من «الايد» معنى القوة.

قوله «عصام»: اى: ما يحفظ به امره من الزلل (١٢٥)

قوله «وعلى الله»: قدم الظرف هيهنا لقصد الحصر، وفى قوله: «به» لرعاية السّجع ايضاً (١٢٦)

قوله «التوكل»: هوالتمسكبالحق (١٢٧) والانقطاع عن الخلق (١٢٨) قوله «الاعتصام»: هوالتشبث والتمسك.

قوله «القسم الأول»: لما (١٢٩) علم ضمناً (١٣٠) من قوله في تحرير المنطق و الكلام، أن كتابه على قسمين لم يحتج الى التصريح بهذا (١٣١) فصح تعريف القسم الاول بلام العهد لكونه معهوداً ضمناً و هذا بخلاف المقدمة فانها لم يعلم وجودها سابقاً (١٣٢) فلم تكن معهودة فلهذا نكرها وقال: «مقدمة».

قوله «في المنطق»: ان قيل: ليس المراد بالقسم الاول الا المسائل المنطقية(١٣٤) فا توجيه الظرفية؟ (١٣٤)

قلت: يجوز ان يراد بالقسم الاول(١٣٥) الالفاظ و العبارات و بالمنطق المعانى فيكون المعنى: ان هذه الالفاظ في بيان هذه المعانى و يحتمل وجوهاً أخر.

والتفصيل: ان القسم الاول عبارة عن احد معان سبعة: اما الالفاظ او المعانى اوالنقوش اوالمركب من الاثنين(١٣٦٦) او الثلاثة، و المنطق عبارة عن احد معان خسة اما الملكة (١٣٧) او العلم بجميع المسائل او بالقدر المعتد به الذي يحصل به العصمة او نفس المسائل جميعاً (١٣٨) او نفس القدر المعتد به، فيحصل من المحطة الخمسة (١٣٩) مع السبعة خسة و ثلاثون احتمالا يقدر في بعضها البيان وفي بعضها التحصيل او الحصول حيث ما وجده العقل السليم مناسباً (١٤٠)

#### مقدمة: العلم ان كان اذعاناً للنسبة فتصديق

#### مقدمة علم المنطق

قوله «مقدمة»: اى: هذه مقدمة(١) يتبين فيها امور ثلاثة(٢): رسم المنطق(٣) و بيان(٤) الحاجة اليه(٥) و موضوعه(٤) وهى مأخوذة من مقدمة الجيش(٧) و المراد(٨) منها هيهنا(٩) ان كان الكتاب عبارة عن الالفاظ(١٠) و المبارات طائفة من الكلام(١١) قدمت امام المقصود لارتباط المقصود(١٢) بها و نفعها فيه، وان كان عبارة عن المعانى(١٣) فالمراد من المقدمة طائفة من المعانى يوجب الاطلاع عليها بصيرة في الشروع وتجويز الاحتمالات الاخر(١٤) في الكتاب(١٥) يستدعى جوازها في المقدمة التي هي جزئه(١٤) لكن القوم لم يزيدوا(١٧) على الالفاظ والمعانى في هذا الباب شيئاً.

قوله «العلم»: هو الصورة الحاصلة من الشىء عندالعقل(١٨) و المصنف لم يتعرض بتعريفه(١٩) اما لكفاية التصور بوجه ما فى مقام التقسيم واما لان تعريف العلم مشهور مستفيض و اما لان العلم بديهى التصور على ما قيل.

قوله «ان كان اذعاناً»: (٢٠)اى: اعتقاداً بالنسبة الخبرية الثبوتية (٢١)

#### العصور و المتعددة المنطق المتعددية المتعددية

كالاذعان بان زيداً قائم او السلبية كالاعتقاد بانه ليس بقائم، فقد اختار المصنف(٢٢) مذهب الحكماء(٢٣) حيث جعل التصديق نفس الاذعان و الحكم دون المجموع المركب منه و من تصور الطر فين(٢٢) كما زعمه الامام الرازى و اختار مذهب القدماء(٢٥) ايضاً حيث جعل متعلق(٢٤) الاذعان والحكم الذى(٢٧) هو الجزء الاخير للقضية(٢٨) هو النسبة الخبرية الثبوتية او السلبية لاوقوع النسبة الثبوتية التقييدية(٢١) اولا وقوعها(٣٠) و سيشيرالمصنف(٣١) الى تثليث اجزاء القضية في مباحث القضايا(٣٠)

قوله «والافتصور»: سواء كان ادراكا لامر واحد كتصور زيد، او لامور متعددة بدون نسبة كتصور زيد وعمرو و بكر، او مع نسبة (٣٣) غير تامة اى: التي لايصح السكوت عليها كتصور غلام زيد او تامة انشائية كتصور اضرب او خبرية مدركة بادراك غير اذعاني كها في صور التخييل والشكوالوهم. (٣٤)

قوله «ويقتسمان»: الاقتسام بمعنى القسمة (٣٥) على ما فى الاساس (٣٥) اى: يقسم التصور و التصديق كلا من وصنى الضرورة اى: الحصول بلانظر، والاكتساب اى: الحصول بالنظر، فيأخذ التصور قسماً من الضرورة فيصير ضرورياً (٣٧) و قسماً من الاكتساب فيصير كسبياً و كذا الحال فى التصديق فالمذكور فى هذه العبارة صريحاً (٣٨) هو انقسام الضرورة و الاكتساب ويعلم انقسام كل من التصور و التصديق الى الضرورى و الاكتسابي ضمناً و كناية (٣٩) وهى ابلغ و احسن من التصريح (٤٠)

قوله «بالضرورة»: اشارة الى ان هذه القسمة بديهية لاتحتاج الى تجشم(٤١)

<sup>(</sup>ه) قوله و يقتسمان —اى التصديق والتصور السابقا الذكر وصف الضرورة والنظر فيأخذ كل منها وصفاً من كل منها يقصور ضرورى و تصديق ضروري و تصور نظرى و تصديق نظرى إيضاً فالمذكور ف حبارة المتن صريحاً هو اتقسام الضرورة والاكتساب بين التصور و التصديق و أذا حاز كل من التصور والتصديق وصفاً من كل من الضرورة والاكتساب فقد انقسم كل من التصور والتصديق انفسها الى الضرورى و النظرى من باب الملازمة البينة (التقريب ص١٥)

#### و الأكتساب بالنظرُّ (٥) و هو ملاحظة المعقول لتحصيل المجهول (٥)

الاستدلال كما ارتكبه القوم(٤٢) و ذلك (٤٣) لانا اذا رجعنا الى وجداننا وجدنا ان من التصورات ماهو حاصل لنا بلانظر كتصور الحرارة والبرودة (٤٤) و منهاما هو حاصل لنا بالنظر و الفكر كتصور حقيقة الملك والجن(٤٥) و كذامن التصديقات ما يحصل لنا بلانظر كالتصديق بان الشمس مشرقة و النار محرقة و منها ما يحصل لنا بالنظر(۴۶) كالتصديق بان العالم حادث و الصانع موجود.

قوله «وهوملاحظة المعقول»: (٤٧) اي: النظر توجه النفس(٤٨) نحو الامر المعقول (٤٩) اي: المعلوم لتحصيل امر غير معلوم (٥٠) وفي العدول عن لفظ «المعلوم» (۵۱) الى «المعقول» فوائد، منها: التحرز عن استعمال اللفظ المشترك (۵۲) في التعريف، و منها: التنبيه على ان الفكر انما يجرى في المعقولات، اي: الامور الكلية

(٥) قوله والاكتساب بالنظر: انما قيد الاكتساب بالنظر مع ان الاكتساب في العرف بل في اللغة يطلق حيث يكون في متعلقه تعب وسعى، اذقد يحصل الاكتساب بالصدفة والاتفاق.

(٠)قول المصنف«و هو ملاحظة المعقول لتحصيل الجمهول» اعلم: ان التعريف المشهور للنظر و الفكر عندالمتقدمين هو ان الفكر حركة ذهن الانسان من المطالب نحو المبادى و الرجوع عنها الى المطالب وعند المتأخرين: هو ترتيب امور معلومة للتأدى الى الجهول.

بيان ذلك: انه اذا اريد تحصيل مجهول مشعور به من وجه انتقل الذهن منه و تحركت نحو المعقولات الى ان تجد مبادى هذا المطلوب و يتصور ها ثم ينتقل منها بترتيبها الى ذلك المجهول المطلوب فيحصل هناك انتقالان، فالمتقدمون على ان الفعل المتوسط بين المعلومات و المجهولات الذي هوعبارة عن النظر هو مجموع الانتقالين اذبه يتوصل من المعلوم نحو المجهول و المتأخرون على انه عبارة عن الترتيب الحاصل من الانتقال الثانى اذ تحصيل المجهول من المعلوم يدور عليه وجوداً وعدماً والانتقالان خارجان عن الفكر الا ان الثانى منها لازم له اذ لايوجد بدونه البتة دون الاول لحصوله بدونه في بعض الاوقات فاذا انطبع هذا على صحيفة الخاطر، فنقول عرف المصنف النظر ملاحظة المقول لتحصيل المجهول لينطبق على كلا الذهبن و لئلا يرد عليه ما اورد على تعريف المتأخرين منانه لايتناول التعريف بالفصل وحده ولابالحاصة وحدها لظهور انه لاترتيب حينئذ مم انه يصح التعريف بهها عندهم كها سيصرح به المصنف في فصل المعرف حتى يحتاج الى الجواب بان التعريف بالفردات انما يكون بالمشتقات كالناطق والضاحك والمشتق و ان كان في اللفظ مفرداً الا ان معناه شيء له المشتق منه فيكون من حيث المعنى مركبا، او بان الفصل والخاصة لايدلان على المطلوب الابقرينة عقلية موجبة لانتقال الذهن اليه فالتركيب لازم لاعالة. (ميرزاعمدعل) ن مقدمة علم المنطق \_\_\_\_\_\_ ٧

## و قد يقع فيه الخطاء (ه) فاحتيج الى قانون تعصم الفكر

الحاصلة فى العقل دون الامور الجزئية فان الجزئى لايكون كاسباً ولا مكتسباً (٥٣) و منها: رعاية السجم.

ت قوله «قانون»: (۵۴) هولفظ يونانى (۵۵) او لفظ سريانى موضوع فى الاصل المُشطِرُ الكتابة (۵۶) وفى الاصطلاح قضية كلية (۵۷) تُعرف منها احكام جزئيات موضوعها (۵۸) كقول التحاة: «كِل فَلْعَلْ مَرْفُوعٍ» فانه حكم كلي (۵۹) يعلم منه لحكام جزئيات الفاعل.

قوله «وقد يقع فيه الخطاء»: بدليل ان الفكر قد ينهى الى نتيجة كحدوث

(٠)قوله «وقد يقم فيه»: اى في النظر الذي يجوس خلال المطومات ليتصل من وراثها بالجهولات التي استردف كشفها الخطأ في اثناء مشيه في المعلومات لاجلير الا تصال بالمجهولات. وأعلم أنه ليس الماصم للفكوعن الترقيع في الحظأ المتعلق وحده فان بر امج المنطق لا تستطيع تعديل عامة المواد فان اكثر المواد لايعرف صحتها من سقمها الإبالباحث الفلسفية، مثلا أنتهاء بعض الافكار الى نتيجة كحدوث العالم و افتهاء البعض الآخر الى قنعه،ليس معلولا عن الاختلاف في هيآت الشكل و انما الاول يدعى مادة بكبسها في شكل جامم للشروط فتأتى بنتيجة هي حدوث العالم و كذلك الاخريدعي مادة بكبسها في شكل لايؤخذ عليه اختلال من جهة كم او كيف او جهة او تقديم او تأخير فتأتى بنتيجة هي قدم العالم و المنطق يعترف لهما بصحة المسير واعتدال الجادة نعم غاية ما يوصى المنطق بلزوم كون المواد يقينية اذا كان القياس برهانياً و لكن المنطق لاتمز اليقين من غيره اذليس فيه هذا المائز و أنما هو في غيره من الفنون كالفلسفة في المواد المقلية و الحلاصة ان المنطق نوعا يتكفل بالعمسة عن الخطاء اذا كان منشأه التشكيلات الصورية من اشتراطه الكلية في مكان والجزئية في آخر والسلب مرة والايجاب اخرى وماالى ذلك و اما بحثه عن المواد فقليل ضئيل والاخطاء كها تكثر من جهة الاجزاء الصورية للاشياء تكثر من ناحية موادها ايضاً فقول الشارح: بدليل ان الفكر قد ينتهي الى نتيجة كحدوث العالم وقد ينتهي الى نقبضها كقدم المالم فاحد الفكرين خطأ لاعالة والالزم اجتماع النقيضين طبعاً فلابد من قاعدة كلية لو روعيت لم يقع الخطأ في الفكر وحتى في مثل المثال السابق ونظائره و هو المنطق، ضعيف مريض فانه لابتمكن ان يثبت المنطق من وراء تيك المقدمات التي ساقها كها رأيت. فان المنطق ليس به -لمحدوديته على القيام باصلاح المواد التي تؤخذ في طرق الادلة والاقيسة غاية ماهناك هولايزال يكررالوصايا بان مقدمات التياس الفلاني ومواده يلزم ان تكون كذا فهو كواعظ لاسلطان مسيطر. وهل يبتني على الوعظ نظام عام؟ –حاشا وكلا– و هذه الملحوظة يجب الالتفات اليها والتفطن لها و لايؤخذ قولهم: المنطق يمصم الذهن عن الخطأ في الفكر، بتسليم كلي. (التقريب ص١٨) ۱۸ مراعاتها (ه)عنه و هو المنطق و موضوعه المعلوم التصورى و التصديق، من

العالم و قد ينتهى الى نقيضها(٤٠) كقدم العالم(٤١) فأحد الفكرين خطأح لامحالة (٤١) والالزم اجتماع النقيضين(٤٣) فلابد من قاعدة كلية(٤٤) لو روعيت لم يقع الخطأ في الفكر و هو المنطق، فقد ثبت احتياج الناس(٤٥) الى المنطق في العصمة عن الخطأ في الفكر بثلاث مقدمات:(٤٥)

الاولى: ان العلم اماتصور واماتصديق.

والثانية: ان كلامنهمااماان يحصل بلانظراو يحصل بالنظر.

والثالثة: إن النظرقديقع فيه الخطاء.

فهذه المقدمات الثلاث(٤٧) تفيد احتياج الناس(٤٨) في التحرز عن الخطاء في الفكر الى قانون وذلك هو المنطق و علم من هذا تعريف المنطق(٤٩) ايضاً بانه: قانون تعصم مراعاتها(٧٠) الذهن عن الخطاء في الفكر.

فهيهنا علم امران(٧١) من الامور الثلاثة التي وضعت المقدمة لبيانها، بقى الكلام فى الامر الثالث و هو تحقيق ان موضوع المنطق ماذا؟ فأشار اليه بقوله: و موضوعه الخ.

#### موضوع المنطق:

قوله «وموضوعه»: موضوع العلم(۷۲) مايبحث فيه (۷۳) عن عوارضه (۷۴) الذاتية (۷۵) و العرض الذاتي مايعرض الشيء اما اولا و بالذات كالتعجب اللاحق للانسان من حيث انه انسان و اما بواسطة امر(۷۶) مساو لذلك الشيء كالضحك الذي يعرض(۷۷) حقيقة للتعجب ثم ينسب عروضه الى الانسان بالعرض والمجاز فافهم (۷۸).

قوله «المعلوم التصورى»: اعلم ان موضوع المنطق هو المعرف و الحجة اما المعرف فهو عبارة عن المعلوم التصورى و لكن الامطلقا بل من حيث أنه يوصل الى

<sup>(</sup>٠) وفي بعض النسخ مراعاته بتذكير الضمير.

موضوع المنطق \_\_\_\_\_\_\_ ١٩

## حیث انه یوصل الی مطلوب تصوری فیسمی معرفاً (ه) او مطلوب تصدیقی فیسمی حجة (ه)

\_\_\_\_\_

المجهول التصورى كالحيوان الناطق الموصل الى تصور الانسان و اما المعلوم التصورى الذى لا يوصل الى المجهول التصورى فلايسمى معرفاً و المنطق لا يبحث عنه (٧٩) كالامور الجزئية المعلومة نحو: زيد و عمرو و اما الحجة فهى عبارة عن المعلوم التصديق لكن لامطلقا ايضاً بل من حيث انه يوصل الى المجهول التصديق كقولنا: «العالم متغير و كل متغير حادث» الموصل الى التصديق بقولنا: «العالم حادث» و اما ما لا يوصل كقولنا: «النار حارة» مثلا، فليس بحجة والمنطق لا ينظرفيه بل يبحث عن المعرف و الحجة من حيث انها كيف ينبغى ان يترتبا حتى يوصلا الى المجهول (٨٠)

قوله «معرفاً»: لانه يعرف و يبين حال الجهول التصوري (٨١)

قوله «حجة»: لانها تصير سبباً للغلبة على الخصم و الحجة في اللغة الغلبة، فهذا من قبيل تسمية السبب باسم المسبب(٨٢)

(•)قوله فيسمى معرفاً: و قد يسمى قولاً شارحاً ايضاً، اما «شارحاً» فلشرحه ماهية الشيء وحقيقته و اما «قولاً» فلانه فى الاغلب مركب و القول يرادفه، كذا قال بعض المحققين فى شرح الرسالة و قال المحقق الشريف: وذلك لان الحدالتام مركب قطماً و الحدالناقص قد يكون مركباً وقد لايكون عند من .

من جوز الحدالناقص بالفصل وحده والرسم التام مركب قطعاً والرسم التّاقص قد يكون مركباً و قد لايكون عند من جوز الرسم الناقص بالحناصة وحدها انتهى.

و قد عرفت فيا سبق في تعريف النظر ان الحدالناقص والرسم الناقص اذا كانا بالفصل وحده والحناصة وحدها فهها و ان كانا بحسب اللفظ مفردين لكنها في الحقيقة مركبان فلاحاجة ح الى التقييد بالاغلبية. اللهم الا ان يدعى: ان القول لايطلق الا على المركب الذي يكون تركيبه ظاهراً فتأمل.(ميرزامحمدعل)

(ه) قوله فيسمى حجة: الحبجة ف اللغة: الغلبة، يقال: حبّم يحج اذا غلب، ولفظ اللغة مأخوذ من لغى يلغى اذا لهج بالكلام وفى الصحاح ان اصلها: لغى او لغو و الهاء عوض وجمها لغى مثل «برة» و «بُرى» و لفات ايضاً و قال بعضهم: سمعت لغاتهم بفتح التاء وشبهها بالتاء التى يوقف عليها بالهاء والنسبة اليها لغوى. (عبدالرحم)

المقصدالاول في التصورات

#### المقصد الاول (\*) في النصورات، دلالة اللفظ على تمام ما وضع له

#### «عث الدلالات»

قوله: «دلالة اللفظ»(١) قد علمت ان نظر المنطق بالذات انما هو في المعرف والحجة و هما من قبيل المعاني لا الالفاظ(٢) الا انه كها تعارف ذكر الحد(٣) و الغاية و الموضوع في صدر كتب المنطق ليفيد بصيرة في الشروع، كذلك تعارف ايراد مباحث الالفاظ(٤) بعد المقدمة(۵) ليعين على الافادة و الاستفادة و ذلك (٦) بان يبين معاني الالفاظ المصطلحة المستعملة في محاورات اهل هذا العلم من المفرد و المركب و الكلى و الجزئى و المتواطي و المشكك و غيرها، فالبحث عن الالفاظ من حيث(٧) الافادة

<sup>(</sup>ه) قوله «المقصد الاول»: و فى بعض النسخ المقصدالاول فى التصورات، و معناه: موضع القصد واللام فيه اشارة الى ما علم ضمناً فى قوله المعلوم التصورى والتصديق من ان كتابه مشتمل على مقصدين: مقصد فى التصورات و مقصد فى التصديقات.

و انما قدم مباحث التصورات على التصديقات، لان التصور كها عرفت سابقاً اما شرط للتصديق او شطر و هما مقدمان على المشروط.(عبدالرحيم)

ن الدلالات \_\_\_\_\_\_ ت

مطابقة و على جزئه تضمن و على الخارج التزام و لابد فيه من اللزوم عقلاً (\*) او عرفاً و يلزمها المطابقة ولو تقديراً (\*)

والاستفادة و هما انما يكونان في الالفاظ بالدلالة فلذا بدء بذكر الدلالة و هى كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم(٨) بشيء آخر و الاول هو الدال و الثاني هو المدلول، و الدال ان كان لفظاً فالدلالة لفظية والا فغير لفظية و كل منها ان كان بسبب (بحسب خ ل) وضع الواضع (٩) و تعيينه الاول بازاء الثاني فوضعية (١٠) كدلالة لفظ زيد على ذاته ودلالة الدوال الاربع (١١) على مدلولاتها، و ان كان بسبب اقتضاء الطبع (١٢) كحدوث الدال عند عروض المدلول فطبعية كدلالة اح اح (١٣) على وجع الصدر و دلالة سرعة النبض على الحمى (١٤) و ان كان بسبب امرغير الوضع و الطبع فعقلية كدلالة لفظ ديز المسموع من وراء الجدار (١٥) على وجود اللافظ و كدلالة الدخان على النار فاقسام الدلالة (١٦) ستة و المقصود بالبحث هيهنا منها هى الدلالة اللفظية الوضعية (١٧) اذ عليها مدار الافادة والاستفادة. و هى تنقسم (١٨) الى مطابقة و تضمن و التزام، لان دلالة اللفظ بسبب وضع الواضع اما على تمام ما وضع له (١٩) او على جزئه (٢٠) اوعلى ما هو خارج عنه لازم له (٢١))

قوله «ولابدفيه»: اى: في دلالة الالتزام (الدلالة الالتزامية خ ل). (٢٢)

قوله «من اللزوم»: (٢٣) اى: كون الامر الحارج بحيث يستحيل تصورالموضوع له بدونه سواء كان هذا اللزوم الذهنى عقلاً (٢٤) كالبصر(٢٥)بالنسبة الى العمى (٢٦)او عرفاً كالجود بالنسبة الى الحاتم.

قوله «و يلزمها المطابقة ولو تقديراً»: اذ لا شك ان الدلالة الوضعية على

<sup>(</sup>ه)قولمولابدمن اللزوم علاً جين المنى الموضوع له اللفظ والحنارج عنه متى قبل بدلالة اللفظ المذكور على ماهو خارج عن معناه فانه لولا خصوصية الارتباط بين الامر الحنارج و المنى الموضوع له لما حصلت الدلالة ولو حصلت، لدل كلّ شىء على كل شىء، والارتباط بين الامر الحنارج و المعنى الموضوع له تارة عقل كمدلولية البصر للفظ العمى لان الممى معناه عدم البصر عما من شأنه ان يكون بصيراً و اخرى عرف كمدلولية الجود للفظ حاتم فان حاتماً علم للرجل الطائى المعروف و لكن لاشتهاره بين الناس بالجود صارمتى اطلق اسمه تخطروا الجود من جرد اطلاق اسمه . (التقريب ص ٢٠)

<sup>(•)</sup> قوله ويلزمهما المطابقة ولوتقديراً — اي: ان الدلالة المطابقية لازمة لدلالة التضمن والالتزام

#### ولاعكس. والموضوع ان قصد بجزء منه الدلالة على جزء المعنى فمركب

جزء المسمى و لازمه فرع الدلالة على المسمى (٢٧) سواء كانت الدلالة على المسمى ويفهم منه الجزء او اللازم على المسمى ويفهم منه الجزء او اللازم (٢٦) فالدلالة على الموضوع له و النبع او مقدرة كما اذا اشتهر اللفظ في الجزء او اللازم (٢٦) فالدلالة على الموضوع له و ان لم يتحقق هناك بالفعل الا انها واقعة تقديراً، بمنى: ان لهذا اللفظ معنى لوقصد من اللفظ لكان دلالته عليه مطابقة و الى هذا اشار بقوله ولو تقديراً.

قوله «ولا عكس» (٣٠): اذ يجوز ان يكون لللفظ معنى بسيط لا جزء له ولا لازم له (٣١) فيتحقق حينند المطابقة بدون التضمن والالتزام (٣٢) ولو كان له معنى مركب(٣٣) لا لازم له تحقق التضمن بدون الالتزام ولو كان له معنى بسيط ولا لازم ذهنى كالشمس تحقق الالتزام بدون التضمن فالاستلزام غير واقع في شيء من الطرفن(٣٤)

#### في المفرد والمركب واقسامها

قوله «والموضوع»:(٣٥)اى:اللفظ الموضوع(٣٦)ان اريد الدلالة بجزء منه على جزء معناه(٣٧) فهو المركب والا فهو الفرد فالمركب انما يتحقق بتحقق امور اربعة:

الاول: ان يكون للفظه جزء. (٣٨)

الثاني: ان يكون لمعناه جزء.

الثالث: ان يدل جزء لفظه على جزء معناه. (٣٩)

الرابع: ان يكون هذه الدلالة مرادة. (٤٠)

فبانتفاء كل من القيود الاربعة يتحقق قسم من المفرد. فالمركب قسم واحد والمفرد

فكلها تحققت تحققت هى ولو تقديراً. ولاريب فى ذلك، فان اللفظ انما وضع لمناه المسمى به الاللجزه بخصوصه والاللخارج اللازم، فتارة يطلق اللفظ ويرادمنه مسماه و يفهم منه جزءه او الخارج عنه اللازم له فهنا قد تحققت المطابقة مع الدلالتين المتفرعتين عنها بظهور و تارة يطلق اللفظ و يرادمنه جزءه فقط او الحنارج عنه اللازم فقط الاشتهار اللفظ فيها او فى احدهما فان الدلالة المطابقية فى هذا المورد وان تخلف ظهورها الاانها تقدر و يقال ان المسمى لو قصد من هذا اللفظ لكانت دلالته عليه بحقها اولا و مطابقة ثانياً. (التقريب ص ٢٠)

امّا تام خبر او انشاء و اما ناقص تقییدی او غیره و الا فمفرد(\*)

اقسام اربعة: الاول: ما لا جزء للفظه نحو همزة الاستفهام. الثاني: ما لا جزء لمعناه نحو لفظ «الله». الثالث: ما لا دلالة لجزء لفظه على جزء معناه نحو «زيد» و «عبدالله» علما. الرابع: ما يدل جزء لفظه على جزء معناه لكن هذه الدلالة غير مقصودة(٤١) كالحيوان الناطق(٤٢) علماً للشخص الانساني.

«قوله اما قام»: اى يصح السكوت عليه (٤٣) كـ «زيدقائم».

«قوله خبر»: ان احتمل الصدق والكذب(٤٤) اى: من شأنه ان يتصف بها(٤٤) بان يقال له: صادق او كاذب.

قوله: «اوانشاء»: ان لم يحتملها. (٤٦)

قوله: « واماناقص» ان لم يصح السكوت عليه.

قوله «تقییدی»: ان کان الجزء الثانی قیداً للاول(٤٧) نحو: «غلام زید» و «رجل فاضل» و «قائم فی الدار»(٤٨)

قوله «او غيره»: ان لم يكن الثاني قيداً للاول(٤٩) نحو «في الدار» و «خسة عشر»(٥٠)

قوله «و الا فمفرد»: اي و ان لم يقصد بجزء منه الدلالة على جزء المعني.

 <sup>(</sup>a)قوله والاففرد: اى و ان لم يقصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه فهو مفرد.و هذا الننى
 وهو قولنا و ان لم يقصد الخرب ينحل الى امور اربعة:

١٠ مالا جزء للفظه لبساطته كهمزة الاستفهام مثلاً فهذا يصدق فيه أنه لم يقصد بجزء منه الدلالة ولولانتفاء موضوع تجزء اللفظ.

٢- مالاجزء لمعناه لبساطته ايضاً نحو لفظ الله بالنسبة الى واجب الوجود فانه تصدق فيه القضية السالبة السابقة الذكر ولو لانتفاء موضوع تجزء المعنى.

٣- مالادلالة لجزء لفظه على جزء معناه نحو زيد وعبدالله علماً لشخص فان الاعلام تعتبر قطعاً غير قابلة التجزء فى اسمائها و فى مسمياتها وان كانت فى الاصل مركبات كعبدالله و محمد على و تأبط شراً و بعلبك

٤- ما يقبل أن يدل جزء لفظه على جزء معناه و لكن لم يقصد ذلك كالحيوان الناطق شعاراً وعلماً لشخص الانسان فان الحيوان الناطق حيث يطلق فى جواب السؤال عن زيد و عن عمرو وعن غير هما انما يقصد به أن زيداً انسان فكما يعتبر الجواب بالانسان عن السؤال بزيد قطمة واحدة لا تتجزأ فكذلك ماهو

و هو ان استقل فع الدلالة بهيئته على احدالازمنة الثلاثة كلمة وبدونها اسم(ه) و الآفاداة و ايضاً

.

قوله «و هو ان استقل»:اى: في الدلالة على معناه بان لايحتاج فيها الى ضم ضميمة(۵۱)

قوله «بهيئته»: بان يكون بحيث كلها تحققت هيئته التركيبية في ضمن مادة موضوعة متصرف فيها فهم واحد من الازمنة الثلاثة، مثلاً هيئة «نَصَرَ» وهى مركبة من ثلاثة حروف(٥٢) مفتوحة (٥٣) متوالية كلها تحققت فهم الزمان الماضي لكن بشرط ان يكون تحققها في ضمن مادة موضوعة متصرف فيها(٥٤) فلا يرد النقض بنحو «جست» و «حجر»(٥٤)

قوله «كلمة» (٥٦): في اصطلاح المنطقيين وفي عرف النحاة فعل. (٥٧)

قوله «والا»: اى: و ان لم يستقل فى الدلالة.(۵۸) «فاداة» في عرف المنطقيين و حرف عندالنحاة.(۵۹)

قوله «وایضاً»: مفعول مطلق(٦٠) لفعل محذوف(٢٦) ای: أُمْنَ ایضاً، ای: رجع رجوعاً و فیه اشارة(٦٢) الی ان هذه القسمة ایضاً لمطلق المفرد لا للاسم وحده.(٦٣) و فیه بحث(٦٤) فانه یقتضی ان یکون الفعل و الحرف اذا کانا متحدی المعنی(٦٥) داخلین فی العلم او المتواطی او المشکك مع انهم لا یسمونها بهذه الاسامی بل قد تحقق فی موضعه ان معنیها لایتصفان بالکلیة و الجزئیة فتأمل فیه.(٦٦)

(ه)قول المصنف و بدونها اسم: قد يتوهم ان هذا يصدق على افعال المقاربة ايضاً بناء على ما اشتهر بينهم من انها منسلخة عن الدلالة على الزمان مع انها لا تسمى اسها عند احد ولا يصدق على اسهاء الفاعلين والمفعولين لدلالتها على احد الازمنة ايضاً مع انها اسهاء بالا تفاق فيختل الحد جماً و منماً.

والجواب: ان المعتبر فى الدلالة على احدالازمنة فى تعريف الفعل وعدمها فى تعريف الاسم ما ثبت بالوضع الاول و لا شك ان اسهاء الفاعلين و المفعولين لا تدل على الزمان بحسبه و افعال المقاربة تدل عليه بحسبه فلاعذور و من هنا ظهر انه لولا تصريحهم بان الافعال الناقصة ادوات عندهم لامكن القول بدخولها فى تعريف الكلمة ايضاً و كونها من افرادهابناء على كونها مستقلة فى الدلالة على الحدث واحدالازمنة بحسب الوضع الاصلى فنأمل (محمصل)

بقصده ومعناه. (التقريب ص٢٠-٢١)

ق المفرد والمركب واقسامها -----

ان اتحد معناه(ه) فع تشخصه وضعاً(ه) علم و بدونه متواط ان تساوت افراده و مشكك ان تفاوتت باولية او اولو ية(ه)

قوله «ان اتحد»: ای: وَحُدَمناه (٦٧) قوله «فع تَشخّصه»: ای: جزئیته.

قوله «وضعاً»: اى بحسب الوضع دون الاستعمال فان ما يكون مدلوله كلياً في اصل الوضع (٦٨) و مشخصاً في الاستعمال كاسهاء الاشارة على رأى المصنف لايسمى علماً.

و هيهنا كلام و هو ان المراد بالمعني(٦٩) في هذا التقسيم اما الموضوع له تحقيقاً او ما استعمل فيه اللفظ سواء كان وضع اللفظ له تحقيقاً او تأو يلاً فعلى الاول لا يصح علا الحقيقة والمجاز (٧٠) من اقسام متكثر المعنى و على الثانى يدخل نحو اسهاء الاشارة (٧١) على مذهب المصنف في متكثر المعنى و يخرج عن متحد المعنى فلا حاجة في اخراجها الى التقييد بقوله: «وضعاً» (٧٧)

قوله «ان تساوت»: اى: يكون صدق هذا المعنى الكلى على تلك الافراد على السوية. (٧٣)

قوله «ان تفاوتت»: اى: يكون صدق هذا المفهوم على بعض الافراد مقدماً على

(ه) قوله أن أتحد معناه — أى ما عنى به واحد لاكثير فهذا المعنى الواحد أن كان واحداً بالشخص حسب اعتبار الواضع له كذلك، فعلم شخصى و بدون التشخص يقال له: متواطى اذا تساوت أفراده في المصداقية له وأن تفاوتت باولية أو اولوية فيقال له: مشكك و معنى التواطى أن المصاديق بالنبسة الى مصداقيتها لذلك المعنى الكل يطأ بعضها عقب البعض الآخر متساوية في سير ها ألى الكل الصادق عليا. و أمّا يقال مشكك حيث يشكك الانسان في ادعاء جامعية امر لامرين في حال أن احدهما مقدم مرتبة على الآخر أو اشد من الآخر في ذلك الامر كنسبة الوجود الى الله والى اضعف الموجودات و كنسبة البياض الى الجهي الصافى والحليط بالتراب مثلاً و هكذا. (التقريب ص٢٧)

(ه) قوله وضماً — اى ان التشخص جاء الى المعنى من ناحية الوضع لامن ناحية الاستعمال، فان ما يكون موضوعاً بالوضع العام والموضوع له عاما و لكنه مشخص فى الاستعمال كاسياء الاشارة على رأى المصنف حيث ادعى ان لفظ هذا مثلاً موضوع لكلى الذكر الحاضر القريب و ان كان فى الاستعمال لايقال الا الى شخص معين، لايسمى على. (التقريب ص٢٢)

(٥)قوله «اواولوية»: كالتفاوتات التي توجد بين افراد حقيقة واحدة من شدة وضعف و زيادة

و ان كثر(ه) فان وضع لكل فشترك و الا فان اشتهر في الثاني فنقول ينسب الى الناقل و الا فحقيقة ومجاز.

صدقه على بعض آخر بالعلية (٧٤) او يكون صدقه على بعض اولى و انسب (٧٥) من صدقه على بعض آخر. و غرضه بقوله: «ان تفاوتت باولية او اولو ية» مثلاً (٧٦) فان التشكيك لا ينحصر فيها بل قد يكون بالزيادة والنقصان او بالشدة والضَّعف. (٧٧) قوله «وان كثر»: اي: اللفظ المفرد ان كثر معناه المستعمل هوفيه، فلايخلواما ان يكون موضوعاً لكل واحد من تلك المعانى ابتداء (٧٨) بوضع على حدة (٧٩) او لا يكون كذلك (٨٠) والاول يسمى مشتركاً (٨١) كالعن للباصرة (٨٢) و للذهب و للذات و على الثاني (٨٣) فلا محالة (٨٤) ان يكون اللفظ موضوعاً لواحد من تلك المعانى اذ المفرد قسم من اللفظ الموضوع. ثم انه ان استعمل في معنى آخر فان اشتهر في هذا المعنى الثاني و ترك استعماله في المعنى الاول (٨٥) بحيث يتبادر منه المعنى الثاني اذا اطلق مجرداً عن القرائن (٨٦) فهذا يسمى منقولاً و ان لم يشتهر في الثاني و لم يهجر في الاول (٨٧) بل يستعمل تارة في الاول واخرى في الثاني فان استعمل في الاول اي: المعنى الموضوع له يسمى اللفظ حقيقة (٨٨) و ان استعمل في الثاني الذي هو غير الموضوع له يسمى مجازاً (٨٩)

ثم اعلم: ان المنقول لابد له من ناقل من المعنى الاول المنقول منه الى المعنى الثانى

و نقصان. (التقريب ص٢٣)

<sup>(0)</sup> قوله وان كثر: هو عطف على قوله: «ان اتحد معناه» فان وضع اللفظ لكل معنى من المعانى المتكثرة بوضع على حدة فمشترك لفظى و ان لم يوضع لكل بل وضع لواحدو استعمل في آخر لمناسبة واشتهر استعماله في هذاالثاني اشتهاراً افاده اشعار اللفظ به من دون قرينة وهجر او لم يهجر في الاول فالمعنى الموضوع له اللفظ من هذين المعنيين يقال له منقول منه والمعنى المستعمل فيه للمناسبة يقال له منقول اليه و نفس اللفظ الموضوع للاول و المستعمل في الثاني يقال له منقول وموجد الاستعمال في الثاني للمناسبة المذكورة يقال له ناقل فان كان هو الشرع قيل لللفظ المذكور منقول شرعى و ان كان هو العرف العام فعرف و ان كان اهل النحو فنحوى او اهل المنطق فمنطق وهكذا و ان وضع لواحد و استعمل في آخر لمناسبة وقرينة صارفة عن المعنى الموضوع له اشتهر في الثاني او لم يشتهر و لكنه لم يهجر في الاول بل يستعمل في الاول مرة وفي الثاني اخرى فحقيقة في الموضوع له و مجاز في المستعمل فيه لمناسبة وقرينة (التقريب ص۲۳)

19	غرد والمركب واقسامها ـــــــــــــــــــــــــــــــــــ	ق ۱

المنقول اليه فهذا الناقل اما اهل الشرع او اهل العرف العام او اهل العرف الحاص و اصطلاح خاص (٩٠) كالنحوى (٩١) مثلاً فعلى الاول يسمى منقولاً شرعياً و على الثانى عرفياً وعلى الثالث اصطلاحياً و الى هذا اشار بقوله: «ينسب الى الناقل».

#### فصل: المفهوم(ه) ان امتنع

### المفاهيم

قوله «المفهوم»: اي: ماحصل عندالعقل.

اعلم: ان ما استفید من اللفظ (۱) باعتبار انه فهم منه یسمی مفهوماً (۲) و باعتبار انه قصد منه یسمی مدلولاً.

(ه)قوله المفهوم — اى مايفهم من الشىء عند استمراضه للمقل، و اعلم ان ما يستفاد من اللفظ باعتبار انه يفهم منه يسمى مفهوما و باعتبار ان هذا المستفاد من اللفظ مقصود منه يسمى معنى لانه من عناه اذا قصده و باعتباران اللفظ دال عليه يسمى مدلولا.

و بعد: فا يفهم من الشيء عنداستعراضه للمقل مجرداً عن الطوارىء اذاجوزالمقل صدقه على امور كثيرة فكل واذا حصره بشخص فجزئى. ومراد نا بقولنا مجرداً عن الطوارىء تثنية اللفظ وجعه و ما يفرض له من اتحاد معنى او كثرته بالتواطى كالزيدين مثنى والزيدين جماً و كالتواطى على ان اطلاق زيد يفيد صنفاً من الناس مثلاً او ان اطلاق الانسان يفيد انساناً بخصوصه فكلها يفهم من هذه الامور يقال في حقه: «المفهوم» في حال انه من الفاظ التثنية والجمع يعطى كثرة ولايقال له كل فان الزيدين تشية والزيدين جماً جزئى بالضرورة والمفهوم الذى تو وطىء في لفظه تابع لكيفية التواطى فان تو وطىء على جزئيته فجزئى وان كان لولا التواطى يفيد الكلية وان تو وطىء على كليته فكل وان كان لولا التواطى فيد الكلية وان عراط، على طاره التثنية والجمع والتواطى ثم

فرض صدقه على كثيرين فجزئى و الا فكلى امتنعت افراده (ه) او امكنت ولم توجد او وجد الواحد فقط مع امكان الغير او امتناعه او الكثير مع التناهى او عدمه.

و الكليان ان تفارقا كلياً فتباينان و الا فان تصادقا كلياً من الجانبين

قوله «فرض صدقه على كثيرين»: الفرض هيهنا بمعنى تجويز العقل (۴) لا التقدير. فانه لا يستحيل تقدير صدق الجزئى على كثيرين.

قوله «امتنعت افراده»: كشريك البارى عزاسمه (٥)

قوله «اوامكنت»: اى: لم يمتنع (ع) افراده فى الخارج (٧) فيشمل الواجب والممكن الخاص كليها.

قوله «ولم توجد»: كالعنقاء. (٨)

قوله «مع امكان الغير»: كالشمس.

قوله «اوامتناعه»: كمفهوم واجب الوجود. (١)

قوله «مع التناهي»: كالكواكب السبم السيارة.

قوله «اوعدمه»: كمعلومات البارى (١٠) عزاسمه و كالنفس الناطقة على مذهب الحكماء.(١١)

#### النسب الاربع

قوله «والكليان ان تفارقا كلياً من الجانبين فتباينان»: اى: كل كلين (١٢)

الحكم عليه بانه ممتنع فرض الصدق على كثيرين او غير ممتنع.

ثم المفهوم الذى يستعرضه العقل فتارة يحكم عليه بانه جزئى و تارة بانه كل لايلزم ان يكون بمكنا فان العقل يستعرض العقل ت و يتكلم عليا بما هى مفهومات لا بما انها لها تماس بالحارج او لاتماس لها به فلا تعترض على المصنف اذ قال: امتنعت افراده، بان ممتنع الوجود كيف يجوز العقل فيه الصدق على كثيرين ويحكم بانه كل فان العقل كها اسبقناك يستعرض مثلا مفهوم شريك البارى فلايجد فى هذا المفهوم الذى يستحضره ما يحدده و يقيده و يشخصه حتى يحكم عليه بانه جزئى بل يجده مفهوماً مرسلا ولذلك يحكم عليه بانه كلى (التقريب ص٢٤-٢٥)

<sup>(</sup>٥) في ذلك التقسيم تنبيه على دفع ما زعمه بعضهم من ان الكلي لابد وان يكون افراده موجودة

فمتساويان ونقيضًا هما كذلك(ه) او من جانب واحد فاعم واخص مطلقًا

لابد من ان يتحقق بينها احدى النسب الاربع: (١٣) التباين الكلى والتساوى والعموم المطلق و العموم من وجه وذلك، لانها اما ان لايصدق شيء منها على شيء من افراد الاخر او يصدق فعلى الاول فها متباينان (١٤) كالانسان والحجر وعلى الثانى فاما ان لايكون بينها صدق كلى من جانب اصلاً او يكون فعلى الاول فها اعم و اخص من وجه (١٥) كالحيوان والابيض (١٤) و على الثانى فاما ان يكون الصدق الكلى من الجانبين او من جانب واحد فعلى الاول فها متساويان (١٧) كالانسان والناطق وعلى الثانى فها اعم و اخص مطلقا كالحيوان و الانسان.

فرجع (۱۸) التساوى الى موجبتين كليتين نحو كل اتسان ناطق و كل ناطق انسان و مرجع التباين الى سالبتين (۱۹) كليتين نحو لا شيء من الانسان بحجر و لا شيء من الحجر بانسان. و مرجع العموم والخصوص مطلقاً الى موجبة كلية موضوعها الاخص و محمولها الاخص فو كل الاخص و محمولها الاحم و سالبة جزئية موضوعها الاحم و محمولها الاخص نحو كل انسان حيوان و بعض الحيوان ليس بانسان. و مرجع العموم من وجه (۲۰) الى موجبة جزئية و سالبتين جزئيتين نحو بعض الحيوان ابيض و بعضه ليس بابيض و بعض الابيض ليس بحيوان.

قوله «ونقيضا هما كذلك» يعنى: ان نقيضي المتساويين أيضاً متساويان(٢١)

فى الحارج و ذلك انهم لماراً وا قول بعضهم ان الكلى مشترك بين كثيرين ظنوا الاشتراك بحسب الحاوج على ماهوالمتبادرمنه فنبه على بطلان زعمهم بتقسيمه الكل على الممتنع والمكن. (محمدعل)

<sup>(</sup>ه) لا يخنق ان المتساويين كما ذكر، عبارة عن الكلين اللذين يكون الصدق الكل بينها من الجانبين و هذا المعنى متساوى النسبة بالقياس الى عينى المتساويين و نقيضيها فلا وجه للتعرض الى بيان النسبة بين التقيضين ثانياً و هكذا الكلام في البواق الآتية اللهم الا ان يدعى ان الكلام اولاً أنما هو غصوص بالعبنين كما يظهر من بعضهم.

و فيه سمع انه قول لايعاضده دليل انه لا معنى لتخصيص الكلام بالعينين لان النقيضين عينان بالنسبة الى القيضين عينان عين بالنسبة الى القيضين فكما يصح ان يقال: ان الانسان عين والعينين والعينيان نقيض، فكذلك يصح المكس من غير تفاوت كما يشهد به بعض كلمات الحشى ايضاً بعيد هذا. نعم يمكن ان يقال: ان غرضهم من ذلك تسهيل الامر للطلاب بان يمكوا بعد ملاحظة النسبة بين الشيئين و معرفة انه من اى انواع النسب الاربع بان بين نقيضيها تساويا او تباينا من غير ان بحتاجوا الى

لنب الاربع \_\_\_\_\_\_ ٣

#### و نقيضاً هما بالعكس و الا فن وجه و بين نقيضيهما تباين جزئي(ه)

اى: كلما صدق عليه احد النقيضين(٢٢) صدق عليه النقيض الاخر اذلو صدق احدهما بدون الاخر لصدق مع عين الاخر ضرورة استحالة ارتفاع النقيضين (٣٣) فيصدق عين الاخر بدون عين الاول لامتناع اجتماع النقيضين و هذا (٢٤) يرفع التساوى بين العينين. مثلاً لو صدق اللاانسان على شيء (٢٥) و لم يصدق عليه اللاناطق لصدق عليه الناطق فيصدق الناطق عليه هيهنا بدون الانسان هذا خلف. (٢٦)

قوله «و نقيضا هما بالعكس»: اى: نقيضا الاعم والاخص مطلقا اعم و اخص مطلقا لكن بعكس العينين فنقيض الاعم اخص و نقيض الاخص اعم بمعنى: ان كلما صدق عليه نقيض الاخص صدق عليه نقيض الاخص صدق عليه نقيض الاخص صدق عليه نقيض الاخص صدق عليه نقيض الاحم.

اما الاول:(٢٧) فلانه لو صدق نقيض الاعم على شيء بدون نقيض الاخص (٢٨) لصدق مع عين الاخص فيصدق عين الاخص بدون عين الاعم هذا خلف(٢٨)

مثلاً لو صدق اللاحيوان على شيء بدون اللاانسان لصدق عليه الانسان و يمتنع هناك صدق الحيوان لاستحالة اجتماع النقيضين(٣٠) فيصدق الانسان بدون الحيوان.

و اما الثاني: (٣١) فلانه بعد ما ثبت أن كل نقيض الاعم نقيض الاخص(٣٢) لو كان كل نقيض الاخص نقيض الاعم لكان النقيضان متساويين فيكون نقيضا هما و هما العينان متساويين كمامر(٣٣) وقد كان العينان اعم واخص مطلقا هذا خلف.

قوله «و الا فمن و جه»: اى: ان لم يتصادقا كلياً من الجانبين ولا من جانب واحد اصلاً فمن وجه.

قوله «تباين جزئي»: التباين الجزئي هو صدق كل من الكليين على شيء بدون

ملاحظة النسبة بينها ايضاً عليحدة فتأمل. (ميرزاعمدعلى)

<sup>(•)</sup>قوله و بين نقيضيها تباين جزئى: هو ان يصدق كل من المفهومين بدون الاخر فى الجملة سواء لم يتصادقا معاً اصلاً كالمتباينين او تصادقا فى بعض المواد و لم يتصادقا فى بعض آخر كالمعموم من وجه فيعم التباين الجزئ، التباين الكلى والعموم من وجه اذ لم يحصل فى ضمن كل منها ولذا لم يذكره المصنف فى نسب الكليات.

الاخر(٣٤) فى الجملة(٣۵) فان صدقا معاً ايضاً كان بينها عموم و خصوص من وجه و ان لم يتصادقا معاً اصلاً كان بينها تباين كلى، فالتباين الجزئى يتحقق(٣٦) فى ضمن العموم و الخصوص من وجه و فى ضمن التباين الكلّى أيضاً.

ثم ان الامرين اللذين بينها عموم من وجه فقد يكون بين نقيضيهما يضاً عموم من وجه كالحيوان واللابيض ايضاً عموماً من وجه كالحيوان واللاابيض ايضاً عموماً من وجه و قد يكون بين نقيضيها تباين كلى(٣٧) كالحيوان و اللاانسان (٣٨) فان بينها عموماً من وجه و بين نقيضيها و هما اللاحيوان و الانسان مباينة كلية (٣٩) فلهذا (٤٠) قالوا (٤١): ان بين نقيضى الاعم والاخص من وجه تبايناً جزئياً لا العموم والخصوص من وجه قط ولا التباين الكلى فقط.

قوله «كالمتباينين»: اى: كها ان بين نقيضى الاعم(٤٢) والاخص من وجه مباينة جزئية، كذلك بين نقيضى المتباينين تباين جزئى فانه لماصدق كل من العينين (٤٣) مع نقيض عين الآخر صدق كل من النقيضين مع عين الاخر فيصدق كل من النقيضين (٤٤) بدون الاخر في الجملة و هو التباين الجزئي.

ثم انه قد يتحقق فى ضمن التباين الكلى كالموجود والمعدوم فان بين نقيضيها وهما اللاموجودواللامعدوم ـ ايضاً تبايناً كلياً (٤٥) وقد يتحقق فى ضمن العموم و الخصوص من وجه كالانسان والحجر فان بين نقيضيها ـو هما اللاانسان و اللاحجر عموماً من وجه ، فلهذا قالوا: ان بين نقيضيها مباينة جزئية حتى يصح فى الكل هذا (٤٦)

واعلم ايضاً: ان المصنف اخرذ كرنقيضي المتباينين (٤٧) لوجهين:

الاول: قصد الاختصار بقياسه (٤٨) على نقيضى الاعم و الاخص من وجه (٤١) الثاني: أن تصور التباين الجزئى من حيث أنه مجرد عن خصوص فرديه (٥٠) موقوف على تصور فرديه اللذين هما العموم من وجه و التباين الكلى فقبل ذكر فرديه كليها

<sup>(</sup>ه) قوله كالتباينين جمعنى ان النسبة بين نقيضى الاعم من وجه و هى التباين الجزئى الخرق كالنسبة بين نقيضى المعاون على المجاون فانه لم يسبق بيان المناسبة بين نقيضى المعاون على المجاون على يشبه به النسبة بين نقيضى الاعم والاخصى من وجه و لكن داعى الاختصار اهاب به الى ارتكاب هذا المحذور التقريب ص٨٧)

#### والكليات خمس؛ الاول: الجنس (\*) و هو

قوله «وقد يقال»: يعنى: ان لفظ الجزئى كها يطلق على الفهوم الذى يمتنع ان يجوز صدقه على كثيرين كذلك يطلق على الاخص (۵۱) من شىء و على الاول يقيد بقيد الحقيق (۵۲) و على الثانى بالاضاف، و الجزئى بالمعنى الثاني اعم منه بالمعنى الاول اذ كل جزئى حقيق فهو يندرج تحت مفهوم كلى عام واقله المفهوم (۵۳) والشىء والامر ولا عكس (۵٤) اذ الجزئى الاضاف (۵۵) قد يكون كلياً كالانسان بالنسبة الى الحيوان.

و لك ان تحمل فوله: «و هو اعم» (٥٦) على جواب سؤال مقدر، كانّ قائلاً يقول: «الاخص على ما علم سابقاً هوالكلى الذى يصدق عليه كلى آخر صدقاً كلياً ولايصدق هو على ذلك الاخر كذلك والجزئ الاضافى لايلزم ان يكون كلياً بل قد يكون جزئياً حقيقياً، فتفسير الجزئ (٥٧) الاضافى بالاخص بهذا المدنى (٥٨) تفسير الاعم بالاخص فاجاب بقوله: «و هو اعم» اى: الاخص المذكور هيهنا اعم من الاخص المعلوم آنفاً (٥٩) و منه يعلم: ان الجزئى بهذا المعنى اعم من الجزئى الحقيق (٦٠) فيعلم: بيان السبة التزاماً و هذا من فوايد بعض مشايخنا طاب ثراه.

#### في الكليات الخمس

قوله «والكليات»: اى: الكليات التي لها افراد بحسب نفس الامر(٦١) في

(\*)قول المصنف الاول الجنس: اعلم انه جرت عادتهم على تقديم الجنس على بواق الكليات ثم
 تقديم النوع على الثلاثة الباقية ثم تقديم الفصل على الاخيرين ثم تقديم الحاصة على العرض العام.

اما تقديم الجنس على التروع فلكونه جزء منه والجزء مقدم على الكل بالطبع فقدم بالوضع ايضاً ليتوافقا و أما على الفصل، فلكونه اعم منه فهو اشهرواجلى والاجلى يقدم على الاخنى و لذا يقدم عليه فى الحد التام ايضاً كما سيأتى و أما على الحاصة والعرض العام فلكونه جزء الماهية و كونها خارجين عنها وأما تقديم النوع على الفصل فلانه عين حقيقة الافراد و هو جزئها والكل مقدم على الجزء و لذا قدمه الكاتبي على الجنس ايضاً.

المقول على الكثرة (٥) المختلفة الحقايق في جواب ماهو، فان كان الجواب عن الماهية وعن بعض المشاركات هوالجواب عنها وعن الكل فقريب كالحيوان

الذهن او في الخارج منحصرة في خسة انواع(٦٢) و اما الكليات الفرضية التي لا مصداق لها لا خارجاً و لا ذهناً (٦٣) فلا يتعلق بالبحث عنها غرض معتدبه.

ثم الكلي اذانسب الى افراده(٦٤) المحققة في نفس الامر فاما ان يكون عن حقيقة تلك الافراد و هو النوع او جزء حقيقتها فان كان تمام المشترك (٦٥) بين شيء منها و بن بعض آخر فهو الجنس والا فهو الفصل و يقال لهذه الثلاثة ذاتيات(٦٦) او خارجاً عنها ويقال له العرض(٦٧) فاما أن يختص بافراد حقيقة واحدة أو لايختص فالأول هو الخاصة و الثاني هو العرض العام. (٦٨) فهذا دليل انحصار الكليات في الخمس.

قوله «المقول»: اي: الحمول.

قوله «في جواب ماهو»: ماهو سؤال عن تمام الحقيقة. (٦٦) فان اقتصر في

قلنا: الكل يتصور تارة بالاجال و تارة بالتفصيل فعلى الاول يكون هومقدماً على الجزء وعلى الثاني بالمكس كالسكنجين مثلاً فانه اذا تصور بالنظر الاجالي لايخطر في الذهن واحد من الحل والعسل اصلاً بخلاف ما اذا تصور بالنظر التفصيلي فانه لابد و ان يكون بعد تصوركل واحد من الجزئن مو هكذا البيت بالنسبة الى السقف و الجدران فيصع الوجهان على الاعتبارين وقد اشارالي ذلك الشيخ الرئيس في الشفا حيث قال: «ان الجنس ما لم يخطر بالبال و معنى النوع يخطر بالبال و لم تراع النسبة بينها في هذه الحال امكن ان يغيب عن الذهن فيجوز ان يخطر النوع بالبال ولايلتفت الذَّهن الى الجنس»انتهي.

فان قيل: هذا انما يقتضي جواز الامرين بلاترجيح بينها و لايكون ح جهة لاختصاص الاعتبار الاول بالفصل و النوع والاعتبار الثاني بالجنس و النوع.

قلت: نعم الكن الجنس لكونه اعم واعرف واجلى من النوع كان اولى بالاعتبار الثاني والفصل لعدم عموميته و اعرفيته كان اولى بالاول فتأمل.

و اما تقديم النوع على الخاصة والعرض العام فلها ذكر في تقديم الجنس عليهما وكذا تقديم الفصل عليهما و اما تقديم الحاصة على العرض العام فلكونها مختصة بافراد حقيقة واحدة دونه فلذلك رتب المصنف الكليات على هذا النسق. (ميرزاممدعلى)

(٠)قول المصنف و هو المقول على الكثرة...: اى الكلى المقول، فان المقسم معتبر في جميع الاقسام لشهرته وظهور امره بينهم و «الكلي» جنس للكليات الخمس و «المقول على الكثرة المختلفة الحقايق» فصل يخرج النوع لكونه مقولاً على الكثرة المتفقة الحقايق كماسيذكر، و «في جواب ماهو» فصل ثان يخرج الثلاثة الباقية اعني: الفصل و الخاصة و العرض العام، لان الاولين لايقعان في جواب«ماهو» السؤال على ذكر امر و احد كان السؤال عن تمام الماهية المختصة به فيقع النوع فى الجواب ان كان المذكور امراً شخصياً او الحدالتام ان كان المذكور حقيقة كلية و ان جمع فى السؤال بين امور كان السؤال عن تمام الماهية المشتركة بين تلك الامور، ثم تلك الامور، فيقع النوع ايضاً في الجواب(٧٠) و ان كانت مختلفة الحقيقة المتحدة فى تلك الامور، فيقع النوع ايضاً في الجواب(٧٠) و ان كانت مختلفة الحقيقة (٧١) كان المسئول عنه تمام الحقيقة المشتركة بين تلك الحقايق المختلفة وقد عرفت ان التمام الذاتى المشترك بين الحقايق المختلفة هوالجنس ويقع الجنس فى الجواب(٧٧) فالجنس لابدان يقع جواباً عن الماهية و عن بعض الحقايق المخالفة لها المشاركة اياها فى ذلك الجنس، فان كان(٧٣) حيث يقع جواباً عن الماهيات المختلفة المشاركة لها فى ذلك الجنس فالجنس قريب كالحيوان(٤٧) حيث يقع جواباً عن الماهيا عن المشاركة لها فى ذلك الجنس فبعيد كالجسم حيث يقع جواباً عن الماهية و عن كل ما يشاركها فى ذلك الجنس فبعيد كالجسم حيث يقع (٧٥) جواباً عن السؤال كل ما يشاركها فى ذلك الجنس فبعيد كالجسم حيث يقع (٧٥) جواباً عن السؤال مالانسان و الخجر و الفرس ولا يقع جواباً عن السؤال بالانسان و الشجر و الفرس مئلاً ٢٠٧)

بل في جواب «اي شيء» كما سيأتي والاخير لايقع في الجواب اصلاً.

ويظهر من بعضهم: ان حذفه لدفع الاستدراك ، فان المقول على الكثرة يننى عنه لكونه مرادفاً له الا الدلالته تفصيلية و دلالة الكلي اجمالية فان الكلي كها ذكر هو «مفهوم لايمتنع فرض صدقه على كثيرين» أي الايمنى و كثيرين» أي الايمنى و كثيرين» أي الايمنى و لذا اعترض الامام الرازى على الشيخ: بان زيادة لفظ «الكلي» غير محتاج البه لانه كالمرادف للمقول على كثيرين، وكذا بعض المحققين في شرح الرسالة حيث قال: ان لفظ الكلي مستدرك و المقول على كثيرين جنس للخمسة و يخرج بالكثيرين الجزئي لانه مقول على واحد فيقال: هذا زيد.

أقول: والحق أن لفظ الكُل لابعنه في تعريف الكليات والا لم يطرد رسومها لصدقها على حدود الانواع والاجناس والفصول و غيرها أذ كها يصدق على الانسان أنه المقول على الكثرة المتفقة الحقايق في جواب ما هو، يصدق على حده أعنى: الحيوان الناطق و كذا في البواق، فلو لم يذكر لفظ الكلى في رسوم الكليات، لزم أن يكون حدودالانواع أنواعاً و حدود الاجناس اجناساً و هكذا وليس كذلك بخلاف مالو

الحاشية	_	_			_	_	_	_	 	_	_	_	_	 	 _	_	_		_	_		_			_		_				_	-	_	٣	Ά.
••••	• • •	• • •	••	• • •	•••	• •	•	٠.	 •	٠.	•	٠.	•	 •	 	•		• •	• •		• •	• •	•	•	••	• •	٠.	• •	•	• •		• •	• •	٠.	•

.....

ذكر فانه لايصدق على شىء من حدودها انه كل فان قيدالافراد معتبر فيه دون المقول على الكثرة و لذا ذكر بعض المحققين ان المقول على الكثرة اعم من الكلى. اللهم الا ان يدعى ان قيد الافراد معتبر فى المقول على الكثرة ايضاً كما يظهر من بعضهم والله اعلم.

لايقال: لمل مذهب المصنف ان حدود الكليات داخلة تحت الكليات لمساواتها لها في الصدق فلذا ترك لفظ الكلي مع كونه مذكوراً في كلمات الاكثرين.

لانانقول: أن ذلك التزام لمحالفة القوم من غير ضرورة داعية لذلكولو سلم فيفوت المقابلة بين الكليات و حدودها فلابد أما من تقدير لفظ الكل أو تقييد المقول بالإفراد فتأمل.

ثم ان عبارة الاكثرين في هذا المقام، المقول على كثيرين، عدل عنها المصنف الى ذلك لما يرد عليها ظاهراً من ان افراد الكلى يجب ان لا يكون اقل من ستة فان اقل الجمع ان يكون ثلاثة مقادير مفرده والكثرة لا تطلق على اقل من اثنين فانها مقابلة للوحدة و من انها يجب ان يكون من ذوى المقول قضاء لحق الجمع بالواو والنون كها صرح به النحويون و من هذا ظهر انه لو قال فيا قبل في تقسيم الكلو والجزئي: «المفهوم ان امتنع فرض صدقه على الكثرة» بدل قوله: «على كثيرين» لكان اولى وقد سبق هناكك وجه التفصى عن ذلك فتذكر.

بق هنا شىء وهو: ان الجنس جزء الماهية كها ذكر وجزء الشىء لايكون محمولاً عليه لوجوب الاتحاد بين المحكوم عليه و به كها صرح به غير واحد فلا يجوز تعريفه بالمقول كها هوظاهر.

الا ترى انه لا يجوزان يقال: السكنجبين عسل اوخل؟

والجواب: ان وجوب الاتحاد بين الحكوم عليه و به انما هو بحسب الحارج دون الذهن فلاينافيه الجزئية بحسب الذهن كما فى الجنس بخلاف المثال المذكور فان جزئيته بحسب الحارج ايضاً. فالمراد بقوله: «المقول» هوالمحمول بحسب الحارج.

لايقال: ان من الاجناس مالايوجد له فرد فى الخارج حتى يكون محمولاً عليه بحسب الخارج فيخرج عن التعريف على ما ذكر.

لانانقول: لانسلم ذلك فان جميع الاجناس يجب ان يكون محمولاً بحسب الخارج لكن لا تحقيقاً بل فرضاً بعنى: ان المقل يفرض له فرداً خارجياً ثم يجمله محمولاً عليه بحسب الخارج و ذلك الفرض قد يكون مطابقاً للواقع و قد لا يكون وبمامر سابقاً من معنى الفرض و بيان المراد منه لايتوجه اعتراض بعض المحققين من شراح المتن بان اعتبار المقول على الكثرة بالفرض العقل يستلزم جواز اجتماع الكليات الحنس في مفهوم واحد بحسب الفروض الختلفة فلا يكن تخصيص شيء من المفهومات بشيء من اقسام الكليات بل ذلك راجم الى الفرض العقل على هذا التقدير. انتهى

ف الكليات الخمس \_\_\_\_\_\_ في الكليات الخمس \_\_\_\_\_

# الثانى: النوع و هو المقول على الكثرة المتفقة الحقيقة(ه) فى جواب ماهو وقد يقال على الماهية

قوله «و قد يقال على الماهية»: اى: المقول في جواب ماهو(٧٧)، فلا يكون الا

(ه)قوله: «الثانى النوع و هو المقول على الكثرة... »: حذف لفظ الكلى فى تعريف الكليات الاستغناء «المقول على الكثرة» منه و فيه نظر، لان تعريف الجنس يصدق على تعريف الاجناس و كذلك تعريف النوع يصدق على حدود الانواع و هكذا تعريف الخاصة والعرض العام اذ كها ان الحيوان مقول على الانسان و الفرس، كذلك حد الحيوان و كها ان الانسان مقول على زيد و بشر وغيرهما، كذلك حدالانسان تأمل. فلزم ان يكون حدود الاجناس جنساً و حدود الانواع نوعاً و ليس كذلك، فلابد من ذكر الكلي لاخراج ذلك و المقول على الكثرة لا يخرج ذلك ، لان قيد الافراد معتبر فى الكلي دون المقول على الكثرة اعم من الكلي جذا الاعتبار.

و ذهب الامام الرازى الى ان المقول على الكثرة كالمرادف للكلى فاعترض على الشيخ بان زياة الكلى غير محتاج اليها وغفل عها ذكرته مع انا لا نسلم ان المقول على الكثرة كالمرادف للكلى فان الكلى اعم منه لوجود كلى غير مقول على الكثرة فتأمل.

و اعلم: ان لفظ النوع كان معناه فى الوضع الاول عنداليونانيين حقيقة الشىء و ماهيته والمنطقيون لما وجد وا ماهيات للاشياء التى تحت الجنس فنقلوه اليها فاطلقوه بالاشتراك اللفظى على معنيين مختلفين يقال لاحدهما: النوع الحقيق وللاخر النوع الاضافى.

ثم اعلم: ان ديدن القدماء تقديم الجنس على النوع لتقدمه ذهناً و خارجاً فان الفصول ينضم الى الاجناس فيحصل الانواع فلذا قدمه المصنّف تبعاً لهم واما المتأخرون فهم يقدمون النوع الشرفه. (عبدالرحم ره)

(وقال الشيخ عمدعلى ره في هذاالقام ما هذالفظه):

قد سبق في تعريف الجنس ما يجديك في هذا المقام فلا نعيده خوفاً من تطويل الكلام لكن هنا شيء ينبغى التنبيه له و هو ما قيل: من انا اذا قلنا: زيد و عمرو و بكر و الفرس ما هم؟ يقع في الجواب: «الحيوان» و اذا ضممنا الى ذلك الشجر، يقع الجسم النامى في الجواب و اذا ضممنا اليه الحجريقع الجسم الطلق في الجواب و هكذا فيصدق على كل واحدمنها انه المقول على الكثرة المتفقة الحقيقة في جواب ماهوم انها ليست بانواع بل اجناس.

والجواب: ان المراد ان النوع هو القول على الكثرة المتفقة الحقيقة فقط اى: من غير ان يضم اليها شىء من الامور المختلفة لها فى الحقيقة فيخرج ما ذكرعن تعريف النوع فان الحيوان مثلاً انما يقال على الامور المتفقة الحقيقة مع ضميمة الفرس حتى لو اكتفى بها و لا يضم اليها شىء بما يخالفها فى الماهية،لاليقع المقول(ه) عليها و على غير ها الجنس فى جواب ماهو و يختص باسمالاضافى(ه) كالاول بالحقيقى و بينهما عموم من وجه لتصادقهما على الانسان وتفارقهما فى الحيوان والنقطة.

كليا لا جزئياً، ذاتياً لما تحته لا عرضياً فالشخص و الصنف كالرومى و الزنجى مثلاً خارجان عنها(٧٧) فالنوع الاضافى دائماً يكون اما نوعاً حقيقياً مندرجاً تحت جنس كالانسان تحت الحيون واما جنساً مندرجاً تحت جنس آخر كالحيوان تحت الجسم النامى فنى الاول يتصادق النوع الحقيق والاضافى و فى الثاني يوجد الاضافى بدون الحقيق و يجوز ايضاً تحقق الحقيقى بدون الاضافى(٧١) فيا اذا كان النوع بسيطاً لاجزء له حتى يكون جنساً له وقد مثل بالنقطة و فيه مناقشة (٨٠) و بالجملة النسبة بينها هى العموم من وجه (٨٠)

قوله «والنقطة»: (٨٢) النقطة طرف الخط و الخط طرف السطح و السطح طرف

الحيوان ولاغيره من الاجناس في الجواب البتة.

(ه) الضمير المسترق «يقال» للنوع و قوله: «المقول» صفة للماهية بحال متعلقه ولذا لم يؤتث و قوله: «الجنس» مرفوع على انه نايب فاعل للمقول وقوله: «في جواب ماهو» متعلق بالمقول لابيقال و خرج بهذا القيد الفصل والحاصة و العرض العام فان الجنس كالحيوان و ان جاز ان يكون مقولاً عليها و على غيرها، لكن لايكون مقولاً عليها في جواب ماهو، اذ ليس تمام المشترك بينها و بين غيرها بل ليس ذاتياً لها اصلاً، هذا.

ولا يخنى أنه يرد على المصنف احدالامرين: أما اشتمال التعريف على شيء زايد و أما اشتماله على ما ليس من أفراد المحدود وذلك، لانه أن أراد بالماهية المعنى الاعم الشامل لما يقال في جواب ماهو وغيره، لزم الثانى، لصدقه على الصنف والشخص على ماصياتى اليه الاشارة مع أنها ليسا بنوعين، وأن أراد بها ما يكون مقولاً في جواب ماهو كما فقره المحشى، لزم الاول ضرورة أن الفصل والحناصة والعرض العام ح تخرج أولاً بقوله على الماهية، لمدم كونها مقولة في جواب ماهو فلا يحتاج الى القيد الاخير كما هوظاهر فيكون حشواً زايداً. (عمدعل)

(ه) قول المصنف ويختص باسم الاضافى: ولوقال: و يسمى الثانى بالاضافى والاول بالحقيق
 لكان اول.

ثم أنما سمى الاول بالحقيق، لان نوعيته أنما هي بالنظر الى حقيقة واحدة في افراده.

والثاني بالاضافي، لان نوعيته بالإضافة والنسبة الى مافوقه.

و ربما يقال في وجه التسمية انه: لابد في نوعيَّته من اندراجه مع نوع آخر تحت جنس كمامر فيكون

الجسم فالسطح غير منقسم فى العمق، والخط غير منقسم فى العرض والعمق فالنقطة غير منقسم فى الطول و العرض و العمق فهى عَرْض لايقبل القسمة (فى الجهات خ ل) اصلاً و اذا لم يقبل القسمة اصلا لم يكن لها جزء فلا يكون لها جنس و فيه نظر، لان هذا يدل على انه لا جزء لها فى الخارج و الجنس ليس جزء خارجياً (٨٣) بل هو من الاجزاء العقلية فجاز ان يكون للنقطة جزء عقل (٨٤) و هو جنس لها و ان لم يكن لها

مضافاً له.(محمدعل)

(ه)اعلم سو فقائالله تعالى وايانا الى سواء الطريق و دين الحق ... ان الفلاسفة وجماً كثيراً من علماء الاسلام قد مهدوا اصلاً فاسداً و بنواعليه فروعاً كثيرة لاتحصى والشجرة تبنئ عن الثمرة و ذلك:

ان الله تبارك و تعالى لما كان واحداً حقيقياً من جيع الجهات ليس للتركيب فيه مدخل بوجه من الوجوه لاخارجاً ولاعقلاً ولا وهماً و لاغيرها لان كل مركب عتاج الى اجزائه المركبة منها تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، قالوا: ان ذلك الواحد الحقيق لايجوز ان يكون مبدء الالفعل واحد والالزم تعدد الجهات فيه، فذهبوا الى ان الصادر الاول جوهر واحد وهو العقل الاول و هو علوقه لاغير و ذلك أنه واحد فلا يصدرعنه الاواحد و هذاالصادر الاول له اعتبارات ثلاثة: وجوده في نفسه ووجوبه بالغير وامكانه لذاته فيصدر عنه بكل اعتبار امر فباعتبار وجوده يصدر عقل و باعتبار وجوبه بالغير يصدر نفس و باعتبار وهيده عنه بكل اعتبار المر فباعتبار وجوده يصدر من الافلاك و هو فلك الثمر و يسمى «العقل النمال المالم المالم المغل المغيض للصور و النفوس على البسائط و على المركبات بحسب الاستعدادات المؤرق هيول العالم الفلي المغيض للصور و النفوس على البسائط و على المركبات بحسب الاستعدادات المسبة عن الحركات الفلكية و الا تصالات الكوكبية.

و هذا الذى ذكروه لم يقم عليه دليل عقل كما اعترف به المحققون، والادلة النقلية من الكتاب والسنة والاجاع والدليل العقل ايضاً تنادى بفساده و تكذيبه و انه لامؤثر في الوجود في ايجاد الموجودات الالله الواحد الذى ليس له شريك في الملك وكبره تكبيراً و ليس ذلك الامن جهة تمويلهم على العقول الناقصة المشوبة بشوائب الاوهام وعدم الاطلاع عن اخبار المصومين الطاهرين صلوات الله عليم اجمعين ولذا ترى المتأخرين من الحكاء و من يحذو حذوهم من فرق المسلمين اولواكلامهم بان مرادهم ان تلك المقول المجردة هي آلات و وسائط بين الله سبحانه و بين علوقاته يتسبب بها الى خلق ما خلق كما يتسبب الله خلق كما يتسبب الناجار الى قطع الحشبة بالمنشار والكاتب الى الكتابة بالقلم وكالوالدين في حصول الاولاد مثلاً مع ان بعضهم صرح بخلافه (انشاءالله كر به است) و بالجملة فهذه المقول العشرة عندهم هي جواهر مجردة عن المكان والمدة والمادة. و تنقيح المبحث و بيان الايرادات الواردة عليه و تحقيق الحق في المسألة و بيان الواراة عن المرحلة، موضع آخر و لسان آخر وسمع آخر فندبر. (ميرزاعمدعل)

متصاعدة الى العالى و يسمى جنس الاجناس والانواع(قدتترتب خ ل)متنازلة الى السافل و يسمى نوع الانواع و ما بينها متوسطات.

الثالث: الفصل و هو المقول(ه) على الشيء في جواب «اي شيء هو في ذاته عن فان ميزه عن المشاركات في الجنس القريب

حزء في الحنارج.

قوله «متصاعدة»: بان يكون الترقى من خاص الى عام (٨٥) و ذلك (٨٥) لان جنس الجنس يكون اعم من الجنس(٨٧) و هكذا الى جنس الذي لا جنس له فوقه و هو العالى و جنس الاجناس كالجوهر.

قوله «متنازلة» بان يكون التنزل من عام الى خاص و ذلك (٨٨) لان نوع النوع(٨٩) يكون اخص من النوع و هكذا الى ان ينتهى الى نوع لا نوع تحته و هو السافل و نوع الانواع كالانسان.

قوله «و ما بينها متوسطات»: اى: ما بين العالى و السافل في سلسلتي الانواع والاجناس يسمى متوسطات(٩٠) فما بين الجنس العالى و الجنس السافل اجناس متوسطة و مابين النوع العالى و النوع السافل انواع متوسطة(٩١) هذا أن رجع الضمير ألى مجرد العالى و السافل و ان عاد الى الجنس العالى و النوع السافل المذكورين صريحاً(٩٢) كان المعنى: ان ما بين الجنس العالى والنوع السافل متوسطات: اما جنس متوسط فقط(٩٣) كالنوع العالى او نوع متوسط فقط كالجنس السافل او جنس متوسط و نوع متوسط معاً كالجسم النامي.

ثم اعلم: ان المصنف لم يتعرض للجنس المفرد (٩٤) والنوع المفرد اما لان الكلام فما يترتب والمفرد ليس داخلاً في سلسلة الترتيب (٩٥) و أما لعدم تيقن وجودهما.

قوله «اىشىء»: اعلم: ان كلمة «ان» موضوعة ليطلب بهاما يميزالشي

<sup>(</sup>٠) قوله و هو المقول ... : اى الكل المقول، فإن المقسم معتبر في جميع الاقسام فالكل بمنزلة الجنس يشتمل الكليات الخمسة و خرج بقوله: «المقول على الشيء في جواب اي شيء» ، النوع و الجنس، لانها لايقالان في جواب «اي شيء» بل في جواب «ماهو» كما تقدم، والعرض العام ايضاً،

يشاركه(٩٦) فيم اضيف اليه هذه الكلمة. مثلاً اذا ابصرت شبحاً عن بعيد و ايقنت انه حيوان لكن ترددت في انه هل هو انسان او فرس او غيرهما؟ تقول: اى حيوان هذا؟ فيجاب بما يخصصه و بميزه عن مشاركاته في الحيوانية. اذا عرفت هذا فنقول:

اذا قلنا: «الانسان اى شىء هو فى ذاته» (٩٧) كان المطلوب ذاتياً من ذاتيات الانسان (٩٨) يميزه عها يشاركه فى الشيئية فيصح ان يجاب بانه: «حيوان ناطق» كما صح ان يجاب بانه: «ناطق» (٩٩) فيلزم صحة وقوع الحد (٩٠٠) فى جواب «اى شىء هو فى ذاته» (١٠٠) و ايضاً يلزم ان لا يكون تعريف الفصل مانعاً لغيره لصلقه على الحد التام و هذا مما استشكله الامام الرازى(١٠٠) فى هذا المقام (١٠٣) و اجاب عنه صاحب الحاكمات: بان معنى اى و ان كانت بحسب وضع اللغة لطلب المميز مطلقا (١٠٤) لكن ارباب المعقول اصطلحوا على انه لطلب مميز لا يكون مقولا فى جواب ما هو. و بهذا يخرج الحد(١٠٥) والجنس ايضا.(١٠٦) و للمحقق الطوسى رحمة الله تعالى عليه هيهنا مسلك آخر ادق و اتقن و هو: انا لا نسأل عن الفصل الأبعد ان نعلم ان للشىء جنساً (١٠٠) بناء على انما لا جنس له لا فصل له (١٠٨) و اذا علمنا الشيء بالجنس فنطلب ما يميزه عن المشاركات فى ذلك الجنس فنطلب ما يميزه عن المناس المعلوم الذى يطلب ما يميز الشيء عن المخسم فنكله قد ذلك الجنس فحيناً يندف ما المختل بالخيا عنه فنكله المختل فى ذلك المجنس فحيناً يندفع الاشكال بحذا فيره (١٠١)

قوله «فقريب»: كالناطق بالنسبة الى الانسان حيث يميزه عن جميع المشاركات في جنسه القريب و هو الحيوان.

قوله «فبعيد»: كالحساس بالنسبة الى الانسان حيث يميزه عن المشار كات

لانه لايقال في الجواب اصلاً على ماهو التحقيق وسيأتى و خرج بقوله «في ذاته» الحناصة، لانها انما يقال في جواب «اى شيء هو في عرضه» وكذا العرض العام لوقلنا بجواز وقوعه في الجواب.

ثم الفصل فى اللغة: القطع ، يقال: فصلته فانفصل، اى: قطعته فانقطع ،ثم استعمل بمعنى ما تميز به شىء عن شىء لازماً كان او مفارقاً ذاتياً او عرضياً استعمالاً للمصدرِمعنى الفاعل كالعدل بمعنى العادل، ثم نقله المنطقيون الى الذاتى المتعيز به الشىء عن الآخر استعمالاً للمطلق فى المقيد. (محمدعلى)

و اذا نسب (ه) الى ما يميزه فقوم و الى ما يميزه عنه فقسم.

والمقوم للعالى (م) مقوم للسافل

فى جنسه البعيد وهوالجسم النامى.

قوله ((واذانسب)): الفصل له نسبة الى الماهية التى هو فصل مميّز لها و نسبة الى الجنس الذى يميز الماهية عنه من بين افراده فهو بالاعتبار الاول يسمى مقوماً (١١١) لانه جزء للماهية و محصل لها و بالاعتبار الثانى يسمى مقسماً لانه بانضمامه الى هذا الجنس وجوداً يحصل قسماً وعدماً يحصل قسماً آخر كها ترى فى تقسيم الحيوان الى الحيوان الناطق.

قوله «والمقوم للعالى»: اللام للاستغراق (١١٢) اى: كل فصل مقوم للعالى (١١٣) اون كل فصل مقوم للعالى (١١٣) فهوفصل مقوم للسافل لان مقوم العالى جزء للسافل جزء للسافل عن كل ما يميز العالى عنه الجزء جزء (١١٤) فقوم العالى جزء للسافل. ثم انه يميز السافل عن كل ما يميز العالى عنه فيكون جزء مميزاً له و هو معنى المقوم. وليعلم ان المراد بالعالى هيهنا (١١٥) كل جنس او نوع يكون فوق آخر سواء كان فوقه آخر او لم يكن وكذا المراد بالسافل كل جنس او نوع يكون تحت آخر سواء كان تحته آخر او لم يكن حتى ان الجنس المتوسط عال بالنسبة الى ما تحته و سافل بالنسبة الى ما قوقه.

<sup>(</sup>ه) قوله «واذانسب»: اى الفصل الى النوع الذى ميزه عن الانواع المشتركة معه فى جنس، فالفصل من هذه الناحية يقال له: «مقرم» لانه جزه ذاتى للنوع و الجزء من مقومات ماتركب منه. و اذا نسب الى الجنس الذى ميز عن سائر انواعه نوعا بخصوصه فالفصل بهذا الاعتباريقال له: «مقسم» لانه قسم الجنس الى قسم فيه هذا الفصل و الفارق و قسم ليس فيه هذا الفصل والفارق، مثلاً الناطق اذانسب الى الخيوان الذى ميز عن سائر انواعه هذا النوع الخصوص وهو الانسان فهو مقسم له الى حيوان ناطق و هو الانسان وحيوان غير ناطق وهوغير الانسان(التقريب ص٣٥)

<sup>(</sup>ه)قال «والمقوم للمالي»: كالنامى المقوم للجسم النامى الذى هوالشجر وغيره من كل جسم له به مترك الله مع الحيوان و الانسان ايضاً، قان الحيوان والانسان مما يشتركان فى الجسم مع غيرهما من الاجسام فاذا تميز الجسم النامى عن غيره من انواع الاجسام بالنامى فقد تميز الحيوان والانسان ايضاً عن سائر انواع الاجسام بانها ناميان لان الجسم النامى جزء من الحيوان ومن الانسان، فالميزة التى تكون نصيبه نصيب ما تركب منه ايضاً و من جلة ما تركب منه الحيوان والانسان (التقريب صه)

قوله «ولاعكس»: اى كلياً (١١٤) بمنى انه (١١٧) ليس كل (١١٨) مقوم للسافل مقوماً للعالى فان الناطق مقوم للسافل الذى هو الانسان وليس هو مقوماً للعالى الذى هو الحيوان.

قوله «والمقسم بالعكس»: اى كل مقسم للسافل (١١٩) مقسم للعالى

(و) قوله «ولاعكس»: اى و مقوم السافل لا يكون مقوماً للعالى، لان السافل لا يترق الى العالى حتى يكسبه مميزاته و خصوصياته، بخلاف العالى فان العالى اذاقيد بقيود و خصص بخصصات نزع عن نفسه عنوان العلو والعموم وصار هو السافل عيناً والسافل يمكنه بعد حذف مخصصاته وقيوده ان يصبر عالياً ولكنه خلاف مفروض البحث هنا فان المعيزات اذا لحقت الحقيقة صغرتها عن نفسها قبل لحوقها بها، فهذا الحيوان قبل ان يلحقه مائز الناطق كان اوسع دائرة من نفسه عند ما لحقه هذا المائز، فن هناتبين ان مميزات السافل لا تسرى الى العالى، لان سراية السافل الى العالى معتاجة الى ان يحذف السافل عن نفسه المعيزات التى تبعده عن العالى وتصغر دائرته بالنسبة الى عمومه وانتساب المقومات الى السافل عن نفسه مكانه البعيد عن العالى وتصغر دائرته بالنسبة الى عمومه وانتساب المقومات الى السافل الى العالى؟ واما مقومات العالى فبا انها تنزل به درجة درجة فهى تقر به الى السافل فضلا عن كون العالى جزء للسافل دخيلا في مقام ذاته فهو يمده بجوهريته والسافل ليس جزء للعالى حتى يمده من هذا الطريق للسافل حتى يوصله شيئاً من مميزاته الذاتية. (التقريب ص٣٥)

(ه) قوله والقسم بالمكس: اى ان ما يقسم السافل بالملازمة يقسم المالى، لان السافل و هو الحيوان مثلا اذا انقسم الى ناطق و غير ناطق فقد اوجب الحيوان نفسه ان ينقسم النامى الى ناطق و غير ناطق لان النامى جزءه والحقيقة الملتشة من اجزاء اذا انشطرت، انشطرت معها اجزاؤها اذهى ليست وراء الاجزاء هيئا. و اما ما يقسم العالى فلا يقسم السافل، لان العالى الذى يكون جزء المسافل هو العالى من حيث هوء لاجاله من خصوصيات وتشعبات، لانه اذا روعيت هذه التشعبات والخصوصيات فيه، لايكون باطلاق على ارساله في الشعب و الخصوصيات نهو مباين له لاجزء منه، مثلا الجسم الذى هو جزء في الجسم النامى هو الجسم من حيث هو مفضوضاً عن كونه جاداً ونباتاً و حيواناً فان هذه الحصوصيات اذاروعيت فيه لم يكن جزء للنامى الا هم مضمة النباتية والحيوانية لا مطلقاً فلذا لا يتحفظ ارتباط العالى بالسافل الامع غض النظر عن خصوصياته التي تشطره و تشعبه ومع غض النظر عن خصوصياته الى السافل؟ اذن فتقسيمات العالى معرضه العالم عنه داعة معرفه (التقريب ص٣٥-٣٠)

الرابع: الخاصة و هو الخارج المقول (ه) على ما تحت حقيقة واحدة فقط.

الخامس: العرض العام و هو الخارج المقول عليها وعلى غيرها. و كل منها ان امتنع انفكاكه عن الشيء فلازم بالنظر الى الماهية او الوجود، بين يلزم تصوره من تصور الملزوم او من تصور هما و النسبة بينها الجزم باللزوم و غبربين

ولاعكس اى: كلياً. (١٢٠)

اما الاول: فلان السافل قسم من العالى فكل فصل حصل للسافل قسماً فقد حصل للعالى قسماً لان قسم القسم قسم. (١٢١)

و اما الثانى: فلان الحساس مثلاً مقسم للعالى الذى هوالجسم النامي وليس مقسماً للسافل الذي هوالحيوان. (١٢٢)

قوله «وهوالخارج»: اى: الكلى الخارج، فان المقسم معتبر في جميع مفهومات

و اعلم: ان الخاصة (١٢٣) تنقسم الى خاصة شاملة لجميع افراد ما هى خاصة له كالكاتب بالقوه للانسان والى غير شاملة لجميع افراد ما هى خاصة له كالكاتب بالفعل له.

قوله «حقيقة واحدة»: نوعية او جنسية (١٢٤) فالاول خاصة النوع كالضاحك (١٢٥) و الثاني خاصة الجنس كالماشي، فالماشي خاصة للحيوان وعرض عام للانسان فافهم. (١٢٦)

قوله «و على غير ها»: كالماشي يقال على حقيقة الانسان و على غيرها من الحقايق الحيوانية.

قوله «وكل منها»: اي: كل من الخاصة والعرض العام. و بالجملة الكلي

<sup>(</sup>٥)قول المصنف الخاصة وهو الخارج المقول...: خرج بالخارج، الذاتيات الثلاثة و بالقيد الاخيراعني: قوله: «فقط» العرض العام، لانه كها سيجيء لايخنص بافراد حقيقة واحدة والتاء في الخاصة للنقل من الوصفية و ذلك لان اللفظ اذا نقل من الوصفية الى الاسمية لغلبة الاستعمال كان اسميته فرعاً لوصفيته فاشبه المؤتث في ان في كل واحد منها فرعية اذ المؤتث فرع المذكر فادخل عليه التاء دلالة على

الذى هو عرضى لافراده اما لازم و امامفارق اذ لايخلو اما ان يستحيل انفكاكه عن معروضه (١٢٧) اولا فالاول هو الاول (١٢٨) والثاني هوالثاني.

ثم اللازم ينقسم بقسمين، (۱۲۹) احدهما: انه اى لازم الشى ء اما لازم له بالنظر الى نفس الماهية مع قطع النظر عن خصوص وجوده فى الخارج او فى الذهن و ذلك بان يكون هذا الشىء بحيث كلما تحقق فى الذهن اوفى الخارج كان هذا اللازم ثابتاً له (۱۳۰) واما لازم له بالنظر الى وجوده، اى: الى خصوص وجوده الخارجى او الذهنى و هذا القسم (۱۳۱) بالحقيقة قسمان فاقسام اللازم بهذا التقسيم ثلاثة: لازم الماهية كزوجية الاربعة، و لازم الوجود الخارجى كاحراق النار، و لازم الوجود الذهنى ككون حقيقة الانبان كلية (۱۳۲) وهذا القسم يسمى معقولاً ثانيا. (۱۳۳) ايضاً.

والثانى (١٣٢) ان اللازم اما بين اوغير بين والبين له معنيان: احدهما: اللازم الذى يلزم تصوره من تصور اللمرم (١٣٥) كما يلزم تصور البصر من تصور العمى و هذا يقال له: «البين بالمعنى الاخص» و حينئي (١٣٤) فغير البين هو اللازم الذى لايلزم تصوره من تصور الملزوم كالكاتب بالقوة للانسان. والثانى من معنى البين هواللازم الذى يلزم من تصوره مع تصور الملزوم و(تصورخ ل) النسبة بينها الجزم باللزوم كزوجية الاربعة فان العقل بعد تصور الاربعة والزوجية و نسبة الزوجية اليها يحكم جزماً بان الزوجية لازم لها و ذلك يقال له: البين بالمعنى الاعم (١٣٧) وح (١٣٨) فغير البين هواللازم الذى (١٣٩) لايلزم من تصوره مع تصور الملزوم والنسبة بينها الجزم باللزوم (١٤٠) كالحدوث للعالم. فهذا التقسيم الثانى (١٤١) بالحقيقة تقسيمان الا ان القسمين الحاصلين على كل تقدير الها يسميان بالبين وغيرالبين.

قوله «يدوم»: كحركة الفلك فانها دائمة للفلك و ان لم يمتنع انفكاكها نظراً الى ذاته.

قوله بسرعة: كحمرة الخجل وصفرة الوجل قوله «أو بطؤ»: كالشّباب.

ذلك كما ادخلت على المؤتث. (محمدعلى)

<sup>(</sup>٥) ومنهم من حصرالعرض المفارق في سريع الزوال و بطيئه.

## خاتمة: مفهوم الكلي يسمى كلياً منطقياً (٥) و معروضه طبيعياً والمجموع

### مفهوم الكلي

قوله «مفهوم الكلي»: اى: ما يطلق عليه لفظ الكلي (١٤٢) يعنى: «المفهوم الذى لا يمتنع فرض صدقه على كثيرين» يسمى كلياً منطقياً لان المنطق يقصد من الكلي هذا المني. (١٤٣)

قوله «و معروضه»: اى: ما يصدق عليه هذا المفهوم كالانسان و الحيوان

و فيه ان العرض المفارق ما لا يمتنع انفكاكه عن المعروض ولايلزم من ذلك ان يكون منفكا حتى ينحصر فيهما بل يجوز ان لايمتنع انفكاكه و يدوم فان عدم الانفكاك اعم من ان يكون لملاقة مثل السبية و العلية او بجرد الاتفاق.

قوله بسرعة او بطوء: اعلم: ان سريع الزوال قديكون سهل الزوال كحمرة الحنجل و قد يكون عسيره كالمشق و كذا البطىء قد يسهل زواله كالشباب و قد يمسر كالزمانة، فالمحشى اكتنى فى التمثيل بسهل الزوال لوضوحه و ظهوره.

ثم هيهنا حكاية غريبة لابدع ان نذكرها وهى: ان شخصاً كان يشرب الحمر و كان يخفيه عن ابيه فذهب يوماً الى زاو ية للشرب فاذا خرج اليه ابوه و الخمر بين يديه فسأله عنه فقال: اللّبن، قال: و يلك هذا احر، قال: احر من الخجلة و الحياء، لعن الله على من لم يستحى.(محمدعلى)

(ه) اعلم انك اذا قلت: الحيوان كلى فهناك ثلاثة امور: الحيوان من حيث هو هو و مفهوم الكلى من حيث هو هو ساى: من غير اشارة الى مادة من المواد والجموع المركب منها وهو الحيوان الكلى، و ذلك كيا اذا قلت: الثوب ابيض فكا ان للثوب معنى لا يحتاج في تعقله الى تعقل البياض والسواد وللابيض معنى لا يحتاج في تعقله الى تعقل البياض والسواد على الابين المحيوان معنى لا يفتقر في تصوره الى تصور الكلى والجزئى مثلاً و لذا التشاحصل ثالث تصوره الى تصور الكلى والجزئى مثلاً و للكلى معنى لا يفتقر في تصوره الى تصور الحيوان و الانسان و غيرها و اذا تركبا حصل معنى آخر سواهماءوقد استدلوا على ذلك اى: على تغاير مفهوماتها بانه لوكان مفهوم الحيوان مثلاً عين مفهوم الكلى لزم من تعقله، تعقله و كذلك المكس و ليس كذلك، فانه رعا يتصور مفهوم الحيوان بانه الجوهر القابل للابعاد النامى الحساس المتحرك بالارادة ولا يخطر ببالنا معنى الكل اصلاً و كذا نتصور مفهوم الكلى بانه: المفهوم الذى لا يمتنع فرض صلقه على كثيرين، ولا يخطر في ذهننا معنى الحيوان واذا تغاير الا جزاء تغاير الكل والا لم يبق الفرق بين الكل و الجزء وقد يستدل ايضاً بان كون الحيوان مغايراً لمفهوم الكل و المركب مغاير لها ضرورة تغاير الاجزاء للكل نفس احد المنتسين فيكون الحيوان مغايراً لمفهوم الكل و المركب مغاير لها ضرورة تغاير الاجزاء للكل نفس احد المنتسين فيكون الحيوان مغايراً لمفهوم الكل و المركب مغاير لها ضرورة تغاير الاجزاء للكل كمامر. (ميرزاعمدعل)

والحق ان وجود الطبيعي بمعنى وجود اشخاصه.

يسمى كلياً طبيعياً لوجوده فى الطبايع (١۴٢) يعنى: فى الحتارج على ما سيجىء (١٤٥) والمجموع المركب من هذا العارض و المعروض كالانسان الكلى والحيوان الكلى يسمى كليا عقليا اذ لاوجود له الآ فى العقل. (١٤٤).

قوله «و كذا الانواع الخمسة»: يمنى: كما ان الكلى يكون منطقيا وطبيعياً وعلياً كذلك الانواع الخمسة يمنى: الجنس و النوع والفصل و الخاصة و العرض العام يحرى فى كل منها هذه الاعتبارات الثلاثة (الثلاث خ ل) مثلاً مفهوم النوع اعنى: الكلى المقول على كثيرين متفقين بالحقيقة فى جواب ما هو، يسمى نوعاً منطقياً و معروضه كالانسان والفرس، نوعاً طبيعياً و مجموع العارض والمعروض كالانسان النوع نوعاً عقلياً وعلى هذا فقس (قياس خ ل) البواق بل الاعتبارات الثلاث تجرى فى الجزئى ايضاً (١٤٧) فانا اذا قلنا: «زيد جزئى» ففهوم الجزئى اعنى: «ما يمنع فرض صدقه على كثيرين» يسمى جزئياً منطقياً و معروضه اعنى: «زيداً» يسمى جزئياً منطقياً و معروضه عنى: «زيداً» يسمى جزئياً عقلياً.

قوله «والحق ان وجود الطبيعى بمعنى وجود اشخاصه»: لاينبنى ان يشك فى ان الكلى المنطق غير موجود فى الحارج (١٤٨) فان الكلّية انّها تعرض للمفهومات فى المقلل و لذا كانت من المعقولات الثانية و كذا فى ان الكلى المقلى غير موجود فيه المقال و انما النزاع فى ان الطبيعى كالانسان من حيث هو انسان (١٥١) الذى يعرضه الكلية فى العقل هل هو موجود فى الحارج بوجود افراده ام لا بل ليس الموجود فيه الا الافراد (افراده خل)؟ والاول مذهب جهور الحكماء والثانى مذهب بعض المتأخرين و منهم المصنف و لذا قال: الحق هو الثانى (١٥٢) و ذلك لانه لو وجد الكلى فى الحارج فى ضمن الافراد لزم اتصاف الشىء الواحد بالصفات المتضادة (١٥٥) و وجود الشىء الواحد فى الامكنة المتعددة وحينلذ فعنى وجود الطبيعى هو انّ افراده موجودة ،و فيه تأمل و تحقيق الحق فى حواشى التجريد.

٥ ـــــــ ١٠

فصل: معرف الشيء مايقال عليه لافادة تصوره. و يشترط ان يكون مساوياً و اجلى فلا يصح بالاعم والاخص و المساوى معرفة و الاخنى، والتعريف بالفصل القريب حد و بالخاصة رسم فان كان مع الجنس القريب فتام

### المعرف

قوله «معرف الشيء»: بعد الفراغ عن بيان ما يتركب منه المعرف (١) شرع في البحث عنه وقد علمت: ان المقصود بالذات في هذا الفن هوالبحث عنه و عن الحجة و عرفه بانه: ما يحمل على الشيء اى: المُمترّف ليفيد تصور هذا الشيء (٢) اما بكنهه (٣) او بوجه يمتاز عن جميع ما عداه (٤) و لهذا لم يجز ان يكون اعم لان الاعم لايفيد شيئاً منها كالحيوان في تعريف الانسان فان الحيوان ليس كنه الانسان لان الانسان هو الحيوان مع الناطق و ايضاً لا يميز الانسان عن جميع ما عداه لان بعض الحيوان هوالفرس وكذا الحال في الاعم من وجه واما الاخص اعنى: مطلقاً (۵) فهو وان جاز ان يفيد تصوره تصور الاعم بالكنه (٤) او بوجه يمتاز عا عداه كها اذا تصورت الانسان بانه حيوان ناطق فقد تصورت في ضمنه الحيوان باحدالوجهين (٧) لكن لما كان الاخص اقل وجوداً في العقل (٨) و اخنى في نظره و شأن المعرف ان يكون اعرف من المعرف لم يجز ان يكون اخص ايضاً وقد علم من تعريف المعرف بما يحمل على الصدق. ثم ينبغى ان يكون المعرف من المعرف فتمين ان يكون مساو يأله في الصدق. ثم ينبغى ان يكون المعرف من المعرف (١٠) في نظر العقل لانه معلوم موصل الى تصور جهول هو المعرف لا اخنى منه ولا مساو ياً له في الحقاء والظهور. (١١)

قوله «بالفصل القريب حد»: التعريف لابد ان يشتمل على امر يخص المعرف و يساو يه بناء على ماسبق من اشتراط المساواة (۱۲) فهذا الامر ان كان ذاتياً كان فصلاً قريباً (۱۲) و ان كان عرضياً كان خاصة لا عالة (۱۲) فعلى الاول المعرف يسمى حداً (۱۵) وعلى الثانى يسمى رسماً ثم كل منها ان اشتمل على الجنس القريب يسمى حداً تاماً و رسماً تاماً (۱۶) و ان لم يشتمل على الجنس القريب سواء اشتمل على الجنس البعيد او كان هناك فصل قريب وحده او خاصة وحدها (۱۷) يسمى حداً ناقصاً (۱۷) هذا عصل كلامهم (۱۹) و فيه ابحاث لايسمها المقام.

كاللفظى و هو ما يقصد به تفسير مدلول اللفظ.

قوله «ولم يعتبروا بالعرض العام»: قالوا الغرض من التعريف (٢٠) اما الاطلاع على كنه المعرف او امتيازه عن جميع ما عداه والعرض العام لايفيد شيئاً منها فلهذا لم يعتبروه فى مقام التعريف والظاهر ان غرضهم من ذلك انه لا يعتبر فى مقام التعريف انفراداً و اما التعريف بمجموع امور كل واحد منها عرض عالم للمعرف لكن المحموع يخصه كتعريف الانسان بماش مستقيم القامة و تعريف الحقاش (٢١) بالطايرالولود فهو تعريف بخاصة مركبة معتبرة عندهم (٢٢) كما صرح به بعض المتأخرين.

قوله «وقد اجيز في الناقص»: اشارة الى ما اجازه المتقدمون (٢٣) حيث حققوا انه يجوز التعريف بالذاتي الاعم كتعريف الانسان بالحيوان فيكون حداً ناقصاً او بالعرض الاعم كتعريفه بالماشي فيكون رسماً ناقصاً بل جوّزوا التعريف بالعرض الاخص (٢٤) ايضاً كتعريف الحيوان بالضّاحك لكن (٢٥) المصنف لم يعتد به لزعمه انه تعريف بالاخنى وهوغيرجايزاصلاً.

قوله «كاللفظى»: اى: كما اجيز (٢۶) فى التعريف اللفظى ان يكون اعم كقولمم: «سعد انة نبت».(٢٧)

قوله «تفسير مدلول اللفظ»: اى: تعيين مسمى اللفظ من بين المعانى المخزونة في الحاطر فليس فيه تحصيل مجهول من معلوم (٢٨) كما في المعرف الحقيق فافهم (٢٩)

المقصدالثاني في التصديقات

## المقصد الثانى فى التصديقات: القضية قول يحتمل الصدق (ه) و الكذب فان كان الحكم فيها بثبوت

#### اقسام القضية

قوله «قول»: القول في عرف هذا الفن (١) يقال للمركب سواء كان مركباً معقولاً او ملفوظاً فالتعريف يشتمل على القضية المعقولة و الملفوظة. (٢)

قوله «الصدق»: هو المطابقة للواقع و الكذب هو اللامطابقة للواقع و هذا

(ه)قول المصنف القضيه قول يحتمل الصدق...: القول جنس يحتمل الاقوال الناقصة والتامة مطلقا و قوله: «يحتمل الصدق و الكذب» بمنزلة الفصل يخرج الاقوال الناقصة والانشلات كلها من الامر و النهى والاستفهام والتمنى وغيرها فان احتمال الصدق و الكذب من خواص القضية لايجرى فى غيرها من المركبات.

فان قلت: ان احتمال الصدق و الكذب يجرى فى المركبات الغير التامة ايضاً على ما ذكره بعضهم حيث قال: انه لا فرق بين النسبة الخبرية و التقبيدية الابانه ان عبرعها بكلام تام يسمى خبراً و تصديقاً والافركباً تقبيدياً و تصوراً، فقولنا: «زيد العالم» على الوصفية يحتمل الصدق والكذب مثله على الخبرية فلا فرن بينها الا من حيث التصديق والتصور و اما من حيث احتمال الصدق والكذب فلا، فان قولنا: «زيد العالم» على الوصفية مثلاً، لا يخلواماان يكون مطابقاً للواقع فيكون صدقاً او لا مفيكون كذباً.

سی، سیء او مید منه محمد (۵) عوجه او سه و پیشی اعتوام مید

### المعنى لايتوقف معرفته على معرفة الحبر والقضيه فلادور. (٣)

قلت: قد اجاب عنه المحقق الشريف حيث قال: «ان النسبة الذهنية في المركبات الحنبرية تشعر من حيث هي هي، بوقوع نسبة اخرى خارجة عنها فلذلك احتملت عندالمقل مطابقتها او لا مطابقتها و اما النسب في المركبات التقييدية فلا اشعار لها من حيث هي هي بوقوع نسبة اخرى تطابقها او لا تطابقها حيث تكون صادقة او كاذبة بل ربما اشعرت بذلك من حيث أن فيا اشارة الى نسب خبرية» انتهى.

واما ما ذكره المصنف في شرح التلخيص في الجواب من ان علم الخاطب بالنسبة في المركب التقييدي واجب دون الاخباري، فعناه-كها قيل-:ان العلم بالنسبة امر داخل في ماهية النسبة التقييدية بحسب الوضع خارج عن ماهية الخبرية بحسبه فعدم احتمال التقييدية لها ليس لاعتبار امر خارج عن ماهيتها الوضعية كها في الاخبار البديهية او المعلومة للمخاطب فالنسبة التقييدية من حيث هي هي اي: من حيث مفهوماتها الوضعية و ماهيتها لاتحتملهما بخلاف الخبرية فانها من حيث هي هي تحتملهما لخروج المانع المذكور الحاصل في بعض المواد اعنى: المعلومية للمخاطب بسبب البداهة أو غير ها عن ماهيتها بحسب الوضع فلايرد عليه ح ما ذكره المحقق الشريف من ان احتمال الصدق والكذب كمايلاحظ في الاخبار بالنظر الى نفس المفهوم بجرداً عن اعتبار حال المتكلم اوالمخاطب بل عن خصوصية الخبر ايضاً ليندرج في تعريفه الاخبار التي يتعن صدقها او كذبها نظراً الى خصوصياتها كقولنا: «النقيضان لايجتمعان ولايرتفعان» و «الضدان يجتمعان» فان الاول يجب صدقه و يستحيل كذبه في الواقع و عندالعقل ايضاً اذا لاحظ مفهومه الخصوص و الثأنى بالعكس، لكنها اذا جردا عن خصوصيتها ولوحظ ماهية مفهومها اعنى: ثبوت شيء لشيء اوسلبه عنه احتملا الصدق والكذب على السوية فكيف يلاحظ في النسب التقييدية عردة عن العوارض و الخصوصيات التي من جلتها كونها معلومة للمخاطب فاشتراط علم المخاطب فيهادون النسب الخبرية مما لاينبغي ان يصاع اليه وكذلك كون معلومية تلك النسب مستفادة من نفس اللفظ دون النسبة الخبرية فان معلوميتها مستفادة من خارج اللفظ مما لايجدى نفعاً فان الاحكام الثابتة للماهيات من حيث ذواتها لاتختلف بتبديل اوضاعها واختلاف عوارضها فتأمل فى المقام فانه من مزال الاقدام و مطارح الانظار.

ثم القضية هى فعيلة من القضاء بعنى الحكم و التاء فيها كالحقيقة و قد تقدم و تسميتها بذلك من قبيل تسمية الكل باسم الجزء فان القضية فى الحقيقة هى النسبة التى هى جزءالقضية. (ميرزاعمدعلى) (و)قول المصنف: «فحملية»: سمبت بذلك ، لاشتمالها على الحمل فى الجملة اى: فى الموجبات، وذلك يكنى فى صحة النقل، فلاحاجة الى ما ذكره بعض المحققين من انهم نقلوا الحملية من معنا ها اللغوى الى الموجبات لاشتمالها على الحمل ثم نقلوها الى السوالب لمشابها اياها فى الافراد على النا ان نقول: ان الحمل اعم من ان يكون على طريق الايجاب او السلب فتأمل. (عمدعني)

موضوعاً و المحكوم به محمولاً والدال على النسبة رابطة وقد استعير لها «هو»، و الا فشرطية و يسمى الجزء الاول

قوله «موضوعاً»: لانه وضع وعين ليحكم عليه.

قوله «محمولاً»: لانه امرجعل حلاً لوضوعه. (٢)

قوله «والدال على النسبة»; اى: اللفظ المذكور فى القضية الملفوظة الذى يدل على النسبة الحكمية يسمى رابطة تسمية الدال باسم المدلول فان الرابطة حقيقة هى النسبة الحكمية. و فى قوله: «والدال على النسبة الخامية النالولية اداة لدلالتها على النسبة التى هى معنى حرفى غير مستقل. (۵)

و اعلم: ان الرابطة قد تذكر في القضية الملفوظة و قد تحذف والقضية على الاول تسمى ثلاثية وعلى الثاني ثنائية. (ع)

قوله «و قد استعير لها هو»: اعلم: ان الرابطة تنقسم الى زمانية تدل على اقتران النسبة الحكية باحد الازمنة الثلاثة وغير زمانية بخلاف ذلك، و ذكر الفارابى: ان الحكمة الفلسفية (٧) لما نقلت من اللغة اليونانية الى العربية و جد القوم ان الرابطة الزمانية (٨) في اللغة العربية هي الافعال الناقصة (٩) و لكن لم يجدوا في تلك اللغة رابطة غير زمانية تقوم مقام «است» في الفارسية و «استين» في اليونانية فاستعاروا للرابطة الغير الزمانية لفظة «هو» و «هي» ونحوهما(١٠) مع كونها في الاصل اسهاء لا ادوات (١١) فهذا ما اشاراليه بقوله: «و قداستعيرلها هو» وقد يذكر للرابطة الغير الزمانية اسهاء مشتقة من الافعال الناقصة وغيرها نحو كائن و موجود (١٢) في قولنا: «زيد كائن قائماً» او «ميرس (ميرسي خ ل) موجود شاعراً».

قوله «والافشرطية»: اى: و ان لم يكن الحكم بثبوت شىء لشىء او نفيه عنه فالقضية شرطية (١٣) سواء كان الحكم بثبوت نسبة على تقدير اخرى (١٤) او نفى ذلك الثبوت (١٥) او بالمنافاة بين النسبتين (١٤) او بسلب تلك المنافاة (١٧) فالاولى شرطية متصلة (١٨) والثانية شرطية منفصلة.

و اعلم: ان حصر القضية فى الحملية والشرطية على ما قرره الصنف (١٩) حصر عقلى (٢٠) دائربين النفى والاثبات (٢١) و اما حصرالشرطية فى المتصلة والمنفصلة فاستقرائى. و ان كان نفس الحقيقة فطبيعية و الآفان بين كمية افراده (ه) كلاً او بعضاً فحصورة كلية او جزئية و ما به البيان سورو الافهملة وتلازم الجزئية.

قوله «مقدماً»: لتقدّمه فى الذكر. (٢٢) . قوله «تالياً»: لتلوه الجزء الاول.

قوله «والموضوع»: هذا تقسيم (التقسيم خ ل) للقضية الحملية باعتبار الموضوع و لهذا لوحظ فى تسمية الاقسام حال الموضوع فيسمى ماهو موضوعه شخص شخصية و على هذاالقياس (٢٣).

و محصل التقسيم: ان الموضوع اما جزئى حقيقى كقولنا: «هذا انسان» (٢٢) او كلى، وعلى الثانى (٢۵) فاما ان يكون الحكم على نفس حقيقة هذا الكلى او على افراده و على الثانى فاما ان يبين كمية الافراد المحكوم عليها بان يبين ان الحكم على كلها او على بعضها او لايبين ذلك بل يهمل، فالاولى شخصية والثانية طبيعية (٢٥) والثالثة محصورة والرابعة مهملة (٢٥).

ثم ان المحصورة ان بين فيها ان الحكم على كل افراد الموضوع فكلية و ان بين ان الحكم على بعض افراده فجزئية و كل منها اما موجبة او سالبة ولابد في كل من تلك المحصورات الاربع من امريبين كمية افراد الموضوع يسمى ذلك الامر بـ«السور» اذ كها ان سور البلد محيط به، كذلك هذا الامر محيط بما حكم عليه من افراد الموضوع، فسور الموجبة الكليه هو «كل» (٢٨) و لام الاستغراق (٢٩) وما يفيد معناهما من اى لغة كانت، (٣٠) و سورالموجبة الجزئية هو «بعض» (٣١) و «واحد» و ما يفيد مؤداهما. (٣١) و سورالسالبة الكلية «لاشىء» و «لا واحد» و نظائرهما، (٣٣) و سورالسالبة المكلية «لاشىء» و «ليس كل» (٣١) و ما يساويها.

قوله «وتلازم الجزئية»: اعلم: ان القضايا المعتبرة في العلوم هي المحصورات

<sup>(</sup>ه) قول المصنف «كمية افراده...»: بتشديد الميم والياء، اصلها كم بسكون الميم، فالحق به التاءالمصدرية و شدد الميم حتى يكون ثلاثياً اذام يوجد ثنائى عومل به تلك المعاملة الا «الهوية». و اما الياء فهى مقحمة بين الميم والتاء فرقاً بين المصدر الوصنى والقياسى و تشديد ها للتشبيه بالياء التى اتى للنسبة هكذا رأينا فى بعض المؤلفات. (شيخ عبدالرحيم)

و لابد في الموجبة من وجود الموضوع اما محققاً و هي الخارجية او مقدراً فالحقيقية او ذهنا فالذهنية. وقد يجعل حرف السلب جزء من جزء

الاربع لاغير (٣٥) و ذلك لان المهملة والجزئية متلازمتان (٣٥) اذ كليا صدق الحكم على افراد الموضوع في الجملة (٣٧) صدق على بعض افراده و بالمكس فالمهملة مندرجة تحت الجزئية، و الشخصية لا يبحث عنها بخصوصها فانه لا كمال في معرفة الجزئيات لتغير ها وعدم ثباتها (٣٨) بل انما يبحث عنها في ضمن المحصورات التي يحكم فيها على الاشخاص اجالاً والطبيعية لا يبحث عنها في الغلوم (٣٩) اصلا (٤٠) فان الطبايع الكلية من حيث نفس مفهومها كما هو موضوع الطبيعية (٤١) لامن حيث تحققها في ضمن الاشخاص (٤٢) غير موجودة (٣٦) في الخارج فلا كمال في معرفة احوالها (٤٢) فاغصر القضاياء المعتبرة في المحصورات الاربع.

قوله ((ولابد في الموجبة) اى: في صدقها (٤٥) وذلك لان الحكم في الموجبة بثبوت شيء لشيء و ثبوت شيء لشيء فرع لثبوت المثبت له (٤٦) اعنى: الموضوع فانما يصدق هذا الجكم اذا كان الموضوع عققاً موجوداً اما في الخارج ان كان الحكم بثبوت المحمول له هناك (٧٦) او في الذهن كذلك (٢٨) ثم القضايا الحملية المعتبرة في العلوم باعتبار وجود موضوعها لها ثلاثة اقسام (٢٩) لان الحكم فيها اما على الموضوع الموجود في الخارج عققاً نحو: ((كل انسان حيوان) بمعنى: ان كل انسان موجود في الخارج حيوان في الخارج (٥٠) و امّا على الموضوع الموجود في الخارج مقدراً نحو: ((كل انسان حيوان) بمعنى: ان كل ما لو وجد في الخارج كان انسانا (٥١) فهو (٥٢) على تقدير وجوده في الخارج حيوان و هذا الموجود المقدر أنما اعتبروه في الافراد الممكنة (٥٢) المحتمة (٤٥) كافراد اللاشيء و شريك الباري تعالى (٥٥) و اما على الموضوع الموجود في الذهن (٥١) كومنا و الما على الموضوع الموجود المقل شريك الباري فهو موصوف في الذهن بالامتناع في الخارج (٥٥) و هذا انما اعتبروه في الموضوعات التي ليست لها افراد ممكنة التحقق في الخارج.

قوله «حرف السلب»: كـ«لا» و «ليس» و غيرهما مما يشاركهما في معنى لسلب.

قوله «من جزء»: اما من الموضوع فقط او من المحمول فقط او من كليهما

ن السام القضية \_\_\_\_\_\_\_ ١٠

منها (ه) فتسمى معدولة والا فحصلة. وقد يصرح بكيفية النسبة فوجهة و ما به البيان جهة. فان كان الحكم فيها بضرورة النسبة مادام ذات الموضوع موجوداً فضرورية مطلقة او مادام وصفه فشروطة عامة او فى وقت معن فوقتية

فالقضية على الاول تسمى معدولة الموضوع (٥٨) و على الثانى تسمى معدولة المحمول و على الثالث تسمى معدولة الطرفين.

قوله «معدولة»: لان حرف السلب موضوع لسلب النسبة فاذا استعمل لا فى هذا المعنى كان معدولاً عن معناه الاصلى فسمّيت القضية التى هذا الحرف جزء من جزئها معدولة تسمية للكل باسم جزئه (الجزء خ ل) والقضية التى لايكون حرف السلب جزء من طرفها (۵۹) تستى محصلة.

قوله «بكيفية النسبة»: اى: نسبة المحمول الى الموضوع (٤٠) سواء كانت ايجابية او سلبية تكون لاعمالة مكيفة فى نفس الامر و الواقع بكيفية مثل: «الضرورة» او «الدوام» او «الامتناع» او غير ذلك فتلك الكيفية الواقعة فى نفس الامر تسمى مادة القضية (٤١)

ثم قد يصرح فى القضيه بان تلك النسبة مكيفة فى نفس الامر بكيفية كذا فالقضية حينئذ تسمى «موجهة»(٦٢) و قد لايصرح بذلك فتسمى القضية «مطلقة»(٦٣) واللفظ الدال عليها(٦٤) فى القضية الملفوظة والصورة العقلية الدالة عليها فى القضية المعقولة يسمى «جهة القضية»(٦٥) فان طابقت الجهة المادة(٦٦) صدقت القضية كقولنا: «كل انسان حيوان بالضرورة» والا كذبت كقولنا: «كل انسان حجو بالضرورة».

قوله «فان كان الحكم فيها بضرورة النسبة»: اى: قد يكون الحكم فى القضية الموجهة بان النسبة الثبوتية او السلبية (٤٧) ضرورية اى: ممتنعة الانفكاك عن الموضوع على احد اربعة اوجه:(٤٨)

الاول: انها ضرورية مادام ذات الموضوع موجودة نحو: «كل انسان حيوان

 <sup>(•)</sup>قوله: «جزء من جزء منها»: انما لم يقل: «جزء منها»: لان حرف السلب جزء للقضية دائماً
 صواء كانت محصلة او معدولة. (محمدعلي)

مطلقة او غير معين فمنتشرة مطلقة او بدوامهامادام الذات فدائمة مطلقة او مادام

بالضرورة ولا شىء من الانسان بحجر بالضرورة» فتسمى القضية حينـُذ ضرورية مطلقة لاشتمالها على الضرورة (٤٩) وعدم تقييد الضرورة بالوصف اوالوقت.(٧٠)

الثاني: انها ضرورية مادام الوصف العنواني (٧١) ثابتاًلذات الموضوع نحو: كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتباً ولا شيء منه بساكن الاصابع بالضرورة مادام كاتباً(٧٢) فتسمى ح مشروطة عامة لاشتراط الضرورة بالوصف العنواني (٧٣) ولكون هذه القضية اعم من المشروطة الخاصة (٧٢) كما سيجيء.

الثالث: انها ضرورية فى وقت معين نحو كل قر منخسف بالضرورة وقت حيلولة الارض بينه و بين الشمس (٧٥) ولا شىء من القمر بمنخسف بالضرورة وقت التربيع (٧٤) فتسمى ح وقتية مطلقة (٧٧) لتقبيد الضرورة بالوقت و عدم تقبيد القضية باللادوام.(٧٨)

الرابع: انها ضرورية فى وقت من الاوقات كقولنا: كل انسان متنفس بالضرورة وقتاًما و لا شىء منه بمتنفّس بالضرورة وقتاما، فتسمى ح منتشرة مطلقة لكون وقت الضرورة فيها منتشراً (٧٩) اى: غير معين وعدم تقييد القضية باللادوام.

قوله «فداغة مطلقة»: والفرق بين الضرورة والدوام ان الضرورة هى استحالة انفكاك شيء عن شيء (٨٠) والدوام عدم انفكاك عنه و ان لم يكن مستحيلاً كدوام الحركة للفلك. ثم الدوام اعنى: عدم انفكاك النسبة الايجابية او السلبية عن الموضوع اما ذاتي او وصنى فان كان الحكم في الموجّهة بالدوام الذاتي اى: بعدم انفكاك النسبة عن الموضوع مادام ذات الموضوع موجودة سميت القضية «دائمة» لاشتمالهاعلى الدوام و «مطلقة» لعدم تقييد الدوام بالوصف العنواني و ان كان الحكم بالدوام الوصف الى بعدم انفكاك النسبة عن ذات الموضوع مادام الوصف العنواني ثابتاً لتلك الذات (٨٨) سميت «عرفية» لان اهل العرف يفهمون هذا المعني من القضية السالبة (٨١) بل من الموجبة ايضاً (٨٣) عند الاطلاق (٨٤) فاذا قيل (٨٥): كل كاتب متحرك الاصابع فهموا: ان هذا الحكم ثابت له ما دام كاتباً و «عامة» لكونها اعم من العرفية الخاصة (٨٤) التي سيجيء ذكرها.

قوله «أو بفعليتها»: اى: يتحقق النسبة بالفعل، فالمطلقة العامة هى التى حكم فيها بكون النسبة متحققة بالفعل، اى: فى احد الازمنة الثلاثة (٨٧) و تسميتها «بالمطلقة» لان هذا هو المفهوم من القضية عند اطلاقها (٨٨) و عدم تقييدها بالضرورة او الدوام او غير ذلك من الجهات، و «بالعامة» الكونها اعم من الوجودية اللادائمة واللاضرورية (٨٩) على ما سيجىء.

قوله «او بعدم ضرورة» الخ: اذا حكم فى القضية بان خلاف النسبة المذكورة فيها (٩٠) ليس ضرورياً نحو قولنا: «زيد كاتب بالامكان» يعنى: ان الكتابة غير مستحيلة له (٩١) بمعنى: ان سلبها عنه ليس ضرورياً، سميت القضية حينئذ «ممكنة» (٩٢) لاشتمالها على الامكان و هو سلب الضرورة (٩٣) و «عامة» لكونها اعم من المكنة الخاصة (٩٤)

قوله «فهذه بسايط»: اى: القضاياء الثمانية المذكورة (٩٥) من جلة الموجهات (٩٥) بسائط.

اعلم: ان القضية الموجهة اما بسيطة (٩٧) و هي ما تكون حقيقتها اما ايجاباً فقط او سلباً فقط كمامر في الموجهات الثان و امامركبة و هي التي تكون حقيقتها (٩٨) مركبة من الايجاب والسلب (٩٩) بشرط ان لايكون الجزء الثاني فيها مذكوراً بعبارة مستقلة (١٠٠) سواء كان في اللفظ (١٠١) تركيب كقولنا: «كل انسان ضاحك بالفعل لا دائماً» فقولنا: «لا دائماً» اشارة الى حكم سلبي، اى: لا شيء من الانسان بفاحك بالفعل، او لم يكن في اللفظ تركيب كقولنا: «كل انسان كاتب بالامكان الحاص» فانه في الممني قضيتان ممكنتان عامتان، اى: كل انسان كاتب بالامكان العام و لا شيء من الانسان بكاتب بالامكان العام و لا شيء من الانسان بكاتب بالامكان العام، والعبرة بالايجاب والسلب ح بالجزء الاول الذي هو اصل القضية (١٠٢)

واعلم ايضاً: ان القضية (١٠٣) المركبة انما تحصل بتقييد قضية بسيطة بقيد(١٠٤) مثل اللادوام واللاضرورة. العامتان و الوقتيّتان المطلقتان باللادوام الذاتى فتسمى المشروطة الحاصة و العرفية الحاصة والوقتيّة و المنتشرة. وقد يقيد المطلقة العامة باللاضرورة الذاتمة

قوله «العامتان»: اى: المشروطة العامة والعرفية العامة .

قوله «والوقتيتان»: اي: الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة .

قوله «باللادوام الذاتى»: و معنى اللادوام الذاتى: ان هذه النسبة المذكورة في القضية ليست دائمة مادام ذات الموضوع موجودة فيكون نقيضها واقعاً البتة في زمان من الازمنة .(١٠٥) فيكون اشارة الى قضية (١٠٥) مطلقة عامة مخالفة للاصل في الكيف موافقة له في الكم فافهم. (١٠٥)

قوله «المشروطة الخاصة»: هى المشروطة العامة المقيدة باللادوام الذاتى(١٠٨) نحو: كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتباً لا دائماً، اى: لا شىء من الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل.

قوله «والعرفية الخاصة»: هى العرفية العامة المقيدة باللادوام الذاتى كقولنا: بالدوام لا شىء من الكاتب بساكن الاصابع مادام كاتباً لادائماً، اى: كل كاتب ساكن الاصابع بالفعل.(١٠٩)

قوله ((والوقتية والمنتشرة)): لما قيدت الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة باللادوام الذاتى، حذف من اسميها لفظ الاطلاق فسميت الاولى وقتية والثانية منتشرة، فالوقتية هى الوقتية المطلقة المقيدة باللادوام الذاتى (١١٠) نحو: كل قر منخسف بالفحورة وقت الحيلولة لادائماً، اى: لاشىء من القمر بمنخسف بالفعل. والمنتشرة هى المنتشرة المطلقة المقيدة باللادوام الذاتى نحو: لاشىء من الانسان بمتنفس بالفعرورة وقتاً ما لادائماً، اى: كل انسان متنفس بالفعل.

قوله «باللاضرورة الذاتية»: و معنى اللاضرورة الذاتية: ان هذه النسبة المذكورة فى القضية ليست ضرورية مادام ذات الموضوع موجودة فيكون هذا (١١١) حكماً بامكان نقيضها لان الامكان هو سلب ضرورة الطرف المقابل (١١٢) كمامر فيكون مفاد اللاضرورة الذاتية عمكنة عامة (١١٣) عالفة للاصل فى الكيف.(١١٢)

قوله «فتسمى الوجودية اللاضرورية»: لان معنى المطلقة العامة هى فعلية النسبة و وجودها فى وقت من الاوقات (١١٥) ولاشتمالها على اللاضرورة، فالوجودية اللاضرورية هى المطلقة العامة المقيدة باللاضرورة الذاتية نحو: كل انسان متنفس بالفعل لا بالضرورة، اى: لاشىء من الانسان بمتنفس بالامكان العام فهى مركبة (١١٦) من مطلقة عامة و ممكنة عامة احديها موجبة والاخرى سالبة.(١١٧)

قوله «او باللادوام الذاتى»: انما قيد اللادوام (١١٨) بالذاتى، لأنّ تقييد العامتين باللادوام الوصفى غير صحيح ضرورة تنا فى اللادوام بحسب الوصف مع الدوام بحسب الوصف (١١٩) نعم يمكن تقييد الوقتيتين المطلقتين باللادوام الوصفى لكن هذا التركيب غير معتبر عندهم.

و اعلم انه: كما يصح تقييد هذه القضاياء الاربع باللادوام الذاتى ه كذلك يصح تقييدها باللاضرورية الذاتية و كذلك يصح تقييد ما سوى المشروطة العامة من تلك الجملة باللاضرورة الوصفية (١٢٠) فالاحتمالات الحاصلة من ملاحظة كل من تلك القضاياء الاربع مع كل من تلك القيود الاربعة ستة عشر (١٢١) ثلاثة منها (١٢٢) غير صحيحة و اربعة منها (١٢٣) صحيحة و التسعة الباقية صحيحة غير معتبرة.

و اعلم ايضاً انه: كما يمكن تقييد المطلقة العامة باللادوام و اللاضرورة الناتيتين، كذلك يمكن تقييد ها باللادوام و اللاضرورة الوصفيتين و هذان ايضاً من الاحتمالات الصحيحة الغير المعتبرة و كما يصح تقييد الممكنة العامة باللاضرورة الذاتية، كذلك يصح تقييدها باللاضرورة الوصفية و كذا باللادوام الذاتي و الوصني لكن المناتية، كذلك يصح تقييدها باللاضرورة الوصفية و كذا باللادوام الذاتي و الوصني ان يعلم: ان هذه الاحتمالات الثلاثة ايضاً غير معتبرة عندهم. و ينبغي ان يعلم: ان التركيب(١٢٤) لاينحصر فيا اشرنا اليه بل سيجيء الاشارة الى بعض آخر(١٢٥) و يمكن تركيبات كثيرة اخرى لم يتعرضوا لها لكن المتنبه بعدالتنبيه بما ذكروه يتمكن من استخراج اى قدرشاء.

قوله «فتسمى الوجودية اللادائمة»: هي المطلقة العامة القيدة باللادوام الذاتى نحو: لا شيء من الانسان متنفس بالفعل لادائماً (١٢٤) اى: كل انسان متنفس

H \_\_\_\_\_\_\_11

ايضاً فتسمى الممكنة الخاصة و هذه مركبات، لان اللادوام اشارة الى مطلقة عامة (ه) واللاضرورة الى ممكنة عامة خالفتي الكيفية موافقتي الكية

بالفعل فهي مركبة من مطلقتين عامتين احديهها موجبة و الاخرى سالبة.

قوله «ايضاً»: اى: كما انه حكم فى الممكنة العامة بلاضرورة الجانب المخالف، فقد يحكم فيها بلاضرورة الجانب الموافق ايضاً فتصر القضية مركبة من محكنتين عامتين، ضرورة ان سلب الضرورة من الجانب المخالف هو امكان الطرف الموافق (۱۲۷) و سلب الضرورة من الطرف الموافق هو امكان الطرف المقابل فيكون الحكم فى القضية بامكان الطرف الموافق و امكان الطرف المقابل (۱۲۸) نحو: كل انسان كاتب بالامكان الحاص، فان معناه: كل انسان كاتب بالامكان العام ولا شيء من الانسان بكاتب بالامكان العام.

قوله «وهذه مركبات»: اى: هذه القضاياء السبع (١٢٩) المذكورة وهى: المشروطة الحاصة والعرفية الحاصة و الوقتية والمنتشرة و الوجودية اللاضرورية والوجودية اللاحاثة والممكنة الحاصة، لان اللادوام فى الاربع الاولى (١٣٠) و فى الوجودية اللاداثة اشارة الى مطلقة عامة و اللاضرورة فى الوجودية اللاضرورية و فى الممكنة الحاصة اشارة الى ممكنة عامة.

قوله «مخالفتى الكيفية»: اى: فى الايجاب و السلب وقدمربيان ذلك فى بيان معنى اللادوام و اللاضرورة و اما الموافقة فى الكية اى: الكلية والجزئية،فلان الموضوع فى القضية المركبة (١٣١) امر واحد و قد حكم عليه بحكمين مختلفين بالايجاب والسلب فان كان الحكم فى الجزء الاول على كل افراده كان الحكم فى الجزء الاول على كل افراده كان الحكم فى الجزء الثانى ايضاً على

<sup>(</sup>و)قد عرفت فيماسبق: أن اللادوام ليس مفهومه المطابق المطلقة العامة بل هي معناه الالتزامي بخلاف اللاضرورة فأن الممكنة العامة معناها المطابق، فلذا عبر بلفظ الاشارة ليكون صحيحاً بالنسبة الى كليها بخلاف مالوعبر بالمعني فأنه لايصح الا بالنسبة الى اللاضرورة لانه أذا أطلق يراد به المناهوم المطابق وكذا مايؤدي مؤداه كالمفهوم والمفاد فتأمل (ميرزاعمدعل)

قال انحقق الشريف فى نظيرالمقام: وجوار تقسيم معنى اللفظ الى المعنى المطابق والتضمنى والالتزامى لاينافى ما ذكر فان الوجود اذا اطلق يتبادر منه الوجود الخارجى مع انه يصبح تقسيمه الى الخارجى و الذهنى. (منه ره)

فصل: الشرطية متصلة ان حكم فيها بثبوت نسبة على تقدير اخرى (ه) او بنفيها، لزومية (ه) ان كان ذلك لعلاقة والافاتفاقية. و منفصلة ان حكم فيها

كلها (١٣٢) و ان كان على البعض في الاول فكذا في الثاني (١٣٣)

قوله «لما قيد بها»: اى: القضية التى قيدت (١٣٢) بهما (١٣٥) اى: باللادوام واللاضرورة يعنى لاصل القضية.

#### اقسام الشرطية

قوله «على تقدير اخرى»: سواء كانت النسبتان ثبوتيتين او سلبيتين او على عنافتين (١) فقولنا: «كلا لم يكن زيد حيواناً لم يكن انساناً» متصلة موجبة (٢) فالمتصلة الموجبة ما حكم فيها باتصال النسبتين والسالبة ما حكم فيها بسلب اتصالمها(٣) نحو: ليس البتة كلا كانت الشمس طالعة كان الليل موجوداً و كذلك اللزومية (٤) الموجبة (۵) ما حكم فيها بان الاتصال لعلاقة، والسالبة ما حكم فيها بانه ليس هناك اتصال لعلاقة سواء لم يكن هناك اتصال (٦) او كان، لكن لا لعلاقة، واما الا تفاقية فهى ما حكم فيها (٧) بجرد الاتصال او نفيه من غير ان يكون ذلك مستنداً الى العلاقة (٨) نحو: كلها كان الانسان ناطقاً فالحمار ناهق (٩) او: ليس كلها كان الانسان ناطقاً فالحمار ناهق (٩) او: ليس كلها كان الانسان ناطقاً خال العمار ناهق (١) او

قوله «لعلاقة»: و هي امر بسببه يستصحب المُقدم التالي (١٠) كعلية طلوع

<sup>(•)</sup>اورد عليه: بان الشيء يجب ان يعرف أولاً ثم يقسم، فان معرفة أقسام الشيء فرع معرفته فقبل تعريف الشرطية لايصت تقسيمه.

واجيب: بان المعرفة الاجالية تكنى فى مقام التقسيم والمصنف حيث قال فيا تقدم: «ان القضية ان حكم فيها بثبوت شىء لشىء او نفيه عنه فحملية والافشرطية»، علم منه تعريف اجمالي للشرطية بانها مالم يحكم فيه بثبوت شىء لشىء اونفيه عنه، وهذا القدريكفي فى مقام التقسيم.(ميرزاعمدعلي)

<sup>(</sup>٠) انما سميت بها، لاشتمالها على لزوم التالى للمقدم.

فان قيل: ان الا تفاقية ايضاً كذلك، فلم لم تسم بها؟

قلنا قد سبق مراراً إن المناسبة في التسمية لايجب اظرادها، مع انه لما لم يكن فيها بسبب العلاقة فصارت كانها ليس فيها لزوم فافهم. (ميرزاممدعلي)

بتنافى النسبتين (ه) اولا تنا فيهما صدقا وكذباً و هى الحقيقية او صدقاً فقط فما نعة الجمع اوكذباً فقط فما نعة الحلووكل منها عنادية(ه) انكان التنافى

الشمس لوجود النهار في قولنا: كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود.

قوله «بتنافی النسبتین»: سواء کان النسبتان ثبوتیتین او سلبیتین او مختلفتین فان کان الحکم فیها بتنا فیها فهی منفصلة موجبة (۱۱) و ان کان بسلب تنا فیها فهی منفصلة سالبة.

قوله «وهى الحقيقية»: فالمنفصلة الحقيقية (١٢) ما حكم فيها بتنافى النسبتين (١٣) فى الصدق والكذب كقولنا: اما أن يكون هذا العدد زوجاً و اما أن يكون هذا العدد فرداً (١٤) أو حكم فيها بسلب تنا فى النسبتين (١٥) فى الصدق و الكذب نحو قولنا: ليس البتة اما أن يكون هذا العدد زوجاً أو منقسماً بمتساويين والمنفصلة المانعة الجمع (١٥) ما حكم فيها بتنافى النسبتين أولا تنافيها فى الصدق فقط

<sup>(</sup>ه)قوله: «بتنافى النسبتين...» فان قيل: ان المنفصلة قد تشتمل على ثلاثة اجزاء كقولهم: «الكلمة اما اسم او فعل اوحرف» فكيف يصح القول: بان المنفصلة ما حكم فيها بتنافى النسبتين؟

قلنا: لانسلم ان هذا القول منفصلة بل حلية مرددة المحمول، ولو سلم فنقول: ان التعريف المذكور للمنفصلة المعتبرة في العلوم الحكية و هذا القول انما اعتبره الادباء لاالحكماء ولو سلم فنقول:

ان هذا فى الحقيقة منفصلتان مشتملتان على جزئين لاواحدة مشتملة على ثلاثة اجزاء فكانه قيل: الكلمة اما اسم اوغيره و هواما فعل اوحرف ولوسلم فنقول:

أن ذلك بناء على الاعم الاغلب ولاشك أن الاغلب اشتمالها على جزئين ولو سلم، فهو بيان أقل المراتب و مالابد في وجودها وحصولها منه ولو سلم فنقول:

ان التثنية هنا انما هو نجرد التعدد و التكرر لا الاثنينية كها صرحوا بذلك في قولهم: «لبيك و سعديك ». (ميرزا محمد على)

 <sup>(</sup>ح)قول المصنف: «و كل منها عنادية...»: انما سميت بها، لاشتمالها على التنافى و العناد بين الجزئين و ما ذكر فى اللزومية يأتى هنا ايضاً سؤالاً وجواباً.

و منهم من يسميها ايضاً لزومية كها سمى مقابلها اتفاقية، ولعل نظره الى لزوم احد المعاندين لعين الاخر ولزوم عينه لنقيض الاخر ولا مشاقة في الاصطلاح.

ثم اعلم: ان كلام المصنف هنا ايضاً ظاهر في انحصار المنفصلة في العنادية والاتفاقية كماهوظاهر. و منهم من تلّث التقسيم هنا ايضاً قال: فان اكنني بمطلق التناف، سميت منفصلة مطلقة و ان قيد

لذاتي الجزئين والافاتفاقية. ثم الحكم في الشرطية ان كان على جميع تقادير المقدم (٠)

نحو: هذا الشىء اما ان يكون حجراً و اما ان يكون شجراً(١٧) والمنفصلة المانعة الحلو(١٨) ما حكم فيها بتنافى النسبتين اولاتنا فيهما فىالكذب فقط كقولك : اما ان يكون زيد فى البحر و اما ان لايغرق (١٩).

قوله: «او صدقاً فقط»: اى: لا فىالكذب او مع قطع النظر عن الكذب(٢٠) حتى جاز ان يجتمع النسبتان فىالكذب و ان لا يجتمعا و يقال للمعنى الاول مانعة الجمع بالمعنى الاخص(٢١) و للثانى مانعة الجمع بالمعنى الاخص(٢١) وللثانى مانعة الجمع بالمعنى الاحس

قوله: «اوكذباً فقط»: اى: لا فى الصدق، او مع قطع النظر عن الصدق، و الاول مانعة الخلوبالمعنى الاخص و الثانى بالمعنى الاعم.

قوله «لذاتى الجزئين»: اى: ان كان المنافاة بين الطرفين اى: المقدم والتالى منافاة ناشئة عن ذاتيها (۲۲) فى اى مادة تحققا كالمنافاة بين الزوجية والفردية (۲۳) لا عن خصوص المادة (۲۲) كالمنافاة بين السواد والكتابة (۲۵) فى انسان يكون اسود و

التنافى بكونه ذاتياً، سميت منفصلة عنادية و ان قيد بالا تفاق، سميت منفصلة اتفاقية، هذا. و على ما اختاره المصنف يندرج المطلقة تحت الاتفاقية فافهم.(محمدعلي)

(\*)اى: ان كان الحكم باللزوم و العناد فى الشرطية على جيع التقادير والاوضاع المحتنة الاجتماع مع المقدم و ان كانت محالة فى انفسها، فالقضية كلية كقولنا: كليا كانت الشمس طالمة فالنهار موجود وكقولنا: هذا العند اما ان يكون زوجاً او فرداً فان الحكم باللزوم فى الاول و بالعناد فى الثانى على جيع التقادير والاوضاع المكنة بمعنى ان وجود النهار لازم لطلوع الشمس فى جيع حالاتها وازمانها و اوضاعها من كونهامنكسفة او غير منكسفة عجوبة بغيم او غير عجوبة و من كونها فى الحمل او السرطان او غيرهما ومن كونها مع نطق زيد او ضرب عمرو او غير ذلك بما لا تعد ولا تحسى و هكذا عناد الفردية للزوجية.

ثم انما اعتبرنا امكان الاجتماع، لانه لواطلق لم يصدق شرطية كلية لا متصلة ولا منفصلة. اما فى الاولى فلان من التقادير ما لايلزم معه التالى ككون المقدم مع عدم التالى مثلاً فع لايصع الحكم بلزوم التالى على جيع تقادير القدم والالزم اجتماع النقيضين. و اما فى الثانية فلان من التقادير ما لايماند معه التالى على جيع التقادير و الالزم معاندة الشيء التالى المقدم ككون المقدم مع التالى، فع لايصع الحكم بالعناد على جيع التقادير و الالزم معاندة الشيء ننفسه و ان شئت فقل: ان المقدم اذا كان مع التالى، يجب ان يكون معانداً لنقيض التالى ضرورة امتناع

فكلية او بعضها مطلقا فجزئية او معيناً فشخصية و الا فهملة. و طرفا الشرطة في الاصل (ه) قضيتان

غبر كاتب او يكون كاتباً و غبر اسود٬فالمنافاة بين طرفي هذه القضية المنفصلة واقعة لا لذاتيها بل بحسب خصوص المادة اذ قد يجتمع السواد والكتابة في الصدق او في الكذب في مادة اخرى فهذه (٢٤) منفصلة حقيقية اتفاقية.

قوله ((ثم الحكم)) الخ: كما ان الحملية تنقسم الى محصورة و مهملة و شخصية وطبيعية ،كذلك الشرطية ايضاً سواء كانت متصلة او منفصلة تنقسم الى المحصورة الكلية والجزئية و المهملة والشخصية (٢٧) ولايتعقل الطبيعية هيهنا (٢٨).

قوله «على جميع تقادير المقدم»: كقولنا: كلما كانت الشمس طالعة فالهارموجود.

قوله «فكلية»: و سور ها في المتصلة الموجبة «كلما» و «متي» و «مهما» و ما في معنا ها(٢٩) و في المنفصلة (٣٠) «دائماً» و «ابداً» و نحوهما، هذا (٣١) في الموجبة و اما في السالبة مطلقا فسور ها «ليس البتة».

قوله «او بعضها مطلقا»: اى: على بعض غير معن (٣٢) كقولك:قد يكون اذا كان الشيء حيواناً كان انساناً. (٣٣)

قوله «فجزئية»: و سورها في الموجبة متصلة كانت او منفصلة «قد يكون» و في السالبة كذلك (٣٤) «قد لا يكون».

قوله «فشخصية»: كقولك: ان جئتني اليوم اكرمك. (٣٥)

قوله «والا»: اى: و ان لم يكن الحكم على جيع تقادير القدم ولا على بعضها (٣٦) بان يسكت عن بيان الكلية والبعضية مطلقا. (٣٧)

قوله «فهملة»: نحو: اذا كان الشيء انساناً كان حيواناً. (٣٨)

قوله «في الاصل»: اي: قبل دخول اداة الاتصال والانفصال عليها. (٣٩)

اجتماع النقيضين فلوكان التالى معانداً للمقدم لزم معاندة الشيء للنقيضين، هذا. و لعل المصنف اشار الى هذه الدقيقة حيث اضاف التقادير الى المقدم بطريق الاضافة العهدية فتأمل. (ميرزاعمدعلى)

<sup>(•)</sup>قول المصنف: «وطرفا الشرطية في الاصل...»: يأتى هنا ما تقدم في قوله: «بتنافي النسبتين» سؤالاً و جواباً فارجع هناك . و ايضاً هذا الكلام ايضاً منفصلة مشتملة على اربعة اجزاء فتأمل.

ف اقسام الشرطية \_\_\_\_\_\_\_ في المستحدد والمستحدد والمستحد والمستحدد والمستحد والمستحدد والمستحد والمستحدد والمستحدد والمستحدد والمستحدد والمستحدد والمستحدد وال

حليتان او متصلتان او منفصلتان او مختلفتان الا انهها خرجتا بزيادة اداة الا تصال و الانفصال عن التمام.

1

قوله «حمليتان»: كقولنا: ان كانت الشمس طالعة فالهار موجود فان طرفيها وهما «الشمس طالعة» و «الهار موجود» قضيتان حليتان.

قوله «اومتصلتان»: كقولنا: كلما ان كانت الشفس طالعة فالنهار موجود فكلها لم يكن النهار موجوداً لم تكن الشمس طالعة فان طرفيها و هما قولنا: ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وقولنا: كلها لم يكن النهار موجوداً لم تكن الشمس طالعة، قضيتان متصلتان.

قوله «او منفصلتان»: كقولنا: كلما كان دائماً اما ان يكون العدد زوجاً او فرداً فدائماً اما ان يكون العدد منقسماً بمتساويين اوغير منقسم بهما.

قوله «او مختلفتان»: بان يكون احد الطرفين حلية والاخر متصلة او احدهما حملية والاخر منفصلة او احد هما متصلةوالاخر منفصلة، فالاقسام ستة (٤٠) وعليك باستخراج ما تركناه من الامثلة.

قوله «عن التمام»: اى: عن ان يصع السكوت عليها ويحتملا الصدق و والكذب، مثلاً قولنا: الشمس طالعة، مركب تام خبرى (٤١) يحتمل الصدق و الكذب ولانعنى بالقضية الا هذا، فاذا ادخلت عليه اداة الاتصال (٤٢) مثلاً وقلت: ان كانت الشمس طالعة، لم يصع حينئذ ان تسكت عليه (٣٣) و لم يحتمل الصدق و الكذب بل احتجت (٤٤) الى ان تضم اليه قولكمثلاً فالنهار موجود.

<sup>(</sup>لعل وجه التأمل ان اطلاق المنفصلة على هذا الكلام على سبيل المساعة فان هذا الكلام و نحوه كمامر قبيل هذا حلية مرددة المحمول فى الحقيقة لامنفصلة، الا انها كها ذكر هناك مرجعها الى امر واحد فافهم.)

ثم اعلم: ان الحكم بكون طرق الشرطية قضيتين فى الاصل، لايصح كلية بالنسبة الى الجزاء، فانه قد يكون انشائياً و الانشاء ليس بقضية عند اهل الميزان كها تقدم. اللهم الا ان يقال: هذا بناء على مذهب بعض النحويين من ان الانشاء لايقع جزاء اصلاً و كل موضع يوهم ذلك يقدرون الجزاء فيه خبرية لكن هذا ينا فى ما ذكره المصنف فى شرح التلخيص من ان الجزاء لايخرج بتقييده بالشرط عها كان عليه من الخبرية و الانشائية فان كانت خبرية فخبرية ايضاً نحو: ان تكرمنى اكرمك و ان كانت انشائية افضاً نحو: ان جائك زيد فاكرمه فتأمل. (ميرزا عمدعلى)

فصل: التناقض اختلاف القضيتين (ه) بحيث يلزم لذاته من صدق كل منهها كذب الاخرى و بالعكس.

التناقض

قوله «اختلاف القضيتين»: قيد بالقضيتين، اما لان التناقض لايكون بين المفردات على ماقيل (١) و اما لان الكلام في تناقض القضايا. (٢)

قوله «بحيث يلزم لذاته من صدق كل منها كذب الاخرى»: خرج بهذا القيد الاختلاف الواقع بين الموجبة والسالبة الجزئيتين فانها قد تصدقان معا نحو: بعض الحيوان انسان و بعضه ليس بانسان فلم يتحقق التناقض بين الجزئيتين.

قوله « و بالعكس»: اى: و كذلك يلزم من كذب كل من القضيتين صدق الاخرى، وخرج بهذا القيد الاختلاف الواقع بين الموجبة و السالبة الكليتين (٣) فانها قد تكذبان معاً نحو: لا شىء من الحيوان بانسان و كل حيوان انسان، فلا يتحقق التناقض بين الكليتين ايضاً. فقد علم: ان القضيتين لوكانتا محصورتين يجب اختلافها

 <sup>(</sup>ه)الاختلاف بمنزلة الجنس لانه قد يقع بين قضيتين و بين مفردين كالانسان و الفرس والارض و السهاء و بين قضية ومفرد، فخرج بقوله: «القصيتين» الاختلافان الاخيران. (محمد على)

في الكم (٢) كما سيصرح به المصنف.

قوله «ولابد من الاختلاف»: اى: يشترط فى التناقض ان يكون احد النقيضين موجبة والاخر سالبة ضرورة ان الموجبتين وكذا السالبتين (السالبتان خ ل) قد تجمعان فى الصدق والكذب (۵) ثم ان كانت القضيتان (۲) محصورتين يجب اختلافها فى الجهة ايضاً (۱) فان فى الكم ايضاً (۷) كمامر ثم ان كانتا موجهتين (۸) يجب اختلافها فى الجهة ايضاً (۱) فان المضروريتين قد تكذبان معاً (۱۰) كقولنا: كل انسان كاتب بالضرورة ولاشىء من الانسان بكاتب بالضرورة. والممكنتين قد تصدقان معاً (۱۱) كقولنا: كل انسان كاتب بالامكان العام ولاشىء من الانسان بكاتب بالامكان العام.

قوله «والاتحاد في ما عداها»: اى: و يشترط فى التناقض اتحاد القضيتين فيا عدا الامور الثلاثة المذكورة اعنى: الكم والكيف والجهة وقد ضبطوا هذا الاتحاد فى ضمن الاتحاد فى امور ثمانية (١٢) قال قائلهم فى الشعر:

درتناقض هشت وحدت شرط دان وحدت موضوع و محمول و مکان وحدت شرط و اضافه جزء وکل قوّه و فعل است و در آخرزمان

قوله «والنقيض للضرورية»: اعلم: ان نقيض كل شيء رفعه (١٣) فنقيض القضية التي حكم فيها بضرورة الايجاب او السلب هو قضية حكم فيها بسلب تلك الضرورة و سلب كل ضرورة هو عين امكان الطرف المقابل فنقيض ضرورة الايجاب هو امكان السلب (١٤) و نقيض ضرورة السلب هو امكان الايجاب و نقيض الدوام هو سلب الدوام و قد عرفت انه يلزمه فعلية الطرف المقابل فرفع دوام الايجاب يلزمه فعلية الايجاب فالممكنة العامة نقيض صريح يلزمه فعلية السلب ورفع دوام السلب يلزمه فعلية الايجاب فالممكنة العامة نقيض صريح للضرورية لمطلقة (١٥) و المطلقة العامة لازم لنقيض الدائمة المطلقة. ولما لم يكن لنقيضها الصريح و هواللادوام مفهوم محصل معتبر من بين القضاياء المتعارفة، قالوا: نقيض الدائمة هو المطلقة العامة (١٤) ثم اعلم: ان نسبة الحينية الممكنة الى المشروطة العامة كنسبة الممكنة الى الشرورية (١٧) فان الحينية الممكنة هى التي حكم فيها بسلب الفرورة الوصفية اى: الضرورية (١٧) فان الحينية الممكنة الى المخاوفة فتكون

الحينية الممكنة و للعرفية العامة، الحينية المطلقة و للمركبة، المفهوم المردد بين نقيضي الجزئن و لكن في الجزئية بالنسبة الى كل فرد فرد.

نقيضاً صريحاً لما حكم فيها بضرورة الجانب الموافق بحسب الوصف فقولنا: بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً، نقيضه: ليس بعض الكاتب بمتحرك الاصابع حين هو كاتب بالامكان و نسبة الحينية المطلقة و هي قضية حكم فيها بفعلية النسبة حين اتصاف ذات الموضوع بالوصف العنواني الى العرفية العامة كنسبة المطلقة العامة الى الدائمة (١٨) و ذلك لان الحكم في العرفية العامة بدوام النسبة مادام ذات الموضوع متصفاً بالوصف العنواني فنقيضها الصريح (١٩) هو سلب ذلك الدوام و يلزمه وقوع الطرف المقابل في اوقات الوصف العنواني فهذا معنى الحينية المطلقة المخالفة للقضية العرفية في الكيف فنقيض قولنا: بالدوام كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً، قولنا: ليس بعض الكاتب بمتحرك الاصابع حين هوكاتب بالفعل. والمصنف لم يتعرض لبيان نقيضي الوقتية والمنتشرة المطلقتين من البسايط اذ لايتعلق بذلك(٢٠) غرض (٢١) فما سيأتي من مباحث العكوس والاقيسة بخلاف باقي البسايط فتأمل. (٢٢)

قوله «وللمركبة»: قد علمت ان نقيض كل شيء رفعه فاعلم: ان رفع المركب انما يكون برفع احد جزئيه (٢٣) لا على التعيين (٢۴) بل على سبيل منع الحلو اذ يجوز (٢٥) ان يكون برفع كلا جزئيه فنقيض القضية المركبة نقيض احدجزئيه (٢٦) على سبيل منع الخلو فنقيض قولنا : كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتباً لا دامًا، اى: لاشىء من الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل، قضية منفصلة مانعة الخلو(٢٧) و هي قولنا: اما بعض الكاتب ليس بمتحرك الاصابع بالامكان حين هو كاتب و اما بعض الكاتب متحرك الاصابع دامًاً. و انت بعد اطلاعك على حقايق المركبات و نقائض البسائط تتمكن من استخراج التفاصيل. (٢٨)

قوله «ولكن في الجزئية بالنسبة الى كل فرد فرد»: يعنى: لايكني في اخذ نقيض القضية المركبة الجزئية الترديد بين نقيضي جزئيها وهما الكليتان، اذ قد يكذب المركبة الجزئية كقولنا: بعض الحيوان انسان بالفعل لاداتماً (٢٩) و يكذب كلا نقيضي جزئيها (٣٠) ايضاً و هما قولنا: لاشيء من الحيوان بانسان دائماً وقولنا: كل

٧٣	ل التناقضل	i

حيوان انسان دائماً وحينئذ فطريق اخذ نقيض المركبة الجزئية ان توضع افراد الموضوع كلها (٣١) ضرورة ان نقيض الجزئية هى الكلية، ثم يردد بين نقيضى الجزئين بالنسبة الى كل واحد من تلك الافراد و يقال فى المثال المذكور: كل حيوان اما انسان دائماً او ليس بانسان دائماً (٣٣) و حينئذ فيصدق النقيض و هى قضية حملية مرددة المحمول (٣٣) فقوله: «الى كل فرد فرد» اى: من افراد الموضوع.

## فصل: العكس المستوى تبديل طرفي القضية مع بقاء الصدق والكيف(ه)

#### العكس المستوى

قوله «طرفى القضية»: سواء كان الطرفان هما الموضوع والمحمول او المقدم والتالى.(١) و اعلم: ان العكس كما يطلق على المعنى المصدرى (٢) المذكور كذلك يطلق على القضية الحاصلة من التبديل و ذلك الاطلاق مجازى من قبيل اطلاق اللفظ على المخلوق.(٣)

قوله «مع بقاء الصدق»: بمعنى ان الاصل لو فرض صدقه لزم من صلقه صدق العكس (٢) لا انه يجب صدقها في الواقع.

قوله «والكيف»: يعنى: ان كان الاصل موجبة (۵) كان العكس

<sup>(</sup>ه)قوله: «والكيف»: اعلم ان هذا الشرط ليس بمجرد اصطلاح بل انهم وجدوا بحكم الاستقراء انه لو لم يكن المكس كذلك، لم يكن صادقاً مع الاصل في اكثر المواد كها هو ظاهر و انما قيئنا بقولنا: في اكثر المواد؛ لكونه صادقاً مع صدق الاصل في بعض المواد مع الخالفة في الكيف كها اذا كان المحمول اعم من الموضوع فانه يصدق ح في عكس الموجبة السالبة الجزئية كقولنا: بعض الحيوان ليس بانسان فانه صادق مع قولنا: كل انسان او بعضه حيوان، هكذا ذكره جم من المحققين.

\_\_\_\_\_

موجبة (٦)و ان كان سالبة كان سالبة.

قوله ((والموجبة انحا تنعكس جزئية)): يعنى: ان الموجبة سواء كانت كلية غو: كل انسان حيوان، او جزئية غو: بعض الانسان حيوان، انما تنعكس الى الموجبة الجزئية لا الى الموجبة الكلية. اما صدق الموجبة الجزئية، فظاهر، ضرورة انه اذا صدق المحمول على ما صدق عليه الموضوع كلاً او بعضاً تصادق الموضوع والمحمول في هذا الفرد فيصدق الموضوع على افراد المحمول في الجملة و اما عدم صدق الكلية، فلان المحمول في القضية الموجبة قد يكون اعم (٧) من الموضوع فلو عكست القضية صار الموضوع اعم و يستحيل صدق الاخص كلياً على الاعم فالعكس اللازم الصدق في جميع المواد هو الموجبة الجزئية، هذا هوالبيان في الحمليات وقس عليه الحال في الشرطيات .(٨)

قوله (فقوله خ ل) «لجواز عموم المحمول و التالى»: بيان للجزء السلبي (٩) المفهوم من الحصر المذكور و اما الايجاب فبديهي كمامر.

والتحقيق أن هذا الشرط أى: بقاء الكيف مستدرك و أن كثر أيراده فى كتبهم، لأن أشتراط بقاء الصدق يعنى عنه لنظهور أنه أذا اختلف الكيف لم يبق الصدق أصلاً. الا ترى أنه لايصدق بعض الناطق ليس بانسان فى عكس قولنا: كل أنسان ناطق، مع أنه صادق، و كذا لايصدق بعض الانسان ليس بحيوان، مع صدق قولنا: بعض الحيوان أنسان؟ و ما يترأى من الصدق مع الاختلاف فى الكيف كها فى الماد من ألماد من الصدق من العدق من حيث الذات بل لخصوص المواد و قد عرفت آنفاً أن المراد من الصدق مو الصدق من حيث الذات بل المسدق هو الصدق من حيث الذات لاغور.

نعم لوقال: «مع بقاء الكيف و الصدق» كها فعله بعضهم، لكان له وجه، فان اغناء المؤخر عن المقدم جايز كها مرت اليه الاشارة سابقاً بخلاف اغناء المقدم عن المؤخر فانه لايجوز البتة فتأمل.(ميرزامحمدعلى)

<sup>(•)</sup> أنما قدم بيان حكم الموجبات على السوالب، لشرف الايجاب ولجريان العكس فى كلاجزئها بخلاف السوالب فان العكس لايجرى الا فى الكلية منها كها سيأتى و لكون الانعكاس فيها الخهر لان عقدى الوضع حلا وبالعكس يتحصل مفهوم العكس بادنى اهتمام بخلاف السوالب، لجواز انتفاء عقد الوضع فيها، هذا.

لكن جرت عادتهم على تقديم السوالب على الموجبات لان منها ما تنعكس كلية و الكلى و ان كان سالباً، اشرف من الجزئى و ان كان ايجاباً، لانه افيد فى العلوم و اضبط.(ميرزاعمدعلى)

تنعكس كلية والالزم سلب الشيء عن نفسه. و الجزئية لا تنعكس اصلاً جواز عموم الموضوع او المقدم و اما بحسب الجهة فن الموجبات تنعكس الدائمتان والعامتان، حينية مطلقة والخاصتان، حينية لادائمة والوقتيتان والوحوديتان

قوله والالزم سلب الشيء عن نفسه»: تقريره (۱۰) ان يقال: كلما صدق تولنا: لا شيء من الانسان بحجر صدق قولنا: لا شيء من الخجر بانسان والا لصدق نقيضه (۱۱) و هو بعض الحجر انسان فنضمه مع الاصل (۱۲) فنقول: بعض الحجر انسان ولاشيء من الانسان بحجر فينتج بعض الحجر ليس بحجر وهو سلب الشيء عن نفسه (۱۳) و هذا محال (۱۴) منشأه هو نقيض العكس لان الاصل صادق (۱۵) و الميئة منتجة فيكون نقيض العكس باطلاً فيكون العكس حقاً وهو المطلوب.

قوله «عموم الموضوع»: وحينئذ يصح سلب الاخص عن بعض الاعم لكن لا يصح سلب الاعم عن بعض الاخص، مثلاً يصدق: بعض الحيوان ليس بانسان ولايصدق بعض الانسان ليس بحيوان.

قوله «او المقدم»: مثلاً يصدق: قد لايكون اذا كان الشيء حيواناً كان انساناً ولا يصدق: قد لايكون اذا كان الشيء انساناً كان حيواناً.

قوله «واما بحسب الجهة»: يعنى: ان ما ذكرناه هوبيان انعكساس القضاياء بحسب الكم والكيف واما بحسب الجهة الغ.

قوله «الدائمتان»: اى: الضرورية والدائمة، مثلا كلما صدق قولنا: بالضرورة او دائماً كل انسان حيوان، صدق قولنا: بعض الحيوان انسان بالفعل حين هوحيوان و الا فيصدق نقيضه وهو: دائماً لاشىء من الحيوان بانسان مادام حيواناً فهو مع الاصل(١٦) ينتج: لاشىء من الانسان بانسانبالضرورة او دائماً هف.

قوله «والعامتان»: اى: المشروطة العامة و العرفية العامة ، مثلاً اذا صدق: بالضروره او بالدوام كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً، صدق: بعض متحرك الاصابع كاتب بالفعل حين هو متحرك الاصابع والا فيصدق نقيضه وهو: داغاً لا شيء من متحرك الاصابع و هو مع الاصل ينتج قولنا: بالضرورة او بالدوام لاشيء من الكاتب بكاتب مادام كاتباً هف.

قوله «والخاصتان»: اي: المشروطة الخاصة و العرفية الخاصة (١٧) تنعكسان

الى حينية مطلقة مقيدة باللادوام، اما انعكاسها الى الحينية المطلقة فلانه كلما صدقت الخاصتان صدقت العامتان (١٨) و قدمر انه كلما صدقت العامتان صدقت في عكسها الحينية المطلقة واما اللادوام فبيان صدقه انه لو لم يصدق لصدق نقيضه و نضم هذا الحينية المطلقة واما اللادوام فبيان صدقه انه لو لم يصدق لصدق نقيضه و نضم هذا النقيض الى الجزء الاول من الاصل فينتج بالضرورة او بالدوام كل كاتب متحرك فينتج ما ينافي تلك النتيجة، مثلاً كلما صدق بالضرورة او بالدوام كل كاتب بالفعل حين هو متحرك الاصابع لا دائماً ماما صدق الجزء الاول فقد ظهر مما سبق و اما صدق الجزء الثانى الى اللادوام و معناه: ليس بعض متحرك الاصابع كاتب الفعل – فلانه لو لم يصدق لصدق نقيضه و هو قولنا: كل متحرك الاصابع كاتب دائماً و نضمه الى الجزء الاول (١٩) من الاصل فنقول: كل متحرك الاصابع كاتب دائماً و كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً ينتج: كل متحرك الاصابع مادام كاتب دائماً ولاشىء من الكاتب الجزء الثانى من الاصل و نقول: كل متحرك الاصابع كاتب دائماً ولاشىء من الكاتب عتحرك الاصابع بالفعل و نقول: كل متحرك الاصابع بالفعل و المخرك الاصابع بالفعل و التول على متحرك الاصابع عادم المكس اجتماع المتنافين فيكون باطلاً فيكون لادوام العكس حقاً وهو المطلوب.

قوله «والمطلقة العامة مطلقة عامة»: اى: هذه القضايا الخمس (٢٠) تنعكس كل واحدة منها الى مطلقة عامة فيقال: لوصدق كل ج ، ب (٢١) باحدى الجهات الخمس لصدق بعض ب ، ج بالفعل و الا لصدق نقيضه و هو: لاشىء من ب ، ج دائماً و هومع الاصل ينتج: لاشىء من ج ، ج هف.

قوله «ولاعكس للممكنتين»: اعلم: ان صدق وصف الموضوع على ذاته فى القضاياء المعتبرة فى العلوم بالامكان عندالفارابى و بالفعل عندالشيخ (٢٢) فعنى كل ج ، ب بالامكان على رأى الفارابى هو: ان كلما صدق عليه ج بالامكان صدق عليه ب بالامكان صدق بالامكان و يلزمه العكس حينتُذ و هو: ان بعض ما صدق عليه ب بالامكان صدق عليه ج بالامكان (٢٣) و على رأى الشيخ معنى كل ج ، ب بالامكان هو: ان كل ما صدق عليه ج بالفعل صدق عليه ب بالامكان و يكون عكسه على اسلوب الشيخ هو:

ان بعض ما صدق عليه ب بالفعل صدق عليه ج بالامكان و لاشك اته لا يلزم من صدق الاصل ح صدق العكس (٢٤) مثلاً اذا فرض ان مركوب زيد بالفعل منحصر في الفرس صدق: كل حمار بالفعل مركوب زيد بالامكان و لم يصدق عكسه و هو: ان بعض مركوب زيد بالفعل حار بالامكان. فالمصنف لما اختار مذهب الشيخ (٢٥) -اذ هو المتبادر في العرف واللغة ــ(٢٤) حكم بانه: لاعكس للممكنتين.

قوله «تنعكس الدائمتان دائمة»: اى: الضرورية المطلقة و الدائمة المطلقة تنعكسان دائمة مطلقة (٢٧) مثلا اذا صدق قولنا: لاشيء من الانسان بحجر بالضرورة او بالدوام صدق: لاشيء من الحجر بانسان دائماً والا لصدق نقيضه و هو: بعض الحجر انسان بالفعل و هومع الاصل ينتج: بعض الحجر ليس بحجر هف.

قوله ((والعامتان)): اي: المشروطة العامة و العرفية العامة تنعكسان عرفية عامة (٢٨) مثلا اذا صدق: بالضرورة او بالدوام لاشيء من الكاتب بساكن الاصابع مادام كاتباً صدق: بالدوام لاشىء من ساكن الاصابع بكاتب مادام ساكن الاصابع والا لصدق نقيضه وهو قولنا: بعض ساكن الاصابع كاتب حين هو ساكن الاصابع بالفعل وهو مع الاصل ينتج: بعض ساكن الاصابع ليس بساكن الاصابع بالفعل حين هوساكن الاصابع هف.

قوله «والخاصتان عرفية»: اى: المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة تنعكسان الى عرفية عامة سالبة كلية مقيدة باللادوام في البعض وهو اشارة الى مطلقة عامة موجبة جزئية فنقول: اذا صدق: بالضرورة او بالدوام لاشيء من الكاتب بساكن الاصابع مادام كاتباً لا دائماً صدق: لاشيء من ساكن الاصابع بكاتب مادام ساكنا لا دائما في البعض اى: بعض ساكن الاصابع كاتب بالفعل، اما الجزء الاول،فقد مربيانه من انه لازم للعامتين و هما لازمتان للخاصتين ولازم اللازم لازم، و اما الجزء الثانى فلانه لولم يصدق لصدق نقيضه وهو: لاشيء من ساكن الاصابع بكاتب دائماً و هذا مع لادوام الاصل (٢٩) ــو هو: ان كل كاتب ساكن الاصابع بالفعل ــ ينتج: لاشيء من الكاتب بكاتب (دائماً خ ل) بالفعل هف.

و انما لم يلزم اللادوام في الكل، لانه قد يكذب في مثالنا هذا: كل ساكن

لادائمة في البعض. والبيان في الكل (ه) ان نقيض العكس مع الاصل ينتج الحال و لا عكس للبواقي بالنقض.

كاتب بالفعل لصدق قولنا: بعض الساكن ليس بكاتب دائماً كالارض. (٣٠) قال المصنف: السر في ذلك (٣١) ان لادوام السالبة موجبة كلية و هي لا تنعكس الاجزئية وفيه تأمل اذ ليس انعكاس المجموع الى المجموع منوطاً بانعكاس الاجزاء الى الاجزاء كها يشهد بذلك ملاحظة انعكاس الموجهات الموجبة على ما مر فان الخاصتين الموجبتين تنعكسان الى الحينية اللادائمة مع ان الجزء الثاني منها و هو المطلقة العامة السالبة لا عكس لها فتدبّر (٣٢)

قوله «ينتج المحال»: فهذا المحال اما ان يكون ناشئاً عن الاصل او عن نقيض العكس او عن هيئة تأليفها لكن الاول مفروض الصدق و الثالث هو الشكل الاول المعلوم صحة انتاجه فتعين الثانى و هو نقيض العكس فيكون النقيض باطلاً فيكون العكس حقاً و هو المطلوب.

قوله «ولاعكس للبواق»: اى: فى السوالب الباقية و هى تسع (٣٣): الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة والمطلقة العامة والممكنة العامة من البسايط والوقتيان والوجوديتان و الممكنة الخاصة من المركبات.

قوله «بالنقض»: اى: بدليل التخلف في مادة، بمعنى انه يصدق الاصل في

ولايخق انه على هذا يلزم محذورأخراشد لانه اذا كان قوله: «ولاعكس للبواق» عاماً شاملاً

<sup>(</sup>ه) قول المصنف: «والبيان في الكل...» اى: في كل مايصح انعكاسها موجبة كانت او سالبة، لا في كل ما ذكر حتى فيا لايصح انعكاسها كالممكنتين فان البيان فيه هو النقض لاالحلف كها تقدم وانما لم يتعرض للبيان فيها، لبداهته وظهوره.

لايقال: لانسلم عدم تمرضه للبيان فيهما مطلقا، غاية الامر انه لم يذكره فيا تقدم ولايلزم منه ذلكفان قوله: «ولاعكس للبواق بالنقض» عام شامل للممكنتين ايضا.

لانانقول: فعلى هذا يلزم التكرار المنموم و هو بعيد عن امثاله سيا في مثل هذا الكتاب حيث بالغ في اختصاره و لم يدع شيئاً من ايجازه حتى نقل عنه انه قال: من اتى باخصر من موجز ما قلناه في هذا الكتاب ففي كلّ مطلب له على مأتادرهم. نعم لو اكتنى بقوله: «ولاعكس للبواق» عن قوله: «ولاعكس للمكتنين» لظهر البيان فيها ايضاً بدون التكرار مع زيادة فايدة الاختصار ولذا قال بعض المحقين: أنه يكن أن يلزم عليه هينا مأتادرهم بناء على ما وعده.

مادة بدون المكس فيعلم بذلك ان المكس غير لازم لهذا الاصل و بيان التخلف في تلك القضايا ان اخصها و هي الوقتية (٣۴) قد تصدق بدون المكس فانه يصدق: لاشيء من القمر بمنخسف وقت التربيع لا دائما (٣٥) مع كذب بعض المنخسف ليس بقمر بالامكان العام لصدق نقيضه (٣٤) و هو: كل منخسف قر بالضرورة و اذا تحقق التخلف و عدم الانعكاس في الاخص تحقق في الاعم اذ المكس لازم للقضية فلو انعكس الاعم كان العكس لازماً للاعم و الاعم لازم للاخص و لازم اللازم لازم فيكون العكس لازماً للاخص ايضاً وقد بينا عدم انعكاسه هف.

و انما اخترنا فى العكس الجزئية، (٣٧) لانها اعم من الكلية و الممكنة العامة لانها اعم من سائر الموجهات (٣٨) و اذا لم يصدق الاعم لم يصدق الاخص (٣٩) بالطريق الاولى بخلاف العكس. (٤٠)

للموجبات والسوالب و قدبين من الموجبات انمكاس احدى عشر قضية و لم يبين انمكاس الوقتية و المنتشرة المطلقة منها ايضاً عكس كها هو ظاهر و والمنتشرة المطلقة منها ايضاً عكس كها هو ظاهر و الواقع خلافه و هذا بخلاف ما اذا خص قوله هذا بالسوالب واحتيج الى قوله هنالك : «ولاعكس للممكنتين» ضرورة ان عدم ذكر الشيء اعم من عدمه. اللهم الا ان يقال: انه لما اسقط بيان الوقتية و المنتشرة المطلقتين في هذه المباحث كان المراد من البواق بناء على التمميم غير الوقتية و المنتشرة المطلقتين من ساير القضاياء المذكورة في المباحث المشهورة المعتبرة. (عمدعلي)

فصل: عكس النقيض: تبديل نقيضي الطرفين مع بقاء الصدق و الكيف

### عكس النقيض

قوله «تبديل نقيضى الطرفين»: اى: جعل نقيض الجزء الاول من الاصل (١) جزء ثانياً من العكس و نقيض الجزء الثانى جزء اولاً.

قوله «مع بقاء الصدق»: اى: ان كان الاصل صادقاً كان المكس صادقاً و مع بقاء «الكيف» (٢) اى: ان كان الاصل موجباً كان المكس موجباً و ان كان سالباً كان المكس سالباً مثلاً قولنا: كل ج ، ب ينمكس بعكس النقيض الى قولنا: كل ما ليس ب ليس ج (٣) و هذه طريقة القدماء (٤) و اما المتأخرون فقالوا: عكس النقيض هو: جعل نقيض الجزء الثانى اولاً و عين الجزء الاول ثانياً مع مخالفة الكيف اى: ان كان الاصل موجباً كان العكس سالباً و بالعكس و يعتبر بقاء الصدق كمامر. (۵) فقولنا: كل ج ، ب ينمكس الى قولنا: لاشىء مماليس ب ، ج والمصنف لم يصرح بقولهم: «و عين الاول ثانياً» للعلم به ضمناً (٤) ولاباعتبار بقاء الصدق فى التعريف الثانى لذكره سابقاً، فحيث لم يخالفه فى هذا التعريف علم اعتباره هيهنا ايضاً. ثم انه بين المصنف احكام عكس النقيض على طريقة القدماء، اذ فيه غنية ايضاً.

٨٠

او جعل نقيض الثانى اولاً مع مخالفة الكيف و حكم الموجبات هيهنا حكم السوالب في المستوى (ه) و بالعكس والبيان هو البيان

لطالب الكمال (٧) و ترك ما اورده المتأخرون،اذ تفصيل القول فيه و فيما فيه لايسعه

الجال. الجال.

قوله «ههنا»: اي: فعكس النقيض.

قوله «في المستوى»: يعنى: كها ان السالبة الكلية تنعكس في عكس المستوى كنفسها والجزئية لا تنعكس اصلاً كذلك الموجبة الكلية في عكس النقيض تنعكس كنفسها والجزئية لا تنعكس اصلاً لصدق قولنا: بعض الحيوان لاانسان. (٨) و كذب قولنا: «بعض الانسان لاحيوان» و كذلك التسع من الموجهات اعنى: الوقتيتين المطلقتين و الوقتيتين والوجوديتين والممكنتين و المطلقة العامة لا تنعكس (٩) و البواق (١٠) تنعكس على ماسبق في السوالب في العكس المستوى (١١)

قوله «وبالعكس»: اى: حكم السوالب هيهنا حكم الموجبات في المستوى لا تنعكس الاجزئية، كذلك السالبة هيهنا لا تنعكس الاجزئية، كذلك السالبة هيهنا لا تنعكس الاجزئية (١٢) لجواز ان يكون نقيض المحمول في السالبة اعم من الموضوع و لايجوز سلب نقيض الاخص عن عين الاعم كلياً (١٣) مثلاً يصح: لاشىء من الانسان بلاحيوان، ولايصح: لاشىء من الحيوان بلاانسان، لصدق نقيضه بعض الحيوان لاانسان كالفرس و كذلك بحسب الجهة الدائمتان والعامتان تنعكس حينية مطلقة و الخاصتان تنعكسان حينية مطلقة عامة ولاعكس حينية مطلقة عامة ولاعكس للممكنتن على قياس الموجبات في المستوى.

قوله «والبيان هوالبيان»: يعنى: كما ان المطالب المذكورة في العكس

<sup>(</sup>و)قول المصنف: «و حكم الموجبات هيهنا حكم السوالب فى المستوى»: «حكم الموجبات» او مبتداء خبره «حكم السوالب» و «هيهنا» و «فى المستوى» نعتان الاول لـ «حكم الموجبات» او «الموجبات» الشافى لـ «حكم السوالب» او «السوالب» و المتعلق المقدر معرف باللام اى: الكاين او الكاينة بو ما اطلقه النحاة من ان الظرف و ما يجرى مجراه اذا وقما بعدالموقة اعربا حالاً او بعد النكرة اعربا نعتاً فهو اكثرى لا كلى كما صرح به جلة من محقق المتأخرين والافلاسبب يوجب لذلك مع انه لايصح فى امثال المسألة كما لايخنى، فتأمل (عمدعلى)

ف المكس النقيض \_\_\_\_\_\_\_ المتابعة على المتابعة على المتابعة على المتابعة على المتابعة على المتابعة على المتابعة ا

و النقيض هو النقيض وقد بين انعكاس الخاصتين (ه) من الموجبة الجزئية هيهنا ومن السالبة الجزئية ثمة الى العرفية الخاصة بالافتراض.

المستوى كانت تثبت بالخلف و كذا هيهنا.

قوله «والنقيض هوالنقيض»: اي: مادة التخلف هيهنا هي مادة التخلف

قوله «وقد بين انعكاس الخاصتين»: اما بيان انعكاس الخاصتين من السالبة الجزئية في العكس المستوى الى العرفية الخاصة فهو ان يقال: متى صدق بالضروره او بالدوام بعض ج ليس ب مادام ج لادائماً اى: بعض ج ، ب بالفعل صدق بعض ب ليس ج مادام ب لا دائماً اى: بعض ب ، ج بالفعل وذلك بدليل الافتراض و هو: ان يفرض ذات الموضوع (١٤) اعنى: بعض ج، د. ف (د،) ب بحكم لادوام الاصل (١٥) و د، ج بالفعل لصدق الوصف العنواني (١٤) على الذات بالفعل على ما هو التحقيق فصدق بعض ب ، ج بالفعل (١٧) و هو لادوام العكس ثم نقول: د ليس ج مادام ب والالكان ج (١٨) في بعض اوقات كونه ب فيكون ب في بعض اوقات كونه ج لان الوصفين اذا تقارنا في ذات يثبت كل واحد منها في زمان الاخر في الجملة و قد كان حكم الاصل انه ليس ب مادام ج (١٩) هف، فصدق ان بعض ب الجملة و قد كان حكم الاصل انه ليس ب مادام ج (١٩) هف، فصدق ان بعض ب اعنى: د ليس ج مادام ب (٢٠) و اما بيان انعكاس الخاصتين من الموجبة الجزئية في عكس جزئيه فافهم. (٢١) و اما بيان انعكاس الخاصتين من الموجبة الجزئية في عكس التقيض الى العرفية الخاصة فهو ان يقال: اذا صدق بالضرورة او بالدوام بعض ج ، ب مادام ج لا دائماً اى: بعض ج ليس ب بالفعل لصدق: بعض ما ليس ب ليس ج مادام ليس ب لا دائماً اى: ليس بعض ما ليس به ليس ج بالفعل و ذلك بدليل مادام ليس ب لا دائماً اى: ليس بعض ما ليس به ليس ج بالفعل و ذلك بدليل مادام ليس ب لا دائماً اى: ليس بعض ما ليس به ليس ج بالفعل و ذلك بدليل مادام ليس ب لا دائماً اى: ليس بعض ما ليس به ليس ج بالفعل و ذلك بدليل

<sup>(•)</sup>قول المصنف: «و قد بين انعكاس الخاصتين...»: لما حكم اولاً بان السالبة الجزئية لا تنعكس بالمكس المستوى وثانياً بان الوجبة الجزئية لا تنعكس بعكس النقيض حيث قال: ان حكم الموجبات هينا حكم السوالب في المستوى و كان هذا الحكم مخصوصاً بما عدا الخاصتين لصحة انعكاس جزئيتها سالبة كانت او موجبة، جمل حكها بمنزلة المستنى من الحكم السابق حيث قال: «و قد بين انعكاس الحاصتين...» فكانه قال: ان السالبة الجزئية لا تنعكس بالمكس المستوى و الموجبة الجزئية لا تنعكس بالمكس المستوى و الموجبة الجزئية لا تنعكس بعكس النقيض الا الخاصتين الجزئيتين. (عمدعلى)

الافتراض و هو: ان يفرض ذات الموضوع اعنى: بعض ج،د.فد (د)، ج بالفعل على مذهب الشيخ و هو التحقيق و د ليس ب بالفعل بحكم لادوام الاصل (٢٢) فصدق: بعض ما ليس ب ، ج بالفعل (٢٣) و هو ملزوم لادوام العكس (٢٢) لان الاثبات يلزمه ننى الننى. ثم نقول د ليس ج مادام ليس ب والالكان ج فى بعض اوقات كونه ليس ب فيكون ليس ب فى بعض اوقات كونه ج كمامر (٢٥) و قد كان حكم الاصل انه ب مادام ج هف. فصدق ان بعض ما ليس ب وهو د ليس ج مادام ليس ب (٢٥) و هو الجزء الاول من العكس فيئبت العكس بكلا جزئيه.

باب الحجة وهيئة تأليفها

## فصل: (\*) القياس قول مؤلّف من قضايا يلزمه لذاته قول آخر.

#### القياس واقسامه باعتبار الهيئة

قوله «القياس قول»: اى: مركب (١) و هو اعم من المؤلّف (٢) اذ قد اعتبر في المؤلف المناسبة بين اجزائه لانه مأخوذ من الالفة صرح بذلك الشريف المحقق في حاشية الكشاف و حينئذ فذكر المؤلف بعد القول من قبيل ذكر الحناص بعدالعام و هو متعارف في التعريفات و في اعتبار التأليف بعد التركيب اشارة الى اعتبار الجزء الصورى في الحجة (٣) و القول يشمل المركبات التامة و غير ها كلها (٢) و بقوله:

<sup>(</sup>ه) اعلم: ان الحجة على ثلاثة أقسام: القياس والاستقراء و القثيل، و ذلك، لان الاستدلال اما ان يكون من حال الكلى على الجزئى او بالمكس او من حال الجزئى على الجزئى الاخر بشرط ان يكونا داخلين تحت كلى واحد فالقسم الاول يسمى بالقياس والثانى بالاستقراء و الثالث بالتمثيل وقدم القياس، لكونه العمدة في الايصال لافادة اليقين دون اخويه. هكذا قال جم من الحققين.

و فيه انه سيأتى فى آخر الكتاب ان القياس ينقسم الى الصناعات الحنمس والمفيد لليقين منها واحد و البواق لا نفيده كما سيتلى عليك، فلايصح ما ذكروجهاً للتقديم. اللهم الا ان يكون مرادهم انه يفيده فى الجملة و فى بعض المواد فتأمل (انشاءالله تعالى خ لى).(ميرزامجمدعلى)

«مؤلف من قضایاء» (۵) خرج ما لیس كذلك كالمركبات الغیر التامة و القضیة الواحدة المستلزمة لمكسها او عكس نقیضها اما البسیطة فظاهر و اما المركبة فلان المتبادر من اطلاق القضایاء الصریحة (۶) و الجزء الثانی من المركبة لیس كذلك(۷) او لان المتبادر من القضایاء ما یعد فی عرفهم قضایاء متعددة و بقوله: «یلزمه» یخرج الاستقراء و التمثیل (۸) اذ لایلزم منها شیء نعم یحصل منها الظن بشیء آخر و بقوله: «لذاته» خرج مایلزم منه قول آخر بواسطة مقدمة خارجیة (۹) كقیاس المساواة (۱۰) نحو الف مساو له «ج» نحو الف مساو له «ب» و ب مساو له «ج» فانه یلزم من ذلك ان الف مساو له «ج» لكن لا لذاته بل بواسطة مقدمة خارجیة (۱۱) هی: ان مساوی المساوی مساو و قیاس المساواة مع هذه المقدمة الخارجیة یرجع الی قیاسین (۱۲) و بدونها لیس من اقسام الموصل بالذات (۱۳) فاعرف ذلك و القول الاخر اللازم من القیاس یسمی نتیجة و مطلو با (۱۲).

قوله «فان كان» اه: اى: القول الاخر الذى هو النتيجة، والمراد بمادته طرفاه المحكوم عليه و به (١٥) و المراد بهيئته الترتيب الواقع بين طرفيه سواء تحقق في ضمن الايجاب او السلب فانه قد يكون المذكور في الاستثنائي نقيض النتيجة كقولنا: ان كان هذا انساناً كان حيواناً لكنه ليس بحيوان ينتج: ان هذا ليس بانسان، والمذكور في القياس: هذا انسان، وقد يكون المذكور فيه عين النتيجة كقولنا في المثال المذكور: لكنه انسان ينتج: ان هذا حيوان.

قوله «فاستثنائي»: لاشتماله على كلمة الاستثناء (١٤) اعنى: لكن.

قوله ((والا)): اى: و ان لم يكن القول الاخر مذكوراً فى القياس بمادته و هيئته و ذ لك بان يكون مذكوراً بمادته لا بهيئته اذ لا يعقل وجود الهيئة بدون المادة (١٧) و كذا لا يعقل قياس لا يشتمل على شىء من اجزاء النتيجة المادية و الصورية (بمادته و صورته خ ل) و من هنا (هذا خ ل) يعلم (١٨) انه لو حذف قوله: ((بمادته) لكان اولى.

**قوله «فاقترانی»:** لاقتران حدود المطلوب فیه (۱۹) و هی الاصغر و الاکبر والاوسط (۲۰)

قوله «حملي»: اى: القياس الاقترانى ينقسم الى قسمين: حملى و شرطى لانه ان كان مركباً من الحمليات الصرفة فحملي نحو: العالم متغيّر وكل متغير حادث فالعالم حادث، والافشرطى (٢١) سواء تركب من الشرطيات الصرفة نحو: كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود و كلما كان النهار موجوداً فالعالم مضىء فكلما كانت الشمس طالعة فالعالم مضىء، او تركب من الحملية و الشرطية (٢٢) نحو: كلما كان هذا الشىء انساناً كان حيواناً و كل حيوان جسم فكلما كان هذا الشىء انساناً كان جسماً و المصنف قدم البحث عن الاقتراني الحملي لكونه ابسط من الشرطى (٢٣)

قوله «من الحملي»: اي: من الاقتراني الحملي.

قوله «اصغر»: لكون الموضوع فى الغالب اخص من المحمول (٢۴) و اقل افراداً منه فيكون المحمول اكبر و اكثر افراداً.

قوله «والمتكرر اوسط»: لتوسطه بين الطرفين.

قوله «وما فيه الاصغر»: اى: المقدمة التى فيها الاصغر، و تذكير الضمير نظراً الى لفظ الموصول.(٢٥)

قوله «الصغرى»: لاشتمالهاعلى الاصغر.

قوله «الكبرى»: لاشتما لهاعلى الاكبر.

ثم لا يخنى: ان الاصغر والاكبر انها يكونان فى الشىء بحسب اعتبار الاجزاء و الاقل و الاكثر بحسب اعتبار الافراد فاستممال الاولين فى الاخيرين من باب التجوز لاشتراكها معها فى كونها بحسب اعتبارالكمية.(ميرزاعمدعل)

<sup>(</sup>ه) اعلم: ان كل قياس اقترانى حلى لابد ان يشتمل على مقلمتين يشتركان فى شىء وينفردان فى آخر. اما الاول فلان نسبة محمول المطلوب الى الموضوع مجهولة فلابد من امر ثالث يكون واسطة العلم بتلك النسبة. واما الثانى فلضرورة التغاير بين الموضوع والمحمول.

ثم انهم يسمون ذلك الشيء المشترك الحد الاوسط، لتوسطه بين طرق المطلوب والشيء الاخر الذي انفردت به المقدمة الاولى اصغر والموضوع يكون في الاغلب اخص واقل افراداً من المحمول و الاخر الذي انفردت به المقدمة الثانية اكبر لانه محمول المطلوب و المحمول في الاغلب يكون اعم و اكثرافراداً من الموضوع و كل واحد منها حداً تشبيها له بالحد الذي هو في نسبة الرياضيين لكونه حداً وطرفاً للنسبة. واتحا قيدنا بالاغلبية في المقامين، لجواز كونها متساويين كها في قولنا: الانسان ناطق وقولنا: بعض الحيوان الدسان فان الموضوع فيه هو المضاف لا المضاف اله.

اما محمول فى الصغرى (ه) و موضوع فى الكبرى فهو الشكل الاول او محمولها فالثانى او موضوعها فالثالث او عكس الاول فالرابع . و يشترط فى الاول ايجاب الصغرى و فعليتها (ه)

قوله «الشكل الأول»: يسمى اولاً، لان انتاجه بديهى (٢۶) و انتاج البواق نظرى يرجع اليه فيكون اسبق واقدم في العلم.

قوله «فالثاني»: لاشتراكه مع الاول في اشرف المقدمتين اعنى: الصغرى. (٢٧)

قوله «فالثالث»: لاشتراكه مع الاول فى اخس المقدمتين (٢٨) اعنى: كبرى.

قوله «فالرابع»: لكونه فى غاية البعد عن الاول. (٢٩)

قوله «وفعليتها»: ليتعدى الحكم من الاوسط الى الاصغر وذلك لان الحكم في

(ه)قوله: «والاوسط اما محمول في الصغرى...»: اعلم: ان انحصار الاشكال في الاربعة حصر عقل دائر بين النفي والاثبات و ذلك ، لان القياس الاقترافي الحمل كما ذكر أنفا لابد ان يتكرر فيه الاوسط فهو اما ان يكون موضوعاً في كلتا المقدمتين او محمولاً فيها او يكون موضوعاً في الاولى و محمولاً في الثانية او يكون بعكس ذلك فالاول هوالثالث و الثاني هو الثالث هو الاول و الرابع هو الرابع فهذه هي الاشكال الاربعة. وقد نظمها الشاعر بالفارسية:

اوسط اگرحل یافت دربرصغری و بار وضع بکبری گرفت شکل نخستین شمار حمل بهر دو دوم وضع بهر دو سوم رایع اشکال را عکس نخستین شمار

ولایخنی: ان المراد من تکرر الوسط انما هو بحسب الذکر فلایرد ما قیل من انه غیر متکرر فی الشکل الاول و الرابع، اما فی الاول، فلانه یراد به المفهوم فیالصغریوالافراد فی الکبری و اما فی الرابع، فلانه یراد به الافراد فی الصغری و المفهوم فی الکبری بمکس ذلك فلا یتکرر البتة ضرورة اختلافه باختلاف المعنی المراد.

و حاصل الجواب: انا لانعنى من تكرره التكرر بحسب ما يراد به، بل التكرر مطلقا سواء كان بحسب المراد ايضاً كما فى الشكل الثانى و الثالث او بحسب الذكر فقط كما فى الشكل الاول والرابع فافهم.(محمدعلى)

(\*)قول المصنف: «و يشترط في الاول ايجاب الصغرى و فعليتها»: اعلم: ان لانتاج الاشكال الاربعة شرايط بحسب كمية المقدمات وشرايط بحسب كيفيتها وشرايط بحسب جهتها فالمصنف يذكرها هنا بترتيب الاشكال على التفصيل و يشير اليه اجالاً في الضابطة الاتية ايضاً ليكون زياده بصيرة

الكبرى (٣٠) ايجاباً كان او سلبا انما هو على ما ثبت له الاوسط بالفعل (٣١) بناء على مذهب الشيخ فلو لم يحكم فى الصغرى بان الاصغر ثبت له الاوسط بالفعل لم يلزم تعدى الحكم من الاوسط الى الاصغر. (٣٦)

قوله «مع كلية الكبرى»: ليلزم اندراج الاصغر فى الاوسط فيلزم من الحكم على الاصغر ويجوز ان على الاصغر ويجوز ان الاوسط عمول هيهنا على الاصغر ويجوز ان يكون المحمول اعم من الموضوع، فلو حكم فى الكبرى على بعض الاوسط لاحتمل ان يكون الاصغر غير مندرج فى ذلك البعض فلايلزم من الحكم على ذلك البعض الحكم على الاصغر كيا يشاهد فى قولك: كل انسان حيوان و بعض الحيوان فرس.

قوله «لينتج الموجبتان»: الكلية و الجزئية، واللام فيه للغاية اى: اثر هذه الشروط ان ينتج الصغرى الموجبة الكلية والموجبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية الموجبتين فنى الاول يكون النتيجة موجبة كلية وفى الثانى موجبة جزئية و ان ينتج الصغريان الموجبتان مع السالبة الكلية الكبرى،السالبتين الكلية والجزئية على ماسبق (٣٣) و امثلة الكل واضحة.

قوله «الموجبتين»: اى ينتج الكلية والجزئية.

للمتعلم، هذا. (ميرزامحمدعلي)

<sup>(</sup>ه) اعلم: ان الضروب الممكنة الانعقاد فى كل واحد من الاشكال الاربعة، ستة عشر و ذلك، لما ذكر سابقاً من ان القضاياء المعتبرة فى العلوم هى المحصورات الاربع لاغير فاذا اعتبرت فى الصغرى و الكبرى يحصل ستة عشر ضرباً حاصلة من ضرب الصغريات الاربع فى الكبريات الاربع و المنتج منها فى هذا الشكل باعتبار الشرطين المذكورين اربعة:

الاول: الموجبة الكلية الصغرى مع الموجبة الكلية الكبرى ينتج: موجبة كلية كقولنا: كل انسان حيوان و كل حيوان جسم فكل انسان جسم.

الثانى: الموجبة الجزئية الصغرى مع الموجبة الكلية الكبرى ينتج: موجبة جزئية كقولنا: بعض الحيوان انسان و كل انسان ناطق فبعض الحيوان ناطق.

الثالث: الموجبة الكلية الصغرى مع السالبة الكلية الكبرى ينتج: سالبة كلية كقولنا: كل انسان حيوان ولاشيء من الحيوان بحجر فلا شيء من الانسان بحجر.

الرابع: الموجبة الجزئية الصغرى مع السالبة الكلية الكبرى ينتج: سالبة جزئية كقولنا: بعض

فوله «السالبتين»: اى ينتج الكلية والجزئية.

قوله «بالضروره»: متعلق بقوله: «لينتج» و المقصود منه الاشارة الى ان

الحيوان انسان و لاشيء من الانسان بصاهل فبمض الحيوان ليس بصاهل.

ولمم في بيان ذلك طريقان: طريق الحذف والاسقاط وطريق التحصيل.

اما الاول: فهو ان يقال: ان ايجاب الصغرى يسقط ثمانية اضرب وهى الحاصلة من ضرب الصغريين السالبتين في الكبريات الاربع، و كلية الكبرى تسقط اربعة اخرى وهى الكبريان الجزئيتان مع الصغريين الموجبتين، هذا ان اعتبرنا الايجاب اولا كها هو المشهور و ان اعتبرنا الكلية اولا كان الناقط بها ثمانية و بالايجاب اربعة.

و اما الثانى: فهوان يقال: الصغرى الموجبة اما كلية او جزئية والكبرى الكلية اما موجبة او سالبة و ملاحظة الاثنين مع الاثنين تحصل اربعة، و لعل فى قوله: «لينتج الموجبتان...» اشارة الى هذا الطريق، و على هذا الطريق سائر الاشكال الباقية.

ثم اعلم: ان لنا كيفيتين: ايجاب وسلب، و كميتين: كلية وجزئية و اشرف الاولين الايجاب لانه وجود والسلب عدم والوجود خير من العدم و اشرف الاخيرين الكلية لانه اضبط و انفع في العلوم بخلاف الجزئية افاذا اجتمع الاشرفان كالموجبة الكلية او الاخسان كالسالبة الجزئية فالامر بين و اذا اجتمع الاشرف مع الاخس فالرجحان للكلية لاللايجاب لان شرفهامن جهات متعددة وشرفه من جهة واحدة فاشرف المحصورات الموجبة الكلية ثم الموجبة الجزئية ثم السالبة الجزئية و ترتب ضروب فاشرف المحصورات النتايج شرفاً وخسة فيمتبر تقديم الاشكال باعتبار النتايج فيقدم المنتج للاشرف على غيره واذا تساوت النتايج شرفاً وخسة فيمتبر تقديم ماهو مشترك بالشكل الاول في المقدمين العدمية و اذا اتفقا في الاشتراك فذلك اما ان يكون في كلتها او في احديها فعلى الاول يلاحظ حال المقدمين من حيث انفسها شرفاً و خسة و على الثاني فان كان اشتراكها في الصغرى مما أو في الكبرى مما فكذلك ايضاً و الابان يكون اشتراك الرابع واما فيه الصغرى والاخر في الكبرى فيقدم ماهو مشترك في الصغرى على الاخراهذا فيا عداالشكل الرابع واما فيه فالترتيب بين ضروبها انما هو باعتبار نفس المقدمتين دون النتايج لانه لبعده عن الطبع لم يعتد بنتايجها قط فاحظ ذلك.

وطريق الانتاج فى الاقيسة: ان يلاحظ حال القدمتين ان ايبها هو اخس فيؤتى بالنتيجة تابعة على اخسها سواء كانت هى الصغرى او الكبرى و هذا مرادهم من قولهم: «ان النتيجة تكون تابعة للاخس الارذل الآني تكون تابعة للكبرى مطلقا باعتبار كونها اخس بالنسبة الى الصغرى كها ادعاه بعض الفضلاء و اصر على ذلك حين سئل عن قول الشاعر:

و في الثاني اختلافهما في الكيف وكلية الكبرى مع دوام الصغرى او انعكاس السالبة الكبرى و كون الممكنة مع الضرورية او كبرى مشروطة

انتاج هذا الشكل للمحصورات الاربع بديهي (٣٤) بخلاف انتاج ساير الاشكال لان نتایجها نظری کها سیجیء تفصیلها.

قوله «وفي الثاني اختلافها»: اي يشترط في هذا الشكل بحسب الكيف اختلاف المقدمتن في السلب و الايجاب وذلك لانه لوتألف هذا الشكل من الموجبتن يحصل الاختلاف في النتيجة و هو ان يكون الصادق في نتيجة القياس الايجاب تارة و السلب تارة اخرى فانه لو قلنا: كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان، كان الحق الايجاب ولو بدلنا الكبرى بقولنا: كل فرس حيوان، كان الحق السلب وكذا الحال لو تألف من سالبتين كقولنا: لاشيء من الانسان بحجر و لاشيء من الناطق بحجر، كان الحق الايجاب ولوقلنا: ولاشيء من الفرس بحجر، كان الحق السلب و الاختلاف دليل عدم الانتاج فان النتيجة هو القول الاخر الذي يلزم من المقدمتين فلوكان اللازم من المقدمتين الموجبة لما كان الحق في بعض المواد هو السالبة و لوكان اللازم منهماالسالبة لما كان الحق (صدق خ ل) في بعض المواد الموجبة.

قوله «و كلية الكبرى»: اى: يشترط في الشكل الثاني بحسب الكم كلية الكبرى اذ عند حِزئيتها يحصل الاختلاف (٣٥) كقولنا: كل انسان ناطق وبعض الحيوان ليس بناطق كان الحق الايجاب ولوقلنا: بعض الصاهل ليس بناطق كان الحق السلب.

قوله «مع دوام الصغرى»: اى: يشترط في هذا الشكل بحسب الجهة امران: الاول: احدالامرين (٣۶) اما ان يصدق الدوام على الصغرى (٣٧) بان تكون دائمة او ضرورية (٣٨) و اما ان يكون الكبرى من القضاياء الست (٣٩) التي تنعكس سالبتها لا من التسع (٤٠) التي لا تنعكس سوالبها والثانى ايضاً احد الامرين (٤١) و هو: ان الممكنة لا تستعمل في هذا الشكل الامع الضرورية سواء كانت الضرورية صغری او کبری او مع کبری مشروطة عامة او خاصة. و حاصله: ان المكنة ان

فان هذا لايصح مطلقا كها لايخني على من لاحظ الضروب في هذه الاشكال ونتايجها. (محمدعل)

\_\_\_\_\_\_

كانت صغرى (۴۲) كانت الكبرى ضرورية او مشروطة عامة او خاصة و ان كانت الممكنة كبرى كانت الصغرى ضرورية لاغير (۴۳). و دليل الشرطين انه: لولا هما لزم الاختلاف، والتفصيل لايناسب هذا المختصر. (۴۴)

قوله «لينتج الكليتان»: اى: الضروب المنتجة فى هذا الشكل ايضاً اربعة (٤٥) حاصلة من ضرب الكبرى الكلية الموجبة فى الصغريين السالبتين الجزئية و الكلية و ضرب الكبرى الكلية السالبة فى الصغريين الموجبتين، فالضرب الاول هو المركب من كليتين (٤٥) و الصغرى موجبة نحو: كل ج ، ب ولا شيء من الف ، ب و الضرب الثانى هو المركب من كليتين والصغرى سالبة كلية نحو: لاشيء من ج ، الف و اليها اشار و كل الف ، ب والنتيجة فيها سالبة كلية نحو: لاشيء من ج ، الف و اليها اشار المصنف بقوله: «لينتج الكليتان سالبة كلية» والضرب الثالث هو المركب من صغرى موجبة جزئية و كبرى سالبة كلية نحو: بعض ج ، ب ولاشيء من الف ، ب والضرب الرابع هو المركب من صغرى سالبة جزئية وكبرى موجبة كلية نحو: بعض ج اليس ب و كل الف ب والنتيجة فيها سالبة جزئية نحو: بعض ج ليس الف و اليها اشار المصنف بقوله: «و الختلفتان فى الكم ايضاً» اى: كها انها مختلفتان فى الكيف اشاء على ما سبق فى الشرايط «سالبة جزئية».

قوله «بالخلف»: يعنى: دليل انتاج هذه الضروب لهاتين النتيجتين امور:

<sup>(•)</sup>قوله «لينتج الكليتان»: اى الصغرى و الكبرى الكليتان، فتارة تكون الصغرى منها موجبة والكبرى سالبة فهذا شكل وتارة تكون الصغرى منها سالبة والكبرى موجبة فهذا شكل آخر، نتيجة سالبة كلية، اما كونها سالبة، فلان السلب الموجود فى احدى المقدمتين يسرى الى النتيجة، واما كونها كلية، فلان مقدمتها جيماً موصوفتان بالكلية فن اين تأتى الجزئية للنتيجة؟(التقريب ص٩٤)

<sup>(•)</sup>قوله «والمختلفتان في الكم ايضاً»: اى كها هما عتلفتان في الكيف، و قد سبق في شروط هذا الشكل، كلية الكبرى، فالجزئية الها تكون في الصغرى، فتارة الصغرى الجزئية موجبة و قرينتها تكون سالبة، و تارة تكون الصغرى الجزئية سالبة و قرينتها تكون موجبة تنتجان: سالبة جزئية، اما كونها سالبة، فلان سلب احدى المقدمتين يسرى الى النتيجة و اما الجزئية، فلكون الموضوع في الصغرى جزئياً و

الامان الملاز معن الأرصار القيف الاستعادة الاصابة مناصرة

الاول: الحلف وهو: ان يجعل نقيض النتيجة لايجابه صغرى وكبرى القياس لكليتها كبرى لينتج من الشكل الاول ماينا فى الصغرى و هذا (٤٧) جار فى الضروب الاربعة كلها.

والثانى: عكس الكبرى ليرتد الى الشكل الاول (٤٨) لينتج النتيجة المطلوبة و ذلك النما يجرى فى الضرب الاول و الثالث لان كبريها سالبة كلية تنعكس كنفسها (٤٩) و الما الاخيران فكبريها موجبة كلية لا تنعكس الا الى موجبة جزئية لا تصلح لكبروية الشكل الاول مع ان صغيها ايضاً سالبة (٥٠) لا تصلح صغرى للشكل الاول.

والثالث: آن ينعكس الصغرى فيصير شكلاً رابعاً (۵۱) ثم ينعكس الترتيب يعنى: يجعل عكس الصغرى كبرى والكبرى صغرى فيصير شكلاً اولا ينتج نتيجة تنعكس الى النتيجة المطلوبة و ذلك انما يتصور فيا يكون عكس الصغرى كلية (۵۲) ليصلح لكبروية الشكل الاول و هذا انما هو في الضرب الثاني (۵۳) فان صغراه سالبة كلية (۵۴) تنعكس كنفسها واما الاول والثالث فصغريها موجبة لا تنعكس الاجزئية (۵۵) و اما الرابع فصغراه سالبة جزئية لا تنعكس اصلاً ولو فرض انعكاسها (۵۶) لا يكون الا جزئية فتدبر.

قوله «ایجاب الصغری و فعلیتها»: لان الحکم فی کبراه (۵۷) سواء کان ایجاباً او سلباً علی ماهو اوسط بالفعل کمامر (۵۸) فلو لم یتحد الاصغر مع الاوسط بالفعل (۵۹) بان لایتحد اصلاً (۶۰) و یکون الصغری سالبة (۶۱) او یتحد ایت لکن لا بالفعل (۶۲) و یکون الصغری موجبة ممکنة، لم یتعد الحکم من الاوسط بالفعل الی الاصغر (۳۶)

قوله «مع كلية احديها»: لانه لوكانت المقدمتان جزئيتين لجاز ان يكون البعض من الاوسط الحكوم عليه بالاصغرغير البعض الحكوم عليه بالاكبر فلا يلزم تعدية الحكم من الاكبر الى الاصغر مثلاً يصدق: بعض الحيوان انسان و بعض الحيوان فرس و لايصدق: بعض الانسان فرس.

موضوع الصغرى هو موضوع النتيجة (التقريب ص٩٤)

لينتج الموجبتان مع الموجبة الكلية او بالعكس موجبة جزئية و مع السالبة الكلية اوالكلية مع الجزئية، سالبة جزئية بالخلف او عكس الصغرى اوالكبرى ثم

قوله «لينتج الموجبتان»: الضروب المنتجة (٤٠) في هذا الشكل بحسب الشرايط المذكورة ستة حاصلة من ضم الصغرى الموجبة الكلية الى الكبريات الاربع و ضم الصغرى الموجبة و السالبة. و هذه الفروب كلها مشتركة في انها لا تنتج الاجزئية (٤٥) لكن ثلاثة منها تنتج الايجاب و اللاثة منها تنتج السلب و اما المنتجة للايجاب فاولها (٤٥) المركب من موجبتين كليتين غوز كل ج ، ب و كل ج ، الف فبعض ب ، الف و ثانيها المركب من موجبة جزئية صغرى و موجبة كلية كبرى و الى هذين اشار المصنف بقوله: لينتج الموجبتان اى: الصغرى الموجبة مع الموجبة الكلية اى: الكبرى، و الثالث عكس الثاني اعنى: المركب من موجبة كلية صغرى و موجبة جزئية كبرى و اليه اشار بقوله: «او بالمكس» فليس المراد با لمكس، عكس الضربين (٤٧) المذكورين اذ ليس عكس الاول الا الاول الا الاول (٤٩) فتأمل. (٤٩).

و اما المنتجة للسلب فاولها المركب من موجبة كلية صغرى و سالبة كلية كبرى. و الثانى من موجبة جزئية صغرى و سالبة كلية كبرى واليها اشار بقوله: «و مع السالبة الكلية». والثالث من موجبة كلية صغرى و سالبة جزئية كبرى كها قال المصنف: «او الكلية مع الجزئية،

قوله «بالخلف»: يعنى: بيان انتاج هذه الضروب لهذه النتايج امّا بالخلف و هو هيهنا (۷۰) ان يؤخذ نقيض النتيجة و يجعل لكليّته كبرى و صغرى القياس لايجابها صغرى لينتج من الشكل الاول ماينافى الكبرى و هذا يجرى فى هذه الضروب كلها (۷۷) و اما بمكس الصغرى ليرجع الى الشكل الاول (۷۷) و ذلك حيث تكون الكبرى كلية (۷۷) كما فى الاول والثانى والرابع و الحامس و اما بمكس الكبرى ليصير شكلا رابعاً (۷۴) ثم عكس الترتيب ليرتد شكلا اولاً (۷۵) و ينتج نتيجة ثم يعكس هذه النتيجة فانه المطلوب و ذلك حيث يكون الكبرى موجبة ليصلح عكسه صغرى للشكل الاول و يكون الصغرى كلية ليصلح كبرى له كما فى الضرب الاول و الثالث (۷۶) لاغير.

الترتيب ثم عكس النتيجة. و فى الرابع ايجابها مع كلية الصغرى او اختلافهها فى الكيف مع كلية احديها (\*) لينتج الموجبة الكلية مع الاربع و الجزئية مع السالبة الكلية والسالبتان مع الموجبة الكلية و كليتها مع الموجبة الجزئية،

قوله ((و في الرابع): اى: شرط انتاج الشكل الرابع بحسب الكم و الكيف احد الامرين (۷۷): اما ايجاب المقدمتين مع كلية الصغرى و اما اختلاف المقدمتين في الكيف مع كلية احديها و ذلك ، لانه لو لا احدهما (۷۸) لزم اما كون المقدمتين اللبتين (۷۹) او موجبتين مع كون الصغرى جزئية (۸۰) او جزئيتين مختلفتين في الكيف (۸۱) و على التقادير الثلاثة يحصل الاختلاف و هو دليل المقم. (۸۲) اما على الاول: فلان الحق في قولنا: لاشيء من الحجر بانسان و لاشيء من الناطق بحجر هوالا يجاب ولو قلنا: لاشيء من الفرس بحجر، كان الحق السلب. و اما على الثانى: فلان اذا قلنا: بعض الحيوان انسان و كل ناطق حيوان، كان الحق الايجاب ولو قلنا: بعض الحيوان انسان و بعض الجسم ليس بحيوان، هو الايجاب و لو قلنا: بعض الحجر ليس بحيوان، من الماسكل الرابع بحسب الحيوان انسان و بعض الجسم ليس بحيوان، هو الايجاب و لو قلنا: بعض الحجر ليس بحيوان، كان الحق السلب. ثم ان المصنف لم يتعرض لبيان شرايط الشكل الرابع بحسب الجهة (۸۳) لقلة الاعتداد بهذا الشكل لكال بعده عن الطبع ولم يتعرض ايضاً لبيان الاختلاطات الحاصلة من الموجهات في شيء من الاشكال الاربعة، لطول الكلام فيها فتضيلها مذكور في المطولات (مطولات هذا الفن خ ل).

قوله «لينتج»: الضروب المنتجة (٨٤) في هذا الشكل بحسب احدالشرطين السابقين ثمانية حاصلة من ضم الصغرى الموجبة الكلية مع الكبريات الاربع و

 <sup>(</sup>٥) وقد نظم الشاعر شرائط انتاج الاشكال الاربعة في البيت الآتي بالفارسية تسهيلاً للضبط و
 الحفظ:

<sup>«</sup>منکب» اول «خین کب» ثانی و «منگاین» سیم در چهارم «مین کغ» یا «خین کاین» شرط دان

حيث يرمز الى ان «مفكب» اشارة الى كون الصغرى موجبة والكبرى كلية، و «خين كب» الى اختلاف المقدمتين فى الايجاب و السلب و كلية الكبرى، و «مفكاين» الى ايجاب الصغرى و كلية الحدى المقدمتين، و «خين كاين» الى انجاب المقدمتين و كلية الصغرى، و «خين كاين» الى اختلاف المقدمتين فى الايجاب و السلب و كلية احدى المقدمتين.

الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة الكلية وضم الصغريين السالبتين الكلية و المجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية و ضم كليتها اى: الصغرى السالبة الكلية مع الكبرى الموجبة الجزئية.

ف الاولان (۸۵) من هذه المضروب و هما المؤلف من موجبتين كليتين والمؤلف من موجبة كلية صغرى و موجبة جزئية كبرى، ينتجان موجبة جزئية والبواق المشتملة على السلب تنتج سالبة جزئية في جميعها (۸۶) الا في ضرب واحد و هوالمركب من صغرى سالبة كليه وكبرى موجبة كلية فانه ينتج سالبة كلية. وفي عبارة المصنف تسامح (۸۷) حيث توهم ان ما سوى الاولين من هذه الضروب ينتج السلب الجزئي وليس كذلك كها عرفت ولوقدم لفظ «موجبة» على «جزئية» لكان اولى.

والتفصيل هيهنا: ان ضروب هذا الشكل ثمانية، الاول: من موجبتين كيتين (٨٨). الثانى: من موجبة كلية صغرى و موجبة جزئية كبرى ينتجان موجبة جزئية. الثالث: من صغرى سالبة كلية و كبرى موجبة كلية ينتج سالبة كلية. الرابع: عكس ذلك. الخامس: من صغرى موجبة جزئية و كبرى سالبة كلية. السادس: من سالبة جزئية صغرى و موجبة كلية كبرى. السابع: من موجبة كلية صغرى و سالبة جزئية كبرى. الثامن: من سالبة كلية صغرى و موجبة جزئية كبرى و هذه الضروب الخمسة الباقية تنتج سالبة جزئية فاحفظ هذا التفصيل فانه نافع فها سيجىء.

قوله «بالخلف»: و هو فى هذا الشكل ان يؤخذ نقيض النتيجة و يضم الى احدى المقلمتين لينتج ما ينعكس الى ما ينافى المقدمة الاخرى، وذلك انما يجرى فى الضرب الاول و الثانى و الثالث و الرابع و الخامس (٨٩) دون البواقى (٩٠) و قال المصنف فى شرح الرسالة: بجريانه فى السادس وهو سهو. (٩١)

قوله «او بعكس الترتيب»: وذلك انما يجرى حيث يكون الكبرى موجة (٩٢) و الصغرى كلية (٩٣) و النتيجة مع ذلك قابلة للانعكاس كما في الاول والثاني والثالث و الثامن ايضاً ان انعكست السالبة الجزئية (٩٢) كما اذا كانت احدى الخاصتين دون البواق.

النتيجة اوبعكس المقدمتن (٥) اوبالرد الى الثاني بعكس الصغرى اوالثالث بعكس الكبرى. و ضابطة شرايط الاربعة انه لابّداما من عموم موضوعية الاوسط (ه)

قوله «او بعكس المقدمتين»: فيرجم الى الشكل الاول (٩٥) ولايجرى الاحيث يكون الصغرى موجبة والكبرى سالبة كلية لينعكس الى السالبة الكلية كما في الرابع و الخامس (٩٤) لاغير.

قوله «اوبالرد»: ولايجرى الاحيث يكون القدمتان مختلفتين في الكيف (٩٧) والكبرى كلية و الصغرى قابلة للانعكاس كها في الثالث والرابع و الخامس والسادس ايضاً (٩٨) ان انعكست السالبة الجزئية لاغر.

قوله «او الثالث بعكس الكبرى»: ولا يجرى الاحيث يكون الصغرى موحبة (٩٩) و الكبرى قابلة للانعكاس و يكون الصغرى او عكس الكبرى (١٠٠) كلية. وهذا الاخير (١٠١) لازم للاولين في هذا الشكل فتدبر و ذلك كما في الاول و الثاني والرابع والخامس والسابع (١٠٢) ايضاً ان انعكس السلب الجزئى دون البواقى.

#### ضابطة شرايط الاشكال الاربعة

قوله «وضابطة شرايط الاربعة»: اي: الامر الذي (١٠٣) اذا راعيته في كل قياس اقتراني حلى كان منتجاً ومشتملاً على الشرايط المذكورة جزماً.

قوله «انه لابد»: اى: لابد في انتاج القياس من احد الامرين على سبيل منع الحلو. (۱۰۴)

قوله «اما من عموم موضوعية الاوسط»: اى: قضية كلية موضوعها

<sup>(</sup> ه ) قول المصنف: «او بعكس القدمتين »: اى: مع بقاء الترتيب على حاله بان يبق الصغرى على الصغروية و الكبرى على الكبروية ويقع العكس بين طرفي المقدمتين فقط ولذا حكم المحشى (ره) بانه لايجرى الاحيث تكون الصغرى موجبة لتصلح لصغروية الشكل الاول و الكبرى سالبة كلية لتنمكس الى السالبة الكلية فتصلع لكبروية الشكل الاول. (ميرزا محمد على)

<sup>(</sup>ه) قوله: «اما من عموم موضوعية الاوسط»: بان لا يختص الموضوعية ببعض افراد الاوسط دون بعض بل تكون شاملة لجميع افراده فيكون جميع افراده موضوعاً و هذا بعينه معنى كلية القضية فلذا فسره المحشى بقوله: «اى: قضية كلية» و في ايراد القضية نكرة، اشارة الى ان ليس المراد من حموم

مع ملاقاته للاصغر بالفعل او حمله على الاكبر و اما من عموم موضوعية

الاوسط (۱۰۵) كالكبرى فى الشكل الاولوكاحدى المقدمتين فى الشكل الثالث و كالصغرى فى الضرب الاول و الثانى و الثالث و الرابع و السابع و الثامن من الشكل الرابع. (۱۰۶)

قوله «مع ملاقاته»: اى: اما بان بحسل الاوسط (۱۰۷) ايجاباً على الاصغر بالفعل كها في صغرى الشكل الاول و اما بان يحمل الاصغر على الاوسط ايجاباً بالفعل كها في صغرى الشكل الثالث و كها في صغرى الضرب الاول و الثانى والرابع و السابع من الشكل الرابع. فني الكلام اشارة استطرادية (۱۰۸) الى اشتراط فعلية الصغرى في هذه الضروب ايضاً.

قوله «او حمله على الأكبر»: اى: مع حمل الاوسط (١٠٩) على الاكبر ايجاباً فان السلب سلب الحمل و انما الحمل هو الايجاب و ذلك كها في كبرى الضرب الاول و الثانى و الثالث و الثامن من الشكل الرابع فالضر بان الاولان قد اندرجا تحت كلا شقى الترديد الثانى (١١٠) فهو ايضا على سبيل منع الخلو كالاول و هينا تمت الاشارة الى شرايط انتاج جميع ضروب الشكل الاول و الثالث (١١١) و ستة ضروب من الشكل الرابع فاحفظ.

واعلم: انه لم يقل: «اوللاكبر» اى: او مع ملاقاته للاكبر، حتى يكون اخصر، لان الملاقات تشتمل الوضع والحمل كما تقدم فيلزم كون القياس المرتب على هيئة الشكل الاول من كبرى موجبة كلية مع صغرى سالبة، منتجاً هف. و يلزم ايضاً كون القياس المرتب على هيئة الشكل الثالث من صغرى سالبة و كبرى موجبة مع كلية احدى المتعان منتجاً. وقد اشتبه ذلك على بعض الفحول فاعرفه.

قوله «و اما من عموم موضوعية الاكبر»: هذا هو الامر الثاني من الامرين الله ين انه لابد في انتاج القياس من احدهما. وحاصله كلية كبرى حيث

موضوعة الاوسط أن يكون كل قفية موضوعها الاوسط كلياً حتى يرد أن أحدى المقدمتين في الشكل الثالث و كذا الصغرى في الضرب المخامس و السادس من الشكل الرابع جزئية مع كون الاوسط موضوعاً فيها كما هوظاهر للمالم بسياق الكلام. (ميرزاعمدعل)

الاكبر مع الاختلاف فى الكيف و مع منافاة نسبة وصف الاوسط الى وصف الاكبر لنسبته الى ذات الاصغر.

يكون الاكبر موضوعاً فيها مع اختلاف المقدمتين في الكيف و ذلك كها في جميع ضروب الشكل الثانى و كها في الضرب الثالث والرابع و الحامس و السادس من الشكل الرابع. فقد اشتمل الضرب الثالث و الرابع منه على كلا الامرين (١١٢) و لذا حلنا الترديد الاول على منع الحلو. (١١٣) فقد اشير الى جميع شرايط الشكل الاول و الثالث بحسب الكم و الكيف و الجهة (١١٢) و الى شرايط الشكل الثانى و الرابع كماً و كيفاً و بقيت شرايط الشكل الثانى عم منافاة الخ.

قوله «مع منافاة»: يعنى: ان القياس المنتج المشتمل على الامر الثانى اعنى: عموم موضوعية الاكبر مع الاختلاف في الكيف اذا كان الاوسط (١١٤) منسوباً و محمولاً في كلتا مقدمتيه كما في الشكل الثاني فحينئذ لابد في انتاجه من شرط ثالث و هومنافاة نسبة وصف الاوسط المحمول في الصغرى (١١٧) الى وصف الاكبر الموضوع في الكبرى لنسبة (١١٨) وصف الاوسط المحمول كذلك الى (١١٩) ذات الاصغر الموضوع في الصغرى يعنى: لابد ان تكون النسبتان المذكورتان مكيفتين بكيفيتين بحيث يمتنع اجتماع هاتين النسبتين في الصدق لو اتحد طرفا هما (١٢٠) فرضاً و هذه المنافاة دايرَّة وجودأ وعدمأ مع مامرمن شرطى الشكل الثانى بحسب الجهة فبتحققها يتحقق الانتاج و بانتفائها ينتغي الانتاج. اما انها دايرة مع الشرطين وجوداً اى: كلما وجدالشرطان المذكوران تحقق المنافاة المذكورة، فلانه اذا كانت الصغرى مما يصدق عليه الدوام والكبرى اى قضية كانت من الموجهات ما عدا المكنتين ـفان لهما حكماً عليحدة سيجيء - فلاشك انه حينتُذ يكون نسبة وصف الاوسط الى ذات الاصغر بدوام الايجاب مثلاً (١٢١) ولا اقل من ان يكون نسبة وصف الاوسط الى وصف الاكبر بفعلية السلب، ضرورة ان المطلقة العامة اعم من تلك الكبريات (١٢٢) و المطلقة العامة تدل على سلب الاوسط عن ذات الاكبر بالفعل و اذا كان مسلوباً عن ذات الاكبر بالفعل كان مسلوباً عن وصفه بالفعل قطعاً (١٢٣) ولا خفاء في المنافات بين دوام الايجاب و فعلية السلب و اذا تحققت المنافات بن شيء و بن الاعم،لزم المنافات بينه وبين الاخص(١٢٤)بالضرورة و كذا اذاكانت الكبرى مماتنعكس سالبتها(١٢٥) والصغرى اى قضية كانت سوى الممكنة لمامر (١٢٥) اذ حينئذ يكون نسبة وصف الاوسط الى وصف الاكبر بضرورة الايجاب (١٢٧) مثلا او بدوامه ولاخفاء فى منافاته مع نسبة وصف الاوسط الى ذات الاصغر بفعلية السلب او اخص منها. و كذا اذا كانت الصغرى ممكنة (١٢٨) والكبرى ضرورية او مشروطة (١٢٩) اذ حينئد يكون نسبة وصف الاوسط الى ذات الاصغر بامكان الايجاب (١٣٠) مثلاً، و نسبة وصف الاوسط الى وصف الاكبر بضرورة السلب، اما فى الكبرى المشروطة (١٣١) فظاهر. و اما فى الضرورية، فلان المحمول اذا كان ضرورياً للذات ما دامت موجودة ولازم اللازم لازم وكذا اذا كانت الكبرى ممكنة والصغرى ضرورية (١٣٣) بمثل و لازم اللازم لازم وكذا اذا كانت الكبرى ممكنة والصغرى ضرورية (١٣٣) بمثل

مامر.

و اما انها دائرة مع الشرطين عدماً اى: كلما انتنى احد الشرطين المذكورين لم يتحقق المنافاة المذكورة، فلانه اذا لم يكن الصغري مما يصدق عليه الدوام (١٣٤) ولا الكبرى مما تنعكس سالبتها لم يكن في الصغريات اخص من المشروطة الحناصة (١٣٥) ولا في الكبريات اخص من الوقتية، ولامنافاة بين ضرورة الانجاب (١٣٥) مثلاً بحسب الوصف لا داغاً و بين ضرورة السلب في وقت معين لا داغاً اذ لعل ذلك الوقت غير اوقات الوصف العنواني و اذا ارتفعت المنافاة بين الاخصين ارتفعت بين ماهو اعم منها ضرورة. و كذا (١٣٧) اذا لم يكن الكبرى ضرورية و لا مشروطة حين كون الصغرى مكنة كان اخص الكبريات الداغة او العرفية الحناصة او الوقتية (١٣٨) ولا منافاة بين امكان الايجاب و دوام السلب بحسب الوصف لا داغاً ولا بينه و بين ضرورة السلب في وقت معين لا داغاً و كذا اذا لم يكن الصغرى ضرورية على تقدير كون الكبرى ممكنة ، كان اخص الصغريات المشروطة الحاصة او للدائمة ولايينه و بين ضرورة السلب بحسب الوصف ضرورية على تقدير كون الكبرى ممكنة ، كان اخص الصغريات المشروطة الحاصة او الدائمة ولايينه و بين دوام السلب عدب الوصف الدائمة ولايينه و بين دوام السلب مادام الذات قطعاً.

و تحقيق هذا البحث على هذا الوجه الوجيه مما تفردت به بعون الله الجليل و الله يهدى من يشاء الى سواء السبيل و هو حسى و نعم الوكيل.(١٤٠)

الحاشة فصل: الشرطي من الاقتراني اماان يتركب من متصلتن او منفصلتن او حلية و

متصلة (ه) او حلية و منفصلة (ه) او متصلة و منفصلة (ه)و بنعقد

## القياس الشرطي

قوله «من متصلتن»: كقولنا: كليا كانت الشمس طالعة فالنيار موجود و كلها كان النهار موجوداً فالعالم مضيء ينتج: كلما كانت الشمس طالعة فالعالم مضيء. قوله «او منفصلتين»: كقولنا: اما ان يكون العدد زوجاً و اما يكون فرداً و دائماً اما ان يكون الزوج زوج الزوج او يكون زوج الفرد ينتج: اما ان يكون العدد زوج الزوج او يكون زوج الفرد او يكون فرداً.

قوله «او حملية و متصلة»: نحو: هذا الشيء انسان وكلها كان الشيء انساناً كان حيواناً ينتج: هذا الشيء حيوان.

قوله «او حملية و منفصلة»: نحو: هذا عدد ودائماً اما ان يكون العدد زوجاً او يكون فرداً ينتج: فهذا اما ان يكون زوجاً او فرداً.

قوله «او متصلة و منفصلة»: نحو: كليا كان هذا الشيء ثلاثة فهو عدد و دائمًا اما ان يكون العدد زوجًا اوفرداً ينتج: كلما كان هذا الشيء ثلاثة فاما ان يكون زوحاً او فرداً.

قوله «و ينعقد»: يعنى: لابد في تلك الاقسام من اشتراك المقدمتين (١٤١) في

<sup>(</sup>٠)بان تكون الحملية صغرى و المتصلة كبرى كالمثال المذكور (الذى ذكره المحشى) او يكون بعكس ذلك كقولنا: كليا كان الشيء ناطقاً كان انساناً وكل انسان حيوان ينتج: كليا كان الشيء ناطقاً كان حواناً. (عمدعل)

<sup>(</sup>٠)بان تكون الحملية صغرى و المنفصلة كبرى كالمثال الذي ذكره المحشى او يكون بعكس ذلك كقولنا: اما ان يكون العدد زوجاً او فرداً و كل زوج منقسم بمتساو يين فاما ان يكون العدد منقسماً عتساو بن او فرداً. (محمدعل)

<sup>(</sup>٠)و لهذا ايضاً صورتان: احديها ان تكون المتصلة صغرى والمنفصلة كبرى كالمثال الذي ذكره المحشى و الثانية عكس هذا كقولنا: اما ان يكون العدد زوجاً و اما ان يكون فرداً و كلما كان العدد زوجاً كان منقسماً بمتساويين ينتج: اما ان يكون العدد منقسماً بمتساويين واما ان يكون فرداً. (عمدعل)

فصل:الاستثنائي ينتج مع المتصلة وضع المقدم و رفع التالى و مع الحقيقية

جزء يكون هوالحد الاوسط فاما ان يكون محكوماً عليه فى كلتا المقدمتين او محكوماً به فيها او محكوماً به فيها او محكوماً به في الصغرى و محكوماً عليه فى الكبرى او بالعكس فالاول هوالشكل الثالث والثالث هوالاول و الرابع هو الرابع. و فى تفصيل الاشكال الاربعة فى تلك الاقسام الحنسة بحسب الشرايط و الضروب و النتايج طول لايليق بانحتصرات فليطلب من مطولات المتأخرين.

## القياس الاستثنائي

قوله «الاستئنائي»: اى: القياس الاستئنائي، و هو الذى تكون النتيجة مذكورة فيه عادته و هيئته (١٤٢) ابداً (١٤٣) يتركب من مقدمة شرطية (١٤٤) و مقدمة حلية يستثنى فيها عين احد جزئى الشرطية او نقيضه لينتج عين الاخراو نقيضه (١٤٥) و فعكل الاحتمالات المتصورة في انتاج كل استئنائي اربعة: (١٤٦) وضعكل (١٤٧) و رفعكل لكن المنتج في كل قسم (١٤٨) شيء. و تفصيله ما افاده المصنف: من ان الشرطية ان كانت متصلة ينتج منها احتمالان (١٤٩) لان وضع المقدم ينتج وضع التالى لاستلزام تحقق الملازم ورفع التالى ينتج رفع المقدم لاستلزام انتفاء الملازم انتفاء الملزوم واما وضع التالى فلا ينتج وضع المقدم ولارفع المقدم ينتج رفع التالى (١٤٥) الجوازان يكون التالى فلا ينتج وضع المقدم ولامن انتفاء الملزوم انتفائه. و قد عرفت من اللازم اعم فلايلزم من تحققه تحقق الملزوم و لامن انتفاء الملزوم انتفائه. و قد عرفت من هذا: ان المراد بالمتصلة في هذا الباب اللزومية (١٥١)

واعلم ايضاً: ان المراد بالمنفصلة هيهنا العنادية و ان كانت الشرطية منفصلة. فمانعة الجمع تنتج من وضع كل جزء المجتمع تنتج من وضع كل جزء وضع الاخر لعدم امتناع الحلو بينها و مانعة الحلو بالعكس و اما الحقيقية فلما اشتملت على منع الجمع و الحلومة تنتج في الصور الاربع النتايج الاربع.

قوله «وضع المقدم و رفع التالى»: نحو: أن كان هذا انساناً كان حيواناً لكنه انسان فهر حيوان لكنه ليس بحيوان فهو ليس بانسان.

قوله «والحقيقية»: كقولنا: اما ان يكون هذا العدد زوجاً او فرداً لكنه زوج

1.

وضع كل كمانعة الجمع و رفعه كمانعة الحلو.و قد يختص باسم قياس الحلف(ه) وهو ما يقصد به اثبات المطلوب بابطال نقيضه و مرجعه الى استثنائى و اقتراني.

فليس بفرد لكنه فرد فليس بزوج لكنه ليس بفرد فهو زوج لكنه ليس بزوج فهوفرد.

قوله «كمانعة الجمع»: نحو: اما ان يكون هذا شجراً او حجراً لكنه شجر فليس بحجر لكنه حجر فليس بشجر.

قوله «كمانعة الخلو»: نحو: هذا اما لاحجر او لاشجر لكنه ليس بلاشجر فهو لاحجر لكنه ليس بلاحجر فهولاشجر.

قوله ((وقلا يختص) النج: اعلم انه: قد يستدل على اثبات المدعى بانه لولاه لصدق نقيضه لاستحالة ارتفاع النقيضين لكن نقيضه غير واقع فيكون هذا واقعاً كمامر غيرمرة فى مباحث العكوس والاقيسة و هذا القسم من الاستدلال يسمى بالخلف اما لانه ينجر الى الخلف (١٥٢) اى: المحال على تقدير صدق نقيض المطلوب او لانه ينتقل منه الى المطلوب من خلفه (١٥٣) اى: من وراثه الذى هو نقيضه و ليس هذا قياساً واحداً بل ينحل الى قياسين: احدهما اقترانى شرطى والاخر استثنائى متصل يستثنى فيه نقيض التالى (١٥٤) هكذا لو لم يثبت المطلوب لثبت نقيضه و كلما ثبت نقيضه ثبت المحال ينتج: لو لم يثبت المطلوب لثبت المحال لكن المحال ليس بثابت فيلزم ثبوت المطلوب لكونه نقيض القدم (١٥٥) ثم قد يفتقر بيان الشرطية (١٥٦) يعنى قولنا: كلما ثبت نقيضه ثبت الحال، الى دليل آخر فتكثر القياسات، كذا قال المصنف فى شرح الاصول. (١٥٧)

فقوله «و مرجعه الى استثنائى و اقترانى»: معناه: ان هذا القدر بما لابد منه فى كل قياس خلف و قديزيد عليه فافهم.

<sup>(•)</sup>قوله: «وقد يختص باسم قياس الحلف»: اى: وقد يختص الاستثنائى باسم قياس الحلف فيسمونه «قياس خلف» لا قياس استثناء.(التقريب ص ١٢٦ ــ ١٢٧)

# فصل: الاستقراء: تصفح الجزئيّات لا ثبات حكم كلي

#### الاستقراء والتمثيل

قوله «الاستقراء تصفّح الجزئيات»: اعلم: ان الحجة على ثلاثة اقسام (١) لان الاستدلال اما من حال الكلي على حال جزئياته (٢) و اما من حال الجزئيات على حال كليها و اما من حال الحزئيين (٣) المندرجين تحت كلي، على حال الجزئي الاخر فالاول هو القياس و قد سبق مفصلاً وائثاني هو الاستقراء والثالث هو التثيل فالاستقراء هوالحجة التي يستدل فيها من حكم الجزئيات على حكم كليها، (٤) هذا تعريفه الصحيح الذي لاغبار عليه واما ما استنبطه المصنف من كلام الفارابي و حجة الاسلام و اختاره اعنى: تصفح الجزئيات و تتبعها لاثبات حكم كلى، ففيه تسامح ظاهر فان هذا التتبع ليس معلوماً تصديقياً موصلاً الى مجهول تصديق فلا يندرج تحت الحجة (۵) و كان الباعث على هذه المساعة هوالإشارة الى ان تسمية هذا القسم من الحجة بالاستقراء ليس على سبيل الارتجال بل على سبيل النقل (٤) و هيهنا وجه آخر الحجة بالاستقراء ليس على سبيل الارتجال بل على سبيل النقل (٤) و هيهنا وجه آخر يجيء بيانه انشاءالله الجليل في تحقيق التمثيل.(٧)

قوله «لا ثبات حكم كلى»: اما بطريق التوصيف (٨) فيكون اشارة الى ان

# والتمثيل: (ه) بيان مشاركة جزئى لجزئى آخر في علة الحكم ليثبت فيه. و

المطلوب فى الاستقراء لايكون حكماً جزئياً كها سنحققه و اما بطريق الاضافة (٩) فالتنوين فى «كلى» حينئذ عوض عن المضاف اليه (١٠) اى: لاثبات حكم كلها اى: كلى تلك الجزئيات، و هذا و ان اشتمل على الحكم الجزئى و الكلى كلهها (١١) بحسب الظاهر (١٢) الا انه فى الواقع لايكون المطلوب بالاستقراء الاالكلى.

و تحقيق ذلك: انهم قالوا: ان الاستقراء اما تام (١٣) يتصفح فيه حال الجزئيات باسرها (١٢) و هويرجع الى القياس المقشم (١٥) كقولنا: كل حيوان اما ناطق (١٥) او غير ناطق و كل ناطق من الحيوان حساس و كل غيرناطق من الحيوان (١٧) حساس ينتج: كل حيوان حساس و هذا القسم يفيد اليقين واما ناقص يكنى فيه تتبع اكثر الجزئيات كقولنا: كل حيوان يحرك فكه الاسفل عندالمضغ لان الانسان كذلك والفرس كذلك والبقر كذلك الى غير ذلك مما صادفناه من افراد الحيوان و هذا القسم لايفيد الا الظن اذ من الجايز ان يكون من الحيوانات التى لم نصادفها ما يحرك فكه الاعلى عندالمضغ كما نسمعه فى التمساح (١٨) ولا يخنى ان الحكم بان الثانى لايفيد الا الظن انما يصح اذا كان المطلوب، الحكم الكلى و اما اذا اكتنى بالجزئى فلا شكان تتبع البعض يفيد اليقين به (١٩) كما يقال: بعض الحيوان فرس و بعضه انسان و كل فرس يحرك فكه الاسفل عندالمضغ و كل انسان ايضاً كذلك ينتج قطعاً: ان بعض الحيوان من حيث الدراية ايضاً اذ ليس فيه توهم و صمة التعريف بالاعم بخلاف الاضافة فانه من حيث الدراية ايضاً اذ ليس فيه توهم و صمة التعريف بالاعم بخلاف الاضافة فانه عمل الحكم الكلى و الجزئى كما ذكرنا.

قوله «والتمثيل بيان مشاركة جزئى لجزئى آخر في علة الحكم ليثبت فيه»:

<sup>(</sup>ه) التمثيل اثبات حكم واحد فى جزئى لثبوته فى جزئى آخر لمعنى مشترك بينها والفقهاء يسمونه قياساً و الجزئى الاول فرعاً والثانى اصلاً و المشترك علة و جامعاً كما يقال: العالم مؤلف فهو حادث كالبيت يعنى: البيت حادث لانه مؤلف و هذه العلة موجودة فى العالم فيكون حادثاً و اثبتوا عليه المشترك بوجهين: احد هما الدوران و هو اقتران الشىء بغيره وجوداً و عدماً كمايقال: الحدوث داير مع التأليف وجوداً و عدماً اما وجوداً، فنى البيت و اما عدماً، فنى الواجب تعالى و الدوران انه كون المدار علة فيكون التأليف علة للحدوث. (شمسية)

اى: ليثبت الحكم فى الجزئى الاول و بعبارة اخرى: تشبيه جزئى بجزئى فى معنى مشترك بينها ليثبت فى المشبه الحكم الثابت فى المشبه به المعلل(٢١) بذلك المعنى كها يقال: النبيذ حرام لان الخمر حرام وعلة حرمته الاسكار و هو موجود فى النبيذ. وفى العبارتين(٢٢) تسامح فان التمثيل هو الحجة التى يقع فيها ذلك البيان والتشبيه و قد عرفت النكتة فى التسامح فى تعريف الاستقراء (٣٢) و نقول هيهنا: كها أن العكس يطلق على المعنى المصدرى اعنى: التبديل و على القضية الحاصلة بالتبديل (٢٤) كذلك التمثيل يطلق على على المعنى المصدرى وهو التشبيه والبيان المذكوران وعلى الحجة التى يقع فيها ذلك التشبيه والبيان (٢٥) فنا ذكره تعريف للتمثيل بالمعنى الاول و يعلم المعنى الثانى بالمقايسة و هذا كها عرف المصنف العكس بالتبديل المذكور و قس عليه الحال فيماسبق فى الاستقراء هذا.

ولكن لايخنى: ان المصنف عدل فى تعرينى الاستقراء و التمثيل عن المشهور(٢٦)الى المذكور، دفعاً لهذا التسامح و هل هوالاكر على ما فر منه؟

قوله «والعمدة في طريقه الدوران والترديد»: اعلم: انه لابد في التمثيل من مقدمات.

الاولى: ان الحكم ثابت في الاصل اعنى: المشبه به.

الثانية: انعلة الحكم ف الاصل الوصف الكذائي.

الثالثة: ان ذلك الوصف موجود فى الفرع اعنى: المشبه. فانه اذا تحقق العلم بهذه المقدمات الثلاث ينتقل الذهن الى كون الحكم ثابتاً فى الفرع ايضاً و هو المطلوب من التمثيل. ثم المقدمة الاولى و الثالثة ظاهرتان فى كل تمثيل و انما الاشكال فى الثانية، و بيانها بطرق متعددة(٢٧) فصلوها فى كتب «اصول الفقه» و المصنف ذكر ما هو العمدة من بينها و هو طريقان:

الاول: الدوران وهو ترتب الحكم (٢٨)على الوصف الذى له صلاحية العلية وجوداً وعدماً (٢٨) كترتب الحرمة في الخمر على الاسكار فانه مادام مسكراً حرام و اذازال عنه الاسكار زالت عنه الحرمة، قالوا: والدوران علامة كون المدار اعنى: الوصف علة للدائر (٣٠) اعنى الحكم.

الثانى: الترديد و يسمى بـ «السبر» و «التقسيم» (٣١) ايضاً و هو ان يتفحص اولا اوصاف الاصل (٣٢) و يردد ان علة الحكم هل هى هذه الصفة او تلك؟ ثم يبطل ثانياً حكم علية كلّ كلّ (٣٣) حتى يستقر على وصف واحد و يستفاد من ذلك (٣٤) كون هذا الوصف علة كما يقال: علة حرمة الخمر اما الاتخاذ من العنب او الميعان (٣٥) او اللون الخصوص او الطعم المخصوص او الرائحة المخصوصة او الاسكار لكن الاول ليس بعلة لوجوده فى الدبس بدون الحرمة و كذا البواقى ماسوى الاسكار بمثل ما ذكر فتمين الاسكار للعلية. (٣٦)

# الصناعات الخمس

### فصل: القياس اما برهاني يتألف

### اقسام القياس باعتبار المادة

قوله «القياس» الخ: القياس كما ينقسم باعتبارا لهيئة والصورة الحاستثنائى واقترانى باقسامها، فكذلك ينقسم باعتبار المادة الى الصناعات الخمس (١) اعنى: «البرهان» و «الجدل» و «الخطابة» و «الشعر» و «المغالطة» و قد تسمى: «سفسطة» ايضاً لان مقدماته اما ان تفيد تصديقاً (٢) او تأثيراً آخر غير التصديق اعنى: «التخييل» و الثانى «الشعر» و الاول اما ان يفيد ظناً او جزماً (٣) فالاول «الخطابة» و الثانى ان افاد جزماً يقينياً فهو «البرهان» و الا فان اعتبر فيه عموم الاعتراف من العامة او التسليم من الخصم فهو «الجدل» و الا ف«المغالطة».

واعلم: ان «المغالطة» ان استعملت فى مقابلة الحكيم سميت: «سفسطة» و ان استعملت فى مقابلة غير الحكيم سميت: «مشاغبة» (۴)

واعلم ايضاً: انه يعتبر فى البرهان ان يكون مقدماته باسرها يقينية بخلاف غيره من الاقسام مثلاً يكنى فى كون القياس مغالطة ان يكون احدى مقدمتيه وهمية و ان كانت الاخرى يقينية. نعم يجب ان لا يكون فها ما هو ادون منها كالشعريات و الاثلمحق

بالادون فان المؤلف من مقدمة مشهورة و اخرى مخيلة لايسمى «جدلياً» بل «شعرياً» فاعرفه.

قوله «من اليقينيات»: اليقين هوالتصديق الجازم المطابق للواقع الثابت (۵) فباعتبار التصديق لم يشمل «الشك» و «الوهم» و «التخييل» و ساير التصورات و قيد الجزم اخرج «الظن» (٤) و المطابقة (المطابق خ ل) «الجهل المركب» و الثابت «التقليد» (٧) ثم المقدمات اليقينية اما بديهيات او نظريات (٨) منهية الى البديهيات لاستحالة الدور و التسلسل (١) فاصول اليقينيات هي: البديهيات و النظريات متفرعة عليها (١٠) و البديهيات ستة اقسام بحكم الاستقراء.و وجه الضبط: ان القضاياء البديهية اما ان يكون تصور طرفيها مع النسبة كافياً في الحكم والجزم او لايكون والاول هوالاوليات والثاني اما ان يتوقف على واسطة غير الحس الظاهر والباطن اولا(١١) الثاني «المشاهدات» و ينقسم الى مشاهدات بالحس الظاهر و تسمى: «حسيات» و الى مشاهدات بالحس الباطن و تسمى: «وجدانيات» والاول اما ان يكون تلك الواسطة بحيث لا تغيب عن الذهن عند تصور الاطراف او لايكون كذلك والاول هي «الفطريات» ويسمى: «قضايا قياساتها معها» والثاني اما ان يستعمل فيه الحدس و هو انتقال الذهن الدفعي (١٢) من المبادي الى المطالب (المبطلبوب خ ل) او لايستعمل فيه فالاول هو «الحدسيات» و الثاني ان كان الحكم فيه حاصلاً باخبار جماعة ممتنع عند العقل تواطؤهم على الكذب(١٣) فهي «المتواترات» و أن لم يكن كذلك بل حاصلاً من كثرة التجارب فهي «التجربيات» وقد علم بذلك حد كل واحد منها.

قوله «الاوليات»: كقولنا: الكل اعظم من الجزء.

قوله «المشاهدات»: اما المشاهدات الظاهرة فكقولنا: الشمس مشرقة و النار محرقة و اما الباطنة فكقولنا: ان لنا جوعا و عطشاً.

قوله «والتجربيات»: كقولنا: السقمونيا (۱۴) مسهل للصفراء. قوله «والحدسيات»: كقولنا: نورالقمرمستفادمن الشمس (۱۵) قوله «والمتواترات»: كقولنا: مكة موجود.

والفطريات. ثم ان كان الاوسط مع عليته للنسبة فى الذهن علة لها في الواقع فلمى والافاني. و اما جدلى يتألف من المشهورات و المسلمات. و اما خطابي يتألف من المقبولات

· ·

قوله «والفطريات»: كقولنا: الاربعة زوج، فان الحكم فيه بواسطة لا تغيب عن ذهنك(١٤) عند ملاحظة اطراف هذا الحكم وهو الانقسام بمتساو يين.

قوله «ثم ان كان»: الحدالاوسط في البرهان بل في كل قياس لابدان يكون علة لحصول العلم بالنسبة الايجابية او السلبية المطلوبة في النتيجة و لهذا يقال له الواسطة في الاثبات والواسطة في التصديق، فان كان مع ذلك واسطة في الثبوت ايضاً اي: علة لتلك النسبة الايجابية او السلبية في الواقع و في نفس الامركتعفن الاخلاط (١٧) في قولك: هذا متعمن الاخلاط و كل متعفن الاخلاط محموم فهذا محموم، فالبرهان حيئذ يسمى: «البرهان اللمي» لدلالته على ما هو لم الحكم وعلته (١٨) في الواقع و ان لم لميكن واسطة في الثبوت ايضاً يعنى: لم يكن علة لتلك النسبة الايجابية او السلبية في الواقع و في نفس الامر فالبرهان حيسمى: «البرهان الاني» حيث لم يدل الآعلى انية الحكم و تحققه في الذهن (١٩) دون عليته للحكم في الواقع سواء كان الواسطة ح معلولاً للحكم كالحمى في قولنا: زيد محموم و كل محموم متعفن الاخلاط فزيد متعفن الاخلاط وقد يخص هذا باسم الدليل (٢٠) او لم يكن معلولاً للحكم كما انه ليس علة له بل يكونان معلولين لثالث و هذا لم يخص باسم كما يقال: هذه الحمى تشتدغباً (٢١) وكل حمى تشتد غباً عرقة فهذه الحمى عرقة فان الاشتداد غباً ليس معلولاً للاحراق ولا العكس بل كلاهما معلولان للصفراء المتعفنة الخارجة من العروق.

قوله «من المشهورات»: هى القضاياء التى تطابق فيها آراء الكل كحسن الاحسان و قبح العدوان (٢٢) او آراء طائفة (٣٣) كقبح ذبح الحيوانات عنداهل الهند.

قوله «والمسلمات»: هى القضاياء التى سلمت من الخصم (٢٢) فى المناظرة او برهن عليها فى علم (٢٥) و اخذت فى آخر على سبيل التسليم.(٢٤)

قوله «من المقبولات»: هي القضاياء التي تؤخذ عمن يعتقد فيه كالاولياء والحكماء.(٢٧)

قوله ((والمظنونات)): هى قضاياء يحكم بها العقل حكماً راجحاً (٢٨) غير جازم و قابلته (٢٦) بالمقبولات من قبيل مقابلة العام بالخاص (٣٠) فالمراد به ما سوى الحاص. (٣١)

قوله ((دس المخيلات): هي قضاياء لا تذعن بها النفس و لكن تتأثر منها ترغيباً وترهيباً (٣٠) (كما اذا قبل: الحمر ياقوتية سيالة التنظ النفس و ترغب بشربها و اذا قبل: العسل مرة مهوعة القبضت و تنفرت منه خ ل) و اذا قرن بها سجع الووزن كما هو المتعارف الذار (٣٣) ازداد تأثيراً.

قوله ((و اما سفسطى)): منسوب الى سفسطة و هي مشتقة من ((سوفسطا)) معرّب ((سوفاالسند)) لغة يونانية يعني: الحكمة المموهة المدلسة (٣٤)

قوله «من الوهميات»: هي القضاياء (٣٥) التي يحكم بها الوهم في غير الحسوس (٣٤) قياساً على المحسوس (٣٤) قياساً على المحسوس كما يقال: كل موجود فهو متحيّز.

قوله «والمشبهات»: هي القضاياء الكاذبة الشبيهة بالصادقة الاولية (٣٧) او المشهورة لاشتباه لفظى او معنوى.(٣٨)

واعلم: ان ما ذكره المتأخرون فى الصناعات الخمس اقتصار على قداجلوه واهملوه مع كونه من المهمات و طوّلوا فى الاقترانات الشرطيات ولوازم الشرطيات مع قلة الجدوى وعليك عطالعة كتب القدماء فان فها شفاء العليل و نجاة الغليل.

# خاتمة: اجزاء العلوم ثلاثة،

#### اجزاء العلوم

قوله «اجزاء العلوم»: كل علم من العلوم المدونة (١) لابد فيه من امور ثلاثة (٢):

احدها: ما يبحث فيه عن خصايصه والاثار المطلوبة منه، اى: يرجع جميع ابحاث العلم اليه وهو (٣) الموضوع، و تلك الآثار هي الاعراض الذاتية (٢)

الثانى: القضاياء التى يقع فيها هذا البحث و هى المسائل وهى تكون نظرية فى الاغلب و قد يكون بديهية عتاجة الى بينة كها صرحوا به وقوله: تطلب فى العلم، يعم القبيلتين (۵) و اما ما وجد فى بعض النسخ من التخصيص بقوله: بالبرهان فن زيادة الناسخ على انه يمكن توجيه بانه بناء على الغالب او بان المراد بالبرهان ما يشمل التنبيه فتنبّه. (۶)

الثالث: ما يبنى عليه المسائل مما يفيد تصورات اطرافها (٧) او التصديقات بالقضاياء المأخوذة في دلائلها(٨) فالاولى هي المبادى التصورية و الثانية هي المبادى التصديقية.

والمبادي: و هي حدود الموضوعات (ه)

قوله «الموضوعات»: هينا اشكال مشهور وهو: ان من عدالموضوع من اجزاء العلوم اما ان يريد به نفس الموضوع او تعريفه او التصديق بوجوده او بموضوعيته والاول مندرج في موضوعات المسائل التي هي اجزاء المسائل (١) فلايكون جزء عليحدة (١١) والثاني من المبادى التصورية والثالث من المبادى التصديقية (١١) فلايكونان جزة عليحدة ايضاً (١٢) والرابع من مقدمات الشروع فلايكون جزء (١٣))

و يمكن الجواب: باختيار كل من الشقوق الاربعة. اما على الاول فيقال: ان نفس الموضوع وان اندرج في المسائل الكن لشدة الاعتناء به من حيث ان المقصود من العلم معرفة احواله والبحث عنها عد جزء عليحدة، او يقال (١٤): ان المسائل ليست هي مجموع الموضوعات (١٤) و المحمولات و النسب بل المحمولات المنسوبة الى الموضوعات

(ه) اعم من الموضوع الكل كالكلمة والكلام في علم النحو و من جزئياته كالفاعل و الفعول و جلة الشرط والجزاء وجلة الصلة و الجزء و غيرها من انواعه والأجزاء اذا كانت للموضوعات اجزاء كجزئي الكلام من المسند والمسند اليه واجزائه الجملة الشرطية و غير ذلك بما يشتمل عليه علم النحو. و كجزئي الكلام من المسند والمسند اليه واجزائه الجملة الشرطية و غير ذلك بما يشتمل عليه علم النحو مثلا المراد بالاعراض، الامور اللاحقة لها من الرفع و النصب والجر و الاعراب و البناء، فلابد في النحو مثلا تمريف الكلمة بانه «لفظ موضوع» و تعريف جزئياته التي هي موضوعات لبعض المسائل بان: «الفاعل ما اسند اليه الفمل قدم عليه وجوباً». و تعريف اداة الشرط بانه: «مادل على تعليق الثاني بوجود الاول» و تعريف الاعراب مثلا بانه «اثر يجلبه العالم في اخرالكلمة» و غير ذلك. و المراد من المقدمات البينة او المأخوذة، الاستدلالات التي ثبت بها المطلوب كالاستدلال بجواز الاضمار قبل الذكر بقول بعض الشعراء و بعدم جوازه بان ماورد بما يوهم قابل للتأويل او مجهول القائل مثلاً. و المراد من المسائل مثلاً والمائل ما فع من المبادى التصورية التي هي حدود الموضوعات و تعريف المؤوجية من المبادى التصورية التي هي حدود الموضوعات و تعريف المؤوجية من المبادى التصورية التي هي حدود الاعراض و ذات الفاعل مثلاً من اجزاء المسائل و المسائل والمسائد عبراة عن البات الرفع للفاعل فتأمل.

و من جعل الموضوع في قوله: «وحدود الموضوعات»، عبارة عن الموضوع الكلي فقط و جعل جزئياته و انواعه داخلة في قوله: «و اعراضها»، فظني انه سهومنه، لان النوع غير العرض و ذلك واضع ايضاً من التأمل في جعل المصنف النوع مقابلاً للعرض كها لا يخني على الفطن العارف، و افسد من هذا القول بان تعريف الجزئيات ليس من المبادى فليتأمل جداً فانه من مزال الاقدام. (ميرزا رضا ره)

و اجزائها واعراضها و مقدمات بينة او مأخوذة يبتنى عليها قياسات العلم. والمسائل: وهي قضايا تطلب في العلم. و موضوعاتها اما موضوع العلم او

قال المحقق «اللَّواني» في حاشية «المطالع»: المسائل هي المحمولات المثبتة بالدليل، و فيه (۱۶) نظر لانه لايلائمه ظاهر قول المصنف (۱۷) والمسائل هي قضايا كذا و موضوعاتها كذا و محمولاتها كذا و ايضاً فلوكان المسائل نفس المحمولات المنسوبة، لوجب عدّسائر موضوعات المسائل (۱۸) التي (۱۹) هي وراء موضوع العلم جزء عليحدة فتدبر.

و اما على الثانى فيقال: ان تعريف الموضوع و ان كان مندرجاً فى المبادى التصورية لكن عدّه جزء عليحدة لمزيد الاعتناء به كها سبق.

و اما على الثالث فيقال: بمثل مامر(٢٠) او يقال: بان عدّالتصديق بوجود الموضوع من المبادى التصديقية كما نقل عن الشيخ تسامح، فان المبادى التصديقية هى القضاياء التى تتألف منها قياسات العلم كما نص على ذلك العلامة فى شرح الكليات و ايده بكلام الشيخ ايضاً و حينئذ فقول المصنف: «يبتنى عليها قياسات العلم» تعريف او تفسير بالاعم (٢١).

و اما على الرابع فيقال: ان التصديق بالموضوعية لما توقف عليه الشروع على بصيرة فكان له مزيد مدخلية في معرفة مباحث العلم و تميزها عماليس منه عدّ جزء من العلم مساعة و هذا (٢٢) ابعد المحتملات.

قوله «واجزائها»: اى: حدود اجزائها (٢٣) اذا كبانت الموضوعات مركبة (٢٤)

قوله «واعراضها»: اى: حدود العوارض المثبتة لتلك الموضوعات.

قوله «و مقدمات بينة»: المبادى التصديقية اما مقدمات بينة بنفسها اى: بديهية او مقدمات مأخوذة اى: نظرية (٢٥) والاولى تسمى: «علوماً متعارفة» و الثانية ان اذعن بها المتعلم بحسن الظن بالمعلم سميت: «اصولاً موضوعة» و ان اخذ ها مع استنكار سميت: «مصادرات» و من هيهنا يعلم ان مقدمة واحدة يجوز ان تكون اصلاً موضوعاً بالنسبة الى شخص و مصادرة بالقياس الى آخر.

قوله «موضوع العلم»: كقولم في الطبيعي: «كل جسم فله شكل

طبیعی »(۲۶)

قوله «او عرض ذاتى له»: كقولم: «كل متحرك فله ميل». (٢٧)

قوله «او مركب»: من الموضوع مع العرض الذاتى كقول المهندس: «كل مقدار وسط فى النسبة (٢٨) فهو ضلع ما يحيط به الطرفان او من نوعه مع العرض الذاتى كقوله: «كل خط (٢٩) قام على خط فان زاو يتى جنبيه قائمتان او متساو يتان لها (لهما خل).

قوله «ومحمولاتها»: اي: محمولات المسائل.

«امورخارجة عنها»: اي: عن موضوعات المسائل.

«لاحقة لها»: اى: عارضة لتلك الموضوعات، والمراد هيهنا (٣٠) محمولة عليها فان العارض هو الخارج المحمول فاذا جرّد عن قيد الخروج للتصريح به قبل، بقى الحمل ولو اكتنى المصنف باللحوق لكنى (٣١) و يوجد فى بعض النسخ:

قوله «لذواتها»: و هو بحسب الظاهر لاينطبق الآعلي العرض الاولى اي:

<sup>(</sup>ه)كقول المهندس: «كل خط يمكن تنصيفه» فان الحط نوع من المقدار الذى هو موضوع الهندسة و كقول النحوى: «كل اسم اما معرب او مبنى» فان الاسم نوع من الكلمة التي هى موضوع النحو، ولم يتعرض الهشى الى هذا، اكتفاء بالموضوع. (عمدعل)

<sup>(</sup>ه) قول المصنف: «او مركب...»: اعلم: ان التشقيق العقل في المقام يستدعى تسديس الاقسام: ثلاثة حاصلة من تركيب الموضوع مع الثلاثة الاخيرة و اثنان من تركيب نوع الموضوع مع الثلاثة الاخيرة و اثنان من تركيب نوع الموضوع والعرض الاخيرين و واحد من تركيبها والهشى لم يتعرض الا لا ثنين منها و هما المركب من الموضوع والعرض الذاتى و المركب من الموضوع و نوعه كقول النحاة: كل كلام يكون بجرداً عن الواو و الفسير، فهو لا يصلح للحالية و كل كلام مشتمل على واحد منها، فهو صالح لها، وكقول المنطق: كل معرف يحصل به التميز بالكنه، فهو الحد التام او التيز في الجملة، فهو الحد الناهى المنطق: كل معرف يحصل به التميز بالكنه، فهو الحد التام او التيز في الجملة، مؤمع الناهى المركب من الموضوع و نوع العرض الذاتي كقوله كل اسم بجرور بالحرف فهو بالفسل فهو المسند اليه و المركب من العرض الذاتي و نوعه كقوله: الاعراب اذا كان رفعاً فهو علم يحتاج الى متعلق غالباً و المركب من العرض الذاتي و نوعه كقوله: الاعراب اذا كان رفعاً فهو علم الغاطية؛ او نصباً فهو علم المنصلة. (عمدعل)

و قد يقال المبادى لما يبدء به قبل المقصود والمقدمات لمايتوقف عليهالشروع(») على وجه الخبرة و فرط الرغبة كتعريف العلم وبيان غايته وموضوعه وكان

اللاحق للشيء اولاً وبالذات اى: بدون واسطة فى العروض ولايشتمل على العارض بواسطة المساوى (٣٣) مع انه من العرض الذاتى اتفاقاً ولذا اوله بعض الشارحين (٣٣) و قال: اى: لاستعداد مخصوص بذواتها سواء كان لحوقه اياها لذاتها اولامريساويها فان اللاحق (٣٤) للشيء لما (بما خ ل) هو هو يتناول الاعراض الذاتية جيماً على ما قال المصنف فى شرح الرسالة الشمسية. ثم ان هذا القيد يدل على ان المصنف الحتار مذهب الشيخ فى لزوم كون عمولات المسائل اعراضاً ذاتية لموضوعاتها و اليه ينظر كلام شارح المطالع (٣٥) لكن الاستاد المحقق قدس سره اورد عليه انه كثيراً ما يكون عمول المسألة بالنسبة الى موضوعها من الاعراض العامة الغريبة (٣٤) كقول الفقهاء: «كل مسكر حرام» وقول النحاة: «كل فلك متحرك على الاستدارة». نعم يعتبر ان لايكون اعم من موضوع العلم (٣٧). و صرح بذلك المحقق «الطوسي» إيضاً فى «نقدالتنزيل».

واقول: فى لزوم هذا الاعتبار ايضاً نظر (٣٨) لصحة ارجاع المحمولات العامة الى العرض الذاتى بالقيود المخصصة كها يرجع المحمولات الحاصة اليه بالفهوم المردد و الاستاد صرح باعتبار الثانى، (٣٩) فعدم اعتبار الاول تحكم وهيهنا زيادة كلام لايسعها المقام.

قوله «وقديقال المبادى»: اشارة الى اصطلاح أخر فى المبادى سوى ما تقدم وضعه «ابن الحاجب» فى «مختصرالاصول» حيث اطلق المبادى على ما يبدء به قبل

<sup>(</sup>ه)قول المصنف: «والقدمات لما يتوقف عليه الشروع»: اعلم: ان المشهور عن الجمهور في المحمود في المحمود في المحمود في تعريف المقدمة، هو: «ما يتوقف عليه الشروع» و زاد عليه المصنف قوله: «بوجه الحبرة»، لثلا يرد ان كثيراً مما عدّه القوم من المقدمات كما سيأتى، ليس بهذه المثابة وقوله: «و فرط الرغبة»، لئلا ينقض ان ذكر المؤلف فرد من المقدمات كما سيجىء مع انه لا يتوقف عليه الشروع بوجه الحبرة، هذا. و ربحا قبل: ان المراد من توقف الشروع على المقدمات اعانها فيه على اى طريق وقم، فلا يرد شيء حتى يحتاج الى التغضى لكن لما كان هذا يستلزم النجوز في لفظ التوقف و هو غير مناسب في مقام التعريف، لم يلضت اليه المصنف فزاد مازاد. (محمدعلي)

ن اجزاء العلوم \_\_\_\_\_\_ ن

القدماء يذكرون ما يسمونه الرؤس الثمانية: (٥)

الاول: الغرض، لئلا يكون النظر (طلبه خ ل) فيه عبثاً.

الثاني: المنفعة و هي ما يتشوقه الكل طبعاً لينشط الطالب (ه) و يتحمّل الشقة.

الثالث: السمة و هي عنوان العلم ليكون عنده اجمال ما يفصله.

الشروع فى مقاصد العلم سواء كان داخلاً فى العلم (٢٠) فيكون من المبادى المصطلحة السابقة كتصور الموضوع والاعراض الذاتية و التصديقات التى يتألف منها قياسات العلم او خارجاً عنه يتوقف عليه الشروع (على وجه الخبرة و يسمى مقدمات خ ل) كمعرفة الحد و الغاية و بيان الموضوع والاستمداد، و الفرق بين المقدمات والمبادى بهذا المعنى مما لاينبغى ان يشتبه (٢١) فان المقدمات خارجة عن العلم لامحالة بخلاف المبادى فتمقر.

قوله «يذكرون»: اى: فى صدر كتبهم على انها من المقدمات او من المبادى بالمعنى الاعم.

قوله «الغرض»: اعلم: ان ما يترتب على فعل (٤٢) ان كان باعثاً للفاعل على صدور ذلك الفعل منه، يسمى غرضاً وعلة غائية والا يسمى فايدة و منفعة (٤٣) و غاية، قالوا: افعال الله تعالى لا تعلل بالاغراض (٤٢) و ان اشتملت على غايات و منفع لا تحصى فكان مقصود المصنف (٤٦) ان القدماء كانوا يذكرون في صدر كتبهم ما كان سبباً حاملاً على تدوين المُدَوَّن الاول (٤٦) لهذا العلم ثم يعقبونه بما يشتمل عليه من منفعة و مصلحة حتى يميل اليها عموم الطبايع ان كانت لهذا العلم منفعة ومصلحة سوى الغرض الباعث للواضع الاول و قد عرفت في صدر الكتاب الغرض و الغاية من علم المنطق و هما العصمة فتذكر.

قوله «الثالث: السمة»: السمة في اللغة العلامة (٢٧) و كان المقصود هيهنا

<sup>(\*)</sup>قول المصنف: «ما يسمونه الرؤس الثمانية»: اقول: اما تسميتهم بالثمانية، فظاهر و اما بالرؤس، فلانها لما كانت مشعرة بالمقاصد المذكورة فى العلم على سبيل الاجمال، كانت كانها رؤسها واصولها.(عمدعلى)

<sup>(•)</sup> للطلب(خ ل)

الرابع: المؤلف ليسكن قلب المتعلم.

الخامس: انه من اى علم هو؟ ليطلب فيه ما يليق به.

الاشارة الى وجه تسمية العلم (٤٨) كها يقال: انما سمى المنطق منطقاً (٤٩) لان النطق يطلق على الظاهرى و هو التكلم و على الباطنى و هوادراك الكنبات و هذا العلم يقوى الاول و يسلك بالثاتى مسلك السداد (٥٠) فاشتى له اسم من النطق، فالمنطق اما مصدر ميمى بمعنى النطق اطلق على العلم المذكور مبالغة في مدخليته في تكيل النطق حتى كاته هو و اما اسم مكان كان هذا العلم على النطق و مظهره و في ذكر وجه التسمية اشارة الجالية الى ما يفصله العلم من المقاصد.

قوله «الرابع المؤلف ليسكن قلب المتعلم»: على ما هو الشأن في مبادى الحال (۵۱) من معرفة حال الاقوال بمراتب الرجال و اما الحققون فيعرفون الرجال بالحق لاالحق بالرجال (۵۲) و لنعم ما قال ولى ذى الجلال عليه سلام الله المتعال: «لا تنظر الى من قال و انظر الى ما قال» هذا (۵۳).

و مقتن قوانين المنطق و الفلسفة هوالحكيم العظيم «ارسطو» دونها بامر «اسكندر» (۵۴) ولذا لقب بـ«المعلم الاول» و قبل للمنطق: انه «ميراث ذى القرنين». ثم بعد نقل المترجين تلك الفلسفيات من لغة يونانية (۵۵) الى لغة العرب هذّبها ورتبها و اتقنها ثانياً «المعلم الثاني» الحكيم «ابونصرالفارابي» و قد فصلها وحرّرها بعد اضاعة كتب «ابي نصر» الشيخ الرئيس «ابوعلي سينا» شكرالله مساعيهم الجميلة. (۵۶)

قولمه ((مسن اى علم هو)): اى: من اى جنس من اجناس العلوم؟: العقلية او النقلية، الفرعية او الاصلية كها يبحث عن حال المنطق انه من جنس العلوم الحكية ام لاءفان فسرت الحكمة بـ ((العلم باحوال اعيان الموجودات على ما هى عليه فى نفس الامر بقدر الطاقة البشرية»، (۵۷) لم يكن منهاءاذ ليس بحثه الاعن المفهومات والموجودات الذهنية الموصلة الى التصور او الى التصديق، و ان حذف ((الاعيان) من التفسير المذكوره فهو من الحكمة. ثم على التقدير الثانى فهو من قسم الحكمة النظرية الباحثة عها ليس وجودها بقدرتنا و اختيارنا، ثم هل هو حينئذ اصل من اصول الحكمة النظرية او من فروع الالهية؟ والمقام لايسع بسط ذلك الكلام.

السادس: انه في اى مرتبة، هـو؟ ليقدم على ما يجب ويؤخر عها يجب.

السابع: القسمة ليطلب في كل باب ما يليق به.

الثامن: الانحاء (٥) التعليمية

قوله «فى اى مرتبة هو»: كمايقال: ان مرتبة المنطق ان يشتغل به بعد تهذيب الاخلاق و تقويم الفكر ببعض الهندسيات. و ذكر الاستاد فى بعض رسائله: انه ينبغى تأخيره فى زماننا هذا عن ان يعلم قدر صالح من العلوم الادبة كما شاع من كون التداوين باللغة العربية.

قوله «القسمة»: اى قسمة العلم اوالكتاب الى أبوابها.

فالاول: كمايقال: ابواب المنطق تسعة: الاول: باب «ايساغوجي» اى: الكليات الخمس (۵). الثانى: التعريفات. الثالث: القضاياء. الرابع: القياس و الخواه. الخامس: البرهان. السادس: الجدل. السابع: الخطابة. الثامن: المغالطة. التاسع: الشعر. و بعضهم عد بحث الالفاظ باباً آخر (۵۹) فعادابواب المنطق عشرة كاملة (۶۰) و الثانى: كمايقال: ان كتابنا هذا مرتب على قسمين: القسم الاول فى المنطق و هو مرتب على مقدمة و مقصدين و خاتمة، المقدمة فى بيان الماهية و الغاية و المايضوع، المقصد الاول فى مباحث التصورات، المقصد الثانى فى مباحث التصديقات، المخاتمة فى اجزاء العلوم، القسم الثانى فى علم الكلام وهو مرتب على كذا ابواب، الاول فى كذا الخ و كها قال فى الشمسية: و رتبته على مقدمة و ثلاث مقالات و خاتمة، و هذا الثانى (۶۱) شابع كثير فلا يخلوعنه كتاب.

قوله «الانحاء التعليمية»: اى: الطرق المذكورة فى التعاليم لعموم نفعها فى العلوم وقد اضطربت كلمة الشراح هيهنا وما نذكره هو الموافق لتتبع كتب القوم (٤٢) و المأخوذ (٤٣) من شرح المطالع.

<sup>(•)</sup>الانحاء جع نحو وهو الطريق، و قد يجيء لمعان آخر ذكرت فى بعض كتب التحو و البيت الجامع لها مشهور.

ثم الانحاء اربعة: الاول: التقسيم و الثانى: التحليل و الثالث: التحديد و الرابع: البرهان و ستذكر على التفصيل.(محمدعلي)

# و هي التقسيم اعني: التكثير من فوق والتحليل و هو عكسه

قوله «وهي التقسيم»: كان المراد به ما يسمى: «تركيب القياس» ايضاً و ذلك بان يقال: اذا اردت تحصيل مطلب من المطالب التصديقية ضع طرفى المطلوب و اطلب جميع موضوعات كل واحد منها و جميع محمولات كل واحد منها سواء كان حل الطرفين عليها و حملها على الطرفين بواسطة او بغير واسطة وكذلك اطلب جميع ما سلب عنه احد الطرفين او سلب هو عن احدها ثم انظرالى نسبة الطرفين الى الموضوعات و المحمولات فان وجدت من محمولات موضوع المطلوب (٤٢) ما هو موضوع محموله فقد حصل (حصلت خ ل) المطلوب من الشكل الاول او ماهو محمول على محموله فن الشكل الثانى او من موضوعات موضوعه ماهو موضوع محموله فن الشكل الثانث او محمول محموله فن الرابع، كل ذلك بعد اعتبار الشرايط بحسب الكمية و الكيفية (٤٥) كذا في شرح المطالع. وقد عبر المصنف عن هذا المعنى بقوله: «اعنى التكثير» اى: تكثير المقدمات اخذاً «من فوق» اى من النتيجة لانها (٤٥) المقصد الاقصى بالنسبة الى الدليل.

قوله «والتحليل»: في شرح المطالع كثيراً مايورد في العلوم قياسات منتجة للمطالب لاعلى الهيئات المنطقية لتساهل المركب (٧٥) اعتماداً (٨٥) على الفطن العالم بالقواعد فان اردت ان تعرف انه على اى شكل من الاشكال فعليك بالتحليل و هو عكس التركيب حصل (٩٥) المطلوب وانظر الى القياس المنتج له فان كان فيه مقدمة تشارك المطلوب بكلا جزئيه فالقياس استثنائي (٧٠) و ان كانت مشاركة للمطلوب باحد جزئيه فالقياس اقتراني. ثم انظر الى طرفي المطلوب ليتميّز عندك الصغرى عن الكبرى لأن ذلك الجزء (١٧) ان كان محكوماً عليه في النتيجة فهي الصغرى (٧٧) او عكوماً به فيها فهي الكبرى. ثم ضمّ الجزء الاخر من المطلوب الى الجزء الاخر من تلك المقدمة فان تألفاعلى احد التأليفات الاربع (٧٣) في انضم الى جزئي المطلوب هو الحدالاوسط و يتميز الشكل المنتج و ان لم يتألفا (٧٢) كان القياس مركباً فاعمل بكل الحدالاوسط و يتميز الشكل المنتج و ان لم يتألفا (٧٢) كان القياس مركباً فاعمل بكل واحد منها العمل المذكور (٧٥) اى: ضع الجزء الاخر من المطلوب (٧٧) لكل واحد منها من المقدمة كما وضعت طرفي المطلوب في التقسيم فلا بد ان يكون (٧٧) لكل واحد منها نسبة الى شيء مما في القياس والا لم يكن القياس منتجاً للمطلوب فان وجدت حداً نسبة الى شيء مما في القياس والا لم يكن القياس منتجاً للمطلوب فان وجدت حداً نسبة الى شيء في القياس والا لم يكن القياس منتجاً للمطلوب فان وجدت حداً

و هذا بالمقاصد اشه.

مشتركاً بينهما(٧٨) فقد تم القياس و تبين لك المقدمات والاشكال والنتيجة فقوله: «و هوعكسه» اى: تكثير المقدمات الى فوق و هو النتيجة كها مروجهه.(٧٩)

قوله «والتحديد اى: فعل الحد»: يمنى: ان المراد بالتحديد بيان اخذ الحد وكان المراد المعرف مطلقا (٨٠) للاشياء و ذلك بان يقال: اذا اردت تعريف (٨١) شىء فلا بدان تضع ذلك الشيء و تطلب جميع ماهو اعم منه و تحمل عليه بواسطة او بغيرها و تميز الذاتيات عن العرضيات بان تعدماهو بين الثبوت له و مايلزم من مجرد ارتفاعه ارتفاع نفس الماهية ذاتياً و ما ليس كذلك عرضياً عاماً و تطلب جميع ماهو مساوله فيميز (فيتميز خ ل) عندك الجنس من العرض العام و الفصل من الخاصة ثم تركب اى قسم شئت من اقسام المعرف بعد اعتبار الشرايط المذكورة في باب المعرف.

قوله «اى: الطريق الى الوقوف على الحق»: اى: اليقين ان كان المطلوب علماً نظرياً (٨٢) و الى الوقوف عليه والعمل به ان كان علماً عملياً كها يقال: اذا اردت الوصول الى اليقين فلابدان تستعمل فى الدليل بعد ملاحظة (محافظة خ ل) شرايط صحة الصورة اما الضروريات الست او ما يحصل منها بصورة صحيحة و هيئة منتجة و تبالغ فى التفحص عن ذلك حتى لا تشتبه بالمشهورات (٨٣) او المسلمات او المشبهات ولا تذعن لشىء بمجرد حسن الظن به او بمن تسمع منه حتى لا تقع فى مضيق الخطابة ولا ترتبط بربقة التقليد.

قوله «وهذابالمقاصداشبه»: اى: الامر الثامن (۸۴) اشبه بمقاصد الفن منه بالمقدمات ولذاترى المتأخرين كصاحب «المطالع» يوردون ما سوى التحديد (۸۵) فى مباحث الحجة ولواحق القياس و اما التحديد فشأنه ان يذكر فى مباحث المعرف. و قيل: هذا اشارة الى العمل و كونه اشبه بالمقصود ظاهر بل المقصود من العلم العمل جعلنا الله واياكم من الراسخين فى الامرين (۸۶) و رزقنا بفضله وجوده سعادة الدارين بحمد (ص) خيرالبرية اجمعين و عترته الطاهرين انه موفق و معين.

قد تمت النسخة المسماة بـ«الحاشية في المنطق» من مؤلفات العالم المدقق و الفاضل المحقق الأخوند «**ملاعبدالله اليزدى»** نورالله مضجعه و اسكنه بحبوحة جنته.

# حواشي الحاشيه

# حواشى خطبة الكتاب ومقدمته

(١)قيل الوجه فى كتابة البسملة بحذف الالف على خلاف وضع الحظه كثرة الاستعمال، وتطويل الباء عوض عنها.

روى ان قريشاً كانت تكتب في الجاهلية «بسمك اللهم» حتى نزلت سورة هود فها «بسم الله عربه و الله الرحن ايا عربها و مرسيها» فامر النبي (ص) ان يكتب «بسم الله» ثم نزل عليه بعد ذلك «قل ادعوا الله او ادعوا الرحن ايا ماتدعوا فله الاسهاء الحسني» فامر صلى الله عليه و آله ان يكتب «بسم الله الرحن» فلها نزلت سورة النمل « انه من سليمان و انه بسم الله الرحن الرحم» امر (ص) ان يكتب ذلك في صدور الكتب و اوائل الرسائل و هي آية من كل سورة.

وقولنا «بسم الله» اي ابتدأ ببسم الله او ابتدائي ببسم الله فهو خبر مبتدء محذوف.

[او ابدأوا بسم الله او قولوابسم الله، فعطه نصب لانه مفعول به وانما حذف الفعل الناصبحلان دلالة الحال المخال المناطقة عند ذكره و قبل: ان عمل الباء رفع على تقدير مبتداء محذوف و تقديره: ابتدائى بسم الله فالباء على هذا متعلقة بالخبر المحذوف الذى قامت مقامه، اى ابتدائى ثابت بسم الله او ثبت ثم حذف هذا الخبر فافضى الفسير الى موضع الباء... (عجمع البيان ج1ص٢٠٠)

او استعين او أَسِمُ (تفسير سورة الحمد والبقرة للاستاد الشهيد مطهري ص١٢)و...]

و اشتقاق الاسم من السمو و هو العلو والرفعة و منه سها الزّرع اى علا وارتفع ومنه اشتقاق السهاء لارتفاعها وعلوها و قبل هو مشتق من السمة التي هى العلامة فكانه علامة لما وضع له (تفسير الصافى ج١ص٥٠ طبع الاسلامية)

(۲) قول المصتف «الحمدلله»... انما عدل عن الفطية الى الاسمية، دلالة على الثبات و اللوام و اقتضاء لكلام الملك العلام، و قدم الحمد، لمزيد الاهتمام به بمقتضى المقام وان كان ذكرالله اهم فى نفسه فان الاسمية بحسب الحال اقوى منها بحسب الذات و لذا لم يقدم فى قوله تعالى: «فلله الحمد رب التسموات و له الحمد فى التسموات والارض» فان الغرض الاصلى هنالك بيان اختصاصه تعالى بالحمد لااثبات الحمد له على ما اشاراليه الزيخشرى.

فان قلت: كيف يطلق التقديم عليه وقد صرح الزغشري بانه انما يقال مقدم و مؤخر للمزال الاللقار؟

قلت: قد اجاب المصنف عن ذلك فى شرح التلخيص: بان التقديم ضربان: تقديم على نية التأخير كتقديم الحبر من نية التأخير كتقديم الحبر على المبتداء على المبتداء على المبتداء و تقديم لا على نية التأخير كتقديم المبتداء على الخبر و ذلك بان تعمد الملد من فتقدمه تارة على الفعل فتجمله مبتداء نحوزيد قام وتؤخره تارة فتجمله فاعلاً نحو قام زيد و تقديم الحمد من الضرب الثانى و مراد صاحب الكشاف ثمة هو الضرب الاول فلا تنافى، وكلامه ايضاً مشحون باطلاق التقديم على الضرب الاول انتهى .

و قد يقال أن الإصل: أحمد الله حداً، فعدل من النصب الى الرّفع لما ذكر، ثم قدم الحمد على الظرف فيكون ح من الضرب الاول فلايلزم محذور اصلاً فتأثّل (ميرزاهمدعل)

(٣) الظرف أما لغو متعلق بافتتح يمنى: افتتح كتابه بعدالتيمن بالبسطة بحمدالله، او مستقر متطق بمتلبساً عذوفاً وصلة افتتح محلوف تقديره: افتتح كتابه بالبسطة منابساً بحمدالله بعد ها فيكون البسطة المذكورة من قبيل وضع الظاهر موضع المفسر وعلى الاول يكون المراد من خيرالكلام خيرما عدا البسطة وعلى الثانى خيره مطلقاً و ايضاً على الاول يكون المراد من الحديث: كل امرذى بال لم يبده بحمدالله فهواقطم وعلى الثانى: كل امر ذى بال لم يبده فيه بيسم الله فهرابتر فافهم وعلى الاول فنسبة الافتتاح بالحمد مع تأخره عن البسطة اشتغال بافادة الحنى واعراض عن ذكرالجلى أو اشارة الى ان تأخر الحمد عن البسطة لاينافي وقوع الافتتاح به فلا تعارض بين حديثي الابتداء بالتحميد والابتداء بالتسمية حديث الابتداء...» فيكون ذلك تفصيلاً بعد حقيقةً فيكون هذا اجال ما سيفضله بقوله: «فان قلت حديث الابتداء...» فيكون ذلك تفصيلاً بعد الابهم، فيكون الذواوقم في التفوس (ميرزاعمدعل)

(۴) البسملة اما أن يقرء بكسر الباء و الميم على أن يكون عفقاً من بسم الله و أما بفتحها على أن يكون مصدراً جعلياً منه كالحوقلة من «لاحول ولاقوة الابالله» و الهيللة من «لااله الآالله»، كذا قيل. ولا يخفى أن قرائة ذلك بالتاء كها هو المتداول فى الالسن والمرسوم فى الكتب تنا فى الوجه الاول أذ عليه لابد وأن يقرء بالهاء كمالا بحنى (عمدعلي)

(۵)منصوب على انه مفعول له لقوله افتتح والحنير اصله أخْير كها ان الشر اصله أشّر لكنهها لايكاد ان يستعملا الآعذوفاالهمزه و ممّا جاء به على الاصل، بلال خيرالناس وابن الاخير و من الكذاب الاشرّ في قرائة بعضهم (عمدعل)

(۶)قوله ابتداء بخير الكلام: فان كلاً من البسملة و الحمدلة من خير الكلام لاحتوائها على ذكر اشرف الموجودات العلوية والسفلية المجردة و المادية (التقريب ص٤)

(٧) قوله بحدیث خیرالانام: روی عن النبی (ص) انه قال: «کل امر ذی بال لایبدؤ فیه بحمدالله

فهوابتر». و روی ایضاً عنه (ص): «کل امر لایبدؤ فیه بذکرالله فهو ابتر».

و روى عنه(ص) ايضاً: «كل امر خطير ذى بال لايبدؤ فيه باسم الله فهو ابتر» قال ابن الاثير في النهاية: فهو ابترهاى: اقطع والبتر؛ القطع. و في حديث زياد انه قال في خطبته البتراء كذا، قيل: انها البتراء لانه لم يذكر فيها «الله» عزوجل و لا صلى فيها على النبي (ص). (التقريب في المنطق صع)

(٨)عطف على الضّمبر المجرورق(عليه)على ما جوزه الكوقيون والاختش ويونس و ابن مالكمن عدم وجوب أعادة الخافض و أنا البصريون فقداوجبوا ذلك و قالوا: أن أتصال الضمير المجرور بالحاراشد من اتصال الفسير المرفوع بالعامل فكا لايجوز العطف عليه لاستنزامه العطف على ماهو كالجزء من الكلمة فكذلك هنا وما هذا الالحرص الحشى بجذف كلمة على رغماً لانف العامة لما اشتهر بينهم من الن الخاصة يحنفون كلمة على حيث يعطفون الال على الني (ص) عملاً بما اسند الى الني (ص) من الن: «من فقل بيني و بين آلى بعلى لم ينل شفاعتي» و يستقبحون ال يؤتى ذلك بعلى و ال كان ذلك بهتاناً و افتراء على الحاصة فان ذكر كلمة على مع الال المعطوف عليه (ص) كثير كثير في الادعية المروية عن المتنا (ع) كما هو ظاهر لمن لاحظها.

فا روى اما مصنوع مردود او الرواية بكسر اللام و تشديد الياء و المعنى: ان من فقل ببنى و بين آلى من الحسنين (ع) الى الحجة (ع) بعل بن ابيطالب عليه السلام - بان يقول: انهم (ع) ليسوا آله (ص) لانهم انتسبوا اليه من قبل الام و قد قالوا: «بنونابنوابنا ثناو بنا تنا بنوهن ابناءالرجال الاباعد» و انما هم (ع) آل على عليه السلام-- لم ينل شفاعتي يوم القيمة. فتأمل (عمدعل)

(٩)قوله «فان قلت حديث الابتداء مروى...»: اعلم ان في حديث الابتداء بالتسمية والتحميد اشكالين مشهورين:

الاول: ان كلا من البسملة والحمد ذوبال (والمراد من ذى بال—الذى ورد فى الحديث— اما بمنى ذى حال و شأن مثل قوله تعالى «ما بال القرون الاولى» و «مابال النسوة التى قطّق آيديهن» او بمنى القلب فعناه: كلّ امر يخطر بالقلب و يشغله) يجب ابتدائها بمثلها بعنى انه: يجب ابتداء البسملة باخرى مثلها وابتداء الحمد بآخر مثله و هكذا، فاما ان يؤل الى ما ابتدأ به اولاً او يذهب الى مالانهاية له فيلزم الدور او التسلسل و ايضاً يلزم ابتداء احدهما بالاخر فيأتى احد الامرين ايضاً.

والثانى: أن العمل باحدهما يستلزم الغاء الآخر. لانّه لايخلواماان يبتده بالبسملة فيلغى حديث التحميد أو بالحمد فيلغى حديث التسمية وهوالذى أشار اليه الحشّى بقوله هذا.

واجبب عن الاول بانّ: كلّ ما وجد بالغير لابد وان ينتهى الى الموجود بالذات كما يدل عليه حديث المشيّة: «خلق الله المشية بنفسها ثمّ خلق الاشياء بالمشية».

و كما ترى فى نفسك ان جميع الاشياء انما توجد بارادتك والارادة بنفسها حلى ما هو مختار اهل العدل– فهيهنا ايضاً يبتدء جميع الاشياء بالبسملة او الحمد و هما بنفسهما.

و بان ذلك العام مخصص بالقرينة، فان ابتداء الشيء بالشيء يستلزم التغاير بينها و ذلك، كها يقال: «ان الله خالق كل شيء وكل شيء معلول لله» اى: كل شيء سواه. و تخصيص العام شايع كثير حتى قيل: «ما من عام الاوقد خصّ».

ولا يخف ان هذين الجوابين انما يدفعان اللزوم الاول فقط كها هو ظاهر. و اما اللزوم الثانى فباق على حاله.

فالاولى ان يجاب: بان المراد من ذى البال فى الخبرين ليس ما يكون ذابال و شأن فى نفس الامر والواقع مطلقا، بل ما يكون مقصوداً بالذّات، فكل من البسملة و الحمد خارج عن الموضوع بهذا الممنى و ان كانا من ذوى البال فى الحقيقة والواقع فتامل.

وعن الثاني: بما اشاراليه الحشي (ره) في الجواب وحاصله: أن الابتداء على ثلثة انواع:

١: حقيق و هوما يكون سابقاً و لم يكن مسهرةا. وقيل ما لايتعم عليه شيء.

۲: اضاف و هو ما یکون سابقاً بالنسبة الی المقصود و ان کان مسبوقاً بالنسبة الی غیره. و قیل: ما
 یکون سابقا بالنسبة الی شیء و ان کان مسبوقاً بالنسبة الی شیء آخر والاول اخص.

٣: عرق و هو ما يعد في العرف مبتداء سواء سبق بشيء ام لا و هو يعتبر ممتداً من حين الاخذ في
 التصديف الى آن الشروع في المقصود.

فالفرق بينه و بين الاضافي بالمعنى الاخصى بمجرد الاعتبار فتنب. و بملاحلتها فى كل من الحديثين يحصل تسعة احتمالات: ثلاثة منها صحيحة معتبرة وهى التي ذكرها الهشي (ره) و ثلاثة منها صحيحة غير معتبرة و هو حل الابتداء فى كليها على الاضافى و فى البسملة على الاضافى والحمد على المرفى و بالمكس و ثلاثة منها غير صحيحة و هو حل الابتداء فى الحمد على الحقيقى و فى البسملة على واحد من

Sie wie	our his	مند از
رينه)		الرين
ر نون	37	الرود.
ر دون	3017	ار دونی.

الثلاثة. ووجه الصحة وعدمها يظهرِ على الناطاعة الى البيان وجه الاعتبار وعدمه.

فنقول: اما وجه عدم الاعتبار في الاخيرين من الوجوه الغير المعتبرة فهو خلوهما من الاصلين، كون الابتداء حقيقياً كما في الوجهين الاولين من الوجوه الصحيحة المعتبرة و اتحاد نوع الابتداء كما في الوجه الاخير منها.

و اما وجه عدم الاعتبار في الاول من الوجوه الغير المعتبرة ففيه خفاء لاشتماله على الاصل الثانى ضرورة. فاما ان يعتبر هذا ايضاً لولم يعتبر الوجه الاخير من الوجوه المعتبرة ايضاً، فالفرق تحكم اللهم الآان يقال: ان الحمل على العرفي كثير شايع عندهم بخلاف الاضافي فتأمل.

ثم لا يخنى: ان كون الشيء معتبراً اوغير معتبر انما هو بعد كونه صحيحاً فلا يرد ان واحداً من الوجوه الثلاثة الاخبرة لا محالة مشتمل على الاصلين معاً فلا وجه لا لغائه عن درجة الاعتبار، هذا.

و اعلم: ان تمين الصحيح وغيره والمعتبر وغيره على الوجه المذكور أمّا هو على العادة المعمولة الأن من تقديم البسملة على الحمد والآلاختلف الوجوه صحة واعتباراً وعدمها. فربّ وجه صحيح على الاول غير صحيح عليه و هكذا فعليك بالتأمّل لثلا يحتلط عليك الحال.

و قد يجاب ايضاً عن اصل الاشكال بان: المراد من الحمد اظهار صفاته الجميلة سواء كان بلفظ الحمد ام لا فق التسمية جهة التحميد فاذا ابتدأ بها يحصل الامتثال بكلا الخبرين. وبان: الحديثين انما ورداعلى سبيل منع الحلق، بمعنى ان كل امرذى بال لم يبدء بواحد من البسملة و الحمد فهوابتر، فيكفى الابتداء باحدهما فقط ابتداء حقيقياً لكن الاولى ان يبتدء بالبسملة لاشتمالها على التحميد ايضاً كها ذكر ولما فيه من الاشارة الى ان الافعال انما تحصل بمعونة اسمه الاعظم.

ولا يختى ما فيها من ارتكاب خلاف الظاهر. اما فى الثانى، فظاهر و اما فى الاول، فلان احكام الشارع اتما هو منزل على الامور العرفية ولايقال فى العرف لمن اتى بالبسملة: انه حد ولذا لم يتعرض اليها الهشى (ره) (ميرزا محمد على ره)

(١٠)الثناء بالمذ هو الذكر بالخير ولايستعمل فى الشتر الا على ضرب من التأويل كالمشاكلة(عبدالرحم)

(١١)قوله على الجميل: احتراز عن الذّم والهجاء بناء على كون الثناءاعم من المدح و الذّم كما صرح به فى القاموس وعلى القول باختصاصه بالمدح يكون هذا لبيان الواقع و تحقيق الممنى فقط،هذا.

لايقال: ان وصف الظالم على ما فعله من نهب الاموال وقتل الابطال بغير حق على قصد التعظيم و التبجيل يقال له: الحمدمع انه ليس على الجميل فالاولى ان يبدل الجميل بالفعل.

لانًا نقول: لانسلم ان ذلك الثناء يقال له الحمد. ولوسلم فنقول: ان الجميل اعم من ان يكون فى نفس الامر او عندالمشى (الذى يعد صاحبه جيلا وان كان قبيحاً عندالفير و فى الواقع) ولو على الظّاهر. (ميرزامحمدعل)

(۱۲) قوله: الاختياري: وصف بعاليخرج عن الحد «المدح» فانه اعم من ان يكون على الجميل الاختياري او غيره و لذا يقال: مدحته على صباحة خده و رشاقة قده و لايقال: مدته.

ولا يخنى ان هذا انها يحتاج اليه لوجعل المدح اعم، ولوجعلا مترادفين - كما يظهر من الزعشري حيث

قال: «الحمد والمدح اخوان» للا، بل يجب ان يترك كما تركه الزمخشرى.

فان قلت: قد تركه المصنف ايضاً في شرح التلخيص حيث قال: «الحمد هوالثناء باللسان على الجميل سواء تعلق بالفضائل ام بالفواضل» فكانه يرى ايضاً الترادف بينها.

قلت: لابل لانه جعل الجميل صفة محذوف و التقدير على الفعل الجميل وهويؤدى مؤدى قولك:على الجميل الاختيارى. فان الفعل ما يكون بالاختيار على ما صرحوابه.

فان قلت: قد تقرر في علم الكلام: ان لا اختيارله تعالى في صفاته القديمة والا يلزم حدوثها فيلزم ان لايكون الثناء عليها حداً مع انه يقال بالا تفاق على من الني الله تعالى عليها،نه حمد.

قلت: بعد تسليم ان الحمد في ما ذكر حقيقة، انه جعلت تلك الصفات القديمة بمنزلة الافعال الاختيارية لاستقلاله تعالى في اقتضائها كما يستقل في الافعال الاختيارية او نقول: ان الحمد عليها في المختيارية الاختيارية التي تلك الصفات مبدئها و ان كان في الظاهر متعلقاً بها فتأمل (عمد على) مقال الملاحة السد عمل حسن الطماطيات وسيفيان الله تعالى علم على الملاحة السد عمل حسن الطماطيات وسيفيان الله تعالى علم على الملاحة السد عمل حسن الطماطيات وسيفيان الله تعالى علم الملاحة السد عمل حسن الطماطيات الملاحة السد عمل حسن الطماطيات الملاحة الملاح

و قال العلامة السيد محمد حسين الطباطبائي ـــرضوان الله تعالى عليهــــ فى تفسيره الكبير «الميزان» فى معنى الحمد والفرق بينه و بين المدح ما لفظه هذا:

«الحمد على ما قيل هوالثناء على الجميل الاختيارى و المدح اعم منه، يقال: حمدت فلاماً او مدحته لكرمه، و يقال: مدحت اللؤلؤ على صفائه ولايقال: حمدته على صفائه، واللام فيه للجنس او الاستغراق والمأل ههنا واحد.

و ذلك ان الله سبحانه يقول: «ذلكم الله ربكم خالق كل شيء «غافر—۶۲) فافاد ان كل ماهوشيء فهو غلوق لله سبحانه، و قال: «الذي احسن كل شيء خلقه»(السجده—٧) فاثبت الحسن لكل شيء غلوق من جهة انه غلوق له منسوب اليه، فالحسن يد ورمدارالحقق وبالمكس، فلا خلق الا و هو حسن جيل باحسانه و لاحسن الاو هو غلوق له منسوب اليه، وقد قال تعالى: «هوالله الواحد التهاي» (الزمر—۴) و قال: «وعنت الوجوه للحي القيوم» (طه—۱۱۱) فانباء انه لم يخلق ما خلق بقهر قاهر ولايفعل ما فعل باجبار من بجر بل خلقه عن علم واختيار، فا من شيء الا و هوفعل جيل اختياري له فهذا من جهة الاسم، فقد قال تعالى: «الله لااله الآهو له الاسماء الحسني» طه—۸ و قال تعالى: «الله لاالمالة» الاعراف —۱۸۰ فهو تعالى جيل في اسمائه» الاعراف —۱۸۰ فهو تعالى جيل في اسمائه» الاعراف –۱۸۰ فهو تعالى جيل في اسمائه» وحيل في افعاله، و كل جيل منه.

فقد بان انه تعالى محمود على جيل اسمائه و محمود على جيل افعاله، وانه مامن حمد يحمده حامد لامر محمود الاكان لله سبحانه حقيقةً لان الجميل الذى يتعلق به الحمد منه سبحانه، فلله سبحانه جنس الحمد و له سبحانه كل حمد».(تفسير الميزان ج1ص19)

و قال الاستاذ الشيخ محمد الكرمى: «... و الحق ان المزايا التكوينية ليست محلا للمدح ولا للذم لفقدان المصحح المقلائى و كل مدح و ذم و ماهو على طراز هذين محله الامور التى تأتى بسائق الارادة و الاختيار (التقريب صع)

(۱۳) قوله نعمة كان او غيرها: فان الابتداء بالسلام مثلاً ليس من النعم ولكنه معروف و جيل صنع يستحق الحمد والثناء (التقريب صع)

(۱۴)العلم بالتحريك ما ينصب فى الطريق ليهتدى به. هذا معناه اللَّفوى، و لمَّا الاصطلاحى فهوما وضع لمين لايتناول الفير(عبدالرحيم)

(١٥٥) قوله والله علم على الاصح: اعلم انه: كما تحيرت فى ذاته وصفاته الاوهام فقد اضطربت فى اللّفظ الدال عليه الافهام حيث اختلفوا فيه هل هو عربى او عبرانى او سريانى و هل هو اسم او صفة وهل هو مشتق او جامد و هل هو علم او غير علم المغير ذلك.

فقد ذهب الى كل فريق واستدلوا على ما ذهبوا اليه بوجوه شتى وجهات عديدة لاطايل فى ذكرها الا الملال و اضطراب البال فنحن نقتصر المقال فى تحقيق الحال بذكر المختار بطريق الاجمال.

فنقول --والله الموقت-: « آلله » اصله «إله » على فعال بعنى المفعول لانه مألوه اى معبود كالكتاب بعنى المكتوب ثم حلفت الهمزة و عوض عنها حرف التعريف و لذلك جازندائه من غير وصلة بما هى و اسم الاشارة و قطع همزته فى الاكثر و الآ لما جازندائه فضلاً عن ان يقطع همزته كها فى نحو الصعق و النجم والذى و فروعه و اتما لم يقطع همزته فى غير باب النداء لما فيها ح من شائبة التعريف المقتضى للوصل بخلاف باب النداء فانه ح اضمحل عنها معنى التعريف و تمحضت للتعويض حدارا لجمع بين ادائى التعريف وايضاً فيه اشعار من اول الامر الى انها خرجت عها كانت عليه فى الاصل و صارت كالجزء من الكلمة حتى لايستكره دخول «يا» علها. وايضاً فيه تفخيم للفظ الجلالة.

و قال الجوهرى: ان حذف الهمزة انما هو بعد دخول اداة التعريف تخفيفاً لكثرته في الكلام لا تمويضاً وكيف،وقد قالوا: «الأله» فجمعوا بينها ولوكان للتعويض لما جاز ذلك.

واماقطع الحمزة في النداء فلادليل فيه لجوازان يكون للتفخيم.

هذاخلاصة ماذكره وفيه تأمل.

ثم جعل علماً للذات الواجب الوجود المستجمع لجميع الصفات الكالية، قال المستف في شرح التلخيص: و من زعم انه اسم لمفهوم الواجب لذاته او المستحق للعبودية له و كل منها كل انحصر في فرد فلايكون علماً لان مفهوم العلم جزئي فقدسها الاترى ان قولنا: «لااله الاالله» كلمة توجيد بالاتفاق من غير ان يتوقف على اعتبار عهد. فلوكان «الله» اسماً لمفهوم المعبود بالحق اوالواجب لذاته لا علماً للفردالموجود منه لما افاد التوحيد، لان المفهوم من حيث هو، يحتمل الكثرة وايضاً فالمراد بالأله في هذه الكلمة اما لمعبود بالحق فيلزم استثناء الشيء من نفسه او مطلق المعبود فيلزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة، فيجب ان يكون اله بمني المعبود بالحق والله علماً للفردالموجود منه. والمعنى: لا مستحق للمبودية له في الوجود او موجوداً الا الفرد الذي هو خالق العالم، انتهى.

فان قلت: وضع العلم لشىء فرع تعقّله و ذاته تبارك و تعالى غير ممكنة التعقّل، فكيف يتصور ان يكون «الله» علماً لها؟

و ايضاً لوكان علماً لصار حمل الاحد عليه فى قوله تعالى: «قل هو الله احد» لغواً، اذ من المعلوم ان المستى بالعلم لا يكون الاواحداً و لذلك لايصة لنا ان نقول: «زيد احد».

قلت: لانزاع في امكان تصوره تعالى بصفاته الجميلة بحيث يمتاز عن جميع ما عداه و انما الممتنع تعقله تعالى بكنه ذاته و حقيقة صفاته وهوغير لازم في مقام وضع العلم بل يكفي فيه تصور الموضوع بحيث يمتاز عن جيع ماعداه كما هوظاهر لمن لاحظ وضع الاعلام، فان كثيرها من هذا القبيل ولوسلم فنقول:

اللازم من هذا ان لايضمه البشر علماً و هواخص من المدعى اذ لايلزم من عدم وضعه عدم الوضع مطلقاً لجواز ان يضع الله سبحانه علماً لذاته فيملم غيره بالالهام او الوحى او خلق الاصوات على ما ذهب اليه الهتقون من ان الواضع للالفاظ مطلقا او واضع هذا الاسم بخصوصه هو الله تعالى، هذا.

و لزوم كون الحمل لفواً ف حيّر المنع ايضاً، لآن مبناه على ان يكون الضمير (اى: ضمير هو ف «قل هو الله احد») للشّأن، و «الله اجد» مبتداء و خبراً مفسراً له و هو غير لازم لجواز ان يقدر الضمير عايداً للرب المذكور ف كلام قريش لماروى انهم قالوا للرسول (ص): «يا محمد صف لناربك الذى للرب المذكور ف وريش لماروى انهم قالوا للرسول (ص): «يا محمد صف لناربك الذى المعونات الله احد. فاحد تعونااليه» فنزلت الآية و أميرً(ص) بان يقول لهم: هواى: ربى الذى ادعوكم اليه الله احد. فاحد بدل او خبرثان، ولوسلم فنقول:

ليس معنى «احد» انه واحد لااثنان بل بمعنى انه غير مبتعض ولامجزّى كها ورد عليه الرواية عن ابن عباس، او بمعنى اقل كما يقال: فود لانظيرله، عباس، او بمعنى اقل كما يقال: فود لانظيرله، وعلى كل واحد منها يكون الحمل مفيداً كما لايخنى.(ميرزامحمدعلى)

(۱۶)قوله للذات: اعلم: ان الذات قد يطلق و يراد بها حقيقة الشيء و قد يطلق و يراد بهاما يقابل الوصف وهو المراد هنا و هو يستعمل استعمال النفس و استعمال الشيء و لذا يجوز تأنيثه و تذكيره هذا.

و قال الاخفش ــفى قوله تعالى: «واصلحواذات بينكم»ــ :و انما انثواذات، لان بعض الاشياء قد وضع له اسم مؤتثو لبعضها اسم مذكر كها قالوا: دار وحائط، انثواالدار و ذكروا الحائط. (محمدعلي)

(١٧)قوله: الواجب الوجود: قال بعض المحققين من المحشين: «اى لذاته» لانه المتبادر عند الاطلاق، ولان الواجب بالغير شأن الممكن، والممكن لايستى بالله ولا يكون مستحقاً للحمد والمقصود البات ذلك. انتهل.

ولا يخفىٰ ما فيه، فان الواجب لايراد منه حيث يطلق الاالواجب لذاته لعدم جواز اتصاف الممكن بالواجب حتى يقيد بقولنا «بالفير» كها تقرر في موضعه فلايحتاج الى التقدير وادعاء التبادر. (محمدعل)

(١٨)و ذلك كدلالة لفظ «حاتم» على الجود ولفظ «موسىٰ» على الحقية ولفظ «فرعون» على المبطلية ولفظ «الى الفيصلية.

و من هذا ربما يطلق و يراد بها المعانى المشتهرة هى بها، قالوا: «لكل فرعون موسى» و «قضية لااباحسن لها».(ميرزامحمدعلى)

(وقال الاستاذالشيخ معدالكرمي):

قوله «ولدلالته على هذا الاستجماع»: اى ولدلالة لفظ «الله» على ذلك صار قولنا: «الحمدلله» في قوة ان يقال: «الحمد المطلق باطلاقه منحصر في حق من هومستجمع لجميع صفات الكالات من حيث هو مستجمع لجميع صفات الكالات. فالشارح يريد: ان هذه الحيثية هي العلة الناطقة بانحصار الحمد المطلق في حق الذات الواجب الوجود لا الذات بما هي ذات وهذه الحيثية هي البينة والبرهان على ادعاء ان الحمد المطلق منحصر في الله و ان ما سواه ممن يستحق الحمد أما يستحق منه لوناً او الواناً خاصة.

و قوله لايخنى لطفه باعتبار ما جلب للمسمى بالله من قيود ادتال صحة حصر الحمد المطلق في حقه.(التقريب،صع)

(۱۹)قوله فى قوة ان يقال: الحسد مطلقا: يحتمل ان يكون المراد من ذلك: الحمد المطلق و مطلق الحمد و يحتمل ان يكون المراد: الحمد بجميع افراده، فعلى الاول يكون اشارة الى جعل اللام (اى اللام الذى فى لفظ «الحمد») للجنس والحقيقة و على الثانى اشارة الى جعله للاستغراق(محمدعلى)

(۲۰)اى من حيث هو مستجمع لجميع الصفات الكمالية وذلك لما بين من ان تعليق الحكم
 بالوصف في المقام الحطابي يشعر بالعلّية، اى: علية مبده الوصف للحكم ولو بمونة القرائن.

مثلا اذا قيل: «اكرم العالم» يعلم منه ان علة الاكرام هو العلم، بمعونة المقام (محمدعلى)

(۲۱)ای لطف ذلك التوجیه و لعل ذلكافتخار منه فانه لا سابق له على ذلكعل ما يعلم و العلم عندالله.(محمدعل)

(۲۲)قيل: الهداية: الدلالة على ما يوصل. وقيل: بل الدلالة الموصلة الى المطلوب و رجع الاول ونسب الثانى الى النقض و نقض بقوله تعالى ايضاً: «و اما ثمود فهديناهم ...». و الاول منقوض بقوله تعالى ايضاً: «انك لاتهدى من احببت». و احتمال التجوز مشترك. و للمناقشة في امتناع حله على هذا الممنى عجال فتأمل.

قال في حاشية الكشاف ما حاصله: انهايتمدى بنفسها او بالى او باللام. وعلى معناهاالاول الايصال وعلى الثانين ارائة الطريق فافهم.(ملاجلال الدين)

(٣٣) اراد به ما يكون موصلاً الى المطلوب ايضاً لا فعلياً و من ثم فترهابقوله: «اى الايصال الى المطلوب» (محمدعلي)

(۲۴)قوله: «اى الايصال»: اختلف العلماء فى ان ما بعد «اى» التفسيرية هل هوعطف بيان لما قبلها او عطف نستى؟

والجمهورعلى الاول وصاحب المفتاح ومن تبعه على الثّاني.

قال المصنف في شرح التلخيص: «و وقوعها تفسيراً للضمير الجرورمن غير اعادة الجار وللضّمير المتصل المرفوع من غير تأكيد او فصل يقوى مذهب الجمهور».

و فيه ان تلك الخصوصية و ان كانت تقويه لكن مجرد وقوعها تفسيراً للضمير يقوى مذهب «السكاكى» بناء على ما نص عليه التحويون: من ان عطف البيان فى الجوامد مجنزلة النعت فى المشتات. فكما ان الضمير لا ينعت، كذلك لا يعطف عليه عطف بيان. و لذا عاب ابن هشام على الزعشرى فى تجويزه فى قوله تمالى: «ما قلت لهم الا ماامرتنى به ان اعبدواالله ربى وربكم...»(سورة مائدة آية ۱۲۷) ان يكون «ان» مصدرية وهى وصلتها عطف بيان على الهاء فى به. (عمدعلى)

(۲۵)و ممن قال به «قطب الدين الشيرازي» و هو المفهوم من كلام «الجوهري» و ق (محمدعل)

(۲۶)قوله وقيل هي اراثة الطريق: الطريق على فعيل بمعنى السبيل يساوى فيه المذكر و المؤتث و جمه «الطُّرُق» وجم الجمع «الطرقات» بضمتين ثم القائل هوقطب الدين حيث قال في شرح المطالع: الهداية الدلالة على ما يوصل الى المطلوب، ورجعه بعض المحققين ونقضه «الفاضل الدواني» بما نقض به المحشى.

واعلم ان تمريفها بوجدان ما يوصل الى المطلوب باطل قطماً. لان ذلك الوجدان هو الاهتداء لاالهداية. والاقوى ان من وجد المطالب الكمالية ولم يدل غيره عليها يقال: هو مهتدو لايقال: هو هاد(عبدالرحم)

(۲۷)قوله: والاول منقوض بقوله تعالى: «و اما ثمود فهديناهم...» هو قبيلة صالع(ع) «فهديناهم» اى: دللنا هم على طريق الضلالة و الرشد و بيّنا لهم سبيل الخير والشر «فاستحبواالممى على الهدى» فاختار والكفر على الايمان.

لايقال: لايرد النقض بهذه الاية الشريفة على المعنى الاول،لجواز كون الهداية فيها مستعملة بالمعنى الثانى مجازاً مع كونها حقيقةً في المعنى الاول.

لانانقول: هذا الكلام مشترك الورود، فللقائل الثانى ان يدعى مثل ذلك فى الأية الثانية. (شيخ عبدالرحيم)

#### (٢٨) بيان طريق الانتقاض بالآية ، وحاصله انّه :

لوكان معنى المداية الايصال الى الحق لكان معنى الاية ح: ان ثمود اوصلناهم الى الحق فاستحبواالفلالة على الرشاد لاستلزام الايصال الوصول فان المراد من الايصال، الايصال بالفمل لابالقوة ولا المطلق حتى يقال انه: لايستلزم الوصول، اذالاول هومعنى ارائة الطريق بعينه والثانى لاينافيه وليس بمراد قطماً، اذ الفلالة لايتصور بعد الرشاد و الوصول الى الحق، بل المقصود كها صرح به المفسرون: ان ثمود عرفنا هم الحق و بيناه لهم ودعونا هم اليه فاستحبوا العمى والفلالة على الهدى و الرشاد و هم يعرفون.

لايقال: انا لا نسلم ان الضلالة لايتصور بمدالوصول، لانانرى بالعيان خلاف ذلك فان بمض المؤمنين قد يصير مرتداً باغواء الشيطان.

لانانقول: ان هذا الشخص و ان كان بحسب الظاهر مؤمناً واصلاً الى الحق يجرى عليه احكام الايمان، لكن ارتداده بعد، يصير كاشفاً عن عدم وصوله اليه فى الواقع و نفس الامر فان المؤمن الحقيقى لا يتطرق اليه الشيطان وشهاته كها هوظاهر. قال تعالى: «و من يهدى الله فا له من مضل».

ثم لايخق انه لايمكن ان يقال: ان الهداية استعملت فى الاية و امثالها فى المعنى الثانى على سبيل التجوّز و هذا لاينا فى كونها موضوعة للمعنى الاول فى اصل الوضع لان هذا ليس باولى من ان يقال: انّها وضعت فى اصل الوضع للمعنى الثانى واستعملت فى قوله تعالى: «انك لا تهدى من احببت» فى المعنى الاول مجازاً فتاقل. (صمدعل)

(٢٩)يمنى ان معنى الاية الشريفة: انك يا محمد(ص) لا تقدر ان تدخل من احببت هدايته في الاسلام و لكن الله يقدر على ذلك فيهدى من يشاء الى الاسلام و يدخله فيه بلطفه و قيل بالاجبار، فالهداية فيها بمعنى الايصال قطماً، و كيف لا ؟ وكان شأن النبي (ص) ارائة الطريق والدعوة الى الحق، قال تعالى: «و انك لتهدى الى صراط مستتم» فع ينتقض القول الثاني بها وذلك ظاهر.

ثم لا يخنى انه: يمكن ان يقال: ان الآية نزلت على طريقة قوله تعالى: «و ما رميت اذ رميت و لكن الله رمى» فكما جعل الرمى الصادر عن النبي (ص) كانه غير صادر عنه بل عن الله تبارك و تعالى لكون اثره خارجاً عن طوق البشر فقيل: و ما رميت اذ رميت، فكذلك هنا جعل الهداية الصادرة عنه (ص) كائها غير صادرة عنه (ص) بل عن الله تبارك و تعالى.

فالاولى ان يذكر النقض بقوله تعالى: «... والله لايهدى القوم الظالمين» فتأمل. (محمدعلى)

(٣٠) قوله فان النبي كان شأنه اراثة الطريق: طبعاً من مقام نبوته فكيف يصدق في حقه «انك لاتهدى من احببت»؟

 اى: لا ترى الطريق لمن تحب، نعم تصع الاية فى حقه اذا كان معناه لا توصل الى الحق من احببت ايصاله.

فانه قدتكون هناك موانع تقف بك في مقام ايصالك نحبو بك المصميم الحق في وسط الطريق و تمجزك عن الوصول. فالاية الاولى نقض على الممنى الاول و الآية الثانية نقض على الممنى الثانى و اذا كان لفظ الهداية مشتركاً بين الايصال والاراثة يكون معنى «فهديناهم» في الآية الاولى: ارينا هم الطريق الموصل الم الحق فلم يسلكوه و بقوا تاثهين تعمداً و يكون معنى «لاتهدى من احببت» لا توصل من احببت الى الحق وان كنت تقدر على الاراثة و تقوم بواجبها مع كافة الناس. (التقريب ص٧)

(٣١)قوله والذى يفهم من المصنف (ره): قال المصنف في تلك الحاشية: لاكلام في بحيء هديته الطريق وهديته للطريق وهديته الى الطريق، وقد يفرق بينها بان معنى الاول: الاذهاب الى المقصد والايصال اليه و لهذا يسند الى الله خاصة و معنى الثانى: الدلالة واراثة الطريق، فيسند الى النبي (ص) مثل انك لتهدى الى صراط مستقيم، والى القرآن مثل ان هذا القرآن يهدى للتي هي اقوم.

واقول: ما ذكره من الفرق مردود بقوله تعالى: «انا هديناه السبيل اما شاكراً واما كفوراً» لما روى عن الصادق (ع): ان المعنى: عرّفناه اما آخذاً واما تاركاً و لان الكفران والضلالة لايتصور بعد الوصول والهداية كها سبق اليه الاشارة.

و اما قوله تعالى: «و هديناه النجدين» فقيل: انه ايضاً يكون رداًه لانه ورد في معرض الامتنان ولايمن بالايصال الى الشر، فان المراد من النجدين طريق الخير وطريق الشركما وردت عليه الرواية.

والحق انه لارد فيه لجواز ان يقال: ان المراد من النجدين الثديان كما يدل عليه ما قبله: «الم نجعل له عبنين ولساناً وشفتين». و ورد عليه ايضاً الرواية.

وقوله انها بالاستعمال الاول يخص بالله تعالى منقوض بقوله تعالى حكاية عن ابراهيم (ع): «فاتّبعنى اهدك صراطاً سوياً» و بقوله تعالى: «وقال الذى آمن يا قوم اتبعونى اهدكم سبيل الرشاد» و بقوله تعالى: «وقال فرعون ما اريكم الاماارى و ما اهديكم الاسبيل الرشاد».

و دعوى ان امثال ذلك من قبيل قوله تعالى: «و اختار موسى قومه...» مردودة، بكونه على خلاف الاصل ولو سلم فيلدعى ذلك فى جميع المواضع كها ادعاه الزنخشرى، فلايكون الهداية على هذا للايصال اصلا فافهم. فالحق: ان الهداية هى الدلالة بلطف مطلقا سواء كانت دلالة موصلة الى المطلوب ام دلالة موصلة على ما يوصل الى المطلوب وسواء كانت متعدية الى المفعول الثانى بنفسه ام بغيره كها يدل عليه السابقة مناومن الحشى و قد نص على ذلك جمع من المحققين فالحفظ . (محمدعلى)

(٣٢)اى: وحين اذ كان الهداية لفظاً مشتركاً بين المعنيين المذكورين: الايصال والاراثة، يظهر اندفاع النقضين لانه يقال: انها فى الآية الاولى للاراثة و المفعول الثانى المحذوف مقدر مع الى او اللام و فى الاية الثانية للايصال والمفعول الثانى مقدر بدونها.

ثم الفرق بين الدفع والرفع هو: ان الاول يقال لاعدام الشيء قبل عجيثه والثاني لاعدامه بعد عجيثه عكس الوضع.(محمدعلي)

(٣٣)قوله نحو اهدناالصراط المستقيم: السراط بالسين: الجادة من سَرَطَ الشيء اذا ابتلمه لانه يسترط المارة اذا سلكوه كما سمّى لقماً لانه يلتقم السابلة وبالصاد من قلب السين صاداً لاجل الطاء وهي اللغة الفصيحة.

والصراط المستقيم هو: الدين الحق الذى لايقبل الله تعالى غيره من العباد و انما سمى الدين صراطاً، لانه يؤدى من يسلكه الى الجنة كها ان الصراط يؤدى من يسلكه الى مقصده. و فى اختيار الصراط على الطريق والسبيل تذكرة للصراط الذى هو جسر ممدود بين طرف جهنم. سهل الله علينا وروده و عبوره. (شيخ عبدالرحيم)

(٣٤) قوله وتارة باللام نحو ان هذا القرآن يهدى للتى هى اقوم: اى الملة التى او الحالة التى او
 الطريقة التى، وفي الحذف اشارة الى ان المحذوف من الفخامة مبلغاً لا يمكن ذكره.

لايقال: الموصول لكونه اسماً لا صفة لا يقتضى ذكر موصوف قبله فلا حذف هناك والاشارة المذكورة انّها هي في الموصول دون الحذف.

لانانقول: الحذف على قسمين: احدها حذف ما لا بدمنه في تصحيح اللفظ والاخر ما بدمنه في تصحيحه كحذف الفاعل مما يبنى للمفعول مثلاً و قوله تمالى: «يهدى للتي هي اقوم» من قبيل الثانى. (شيخ عبدالرحم)

 (٣٥) بصيغة الافراد على ماهو في اكثرالنسخ، اي: على الاستعمال الثاني وهواستعمالها متعدية بالغير سواء كان ذلك الغير هو «الى» او «اللام».

و قد يصحف بصيغة التّثنية، اى: على استعمالها متعدية باللام و استعمالها متعدية بالى. وعبارة المصنف فى الحاشية بصيغة الافراد و قد نقلناه آنفا.(محمدعلى)

(٣۶) قوله سواء الطريق اى وسطه: قال الراغب فى المفردات: و مكان سوى وسواء وسط و يقال: سواء و سوى و سوى اى: يستوى طرفاه و يستعمل ذلك وصفاً وظرفاً و اصل ذلك مصدر و قال فى سواء الجحيم و سواء السبيل، قال: والاستقامة تقال فى الطريق الذى يكون على خط مستو و به شبه طريق الحتى نحو «اهدنا الصراط المستقيم». «وان هذا صراطى مستقيماً». «على صراط مستقيم». وقول الشارح: اى وسطه الذى يفضى سالكه الى المطلوب البتة ليس معنى لغوياً لسواء الطريق والى الوسط من حيث هو لا يتمدى معناه اللغوى وليس فى معناه اللغوى الإفضاء بسا لكه الى المطلوب وانها هو من مقارفاته

الحارجية فان كل من اخذ وسط الطريق المنتهى الى غاية ومقصد من القاصد و لم ينحرف عنه لم يتلبد عليه سنن الطريق ظم ينحرف عنه الى المتاهات و اذا كان على هذا الوصف وصل الى المطلوب البنة.(التقريب٧)

(٣٧)قوله يفضى سالكه الى المطلوب: اى يأمنه من تغليط الغير.

و لفظ «البتة» مصدر لايستعمله العرب الا بالالف و اللام فان حنفهها خطاء عندهم. وقد يجيء بلا تعريف (اي: بدون الالف و اللام) كما انشد اليزيدي في مناظرته مع «الكسائي»:

> فان من خیرهم و اکرمهم و یفهم من کلام الجوهری ان«ال» غیرلازم له(شیخ عبدالرحیم)

قال الجوهرى: ويقال: لا افعله «بتة» و لا افعله «البتة» لكل امر لارجمة فيه. ونصبه على المصدرو قيل انه (اى: ان لفظ ال) لايحذف الا في الضرورة. ثم انهم اختلفوا في ان الصيغة هل هي منصوفة او غير منصوفة للتأثيث والعلمية فانه علم لقطع خاص في اى مكان يقع فعدم دخول التنوين على الاول لاجل اللام وعلى الثاني للمنم من الصرف. (ميرزامحمدعلي)

(٣٨)قال الصنف: «الكناية فى اللغة مصدر قولك: كنيت بكذا عن كذا و كنوت اذا تركت التصريح به وهى فى الاصطلاح يطلق على معنين: احدهما: المنى الصدرى الذى هو فعل المتكلم اعنى ذكر اللازم وارادة الملزوم مع جواز ارادة اللازم أيضاً. فاللفظ مكنى به والمعنى مكنى عنه. والثانى نفس اللفظ» انتهى

واعلم: ان هذا بناء على ظاهر مذهب «السكاكى» وامّا على مذهب غيره فهى ذكرالملزوم وارادة اللازم مع جواز ارادة الملزوم ايضاً وما نحن فيه صالح لكل منها اذكل من سواء الطريق والطريق المستوى لازم وملزوم بالنسبة الى الاخر والى هذا الممنى اشار المحشى بقوله: «اذ هما متلازمان» فان التلازم من الطرفين. (محمدعلى)

(٣٩) قوله كناية عن الطريق المستوى: و ذلك لانه لوكان المراد بوسط الطريق معناه الظاهرى لما كان معنى الكلام متمارفاً كما لا يجنى. وقوله: «وهذا مراد من فسره» اشارة الى دفع ما اورد على «الفاضل الدوافى» حيث فسره في حاشيته على تلك الرسالة سواء الطريق بالطريق المستوى والصراط المستقيم فاعترضوا عليه بانه جعل السواء بمنى الاستواء ثم استعمله بمعنى المستوى فبحل كلام المصنف من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف كجرد قطيفة و هذا تكلف. اذالمتمارف بين اهل العرف هو ان سواء الطريق بمنى وسطه وايضاً لوكان من باب اضافة الصفة الى الموصوف كان المقصود اظهار الحمد على ايصاله الى الطريق المستقيم و اذا كان بمعنى الوسط فيكون المقصود: الحمد على ايصاله الى الطريق وهذا اقوى من الاول فالحمد عليه اولى.

و حاصل الدفع ان ليس غرضه من ذلك التفسير ان معنى السواء ذلك، بل غرضه بيان حاصل المعنى المقصود من وسط الطريق كناية فلذا فسره بالطريق المستوى والصراط المستقيم.(عبدالرحيم)

(٤٠) يعنى: المراد بسواء الطريق اما نفس الامر عموماً اى: حقيقة الامر بعمومه سواء كان ملة الاسلام ام غيره ليشمل علمى الكلام و المنطق اللذين يبحث في هذا الكتاب عن مسائلها او خصوص

ملة الاسلام فيكون تلميحاً على قوله تعالى: «اهدناالصراط المستقم». (عمدعلى)

(٤١) قوله «اوخصوص ملة الاسلام...»: اي: ملة الاسلام والاضافة بيانيه.

اعلم: ان الطريقة المخصوصة الثابتة من النبي تستى من حيث الانقيادله «ديناً» و من حيث أثّه يُعل (اى: ينشأ، والاملاء بعنى الانشاء) و يبن للناس «ملة» و من حيث يردها الواردون والمتعطشون الى زلال نيل الكال «شرعاً» و «شريعة» و الدين يضاف الى الله تعالى والى النبي (ص) و الى آحاد الاتمة طيم السلام والملة الى النبي (ص) و الى الائمة (ع). كذا نقل عن المصتف. و عن الراغب: «الملة هي الدين غيرانها لا تستعمل الا في جلة الشرايع دون آحادها ولا تضاف الا الى النبي (ص) الذى تسند اليه نحن: «اتبعوا ملة ابراهيم حنيفاً» ولا تكاد توجد مضافة الى الله ولا الى آحاد امة النبي (ص) فلايقال ملة الله ولا ملتي ولاملة زيد كها يقال دين الله و ديني و دين زيد» هذا.

والحق انها تسند الى الله تعالى ايضاً كها ورد فى دعاء مكارم الاخلاق عن سيدالشاجدين و زين العابدين عليه الصلوة و السلام: «واجعلنى على ملتك اموت واحيى» و فى وداع شهر رمضان: «اللهم اتانتوب اليك فى يوم فطرنا الذى جعلته للمؤمنن عيداً و سروراً ولا هل ملتك مجمعاً ومحتشداً».

قال بعض المحقين: «فاذا وقع ذلك في كلام المصوم (ع) و هو منبع البلاغة و البراعة فتحقيق التفتازاني لاحقيقة له وكلام الراغب لايرغب فيه» انتهى.

فان قيل: ان التقديرجايزو باب التجوز واسع.

قلنا: ان الاصل فى الاستعمال الحقيقة والتقدير خلاف الاصل فتأمل. و سيجىء الفرق بين الاسلام و الايمان فى تفسيرقول المصنف«منتقرير عقايدالاسلام»انشاءالله تعالى.(ميرزاعمدعل)

(٢٢)قوله «والاول اولى»: اى: كون المراد نفس الامر عموماً هوالاولى لانه يحصل عليه البراعة النظاهرة بالنسبة الى قسمى الكتاب اعنى المنطق والكلام بخلاف مااذا كان المراد به خصوص ملة الاسلام اذلا يحصل البراعة الظاهرة ح الا بالنسبة الى قسم واحد من قسمى الكتاب وهوالكلام.

فانَ قلت: انما قيدالبراعة بالظّاهرة و كانه يحصل البراعة بالنسبة الى القسمين على الثانى أيضاً لكنها لا تكون ظاهرة. ؟

قلت: نعم فان المنطق من مقدمات الكلام لاحتياجه اليه في ترتيب الاقيسة و اتتاج النتايج ولذا قدمه المصنف عليه، هذا.

ولايذهب عليكان المذكور في تلك الرسالة هو القسم الاول خاصة افرده الحشى بالشرح.

ثم المراد من البراعة براعة الاستهلال.والبراعة مصدر برع الرجل اذا فاق اقراته واترابه. والاستهلال مصدر استهل الصبى اذا صاح عندالولادة، ثم استعبر لاول كل شيء، فبراعة الاستهلال بحسب المعنى اللغوى تفوق الاول، و في الاصطلاح كون الديباجة مناسبة للمقصود كان يذكر في ديباجة كتب النحو مثلاً «الرفع» و «التصب» و «الجر» وغير ذلك عما يبحث فيه عنه و هو في التحقيق سبب لتفوق الابتداء لكنه سمى باسم المسبب تنبهاً على كماله في السبية. (ميرزا عمدعل)

(٤٣) يعنى قوله (لنا) ه فانهم ربما يطلقونه (الظّرف) و يريدون به الجار و الجرور تشبيعاً لهما به ف

عدم الاستقرار والاحتياج الى المتعلّق. ولان كثيراً من المجرورات ظروف زمانية او مكانية فاطلق الظرف. على مجموع المجرورات تجوزاً فعلى هذا فالمراد بالظّرف المجرور خاصة.

ثم انهم رتبا يطلقون الجارو المجرور ويريدونها معاً لكنها اذا اطلقا معاً يراد بالجار، بـــــ و بالجرور، الجرور كما ان لفظى الفقير و المسكين كذلك و فى ذلك الغز بعضهم الفقير والمسكين مستمام الحرورات الفترقا اجتمعا و اذا اجتمعا افترقا. (عمدعلي)

قوله «الظرف اما متعلق بجبل ...»: بان يكون معمولاً له بحسب الحل اذ هو ف عل النصب على معنى ان الفعل يقتضى نصبه لوكان متعدياً اليه بنفسه.

فان قلت: يقع فى عبارة بعضهم الجار يتعلق بكذا و فى عبارة بعضهم الجار والمجرور وفى بعضهم المجار والمجرور في بعضهم المجرور فيا هوالمحرر من هذه العبارات.

قلت: التحقيق ان العامل انما يعمل فى الاسم الذى يلى الجارلا فى الجار و اطلاق من قال: «العامل فى الجار» تسامح و قول من قال: «الجار والمجرور يتعلق بكذا» ملموح فيه ان الجار والمجرور ينزل منزلة من المجرور فجعل المتعلق لهما معاً، والحق ما ذكرناه اخراً، كذا ذكره الامام الحديثى فى شرح الحاجبية. (عبدالرحم)

(٤٤) سورة البقرة الاية ٢٢.

(٤٩) جواب عمايرد على التوجيه الثانى اعنى: تعلق الظرف برفيق من انه مضاف اليه و معمول
 المضاف اليه لا يجوز أن يتقدم على المضاف على ما بين فى النحو.

و حاصل الجواب: ان المنع اتما هو فيا لم يكن المعمول من الظروفو امااذا كان منهافلا يمنع لا تساعهم فيها ما لم يتسع في غيرها. (ميرزامحمدعلي)

(۶۶)قوله: والاول اقرب لفظاً: يعنى ان تعلقه بجل اقرب من حيث اللفظ من تعلقه برفيق وابعد من حيث المعنى.

اما الاول فلكونه سالماً من شايبة تقديم معمول المضاف اليه على المضاف فانه و ان كان جايزاً عند بعضهم فى امثال ما نحن فيه، لكته خلاف الاصل فان مرتبة المعمول بعد مرتبة العامل ومن النزام الحذف و التفسير ايضاً على ما ذكرناه فانه ايضاً خلاف الاصل بخلاف تعلقه برفيق فانه لابد و ان يلتزم فيه بواحد منها والا لما يكون صحيحاً من اصله.

و اما الثانى فلها فيه من شايبة ان جعله تعالى معلل بالعباد وقد قالوا: ان افعال الله تعالى لا تعلل بالاغراض و ان اشتملت على منافع و غايات لاتحصى بل بالحكم و المصالح. و هذا و ان كان ضعيفاً سخيفاً كها ستعرف فى اواخر الكتاب لكن الحمل على ما يصح عندالجميع اولى من الحمل على ما لايصح عندالبعض كمالايخنى.

وقيل: لانه يصير المعنى ح هكذا: «الحمدلله الذى جعل التوفيق خير رفيق لانتفاعنا» فان اللام كها ذكر المحشى للانتفاع ولايخق ما فيه من سوء الادب بخلاف مالو تعلق برفيق كها لايخفي.

وقد يعلل: بانه يكون المعنى ح انه تعالى: «جعل لانتفاعنا التوفيق خير رفيق» ولايعلم منه ان مرافقة التوفيق لهم أو لغيرهم. اذ يجوز أن يجعل التوفيق رفيقاً لغيرهم من الاصدقاء و الاحباء ويكونون منتفعين بذلك كما هوظاهر. والمقصود انماهوالاول كها لايخنى على من تامّل.

وفيه انه و ان كان مطلقا عتملا لكل من الامرين، الا ان الاول هو المتبادر في مقام الحمد وايضا لايبعد ان نقول: التقدير«خيررفيق لنا» فحذف الظرف لدلالة المذكور و لرعاية السجم.(محمدهل)

(٤٧)قوله توجيه الاسباب نحو المطلوب الحنير: لايخنى ان معنى التوفيق جعل الاسباب موافقاً للمسببات و لما كان هذا معنى عاماً شاملاً على جعل الاسباب الحنير والشر موافقة للمسببات والعرف لايستعمله فى جعل اسباب الشرء فلذاخص الهشمى (ره) بالحنير (شيخ عبدالرحيم)

والفرق بينه و بين العصمة هو أنه يقال: لللطف الذي يختار عنده المكلف ترك المصية و اللطف اعم منها اذهومايختار المكلف عنده فعل الطاعة أو ترك المعصية و بعبارة أخرى: هوما يقرب من الطاعة و يبعد عن المعصية. (محمدعلي)

(۴۸)و منه قوله تعالى (في سورة التوبة الاية ۱۰۳): «خذ من اموالهم صدقة تطهرهم و تزكيم بها وصل عليهم ان صلوتك سكن لهم والله سميع عليم» اى: وادع لهم ان دعائك سكن و تثبيت لهم(عمدعل)

(قال الشيخ عبدالرحيم في تحقيق المقام ما هذالفظه):

قوله «هى بمعنىالدعا»; قبل هى فى الله تعالى الرحمة و منالملائكة الاستغفار و منالآدميّين التّضرع بجمعها قوله تعالى:«ان الله و ملائكته يصلون على النبي...».

فان قيل: لا يجوز عموم المشترك فكيف استعملت الصلوة في معنييه؟

قلنا: لانسلم انها استعملت ف كلا مصنييه مماً، فان تقعير الآية: ان الله يصل و ملائكته يصلون. و انما لم يتعرض لهذا، لان ما اختاره هوالاقوى للزوم هذا المنى الاشتراك، والمجاز خبرمنه.

فان قلت: لوكانت الصلوة بمنى الدعا لا يجوز تعديتها بعلى، لان على يدل على الضرر.

قلت: هى هنا مسند الى الله فتجرد عن معنى الطلب فلا يكون بمعنى الدعاء، على اتا لو سلمنا انها مسندة الى الملائكة او الى المؤمنين، يمكن الجواب: بان القول بان الدعاء اذا تعدى بكلمة على فهو للضرر مبنى على الاغلب الاكثر.

فان ادعيتم انها للتضرر ابداً بطريق الايجاب الكلى فذلك وان ادعيتم انها للتضرر بحسب الغالب فذلك لايصح كبرى للشكل الاول. ولئن اغمضنا عن ذلك ايضاً فيمكن الجواب بان التضرر في الصورة المذكورة غصوص بصريح لفظ الدعاء فلايتمدى الى الصلوة و ان كان المعنى واحداً.

(۶۹) لتافسرالصلوة بالدعا و كان هو بمعنى الطلب مطلقا بادر الى تفسيره بانه طلب الرحة
 لامطلق الطلب (محمدعلى)

(٥٠) قوله واذا اسندت الى الله تعالى تجرد عن معنى الطلب: يريد انه لامنافاة بين كون الصلوة بمعنى الدعاء و بين كونها مسندة الى الله تعالى لانها تجرد عن معنى الطلب؛ لان الطلب يدل على الاحتياج والله سبحانه منزه عنه و يراد به الرحمة اطلاقاً للكل على الجزء و هذا هو المراد من المجاز.

فان قلت: الرحمة في الاصل التمطف وهو رقة القلب وهي كيفية نفسانية يستحيل في حقمه تعالى. قلت: المراد بالرحمة هنا غايتها و هي الانعام و بهذا يؤل ساير الكيفيات القضانية المنسوبة اليه تعالى. ن خطة الكتاب

و هذا معنى قول اهل العرفان: «خذواالغايات واتركوا المبادى». (عبدالرحيم)

(٥١)قوله تعظيماً واجلالاً: نكتة نجرد عدم التصريح، و اما نكتة التعبير عن الحضرة المحمدية صلى الله عليه و آله بكلمة «مَن» الإبهامية هي الاشارة الى انه الفردالكامل لهذا الجنس. وكانه اطلق المام واراد به الحاص تنبياً على ان هذا الحاص هوالفرد الكامل بحيث لايتبادرالله منه الا اليه و كيف لايكون كذلك ؟ و هو السبب لوجود العالم ولتعظيمه أيرالملائكة ان يسجدوا لادم (ع) كما يدل عليه الاخبار.(عبدالرحم)

(۵۲) لا كان لقائل ان يقول: اذا كان المقصود من عدم التصريح بالاسم، التعظيم و التنبيه المذكور، فلم خص هذه الصفة من بين سائر الصفات مع انه انما يحصل بها ايضاً كما لا يخفى؟، تصدى الى الجواب و قال: و اختار هذه الصفة من بن سائر الصفات لكونها مستلزمة لها بجميمها كما هو ظاهر.

و قوله مع ما فيه من التصريح بكونه مرسلاً، جواب آخر يعنى: ان فى اختيار تلك الصفة مع ما ذكر تصريحاً بكونه صلى الله عليه و آله مرسلاً.(ميرزامحمدعل)

(۵۳)قوله لسائر الصفات: ای باق الصفات، (والسائر) مشتق من «السؤر» ای باقی مایؤکل.(عبدالرحم)

(۵۴)الظاهر أنّه تعليل لما ذكر في الجواب الثاني من أن التصريح بكونه مرسلاً علة وسبب لاختيار هذه الصفة من بين ساير الصفات.

و يحتمل ان يكون تعليلاً لاستلزام المذكور في الجواب الاول فافهم. (عمدعلى)

(۵۵) قوله فان مرتبة الرسالة فوق النبوة: يكن ان يكون هذا الكلام علة لكل من الوجهن اللذين ذكره فى وجه اختيار المصنف صفة الرسالة. اما كونه علة للوجه الأول فبان يقال: اختار من بين الصفات هذه الكونها مستلزمة لسائر الصفات الكمالية، اما استلزامه صفة النبوة وفلان الرسالة فوق مرتبة النبوة اى: مشتملة على النبوة مع الزيادة، اذا لمرسل هو النبى الذى ارسل اليه دين وكتاب بخلاف النبى فانه اعم من ان يكون له دين وكتاب او يكون تابعاً لدين النبي السابق.

و اما استلزامها صفة غير النبوة كالشجاعة والعصمة فظاهر خصوصاً فى نبينا(ص) فان ذاته العالية مستجمعة بجميع الفضائل والكمالات و نعم ما قيل: «آنچه خوبان همه دارند تو تنها دارى» و لذا لم يلتفت اليه.

و اما كونه علة للوجه الثانى فبان يقال: اختار المصنف صفة الرسالة من بين الصفات، لان فيها تصريحاً بانه (ص) مرسل بخلاف باق الصفات. اما صفة النبوة فلان الرسالة فوق النبوة فلا تسلتزمها حتى يكون التصريح بها فى قوة التصريح بالرسالة. واما صفة غير النبوة فظاهر ايضاً لايحتاج الى البيان.

ثم اطلم: ان البّات الفرق بين الرسول والنبي و ان كان حقاً كها ذكره صاحب المدارك في قوله تعالى: «و ما ارسلنا قبلك من رسول و لانبي» حيث قال: هذا دليل بيّن حل ثبوت التغاير بينها بخلاف ما يقول البعض من انها واحد الا ان الفرق بما يفهم من كلام الهشى بالحديث الذى رواه ابوذر النفارى و هى ان النبي مأة واربعة وحشرون الفاً و الرسول منهم ثلثماة و ثلث عشر و نزل لهم مأة و اربعة كتاب.

فالحق في التفرقة على ما روى عن المعصومين عليهم السلام ان يقال: ان الرسول من رأى الملك

معاينة و يتكلم به بخلاف النبى فان النبوة يتحقق بالالهام والرؤيا والسماع بالصوت ايضاً. (شيخ عبدالرحيم)

(۵۶)قیل هو مصدر بمعنی اسم الفاعل و الظاهر انه اسم للحاصل بالمصدر اطلق علیه مبالغة و قوله: «به الاقتداء» مبنی للمفمول، ای: بان یقتدی به، قوله «به» متعلق بالاقتداء و لایلیق تعلقه بیلیق فافهم(جلال الدین)

(۵۷)قوله و حينئذ: اى وحين اذ جملناه مفعولا له لقوله: «ارسله» لزم ان يراد بالهدى، هدى الله حتى يكون المصدر المذكور فعلاً منسو بأ لفاعل الفعل الذى هو الارسال المعلل بهذا المصدر، اى علة ارسال الله النبي هو ارادة الله ان يهدى به الناس و لامانع من ان يراد بالهدى هدى النبي نفسه بمعنى: ارسل الله النبي لاجل ان يهدى الناس الى الله (التحريب ص ١)

(۵۸)قوله وح يراد بالهدى هدى الله: و ذلك، لانه اشتهر بين النحاة: ان حذف اللام من المنعولله لا يجبوز الا اذا كان فعلاً له اعلى المعلل به اى: بالمفعول به هوالله تعالى فلا بد ان يكون المراد بالمداية هدايته حتى يكون فعالها متحدين وذهب بعضهم الى ان الشرط اغلي لاكل و هومرتضى الشيخ عتجاً بقول اميرالمؤمنين صلوات الله و سلامه عليه و آله في نهج البلاغه: «فاعطاه الله تعالى النظرة استحقاقاً للسخطة و استدماماً للبلية» فان فاعل الانظار هوالله تعالى و فاعل الاستحقاق هو ابليس لعنه الله. قال لايجوز جعل «استحقاقاً» حالا من الفعل لان «استتماماً» ح حال من الفاعل وعتنع عطف حال احدها على حال الاخر.

قال صاحب البهجة: لايجوز ايضاً جعل الاول حالاً و الثانى مفعولاً له لوجود العاطف. نعم يمكن جعله حالاً من المفعول باسناد الاستتمام اليه مجازاً للسببية او تأويله بتقدير الارادة كما قالوا فى قوله تمالى: «يريكم البرق خوفاً و طمعاً» اى: ارادة خوفكم و طمعكم.(عبدالرحيم)

(٥٩)قوله او حال عن الفاعل: اى فاعل ارسله، و هو الضمير المستبتر البراجم الى الله تصالى. (فيكون المصنى ارسل الله النسبى حال كونمه هادياً) و قوله: بل عن المفعول به، الضمير فى «به» راجع الى «ال» الموصولة فى المفعول، اى: الذى فعل به الفعل. و فى كلمة بل اشارة الى كونه حالاً من المفعول به هو الانسب بقرينة قوله: «هو بالاهتداء حقيق و نوراً به الاقتداء يليق» فانها مناسبان للمفعول كها لا يخفى المدوى المقول. (عبدالرحيم)

(٠٠) قوله وح فالمصدر: يمنى على تقدير كون الهدى حالاً سواء كان عن الفاعل او المفعول فهو اما معنى اسم الفاعل او الاطلاق على سبيل المبالفة، بيان ذلك :انهم ذكروا انه لايجوز كون اسم المعنى خبراً او حالاً او صفة لاسم العين لان كلامنها يستدعى الاتحاد في الوجود مع ما هو له و لاشك فى تفايرالمعنى والعين فكل مايتوهم في الظاهر انه من هذا القبيل فينى على التجوز اما في الكلمة او الاسناد. اما الاول فبأن يقال: المراد من المصدر هو اسم الفاعل او المفعول حيث يقتضيه المقام مجازاً و اما الثافى فبان يقال انه باق على حاله لكنه اسند الى الفاعل او المفعول على سبيل التجوز في الاسناد فع يحتمل ان يكون المراد بقوله: «نحوزيد عدلًا» بيان النظير لكلاالامرين و ان كان الظهور في الاخير فقط.

ثم انه لا يخلق انه يمكن في امثال ما نحن فيه توجيه ثالث و هو ان يكون من باب الجاز في الحذف بناء

عل تقدير المضاف اما قبل اسم العين او قبل اسم المنى. فقولنا: «زيد عدل» مثلا اما على تقدير حال زيد عدل: اوهو ذوعدل، لكن الاول لايجوز هنا ضرورة ان المرسل بالكسر هو نفسه تعالى لاحاله و شأنه و كذا المرسل بالفتح هو نفسه(ص) لاحاله وشأنه و كانه لهذالم يتوجه اليه الحشى فتأمل. (محمدعل)

(۱۹)قوله مصدر مبنى للمفعول: لانه لوكان مبنياً للفاعل يكون بمنى قبول الهداية فلا يكون مناسباً لقام النمت بخلاف ما لوكان مبنياً للمفعول فانه ح يكون بمعنى مهتدى به و هذا المعنى مناسب للمقام، هذا اذا لم يقدر فى الكلام جار و مجرور واما اذا قدر بان يكون التقدير: «هوالاهتداء به حقيق» فيصح ان يكون مبنياً للفاعل مع مناسبته للمقام لان المراد من الهداية ح ليس هدايته (ص) بل هداية غيره من الاتام. (عبدالرحم)

(۶۲)فيكون علها من الاعراب النصب فان الجملة التابعة لمفرد، علها بحسبه. وانما سميت الجملة جلة، لان الجملة كما في (ق) جماعة الشيء. (عبدالرحيم)

(٣٣)ى الاستيناف البياني و هوما كان جواباً عن سؤال مقدم اقتضته الجملة المتقدمة كها في ولنا «نمم الرجل زيد» على احد القولين لكن صدر الاستيناف هنا عذوف بقرينة السؤال المقدر فكانه قبل: «من هو؟» قبل: «هورزيد» فكذا فيا نحن فيه فانه اذاقيل: «ارسله هدى» فكانه قبل: «لم ارسله هدى؟» فاجاب بقوله «هوبالاهتداء حقيق».

ثم لا يخلى ان الاستيناف و ان كان فى الاصل فعل المتكلم اعنى: فصله الجملة الثانية عن الاولى لكنها سميت الجملة الثانية ايضاً فى الاصطلاح استينافاً كها سميت الجملة الثانية ايضاً فى الاصطلاح استينافاً كها سميت مستأنفة على سبيل التجوز وسيأتى نظير ذلك من المحشى فى اواخرالكتاب. (عمدعلى)

(۲۶)قوله وقس على هذا قوله نوراً: اى كل مايجرى فى قوله: «هدى» والجملة التى بعده يجرى فيها ايضاً، اذ يحتمل ان يكون الاول مفعولاً له فيكون فيها ايضاً، اذ يحتمل ان يكون الاول مفعولاً له فيكون المراد به تنويره تمالى حتى يكونا فعلاً لفاعل الفعل المعلل به و ان يكون حالا عن الفاعل بل عن المفعول فيكون بعنى النور كما فى قوله تمالى: «الله نورالسموات والارض...» او اطلق على ذى الحال مبالفة و ان يكون الجملة التالية صفة له او مستأنفة.

ثم اصل معنى النور هو الكيفية الظاهرة بنفسها المظهرة لفيرها. وانما اختاره على الضياء مع انه اقوى من النور و لذلك اضيف الى الشمس فى قوله تعالى: «وجعل الشمس ضياء و القمر نوراً» وايضاً الضياء ضوء ذاتى و النورضوء عارضى كها صرح به بعضهم اقتداء بالكتاب العزيز حيث ذكر النور بعد الهدى فى قوله تعالى: «هدى و نوراً» و لجىء استعماله فى مواضع شتى و قد يقال: ينبغى ان يكون النور اقوى على الاطلاق بقوله تعالى: «الله نورالسموات والارض» و انت خبر بان ذلك أنها يتجه اذا لم يكن «التور» فى الاطلاق بقوله تعلى المنور وقد حله اهل التفسير على ذلك، هكذا قيل (شيخ عبدالرحم)

(٤٥)قوله متعلق بالاقتداء لابدويليق »:و ذلك لانه لو تعلق به لكان المعنى: ان اقتدائنا يليق به، بمعنى انه يصبر كمالاً و جاهاً له(ص) بخلاف مالو تعلق بالاقتداء فان المعنى ح : ان اقتدائنا به يليق بتا بمعنى انه يكون شرفاً وعزّة لنا وهذا معنى قوله (ره): «فان اقتدائنا به انما يليق بنا لابه...»

فان قلت: اذا قدر متعلقاً بالاقتداء يكون قوله: «يليق» مطلقاً يحتمل ان يكون معموله المحذوف

كلمة «بنا» و كلمة «به» لولم يرجّح ذلك بناء على ان تقدير الهذوف من جنس المذكور، لولى ولا دلالة للمام على الحاص فلايكون ما ذكر وجهاً لترجيع التعليق بالاقتداء كها هوظاهر.

قلت: مع انه يكنى فى مقام الترجيح ان عبىء المحنورعل تقدير التطبق «بيليق» قطمى و على الاخير غير قطمى ، ان القرينة الحارجية و الحالية تدلان على ان المقدر هو كلمة «بنا» لا «به» فيرجع هو عليه و يثبت المطلوب و المرام من غير كلام. (عمدعل)

(55) قوله تقديم الظرف لقصد الحصر: قداشتهر كلام الناس ف ان تقديم المعمول يغيد الاختصاص وقديفهم كثير من الناس من الاختصاص الحصر وليس كذلك و أنما الاختصاص شيء الخصر شيء آخر والفضلاء لم يذكرون ذلك الحصر وأنما اعتبروا بالاختصاص.

والفرق بينها: ان الحصر ننى غير المذكور و اثبات المذكور والاختصاص قصد الحارجي من جهة خصوصه من غير تعرض لننى غيره قاله التنى السين السبكي.

و قوله الفضلا لم يذكروا في ذلك لفظ الحصر، يرده ما قاله الحشى في هذا القام وغير واحد من ذوى الافهام و ما ذكره من التفرقة بين الحصر والاختصاص خلاف المشهور، قان المشهور انها مترادفان ثم ادعاء الاختصاص في تقديم المسول ليس كلياً بل اغلي فاعتراض ابن الحديد بقوله تعالى: «كلاً هديناه ونوحاً هدينا» ليس بشيء...(عبدالرحيم)

(٢٧)قوله و اما الاقتداء بالائمة عليم السلام: كانه دفع توهم نشأ من قوله: «و حينتُل تقديم الظرف لقصد الحصر». و حاصل السؤال: ان الاقتداء بالائمة الاثنى عشر عليم السلام ايضاً يليق بنا كما لايخن فلا يصح حصراللباقة في الاقتداء بالنبي (ص).

و حاصل الدفع: انا لانسلم المفايرة بينها فان الاقتداء بالاثمة(ع) عين الاقتداء بالنبي (ص) لظهور انهم كنانوا مظهرى شريعته و مبلغى احكامه على الناس فاذا اقتدى احدبهم(ع) فكانه اقتدى به(ص) فصح كون التقديم لافادة الحصر. ولو سلم فنقول:

ان الحصر اضافي بالنسبة الى ساير الانبياء (ع) لاحقيق بالنسبة الى جيع الناس. بيان ذلك: ان الحصر على قسمين: حقيق واضافي فان تخصيص الشيء بالشيء اما ان يكون بحسب الحقيقة والواقع بان لا يتجاوزه الى غيره اصلاً فهو الحقيق او بحسب الاضافة و النسبة الى شيء آخر بان لا يتجاوزه الى غيره الاضافى، فنى ما نحن فيه اما ان يكون الحصر حقيقياً بالنسبة الى جيع الناس بملاحظة ان الاقتداء بالاثمة (ع) هوالاقتداء به (ص) كما سبق و اما ان يكون اضافياً بالنسبة الى سائر الانبياء فلايرد ح اعتراض حتى يفتقر الى الجواب. (ميرزاعمدعلى)

(٤٨) فقلبت الهاء هزة ثم ابدلت الحمزة الفاً.

فان قلت: فهلا قلبت الهاء الفا ابتداء؟

قلت: لانه لم يجيء ذلك في موضع حتى يقاس ذلك عليه ، بخلاف قلبها همزة فانه شايع كثير وكذا قلب الهمزه الفاً. (محمدعل)

(٤٩) قوله بدلیل تصغیره علی اهیل: یعنی: ان «اهیل» بدل علی آنه فی الاصل اهل فان التصغیر
 بردالاشیاء علی اصولها.

و لقائل ان يقول: انا لانسلم ان اهيلاً بالهاء تصغير «آل» حتى يكون دليلاً عليه، لم لايجوز ان يكون تصغير اهل بالهاء؟ و قد نقل عن الكسائى انه قال: سمعت اعرابياً فصيحاً يقول: «آل» و «أو يل» و «اهيل» و «اهيل» و هو نص فى ان اهيلا تصغير اهل وان تصغير آل أو يل بالواو فلاوجه ح للقول بان اصل آل اهل والارتكاب بالقلب مرتبن فافهم. (ميرزاعمدعل)

(٧٠) قوله خص استمماله في الاشراف: اى: في المقلاء الذين لهم خطر عظيم، جم شريف وهو فعيل من الشرف محركة بمعنى العلو والمكان العالى تشبهاً للعلوالمعنوى بالعلو المكانى وفي الحديث: اذا اتيكم شريف قوم فاكرموه سئل و ما الشريف؟ فقال: الشريف من كان لهمال، قلت فالحسيب؟ قال: الذي يفعل الافعال الحسنة بماله وغيرماله. هذا.

والحاصل: ان الآل اخص من الاهل مطلقا من جهة ان الاهل يعم المقلاء وغيرهم ، يقال: اهل الرجل لما له وعباله ، و الال يخص من المقلاء فقط و ايضاً هو يعم من المقلاء من له خطر وغيره والآل الرجل لما له وعباله ، و الال يخص المقلاء فقط و ايضاً هو يعم من المقلاء من له خطر دنيو يا أو مطلقاً كآل فرعون و آل محمد (ص)، قيل لما ارتكبوا أن الآل التغيير الماء ارتكبوا التخصيص الاول توقياً للملاغة بين اللفظ والمعنى و لما كان الهاء حرفاً فقيلًا لما لالف الذي هو حرف خفيف نقص قوى المرتكبوا التخصيص الثاني جبراً لهذا النقص (عمدعلى)

(۷۱)قوله و آله عترته: الآل اسم جمع لا واحد له من لفظه و العترة بالكسر نسل الرجل و رهطه و عشيرته. ثم هذا المعنى الذى ذكره المحشى هو مذهب الامامية وذهب النورى والازهرى الى انه بمعنى الا تباع (عبدالرحيم)

فى حديث الصادق(ع) عن آبائه عن الحسن بن على (ع) قال سئل اميرالمؤمنين(ع) عن معنى قول رسول الله (ص): «انى علف فيكم التقلين كتاب الله و عترتى» من العترة؟ فقال(ع): «انا والحسن و الحسين و الاثمة التسعة من ولد الحسين تاسعهم مهديهم و قائمهم لايفارقون كتاب الله ولايفارقهم حتى يردوا على الرسول (ص) حوضه. (عمدعلى)

(۷۲)قوله مع الأيمان: اى مع الاعتقاد وقبسول الشريعة. وقيسل هم الـذين ادركــوا صحبة النبي (ص) و رو واعنه(ص) ايضاً. و المشهور بين العامة: ان الصحابة كل مسلم رأى الرسول (ص) و قيل: او رأه الرسول (ص)

ثم الظاهر انه (اصحاب) جمع صحب بالكسر غنف صاحب كنمر(بفتع النون وكسراليم وبكسر النون وكسراليم وبكسر النون و سكون الميم) و انجار (و ايضاً جاء جمع على وزن: أنّمُر و نُشر و يُحار و النون و سكون الميم) و انجار (و ايضاً جاء جمع على وزن: أنّمُر و نُشر و يُحار و و بَعلام السنور اصغر من الاسد المنجد) و جمع صحب بالسكون (اى سكون الحاء) اسم جمع كنهر و انهار لاجم صاحب. اذالمشهور ان فاعلا لا يجمع على افعال كما ذكره انصنف و جمع الصاحب صحب (بسكون الحاء) كراكب و ركب و صحاب (بكسر الصاد) كجابع و جباع و صحبان (بضم الصاد و سكون الحاء. وصحابة بالكسر والفتح و اصاحب جم الصحاب) كشاب و شيبان. اما ما قاله المصتف في بعض تصانيفه انه جمع صاحب فلم يرد انه جمع لفظى بل راده به الم معنوى. (شيخ عبدالرحيم)

(٧٣) و منه قوله تعالى شرعة و منهاجاً، يقال: طريق ناهجة اى واضحة (محمدعل)

(٧٤) الظاهر أن غرضه من هذا التحقيق مجرد بيان الفرق بين الصدق و الحق ليكون كلام المصنف عارية عن شائبة التكرار و صحة الاعادة في الجملة. ثم الظاهرايضاً أن غرضه من زيادة قوله: «والاعتقاد» الايماء الى أن المطابقة وعدمها للاعتقاد والحكم أولاً وبالذات وللخبر ثانياً وبالمرض من حيث كونه حاكياً و دالاً. فتامل (عمدعل)

(٧٥)قوله فان المفاعلة من الطرفين: يعنى اذا صدق ان هذا طابق ذاك بفذاك ايضاً مطابق لهذا. فالحبر و الاعتقاد من حيث انهما مطابقان (بالكسر) للواقع يسميان صدقاً و هما ايضاً من حيث ان الواقع مطابق لهما يسميان حقاً و قد يطلق الصدق و الحق على المفهوم الانتزاعي اعنى: المطابقية (بالكسر) و المطابقية (بالفتح) ايضاً. (التقريب ص١٠)

(٧۶)قوله فن حيث انه مطابق:فان قلت: فما وجه تخصيص التسمية بالصدق بالحيثية الاولى و
 التسمية بالحق بالحيثية الثانية؟

قلت: اما وجه الاول فظاهر، قان الصدق في الاصل هوالاخبار عن الشيء على ما هو عليه، ستى به الحنبر، تسمية الشيء باسمية الشيء باسمية الشيء باسم مسببه و لاريب ان هذا انما يناسب الحنبر من الحيثية الثانية يجل المرأ ثابتاً محقاً ويستبر مطابقة الواقع له:والحق ،الامر الثابت (ميرزا عمدعلي ره)

(٧٧) اى: بكسرالباء فى لفظ المطابق.

(۱/۷) قوله و قد يطلق الصدق و الحق: الغرض من هذا الكلام دفع ماريّا يتوهمه في هذا المقام من ليس له تحقيق من الانام و هو ان المفهوم من الكلام السابق ان الصدق هو الخبر المطابق للواقع و يعلم من هذا بالمقابلة ان الكذب هو الخبر الفير المطابق و قلتم في تعريف القضية فيابعد: أن القضية قول يحتمل الصدق والكذب و معناه على التفسير المذكور: القضية قول يحتمل الخبر المطابق و الخبر الفير المطابق فحينئذ يلزم اخذ المعرف (بفتح الراه) في المعرف (بالكسر) فان القضية والخبر مترادفان و هو باطل لاستلزامه توقف الشيء على نفسه و بطلاته واضح و سيأتى، وتقرير الجواب: ان الصدق كما يعلق على الحبر المعابقية و هذا المعابق كذلك الكذب ايضاً يطلق على نفس اللامطابقية وهذا المعنى هو المراد من قولنا: «القضية قول...» فحينئذ يرتفع الاشكال.

و لقائل ان يقول: فحيننذ يلزم استعمال اللفظ المشترك في التعريف و هوغير جيّد كها سيأتي.

وقد يجاب: أن الصدق و الكذب بهذا المنى حقيقة، لانه المنى المصدرى دون المنى الآخر فأنه مجاز من قبيل أطلاق المصدر على الصفة نحو «زيدعدل» على أحدالوجوه السابقة ولايذهب الى المجاز مع وجودالحقيقة.

و فيه اولاً: أنا لانسلم انها بالمعنى المذكور حقيقة فان الصّدق مثلاً كما سبق هوالاخبار عن الشيء على ماهوعليه وهوصفة المتكلم فيكون استعماله في المعنى المذكور ايضاً مجازاً و هكذا الكذب.

و ثانياً: ان ذلك المعنى و ان كان معنى عجازياً، الا انه اكثراستعماله فيمابين القوم بحيث يفهم منها ذلك المعنى عندالاطلاق من غير قرينة كها هوظاهر لمن تتبع مستعملات الاقوام. فالحق فى الجواب ان يقال: ان ذلك المعنى المجازى و ان بلغ بسبب كثرته مرتبة الحقيقة، الا ان عدم صحة معنى التعريف على ذلك يدل على عدم ارادته فافهم. (محمدعلى)

(٧٩)يمنى '، خطرف لغو والباء للسببية و انما لم يقل بالتصور و التصديق بل اكتنى بالاخير وحده اشارة الى انه العمدة فى الاكتساب. قبل فى قوله: «سعدوا» اشارة خفية الى اسمه لان اسمه سعد الفتازانى.(شرح)

(٨٠)قوله بلغوا اقصى مراتب الحق: قد حقق فى موضعه ان الجمع المضاف يفيد العموم ولذا حله الحشى على البلوغ باقصى المراتب و علله بان الصعود على جميع المراتب - كما يفيده الجمع المضاف \_ يستازم ذلك الوصول الى اقصى المراتب اى: انتهائها و المعارج جمع المعرج و هو المرقاة الموصلة الى ماهوالحق.(عبدالرحم)

(٨١)قوله فان الصعود على جميع مراتبه: استيناف جواب نشأ من الكلام السابق و هو ان الظاهر من كلام المصنف: انهم صعدوا معارج الحق مطلقا، وليس فيه ما يدل على بلوغهم اقصى مراتب الحق، فالتضعربه تفسر ما لا يتحمله اللفظ.

و حاصل الجواب: ان ذلك يستفاد من اضافة الجمع الى الهل باللام فانه يفيد العموم كما تقرر فى عله فيكون المعنى انهم صعدوا جميع مراتب الحق ولا شكان الصعود الى جميع المراتب يستلزم الصعود الى اقصى المراتب و الا لايكون الصعود الى جميعها بل الى بعضها كما لايخنى (ميرزا محمدعلى)

(۸۲)قوله بالتحقيق: متعلق بصعدوا والباء للسببية كها سبق فى قوله بالتصديق والمعنى: صعدواممارج الحق وبلغوا اقصى الحق بسبب التحقيق و الايقان ويحتمل الاستقراء و المعنى: هذا الحكم محقق لاريب فيه. (جلال الدين الدواني).

(۸۳)ای مثل مامر یعنی: قول المصنف «بالتصدیق»، ای کها انه ظرف لغو متعلق بسعدوا فکذلك قوله: «بالتحقیق» ظرف لغو متعلق بصعدوا. (محمدعلی)

(۸۴)قوله او مستقر: اسم مفعول اصله «مستقرفیه» حلفت الصلة اختصاراً لكثرة دوره بینهم كقولهم فی «المشترك فیه»، «المشترك» و هوما كان متعلقه مقدراً سواء كان عاماً او خاصاً و «اللغو» ما كان متعلقه مذكوراً. هذا مااختاره المحشى ولذا جعل الظرف متعلقاً بمتلبس وهو ليس من افعال العموم وهو اربعة كها نظم بعضهم مصادرها فقال:

افعال عموم نزد ارباب عقسول کون است و وجود است وثبوت است وحصول

و عدّ بعضهم الاستقرار و ما يشتق منه ايضاً منهاو ما عداها خاصّ و مااختاره يؤيدما قالهالفاضل اليمنى من انهم يقدّرون فى الظّرف المستقر فعلاً عاماً اذا لم يوجد قرينة الحصوص و اما اذا وجدت فلابد من تقديره لانه اكثر فايدة. (عبدالرحم)

(۵۸)قوله او مستقر خبر لمبتداه: ولا يخنى انه يمكن ان يقال نظير ذلك فى الفقرة الاولى ايضاً فلا
 وجه لتخصيصه هنا فتأمل.

ثم الفرق بين ظرف اللغو و المستقر: ان الاول يتملق بمذكور والثانى بمقدر و سمى الاول لغواً، لانه ملغى عن العمل فانه لايعمل لاق الظاهر ولاق الضمير كها هوظاهر. او لانه لم يستقرفيه ضمير متملقه كيا في الثانى (أى: كيا أن في الثانى يستقر) على ما سيجىء والثانى مستقراً، لاستقرار ضمير متملقه فيه، لان في و «زيد في الدارى مثلاً لما حذف المتعلق انتقل ضميره الى في الدار فاستقر فيه فهو «مستقرفيه» لكنهم يقولون في «المشترك فيه» «المشترك». أو لانه يفهم منه معنى عامله المحذوف فكانه مستقر فيه. و المستقر بهذا المنى أيضاً من باب حذف الصلة.

و قد يقال: ان الظرف المستقر ما يكون عامله من الافعال العامة التى لايخلو عنها فعل من نحو الكون والوجود والحصول و غير ذلك نما يدل على كون مطلق واللغو ما يكون متعلقه من الافعال الحتاصة التى تدل على كون مخصوص حذف ام لم يحذف. والمحققون على الاول.

قال الحقق الشريف في حاشية الكشاف: «ان الظرف المستقر عندهم ما لم يذكر متعلقه و فهم منه فكان المتعلق مستقرفيه فان لم يفهم منه سوى الافعال العامة كان المقدر منها وان فهم معها شيء من خصوص الافعال كان المقدر بحسب المعنى فعلاً خاصاً كها اذا قلت: «زيد على الفرس» او «من العلماء» او «في البصرة» كان المقدر راكب و معدود و مقيم وذلك لا يخرجها عن كونها ظرفاً مستقراً لان معنى ذلك الفصل الحاص استقرفيها ايضاً وجاز تقدير الفعل العام فقط لتوجيه الاعراب فقط و لما كان تقدير الافعال العامة مطرداً ضابطاً اعتبره النحاة و فسروا المستقرما متعلقه محذوف عام». انهى.

و ربما استفهم منه عدم الفرق بين القولين وكون النزاع لفظياً و الحق انه معنوى، ضرورة انه لايمكن تقدير العام فى نحوقولهم: «مَن لكبالمهذب و مَن لى بالمصدق» بل لابد من تقدير خاص اى: من يضمن، اللهم الا ان يكون مراده: ان تفسير هم المستقر بذلك تفسير للكلى بصفة اغلب افراده فان ثبت هذا (اى: ما نسبه اليهم) ثبت ذلك(اى: عدم الفرق بين القولين) و الا فلا فتأمل.

ثم اعلم انه اذا كان المتعلق من الافعال العامة يحذف وجوباً في المواضع الاربعة اعنى: الحبر والصلة والصفة والحال، لقيام القرينة على تعيينه و سد الظرف مسده. وقال ابن جني بجوازه. قال الرضى ولاشاهد له.

و اما قوله تعالى: «فلها رأه مستقرأ عنده» فعناه ساكناً غير متحرك و ليس بمعنى كاثناً، انتهى.

و اما ما وقع فى بعض خطب اميرالمؤمنين عليه الصلوة والسلام فى وصفه تعالى من قوله (ع): «لم يحل فى الاشياء فيقال هو فيها كائن...» فقال بعض المحققين: كان الكائن فيه من الكون فى لاشياء بعنى الحلول فليس من الامور العامة حتى يجب حنفه. و اما قوله: لك العزّ ان مولاك عز وان يهن فانت لدى جموة الهون كائن، فضرورة او بمنى ساكن و فيا عدا المواضع الاربعة لا يتعلق الظرف و الجار الا بملفوظ موجود، صرح بذلك الرضى (ره)

و اما اذا كان من الافعال الحاصة فلا يحذف الا لدليل كها تقول: انى صليت في المسجد و زيد في الحمام فصلوة اينا افضل؟ فاحفظ هذه الجملة.

ثم قال بعضهم: انى لا احب تسمية الظرف باللغولوقوعه فى التنزيل و الحديث، فلا يخلوعن سوه ادب بل استى اللغو خاصاً و المستقر عاماً اذ الملحوظ فى الاول خصوص العامل وفى الثانى عمومه و هذا نظير ما قال السكاكى: لا احب ان استى السجع سجماً لوقوعه فى كلام الحكيم تعالى بل استيه فاصلة ولذا ايضاً تربهم يعبرون عن اواخرالآى بالرؤس، فافهم. (ميرزا عمدعل)

(۱۹۶) الغايات هى الظروف التى قطعت عن الاضافة و بنيت، وانما ستيت غايات، لانه كان حقها ان لا تكون غايات النه فلم حقها ان لا تكون النايات هى المنسوب اليه فلم حذف المنسوب اليه وضمنت هى معناه استغرب صيرورتها غاية لخالفة ذلك لوصفها فسمى بذلك الاسم لاستغرابه ولم يسم كل و بعض مقطوعى الاضافة غايتين لحصول التعويض عن المضاف اليه. كذا ذكره «نجم الاثمة».

و قيل: لانهاقد تذكر بعدذ كرمصداق ماتضاف اليه فتأمل.

و قال بعض المحققين: لايبعدان يطلق الغايات على الجهات الست فى جميع احوالها لان كلامتها يدل على غاية من غايات الشىء التزاماً كمالا يخنى.

ثم اعلم: ان المسموع من ظروف النايات: «قبل» و «بعد» و «تحت» و «فوق» و «امام» و «قدام» و «وراء» و «خلف» و «اسفل» و «دون» و «اول» و من عل و من علو ولايقاس عليها ما هو بمعاها نحو «يمين» و «شمال» و «آخر» و غير ذلك. صرح بذلك جاعة منهم الرضي (ره)(محمدعلي)

(وقال صاحب التقريب:

قوله «و بعد هو من الغايات» اى: الظروف التى قطعت عها تضاف اليه الذى هو الغاية حقاً فان قولنا جئت بعد زيد مثلاً معناه: حد مجيشى مجىء زيد قبل، و جئت قبل زيد، اى: حد مجيشى مجىء زيد بعدى. فلها حذف المضاف اليه الذى هوالغاية اقيمت «قبل» و «بعد» و اخواتها مقامه وسميت باسمه فقيل لها غاية. (التقريب ص١٠)

(٨٧)ى له «بمد» لا للغايات، فان الغايات لا تطلق الاعلى الظروف المقطوعة عن الاضافة المبيل المبيئة فحينتُذٍ لها حالة واحدة لاغيراللهم الا ان يراد بالغايات الظروف المذكورة مطلقا اما على سبيل التجوز او بناء على اطلاق الغايات عليها في جميع الحالات كها نقلناه عن بعض المحققين أضال.(عمدعلي)

(۸۸)قوله اما ان یکون نسیاً منسیاً: النسی بکسر النون و فتحها کها فی قوله تعالی: «و کنت نسیاً منسیاً» ما نسی فی منازل المرتحلین، قال بعض المفترین فی تفسیر الایة الشریفة: «ای: شیئاً حقیراً متروکاً» ثم قال: «و هو ای: النسیء ما من حقه ان یطرح و ینسی کخرقة الحائض کها ان الذبح اسم ما حقه ان یذبح» و قوله: «او منویاً» ای: شیئاً ملفتاً الیه فی الذهن. (عبدالرحیم)

(٨٩)قوله وعلى الثالث مبنية: اى على تقدير ان لايذكر ممها المضاف اليه وكان منوياً. وذلك لمشابهتها الحرف في الاحتياج الى ذلك المحذوف بخلاف الحالة الثانية فانها لما كان المحذوف فيها نسباً عبر مراد للمتكلم بها لم يكن محتاجاً اليه، لتكون هذه الظروف مبنية للاحتياج اليه قعنى كنت قبلاً اى: قدياً وكنت بعداً اى: آخراً و هكذا من غير ملاحظة شىء يعتبر التقدم و التأخر بالنسبة اليه و بخلاف الحالة الاولى فانه وان كان الاحتياج حاصلاً لها مع وجود المضاف اليه ايضاً لكن ظهور الاضافة فيها يرجع جانب الاسمية لاختصاصها بالاسهاء (ميرزا عمدعلي)

(٩٠) قوله فهذا: هذا الفاء الداخلة على اسم الاشارة، اما ان يكون اتبانها على توهم المتكلم او الكاتب انه جاء قبلها بكلمة اما وامايؤقى بعدها بالفاء او على تقدير اما في نظم الكلام و الكانت عذوفة

من ظاهره فقوله: و بعد، فهذا هو على تقدير «اما بعد» فهذا وكلمة هذا الجارية من قلم الكاتب او لسان المتكلم لم يؤت بها الى كلام حاضر عتيد لان المتكلم و الكاتب لم يأتيا بعد بشىء حتى يشيرا اليه بكلمة هذا و لكنها لماجهزا انفسها لتحرير الكلام او القاء الخطاب و جدا مطالبها عضورة في الذهن مهيأة للبروز الى الخارج فاشارابكلمة هذا الى ماهو مرتب حاضر في الذهن، من المعاني الخصوصة المبرعنها بالفاظ مضموصة او من تلك الالفاظ الدالة على المعاني الخصوصة اى: أنّ ماهو مرتب حاضر في الذهن تارة يلتفت اليه باعتباره قوالب لمعان او معاني تسبك في قوالب، هذا اذا كان وضع الديباجة قبل التصنيف و الما اذا كان وضعها بعده فكلمة هذا اشارة الى النقوش الرامزة الى الالفاظ القائمة بالمعاني المرادة في التألف.

و قول الشارح: «سواء كان وضع الديباجة قبل التصنيف او بعده اذ لاوجود للالفاظ المرتبة ولا للمعانى في الخارج» اشتباه فان الرموز الكتابية نسخة ثانية للالفاظ و اللفظ تارة يتأدى بالصوت واخرى بالنقوش الموضوعة.(التقريب ص10)

(۱۹) قوله و هذا اشارة الى المرتب الحاضر فى الذهن: هذه الاشارة مجازية، لان الاشارة اتما يكون للمشاهد المحسوس الحاضر فاذا اشير الى المعدومات و الموجودات المجردة و المادية النائية عن الحس كان ذلك مجازاً وينزل حضوره عند العقل منزلة المحسوس الحاضر و اتما اقتصر على هذين الاحتمالين مع اته اشارة الى الكتاب و هو كما يطلق على الالفاظ والمعانى، كذلك يطلق على النقوش والمركب من الاثنين والثلاثة فتكون هيهنا سبعة احتمالات اذ لا يجوز حيننذ حل «غاية تهذيب الكلام» عليه لان الكلام الما لفظى او معنوى فاحتمال كون المشار اليه هو النقوش ليس بجائز لانها ليست بكلام وكذا المركب من الاثنين والثلاثة. اذا لمركب من الشيء وغيره، غيره كها في غيرالمعانى والالفاظ و اما فيها فلعدم صحة اطلاق لفظ المشترك على المعنين فلابد ان يكون اشارة الى الالفاظ او المعانى. (عبدالرحم)

(٩٢) قوله من المانى الخصوصة: الحا احتصر على هذين الاحتمالين مع انه اشأرة الى الكتاب و يجوز فيه احتمالات سبع: المعانى الخصوصة والالفاظ الخصوصة و النقوش الخصوصة والمركب من الاثنين والمركب من الثلاثة كما سيأتى بعيد هذا، لان قول المصنف: «غاية تهذيب الكلام» محمول على هذا كها سيصرح به المحشى ولا يصح الحمل الا على الاحتمالين المذكورين كها هوظاهر قال الكلام منحصر على اللفظى و المعنوى كها سيأتى فلا يجوز الحمل على النقوش لانها ليست بكلام و لا على المركب منها و من الالفاظ او المعانى فان المركب من الشيء وغيره لا يصح حمل الشيء عليه ضرورة المغايرة بينها وكذا المركب من المعانى و الالفاظ فان المركب غيرالاجزاء فاما ان يلزم استعمال اللفظ المشترك في اكثر من معنى واحد و هو غير جايز كها قرر في موضعه او ارتكاب التجوز في الكلام مم الاستغناء عنه في المتام كها هوظاهر لذوى الافهام. (عمدعلى)

(٩٣)قوله سواء...: السواء اسم مصدر بمعنى الاستواء يوصف به كها يوصف بالمصادر و منه قوله تعالى: «تعالوا الى كلمة سواء بيننا و بينكم »و ما بعده فى تأو يل المصدر مبتداء هو خبر، والتقدير: و كونها قبل التصنيف او بعده سواء.

فان قلت: كلمة «او »لاحد المتعدد والتسوية انما يكون بن المتعدد لابن احده فالصواب الواو بدل

فى مقدمة الكتاب \_\_\_\_\_\_\_ في مقدمة الكتاب

«او» (في قول المحشى: «... قبل التصنيف او بعده»).

قلت: استعمال «او» بمعنى الواو مشهور، نعم يرد ذلك اذا استعمل سواء بكلمة ام المتصلة كها فى قوله تعالى: «سواء عليهم ءأنذرتهم ام لم تنذرهم...» و تمام الكلام مذكور فى حواشى المطول. (عبدالرحيم) (٩٤) الغرض من هذا الكلام ردّما ذكره بعض الاعلام فى مثل هذا المقام: من ان وضم

(۱۴)الغرض من هذا الكلام ردّما ذكره بعض الاعلام فى مثل هذا المقام: من ان وضع الديباجة ان كان قبل التصنيف فهو اشارة الى المعانى المخصوصة المرتبة فى الذهن وان كان بعده فهو اشارة الى الامور الموجودة فى الحارج. وحاصل الرد واضح وكانه لايخلوعن نظر فتأمل.(محمدعلى)

(٩٥)قوله او بعده: كثر فى كلام المصنفين ذكر كلمة «او» بعد «سواء» و جاعة على منعه و وجوب ابداله بد «ام» قال «ابوعلى»: «لايجوز «او» بعد سواء فلايجوز سواء على قت او قعدت لانه يكون المعنى: سواء على احدها ولايجوز ذلك» و تبعه ابن هشام و نسب فى «مغنى اللبيب» قول «الجوهرى» سواء على قت او قعدت، الى السهو و قرائة من قرأ «سواء عليهم أنذرتهم او لم تنذرهم» الى الشفوذ.

ولا يخق ان هذا مبنى على جعلهم سواء خبراً مقدماً و مابعده مبتداء مؤخراً - كها هو مذهب إبى على و من تبعه لظهور ان الاستواء أما يكون بين الشيئين لاشىء واحد مردد بينها و اما لوجعل خبر مبتداء عنوف ساد مسلة جواب الشرط كها ارتضاه «نجم الائمة» حيث قال: و الذى يظهرلى ان سواء فى مثل قولم سواء على قت ام قعدت، خبر مبتداء عنوف تقديره: الامران سواء على ثم بين الامرين بقوله اقت ام قعدت الى ان قال: و قولك اقت ام قعدت بمعنى: ان قت او ان قعدت و الجملة الاسمية المتقدمة اى: الامران سواء على فلا منع من ذلك بل كها الامران سواء على فلا منع من ذلك بل كها يعطف باو.

ثم لايذهب عليك ان ما ذكره ابوعلى يقتضى ان لايجوز العطف بام ايضاً فانها ايضاً لاحد القسمين الشيئين اوالاشياء فلايجوز سواء على اقت ام قعدت،لان المعنى سواء على احدهما و ما ذلك الا لجملهم سواء خبراً و ما بعده مبتداء، فالحق احق بان يتبع والصدق حقيق بان يستمع.(ميرزامحمدعلي)

(۱۶) قوله اذ لا وجود للالفاظ و لا للمعانى فى الحارج: فا قيل من انه اذا كان وضع الديباجة بعد التصنيف فالاشارة الى الحاضر الحارج، لا يستقيم الآبان يراد به الاشارة الى نقوش الكتابة دون الالفاظ و دون معانيها و دون المركب من الاثنين او الثلاث منها و لا يخفى انه لا يناسب هذا المقام للاخبار عنه بفاية تهذيب الكلام الا ان يحمل على الجاز تسمية للمعبر باسم المعبر عنه وفيه نظر بعد ما لا يخنى على المعتقل، لان الحاضر لا يكون الا شخصياً و من البين ان ليس المراد و صف ذلك الشخص لا يخنى على المعتقل، لان الحاضر لا يكون الا شخصياً و من البين ان ليس المراد و صف ذلك الشخص ولا تسمية ذلك الشخص اوغيره مما يشاركه فى الالفاظ الخصوصة الموضوعة بازاء المعانى المخاصر فى الذهن على جميع ذلك المفهر و لاشك فى انه لا حضور له فى الحارج لهذا الكلى فالاشارة الى الحاضر فى الذهن على جميع التقديرات و من هينا علمت ان اسامى الكتب من اعلام الاجناس. (جلال الدين الدوانى)

(٩٧)الكلام اللفظى ما يتلفظ به الانسان و الكلام النفسى ما يتصوره فى الذهن و يأتى بالكلام اللفظى على طبقه، فزيد قائم مثلا كلام لفظى و معناه ـــوهى: الصورة الحاصلة فى الذهن المطابقة لهذا الكلام الخارجي - كلام نفسي و وجه التسمية ظاهر في كليها. (محمدعل)

(٩٨) قوله حله على هذا: الغرض من هذا الكلام اصلاح كلام المصنف فان ظاهره فاسد لظهور ان المعنى لا يحمل على العين كما سبق في شرح قول المصنف: «ارسله هدى هو بالاهتداء حقيق».

ثم انما اختصر هنا على كون الحمل للمبالغة او تقدير الخبر ولم يجوز كون المصدر بممنى اسم المفعول كما

جوز فيا سبق كونه بمعنى اسم الفاعل، لان الاضافة الى الكلام لايلائم ذلك كما هو ظاهر. اللهم الا ان يكون من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف فتأمل. وقد عرفت سابقاً وجهاً آخر لحل الاشكال في امثال ذلكفراجعه (محمدعلى)

(٩٩) قوله اما على المبالغة: كما كان كلام المصنف غير مرتبط بحسب الظاهر اذلايصح ان يقال: ان الكتاب غاية تهذيب اى: غاية تنقيح، فان المنى لا يحمل على العن بحسب الحقيقة، فاجاب الحشى بان هذا الحمل اما بطريق المجاز حيث جمل العن نفس المعنى للمبالغة كها في نحو «زيد عدل» فلم يحتمل الحنر الضمور. قال الكوفيون: المصدر يؤل بالمشتق دائماً فيكون الحمل بحسب الحقيقة والجنسية متحملاً للضمير او بناء على ان التقدير هذا الكتاب مهذَّب كما تحذف كثيراً ما عامل الفعول المطلق و اقم المفعول المطلق مقامه و يحتمل ان يكون التقدير: هذا الكتاب مهذَّب تهذيباً غاية التهذيب فحذف العامل و اقيم المفعول المطلق مقامه ثم حذف المفعول المطلق و اقيم صفته مقامه او يكون تصنيف هذا الكتاب غاية تهذيب الكلام بحذف المضاف او يكون هذا الكتاب غاية كلام مهذب بان يجل المصدر بمعنى اسم المفعول والاضافة من قبيل جردقطيفة.

ولقائل ان يقول: ان تهذيب الكلام تنقيحه و تطهيره من المعايب و الزوائد، فكيف يوصف به هذا الكتاب مع اشتماله على بعض الزوائد؟ كما سيجىء الاشارة الى بعضها. (عبدالرحم)

(١٠٠)الاظهر انه على صيغة اسم المفعول و يجوز على بعد ان يقره على صيغة الفاعل ايضاً. (عمدعل)

(١٠١) فصار تقدير الكلام: هذا الكلام غاية التهذيب فحذف اللام و عوضت عنها الاضافة لتعيين المقصود و لرعاية السَّجع ثم استغنى عن وصف اسم الاشارة لدلالة الكلام عليه. (محمدعل)

(١٠٢)قوله على طريقة مجاز الحذف: قال المصنف في شرح التلخيص: «اعلم ان الكلمة كما توصف بالجاز لنقلها عن معناها الاصلى، كذلك توصف به ايضاً لنقلها عن اعرابها الاصلى الى غيره بحذف لفظ او زيادة لفظ فالاول كقوله تعالى: «و جاء ربك»، «و اسل القرية» والثاني مثل قوله تعالى: «ليس كمثله شيء» اي: جاء امر ربك -لاستحالة عيء الرب- واسل اهل القرية- للقطع بان المقصود سؤال اهل القرية و ان كان الله تعالى قادراً على انطاق الجدران ـ و لبس مثله شيء ـ لان المقصود نني ان يكون شيء مثله تعالى لا نني ان يكون شيء مثل مثله» اتتبي ملخصاً.

وما نحن فيه من القسم الاول، و الدليل على الحذف عدم صحة الحمل بدونه. (محمدعلى)

(١٠٣)فان التحرير هو البيان الحالى عن الحشو والزوايد بخلاف البيان فانه عام له و لفيره و قد يطلق التحرير على بيان المعنى بالكتابة كها ان التقرير بيانه بالعبارة و لما لم يكن له كثير فايدة لم يتوجه اليه المحشى. ثم الظرفية تجوزية تشبيهاً للشمول العمومي بالشمول الظرف و استمارة « في» الموضوعة للثاني

ف مقدمة الكتاب \_\_\_\_\_\_ 680

الاول كذا ذكره الفاضل الدواني. (عمدعل)

(۱۰۴)قوله والمنطق آلة قانونية: الالة هي الواسطة بين الفاعل و منفعله في وصول اثره اليه كالقلم للكاتب فانه و اسطة بينه و بين المكتوب في وصول اثره اليه.

والقانون لفظ يو نانى او سريانى موضوع فى لغتهم لمسطرالكتابة وفى الاصطلاح قضية كلية تعرف منها احكام جزئيات موضوعها و سيأتى ذلك مفصلاً عند شرح قول المصنف: «فاحتيج الى قانون» انشاءالله تعالى.

والفكر هو ترتيب امور معلومة لتحصيل امور مجهولة و سيأتى تفصيله انشاءالله تعالى.

ثم انما كان المنطق آلة، لكونها واسطة بين القوة العاقلة و المطالب الكسبية في الاكتساب. و انما كان قانوناً، لان مسائله قوانين كلية تعرف منها احكام موضوعاتها. كما اذا عرفنا مثلاً ان الموجبة تنمكس الى الموجبة الجزئية، عرفنا ان قولنا: «كل انسان حيوان» تنمكس الى قولنا: «بعض الحيوان انسان» و هكذا.

وانمانسب العصمة الىمراعاتها،

لان نفس المنطق ليس بعاصم عن الحظاء والا لوجب ان لا يصدر خطاء عن المنطق مع انه ربما يعرض الخطاء له لاهماله وعدم مراعاته الألة و هوظاهر. هذا مفهوم التعريف.

و اما احترازاته: فالالة بمنزلة الجنس و قوله: قانونية، بمنزلة الفصل البعيد يخرج الآلات الجزئية لارباب الصنايع فى صنايعهم. والقيد الاخير بمنزلة الفصل القريب يخرج العلوم القانونية التى تعصم مراعاتها عن الحظاء في المقال لا في الفكر كالنحو والصرف وغيرهما من العلوم الادبية.

ثم ان التعريف رسم للمنطق لاحد له فان الحد انما يكون بالذاتيات كما سيجىء، وكونه آلة ليس من الذاتيات بل من الداتي للشيء يكون له في نفسه والآلية للمنطق ليست له في نفسه بل بالقياس الى سائر العلوم وايضاً هو تعريف بالغاية اذالعصمة عن الحطاء انما هي غاية للمنطق و غاية الشيء تكون خارجة عنه والتعريف بالخارج رسم هذا.

و ربما قيل على الوجه الاول انه: ربما يحصل الآلتية للمنطق بالقياس الى نفسه لظهور ان بعض المسائل المنطقية آلة للبعض.

واجيب: بان حصول الآلتية انما هو بالقياس الى البعض الاخر لا الى نفسه و حصول الآلتية لنفسه انما يكون اذا كان كل مسألة من مسائله آلة بالقياس الى نفسه.

ولا يخفى ان هذا الجواب انما هو من باب المجاراة والماشاة مع الخصم والا فيمكن ان يقال: انه يكفى في كون الآلتية عرضياً حصولها بالقياس الى علم آخر و ان كان حاصلاً بالقياس الى نفسه ايضاً اذ الذاتى للشىء يجب ان يكون له فى نفسه فقط. فتأمل. (ميرزاعمدعلى)

(١٠٥)اى: واجب الوجود، والمعاد هو فى اللغة بمعنى الرجوع والمراد به هيهنا رجوع الروح الى البدن بعد مفارقته منه(عبدالرحيم)

(۱۰۶)قوله على نهج قانون الاسلام:احتراز عن الحكمة فانها و ان كانت باحثة عن احوال المبدأ و المعاد ايضاً لكن البحث فيها ليس على نهج قانون الاسلام بمغى انه لايعتبر فيها كونها على طبق الشرع و قانون الاسلام لا انه يعتبر ان تكون على خلافه حتى يرد انه يلزم ح كون الحكيم المعتقد للحكة كافراً غير مسلم لكون اعتقاده على خلاف الشريعة المطهرة الطاهرة فان عدم اعتبار الشيء ليس باعتبار لمدمه كها هوظاهر (محمدعل)

(١٠٧) الظاهر من كلامه أن العامل في المعطوف هو عامل المعطوف عليه بواسطة الحرف كها عليه الجمهور وهو الصحيح. وذهب بعضهم إلى أنّ العامل هو الحرف و قال بعضهم: أن العامل مقدر بعد العاطف و قال بعضهم؛ لو قيل: العامل في التابع هو المتبوع لكان لهم شواهد. و يحتمل أن يكون معطوفاً على التحرير (كها قال به الفاضل الدواني) والمعنى: هذا غاية تهذيب الكلام في تقريب المقاصد أي: سوق الدليل على وجه يستلزم المطلوب. هكذا قيل. وفيه أنه و أن كان بحسب اللفظ اقرب الا أنه ليس بحسب المدلي على وجه يستلزم على من له فكر أصوب وذهن أرهب ولذا لم يتعرض له الحشي. (عبدالرحم)

(١٠٨)قوله و الحمل: اى حمل قوله: «غاية تقريب المرام» على كلمة اسم الاشارة حدا الما طريقة المبالغة كيا يقال في حمل المصادر على الذوات نحو «زيد عدل» او ان خبرالمبتداء معذوف و «غاية تقريب المرام» مفعول مطلق اقيم مقامه فاعطى حكمه وهو الرفع على الخبرية بعد ما كان منصوباً على المفعولية والتقدير: «هذا الكلام مقرب غاية التقريب» و قد تقدم مثله في قوله: فهذا غاية تهذيب الكلام». (التقريب ص١١)

(١٠٩)لايخنى ان الاولى ان يقرء «مقرب» بصيغة اسم الفاعل كها صرح به الفاضل الدوانى و يجوز على بعد صيغة المفعول ايضاً.(محمدعل)

(۱۱۰) يعنى ان كلمة «من» لبيان الجنس فان هذه و ان كان اكثر وقوعها بعدما و مها لكثرة ابهامها نحو: «ما ننسخ من آية...» ، «مهماتأتنا به من آية» لكنها قديجيء بعد غير هما ايضاً قال تمالى: «فاجتنبواالرجس من الاوثان» ثم هى و مخفوضها فى عمل النصب على الحالية اى: كائناً من تقرير عقايد الاسلام و كذا الحال فى امثال ذلك.

ثم ان قوماً انكر مجى ﴿ من البيان الجنس و عليه فهي للتبعيض كما لا يخنى . (محمدعلى)

(١١١) قوله والاضافة في عقايد الاسلام بيانية: اعلم أن المشهور عندالجمهور أن الاضافة المعنوية تكون على معنى اللام باكثرية و على معنى في بقلة و الضابط: أن الشّبيّين اللذين يعتبر بينها الاضافة لابد و أن يتحقق بينها احدى النسب الاربع أما التساوى أو التباين أو العموم المطلق أو العموم من وجه.

فعلى الاول يمتنع الاضافة الابتأو يل يلحقه بالثلاثة الاخر.

وعلى الثانى أما أن يكون بينها نسبة و أضافة أم لا وعلى الثانى يمتنع الأضافة أيضاً وعلى الأول أن كانت النسبة هى الظرفية بأن يكون المضاف اليه ظرفاً للمضاف فالأضافة بمعنى «فى» سواء كان ظرف أمان غود «مكرالليل» و «تربص أربعة أشهر» أو ظرف مكان غود «يا صاحبي السجن» و «صلوة المسجد» و الا فيمعنى اللام سواء كان المضاف ظرفاً للمضاف اليه كـ «مسجدالصلوة» و «منبرالوعظ» أو جزء منه كـ «يد زيد» أو كجزء كـ «كلام زيد» أو ملكاً له كـ «ثوب زيد وعبده» أو كملك كـ «جل الفرس» أو أن يتحقق بينها القرابة كـ «إلى زيد وابنه وعمه وخاله» وغير ذلك مما لانهاية له. وعلى الثالث أن كان المضاف اليه أعم و المضاف أخص كـ «احداليو» مثلاً فالاضافة ممتنعة وعلى الثالث أن كان المضاف اليه أعم و المضاف أخص كـ «احداليو» مثلاً فالأضافة ممتنعة

الابتأويل، والا فهي بمعنى اللام كـ «يوم الاحد» و «علم الفقه» و «شجرالاراك».

وعلى الرابع فان كان المضاف اليه اصلاً للمضاف فالإضافة بمنى من والا فبمعنى اللام ايضاً.

فاذاتبين هذا فاعلم انه: اذا كان الاسلام عبارة عن نفس الاعتقادات يكون بينه و بين العقايد عموم مطلقا والمضاف اليه اخص وقد عرفت ان الاضافة ح تكون بعنى اللام لاغير وكان ما ذكره المحشى مبنى على ما افاده بعض المحقتين من ان الانسب بحسب الممنى ان تكون الاضافة ح بيانية و اظهار «من» (الجارة) فيها خال عن التكلّف. ولا يخنى ان هذا خرق لاجاعهم. (ميرزاعمدعل)

(١١٢)قوله و ان كان عبارة عن مجموع الاقرار باللسان: اعلم: ان الاسلام على هذا يكون مرادفاً للايمان قان معناه ايضاً ذلك كما هو المروى عن الرضا صلوات الله و سلامه عليه وآله. والمستغاد من كلام شيخ الطائفة ان الايمان اعم من الاسلام فانه قال: «معنى الايمان هو التصديق بالقلب والاعتبار بما يجرى على اللسان».

اقول: يمكن ان يستدل على ذلك بان الايمان في اللغة بمعنى التصديق القلبى كما قال الله تعالى حكاية عن اخوة يوسف (ع): «و ما انت بمؤمن لنا...» اى: لست مصدقاً لقولنا و قال تعالى: «يؤمن بالجبت و الطّاغوت» اى: يصدّق، و يقول العرب في محاوراتهم: فلان يؤمن بكذا و فلان لايؤمن بكذا و الاصل عدم النقل (اى: عدم نقل معنى التصديق الى معنى آخر) ولادليل عليه (اى: على النقل) وكل لفظ شرعى لادليل على نقله يجب ان يحمل على معناه اللغوى.

و ما قيل: من ان التصديق القلبى لايفهم من العرف الامع القول فيجب اعتبار القول باللسان في مفهوم الايمان، منظور فيه من ان التصديق القلبى قديفهم بدونه كما في الاخرس و الساكت. فالحق ان حقيقة الايمان هو التصديق القلبى و اعتبار اللسان و سائر الجوارح ضرورى لظهوره. (عبدالرحيم)

(وقال ميرزامحمدعلى ره في بعض الحواشي): اعلم ان الاسلام على مايستفاد من الاخبار هوالاقرار باللسان على ان لا اله الا الله وان محمداً (ص) رسول الله،سواء كان مع التصديق القلبي و الممل بمقتضاه ام لا، فهو اعم مطلقا من الايمان كما يدل عليه موثقة سماعة قال: قلت لابي عبدالله عليه السلام: اخبرني عن الاسلام و الايمان اهما مختلفان؟ فقال (ع): «ان الايمان يشارك الاسلام و الاسلام لا يشارك الايمان» فقلت: صفهمالي فقال: الاسلام شهادة ان لا اله الا الله والتصديق برسول الله (ص)، به حقنت الدماء و عليه جرت المناكح و المواريث و على ظاهره جماعة الناس والايمان الله (ص)، به حقنت الدماء و عليه جرت المناكح و المواريث و على ظاهره جماعة الناس والايمان الهدى و ما ثبت في القلوب من صفة الاسلام و ما ظهر من السل والايمان ارفع من الاسلام بدرجة ان الايمان يشارك الاسلام في الظاهر و الاسلام لإيشارك الايمان في الباطن و ان اجتمعا في القول و الصفة» و غير ذلك من الاخبار.

و قواسه تعالى: «قالت الاعراب آمنا قل لم تؤمنوا و لكن قولوا اسلمنا و لمايدخل الايمان فى قلو بكم»، صريح فى ذلك الفرق. فمن قال بالترادف بينهما فلا ينبغى الالتفات اليه.

و اما قوله تعالى: «ان الدين عندالله الاسلام» فلا دلالة فيه، فان العام يستعمل في كل واحد من الافراد. فالاسلام ضربان: احدهما دون الايمان و هو مجرد الاقرار والاعتراف باللسان و الثانى ان يكون مع الاعتراف باللسان معتقداً بالجنان و عاملا بمقتضاه بالاركان و منه الآية المذكورة و قوله

تعالى: «اسلمت لرب العالمين» و هذا مراد المحشى (ره) من الشقين الاخيرين لا انه متردد في تميين المعنى الموضوع له للاسلام بل في تميين الفرد المراد من العام.

و اما تخصيصيه بنفس الاعتقادات كما مر، فكانه مبنى على التجوز و هيهنا كلام لايسعه المقام.

(۱۱۳) بفتح الجيم: القلب —الذى هوالمراد هيهنا— سمى به لاستتاره فى الصدر، وقيل: لوعيه الاشياء و جمعه لها و هو بعيد جداً. واصله من جنّ يجن جناً كضرب يضرب ضرباً. و منه قوله تمالى: «و كنتم اجنة فى بطون امهاتكم» و الا جنة جمع جنين. و منه ايضاً «الجنة» بكسر الجيم، الواحد «جتى» والواحدة «جنية» الذى يقال فى تعريفه: «هو جوهر سفلى يتشكل باشكال مختلفة حتى الكلب و الخنزير» سمى بذلك لاستتاره واختفائه عن الابصار. والجانّ ج جتان بكسرالجيم و بعده النون المشددة اسم جمع للجنّ.

و اما جنّ من باب نصر ينصر جنا بالفتح وجنوناً وجناناً بمعنى الاظلام ومنه قوله تعالى: «و لما جنّ عليه الليل» و ايضاً يجيء بمعنى الاستتار.

والجنان بكسر الجيم جمع الجنة بالفتح و ايضاً تجىء جمعها على جنات و هى الحديقة ذات الشجر الكثير، قيل لها ذلك لسترها الارض بظلالها. و منها الجنة التى و عد المتقون. والجنات التى تجرى من تحتها الانهار.

والجُنة بضم الجيم جمعها جُنن: السترة و اليجَنّ و المجّنة ج مّجان: كل ما وقى من السلاح.(م - ب)

(۱۱۴)قوله فالاضافة لامية: لمكان التباين بين المضاف والمضاف اليه اما على الثانى فظاهرو اما على الاول فلضرورة ان المركب يباين الاجزاء كما ترى فى السكنجبين بالنسبة الى الحل و العسل فما توهم من ان المقايد اعم منه مطلقا بهذا المعنى فليس نما يلتغت اليه. (محمدعل)

(۱۱۵)قوله و يحتمل التجوز في الاسناد: بان يجعل الحمد على سبيل المبالغة كمامر مراراً. و التجوز في الاسناد هو اسناد الشيء الى غيرماهوله مثل «صام نهاره» و «جرى النهر» و «سال الميزاب» و هنا اسناد التبصرة الى الضمير من هذا القبيل فان الاصل فيه ان يسند الى فعل الكتاب و شأنه بل فعل المستف او شأنه، هذا.

ويحتمل ان يكون على تقدير المضاف اما قبل التبصرة اى جعلته ذاتبصرة او قبل الضمير، اى: جعلت شأنه و حاله تبصرة، وقس على هذا قوله تذكرة. (محمدعلى)

(١١٤)يمنى ان فاعل الافهام و مفعوله كلاهما عذوف فاما ان يكون الفاعل كلمة الغير و المفعول الضمير العايد الى الموصول او بالعكس.

فان قلت هذا على التقدير الثانى واضح فان تعويض اللام عن الضمير الغايب شايع، قال تعالى: «فان الجنة هى المأوى» و اما على الاول فشكل فان التعويض عن الظاهر غير معروف.

قلت: اولا: ان هذا ليس من باب الحذف و التمويض بل من الحذف للقرينة و ذلك مطلق. وثانياً: لانسلم ان الحذف و تعويض اللام مختص بالضمير الغايب بل هو عام له و للاسم الظاهر و الضمير الحاضر. قال الزغشري في قوله تعالى: «وعلم آدم الاسهاء كلها» اي: اسهاء المسميات.

و قال ابوشامة في قوله: «بدأت ببسم الله في النّظم اولا» ان الاصل في نظمي. نعم هو كثير فيه ولا يلزم من الكثرة الاختصاص.(ميرزامحمدعلي)

(۱۱۷)قوله او تفهيمه للغير: اى تعليمه له. الظاهر ان كلمة «او» هينا لنع الخلو، اذ يصح ان يكون الكتاب تبصرة للمتعلم والمعلم بان يكون المعنى هكذا: جعلته تبصرة لمن حاول التبصر لدى الافهام اى: عند الافهام اعم من ان يكون افهامه للغير او افهام الغير اياه الا ان يبنى الكلام على ظاهر الحال، فان الظاهر ان يكون الكتاب تبصرة لاحدها بل للمتعلم فقط ولذا قدمه الحشى. (عبدالرحم)

(۱۱۸) قوله او متعلق بيتذكر: يعنى ان الظرف اما مستقر متعلق بمقدر هو حال عن فاعل يتذكراهني: الضمير المستتر الراجع الى «مّن» الموصول فيكون تقدير الكلام: «جعلته تذكرة لمن اراد ان يتذكر كائناً من ذوى الافهام» و اما لفو متعلق بيتذكر، و انحا زاد قوله بتضمين معنى الاخذ والتعلم، لان معنى يتذكر غير مناسب بمن فلايكون متعديا بها الا ان يتضمن شيئاً يناسبها و يتعدى و مثل ذلك كثير فى كلام العلماء كما فى اوائل اكثر الكتب: «و رئبته على كذا و كذا» و فى قول ابن الحاجب: «المعانى المعروة عليه».

والتضمين هو: ان يقصد بلفظ معناه الحقيق و يلاحظ معه معنى لفظ آخر يدل عليه بذكر بعض متعلقاته فتارةً يجعل المذكور اصلاً و المتضمن حالاً كها فى عبارة المحشى و تارة "بالمكس كان يقال: «جعلته تذكرة لمن اراد ان يأخذ و يتعلم مذكراً من ذوى الافهام»(عبدالرحيم)

(۱۱۹) قوله هذا ایضاً یحتمل الوجهین: ای کها ان قوله: «لدی الافهام» یحتمل الوجهین بکونه للمتطم و للمعلم، کذلك هذا یعنی قوله: «من ذوی الافهام» یحتمل ان یکون للمعلم باعتبار کونه حالاً ظرف مستقر و ان یکون للمتعلم باعتبار کونه ظرف لفو متعلقاً بیتذکر بالتضمین المذکور. هذا ما ذکروه.

ولا يخفى أن هذا الاحتمال يمكن حصوله بالاعتبار الاول ايضاً لجواز وصف المتعلم بكونه ذافهم ايضاً لكن الاتسب هوالاول. فافهم (عمدعلي)

(۱۲۰) السمّ بالتشديد وقد يخفف كها في قوله: «فه بالعقود و بالايمان لا سيا» وعينه في الاصل واو(اى: سؤى) و اذا ثني يستغنى عن الاضافة كها استغنى عنها «مثل» في قوله: و الشر بالشر عندالله مثلان و يستغنى بتثبيته عن تثبية سواء فلم يقولوا: «سواء ان» الا شاذا(عبدالرحم)

(۱۲۱) قوله واصل سيا لا سيا حلفت «لا» فى اللفظ: حكى عن تغلب: ان من استعمله على خلاف ماجاء فى قوله: «ولاسيا يوم بدارة جلجل» فقد اخطأ قال و وجه ذلك: ان لا سيا تركبت و صارت كالكلمة الواحدة و تساق الترجيع بعدها على ما قبلها فيكون كالخرج عن مساواته الى التشر النواخر» معناه واستحبابها فى العشر النواخر» معناه واستحبابها فى العشر الاواخر» معناه واستحبابها فى العشر الاواخر» معناه واستحبابها فى العشر الاواخر» بدون «لا» اقتضى الاواخر آكد وافضل فهو مفضل على ما قبله فلوقيل: «سيا فى العشر الاواخر» بدون «لا» اقتضى التسوية و بق العمن على التشبيه دون التفضيل فيكون التقدير: «و تستحب الصدقة فى شهر رمضان مثل استحبابها فى العشر الاواخر». انتهى.

ولا يخنى ان هذه العلة انما تقتضى ان لا تستعمل الامع «لا» ظاهرةً او مقدرةً و اما انه يجب ان تذكر معه فلا، قال نجم الائمة: «و تصرف في هذه اللفظة تصرفات كثيرة لكثرة استعمالها فقيل: «سيا» بحذف «لا» و سيا بتخفيف الياء مع وجود لا وحذفها.(ميرزاعصدعل)

(۱۲۲)قوله هذا اصله ثم استعمل بمعنى خصوصاً: اقول «لاسيا» فى اصله و فى استعماله شىء واحد ومفاد «خصوصاً» عين مفاد «لامثل كذا» فليس هناك معنى آخر جاء به الاستعمال لم يكن فى الاصل.(التقريب ص١٢)

(۱۲۳) قوله و نيا بعدة ثلاثة اوجه: اما الجرفعل انه مضاف اليه و ما زايدة بينها كها فى «اياالاجلين» و اما الرفع فعلى انه خبر لمضمر محذوف و«ما» اما موصولة وصلته هى الجملة المحذوفة الاولى او نكرة موصوفة و التقدير «لامثل الذى هوالولدالاعز» او «مثل شىء هوالولدالاعز» والجراولى من الرفع لقلة حذف صدرالجملة الواقعة صلة او صفة على انه يقدح فى اطراده لزوم اطلاق «ما» على «من يعقل» و هو محنوع على الوجهين ففتحة سى، اعراب لانه مضاف و امنا النصب فعلى تقديراعنى او على انه تميز، ان كان نكرة كها يقم التميز بعد مثل فى قوله تعالى: «ولو جئنا بمثله مدداً» وما كافة عن الاضافة والفتحة بيانية مثلها فى «لارجل» وقبل على الاستثناء من الوجهين فنع جواز نصبه اذا كان معرفة وهم.

و اجيب بانه غرج مما افهمه الكلام السابق من مساواته لما قبلها وعلى هذا فيكون استثناء منقطعاً.

قيل و يقدح فى الاستثناء اقترانه بالواو ولا يقال: «جاء القوم والا زيداً» لان القول بزيادتها ضعيف واقترانه واجب عند بعضهم بان مراد القائل بالاستثناء ان لاسها مع لابدونها نزل منزلة الاستثناء.(شيخ عبدالرحيم)

(١٢٢) يعنى: ان «فعالاً» هيهناعمني مايفعل به. (عبدالرحيم)

(۱۲۵)هذا معناه العرفى و معناه اللغوى «رباط القربة» يقال: «عصم القربة» : شذهابالعصام.

(۱۳۶)ای کها انه لقصد الحصر، فانه لامانع من ان یکون لشیء اسباب متعددة و جهات متشتة.

ثم السجم. في اللغة: هدير الحمام ونحوها قال الشاعر:

«حامة جرعى حومة الجندل اسجعى فانت بمرئى من سعاد و مسمع».

و فى الاصطلاح: «هو تواطؤ الفاصلتين من النثر على حرف واحد فى الاخر، وقد يقال على الكلمة الاخيرة من الفقرة باعتبار كونها موافقة للكلمة الاخيرة من الفقرة الاخرى». و هذا مراد من قال: ان السجع فى النثر كالقافية فى الشعر لا المنى الاول فان القافية لا تطلق على تواطؤالكلمتين من اواخر الابيات على حرف واحد بل هو مقابل للتقفية.

ثم المراد بالسجع ان يزاوج بين الفواصل ولايتم ذلك فى كل صورة الا بالوقف والبناء على السكون. ولهذا قالوا: الاسجاع مبنية على سكون الاعجاز قبل: و لا يقال فى القرآن اسجاع لان السجع فى الاصل هدير الحمام ونحوها بل يقال فواصل. (محمدعلى) (۱۲۷)و قبل هو ترك السمى فيا لايسمه قدرة البشر فيأتى بالسبب ولا يحسب ان المسبب منه و عليه الحديث: «اعقل بعيرك و توكل على الله».(محمدعلى)

(۱۲۸)هذا معناه العرفاني لا اللغوى و هو في اللغة: الاعتداد بالشيء، يقال: توكل عليه، اي: اعتد به و اعتمد عليه.(التقريب ص١٣)

(۱۲۹)قوله لما علم ضمناً: كلمة «لسًّا» اما ظرف او حرف بعنى «اذ» ترد لربط مضمون جملة بوجود مضمون جلة بعضمون جلة اخرى كما اذا قلنا: «لما جاء زيد جاء عمرو» فعناه عندالقائل بالحرفية: ان وجود الاول سبب لوجود الثانى و عندالقائل بالظرفية: ان الثانى وجد عند وجود الاول سواء كان بالسببية او مالا تفاق.

ثم الغرض من هذا الكلام بيان سبب تنكير المقدمة و تعريف القسمين و حاصله: أن التعريف (اى «ال» التعرف) شيء على الكلمة لا يرتكب اليه الا لمقتضى هيهنا بالنسبة الى القسمين موجود و هو تقدم ذكرهما فلذا عرف القسم الاول (اى ادخله «ال») و اما بالنسبة الى المقدمة فلا و لذا نكرها، فلايرد انه لايلزم من انتفاء المهد انتفاء التعريف، لعدم انحصاره فيه، لكن يرد أن المهد الحارجي هو الاشارة الى حصة معينة و أن لم يتقدم ذكرها لالفظأ ولادلالة.

ثم انما قدم المصنف القسم الاول، لانه مقدمة موصلة الى القسم الثاني. (شيخ عبدالرحيم)

(۱۳۰) قوله «كا علم ضمناً...»: اعلم: ان كا هذه تحتص بالماضى فتقتضى جلتين وجدت ثانيتها عند وجود اوليها كقولك كا دعانى اجبته، و اختلف فى انها هل هى حرف او ظرف و الاولون هل هى حرف وجود لوجود او وجوب لوجوب والاخرون هل هى عين حين او اذ و لكل قائل. وعن ابن خروف انه رد على مدعى الاسمية بجواز «كا اكرمتنى امس اكرمتك اليوم» لانها اذا قدرت ظرفاً كان عاملها الجواب و الفعل الواحد لا يقع فى زمنين مختلفين.

و اجيب: بان هذا مثل قُوله تعالى: «ان كنت قلته فقد علمته» والشرط لايكون الا مستقبلاً و لكن المعنى: «ان ثبت انى كنت قلته» وكذا هنا المعنى «لما ثبت اليوم اكرامك لى امس اكرمتك».

ثم الغرض من هذا الكلام دفع ما ربا يتوهم فى هذا المقام ان هذا الكلام من المصتف لم يقع فى موقعه كها لايخفى على المنصف فان مثال ذلك أنما يؤتى بعد تقسيم الشىء الى قسمين او اقسام متعددة و لم يجز ذلك من المصنف سابقاً.

و حاصل الجواب: منع انه لم يجز من المصنف ذلك، فائه و ان لم يصرح بذلك فيا مر لكنه اشاراليه فى قوله: «فهذا غاية تهذيب الكلام فى تحرير المنطق والكلام» فان فيه دلالة ظاهرة على كون كتابه على قسمين: المنطق و الكلام فيصح العبارة المذكورة فى المقام كيا لايخنى على ذوى الافهام.

ثم فرع على هذا التفرقة بين القسم الاول و المقدمة حيث عرفالمصنف الاول (اى: جمله ممرفة بـ «ال») و نكرالاخر (اى لم يجعله معرفة بـ «ال») و قال: «فيصح…»

و منهم من جعل ذلك مقصوداً اصلياً للمحشى من غير تعريض لما ذكرناه. ولا يخفى ان هذا لايلائم قول الحشى : لم يحتج الى التصريح بهذا بهل اللازم ح ان يذكر بدله و بدل المتفرع عليه قولناصح تعريف القسم الاول بصيغة الماضى و بدون الغاء كما لا يخفى على من له دربة باساليب الكلام. (ميرزا عمدعل) (۱۳۱)قوله لم يحتج الى التصريح بهذا: و هو ان كتابه على قسمين فى المنطق و فى الكلام فالقسم الاول فى المنطق.(التقريب ص١٣)

(١٣٢) ربما يتوهم ان هذا انما يقتضى انتفاء تعريفها بلام العهد خاصة بل بلام العهد الذكرى فقط كما هوظاهر و لايلزم من انتفاء الحاص انتفاء العام.

والجواب اولاً: انه في مقام التخريق بينها و بين القسم الاول حيث عرف هو بهذا اللام دونها فاكتنى في الاستدلال على ما يرفع به الاشكال.

وثانياً: انه لما كان الخفاء المحتاج الى البيان موجوداً في هذا الفرد بخصوصه للظهور ان لا معنى للاستغراق او ارادة المقيقة والماهية من حيث هي هي او الاستغراق او ارادة المقيقة والماهية من حيث هي هي او ارادة الفرد الغير المعين منها كما لا يخفى على العارف بسياقة الكلام للسبب المدكري (اي: المهد الذّكري) ودنها. (عمدعلي)

حاصل التوهم المتوهم انه على ما ذكر يلزم اخصية الدليل من المدعى فان المدعى وجوب تنكيرها وتجريد ها عن اللام مطلقاً. والدليل انها يدل على وجوب تجريد ها عن لام المهد الذكرى كها ترى. و حاصل الجواب: بيان المساواة بين الدليل و المدعى، تارة بان المدعى ايضاً خاص و اخرى بان الدليل ايضاً عام لكنه لم يذكره بتمامه وانها ذكر جزه منه واكننى بذكره عن التمام لشهرة امره و وضوح حاله فتأمل. (منه ره)

(١٣٣)قوله ان قيل ليس المراد بالقسم الاول الا المسائل المنطقية: و ان اختلفا في اللفظ و الاختلاف اللفظي بمد الاتحاد في المعني لا يصحح اظراف احدهما في الاخر.

و خلاصة دفاعه: ان القسم الاول عنوان المنطق كها ان القسم الثانى عنوان للكلام و العنوان و المعنون في حدود هما غيران فيجوز ان يظرف و ينسب احدهما الى الآخر.

و كل تفصيلاته التى ذكرها --من: الالفاظ و المعانى والنقوش او المركب من الاثنين او المركب من الثلاثة او الملكة او العلم بجميع المسائل او بالقدر المعتدبه او نفس المسائل جيماً او نفس القدر المعتدبه - حشو و زوائد لامعنى فيها حقاً سوى تكثير العبارات.(التقريب ص١٣)

(۱۳۲)یمنی انه یلزم اتحاد الظرف و المظروف و هو باطل، ضرورة انه یجب التغایر بینها.(محمدعل)

(۱۳۵) قوله: قلت يجوز أن يراد بالقسم الاول: أقول: توجيه الظّرفية في جميع هذه الصورسهل الآ في صورة واحدة و هي أن يراد بالقسم الاول المعانى و بالمنطق المسائل هي المعانى في هذه المعانى و هو باطل.

و يمكن توجيهها بما قاله بمضهم في نظائر هذا المقام و حاصله: ان القسم الاول كل منحصر في المنطق فكانه قيل: هذا الكل في هذا الجزئي. قال بعض المحققين: «ولاخفاء في كونه تكلفاً وقد توجه نظائرها بان القسم الاول بعض من المنطق لعدم انحصار مسائله فيا ذكر من القسم الاول فكانه قيل: هذا الجزئي في هذا الكل. (عبدالرحيم)

(١٣٦)و هي ثلاث صور: الالفاظ مع المعاني و الالفاظ مع النقوش و المعاني مع

النقوش. (محمدعلي)

(۱۳۷) قوله والنطق عبارة عن احد معان خسة اما الملكة: الملكة اى: الصفة الحاصلة للانسان بحيث تقررت في محلها و لا يمكن للمتصف بها ازالتها و ان لم تكن بهذه الحيثية تسمى حالاً لان المتصف بها يقدر على ازالتها. ثم ان هذا الاطلاق من اشهراطلاقات العلم فلا ادرى لم تركه السيد في حاشيته على المطول؟ فافهم.

لا يقال: لا يجوز ان يكون الكتب او اقسامها عبارة عن الالفاظ و العبارات لانها مظروفة للمعانى و قد اشتهر فيا بينهم: ان الالفاظ قوالب المعانى فيلزم ان يكون كل منها ظرفاً للاخر و مظروفاً له.

لاناتقول: لأعذور في ذلك ، لان الظرف للالفاظ هو بيان المماني بناء على أن الالفاظ مسوقة لذلك البيان الذي قد يحصل بغيرها فكان البيان عيط للالفاظ و ظرف المماني هو الالفاظ ويزيد بزيادتها وينقص بنقصانها فكان الالفاظ قوالب يصب فيها المماني بقدرها.

نمم لا يجوزان يكون الشىء ظرفاً ومظروفاً لذلك الشىء بعينه من جهة واحدة مع ان ذلك فى الظرفية و المظروفية الحقيقيين و اما فى الظرفية و المظروفية المجازيتين كيا فى المعانى بالنسبة الى الالفاظ فلا(عبدالرحيم)

(۱۳۸)قوله العلم بجميع المسائل او نفس المسائل: الفرق بينها: ان المسائل تارة تلاحظ واقمة تحت شعاع الكشف وتارة تلاحظ بما هي هي غير منظوربها انكشافها لاحد.(التقريب ص١٣)

(٣٦)قوله فيحصل من ملاحظة الخمسة: جميع هذه الاحتمالات ظاهرة الامايراد فيها بالقسم الاول المعانى اما مجردة او منضمة الى الغير و بالمتعلق نفس المسائل اما عموماً او خصوصاً فان المسائل عبارة عن المعانى فيكون المعنى: «ان المعانى في المعانى» فيا هو الا كرّعلي مافرّ.

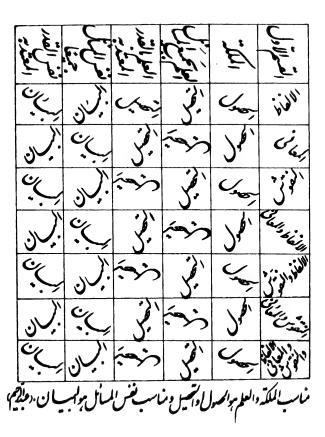
وقد يجاب: بان القسم الاول لما كان بعضاً من المنطق لعدم انحصار مسائله فيه كان المراد منه ايضاً بعضاً من المراد بالمنطق. فكانه قيل: هذا الجزئى في هذا الكلي.

وفيه مع كونه تكلفاً و تعسفاً ان هذا انما يصلح جواباً ان اريد بالمنطق المسائل عموماً و اما اذا اريد به نفس القدر المعتدبه فلا، لظهور ان القسم الاول ليس بعضاً منه ح بل هوعينه كما لايخني.

و يمكن الجواب: بان المراد من القسم الاول المعانى المطلقة ومن المنطق المعانى الخصوصة اى: هذه المعانى الجينة في الكتاب في بيان هذا النوع الحناص منها، اى: المعانى المنطقة بخصوصها ولا يختى ان هذا المدين على الحيثة و الاينافى ماسبق من ان المراد بالالفاظ و المعانى و غير ذلك الخصوصة لا المطلقة فان هذا مبنى على الحيشة و قد تقرر فى موضعه ان الاعتبار لا يحتق الشيء فافهم. (عمد على)

قوله يقدر في بعضها...: اى بعد ما لوحظ المظروف امراً من امور سبعة و الظرف امراً من امور خسة و عقد بينها مناسبة الظرفية و عقد بينها مناسبة الظرفية فقل الملكة» مثلاً يلزم ان يراعى امر آخر وراء تصحيح الظرفية و ايجاد التناسب بين الكلمات القائمة بتصحيح هذه الظرفية. فتلاً قولنا: «الالفاظ في الملكة» دافع لهذو المظرفية الا ان العبارة بهذا السبك الموجود غير مرغوبة فكان من الحق ان يقال: «الالفاظ في تحصيل الملكة» او «الالفاظ في بيان المعانى» او «الالفاظ في حصول نفس المسائل جيماً» وعلى هذه المناسبات المتبولة يلزم ان يمثى الطالب بكافة الحدسة و الثلاثين وجهاً و يراعى في مقام الاظراف واحداً من

كلمات: البيان، التحصيل، والحصول على مثل ما سقناه له من الامثلة حتى لايكون كلامه بعيداً عن طلاوة السبك المقبول(التقريب ص١٣)



## حواشى مقدمة علم المنطق

(١)قوله اى: هذه مقدمة: يمنى انها خبر مبتداء محذوف جرياً على مقتضى الاصل فى كل من المبتداء والحبر و منهم من جعله مبتداة محذوف الحبر اى: المقدمة فى رسم المنطق والحاجة اليه و موضوعه. واوردعليه: ان قوله «مقدمة»نكرة محضة لا يصح ان يخبرعنها.

واجيب بوجوه، منها: انه مخصوصة بجعل التنوين فيها للتعظيم او التقليل، والاول ناظر الى كثرة فوائدها و وفور عوائدها والثانى الى قلة الفاظها و وجازة كلماتها.

و منها: انها يقدر الخبر المحذوف قبلها، اى: «فى رسم المنطق والحاجة اليه وموضوعه مقدمة» فهو نظير قولك:« فى الدار رجل».

و منها ان ذلك مبنى على ما ذكره جمع من المحققين من ان مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة لاعلى ما ذكروه من التخصيصات التى يحتاج فى توجيهاتها الى الاعتبارات الركيكة و التكلفات الواهية، فعلى هذا يجوز «شجرةسجدت» و «كوكب انقض الساعة» وامثالها و لايجوز «رجل قائم» و نظائره، هذا.

وقد اورد على من جملها خبر مبتداء عذوف اى: هذه مقدمة كالمحشى والمصنف في شرح التلخيص: ان هذه اشارة الى الامور الثلاثة المذكورة وهي ليس نفس المقدمة بل المقدمة في بيان تلك الامور.

و فيه بعد تسليم انها ليست نفس المقدمة، انا لا نسلم انها اشارة الى الامور المذكورة بل الى الالفاظ و المعانى المخصوصة. ويمكن هذا ايضاً في قول من قال: اى هذه الامورمقدمة كما لايخني. (ميرزامحمدعل)

(٣) قوله يتبين فيها امور ثلاثة: اعلم ان توجيه الظرفية هيهنا كيا مر في توجيه قوله: «القسم الاول في المنطق» و للمصنف هيهنا طريقة اخرى كيا يشهد به عبارته في شرحه على التلخيص وهى: ان المقدمة مقدمة العلم وهي التي يتوقف عليها الشروع في البصيرة كمعرفة حد العلم و غايته و موضوعه و مقدمة الكتاب وهي طائفة من الكلام قدمت امام المقصود لارتباط لها به و نفمها فيه و على هذا فيكون مقدمة العلم عنده ظرفاً لمقدمة الكتاب فلايلزم اتحاد الظرف و المظروف و اتبا يلزم لو انحصر المقدمة في

مقدمة العلم كها هو المشهور لكن افادالشريف في حاشيته عليه ان مقدمة الكتاب اصطلاح جديد لا نقل عليه في كلامهم ولا هو مفهوم من اطلاقاتهم.

و يرد عليه أن المصنفين أصطلحوا على أن يسموا ما قدموه مقدمة كما يسمون طائفة من كلامهم فنا أو بابه وفصله على ما جعل باباً أو فصلاً فاطلاق المقدمة على تلك الطائفة المقدمة كاطلاق فن الكتاب و بابه وفصله على ما جعل اجزاء له فكا أن للمصنف أن ينير هذه الاسامى الى اسامى آخر كافعط و التنبيه و الاشارة كما هودأب الشيخ فى الاشارات مفكذلك يجوز أن يسمى ما قدم امام المقصود بالفرة كما فعله بعض مشايخنا رضوان الله عليم فلا ينبغى لاحد أن يقول: أن هذه اصطلاح جديد أذا لم يسم احدالباب بالخط والمقدمة والفرة الان هذه الامور ليست مضبوطة تحت قاعدة حتى يلزم ذلك و لذلك جرى على ذلك جيم المصنفين مم أن صاحب الكشاف قال فى الفائق: المقدمة الجماعة التى يتقدم الجيش من قدم بمغى تقدم ثم استعير لاول كل شيء. فقيل مقدمة الكتاب و مقدمة العلم و فتح الدال خلف. (عبدالرحيم)

(و قال ميرزا عمد على): توجيه الظرفية هنا نظير ما تقدم آنفاً و يزيد عليه بان كل واحد من تلك الامور جزء من المقدمة فهو من قبيل قولهم: ان المطلب الفلاني في المبحث الفلاني و يقرب من هذا ما اشاراليه الحشي من ان المراد بالمقدمة مقدمة الكتاب التي هي عبارة عن طائفة من كلامه قدمت امام المقصود لارتباط له بها وانتفاع بها فيه سواء توقف عليها ام لا، لا مقدمة العلم التي هي عبارة عمّا يتوقف عليه مسائله كمعرفة الرسم والموضوع والغاية فظرفيتها لهذه الامور الثلاثة من قبيل المثال المذكور كالاول. والغرق بينها من وجهين.

احدهما: ان المراد بالمقدمة على الاول مقدمة العلم وعلى الثاني مقدمة الكتاب.

وثانيها: ان الظرفية على الاول انما تعتبر بالنسبة الى كل واحد واحد من الامور الثلاثة المذكورة وعلى الثانى لايجب ذلك بل يجوز اعتبارها بالنسبة الى مجموعها المركب ايضاً فافهم . (ميرزامحمدعلي)

- (٣) وهوآلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر.
  - (٤)وجه(خ ل)
  - (٥) وهوالتحرزعن وقوع الخطاء في الفكر.
- (۶)قوله و موضوعه: المعلومان التصورى والتصديق من حيث ايصالها الى مجهولين تصورى و تصديق.(التقريب ص۱۴)

(٧) قوله وهى مأخوذة من مقدمة الجيش: وهى الجماعة المتقدمة منها، ثم هذا اما ان يكون على سبيل النقل اوالاستمارة وعلى الاول تكون القدمة حقيقة عرفية فيها لتحقق الوضع ثانياً من المصطلحين و على الثانى تكون بجازاً كها تقول: «رأيت اسداً فى الحمام» و انت تريد به رجلاً شجاعاً و وجه الشبه ان كل واحدة منها طائفة من الشيء تقدمت عليه فافهم.

و قال المحقق الخطائى: «ولا يبعد ان لايلتزم النقل والتجوز بان يقال: انها في الاصل صفة حذف موصوفها ثم اطلقت على طائفة من المعانى او طائفة من الالفاظ متقدمة على السلم او على سائر الفاظ الكتاب. والتاء اما للنقل من الوصفية الى الاسمية اولاعتبار موصوفها مؤتثاً كما قالوا في لفظ «الحقيقة» والحتاب ان المقدمة ان كانت بمنى الوصف اى ذات مؤتث ثبت لها صفة التقدم و اعتبار معنى التقدم

فيها لصحة اطلاق الاسم عليها كالضاربة والقائلة، فاطلاقها على الطائفة المذكورة حقيقة ان كان باعتبار معنى اتبها من افراد هذا المفهوم ومجاز ان كان بملاحظة خصوصيتها و ان كانت بمعنى الاسم واعتبار معنى المتقدمية فيها لترجيح الاسم كها في القارورة والحدم فاطلاقها على الطائفة انحا يكون حقيقة لو ثبت وضع واضع اللغة المقدمة لهذه الطائفة. والظاهر انه لم يثبت بل الثابت اتما هو وضعه لها بازاء مقدمة الجيش» انتهى (محمدعلى)

(و قال عبدالرحم (ره) في هذا المورد): قوله مأخوذة من مقدمة الجيش: اى منقولة عها لمناسبة بيها و بين الطائفة المقدمة من الكلام او من المعانى وهى ان كل واحد مها طائفة من الشيء تقدمت على ذلك الشيء فيكون لفظ المقدمة فها حقيقة عرفية لتحقق الوضع ثانياً من ارباب الاصطلاح او مستعارة فيكون لفظ المقدمة بجازاً فيها و للكان تقول: انها ليست مأخوذة من مقدمة الجيش بل هى في الاصل صفة حذف موصوفها واطلقت على تلك الطائفة. والتاء فيها للنقل من الوصفية الى الاسمية اولاعتبار كون موصوفها الاصلى مؤتثاً كالجماعة والطائفة و يجيء هيها زيادة كلام انشاءالله تعالى.

ثم اعلم: ان المشهور بين الجمهور ان المقدمة هيهنا بكسر الدال ليكون اسم الفاعل حتى نقل عن «الفاش»: ان فتح الدال في المقدمة خلف كمامر وعلى هذا يتجه ان الامور المذكورة في المقدمة بما قدمها المصنف فهي مقدمة بفتح الدال فكيف يصح اطلاقها عليها بصيغة الفاعل؟ قال المصنف في المختصر: المصنف من قدم بمنى تقدم ولعله يشير الى الجواب عن هذا الاشكال.

و تقرير الجواب: أن المقدمة أذا كانت مأخوذة من قدم بمعنى تقدم كانت بمعنى المقدمة وظاهر أن الامور المذكورة متقدمة على غيرها من المباحث فلاأشكال لكن لايخق أن المشهور بين علماء التصريف: أن التفعيل يجمل اللازم متمدياً فكيف يجمل المقدمة لازماً مع أنها من هذا الباب. اللهم ألا أن يحمل كلام التصريف على الاعم الاغلب. قيل ويجوز كسرالدال فيها على أنها من قدم المتعدى لان هذه الطائفة لما فيها من من من عن على من لا يعرفها.

(٨) اشارة الى ان المقدمة يطلق على معنيين آخرين:

احدهما: القضية التي جعلت جزء القياس والحجة.

والثانى: ما يتوقف عليه صحة الدليل كايجاب الصغرى وكلية الكبرى فى الشكل الاول مثلاً وكان هذا الثانى اعم من سابقه.(عبدالرحيم)

(٩) قوله و المراد منها هيها: يعنى: ان المراد بها مقدمة الكتاب لامقدمة العلم كما هوالمراد بها فى بعض الكتب و قد ذكرنا تفسير هما بحيث حصل بينها الافتراق فارجمه. و ما ذكره هنا من قوله طائفة من الكلام تفسير لمقدمة الكتاب ولذا لم يقيده بكونها متوقفاً عليها كما يقيد فى تفسير مقدمة العلم بذلك و لهذه الدقيقة الى يقوله: «هينا»

و ذكر الحقق الشريف فى نظير المقام: و انما قال: «هينا»، لان المقدمة فى مباحث القياس تطلق على تفيية جملت جزء قياس او حجة وقد تطلق و يراد بها ما يتوقف عليها صحة الدليل فيتناول مقدمات الادلة وشراشطها كايجاب الصغرى وفعليتها وكلية الكبرى فى الشكل الاول مثلاً. (عمدعلي)

(١٠) قوله ان كان الكتاب عبارة عن الالفاظ: كثرت كلمات القوم في تحديد مقدمة العلم و

مقدمة الكتاب من غير عائد يقف بالباحث على نتيجة واضحة.

والحق ان مقدمة العلم تقال للابحاث القائمة بما له دخل اساسى فى الفن بل يعد من اجزائه كالبحث مثلاً عن تعريفه و بيان الحاجة اليه و موضوعه و ما على هذه الوتيرة. و تقال: مقدمة الكتاب للابحاث القائمة بما له شرح و ايضاح للاصطلاحات المستعملة فى الفن و ما الى ذلك بحيث لايتوقف عليه الفن بفنيته و انحا يتوقف عليها بشرح غوامض الفاظه و مستجد اصطلاحاته.

قوله ان كان الكتاب عبارة عن الالفاظ الخ - اى: فالمقدمة ح مقدمة كتاب (التقريب ص١٢)

(۱۱)اى من الكلام اللفظى كها هو ظاهر. ثم الطائفة: الجماعة واقلها ثلاثة او اربعة وقيل: اثنان او ثلاثة و هى من الصفات الغالبة كانها الجماعة الطائفة بالشىء. و عن مجاهد وابن عباس: الطائفة، الواحد فا فوقه و هوالظاهر من الجوهرى و غيره حيث فسروها بالقطعة من الشىء و به فسر قوله تمالى: «فلولانفرمن كل فرقة منهم طائفة ليعقهوا فى الدين و لينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم» (سورة التوبة آية ١٩٢٧) فان الظاهر ان الفرقة تطلق على الاثنين و الثلاثة فيصدق الطائفة على الواحد و الاثنين ولايمنع من ذلك ضمير الجمع فى قوله تمالى: «ليتفقهوا» لعدم عودها اليها بل الى الطوائف المدلول عليها ضمناً فافهم (ميرزا عمدعلى)

(۱۲) لايمنى ان ارتباط المقصود انما هوبمعانى تلكالطائفة لابها نفسها وكذا النافع فيه هى المعانى لا الالفاظ فاما ان يقدر مضاف فيها اى: لارتباط المقصود بمعانيها و نفع معانيها فيه. او يقال: ان طريق الافادة والاستفادة لما كانت هى الالفاظ اضيف اليها الارتباط والنفع من غير تقدير شىء و على الاول فالتجوز فى الحذف و على الثانى فنى الاسناد. (عمدعل)

- (١٣) قوله «و ان كان عبارة عن المعانى...»: اى فالمقدمة مقدمة علم. (التقريب ص١٢)
  - (١٤) يعني الاحتمالات السبعة المذكورة للقسم الاول آنفاً (محمدعلي)

(١٥) قوله وتجويز الاحتمالات الاخر في الكتاب: يريد ان قول الماتن: مقدمة، العلم ان كان الخ في مفاد قولنا مقدمة في امور ثلاثة: رسم المنطق و بيان الحاجة اليه وموضوعه وعلى هذا فالمقدمة عين هذه الامور الثلاثة فكيف صح ان يقال مقدمة في امور ثلاثة؟ فدفع محذور الظرفية لايعدو ان يكون مثل سابقه في قوله: «القسم الاول في المنطق» فكلًا قبل هناك من تقديرات و احتمالات، يحق ان يقال هنا. لكن القوم لم يزيدوا في مقام دفع محذورية اتحاد الظرف و المظروف على قولهم: نمتير المقدمة الفاظأ والامور الثلاثة معانى و نقول: الالفاظ في بيان المعانى و لم يأتوا بالاحتمالات السبعة والحسمة هنا كها جاؤابها هناك في حال ان الداعى هناك لم يتخلف هنا. (التقريب ص١٤٥-١٥)

- (۱۶) ای جزه الکتاب.
- (١٧) اى: لم يزيدوامن الكتاب والمقدمة الاالالفاظ والمعانى.
- (۱۸) قوله هو الصورة الحاصلة: و عرفه بعضهم: بقبول النفس تلك الصورة و بعضهم بحصول صورة الشيء عندالمقل، فعلى الاول من مقولة الكيف و على الثانى من مقولة الاضافة و ليس هنا موضع تحقيق ذلك فليطلب من مطولات كتب الحكة (ميرزا محمدعل)

(قال الاستاذ الشيخ محمد الكرمي في هذا المورد): انا لم اجد تعريفاً للعلم اطرى واحسن و الصق

ق مقدمة علم النطق \_\_\_\_\_\_\_\_ فاعدمة علم النطق

بالنفس وامتن من قول العلامة الشيخ عبدالهادى شليلة:

## حقيقة العلم انكشاف الواقع كم التابع

فان العلم الصادق ليس هو الا انكشاف الاشياء على ماهى عليه وكم تعتور النفس صور للاشياء تخال انها صور واقعية و شعاع ذوات الاشياء بانفسها و هى فى الواقع خداع و كذب وعلى كل حال فكل تعريف يتعدى حدود هذا التعريف تقصيراً او زيادة فهو جزاف.(التقريب ص١٥)

(قال الشيخ محمدعل (ره) في تحقيق المقام ايضاً ما هذا لفظه):

فان قيل: ان هذا يستلزم خروج التصورات الجزئية عن المحدود لظهور ان صورها أتّما تحصل في الآلات الجزئية دون العقل فانه أتما يكون مدركاً للكليات لا الجزئيات كها تقرر في موضعه.

قلت: ليس معنى قولهم: ان العقل لايدرك الجزئيات،انه لايدركها مطلقاً بل بنفسه و بدون واسطة شىء اما معها فلا ضرورة ان الاشياء كلها أنما ترسم فى العقل. غاية ما فى الباب ان بعضها يرتسم بنفسه و بدون واسطة و بعضها يرتسم بسبب القوى الجزئية الظاهرة او الباطنة.

ثم ربما يتوهم ايضاً ان هذا يستلزم خروج بعض افراد المعرف عن التعريف و هوعلم الله تعالى، لعدم اطلاق العقل عليه تعالى عها يقول الظالمون.

والجواب: ان المراد بالعلم هو العلم الكاسب او المكتسب و علمه تعالى ليس بواحد منهما و لا ينا فى ذلك عموم قواعد هذا الفن فان التعميم انما هو بالنسبة الى الاغراض المطلوبة من الفن لا مطلقا فتأمل.

(١٩)قوله والمصنف لم يتعرض بتعريفه: لما ترك المصنف ما هو المناسب من تعريف العلم قبل التقسيم، ضرورة ان التقسيم حكم من احكامه و هي لايتحقق الا بعد تحقق الشيء كما هو ظاهر، اعتذر المحشى (ره) عنه بثلاثة وجوه:

الاول: انه يكنى التصور بوجه ما فى مقام التقسيم، يعنى: انه يتبادر منه عندالاطلاق انه ما يطلق عليه فى اصطلاحهم العلم و هذا القدرمن التصور يكنى فى مقام التقسيم كما هو ظاهر و ذلك، كما ان التّحو بين قسّموا المستثنى الى المتصل و الى المنفصل من غير ان يعرفوه اولاً اعتماداً على ذلك.

الثانى: انه لما كان تعريف العلم مشهوراً مستفيضاً اكتنى به عن ذكر تعريفه روماً للاختصار.

الثالث: ان العلم بديهى التصور كما نقل عن الامام الرازى وذلك ، لانه من الكيفيات الوجدانية التي يجدها كل من رجع الى نفسه كالجوع والعطش والرئ والشبع. و رعا يستدل ايضاً بان كل احد من العقلاء الذين لم يتمارسوا اكتساب التصورات من الحدود و الرسوم اصلاً ولاعرفوا كيفيته، اذا استفهم عنهم هل تعلمون الشيء الفلاني ام لا؟ اختاروا في الجواب احد الامرين قطماً و ما ذلك الا لعلمهم بفهوم السؤال الذي من جلته العلم، ولا يخني ان واحداً منها لايثبت المدعى.

اما الاول، فظاهر، فان غاية ما يستلزمه انه لايحتاج الى التمريف المعنوى و اما احتياجه الى التمريف المعنوى و اما احتياجه الى التعريف اللفظى و تعيين مسماه من بين المعانى المخزونة فى الذهن، فباق على حاله وكذلك حال جميع الوجدانيات لظهور ان البداهة انما هى بالنسبة الى ادراك مصداق العلم و مفهومه لا الى ادراك ان هذا المعنى موضوع له للفظ العلم كها هوغير خنى على من له ذوق سليم.

و اما الثاني، فلان ما ذكر من اختيار الجواب عندالسؤال ان كان بالنسبة الى من هو عالم بالوضع، فسلم لكن المعتبر في الحدود حال غير العالمين بالوضع، ولو سلم فجميع المحدودات بالنسبة الى العالم بالوضع معلوم لايحتاج الى التعريف فلا وجه لتخصيص ذلكبالملم، و ان كان بالنسبة الى من هو غير عالم بالوضع، فلانسلم انه يختار في الجواب احد الامرين فان الجواب فرع الفهم وغير العالم بالوضع لايفهم من السؤال شيئاً حتى يصح منه الجواب وكانه لهذا نسب المحشى هذاالوجه الى القيل تمريضاً له، هذا ما خطر ببالى اولاً، والحق ان الاستدلال بهذين الوجهين لاثبات بداهة مفهوم العلم و عدم احتياجه الى التعريف الحقيق لا الى التعريف اللفظى وح لا يرد شيء مما ذكر عليه. اماالاول، فظاهر، كها اشير اليه هناك. و اما الثاني، فبانانختار الشـق الاول من شقّى الترديد. ولايخني انه ليس كلما علم ما وضع له هو يكون مفهومه الحقيق معلوماً بالنسبة الى العالم بالوضع مطلقاً و ان كان من العوام الغير المعارسين لطرق الاكتساب والا لما احتيج الى معرفة احكام المعرف و القول الشارح كما هو ظاهر. وفيه ان ذلك مسلم لكن اختيار احد الامرين في الجواب لايدل على معلومية مفهومه الحقيق لصحة الجواب بمعرفة ما وضع له اللفظ خاصة كها هوظاهرفتأمل.

و ربما قيل: ان تعريف العلم غير ممكن فان الاشياء كلها انما تعلم به فلوعلم بغيره لزم الدور لتوقف معلومية كل منها على معلومية الاخر.

و فيه ان هذا ايضاً انما يفيد عدم امكان تعريفه بالمعرف الحقيق كها هو ظاهر من قوله: «فان الاشياء...» لظهور انا نعلم الاشياء من غير ملاحظة ان لفظ العلم موضوع للمعنى الفلانى بل من غير علمنا بذلك فتأمل.

ولوسلم ان المدعى انما هوعدم امكان تعريف مفهوم العلم لا مدلوله اللفظي كها ذكر، فلزوم الدور ممنوع، فان الموقوف هو العلم الكلي والموقوف عليه هو الجزئي لظهور ان الاشياء انما يحتاج في تصورها الى تصور علم جزئي متعلق بها لا مطلق العلم وذلك واضح.

ثم انما قدم المصنف التصديق على التصور مع ان التصور مقدم عليه بالطبع، لانه اما ان يكون جزء له كها زعمه الامام او شرطاً كها ذهب اليه الحكماء و الكل مقدم بالطبع على ما نسب اليه كها هو ظاهر وسيأتى، تنبيهاً على ان النظر هيهنا الى المفهوم و مفهوم التصديق لكونه وجودياً اشرف من مفهوم التصور العدمي فهو وان كان مقدماً عليه بالطبع لكنه مؤخر عنه من حيث الشرف. فافهم (ميرزامحمدعلي)

(٢٠)قوله العلم ان كان اذعاناً بالنسبة فتصديق والافتصور ــيعني ان الواقع تارة ينكشف عن نسبة حكمية سالبة او موجبة ببن محمول و موضوع فذلك حق لانه واقمى واذاحصل للنفس خضوع و اعتراف بتلك النسبة الحكمية فذلك تصديق. واذالم يحصل اعتراف و خضوع مع حصول الانكشاف فتمرد وطغيان، واخرى ينكشف عن جزئي منفرد او جزئيات متشتتة او نسب ناقصة مثل زيد، او عمرو و خالد و بكر. او غلام زيد. فذلك يقال له: تصور، اي: استحضار لصور هذه الاشباء. وعد الشارح النسب الانشائية من التصورات، غلط لان الانشاء ايجاد وخلق فلا واقم له حتى ينكشف. وكذلك عده النسب التامة الخبرية المدركة بادراك غير اذعاني كها في صور التخييل والشك والوهم من التصورات التي هي من انكشافات الواقع باعتباره ان كل تصور فهو علم و كل علم فهو انكشاف حتماً، غلط ايضاً. نعم هذه <u>ق مقدمة علم المنطق \_\_\_\_\_\_\_ بي \_\_\_\_\_\_ المنطق \_\_\_\_\_ بي المنطق \_\_\_\_\_ الا</u>

الامور من اختلاجات النفس المحجوبة عن الواقع كما لايخنى. وبناء على ما عرفت، فخضوع النفس و تصديقها بما تذعن و تصدق به من انكشافات الواقع، من حالات النفس وليس بامر مركب من موضوع ومحمول و نسبة سالبة او موجبة. و مدعى ان التصديق هو مجموع هذه الاشياء لم يعرف مقال نفسه و لم يحط خبراً بهوية قوله فانه ساقط للغاية (التقريب ص10)

(٢١)فسرالنسبة الحكية بالنسبة التامة الخبرية النبوتية في الموجبة، والسالبة في السالبة. و منهم من ذهب الى انها يجب ان يكون ثبوتية تقييدية فيها والا يعبر السالبة موجبة عند وجود الموضوع وفيه نظر، لانه انما يصح لو كانت النسبة الحكية تقييدية كها اعترف به و ملحوظة تفصيلاً على وجه تكون محكوماً على اذا قلنا النسبة بين الطرفين باللا ثبوت ليست بواقعة و اما اذا كانت تامة خبرية وغير ملحوظة تفصيلاً كما يفهم من قولنا: «زيد ليس بكاتب» و ادركتها ثم اذ عنتها وقبلتها فلا.

والحق انها تامة خبرية، لان الحكماء اتفقوا على ان تصور النسبة الحكية شرط لحصول الحكم وهذا الاتفاق منهم انما يصح اذا كانت النسبة الحكية هى النسبة التامة الخبرية. لانه ما لم يحصل تلك النسبة في الذهن لم يكن له الاذعان الذى هو من ضروريات الحكم و اما اذا كانت الحكية هى النسبة التقييدية الثبوتية فلا، اذ يمكن بعد تصور الطرفين تصور النسبة التامة الخبرية بينها بلا اذعان ثم مع الاذعان من غير ملاحظة نسبة تقييدية بينها اصلاً وذلك ظاهر لمن راجع وجدانه. (عبدالرحيم)

(٢٢) اعلم انهم اختلفوا في حقيقة التصديق فقال الحكماء: انه نفس الاذعان والحكم.

والامام الرازى و من تبعه: انه المركب من التصورات الثلاث والحكم، بمعنى انه عبارة عن الجموع المركب من الامور الاربعة: تصور المحكوم عليه و به والنسبة الحكية بينها والاذعان.

وصاحب الكشف و متابعوه: انه المركب من الامور الثلاث الاول من حيث ان الحكم عارض لها وهو المشهور بالمذهب المستحدث. فالحكم على الاول نفس التصديق و على الثانى جزئه و على الثالث خارج عنه عارض له. والمصنف اختار المذهب الاول حيث قال: «العلم ان كان اذعاناً للنسبة فتصديق». و هينا زيادة كلام لايليق بذلك المختصر فليطلب من المطولات. (عمدعلي)

(٢٣) قوله فقد اختار المصنف مذهب الحكماء: اعلم ان هيهنامقامان:

الاول في التصديق وقد اختلف في حقيقته ماهي؟

فذهب الحكماء الى انه عبارة عن الادراك على وجه الاذعان المتعلق بالنسبة التامة الحبرية فهو نوع آخر من الادراك مغاير للتصور بالذات لابالمتعلق.

و ذهب الامام الرازى و متابعوه الى انه عبارة عن مجموع امور اربعة: هى تصور محكوم عليه، وبه، والنسبة بينها، والحكم. و عدم تعرض المحشى للنسبة اما لان مقصوده هيهنا ليس تحقيق مذهب الامام وتفصيله بل بيان ما ميزه عن مذهب الحكاء او لما سبجىء.

والفرق بين المذهبين: انه على الاول بسيط مشروط فى تحققه امورثلاث و على الثانى مركب، و ما اصطلح عليه الحكاء راجع لانه موافق لما هو غرضهم من تقسيم العلم الى هذين القسمين، لانهم انسا قسمواالعلم الى هذين القسمين ليمتاز كل منها بطريق من طرق الاكتساب اذكان بيانها على الوجه الجزئى متحذراً لكثرتها وعدم انضباطها لكن لما كانت مع تلك الكثرة راجعة الى نوعين فارادوابيانها على الوجه

الكلى فاحتاجوا الى حصرها فى قسمين يختص كل منها بنوع طريق من ذينك التوعين ليلزم حصرالطرق فى النوعين فيسر لهم بيانها على الوجه الكلى المضبوط و هذا أنّا يستقيم على مذهب الحكاء حيث جعلوا التصديق هو الحكم المنفرد بطريق خاص يتحصل به عن الحجة و ما عداه تصور اكتسب من القول الشارح، فحصل الغرض المقصود. اما على مذهب الامام فلا، اذ ليس للمجموع المركب من التصورات الثلاث المكتسبة من القول الشارح و الحكم المكتسب من الحجة طريق خاص يستحصل به حتى يحصل به الامتياز هذا.

و منهم من حاول التوفيق فقال: أن الحكم عند التفصيل و التحليل مركب باعتبار تعلقه بالنسبة التي لا تعقل الابعد تعقل الطوفين فن نظر الى ذلك، قال هو مجموع الاربعة و من نظر الى الاجال قال، هو الحكم لا تعقل الابعد تعقل الطوفين فن الله فيها متحدان ذاتاً عتلفان اعتباراً، وفيه بحث فان الامام نفسه صرح بتركيبه من التصورات الثلاث و الحكم و المباينة بين القولين، قال في الملخص: أن لنا تصوراً أذا حكم عليه بنفي أو اثبات كان المجموع تصديقاً، فالفرق بينها كما في المركب والبسيط انتهى، فيكون الحكم عنده جزء من التصديق مركباً كان الحكم أو بسيطاً.

المقام الثانى فى تركيب القضية، و اختلف فيه ايضاً ، فالقدماء من الحكاء على انها مركبة من اجزاء ثلاث هى المحكوم عليه و به والنسبة التامة الخبرية وادراكها هو الحكم التى يعبر عنها بالوقوع واللاوقوع والمتأخرون على انها مركبة من امور اربعة هى المحكوم عليه و به والنسبة التقبيدية الثبوتية و وقوع تلك النسبة الا وقوعها لمارأوا انه يوجد فى صورة الشك تصور النسبة ولا يوجد الحكم فاذا ادرك وقوع تلك النسبة او لا وقوعها فقد حصل الحكم وزان الشك قالوا: فهذا ادراك آخر مغاير للادراك ضرورة، وقد نوقش فيه بان الدرك فى صورة الشك هو بعينه الدرك فى صورة الحكم غير انه ادرك فى الاولى بادراك غبراذعانى و فى الثانية بادراك اذعانى هذا لا يوجب زيادة الاجزاء فان التفاوت بن الادراكن باعتبار المتملق.

و يمكن التوفيق بما ذكره بعض المتأخرين: بان النسبة الحكية تارة يتعلق بها الادراك بدون الاذعان و هى بهذا الاعتبار من المعلومات التصورية و يسمى النسبة الحكية و تارة مع الاذعان و هى بهذا الاعتبار من المعلومات التصديقية على مذهب الحكيم و يسسمى الحكم.

واكتفاء الحشى (ره) في بيان تركيب التصديق بالطرفين و الحكم، مبنى على هذا والاعتباران متفايران، فن قال بتركيبها من الاربعة لاحظ التعدد الاعتبارى و من لم يقل بذلكلاحظ الاتحاد الذاتي و الى هذا اشار شارح المطالع حيث قال: ان اجزاء القضية عندالضميل اربعة كها ان حاصل كلام الحشى ان المستف اختار في المقامين مذهب القدماء الى في الاول فلجعله التصديق نفس الاذعان و الحكم و اما في الثاني فلجعله متعلق الاذعان هو النسبة التامة الخبرية دون الوقوع واللاوقوع وانحا وصف متعلق الحكم بكونه جزء اخيراً للقضية بيناه غلى استلزام مذهب القدماء تثليث اجزاء القضية، بيان ذلك : انه لماكانت هذه النسبة جزء اخيراً للقضية و لا شك في انه ليس المعتبر في حصول التصديق الا تصوران على تلك النسبة فتنحصراجزائها في الثلاثة و اما اذا لم يكن جزء اخيراً لها فلايلزم تثليث اجزائها لجواز ان يكون لها جزء اخيراً مؤخراً عن تلك النسبة، فتكون اجزاء القضية عنده في التحقيق اربعة، دفع ذلك بان

فى مقدمة علم المنطق \_\_\_\_\_\_ في مقدمة علم المنطق

المصنف سيشير فى مباحث القضايا على تثليث اجزاء القضية، وما ذكره فى مباحث القضايا لاينا فى ما ذكره هيهنا من بساطة التصديق لان القضية غير التصديق فافهم. و هيهنا مباحث طويل الاذيال لايليق تفصيلها بهذه الحاشية .(عبدالرحيم)

(۲۴) الاولى أن يزيد عليه تصور النسبة الحكية، فأن قول الامام أنه المركب من الامور **الاربعة** دون الثلاثة كما عرفت لكنه لما لم يكن مقصوده تحقيق مذهبه بل بيان الافتراق بينه و بين ما ذهب اليه الحكاء، لم يتوجه اليه فتأمل(محمدعلي)

(٢٥) قوله و اختار مذهب القدماء: اعلم: ان الحكماء بعد ما اتفقوا على ان التصديق هو نفس الحكم والاذعان دون المركب منه و من القصورات الثلاث، اختلفوا فى ان القضية هل هى مركبة من الأمور الثلاثة اعنى: تصور الحكوم عليه و به و النسبة الخبريه الثبوتية او السلبية او من الامور الاربعة: الثلاثة المذكورة و تصور وقوع تلك التسبة اولا وقوعها؟ وذهب المتقدمون الى الاول والمتأخرون الى الثانى. والمصنف اختار الاول حيث جعل متعلق الاذعان و التصديق نفس النسبة الحكية لا وقوعها او لا وقوعها كما جعله اياه من ذهب الى الثانى. (عمدعلى)

(۲۶)بفتح اللام اى: ما يتعلق به الاذعان وقد يصحف بكسرها ولايخني بعده. (محمدعلي)

(٢٧)صفة للمتعلق لاللاذعان ضرورة ان الاذعان و التصديق ليس جزء للقضية بل متعلق بالجزء الاخير منها.(محمدعل)

(۲۸)قوله و الحكم الذى هو الجزء الاخير للقضية: اى: و جعل متعلق الحكم الذى هو الجزء الاخير للقضية هوالنسبة الخبرية بمنى ان الحكم بالنسبة الخبرية متعلق بالنسبة المذكورة بالضرورة.(التقريب ص١٤)

(٢٩)قوله لاوقوع النسبة الثبوتية التقييدية: لا يخنى استدراك هذا القيد والاولى ان يذكر بدلها الحبرية كيا هو ظاهر وكذا لاممنى للتقييد بقوله التقييدية، ضرورة ان النسبة الحبرية لا تكون الا تقييدية، فافهم. (ميرزامحمدعلى)

(وقال الاستاذ الشيخ محمد الكرمى دامت افاضاته، في هذا المورد): تقييد النسب التامة بالتقييدية لغو، لان النسب التامة واجدة للتقييد حتماً وهو تقييد موضوعها محمولها ونوعاً لا تطلق النسب التقييدية الا على النسب الناقصة كالنسب الاضافية و الوصفية وما هوعلى و تيرتها. (التقريب ص١٤)

(٣٠) قوله وقوع النسبة اولا وقوعها—ان كان المراد بالوقوع واللاوقوع هوالايجاب و السلب الظاهرين في القضية المفصرة في النفس فذلك عبارة اخرى عن قولهم النسبة الثبوتية و النسبة السلبية. و ان كان المراد بالوقوع واللاوقوع هو الثبوت الواقعى و استقرار مادة القضية في الواقع و عدم استقرارها و ثبوتها كذلك ،فهذا امر غير قضية السلب و الإيجاب الظاهرين في القضية الملفوظة و غير المتخطرين في القضية المفسرة، فان السلب و الإيجاب المفوظين والمتخطرين قد يخالفان الواقع بالبداهة. وعط اذعان النفس بالفرورة هو النسبة التي انكشف عنها الواقع بايجاب او بسلب. و اما نفس النسبة السالبة او الموجبة غيرملحوظ بها انكشاف الواقع عنها فاذعان النفس بها قد يمكن كاذعانها للتمويات والاضاليل، وعلى كل حال فوقوع النسبة ان كان باعتبار ايجابها اللفظى او

المتخطر و لا وقوعها باعتبار السلب اللفظى او المتخطر ايضاً فليس امراً زائداً علها بل هى النسبة بنفسها و وقوع النسبة ان كان باعتبارانكشاف الواقع عنها ولا وقوعها باعتبار عدم انكشافه عنها فكذلك ليس امراً زائداً على النسبة. والوقوع الخارجي هو عين الوقوع الواقعي النفس الامري. اذن فا معني قول الشارح: و اختار مذهب القدماء حيث جعل متعلق الاذعان هوائسبة الخبرية النبوتية او السلبية لا وقوع النسبة او لا وقوعها ؟ و الوقوع واللاوقوع لا يصير القضية اربعة اجزاء موضوعاً و عمولاً و نسبة و وقوعاً او لا وقوعاً بعد ان عرفت ان الوقوع واللاوقوع ليسا امراً زائداً على نفس النسبة (التقريب ص١٥٥-١٥)

(٣١) توله و سيشيرالمصنف: دفع لما رعا يتوهم من ان جعل متعلق الاذعان و الحكم نفس النسبة لاوقوعها او لاوقوعها ظاهراً لايدل على اختياره مذهب المتقدمين لجواز ان يقدر مضاف و معطوف في الكلام، اى: العلم ان كان اذعاناً لوقوع النسبة اولاوقوعها، وكلاهما جايز واقع في الفصيح، اما الاول فظاهر واما الثاني فقد ذكره جاعة من النحويين و متلواله بامثلة منها قوله تعالى: «...وجعل لكم سرابيل تقيكم الحرّ...» (سورة النحل الآية ٨١) اى: و البرد، ومنها قوله تعالى: «فذكر ان نفعت الذكري» (سورة الاعلى الآية ٩) اى: و ان لم تنفع.

و حاصل الدفع: انه سيشير الى تثليث اجزاء القضية الذى هومذهب القدماء فحينذ لا جواز لما ذكر لكونه تفسيراً بما لا يرضى صاحبه، و احتمال تغيير مذهبه او مراعاته لمذهب الغير بعيد جداً مع ان ظواهر الانفاظ حجة و احتمال التقدير تأويل. (عمدعلي)

(٣٣)قوله وسيشير الصنف الى تثليث اجزاء القضية فى مباحث القضايا: اى حيث يقول: فان كان الحكم فيها بثبوت شىء لشىء او نفيه عنه فحملية موجبة او سالبة و يسمى الهكوم عليه موضوعاً و المحكوم به محمولاً والدال على النسبة رابطة، ولم يتمرض لوقوع النسبة او لا وقوعها بشىء لا بالصراحة ولا بالضمن. (التقريب ص١٤)

(٣٣)اى تقييدية اضافية كالمثال المذكور او توصيفية كـ «رجل قائم» او غير هما كـ «الذى ضرب ابوه». (عمدعلي)

(٣٤) اعلم ان من تصور النسبة الحكية فاما ان يكون الصورة الحاصلة عنده بحيث تتأثر عنها النفس تأثيراً عجباً من قبض و بسط و ان كان خلافها ثابتاً عندالمقل كقولك في الترغيب: «الحسر ياقوتية سيّالة لذيذة» وفي التنفير: «العسل مرة مهومة» ام لا، و على الاول تسمى تخييلا و على الثانى فاما ان تكون تلك النسبة متساوية الطرفين (و هما طرف الوجود وطرف العدم) بحيث لا يترجّح عنده واحد منها فتسمى شكاً و اما ان لا تكون بتساويتها، فاما ان يحمل القطع باحدها ام لا وعلى الثانى تسمى و هما ان كانت مرجوحة و ظناً ان كانت راجحة و على الاول اما ان يكون ذلك الطرف القطوع العدم فتسمى كذباً واما ان يكون الوجود فتسمى جزماً و هى الما ان تكون مطابقة للواقع او لا وتسمى الثانية جهلاً مركباً و الاولى يقيناً ان كانت بحيث لا يقبل التشكيك و تقليداً ان كانت بحيث تقبله. فهذه صورثمان، مركباً و الاولى يقيناً لن كانت بحيث لا يقبل التشكيك و تقليداً ان كانت بحيث تقبله. فهذه صورثمان، اربع منها ليست بتصديق لعدم الادعان و هى الكذب و الثلاث الاول الذي ذكرها الحشى والواق تصديق بالا تفاق كما ميجيء في آخر الكتاب فلا بد من حل الاذعان على ما هو اعم من اليقين ليشمل الظان ايضاً. فافهم. (عمدعلى)

(وقال الشيخ عبدالرحيم (ره) في هذا المورد مضمون ما قاله الشيخ محمد على (ره) الا انه زاد):

فاعلم الله لآخلاف في كون هذه الصور الخدسة الاخيرة (وهي: الظن، الجزم، الجهل المركب، اليقين والتقليد) تصديقاً فلابد من حل الاذعان في التقسيم على الاعم من اليقين ليشمل الظن ولذا لم يذكر الهشي الظن في تلو الامور الثلاثة (التي هي: التخييل والشك والوهم) واما الصورتان الاوليان ففيها خلاف، ذهب بعضهم الى انها ايضاً من قبيل التصديقات و المشهور انها من قبيل التصورات و هذه هو الحتى اذ له يتعلق بها ادراك اذعاني والتصديق لا يتصل ما لم يتحمل الحكم.

(٣٥)قوله بمنى القسمة: الغرض من هذا التحقيق دفع ما ربما يسبق الى النظر الغير الدقيق فى المسير قول المصنف من ان الاقتسام لازم بمنى قبول القسمة كيا هو الاكثر فى باب الافتمال و قوله: الضرورة و الاكتساب بالنظر،منصوب بنزع الحافض فيكون المنى: ان التصور و التصديق ينقسمان بالبداهة من الضرورة والاكتساب يمنى انها يقسمان التصور و التصديق.

و حاصله: ان اللزوم و ان كان اكثر فى باب الافتعال لكن الاقتصام على ما نص عليه فى الاساس (اى: اساس اللغة للزغشرى) ليس بلازم بل متعد بعنى القسمة فحينئذ لا ضرورة تكون داعية الى تقدير الجار بل يجب ان لايقدر فيكون المنى: ان التصور والتصديق يقسمان الضرورة والاكتساب، لا بمنى انها يقسمان مجموع هذين الامرين حتى يرد ان ذلك رعا يصح بان يكون جميع التصورات ضرورية و جميع التصديقات نظرية او بالمكس بل بمنى انها يقسمان كل واحد منها ولاشك انه يستلزم انقسامها اليها ايضاً ضرورة ان ليست هذه القسمة من قبيل قسمة زيد مثلاً جنسين عتلفين من المال بل من قبيل قسمة الاسم المرفة والنكرة او المعرب والمبنى او المظهر والمضمر او المفرد و المضاف او غير ذلك كها لايخنى على المتأمل و هو المطلوب. فافهم. (ميرزاعمدعلى)

(٣۶) (قال الاستاذ الشيخ محمد الكرمى): «... وأنّنا نجد كثيراً من أفعال باب الافتعال متعدية بانفسها كما يقال: احتمله وارتجعه واقتطعه واقتطقه الى غير ذلك و ليس تعدى هذه الى مفعولاتها بلاواسطة لكونها تتضمن معانى غيرها منا يتعدى بنفسه أذ ذلك يعد من التحكمات الباردة. (التقريب ص١٤)

(٣٧)هو ما يكتسب بلانظر والكسى ما يكتسب بالنظر و انما عدلنا في تعريفها عها هو المشهور فيا يهنهم: من أن الضرورى ما لم يتوقف حصوله على نظر وكسب والنظرى مايتوقف حصوله عليها، لاته يلزم على هذا أن يدخل النظريات في تعريف الضرورى أن يمكن أن يحصل بطريق الحدس كها يدركه صاحب النفس القدمية فلا تتوقف الى النظر فيلزم أن يكون ضرورياً فيتقض التعريفان جماً و منماً و لقد ملافي الى هذا تفسيره الضرورة بالحصول بالانظر و الاكتساب بالحصول بالتظر. (عبدالرحم)

(٣٨) يعنى: أن معنى كلام المستف ظاهر أن التصور والتصديق يقسمان بالنظر أى: بالضرورة، الضرورة، والاكتساب، فالتصور والتصديق يكونان قاسمين والبداهة والاكتساب منقسمين ألى البديهى والكسي لاته المقدمة الثانية من مقدمات بيان الحاجة ألى المنطق لا أن يكون الضرورة والاكتساب منقسمين.

و حاصل توجيه: ان انقسام التصور والتصديق الى البديهي والنظري يملم في ضمن هذا التقسيم اذ

يلزم منه أن يؤخذ التصور حصة من البدية فيصير بديهاً وحصة من الاكتساب فيصير كسبياً و كذلك التصديق، فعبارة المصنف دالة على المقصود التزاماً فيكون المراد مفهوماً منها كناية و قد اطبقوا على أن الكناية البلغ و احسن من التصريح لان الانتقال فيها من الملزوم الى اللازم فهو كدعوى الشيء بيئة و برهان فان وجود الملزم يستلزم وجود اللازم لامتناع انفكاك الملزوم عن اللازم. (عبدالرحيم)

(٣٩)قوله ضمناً و كناية: قد سبق في صدر الديباجة انهم اختلفوا في تفسير الكناية فذهب السكاكي و من تبعه الى انه عبارة عن ذكر الملازم و ارادة الملزوم مع جواز ارادة اللازم ايضاً و آخرون الى السكس ولا يخفى اللزوم هنا فان المراد من القسرورة والكساب لانجموهها قسمة الاسم للمعرفة و النكرة مثلاً فافهم.

ولايذهب عليك ان المقام صالح لارادة كلا المذهبين لظهور التلازم بينها و من الفرائب في هذاالقام ما ذكره بعض الاعلام من: ان المراد من الكناية القلب كقولم: «عرضت الناقة على الحوض» مكان «عرضت الحوض على الناقة» و ما درى ان القلب لايناف الكناية اللهم الا ان يكون غرضه: ان المراد الكناية الحاصلة في ضمن القلب، واقد اعلم. (عمدعل)

(٤٠) قوله وهى ابلغ و احسن من التصريع: قيل: لكونه كدعوى الشيء ببينة و برهان لظهور ان وجود الملزوم يستلزم وجود اللازم لامتتاع اتفكاك الملزوم عن اللازم و هذا ظاهر بالنسبة الى مذهب غير السكاكى و متابعيه في تضير الكناية و اما على مذهبم ففيه نوع خفاء ضرورة ان اللازم لايستلزم وجوده وجود الملزوم لجواز ان يكون اعم ولا دلالة للعام على الحناص، اللهم الا ان يقال: ان المراد من اللازم، اللازم المساوى و قد صرح بذلك السكاكى حيث قال: مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الم الملزوم وهذا يتوقف على مساواة اللازم للملزوم وهينا ابحاث لايسمها المقام. (محمدعل)

(وقال الاستاذالشيخ عمدالكرمي ف هذاالمورد):

... اما كون الكناية احسن من التصريح، فلانها تعطى نتائج مسلمة من غير تجشم سوق دليل لاجلها بل لاجل غيرها و اما انها ابلغ فهى دائماً تثبت بعد تمهيد مقدمات تستلزمها، فان طول النجاد الذى هو معنى صريح لقولنا: طويل النجاد، لا يعطى الاعض ادعاء المتكلم له و لكن طول القامة فى امن من هذا التقاضى لاته يقول: أنا لازم له على كل حال فانا أفهم من تلك العبارة مع أن ظاهرها غير مسوق الى والدليل الذى يطلب من صاحب الدعوى يراد لمفادها الظاهرى لالمفادى و بهذه العناو ين برزالمعنى الكنائى على المعنى الصريح (التقريب ص١٥-١٠)

(٤١) جشم يجشم كعلم يعلم جشماً وجشامة الامر: تكلّفه على مشقة، جشّم (بتشديد الشين) واجشمه الامر:كلّف اياه.

(٢٣)قوله كما ارتكبه القوم: اشارة الى ما ذكره الجمهور فى الاحتجاج على ان بعض التصورات والتصديقات بديياً والا لما والتصديقات ضرورى و بعضها نظرى حيث قالوا: ليس جميع التصورات و التصديقات بديياً والا لما احتجا فى تحصيل شىء من الاشياء التصورية والتصديقية الى نظر وفكر و الحال انا عتاجون فى تحصيل بعضها الى النظر و الفكر كما هو ظاهر، و لا نظرياً والايلزم الدور اوالتسلسل و ذلك لاتا اذا اردنا تحصيل شىء من الاشياء فلابد ان يكون حصوله بعلم آخر و الفروض أنّه ايضاً نظرى فيكون حصوله ايضاً مؤوفاً

ن مقدمة علم المنطق \_\_\_\_\_\_ في المستحصيص المستحصيص المستحصيص ١٧٧

على حصول علم آخر و هكذا فاما ان يذهب ذلك الى ما لانهاية له فهو التسلسل اويعود الى ما بده به اولاً فهو الدور وكلا هماباطل.

الما الاول فلاستلزامه حصول الشيء قبل حصوله و هو محال والمستلزم للمحال محال.

بيان الملازمة: انه اذا توقف حسول الف عل ب و هو عل ج و هو عل الف كان حسول الف سابقاً على حسول ب و هو على حسول ج وهو على حسول الف والسابق على السابق على الشيء سابق فيكون الف سابقاً على نفسه و كذا ب وج .

و اما الثانى فلاستلزامه استحضار مالانهاية له و هو محال باطل و كذا المستلزم له. وبيان الملازمة واضح.

لايقال: ان الهال هواستحضار المورغير متناهية في زمان واحد او في ازمنة متناهية و الها في الزمنة غير متناهية فلا، جلواز ان يكون النفس قلعة موجودة في ازمنة غير متناهية ماضية و يحصل لها في تلك الازمنة اذا كانت غير متناهية فيحصل لها الان الادراك الموقوف على تلك الادراكات الغير المتناهية، فان اردتم انه يستلزم استحضار ما لانهاية له في زمان واحد او في ازمنة متناهية منا الملازمة، لان الامور الغير المتناهية من قبيل المعدات لحصول العلم مطلقا و هي غير لازمة الاجتماع في زمان واحد او ازمنة متناهية بل يجوز حصولها في ازمنة غير متناهية بعيث يكون السابق منها معداللاحق. وان اردتم انه يستلزمه في ازمنة غير متناهية، ملمنا الملازمة ومنعنا الاستحضار لما ذكر.

لانانقول: هذا اتما يصح على مذهب الحكاء القائلين بقدم العالم و النفوس الناطقة و قد تقرر في موضعه بطلان مذهبهم و فساد اعتقادهم و نحن نتكلم على هذا التقدير.

ثم لا يخنى: ان الاستدلال موقوف على عدم جواز اكتساب التصورات بالتصديقات و بالمكس فان تمّ تم والا فلا، لجواز ان يكون جيم التصورات نظرياً و ينتهى الى تصديق ضرورى، لو جيم التصديقات نظرياً و ينتهى الى تصور ضرورى فافهم. (ميرزامحمدعلى)

(۴۳) قوله و ذلك اى و دليل بداهتها، اتا نرى الواقع ينكشف لنا عفواً عن تصورات محفة و عن نسب تامة بجرد سيرنا مع ظواهر الحياة سيراً طبيعياً فتعرض لنا الحرارة اتفاقا الإجلاب فنعرفها ونتصورها ونلم بهوية النار عفواً من غير كد و نحكم بانها حارة فهذان تصور و تصديق قد حصلا لنا بجاناً من غير عوض و لهها الوف من النظائر تحصل بجاناً ايضاً و هل يراد من البديمي غير هذا؟ واما وجود النظري فيها فكثير وما قننت هذه القواتين ولا صححت بجارى الادلة الالا ثبات النظريات و استحمال نتائجها (التقريب ص١٧)

(٢٤) قوله كتصور الحرارة والبرودة: المراد بتصور الحرارة والبرودة ادراك الفهوم الكلى يحصل للمقل والبرودة المرادة المرادة مثلاً المعلمة احساس الحاسة جزئيات الحرارة والبرودة لا تلك الاحساسات الجزئيات لان الحرارة مثلاً تحصل بذاتها في العضو الذي تقوم به القوة اللاسة فكيف يكون حصولها على هذاالوجمعلماً ؟فان السلم هو الصورة الحاصلة من الشيء في العقل و كونها بديبتين لاينا في ما ذكر في موضعه من خواصهها اذ ليس المتصود بها تعريفها بل بيان احكامها. (عبدالرحم)

(٤٥) الملك جسم نوراني علوي يتشكل باشكال مختلفة سوى الكلب والحنزير، و الجن جسم

نارى سفل يتشكل باشكال مختلفة حتى الكلب والخنزير والروح جوهر مجرد يتعلق بالبدن كتعلق

(٤۶)اعلم: ان ضرورية التصديق و نظريته عندالحكماء باعتبار نفس الحكم فقط من غير ملاحظة الاطراف وعندالامام باعتبار المجموع المركب من الامور الاربعة بمعنى ان الضروري منه ما يكون جميع اجزائه ضرورياً والنظرى ما لا يكون جميع اجزائه ضرورياً اعم من ان يكون جميمها نظرياً اولا، ضرورة ان انتفاء الجزء يوجب انتفاء الكل وكذا عند صاحب الكشف ومتابعيه كها لا يخني، فالتصديق الضروري على مذهب الحكماء اعم منه على مذهب الامام و صاحب الكشف، والتصديق النظري على مذهبها اعم منه على مذهبهم. (ميرزاممدعل).

(٤٧) قوله «و هو(اى النظر) ملاحظة المقول لتحسيل الجهول» ولاريب أنه لو قال ملاحظة المعلوم كان اوضح والصق بالنفس فان مفاده الحاضر للذهن بسرعة هوملاحظة الامر المكشوف ليكتشف بوسيلته امر محجوب وكلمة المعقول لاتعطى هذا المعنى اصلا وانما تعطى ملاحظة الامر الذي ادركه العقل ليستفاد من وراء هذه الملاحظة امرقد جهله العقل قبل سيره في الملاحظة المذكورة و اين يكون هذا المفادمن ذاك؟ و لكن داعى السجم اهاب به إلى التعبير بالمعقول ليوازن قوله لتحصيل الجهول وقدادعي الشارح لمدوله عن الملوم الى المعقول فوائد:

١- التحرزعن استعمال اللفظ المشترك في التعريف مدعياً أن العلم يطلق تارة على الصورة الحاصلة من الشيء في العقل وتارة على التصديق واخرى على اليقين الى غير ذلك و هذا كله تكثير عبارات فان العلم كها عرفناك به هو انكشاف الواقع وعن اى شيء انكشف فهوعلم. كها ان العقل هو القوة المميزة للكليات وعن اى شيء انكشفت فهي عقل.

٧- التنبيه بلفظ المعقول على ان الفكر انما يجرى في المعقولات اي: في الامور الكلية دون الامور الجزئية و العلم وان كان هو انكشاف الواقع واشعة الواقع تتناول الكليات والجزئيات، الا ان المعلوم الذي يتخذ وسيلة لتحصيل مجهول لامكن ان يكون جزئيا لان الجزئي بمحدوديته التامة قاصر عن ان يعرف غيره فهو خارج قهراً عن رعيل المعلومات الموصلة الى المجهولات.

(٣)قال «و منها رعاية السجم» اقول: و هذه هو التي اهابت به الى العدول كما بينا انفأ قوله: «فان الجزئي لا يكون كاسباً ولا مكتسباً» اي لا تنتج معرفته معرفة غيره و لا معرفة غيره من الجزئيات معرفته فالجزئى لايعرف جزئيا آخر و لا يتعرف به كل ذلك للتعينات القائمة بين الفرد والفرد الآخر قياماً حاجباً. (التقريب ص١٧)

(٤٨)اى: بطريق القصد كها هو المتبادر سها وقد قبل بالغاية فلا ينتقض بتعقل المبادى المرتبة دفعة في الحدس لانه ليس بقصد النفس واختياره بل يسنح لها بغير اختيارها. (عبدالرحيم)

(٤٩) قوله نحو الامر المعقول: سواء كان تصوراً او تصديقاً يقينياً اوظنياً او جهلياً. ولايخل ان المراد منه اعم من ان يكون واحداً او اكثر ليتناول التعريف بالمفرد و المركب فاللام فيه للجنس فلا تغفل. (محمدعل)

(٥٠)قوله لتحصيل امر غير معلوم: هذاايضاً اعم من ان يكون تصورياً او تصديقياً و التصورى

اكتسابه بالامور التصورية - كيا اذا جهلنا الانسان واردنا تحصيله فلاحظنا الحيوان والناطق و رتبنا ها ليحصل لناالانسان -والتصديق بالتصديق- كيا اذا جهلنا ان العالم حادث فلاحظنا ان العالم متغير و كل متغير حادث ليحصل لنا العلم بان العالم حادث...

ثم مبادى المطلوب لابد ان يكون معلومة وحاصلة ليتصور ملاحظتها ولذا قال نحو الامر المعلوم. و اما المطلوب فهذا لا يكون معلوماً و حاصلاً من الوجه الذى يطلب من النظر تحصيله لانه لوكان معلوماً من هذا الوجه ينزم استعلام المعلوم وهو محال و لذا قال: لتحصيل امر غير معلوم، بل يكون معلوماً بوجه آخر حتى يتمن به من بن المعانى عند المتصدى للتعريف و البيان ليمكن طلب الاختيار.

وللامام هنا كلام و هو: ان المطلوب اما ان يكون مشعوراً به فلان طلبه طلب للحاصل وتحصيل الحاصل محال واما اذا لم يكن مشعوراً به فلان طلبه ح يكون لما لاشعور للذهن و ما لا شعور للذهن به المتنم طلبه لامتناع توجه الطلب نحو ما لم يخطر بالبال البتة.

فان قلت: لم لا يجوز ان يكون مشعوراً به من وجه غير مشعور به من وجه آخر؟ فلكونه مشعوراً به امكن توجه الطلب نحوه و لكونه غير مشعور به امكن ان يكون طالباً لتحصيله.

قلت: المعلوم من دون وجه امتنع كونه مطلوباً بالاعتبار المعلوم منه لامتناع طلب الحاصل و بالاعتبار المجهول منه لامتناع توجه الطلب نمومالم يخطر بالبال.

واعتراض الامام الشرف الدين المراغى على الامام و الجواب عنه والتفصيل، لايليق بهذا الكتاب. (شيخ عبدالرحيم)

(۵۱)قوله و فى العدول عن لفظ المعلوم: هذا اشارة الى الجواب عمايرد على المصتف وهو انه لم يعرف النظر بملاحظة المعلوم لتحصيل المجهول مع ان العلم و الجهل متقابلان.(شيخ عبدالرحيم)

(۵۲) قوله منها التحرز عن استعمال اللفظ المشترك: فأن العلم كما يطلق على الصورة الحاصلة عندالعقل التي قسموها الى التصور والتصديق باقسامه من: الظّن و الجزم الثابت المطابق للواقع الذي يسمونه يقيناً في الاصطلاح و الغير المطابق الذي هو عبارة عن الجهل المركب والجزم المطابق الغير الثابت الذي يسمونه تقليداً في بعض الاصطلاحات و اعتقاداً في بعض آخر فكذلك يطلق على الاعتقاد الجازم الثابت المطابق للواقع الذي لا يقبل التشكيك وعلى الاعتقاد بالمغي الاعم الشامل له و لغيره من الظن و المجلل و التقليد، فلا يجوز استعماله في التعريف كساير الالفاظ المشتركة، لانه رعا يراد منها معنى و يفهم الخاطب معنى آخر فافهم. (عمدعل)

(۵۳)اماالاول، فلان الجزئي اما ان يكون عسوساً بالحواس الظاهرى الق هى: الباصرة و الشامة والشامة والشامة، او بالحواس الباطنى التى هى الحس المشترك و الحيال و الوهم والمتصرفة والحافظة، فلا يحصل من ترتيب المحسوسات المتمددة احساس جزئي آخر ولا ادراك كلى.

و اما الثانى، فلاته لوكان مكتسباً لا يخلو اما ان يكون مكتسباً بالجزئ او بالكلى، الاول باطل، لمامر ان الجزئ لا يكن المؤلف لا يكن المؤلف لا يكن المؤلف المؤلف الثانى، لان ضم كلى الى كل آخر لايفيد الجزئية واذا لم يكن المخرفات كاسبة ولا مكتسبة فلا يجرى فيها الفكر وفى استعمال لفظ المعقول اشارة الى ذلك لانه لايطلق الاعلى الخلف بخلاف لفظ المعلوم فانه يستعمل فى الكلى و الجزئى (عبدالرحيم ره)

(٥٤) في بعض النسخ كتب هذه الحاشية قبل حاشية قوله: وقد يقع فيه الخطاء، ولعل وجهه سعلى تقدير عدم صدوره عن قلم الناسخ— ان كلام الحشى لما انجر في آخر تلك الحاشية الى ذكر الموضوع حيث قال: «بق الامر الثالث و هو تحقيق ان موضوع المنطق ماذا؟ فاشار اليه بقوله و موضوعه النم» اراد ان يوصلها الى حاشية قوله: «وموضوعه» ليتناسب الكلام و يتلاثم المقام كمالا يختى على ذوى الافهام، فقدم بيان القانون على بيان قوله: «و قد يقم». هذا، وفي بعض الحواشى: يحتمل ان يكون وجه ذلك شوق المبتدى الى تعليم القانون، لانه به يعلم تعريف المنطق الذى لو لم يعلم لكان طلبه به طلب الاعمى الشيء المحسوس بالبصر. فافهم. (عمدعلى)

(۵۵) و قيل: رومى موضوع فى الاصل، اى: فى لغتهم لمسطر الكتابة، و قيل موضوع لمسطر اما مسطر الكتابه او الجدول وفى القاموس: القانون مقياس كل شىء جمعه قوانين.(عبدالرحيم)

(٥٥)قوله لمسطر الكتابة: المسطر او المسطرة كها هو اصطلاح اليوم، آلة هندسية معدة لتعديل سطور الكتابة و فى الاصطلاح قضية كلية تعرف منها احكام جة على عدد جزئيات موضوعها كقول النحاة: كل فاعل مرفوع، فان الرفع حكم كلى لعمومية موضوعه يعلم منه احكام جزئيات الفاعل من قام زيد وقعد عمرو ومشى خالد و سعى بكر الى الوف غير ذلك(التقريب ص١٥-١٨)

(۵۷)قوله و فى الاصطلاح قضية كلية: والمناسبة بين المعنى الاصل والاصطلاحى ظاهر فان
 كل و احد منها شىء واحد يتوصل به الى اشياء متعددة وامور متفرقة.

ثم لا يخفى انه يجوز فيه الامران المتقدمان فى المقدمة من جواز كونه حقيقة عرفية او استعارة مصرحة و كان الاول اولى فافهم.(ميرزامحمدعل ره)

(۵۸) قوله تعرف منها احكام جزئيات موضوعها: و فى بعض النسخ «يتعرف بها » و المأل واحد. ثم ان ذلك بان تجعل تلك القضية كبرى لصغرى سهلة الحصول اى: الصغرى الحاصلة من حمل موضوعها على كل واحد من الجزئيات المندرجة تحت ذلك الموضوع حتى يخرج بذلك الاحكام الجزئية المشتملة عليها تلك القضية بالقوة القريبة من الفعل الى الفعل مثلاً في المثال الذى ذكره الحشى، اردنا ان نعرف حال زيد فى «ضرب زيد» مثلاً الذى هو جزئى من جزئيات الموضوع اعنى: الفاعل فحملنا ذلك الموضوع عليه فحصل قولنا زيد فاعل و جملناه صغرى لتلك القضية الكلية و قلنا: زيد فاعل و كل فاعل مرفوع فحصل زيد مرفوع و هكذا جمع قوانين العلوم فقس ولا تقصر.

ثم لا يخق ان ليس يجب ان يكون الفروع المندرجة تحت القانون نظرية كها هو الظاهر من قوله تعرف منها احكام جزئيات موضوعها والا لخرج عنه نحو قولهم: الشكل الاول منتج، لظهور ان الاحكام المندرجة تحت ذلك بديهية كها سبق اليه الاشارة قبيل هذا فى دفع المعارضة المشهورة، مع انهم اتفقوا على انه من مسائل المنطق، فالمراد من تعرف الاحكام مجرد صلوحها لذلك بمعنى انه لو لم تكن تلك الاحكام ضرورية حصلت و تعرفت بها فتأمل. (ميرزامحمدعل)

(۵۹)اى قضية كلية، اطلاقاً لاسم الجزء الذى يدور عليه الكل وجوداً و عدماً على الكل كالرقبة على الانسان والعين على الربيئة.(محمدعل)

(٤٠)قوله و قدينتهي الى نقيضها: ارادبه ان يكون منافياً له في الجملة سواء تحقق ذلكالتنافي في

ف مقدمة علم المنطق \_\_\_\_\_\_ المال

ضمن الايجاب والسلب او العدم والملكة اوالتضاد الحقيق او التضايف اوما اشبه شيئًا من ذلك.

ثم انما اقتصر على بيان الخطاء فى الافكار الكاسبة للتصديقات، لعدم ظهور ذلك فى التصورات كذا ذكره المحقق الشريف فيا علقه على شرح الرسالة. وعكن ان يكون ذلك اعتماداً على فهم الخاطب بقياسها على التصديقات. (محمدعلي)

(٤٦) «القدم» كعنب: ضدالحدوث و «العالم» جع لا واحد له من لفظه كالرهط والجيش و غير ذلك و هو في عرف اللغة عبارة عن جاعة من العقلاء لانهم يقولون: «جائني عالم من الناس» ولا يقولون: «عالم من البقر» و في عرف الناس عبارة عن جيع المخلوقات، وقيل: انه اسم لاولى العلم من الملائكة و الثقلين وقيل: هو اسم لما يعلم به الصانع من الجواهر والاعراض، واشتقاقه من العلامة للصانع تعالى وقيل: انه مشتق من العلم على ماروى عن ابن عباس في قوله تعالى: «الحمدالله رب العالمين» حيث قال: هم صنف من الملائكة و الانس و الجن لانه لا يصلح ان يكون كل صنف منهم عالماً. (عبدالرحم)

(٢٧) ولا يحقى: ان هذا اعم من ان يكون احدالفكرين ناشئاً من شخص والاخر من آخر لظهور ان المقلاء يناقض بعضهم بعضاً مقتضى افكارهم، و من ان يكون كلاهما ناشئاً من واحد بحسب اوقات متمددة، ضرورة ان الماقل الفكر اذا رجع وجدانه رعا يفكر و يعتقد حكماً ثم يفكر آخر و يعتقد حكماً تم يفكر آخر و يعتقد حكماً تمنير مذهب و انتقال رأى حكماً آخر مناقضاً للحكم الاول، الاترى ان العلماء المتبحرين رعا يعرض لهم تغير مذهب و انتقال رأى بحسب حالات متعددة و اوقات مختلفة ؟ (عمدعل)

(٣٣) قوله والالزم اجتماع النقيضين: هذا في غاية الظهور اذا كان الفكر الاخير ناشئاً مما نشأ من الفكر الاول، لان علمه بان فكره هذا يناقض فكره ذاك علم وجدانى لا يمكن ان يشك فيه بخلاف مالوكان ناشئاً من غيره لان حال الغير ليس بهذه المثابة لاحتمال ان يكون فكره المناقض للفكر الاول لغرض من اظهار الفضل والكال وغيره مما لا يجتمله فكر الشخص الواحد، و لان مناقضة بعض العقلاء بعضاً أغا يعلم من الفاظهم الدالة على ان مقتضيات افكارهم متناقضة و يجتمل انهم لم يعتقدوا ما يدل عليه الفاظهم وعباراتهم فلا يكون في افكارهم مناقضة.

و اعلم: ان الحنطاء كما يقع فى الافكار الكاسبة للتصديقات كذلك يقع فى التصورات و لذلك يخالف العقلاء فى تعريف الاشياء حداً ورسماً و لذا تركه اعتماداً على المقايسة او لعدم ظهور ذلك فى التصورات.(عبدالرحيم)

(۶۴)قوله فلابد من قاعدة كليّة: اى: لافراق منها، من قولهم بده ببده بدأ اى: فرّقه، والتبديد: التخرقة و تبدّد اى: تفرق ولاعوض عنها فان البد يجيء بمعنى الموض ايضاً فتكون «من» ح بمنى عن وسيجىء زيادة كلام انشاءالله تعالى.

و انما احتجنا الى القاعدة الكلية مع ان المقصود معرفة تفاصيل احوال الافكار الجزئية فان غرض المتعلق بيان احوال تلك الافكار على الوجه الجزئى التفصيل اذ المتعلم ما لم يعلم حال الفكر الذى ورد عليه على الوجه الجزئى التفصيل لم يتميّز عنده صحيح هذا الفكر الجزئى عن فاصده. لانما لم يتيسر لهم الا تيان بهذا المقصود اكتفوا بما الله يؤل عندالاحتياج و هو القاعدة الكلية التي لولوحظت في معرفة احول

اى نظر اريد من الافكار الخصوصة لم يقع الخطاء فيه.

فان قلت: انما يلزم الحاجة الى القاعدة الكلية لولم يكن في تحصيل مبادى العلمية طريق آخر غير الفكر وذلك ممنوع فان من الطريق تخلية النفس عن الشوافل و التوجيه الى العالم الكلى فيفاض عليه الحق الصريح الى غير ذلك من الطرق.

قلت: ليس المدعى احتياج الناس الى القاعدة المذكورة، بل احتياج الناظر المفكر من حيث انه كذلك الها.

فان قلت: عدم اصابة الفكر لايوجب الاحتياج الى مثل هذه القاعدة اعنى: التي تفيد طرق الاكتساب و تميز الصحيح عن الفاسد حتى لايقع الحظاء من الناظر الماجد لجواز ان يكون طرق الاكتساب وشرايطها وتميز صحيحها عن فاسدها امرأ بديهيأ والخطاء انما يكون من جهة انهم لم يلاحظوا ان هذا صحيح ام فاسد.

قلت: بديهة العقل لا تنى بتميز الخطاء عن الصواب والا لما وقع الخطاء عن العقلاء الطالبين للصواب الهاربين عن الخطاء في الاكتساب. (عبدالرحم)

(٤٥)الناس في الاصل اناس حذفت همزته تخفيفاً وحذفها مع لام التعريف كاللازم لايكاد يقال الاناس و يشهد لاصله انسان و انس.

و قيل: انه جم لا واحد له من لفظه، واشتقاقه من النوس و هو الحركة يقال: ناس ينوس نوساً اذا تحرك و النوس تذبذب الشيء في الهواء. قال في القاموس: الناس يكون من الجن والانس و المراد به هيهنا الانس. (عبدالرحم)

(۶۶)قوله بثلاث مقدمات: لايقال: لاحاجة في اثبات ذلك الى القدمة الاولى بل يكفي فيه ان يقال: العلم اما يحصل بلانظر او يحصل بالنظر، الى آخرالبيان.

لانانقول: المقصود اثبات احتياج الناس الى المنطق بكلاقسميه اعنى: الموصل الى التصور و الموصل الى التصديق و لاريب انه لو لم يقسم العلم الى التصور والتصديق اولاً و ﴿ هَمَا الْى الْضُرُورَى وَ النظرى ثانياً لم يثبت ذلك المطلوب لظهور ان انقسام الكلى الى قسمين مثلاً لايستلزم انقسام كل نوع منه اليها بل يجوز ان يكون نوع منه بتمامه قسماً واحداً والنوع الاخر منقسماً اليها مثلاً فيجوز ان يكون التصورات باسرها ضرورية و التصديقات منقسمة الى الضرورى و النظرى او بالمكس فلايحتاج الى الموصل الى التصور او الموصل الى التصديق فلا يثبت الطلوب بكلا جزئيه.

نمم مكن ان يقال: ان المقدمة الثالثة لا مدخلية لها في اثبات المدعى اعنى: اثبات الاحتياج الى المنطق لظهور انه لايتوقف عليه بل اثبات الاحتياج الى تعلمه موقوف عليه لكن المدعى ليس ذلك فافهم (محمدعل)

(٤٧)قوله فهذه المقدمات الثلاث: كون المقدمات ثلاثاً أنما هو بحسب الظاهر و أما بحسب الحقيقة فاربع، لان المقدمة الثانية في الحقيقة عبارة عن مقدمتين: احديها ان التصور والتصديق ضرورى و نظرى و ثانيتها أن النظرى يكتسب من البديهي . (عبدالرحم)

(٤٨) قوله فهذه المقدمات الثلاث تفيد احتياج الناس: هيهنا معارضة مشهورة بينهم لابأس بان

نشير اليها والى الجواب عنها بطريق الاجمال وهى: ان المنطق كسبى فلايحتاج اليه فى اكتساب النظريات الهتاجة الى المنطق.

اما الاول: فلاته لولم يكن كسبياً لكان بديهياً و هو باطل و الا لاستغنى عن تعلمه.

و اما الثانى: فلانه لو احتيج اليه مع كونه كسبياً لزم الدور او التسلسل، لانه ح يحتاج اكتسابه الى قانون آخر و هكذا ننقل الكلام اليه مرة بعد اخرى فاما ان يوجد فى سلسلة الاكتساب ما يفتقر الى ما يفتقر الى ما يفتقر اليه ازم الدور والا بل يذهب الى ما لا نهاية له من غير ان يتفق ذلك ،لزم التسلسل و كلاهما عمال باطل كها مسبق.

لايقال: لانسلم ذلك للزوم لجواز الانتهاء الى قانون ضرورى.

لاتانقول: المنطق عبارة عن مجموع قوانين كلية معدة لاكتساب المجهولات من المعقولات فاذا فرض كونه كسبياً يكون جميع تلك القوانين كسبية والتقدير ان الاكتساب لايتم الا بالمنطق فلا يوجد ح لنا قانون ضرورى يمكن الانتهاء اليه.

والجواب: ان المنطق ليس بجميع اجزائه نظرياً حتى لايحتاج اليه فى اكتساب النظريات حذراً من لزوم الدور او التسلسل ولا ضرورياً حتى يستغنى عن تعلمه بل بعضه ضرورى كالشكل الاول و بعضه نظرى كالاشكال الثلاثة الباقية على ما سيأتى والبعض النظرى يستغاد من البعض الضرورى كها يستغاد الاشكال الثلاثة من الشكل الاول بالطرق المعدودة المينة على ما سيأتى مفصلاً و قديقرر اصل المارضة بان المنطق بديمى فلاحاجة لنا الى تعلمه.

اما الاول: فلاته لولم يكن بديهياً لكان كسبياً فاحتبج ف تحصيله الى قانون آخر و المفروض ان ذلك القانون ايضاً نظرى فيحتاج الى قانون آخر و هكذا فاما ان يدور او يتسلسل.

و اما الثانى: فهو ظاهر، ولايخنى: ان هذا على تقدير تسليمه انما ينتهض دليلاً على عدم الاحتياج الى تعلمه وهو لاينافى الاحتياج اليه نفسه لجواز ان يكون بجميع اجزائه بديهياً او معلوماً فلا يحتاج الى تعلمه. ومع ذلك يفتقر فى تحصيل العلوم النظرية اليه فتامل فان هذا المقام يستصعبه اقوام.(محمدعل)

(۶۹)قوله و علم من هذا تعریف المنطق: ای بالرسم، لان اثبات الاحتیاج الیه هو ان یبین ان الناس فی ای شیء پمتاجون الیه فذلك الشیء یكون غایته و غرضه و پحصل بذلك معرفة العلم بغایته و هی تصوره برسمه.

لايقال: ان تعريف الشيء بخاصته البينة الشاملة و تلك الحناصة لا تكون الامساوية و غاية الشيء يجوز ان يكون اعم منه لجواز ان يكون الامر الواحد غاية لامور متمددة.

لانانقول: المرادبالغاية ، الغاية المساوية ، فلا محذور (عبدالرحيم)

(٧٠) و افا قال تعصم مراحاتها و لم يقل نفسها (بدل مراحاتها)، لان المنطق ليس نفسه تعصم
 الذهن عن الحنطاء و الالم يعرض للمنطق حظأً و ليس كذلك فانه ربمًا يخطأ لاحمال الآلة. (شعسية)

(۷۱)قوله فهينا ــاى في هذه الحاشية علم امران من الامور الثلاثة التي انعقدت المقلمة تقريباً لبيانها و هما بيان الحاجة الى المنطق و تعريفه وبق الامر الثالث و هو بيان موضوعه فقال: و موضوعه المطوم التصورى و التصديق من حيث ايصالحها الى مجهول تصورى او تصديق بمني انه يلزم ان تكون فيها

شأنية الايصال الى الجهولات فالمعلومات الجزئية التصورية يصدق عليها انها معلومة ولكن لجزئيتها فاقدة لشأنية الايصال واما المعلومات التصديقية فها انها نسب تامة وقضايا قائمة بمعان مستقلة لايتصور فيها عدم الشأنية في الايصال الى المجهولات ولوكانت نتائج هذا الايصال طفيفة بديهية فان كلامنا فيها هو موصل وليس بموصل لا أنه ضخم المعنى أو عاديه وتمثيل الشارح لمالايوصل من المعلومات التصديقية بقوله: النارحارة، غلط فان هذه القضية معلوم تصديق يوصل الى مجهول تصديق فيقال: النارحارة و كل حار فهو ذو كذا اثر فالنار ذات كذا اثر فنستفيد اثراً للنار لم نكن نعرفه لهاولا يضر معلومنا التصديق هذا-النارحارة. انه بديهي للفاية فأننا شأن جيع عقلاء العالم لم نشترط في المعلوم الذي هو طريق للاتصال بالمجهول أن يكون موقوراً متيناً تلحظه الأفكار والانظار باحترام وأكرام ولسنانستهدف بكلامنا هذا قضية. النارحارة. وحدها بل كافة مالها من نظير(التقريب ص١٨-١٩)

(٧٢) قوله موضوع العلم: انما تصدى المحشى اولاً لتعريف موضوع مطلق العلم دون علم المنطق خاصة كها هو المناسب ليحصل بذلك قاعدة كلية منطبقة على جزئياتها حتى يحصل الامر في تعيين موضوع العلم فيكون امراً محققاً ثابتاً بالدليل و ترتيب القياس، كان يقال مثلاً: المعلوم التصورى اوالتصديق يبحث في المنطق عن العوارض الذاتية لها وكل ما يبحث فيه عن العوارض الذاتية له فهو موضوعه لانِّ كل ما يبحث في العلم عن العوارض الذاتية له فهو موضوعه، فينتج انها موضوع المنطق، فافهم . (محمدعلي)

(٧٣) قوله موضوع العلم ما يبحث فيه -اى في ذلك العلم عن العوارض الذاتية لموضوعه المذكور، و العرض قسمان ذاتي و هو ما عرض على الذات مباشرة من دون توسط امر بين العارض والمعروض في نفس الامرو ان كان العلم بهذا العروض يحتاج الى برهان ومعرف. وغريب وهوما عرض على الذات بايصال غيره لها في نفس الامر. وانما سمى غريباً لانه اجنبي عن الذات و الذي ربطه بالذات امروقع وسطاً بينه و بينها. و قيل ان مجموع الذاتي والغريب من العوارض خسة:

١- مايعرض اولاو بالذات كالتعجب العارض للانسان.

٢ـ مايعرض بواسطة جزء المعروض سواء كان هذا الجزء للمعروض اعم منه كعروض التحيز للانسان لكونه جسماً، او مساوياً له كعروض التكلم للانسان لكونه ناطقاً.

٣ـ ما يعرض بواسطة امر مساوى كعروض الاطراف للجسم بواسطة كون الجسم متناهياً وكعروض الضحك للانسان بواسطة كونه متعجباً.

وهذه ذاتيات.

فان قلت: قد عرفت الذاتي من العارض بانه ما عرض على الذات مباشرة من دون توسط واسطة في نفس الامر ف حال أن ما يعرض بواسطة الجزء أوالامر المساوى قد عرض بواسطة لامباشرة.

قلت: جزء الشيء و مساويه الذي يوجد بوجوده وينهدم بالهدامه ليسا خارجين عن الذات بالضرورة. فان الانسان بدون مؤنة و تكلف جسم والجسم ذاته و النطق جزءه الدخيل في ذاته و ليس امراً وراء ذاته و التعجب من خصائصه الذاتية يوجد معه و ينهدم بانهدامه.

٤- و ما يعرض بواسطة امر اخص كعروض الضحك للحيوان لكونه انساناً.

ه و ما يعرض بواسطة امر اعم ليس جزء للمعروض كعروض الحركة للانسان باعتبار كونه ماشيا.
 و هذه غريبة قان الامر الاخص ليس جزء ولا مساو يا بالمعروض لايدور مدار هذا الاخص لا فى
 وجوده و لا فى عدمه واما غرابة الامر الاعم الذى ليس بجزء فواضحة و زاد آخرون:

عـ ما يعرض للشيء بواسطة مباين كعروض الحرارة للماء بواسطة النار او الشمس، والنار و الشمس مباينان للماء وهذا من الاعراض الغريبة الضاً.

وصحح المشكيني

٧ عروض الجنس على الفصل. الحيوان على الناطق مثلا.

A وعروض الفصل على الجنس. الناطق على الحيوان مثلا.

و هذان ذاتيان و ماصححه هذا الاستاذ المرحوم في غاية الوجاهة.(التقريب ص١٩)

(وقال الشيخ محمد على (ره) في بحث العرض واقسامه وتحقيق المقام ما هذا لفظه):

. اعلم: إن العوارض قسمان: اعراض ذاتية واعراض عرضية وتفصيل ذلك:

ان ما يعرض للشىء اما ان يكون عروضه له لذاته او لجزئه الاعم او المساوى اوالامر الخارج عنه مساو له او اعم منه او اخص منه او مباين له فذلك سبعة اقسام: ثلاثة منها اعراض ذاتية بالا تفاق و هى ما كان عروضه له لذاته كالتعجب اللاحق للانسان من حيث هو هو او لجزئه المساوى كالتكلّم له لكونه ناطقاً اولامر خارج يساو يه كالضحك له لكونه متعجباً. و ثلاثة منها اعراض غريبة بالا تفاق على ما قيل و هى ما يعرض للشىء بواسطة امر خارج اعم منه كالتحيز اللاحق للابيض لكونه جسماً، او اخص منه كالتحيز اللاحق للابيض لكونه جسماً، او اخص منه كالتحيز اللاحق للانسان لكونه جسماً و الشمس. و واحد منها مختلف فيه و هو العارض له لجزئه الاعم كالتحيز اللاحق للانسان لكونه جسماً و الحركة الارادية العارضة له لكونه حيواناً.

فذهب المتأخرون الى كونه من الاعراض الذاتية و القدماء الى انه من الاعراض الغريبة و تبمهم جاعة من محقق المتأخرين، وتفسير المحشى للعرض الذاتى مبنى على قولهم. وهيهنا كلام لايسعها مقام. ثم انمالم يبحث فى العلم الاعن العوارض الذاتية،

لان المقصود فيه بيان احوال موضوعه والعوارض الذاتية للشيء احوال في الحقيقة و اما العوارض الغريبة فهي بالحقيقة احوال للاشياء الاخرالتي هي اعراض ذاتية لها فينبغي ان يبحث عنها في العلوم التي موضوعها تلك الاشياء (ميرزاعمدعلي)

(۲۴) الضمير المجرور فى قوله: «فيه» يعود الى العلم و فى قوله: «عن عوارضه» الى الموصول، يعنى: ان موضوع كل علم ما يبحث فى ذلك العلم عن عوارضه الذاتية و ذلك كبدن الانسان لعلم الطلب فانه باحث عن احواله من الحجهة الصحة والمرض و كافعال المكلفين لعلم الفقه فانه باحث عن احواله من حيث الحل حيث الحل والحرمة والصحة و الفساد و كالكلمة و الكلام لعلم النحوفانه ناظر فيها من حيث الاعراب والبناء. (محمدعل)

(٧٥)ای: يرجع فيه اليها وذلك اما بجعل موضوع العلم موضوع المسألة ليثبت له ماهو عرضی ذاتی كالجسم الطبيعی فی قولهم: كل جسم فله حيّز طبيعی او يجعل نوعه موضوع المسألة كالحيوان فی قولهم: كل حيوان فله قوة اللمس و ذلك قد يثبت له ما هو عرض ذاتى و قد يثبت ما يعرضه لامراعم بشرط ان لايتجاوز في العموم عن موضوع العلم كقول الفقهاء: كل مسكر حرام ويجعل عرضه الذاتى و بنوعه موضوع المسألة ليثبت له العرض الذاتى اما يلحقه لامر اعم بالشرط المذكور كقولهم: كل متحرك بحركتين مستقيمتين لابد ان يسكن بينها، والحاصل ان البحث عن الاعراض ذاتية للموضوع له او يثبت ما هو اعراض ذاتية للاشباء المختصة بالموضوع لها فيندفع ما يقال: من ان الاحوال التي تعرض بواسطة الامر الاخص يبحث عنها في العلوم مع انها ليست اعراضاً ذاتية و يجيء هذا البحث مع جواب أخر (عبدالرحم)

(۷۶) اراد بالامر ما يعم الداخل والحنارج فيشمل الاعراض السنة و خرج بقيد المساواة اربعة منها و هى ما يكون بواسطة جزء اعم اوشىء خارج اعم او اخص او مباين فيبق اثنان منها: الاول ما يكون بواسطة امر داخل مساو كالتكلم اللاحق للانسان من حيث انه ناطق. و الثانى ما يكون بواسطة امر خارج مساو كالمثال الذي ذكره المحشى، و من هنا يعلم ان تفسير الامر المساوى بالحنارج فقط ليس كما ينبغى. (محمدعلى)

(٧٧) قوله كالضحك الذي يعرض: اعلم: ان المراد من الضحك ماهو بالقوة، فلا يرد ما قبل: ان كان المراد من التعجب، التعجب بالفعل لا يكون ذلك بواسطة امر مساو بل اخص لظهور ان الانسان قد لا يكون متعجباً بالفعل، او التعجب بالقوة لا يصح القول بان الضحك عارض له بواسطة التعجب، ضرورة انه أنما يعرض له بواسطة التعجب الفعلي لا القوى و ذلك لان هذا أنما يأتى لوكان المراد من الضحك الفعلي لا القوى وليس فليس. بق هناشيء و هو ان المراد من المتحجب اما ان يكون مفهومه المغاير للمصداق كيا صرح به المحقق الشريف او نفس المصداق، لا سبيل الى الاول و الا لما صح القول بان عروض الضحك حقيقة له لظهور انه عارض للانسان اولا و للمتعجب بواسطة كونه محمولاً و الا فالمتعجب من حيث هو هو لا يتصف بالضحك، ولا الى الثاني والا لامتنع ان يكون واسطة في المروض بل هو نفس المعروض له كذا قبل و للتظر فيه عال (عمدعلي)

(٧٨) يحتمل ان يكون اشارة الى كل من الابحاث المذكورة فى الحواشى المسطورة اوالى جيمها وان يكون اشارة الى ان المراد من الجماز ليس ما يكون فى الكلمة اوالاعراب بل ما يكون فى الاسناد. فافهم. (عمدعلى)

(٧٩)اى عن عوارضه و هكذا الحال في قوله بل يبحث عن المعرف و الحجة. (عبدالرحيم)

(٨٠) لايقال: ان البحث عن المعرف والحجة من هذه الحيثية هو البحث عن الايصال بعينه وهو ينا في ما تقدم آنفاً من ان موضوع المنطق هو المعرف والحجة من حيث ايصالها الى المجهول فان ذلك نص في كون الايصال من تتمة الموضوع ولاريب ان الموضوع واجزائه لايبحث في العلم عن انفسها بل عن الاحوال العارضة لها كها تقدم اليه الاشارة.

لانانقول: ما وقع قيداً للموضوع و تتمة له هو نفس الايصال و هذا يدل على ان البحث في هذا العلم عن كيفية الايصال لاعن الايصال نفسه وهي من الاحوال العارضة له كها هو ظاهر فلايحتاج الى ما قيل: من ان ما جعل من تتمة الموضوع هو الايصال المطلق و المراد هنا أنه يبحث في العلم عن الايصالات ف مقدمة علم المنطق \_\_\_\_\_\_ ۸۷ \_\_\_\_\_ الخصوصة فتأمل (حمدعل)

(۱۸)فيكون من باب تسمية الدال باسم المدلول و فيه وفى قوله لانها تصير سببا النع، اشارة الى المعرف والحجة اللذين هما موضوع العلم عبارتان فى الحقيقة عن معنيهما لظهور ان مايين و يعرف حال المجهول التصورى مثلاً هو المعانى لا الالفاظ لكنه لما كانت الالفاظ طريقة الى المعانى سميت باسمها وفى الخدارة على من زعم ان موضوع المنطق هوالالفاظ من حيث انها تدل على المعانى وذلك لما رأواانهم يطلقون المعرف على «الحيوان الناطق» مثلاً والجنس على الجزء الاول منه (اى: الحيوان) والفصل على الجزء الاحتر منه (اى: الناطق) وكذا يطلقون القياس على قولنا: «كل ج، ب» و «كل ب،الف» مثلاً والصغرى على القضية الاولى و الكبرى على القضية الاخرى زعماً منهم ان تلك الاسماء كلها بازاء تلك الالفاظ من حيث الدلالة على المعانى بل الحق ان موضوع المنطق هو المعانى و تلك الاسماء فى الحقيقة الإفراغ ورعاية جانب الالفاظ اغا هى بالعرض و الطريقية كما سيصرح به الحشى. (ميرزاعمدعلى)

(٨٢)قوله من قبيل تسمية السبب: يعنى ان الحجة عبارة عن الغلبة على الخصم ولما كان هذا المعلوم التصديق سبباً لذلك الغلبة سمى باسمها تسمية للسبب باسم المسبب و ذلك كمايسمون الغيث نباتاً فى قولهم: «امطرت السهاء نباتاً» لكون الغيث سبباً له.(محمدعلى)

## حواشى التصورات «بحث الدلالات»

(۱) قوله دلالة اللفظ -- قد عرفت أقريباً أن هدف المنطق هو المعلومان التصورى و التصديق من حيث الايصال الى معلوم تصورى و معلوم تصديق. و هذا النوع من الاهداف لا تماس له بعالم الالفاظ و دلالاتها و لكن القوم تعارف عندهم فى صدر هذا المقصد البحث عن المفرد و المركب و المتواطى و المشكك و سائر اقران هذه الامور ولذلك التجأوا الى البحث عن بعض خصوصيات الالفاظ ليستعينوا بذلك على ما تمارفوا قصده. ودلالة اللفظ هو كونه بحيث يلزم من العلم به العلم بعناه فحتماً الالفاظ لا تكون دالة الا أذا كانت موضوعة لمان والتى لم يطرء عليها الوضع منتفية عنها الدلالة باعتبار انه ليس هناك معان بازائها حتى تدل او لا تدل. و الدلالة من حيث هى دلالة، هى كون إلشىء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر. و الدلالة التى ترتبط بهذا المقصد هى الدلالة اللفظية الوضعية كها هو اشارة عنوان البحث وهى ثلاثة اقسام:

١- دلالة المطابقة و هي دلالة اللفظ على تمام ما وضع له وهي الاصل في الدلالات الثلاث.

 ٢ـ دلالة التضمن و هي دلالة اللفظ على جزء ما وضع له وهي ادخل الدلالتين التضمئنية والالتزامية بالدلالة اللفظية الوضعية.

٣ـ دلالة الالتزام وهي دلالة اللفظ على ما هو خارج عنه لازم له. (التقريب ص٢٠)

(۲) و ذلك ، لان ما يبين و يعرف ماهية الانسان مثلاً فى قوله: «الانسان حيوان ناطق» هو معنى الحيوان الناطق لالفظه والالوجب ان يحصل ذلك التعريف بالنسبة الى من لم يكن عالماً بالوضع ايضاً وكذا ما يكون حجة وسبباً لفلبة الخصم فى اثبات حدوث العالم مثلاً هومعنى قولنا: «العالم متفير وكل متغير حادث» لا الفاظه وقد تقدم اليه الاشارة. (محمدعلى)

(٣) المرادمن الحدهوالتعريف الجامع المانع . (عبدالرحيم)

(۴) اى: المباحث المذكورة فى كتب الفن لاجيمها و الى هذا يشير قوله: بان يبين معانى الالفاظ
 المصطلحة. (عبدالرحم)

(٥) اى:مقدمة الفن لاجيع العلوم. (عبدالرحيم)

(ع) لانهم يستمعلون فيا بينهم ان الدلالة الالتزامية مهجورة في الحدود التامة كلاً او بعضاً و دلالة التضمن مهجورة فيها كلا و بعضاً وذلك يتوقف على بيان التضمن مهجورة فيها كلا و بعضاً وذلك يتوقف على بيان الدلالة وتقسيمها و بيان اقسامها و ان الكليات الحسم من المعافى المفردة وذلك يتوقف على تقسيم اللفظ الى المفرد والمركب و بيان ذينك و ان الالفاظ المجازية والمشتركة يجب الاحتراز عن استمعالها في التعريفات الاعند قرينة و ذلك يحتاج الى بيان الحقيقة و المجاز والمشترك و المنقول وان المتواطى يجوز ان يكون جنساً و ذهب يحون من عرضاً عاماً و اختلفوا في المشكك، فذهب بعضهم الى انه يجوز ان يكون جنساً و ذهب بعضهم الى عدم جوازه فيحتاج الى بيان المتواطى والمشكك (عبدالرحم)

(٧)اى: لا من حيث انها موجودة او اصوات ولامن حيث انها اعراض لاجواهر و لامن حيث انها اعراض لاجواهر و لامن حيث انها واجبة او محكنة ولا من حيث انها قارة او غير قارة ، هكذا قيل والاولى مراد المحشى على ما اشرنا اليه ان البحث عنها فى كتب المنطق انها هو من هذه الحيثية لامن حيث انها جزء من اجزاء المنطق والله اعلم بحقيقة الحال (عمدعلى)

(٨) اراد بالعلم، العلم الحصولى المنقسم الى التضور والتصديق كما سبق فيشمل دلالة المفرد و
 المركب سواء كان تقييدياً او اضافياً او وصفياً او تاماً انشائياً او خبرياً. (محمدعلى)

(۱) اى: ان كان منشأ الحيثية المذكورة فى تعريف الدلالة وضع الواضع اى: تعيينه الدال بازاء المدلول، فالدال وضعية اى: منسوبة الى الوضع لان للوضع فيها مدخلاً وكلمة «حسب»ان كانت مجرورة محرف الجرفالسين فيها مفتوحة والافهى ساكنة و رعا يسكن فى ضرورة الشعر على الوجه الاول. (عبدالرحيم) (۱۰) لكونها منسوبة الى الوضع الذى له مدخل فى هذه الدلالة. (محمدعلى)

(۱۱) وهى الخطوط و العقود و الاشارات و النصب، اما دلالة الخطوط فكدلالة حروف زيد المكتوبة على الذات المشخصة واما دلالة العقود كدلالة عقد الاصابع فى علم الاصبع على مرتبة من مراتب الاعداد و اما الاشارات فكدلالة اشارة الحاجب على الدخول و الحزوج مثلاً و اما النصب فكدلالة العلامة المنصوبة لمعرفة الطريق مثلاً على الطريق ولا شك ان جميع ذلك انما هو بسبب الوضم. (عمدعلى)

(۱۲)قوله وان كان بسبب اقتضاء الطبع: اراد به طبع اللافظ فانه يقتضى تلقظه بذلك اللفظ عند عروض المعنى كما قال المصنف بعد التمثيل للدلالة الطبعيّة بقوله كدلالة اح اح على وجع الصدر فان طبع اللافظ يقتضى التلفظ به عند عروض الوجع له او طبع معنى اللفظ لانه يقتضى التلفظ به، او طبع السامع فان طبعه يتأدى الى فهم ذلك المعنى عند سماع اللفظ لا لاجل العلم بالوضع بل بتأدى الطبع البه عندالتلفظ به.

قال المحقق الشريف: هذا الاحتمال الاخير مشترك فيه الطبعية والمقلية اذ ليس الفهم في كليها مستنداً الى العلم بالوضع فلا يصح فارقاً فالتعويل في الفرق على احدالطبعين الاخيرين قطعية اذ باقتضاء الطبع صارالدال دالاً على المدلول فيكون منسوبة الى الطبع .(عبدالرحيم)

(١٣) قوله كدلالة اح اح: بفتح الهمزة وضمها وقولهم اح الرجل كمه اذااستعمل مولداً منه

ليس من اصل لغتهم، و من الطبعية دلالة اخ بفتح الهمزة وضمها مع تشديد الخاء المعجمة وتخفيفها على الوجع و دلالة اف على التضجر و اوه على التوجع

قال المحقق الشريف في بعض حواشيه: اخ بفتح الهمزة وتشديد الخاء الساكنة دال على التحسر وترك في بعض حواشيه قيد المشددة فقال انه دال على التحزن و الحق ما ذكرناه (شيخ عبدالرحيم)

(١٤) قوله و دلالة سرعة النبض على الحمى: هذا مثال للدلالة الطبعية غير اللفظية و المفهوم من شرح المطالع و المطول: أن دلالة ما ليس بلفظ قسمان: وضعية كدلالة الخطوط و اخواتها وعقلية كدلالة الاثر على المؤثر فاقسام الدلالة ح خسة و ليست هيهنا دلالة طبعية غير لفظية، والحق ما ذهب اليه المحشى (ره)، فان دلالة الحمرة على الخجل و الصفرة على الوجل من الطبعية غير اللفظية و كذا دلالة حركة النبض على المزاج الخصوص.

فان نوقش بانها من قبيل دلالة الاثر على المؤثّراواحد معلولى علة على آخرامكن اجرائها في اح اح ايضاً فان فرق بان الطبعية تضطر في هذه الصورة الى اصدار هذه الآثار بخلاف اح اح، نمنع الاضطرار في الثاني ايضاً لاسيما عنداشتداد المرض.

والتحقيق انه: ان كان المرض المخصوص مستلزماً للصوت الممين والمزاج المعين للحركة الممينة و الكيفيات النفسانية لتلك الالوان استلزاماً عقلياً كانت لها دلالة عقلية و لا ينافي ذلك تحقق الدلالة الطبعية ايضاً فان من لايعرف الارتباط العقلي بن تلك الدوال و مدلولاتها ينتقل اليها بمجرد ممارسته عادة الطبيعة ايضاً و لا شكان هذه الدلالة ليست عقلية لانها ليست مستندة الى العلاقة العقلية حتى لوفرضنا انتفائها كانت باقية على حالها و بالجملة تحقق الطبعية في غير اللفظ ظاهر و من امثلتها ركض الدابة الارض بيدها عند مشاهدة الشمير و دلالة اخذ المستمع للنغمات الطيبة في الرقص على وزانها على تأثير تلك النغمات في نفس ذلك المرتقص و على ان طبعه يقتضي ان يتحرك تلكالحركات اذا تأثر من طيب الاحوال و ملائم الاصوات وقس على ذلك عروض بعض الاوضاع لوجه المتألم و حاجبه عندالمه.(شيخ

(١٥)قوله كدلالة لفظ ديزالمسموع من وراء الجدار: انما اختار لفظاً مهملاً و ان كان دلالة اللفظ الموضوع على وجود اللافظ ايضاً دلالة عقلية و لذا عبرالجمهور باللفظ مطلقاً، لئلايتو هم المبتدى في بادى الرأى ان هذه الدلالة انما هي بالوضع لابالعقل و ان كان هذا التوهم منه باطلا فان دلالته بالوضع أنما هي دلالته على ما وضع له لا على وجود اللافظ.

وقيل: لانه لوكان موضوعاً لكان للَّلفظ دلالتان: وضعية وعقلية فلايظهر ما قصد بالتمثيل كمال الظهور.

و اما تقييده بكونه مسموعاً من وراء الجدار (الجدر بفتح الجيم وسكون الدال و الجدار: الحائط، جم الجدار: الجُدُر بضم الجيم و الدال و جم الجدر: مجدّران بضم الجيم و سكون الدال) مع ان تلك الدلالة متحققة في المسموع من المشاهد ايضاً، فقيل: ليظهر دلالة اللفظ فان وجود اللافظ المشاهد يعلم بالحس ايضاً و دلالة اللفظ في جنبه بمنزلة العدم بخلاف المسموع من وراء الجدار، و لعل هذا مراد المحقق الشريف في حاشيتي شرح المطالع و شرح الرسالة حيث قال في الاولى: و التقييد بذلك اشارة الى ان اللافظ اذا كان مشاهداً كان وجوده معلوماً بحس البصر لا بدلالة اللفظ، وفي الثانية: أنما اعتبر هذا القيد ليظهر دلالة اللفظ على وجود اللافظ فان المسموع من المشاهد يعلم وجود لافظه بالمشاهدة لا بدلالة اللفظ عليه عقلاً فان المسموع من وراء الجدار فلايعلم وجود لافظه الا بدلالة اللفظ عليه عقلاً فان الظاهر انه اراد بقوله فيها لابدلالة اللفظ عليه، انه لابدلالة اللفظ عليه عقلاً خاصة، بل بها مع الحس كما يدل عليه قوله في الثانية اولاليظهر دلالة اللفظ وقوله اخيراً و اما المسموع الخ، فانه يدل بالمفهوم على ان المسموع من المشاهد يعلم بالحس و بدلالة اللفظ عليه عقلا لا بالاخيرة وحدها كما في المسموع من وراء الجدار (ميرزاعمدعلي)

(١٤)هذه الاقسام حاصلة من ضرب الاثنين اعنى: الدلالة اللفظية وغير اللفظية في الثلاثة اعنى: الوضعية والطبعية والمقلية. ثم هذا الانحصار بالاستقراء لابالحصر العقلي الدائر بين النفى والاثبات، لان الدلالة اذا لم تكن بحسب الوضع والطبع لايلزم ان يكون بحسب العقل قطماً، لكنا اذا استقرئنا فلم نجدالاهذه الاقسام الستة واما انحصار الدلالة اللفظية الوضعية في الثلاثة فعقلي دائر بين النفى والاثبات. (عبدالرحيم)

(١٧) بخلاف الدلالة الطبعية و العقلية فانها غير منضبطة لاختلافها باختلاف الطبع والافهام والاوقات و الحالات. (محمدعلي)

 (۱۸)قوله وهى تنقسم: لم يعرف الدلالة اللفظية الوضعية فى مقام التقسيم كها عرفها القطب و غيره من المحققين، اكتفاء على ما علم من تعريف مطلق الدلالة و تقسيمها.

قال القطب: هي يعنى: الدلالة الوضعية اللفظية، كون اللفظ بحيث متى اطلق فهم معناه للملم بوضعه واحترز بالقيد الاخير عن الدلالة اللفظية الطبعية اذلا وضع فها اصلاً فلا يكون فهم المعنى من اللفظ ح لاجل العلم به بل لتأدى الطبع اليه عند التلفظ به و عن الدلالة اللفظية المقلية لتحققها حيث لا وضع و لعدم توقفها بالملم بالوضع لان دلالة اللفظ الموضوع المسموع من وراء الجدار لايتوقف على الملم بالوضع لاستواء العالم و الجاهل فيه و اتما قال: «متى اطلق بالايجاب الكلى»، لان الدلالة المعتبرة في هذا الفن ما كانت كلية و اما اذا فهم من اللفظ معنى في بعض الاوقات بواسطة قرينة، فاصحاب هذا الفن ما كانت كلية و اما اذا فهم من اللفظ معنى في بعض الاوقات بواسطة قرينة، فاصحاب المذربية و الاصول فان نظر هم الما المدنى و اهل اللسان و لذا عبروا في الالتزام باللزوم العرف ايضاً كما سيجيء انشاءالله تمالى.

و انما قال: للعلم بوضعه، اي: بوضع ذلكاللفظ و لم يقل بوضعه له اي: لمعناه ،

لثلا يختص بالدلالة المطابقية فافهم. (عبدالرحيم)

(١٩)كدلالة لفظ الانسان على الحيوان الناطق، وأنَّها اتى بقوله: «تمام»، لـثلا يتوهم ان هذا شامل على الدلالة التضمنية، فان الجزء لكونه داخلاً فى مدلول اللفظ ربما يتوهم صدق الموضوع له عليه. (محمدعلى)

(٢٠) كدلالة الانسان على الحيوان وحده اوعلى الناطق وحده.

(٢١)قوله او على ما هو خارج عنه لازم له: كدلالة الانسان على الضحك مثلاً، وانما سمى

الاولى بالمطابقة، لتطابق اللفظ و الممنى، و الثانية بالتضمن، لكون الجزء المدلول عليه في ضمن الممنى الموضوع له فسمى المسبب باسم الموضوع له فسمى المسبب باسم الموضوع له فسمى المسبب باسم السبب في جميعها. وانمائت ير لفظ الالتزام في الثالثة على اللزوم، لان فيه اعمالاً و اللزوم المعتبر فيه اقوى مراتب اللزوم كما سيأتى اليه الاشارة فكان اولى بها.

ولا يخفى انه كان عليه ان يقيد كلاً من هذه التّعريفات بقولنا: من حيث هو كذلك ، بان يقول: المطابقة دلالة اللفظ على تمام الموضوع له من حيث انه تمام الموضوع له، و التضمن دلالته على جزء الموضوع له من حيث انه جزء ، والالتزام دلالته على الخارج اللازم من حيث انه خارج لازم ، لثلا ينتقض تعريف الدلالات بعضها ببعض، فانه اذا كان اللَّفظ مشتركاً بين الجزء و الكل و اطلق على الكل و اعتبر دلالته على الجزء بالتضمن لصدق عليها بهذا الاعتبار ايضاً دلالة اللفظ على تمام الموضوع له مع كونها دلالة نضمن لا مطابقة او اطلق على الجزء لكونه موضوعاً له يصدق عليها انها دلالة اللفظ على جزء الموضوع له مع كونها مطابقة لا تضمناً وكذا اذا كان مشتركاً بين الملزوم و اللازم و اطلق على الملزوم و اعتبر دلالته على اللازم بالالتزام يصدق عليها بهذا الاعتبار انها دلالة اللفظ على تمام الموضوع له مع انها ليست بمطابقة بل التزام او اطلق على اللازم لكونه موضوعاً له يصدق عليها انها دلالة اللفظ على الحارج اللازم مع انها ليست بالتزام بل مطابقة و هكذا اذا كان مشتركاً بين كل واحد من اللازم و الملزوم و المجموع معاً و اطلق على المجموع واعتبر دلالته على اللازم من حيث انه جزء الموضوع له يصدق عليها انها دلالة اللفظ على الحارج اللازم مع انها تضمن لا التزام او اطلق على الملزوم و اعتبر دلالته على اللازم من حيث انه خارج لازم يصدق عليها انها دلالة اللفظ على جزء الموضوع له مع انها التزام لا تضمن، لكنه لمآلم يكن بصدد التعريف بل قصد التقسم على وجه يشعر بالتعريف ترك بعض القيود مم ان شهرته كاف عن مؤتة ذكره و عادتهم الاكتفاء بقيد الحيثية في التعاريف. وفي هذا المقام ابحاث لاتناسب بذلك المختصر فن شاء فليطلب من مطولات القوم و قد كفانا بعض المحققين من الشراح و المحشين مؤتة ذكر بعضها شكرالله سعيهم. (محمدعلى)

(۲۲) قوله في الدلالة الالترامية: لما كان الالتزام عبارة عن دلالة اللفظ على الحارج ولاريب في اللفظ لايدل على كل امر خارج و الالزم ان يدل لفظ واحد على معان غير متناهية لعدم التفاوت بينها فلا بدّ لها من شرط آخر بخلاف المطابقة و التضمن لظهور انه يكفى فيها العلم بالوضع من غير اشتراط بشيء آخر اما الاولى فظاهر و اما الثانية فكذلك أيضاً فان فهم الجزء لازم لفهم الكل وهكذا اذا كان اللفظ موضوعاً لمعان متعددة بوضع عليحدة او اذا كان للموضوع له الواحد اجزاء متعددة فانه يفهم منه العلم بالوضع عنداطلاقه جميع هذه الممانى او تلك الاجزاء فيكون دالاً على كل واحد من هذه الممانى او العلم بالوضع عنداطلاقه جميع هذه الممانى او ان لم يعلم ان مراد المتكلم ماذا من بين هذه الممانى او تلك الاجزاء، فان الدلالة ليست بموقوقة على الارادة لظهور ان الممانى اغا تفهم من الالفاظ عندالاطلاق و ان لم تكن مرادة للمتكلم وليس لنا لفظ واحد موضوع لكل واحد من معان غير متناهية اوضاع غير متناهية ولا لفظ واحد موضوع لمكل واحد من معان غير متناهية اوضاع غير المناهية دلالة اللفظ على الامور الغبر النجراء فيها كما في الالتزام. (عمدعل)

(٣٣) قوله ولابد من اللزوم عقلاً: بان يمتنع عقلاً تصور الملزوم بدون تصور اللازم كها بين العمى والبصر فان العمى موضوع للعدم المقيد بالبصر والبصر خارج عنه فان اسناده الى البصر شايع بدون قرينة عازية. قال الله تعالى: «فانها لا تعمى الابصار و لكن تعمى القلوب التى فى الصدور»، (سورة الحج الابه ع؟) وقال تعالى: «عميت ابصارهم» الى غير ذلك من النظائر الشايعة والاصل الحقيقة على ان المناششة فى المثال غيررضى. (جلال الدين)

(۲۴) قوله سواء كان هذا اللزوم الذهبي عقلا: هذا هو الظاهر من كلام الصنف هنا وصريحه في سائر مصنفاته، فيكون اشارة الى ان المعتبر في الالتزام هو اللزوم بالمعني الاعم الشامل للمعلى والعرف و احتمل بعض المحققين من شراح المتن ان يكون اشعاراً الى ان اللزوم المعتبر في الالتزام مما اختلف فيه، فقيل: ان المراد اللزوم المعتبى فقط وقيل: اللزوم الذهبي فقط فقوله: «لابد من اللزوم عقلاً» اشارة الى المذهب الاولى وقوله: «او عرفاً» اشارة الى المذهب الثانى، فكانه قال: «لابد من اللزوم عقلاً كها ذهب اليه جماعة او عرفاً كها ذهب اليه آخرون» قال: و على هذا لايكون العبارة دالة على ماهو المتار عدده. (عدم على)

 (٢٥)قوله «كالبصر بالنسبة الى العمى»: لايقال: البصر جزء مفهوم العمى فلا تكون دلالته عليه بالالتزام بل بالتضمن.

لاتانقول: المعى عدم البصر اعنى: العدم المضاف الى البصر، لاالعدم والبصر، والمضاف اذا اخذ من حيث انه مضاف كانت الاضافة داخلة فيه والمضاف اليه خارجاً عنه وان كان مفهوم العمى هوالعدم المضاف الى البصر، كانت الاضافة الى البصر داخلة فى مفهومه والمضاف اليه خارجاً عنه فتعقل العدم من حيث انه مضاف الى البصر، لايكون بدون تعقل البصر و ان كان البصر خارجاً عن مفهومه. ثم انه اذا كان مفهومه عدم البصر، اى: العدم المقيد بالبصر، فلا يصبح اسناده اليه و قد قال الله تعالى: «فانها لا تعمى الابصار و لكن تعمى القلوب التى فى الصدور» و قال ايضاً: «عميت ابصارهم» بدون قرينة دالة على ان المراد بالعمى هو العدم المطلق، هكذا قيل. وفيه انه يدل على ان التقييد بالبصر ايضاً خارج عن مفهوم العمى لاته لوكان داخلاً فيه لم يصبح اسناده الى البصر بدون قرينة قلزم ان يكون العمى عبارة عن مطلق العدم و هو باطل على ان هينا قرينة و هى نفس اسناده الى البصر.(عبدالرحيم)

(۲۶)( قال الشيخ محمدعلى(ره) بعدالجواب عن التوهم المزبور): والعجب من بعض المحقين من المحشين انه ذكر هذا الجواب فى رد ذلك التوهم و مع هذا ذكر ان استعمال الدعاء فى الرحمة من قبيل اطلاق الكل على الجزء مع ان الدعاء ايضاً طلب الرحمة لا الطلب والرحمة و قد سبق فى الديباجة فافهم.

(۷۷)قوله اذ لاشك ان الدلالة الوضعية على جزء المسمى و لازمه فرع الدلالة على المسمى: و ذلك لان الدلالة التضمنية هي الدلالة على خارج المسمى و الدلالة الالتزامية هي الدلالة على خارج المسمى ولارتياب في ان الدلالة على جزء المسمى من حيث انه جزء لا يتحقق بدون الدلالة على المسمى وكذلك الدلالة على المسمى من حيث انه خارج ، لا يتحقق بدون الدلالة عليه .

قال بعض اهل الصنعة في بيان استلزام التضمن والالتزام المطابقة: ان التضمن والالتزام يستلزمان الوضع، والوضع يستلزم المطابقة، والتضمن والالتزام يستلزمان المطابقة. وقال بعضهم: ان التضمن

والالتزام تابعان للمطابقة والتابع من حيث هو تابع لايوجد بدون المتبوع فهما لايوجدان بدونها.

و فيه قصوراذ لوكان تابعاً للزم ان لا يوجد المطابقة ايضاً بدونها، اذ كما ان التابع لايوجد بدون المتبوع كذلك المتبوع من حيث انه كذلك، لا يوجد بدون التابع مع انه لوكان المراد بالتابعية هو التأخر في الوجود، لكان الامر بالعكس اذالمطابقة تابعة للتضمن وان فهم الجزء متقدم على فهم الكل وفهم بعض اللوازم كالاعلام والملكات متقدم على فهم الملزومات فان فهم الملكة متقدم على فهم العدم المأخوذ من حيث هو مضاف اليها لكن الظاهر ان مرادهم من التابعية هي التابعية بحسب القصد ضرورة ان المقصد الاصلى من وضع اللفظ للمعنى دلالته عليه واما على جزئه او لازمه فقصودة بالتبعية لابالتابعية بمعنى التأخر و المسبوقية الا أنه يتجه عليه ح ان التابع فى القصدريما يوجد بدون المتبوع كما نشاهد فيمن قصد شيئاً فوصل الى بعض المواضع في الطريق ثم رجع قبل الوصول الى المقصود.

فان قلت: التضمن والالتزام لايستلزمان المطابقة لانها قد يوجدان كما اذا استعمل اللفظ في جزء الموضوع له او لازمه و نصب قرينة صارفة عن ارادة الموضوع له.

قلت: القرينة انما تمنع عن ارادة الدلالة المطابقة لاعن وجودها فالدلالة المطابقة متحققة لوجود العلم بالوضع لكنها ليست بمرادة فافهم.

فان قلت: المشهور بين الجمهور من النحاة ان اجزاء الفعل ثلاث: الحدث والنسبة الى فاعلها والزمان، فلواطلق الفعل بدون ذكر الفاعل فلا شبهة في ان الحدث يفهم منه للعلم بالوضع و هل يفهم النسبة الى الفاعل اولا؟ لاسبيل الى الاول لان فهم النسبة لايكون الا بعد فهم المنتسبين فاذالم يكن الفاعل مذكوراً لم يكن مفهوماً و اذا لم يكن مفهوماً لم تكن النسبة مفهومة فتمن الثانى، فيلزم وجود الدلالة التضمنية بدون المطابقية.

قلت: اولاً: ان هنا مطابقة تقديرية بمعنى انه لوذكر الفاعل كانت المطابقة متحقة.

وثانياً: انا لانسلم ان الحدث في الصورة المذكورة يكون مفهوماً لان الفهم موقوف على الاطلاق الصحيح المعتبر في محاورات البلغاء و ما فرضتم ليس من هذا الباب.

وثالثاً: ان الفعل موضوع للحدث المقيد بالزمان والنسبة ليست داخلة في معناه فتامل جداً. (عبدالرحم)

(٢٨) اعلم: أنَّه اختلف كلماتهم في تفسير الدلالات، فالمشهور عندالجمهور مااشار اليه المحشى (ره) من الالطابقة دلالة اللفظ على تمام معناه الحقيق مطلقا سواء كان مراداً منه ام لا والتضمنية دلالته على جزئه مطلقاً ايضاً والالتزامية دلالته على لازمه مطلقا ايضاً و ذهب بعضهم الى ان المطابقة دلالته على تمام ما وضع له حقيقة او حكماً و التضمنية دلالته على جزئه والالتزامية دلالته على لازمه بشرط ان يكون استعماله فيا وضع له في الثلاثة و يكون هو مراداً منه بالاصالة و ان قصد الجزء او اللازم بالتبع وعلى هذا اذا استعمل اللفظ في الجزء اوالحارج اللازم ويراد هو من اللفظ بالاصالة فلاتسمى هذه بالتضمن اوالالتزام بل بالمطابقة بخلافه على ما ذكره المحشى من مذهب الجمهور فان الاولى داخلة تحت التضمن والثانية تحت الالتزام كها هوظاهر. اذا تمهد هذا فنقول:

كون المطابقة لازمة للتضمن والالتزام على ما ذكره البعض من تفسير هما ظاهر، فانه لابد ان

يستمعل اللفظ اولاً في الكل او الملزوم فيفهم منه الجزء او اللازم بالتبع و اما على مذهب الجمهور ففيه خفاء لانه اذا استعمل اللفظ في الجزء او اللازم بسبب الاشتهار او القرائن الصارفة يصدق عليه على مذهبهم تعريف التضمن او الالتزام و ليس هناك دلالة مطابقة اصلاً والمصنف لما اختار هذا المذهب تصدى الى الجواب بقوله: «ولوتقديراً» على ما فسره المحشى فلا تغفل و هيهنا كلام لايسمها المقام. (محمد على)

(۲۹)مثال الاول الانسان اذا اشتهر فى الحيوان فقط او الناطق فقط، و مثال الثانى هو ايضاً اذا اشتهر فى الضحك متلاً.(محمدعلى)

(٣٠)قوله ولاعكس — اى ولا تلزم الدلالة التضمنية والالتزامية دلالة المطابقة فان الممنى و ان كان ذا اجزاء او ذا خصوصية بخارج عنه فكثيراً ما يطلق اللفظ الموضوع له ولا يستفاد منه الاجلة الموضوع له من غير تشخيص اجزائه ولو ازمه. و قد يكون المعنى الموضوع له اللفظ امراً بسيطاً لاجزء له ولا خصوصية له بخارج عنه، فهنا تنعدم الدلالتان التضمنية والالتزامية وحتى تقديراً (التقريب ص ٢٠)

(٣١) اى: لاعقلاً ولاعرفاً. (محمدعلى)

(٣٣) قوله «فيتحق ح المطابقة بدون التضمن»: اما تحققها بدون التضمن، فلانه اذا لم يكن للمعنى جزء لا يتحقق الدلالة على الجزء حتى يتحقق التضمن، واما تحققها بدون الالتزام ، فلانه اذا لم يكن للمعنى لازم عقلى او عرق اذا دل عليه اللفظ يكون دالاً بالالتزام لا يتحقق الالتزام ايضاً و لا يختى ان غاية ما يفيده هذا الدليل عدم العلم بالاستلزام وهو ليس بمطلوب بل المطلوب العلم بعدم الاستلزام وهو لا يفيده فان الجواز لا يستلزم الوقوع.

و منهم من اخذ ذلك بالنسبة الى الالتزام مذهباً و استدل على عدم استلزامها التضمن بمثل الوحدة و النقطة لوجود المطابقة فها بدون التضمن لانتفاء الجزء قطماً.

و قد يستدل على عدم الاستلزام بطريق القطع والعلم بانه لو تحقق الاستلزام لكان كلها تعقلنا شيئًا تعقلنا معه شيئًا آخر لكنا نعلم بالضرورة انا نتعقل كثيراً من الاشياء مع الذهول عن سايراغياره.

قال المحقق الشريف: ان صح ذلك الادعاء فقد تم ما ادعاه من عدم الاستلزام والافلا.

ورعا يستدل على عدم استلزامها الالتزام خاصة بانه لواستلزمته للزم ادراك امورغيرمتناهية دفعة واحدة واللازم باطل فالملزوم مثله، بيان الملازمة: انه اذا كان لكل شيء لازم يمتنع تصوره بدونه كها هو المدعى، وجب ان يتصور ذلك اللازم عند تصوره و ذلك اللازم شيء و المفروض ان له ايضاً لازماً يمتنع تصوره بدون تصوره فيجب ان يتصور ذلك اللازم ايضاً وهكذا الى ما لانهاية له. واستضعفه شارح المطالع وتبعه المحقق الشريف لجواز الانتهاء الى لازم يكون لازمه بعض ملزوماته بمرتبة او براتب اذلا امتناع في تحق الملازمة الذهنية من الطرفين كها في المتضايفين مثل الابوة و البنوة و ذلك لان التلازم من الطرفين لايستلزم توقف كل واحد منها على الاخر حتى يكون دوراً عالاً.

قال المحقق الشريف: لايقال: ان لم ينته سقط المنع و ان انتهى كان الانتهاء مفهوماً و هو شىء فلابدً له من لازم.

لاتانقول: ليس يلزم من ثبوت الانتهاء تصوره حتى يلزم منه تصور لازم له. قال بعض الحققين من

رحواشى الحاسبة

شراح المتن: ويمكن تقرير الاستدلال على وجه يسقط عنه ذلك، بيانه: انا اذا تعقلنا ماهيته فان لم يكن لها لازم ذهني، حصل المطلوب وان وجدلها لازم ذهني ننقل الكلام الى مجموع الملزوم و اللازم فنقول: ان هذا المجموع ايضاً ماهية فان وجد له لازم آخر، ننقل الكلام الى مجموع اللازمين ونسوق الخ و ان لم يوجد له لازم آخر حصل المطلوب انتهى.

واقول: لايخني ما فيه، لظهور انه لايلزم من تصور الملزوم واللازم تصور مجموعهما حتى يلزم من تصوره تصور لازم له آخر و هکذا فافهم.

و ذهب الامام الى ان المطابقة يلزمها الالتزام مستدلا بان لكل ماهية لازماً بيَّناً واقله انهاليست غيرها والدال على الملزوم دال على لازمه البيّن بالالتزام.

واجيب: بانه أن أراد باللازم البِّن، البيّن بالمعنى الاخص وهو مايلزم تصوره من تصور الملزوم، فلانسلم الكلية، لاناكثيراً مانتصور ماهيات ولايخطر ببالنا غيرها فضلاً عن انها ليست غيرهاوان اراد به البين بالمعنى الاعم و هو مايلزم من تصوره و تصور الملزوم و النسبة بينها الجزم باللزوم، فسلم لكنه لايجدى، لان المعتبركما سبق في الدلالة الالتزامية هو اللازم البين بالمعنى الاخص لاغير.

فان قيل: اذا حصل لنا شعور ماهية فلابد أن نميزها عن غيرها والا فلا شعور بها ضرورة أن المشعور به موجود في الذهن و كل ماهوموجود في الذهن مميزعن غيره و ح فلابد من ان نتصور الغير لاستلزام التميز تصور الغر.

قلنا: نمنع الملازمة، لجواز أن يكون الشيء مشعوراً به لنا من غير أن نتصور أنه مميز عن الغير والا لاستلزم كل تصور تصديقاً وهو باطل قطعاً. نعم هو يستلزم ان يكون متميزاً عن غيره في نفسه و اين هذا منه؟ . (ميرزامحمدعلي ره)

(٣٣)قوله ولوكان له معنى مركب: هذا شروع لبيان النسبة بين الدلالة الالتزامية و التضمنية بعد مابين النسبة بين الدلالة المطابقية و بين كل واحدة منها ولم يتوجه المصنف الى هذا لكونه معلوماً من قوله: «ولاعكس» بالمقايسة كها لا يخنى على من له تأمل صادق و نظر دقيق.

ثم حاصل ذلك الفرق: أن التضمن لا يستلزم الالتزام و بالمكس.

اما الاول: فلجواز ان يكون للَّلفظ معني مركب لا لازم له فحينتُذ يتحقق التضمن بدون الالتزام كها

و اما الثانى: فلجواز ان يكون له معنى بسيط و له لازم ذهنى يلزم تصوره من تصوره كالشمس فانه موضوع للجرم، و الضوء لازم له فحينئذ يتحقق الالتزام بدون التضمن هذا.

و ذهب بعضهم الى ان التضمن مستلزم للالتزام مستدلاً بان اللفظ اذا اطلق على المعنى المركب يفهم منه المعنى المطابق و هوالكل من حيث هو كل و التضمني و هوالجزء من حيث هو جزء واذا فهها من هذه الحيثية يفهم التركيب بالضرورة و هو امر خارج عن الموضوع له لازم له فتحقق ان التضمن يستلزم الالتزام.

واجيب: بان هذا مغالطة من باب اشتباه العارض بالمعروض فان المنفهم هو ما صدق عليه الكل والجزء لا الكل من حيث هو كل والجزء من حيث هو جزء ضرورة أنا ربما نتصور المركب مع الذهول عن ن الدلالات \_\_\_\_\_\_\_ 191

هذا و معلوم ان المستلزم لفهم التركيب هوالثانى لاالاول لانه لايستلزم فهم الكلية و الجزئية فضلاً عن فهم التركيب.

ثم لا يحنى ما فى هذا الاستدلال من الاستدراك لان الكلية والجزئية لوسلم لزومهما لكان هذا كافياً فى بيان المطلوب من غير احتياج الى تكلف دعوى استلزامهما التركيب لانهما ايضاً امران خارجان فتأمل.(ميرزامحمدعلى)

(٣٤) اى: لامن طرف التضمن ولامن طرف الالتزام.

فان قلت: لم لم يتعرض المصنف لحالهما في الاستلزام وعدمه؟

قلت: لظهور العلم بها مما ذكره، فانه كما يجوز ان يكون بسيطاً لا لازم له، كذلك يجوز ان يكون مركباً و ان يكون بسيطاً له لازم، كما ذكره المحشى فكان المصنف احال حالها الى فهم المتعلم.(عبدالرحيم)

(٣٥) أمّا لم يقل: «واللفظ» كها عبر به البعض، للاينتقض حدالمفرد المشاراليه بقوله: «والاففرد» بالالفاظ المهملة المستعملة من المشاهد الحاضر على وجه لايفهم منها معنى اصلاً و بالالفاظ الدالة على معانيها بحسب الطبع اوالنقل فانها لا تسمى فى الاصطلاح الفاظأ مفردة. (محمدعلى)

(٣۶)انما فسر بذلك ،دفعاً لما رعا يتوهم من ان قسمة الموضوع مطلقاً الى المركب و الفرد غير جايز لان الدوال الاربع وهو قسم من الموضوع لايتصف بالافراد والتركيب اصلاً يعنى انه لم يجمل مطلق الموضوع مقسماً للمركب والمفرد حتى يرد ما ذكر بل نوعاً خاصاً منه وهواللفظ الموضوع و ذلك بقرينة انه افرد البحث اولاً عن احوال اللفظ الموضوع حيث قال: «دلالة اللفظ»، ولوسلم فاللفظ اذا اطلق يتبادر منه الفرد الاكمل.

ثم المراد من الموضوع، الموضوع لمعنى، لعين ما ذكر فلايرد ايضاً ان اللفظ الموضوع لغرض التركيب لايتصف بها قط فكيف يصح قسمته مطلقا اليها؟.(محمدعلى)

(٣٧)قوله أن أريد بجزء منه الدلالة على جزء معناه: يمنى بالدلالة: دلالة المطابقية كها قيد بذلك الكاتبى و غيره لاالتضمنى والالتزامى خاصة ولا مجموع الثلاث و لا المطلق الشامل للثلاث، اما الاولان فظاهر و أما الثالث فقيل: لان المعتبر فى تركيب اللفظ و أفراده دلالة جزئه على جزء معناه المطابق و عدم دلالته عليه خاصة لا دلالة جزئه على جزء معناه المطابق أو التضمنى أوالالتزامى وعدم دلالته عليه والالزم أن يكون اللفظ المركب من لفظين موضوعين بازاء معنيين بسيطين أو بازاء معنى مركب له لازم ذهنى بسيط مركباً و مفرداً مما فأن جزئه يدل على جزء معناه المطابق و لايدل على جزء معناه التضمنى أوالالتزامى أذا لمفروض أن كل واحد منها بسيط لاجزء له و لا شكان الدلالة على شيء فرع لوجود ذلك

واعترض عليه شارح الرسالة: بان غاية ذلك ان يكون اللفظ بالقياس الى المنى المطابق مركباً و بالقياس الى التضمنى اوالالتزامى مفرداً ولابأس بذلك كها ان اللفظ باعتبار ممنين مطابقين يتصف بالافراد و التركيب كـ «عبدالله» باعتبار معناه العلمى والاضافى و «الحيوان الناطق» باعتبار معناه العلمى والوصنى فاذا جاز ذلك باعتبار معنين مطابقين فما ظنك بالمعنى المطابق و التضمني اوالالتزامى؟ قال: و الاولى ان يقال: ان تحقق التركيب بالنسبة الى المعنى التضمني اوالالتزامي لما كان مستلزماً لتحققه بالنسبة الى المعنى المطابق.

اماالاول: فلضرورة ان المعنى التضمني هو جزء المعنى المطابق فتي دل جزء اللفظ على جزء المعنى التضمني، دل على جزء المعنى المطابق فان جزء الجزء جزء.

و اما الثاني: فلانه اذا دل جزء اللفظ على جزء المعنى الالتزامي بالالتزام، دل على جزء المعنى المطابق ضرورة استحالة تحقق الالتزام بدون المطابقة على مامر. وتحققه بالنسبة الى المعنى المطابق غير مستلزم لتحققه بالنسبة الى المعنى التضمني او الالتزامي لجواز ان يكون المعنى المطابق مركباً من حزثهن بسيطين و له لازم بسيط كانت الدلالة المطابقية اولى بالاعتبار في مقام القسمة.

لايقال: ان هذا معارض بتحقق الافراد فان تحققه بالنسبة الى المعنى المطابق مستلزم له بالنسبة الى التضمني والالتزامي وتحققه بالنسبة الى التضمني اوالالتزامي غير مستلزم له بالنسبة الى المطابق.

لانانقول: لما كان مفهوم التركيب وجودياً و مفهوم المفرد عدمياً والملحوظ في تلك القسمة انما هو المفهوم كما سيأتي في آخر الحاشية- كان ملاحظة شأن التركيب فيها اولى لكون الوجود في النصور سابقاً على العدم، قال: و هذا الوجه يفيد اولوية اعتبار المطابقة و الوجه الاول ان تم افاد وجوب اعتبارها انتهى مبيناً.

و قد يعتذر عن الاعتراض: بابداء الفرق بين المقامين فان التركيب والافراد في المقيس عليه بحسب وضعين متعددين ودلالتين مختلفتين بخلافهما فى المقيس فانهما وان كانا باعتبار دلالتين مختلفتين لكن بحسب وضع واحد و حالة واحدة ولاشك ان التباس الاقسام هنا ليس على حده هناك فلايلزم من الجوان

ثم المراد من الارادة هو الارادة الصحيحة الجارية على قانون الوضع واللغة، فزيد مثلاً اذا اريد بجزء منه الدلالة على جزء معناه لايكون مركباً و كذا نحو عبدالله والحيوان الناطق علمين اذا اريد بجزه منهما الدلالة على جزء المعنى فلا تغفل.

واعلم: ان هيهنا اعتراضاً مشهوراً لابدع في ان نشير اليه مع الجواب، فنقول: اما الاعتراض فهو ان تعريف المركب غير مانع من دخول الاغيار فيه لظهور صدقه على الافعال كلها مع أن شيئاً منها لايسمى مركباً و ذلك لان الجزء المادي فيها اعني: الحروف المجردة من الحركات و السكنات المخصوصة يدل على الحدث و الجزء الصورى اعنى: الهيئة المخصوصة الحاصلة من الحركات والسكنات المخصوصة و تقديم بعض الحروف على بعض و تأخيره عنه يدل على الزمان فيصدق عليها انها اريد دلالة جزء منها على جزء

و اما الجواب: فالمذكور في كتب القوم: انا لانعني بالجزء في التعريف مطلق الجزء بل الجزء المسموع المرتب في السمع ولا شك ان الفعل ليس له جزء بهذا المعنى يدل على جزء معناه ضرورة ان الهيئة الخصوصة ليست مسموعة ولامرتبة في السمع فلايدخل في التعريف.

فان قيل: هذا يقتضي ان لايكون كلمة اضرب وكلمة ضرب في زيد ضرب وامثالهما مركبة، لانها ليست لها اجزاء متعددة بهذه الصفة فان احد جزئيها وهوالفاعل ليس بمسموع ولامرتب في السمع والحال

انها مركبة.

قلنا: انهم ارادوا بالمسموع اعم من ان يكون تحقيقاً كها في رامي الحجارة او تقديراً كما في نحو اضرب فان الفاعل فيه وان لم يكن مسموعاً مرتباً في السمع حقيقة لكنه كذلك تقديراً.

او نقول: ان المراد من المسموع، المسموع الشأنى اى: ما يصلح ان يكون مسموعاً و مرتباً فى السمع و ان لم يكن كذلكبالفعل ولاشكان كلمة «انت» فى اضرب و كلمة «هو» فى ضرب فى نحو زيد ضرب و نظائر هما جزء مسموع باحد هذين المعنيين، هذا.

ولا يخفى ما في هذا الجواب من التهافت، فانه اذا سلم كون الهيئة جزء من الفعل الذي هوقسم من السلم اللفظ لا يمكن ان يقال: انها ليست بمسموعة والا لوجب ان لايعد الفعل من قبيل الالفاظ والاصوات، ضرورة انها لا تكون لفظا و ما لا يكون جزئه لفظاً لا يكون كله لفظاً لاستلزام انتفاء الجزء الكال.

فالاولى فى الجواب: ان منع كون الهيئة جزء من الفعل و السند ما اشير اليه فحينئذ لايرد ايضاً ما يتوهم من أنا لو سلمنا ان المراد من الجزء، الجزء المسموع المرتب فى السمع وان الهيئة الصورية ليست بذلك الصفة، نقول ايضاً: ان الجزء المادى من الفعل يدل على جزء المعنى يقيناً فيصدق تعريف المركب على الفعل بهذه الحيثية كماهو ظاهر و ذلك لانه بعد ما ثبت ان الهيئة ليست بجزء من الفعل فلا يكون للفظ الفعل جزء حتى يدل على جزء معناه او لايدل فتأمل فان هذا المقام يستصعبه اقوام.

ثم لايخنى: ان جميع ما ذكر الى هنا مبنى على القول بان معانى الافعال مركبة من الحدث والزمان والنسبة الى فاعل معين او فاعل ما على خلاف فى ذلك و اما على القول بانها هى الهيئات البسيطة المنتزعة عن هذه الثلاثة لاالمجموع المركب منها كها هو الحق، فنقول:

انا لانسلم ان الهيئة تدل على الزمان والمادة على الحدث حتى يرد ما ذكر ويحتاج فى التفصى عنه الى ماسطر بل نقول:

المجموع المركب من المادة و الصورة يدل على الهيئة البسيطة المنتزعة عن الامور المذكورة الثلاثة، فلا محذور حتى يتفصى عنه وليكن هذا على ذكر منك وسيأتى لهذا زيادة تحقيق انشاءالله تعالى.

ثم انما قدم المركب على المفرد والحال ان المفرد مقدم بالطبع عليه وقد تقدم ان ماهومقدم بالطبع يقدم فى الوضع ايضاً، ليوافق الوضع الطبع.

لان التقابل بينها تقابل العدم والملكة ولا تعرف الاعدام الابعد معرفة ملكاتها، و ايضاً فان مفهوم المركب وجودى و مفهوم المفرد عدمى والوجود اشرف من العدم فهو بهذا الاعتبار مقدم عليه و ان كان مؤخراً عنه من حيث الطبع ولما كان القسمة هنا بالنظر الى المفهوم اعتبر فى الوضع حاله فقدم ما مفهومه وجودى على الذى مفهومه عدمى.(ميرزاعمدعلى)

(٣٨) المراد من الجزء، هوالجزء المسموع المرتب فى السمع سواء كان تحقيقاً او تقديراً فيندفع ما قبل: من ان ما ذكرتموه فى تعريف المركب يقتضى ان يكون الافعال مركبة فان الجزء المادى فيها يدل على الحدث و الجزء الصورى اعنى: الهيئة الحاصلة من الحركات و السكنات وتقديم بعض الحروف و تأخير ها يدل على الزمان فيصدق عليها ان جزء لفظها يدل على جزء معناها دلالة مقصودة فيلزم ان يكون

مركبة مع انها ليست بالا تفاق.

و وجه الدفع: ان الهيئة ليست مسموعة ولامرتبة، ويندفع ايضاً مايتوهم من ان صيغ الامر لا تكون مركبة فان الجزء فى كلمة اضرب مسموع تقديراً فانها فى قوة اضرب انت.

ولقائل ان يقول: ان الهيئة ليست جزء من الفعل، لان الهيئة بالمعنى المشهور لا تكون لفظاً فلوفرض انها جزء من الفعل لزم ان لايكون الفعل لفظاً لان المركب من اللفظ وغيره لايكون لفظاً و اذا لم يكن الفعل لفظاً يلزم امتناع البحث من الافعال في علمي النحو و الصرف و امتناع تقسيم الكلمة الى الفعل و غيره كها لايخني لذى الانصاف فتأمل جداً.

ثم بق الاشكال فى نحو «يفعل» و «فأعلّ» فان حروف المضارع تدل على الغيبة و التكلم والخطاب و الف المفاعلة تدل على مشاركة الاثنين مع انها مسموعة ومرتبة فى السمع ولااشكال فى مثل المعرف باللام و اللفظ المعروض لتاء التأثيث او ياء النسبة فانها مركبة عندالمنطقين اذ لم يوجد فى كلامهم ما يدل على انها مفردة، وما يدل عليه عبارة بعض شراح الكافية من ان الامور المذكورة مفردات، فلمله مبنى على التسامح فانها كما كانت معربة باعراب واحد فكانها مفردات على ان عبارة النحاة لا تكون سنداً للمنطقين لامكان المخالفة بينها. (عبدالرحم)

(٣٩)قوله و الثالث ان يدل جزء لفظه على جز معناه: اعلم: ان الواقع في التعليم الاول الذي صنعه ارسطاطاليس في هذه الصنعة اولاً هو الاكتفاء على هذا القدر في تعريف المركب و لما اورد عليه بعض اهل النظر النقض بالالفاظ المفردة التي يدل جزئها على معنى كد «عبدالله» و «الحيوان الناطق» علمن فزادوا القصد لاخراج تلك الالفاظ.

وانمالم يجعلوهامركبة كماجرت عليه كلمة النحاة،

لان نظرهم فی الالفاظ تابع للمعانی فیکون افرادها وترکیبها باعتبار وحدة المعانی و کثرتها.(عبدالرحیم)

(قال الشيخ محمدعلي):

قوله «والثالث ان يدل جزء لفظه الخ»: اوردهنا ان اللفظ اذا كان بسيطاً باعتبار معناه التضمنى مثلاً، مركباً باعتبار معناه المطابق، يصدق عليه كل واحد من تعرينى المركب و المفرد بالاعتبارين المذكورين فيلزم عدم الاطراد في واحد منها كها لايخنى.

والجواب: على تقدير اخذ قيد المطابقة في التعريف كها اخذه الكاتبي وغيره ظاهر، ضرورة انه لايصدق عليه ح الا تعريف المركب و هكذا ان لم يؤخذ قيد المطابقة، اذلابدع في ان يكون اللفظ مركباً باعتبار آخر كها في نحو «عبدالله» و «الحيوان الناطق» باعتبار الوضع العلمي والوضع التركيبي.

والحاصل: ان صحة الارادة في تعريف المركب وعدمه في تعريف المفرد، انما يلاحظان بالنسبة الى امر واحد، فان كان ذلك المعنى المطابق فهو مركب لاغير، او التضمني ففرد لاغير فلا تغفل عن ذلك.

(۴۰)قوله الرابع ان يكون هذه الدلالة مرادة: فيه اشارة الى ان الدلالة اعم من الارادة، لظهور
 ان من كان عالمًا بوضع اللفظ للمعنى وكان ذلك المنى حاضراً عنده، كليا تصور اللفظ يتصور معناه ايضاً

وان لم يكن مراداً للمتكلم و لذا قالوا: ان من سمع لفظاً مشتركاً بين معان متعددة و كان عالماً بوضعه لها يتصور جميع هذه المعانى و ان لم يرد المتكلم الاواحداً منها وليس هذا الالدلالته عليها.

ومنهم من جعلها تابعة للارادة وموقوفة عليها.

قال الشيخ في الشفاء: ان اللفظ لايدل بنفسه والا لكان لكل لفظ حق من المعانى لايجاوزه بل دلالته تابعة لارادة اللافظ فاذا اريد بلفظ العين مثلاً الينبوع دل عليه و اذا اريد الدينار دل عليه ولوخلا عن الارادة لم يكن دالاً على شيء بل لايكون لفظاً عند كثير من اهل النظر فان الحرف والصوت فيا اظن لايكون بحسب التعارف عند كثير من المنطقين لفظاً ما لم يشتمل على دلالة.

وعن المحقق الطوسى (ره) انه قال فى شرح الاشارات: دلالة اللفظ لما كانت وضعية كانت متعلقة بارادة المتلفظ في يتلفظ به و يراد به معنى و ما فهم منه ذلك المعنى يقال: انه دال على ذلك المعنى وما سوى ذلك المعنى عا لا يتعلق به ارادة المتكلم و ان كان ذلك اللفظ او جزء منه بحسب تلك اللفة او لغة اخرى او بارادة يصلح لان يدل عليه فلا يقال: انه دال عليه. والمتأخرون شددوا النكير عليهم، قال شارح المطالع: هب، ان دلالة اللفظ ليست بنفسه لكن لا يلزم منه ان تكون تابعة للارادة بل بحسب الوضع فانا نعلم بالفرورة ان من علم وضع لفظ لمعنى و كان صورة ذلك اللفظ محفوظة له فى الحيال وصورة المعنى مرتسمة فى البال فكلها تحيل ذلك اللفظ تعقل معناه سواء كان مراداً اولا و اما المشترك فلا شك ان العالم بوضعه لمانيه يتعقلها عنداطلاقه.

نمم تعين ارادة اللافظ موقوف على القرينة لكن بين ارادة المنى و دلالة اللفظ عليه بون بعيد انتهى .
والحق ان النزاع لفظى مبنى على الاختلاف فى تفسير الدلالة بانها الانتقال من اللفظ الى المعنى من
حيث انه مراد او الانتقال منه اليه مطلقا فى فسرها بالاول جملها تابعة للارادة و من فسرها بالثانى
جعلها اعم منها. فالشيخ و من تبعه لاينكرون تصور المعانى عند تصور الالفاظ بالمعنى الذى ذكره
المتأخرون بل تصورها من حيث انها مرادة للمتكلم والمتأخرون لايدعون انها تتصور بهذه الحيشة عند تصور
الالفاظ سواه ارادها المتكلم ام لا فان كل واحد من هذين نما لاينبغى ان يصدر عن ذى مسكة، فالنزاع
فى الحقيقة فى تفسير الدلالة، هكذا ظهر، و ان شئت فوازن كلماتهم وتصفح مكتو باتهم .(ميرزاعمدعلى)

فان قلت: المراد بالقصد، فعلى الاركب اما القصد بالفعل، او صلاحية القصد، فعلى الاول يدخل المركبات قبل استعمالها والقصد الى الدلالة الى معانيها في تعريف المفرد و على الثانى يخرج الحيوان الناطق علماً عن حد المفرد لانه بحيث يصلح لان يقصد بجزئه الدلالة على جزء معناه.

(٤١) قوله «لكن هذه الدلالة غير مقصودة»:

قلت: المراد صلاحية دلالة الجزء الدال حين قصد بالدال الدلالة على ذلك المعنى والحيوان الناطق حين ما يقصد به الدلالة على مفهومها فهوداخل في المفرد وكلمة «غير» بمعنى الأولذا انث مقصودة.(عبدالرحيم)

(٢٠)فان معناه ح الماهية الانسانية مع التشخص والماهية الانسانية مجموع مفهومي الحيوان والناطق فالحيوان الذي هو جزء اللفظ دال على جزء المعنى المقصود الذي هو الشخص الانساني باعتبار الوضع التركبيي كها مر لانه دال على مفهوم الحيوان و مفهوم الحيوان جزء الماهية الانسانية و هي جزء المعنى المقصود و جزء الجزء جزء فيكون مفهوم الحيوان ايضاً جزء ذلك المعنى المقصود. (عبدالرحيم)

(۱۴۳)ای: لایحتاج الی انضمام لفظ آخرالیه فی الافادة یعنی: یکون مستقلاً بالافادة که «زید قائم» مثلاً بخلاف «زید» وحده فانه یحتاج فی الافادة الی ضم شیء آخر الیه من مثل «قائم» او «قاعد» و نظائر هما و کذلك «قائم» وحده. ثم المراد من السكوت، سكوت المتكلم و يحتمل سكوت المخاطب وسكوتها و لكل قائل. (عمدعلی)

(۴۴)قوله ان احتمل الصدق والكذب: لايقال: ان قولنا «الكل اعظم من الجزء» صادق قطما لا يحتمل الكذب وقوله: الجزء اعظم من الكل، كاذب قطماً لا يحتمل الصدق وكذا نظائر هما بما يكون صدقه او كذبه قطمياً كقولنا «السهاء فوقنا» و «الارض تحتنا» او بالمكس فيلزم عدم انمكاس التعريف.

لانانقول: المراد انه يحتملها بمجرد النظر الى مفهومه من غير ملاحظة خصوصية الحبرا وانخبر، فقولنا: «السهاء فوقنا» من حيث هو هو يحتمل الصدق و الكذب وكذا قولنا: «السهاء تحتنا» يعنى: انك اذا جردت النظر عن الوقوع الحارجي او اللاوقوع ولاحظت هذا الكلام من حيث هو هو، يحتمل عندالمقل للصدق والكذب. (ميرزاعمدعلي)

(٢٥)اى: باحدهما كما يدل عليه عطف «كاذب» بر «او» الواردة على طريقة الانفصال الحقيق. (محمدعل)

(قال الاستاذ الشيخ محمد الكرمى دامت افاضاته): اى مع قطع النظر عن الاحتفافات التي توجب الكذب تارة مثل: «السياء تحتنا» والصدق اخرى مثل «السياء فوقنا »(التقريب ص٢١)

(۶۶)اى: الصدق و الكذب، اعلم: ان الانشاء اما ان لايدل على طلب الشيء بالوضع فهو «التنبيه» كالترجى والنداء و التعجب و غير ذلك كالقسم، او يدل فاما ان يكون المقصود حصول الشيء في المنهن من حيث هو كذلك فهو «الاستفهام» و اما ان المقصود حصول شيء في الحارج او عدم حصوله فيه بطريق الاستملاء فهو «امر» ان كان المطلوب الفمل و «نبي» ان كان المطلوب عدم الفمل او بطريق المتضود فهو «الترال» (عبدالرحم)

(۴۷)قوله ان كان الجزء الثانى قيداً للاول: اى اخذ قيداً و ان كان هو بنفسه ليس بقيد له. والمركبات التقييدية تارة تكون بنحو الاضافة و اخرى بنحو الوصفية وثالثة بنحو التعلق.(التقريب ص٢١)

(٢٨) قوله غلام زيد و ... انما اورد ثلاثة امثلة ، اشارة الى ان التركيب التقييدى كما يحصل فى ضمن الاضافة والوصف كذلك يحصل فى ضمن القلق ايضاً فلا وجه لمايظهر من بعضهم من انه منحصر فى الاولين و من هذا ظهر ما فى بعض الحواشى من ان قوله: «قائم فى الدار» عطف على قوله: «فاضل». (عمدعلى)

(۴۹)قوله ان لم یکن الثانی قیداً للاول: ای لم یؤخذ قیداً و ان کان صالحاً لان یکون قیداً، فان اعتباره قیداً او لیس بقید راجع الی المعتبر فیا اعتبره قیداً قبل له: «تقییدی» و ما لم یعتبره قبل له: «غیر تقییدی» ولاخصوصیة لمثال: «فی الدار» و «خسة عشر» فی ذلك بعد ان كان المناط هو اعتبار

المعتبر. (التقريب ص٢١)

(٥٠)قوله في الدار و خسة عشر: و امّا اتى بمثالين، ليمرفك ان عدم كون الجزء الثاني قيداً للاول اما بان لايكون الجزء الاول مطلقا حتى يقيده الجزء الثاني كالمثال الاول فان لفظة «ف» —كماقر في علم موضوعة لكل واحد واحد من جزئيات الظرفية لاكلية فليس فيها اطلاق حتى يحصل فيه التقييد بسبب «الدار» و اما بان لا يحصل فيه التقييد بعد وان كان مطلقا كالمثال الاخير فان كلمة «خسة» و ان كانت مطلقة لكنها لم تتقيد بسبب تركيبها مع «عشر» كها لا يحق و ان الجزء الثاني قد يكون قرينة لمعينة للجزء الاول كها في الاول وقد لايكون كها في الثاني و ان الجزء الاول قديكون حرفاً و قد يكون اسماً واته قد يكون عاملاً في الثاني وقد لايكون و فيه ايضاً رد على من زعم ان غير التقييدى مختص الممأ واداة او كلمة و اداة كها يظهر من بعض المحققين في شرح الرسالة و هو ظاهر لكن الاول ح ان يأتي بمثال آخر مركب من كلمة واداة كر «ان قام» مثلاً لكنه تركه اعتماداً على ظهروه (عمدعلى)

- (٥١)و ذلك لكون معناه مستقلا في الملاحظة غير ملحوظة بالطبع . (عبدالرحيم)
- (۵۲) الاولى ان يجيء بـ «احرف» لان مميز العشرة فمادونها حقه ان يكون جم قلة.
  - (٥٣) اتما سمى الفتح فتحا، لانه يحصل بمجرد فتح الفم. (عبدالرحيم)

(36) الغرض من وصف المادة لكونها موضوعة متصرف فيها ، دفع البحث المشهور في هذا المقام في السبة الاقوام من ان الهيئة ان كانت مستقلة في الدلالة على الزمان بحيث لا يكون للمادة مدخل فيها يلزم ان تكون الهيئة في نحو «جسق» و «حجر» مما هي على هيئة نَصَرَ دالة على الزمان ايضاً مع انها لا تدل عليه و ان لم تكن مستقلة بل يكون للمادة ايضاً دخل فيها يلزم ان يكون نحو «امس» و «الآن» و «خد» عما يدل على احد الازمنة داخلاً في تعريف الكلمة اذ الظاهر ان دلالتها عليها انها هي يسبب المادة و الهيئة مما لا المادة وحدها والالوجب ان يفهم الزمان منها و ان غير ترتيبها او حركاتها مع انها ليست من افراد المحدود.

و وجه الدفع واضع مما قرره المحشى (ره) فلاحاجة الى البيان. (محمدعلى)

(۵۵) اما الاول فلانتفاء الوضع و اما الثانى فلانتفاء التصرف. (محمدعلى)

(۵۶)انما سمیت بها، لان الکلم فی الاصل الجرح و هی لدلالتها علی الزمان المتجدد المتصرم کانها تکلم الحاطر بتغیر معناها.(محمدعلی)

(۵۷) قوله وفى عرف النحاة فعل: قبل: ان ظاهره يدل على ان كليا يقال له فى عرف النحاة
 «فعل» فهو «كلمة» فى اصطلاح المنطقين و بالعكس. ولاشىء منها بمطرد.

اماالاول: فلان الافعال الناقصة فعل (افعال خ ل) عندالنحاة اتفاقاً مع انها ليست بكلمة عندالمنطقين بل «اداة» كها سيأتي.

و اما الثانى: فلان اسهاء الافعال مثلاً، كلمة عندالمنطقين على ما صرح به المحقق الشريف وليست بفعل عندالنحويين بل اسم.

فان قلت: ان سلمنا كون الافعال الناقصة اداة عندالمنطقيين -بناء على ما اشتهر بينهم من قسمة

الرابطة الى انزمانية وغير الزمانية وجعل الافعال الناقصة من الزمانية كها سيأقى فلاتسلم كون اسهاه الافعال عندهم كلمة لظهور انها لا تدل بهيئاتها على احد الازمنة. الاترى ان «سعلاة» و «قوقاة» و «ضراب» و «علام» لا تدل على الزمان وهي على هيئة «ههات» و «شتان».

قلت: ان كون اسهاء الافعال كلمة ظاهرة على قول من عرفها بانها ما يصلح لان يخبر به وحده ولا يصلح لان يخبر عنه ويمكن ذلك على تعريف المصنف ايضاً فانها لمادلت على معانى تدل هي على الزمان بهيئاتها فكانها دلت بهيئاتها عليه، هذا.

والتحقيق ان يقال: انها ليست بكلمة عند المصنف كها هوظاهر تعريفها لها والهشى جرى فى هذا الحكم على مذهبه وح يمكن ان يدفع الايراد الاول ايضاً فان كلامه (ره) انها يدل على ان كل ماهو كلمة عندالنطقيين فهو فعل عندالنحويين و اما ان كل ماهو فعل عندالنحويين فهو كلمة عندالنطقيين فليس فى كلامه ما يدل عليه حتى يرد ان الافعال الناقصة فعل عندالنحويين وليست بكلمة عندهم فتأمل.(ميرزاعمدعلى)

(۵۸) قوله و ان لم يستقل فى الدلالة: لى يهتاج فيها الى ضم ضميمة فان الاداة كد «ين» و 
«المى» مثلا لا تدل بمجرد ها على معنى، بخلاف ما لوضم اليها الفاظ اخر فانك اذا قلت: سرت من 
البصرة الى الكوفة، يفهم من «ين» معنى الابتدائية و من «الى» معنى الانتهائية فعلى هذا تدخل 
الكلمات الوجودية كد «كان» الناقصة واخواتها فى تعريف الاداة فان الكلمات الوجودية ايضاً لا تدل 
بانفراد ها على معنى مقصود بل أنما تدل على نسبة لا تتعقل الابعد تعقل الطرفين فالكلمات الوجودية 
مشتركة مع الاداة فى عدم الدلالة بالانفراد و تمتاز عنها بالدلالة على الزمان.

و انما سمى هذا القسم بالاداة ، لانها في اللغة الالة وهذا القسم آلة في تركيب الالفاظ بعضها على بعض.

و اما تسميته حرفاً كها هو اصطلاح النحاة، فلانه على حرف اى: طرف من الكلام من حيث انه لايدل على معنى في نفسه. او لانه لايقع عمدة في الكلام. قال صاحب القاموس: «الحرف من كل شيء طرفه».(عبدالرحم)

(٥٩) يرد عليه أن ضماير الفصل والافعال الناقصة ادوات عندالمنطقيين وليست بحروف عندالنحويين بل الاولى اسهاء و الثانية أفعال عدهم فتأمل عمدعلي)

(٤٠) قوله و ايضاً مفعول مطلق —انما فسر هذه الكلمة ليوطأ بتفسيرها على اشكال له على المصنف. والاشكال هو ان قوله ايضاً يفيد ان ما بعد ها من تقسيمات المفرد نفسه لا الاسم الذى هو نوع المصنف. والاشكال هو ان قوله ايضاً يفيد ان ما بعد ها من تقسيمات المفرد فلم استقلاها بمانها و لا فى الافعال لان هيئاتها تتجول بوادها والاعلام تعطى الجمود فى معانها والكلية والجزئية ليس لها مفهوم منقح فى صيغ الافعال بحيث يقال فيها انها جائزة الصدق على كثيرين او ممتنمة. وقد يقال فى دفع الاشكال ان قوله ايضاً يرجع الى المفرد باعتبار نوع من انواعه و هو الاسم وحده و ذلك لان التقسيمات المتعقبة لقوله ايضاً تشعر بوضوح انها انحا تعود الى الاسهاء دون الحروف والافعال ولعل قول الشارح: «فتأمل فيه» اشارة الى هذا الدفع. (التقريب ص ٢١)

ن الدلالات \_\_\_\_\_\_ ٥٠

(٤١) قوله مفعول مطلق لفعل محذوف: اي سماعا.

و يحتمل ان يكون حالاً حذف عاملها وصاحبها اى: «اقول راجماً» و لايستعمل الا مع شيئين بينها توافق و يمكن استغناء كل منها عن الآخر. فخرج بالشيئين نحوجاء زيد ايضاً مقتصراً عليه لفظاً و تقديراً و بالتوافق نحو جاء او مات ايضاً و بامكان الاستغناء نحو اختصم زيد وعمروايضاً فلايقال في شيء من ذلك. (عبدالرحم)

(۶۲)بيان كونه اشارة اليه هو ان معنى ايضاً الرجوع لماتقدم والرجوع الى التقسيم مع اتحاد المقسم ابلغ في معنى الرجوع.(عبدالرحيم)

(٣٦)حال من الاسم على تأويله بالنكرة عند سيبويه اى مفرداً، و ذهب بعضهم الى ان التعريف فيه و فى نظائره للمهد الذهنى لا الخارجى والمعهود الذهنى نكرة فى المنى ولذا يعامل معاملتها كها قرر فى علم فلا يحتاج الى التأويل و لكنه خلاف الاصل لان الاصل فى الاضافة هو المهد والا لم يكن بين قولنا: «غلام زيد» و «غلام لزيد» فرق. وقال ابوعلى الفارسى: انه منصوب على انه مفعول مطلق للحال المقدرة، فيكون تقدير الكلام هينا: لا للاسم حالكونه يتوحد بكونه مقسها توحيدا. وعندالكوفيين نصب على الظرفية بمنى: فى حال وحدته لامع غيره والظاهر انه حال ولااحتياج الى التأويل اذ الظاهر جواز كون الحال معرفة كالحنور (عبدالرحم)

(۶۶)قوله و فيه بحث: فيه ان هذا البحث غير وارد عليه، ضرورة ان تقسيم الكلى الى اقسام غتلفة لايقتضى وجود جميع الاقسام فى كل واحد من الانواع المندرجة تحت ذلك الكلى بل الواجب وجود جميع الاقسام فى مجموع الانواع بمعنى ان كل واحد من تلك الانواع لايخلو عن قسم من الاقسام فاللفظ اذا قسم الى العلم والمتواطى والمشكك و غيرها من الاقسام الآتية لا يجب ان يوجد جميع هذه الاقسام فى كل واحد من الاسم و الفعل و الحرف بل يكنى وجودها فى مجموعها هكذا ذكره جماعة وارتضاه غيرهم.

و اقول: ان ما ذكر اتما يدل على ان وجود جميع الاقسام فى كل واحد و احد من الانواع غير لازم بل يكفى ان يكون جميعها موجوداً فى مجموعها حتى انه لولم يوجد فى كل نوع منها الاقسم واحد منها لصح ذلك ايضاً و هذا مسلم لكنه لاينفع فى هذا المقام لظهور ان شيئاً من الاقسام لايوجد فى الفعل و الحرف فحينئذ لو جعل المقسم اللفظ المفرد مطلقاً لبطل الحصر فى الاقسام المذكورة لامكان الواسطة فان الفعل والحرف لايسميان بشىء من الاقسام المذكورة مع انها من افراد المقسم بالضرورة وداخلان تحت احد شقى الترديد لاعالة فان المعنى فيها ايضاً اما ان يكون متحداً او متكثراً كها اشار اليه المحشى بقوله: «اذا كانامتحدى المعنى».

فالحق فى الجواب ان يقال انه: كما لا يجوز تسميتها بالاسهاء المذكورة، لا يجوز اتصاف معنييها بالاتحاد و التكثر كما يدل عليه ما سيذكر فحينئذ لايرد شىء لان التسمية بالاسهاء المذكورة فرع اتصاف المعنى بالاتحاد والكثرة كما هو ظاهر فالقسمة فى الحقيقة للاسم وحده لا لمطلق المفرد، لا نحصار الا تصاف بالاتحاد والكثرة فيه، فتأمل ( عمدعلى )

لا يقال انه على هذا ايضاً يبطل الحصر فى الاقسام، فان الفعل والحرف داخلان تحت المقسم وليسا بداخلين تحت واحد من الاقسام. لاتانقول: ان القسمة للمفرد ليس مطلقا بل بشرط اتصافه بالاتحاد او التكثر كها هو ظاهر كلمة ان وقرينتها والفعل والحرف اذا لم يتصفا بهها لايكونان داخلين فى المقسم فى الحقيقة حتى يرد بطلان الحصر بخروجهها عن الاقسام مع كون القسمة لمطلق المفرد، هذا تفصيل ما اشرت اليه فى المتن اوردته بصورة السؤال والجواب. (منه ره)

(۶۵)قوله: الفعل والحرف اذا كانا متحدى المعنى: اى: اذا كانت مواد هما ذات معنى واحد
 لامتعدد كالمشتركات اللفظية.(المتقريب ص٣٣)

(۶۶)وجه التأمل: ان مناط الكلية والجزئية باعتبار المنى والحرف، لايكون معناه مستقلاً و الفعل ايضاً باعتبار المنى المطابق لايكون مستقلا ولايتصف معنا هما بهها فالكلية والجزئية في الحقيقة من صفات معانى الالفاظ لامن صفات نفس الالفاظ.

(۶۷) یعنی لیس الغرض من اتحاد المنی اتفاقه مع اللفظ فی العدد کیا هو المتبادر والالزم الا لایکون الاعلام الختلفة الموضوعة لمنی واحد علماً لعدم اتفاق اللفظ والمعنی ح مع انها لیست کذلك (محمدعل) .

(وقال الشيخ عبدالرحيم (ره) في تحقيق قول الحشى): ان كان غرضه من التفسير بوحدان المراد من كون معنى المفرد متحداً هو ان يكون له معنى واحد في الواقع، فيلزم ان لا تكون الاعلام المشتركة علماً و ان كان غرضه ان المراد من اتحاد معنى المفرد هو ان يكون المعنى واحداً سواء كان في الواقع او بحسب الاعتبار والملاحظة، فلا اشكال و لكن الاول هوالمتبادر.

(۶۸)اعلم انه لابد لتحقيق الحال من تفصيل المقال بايراد مقامة ذكرها بعض الافاضل فى نظير المقام على نحو من الاجال غير مفض الى الاخلال وهى انه: لاريب ان الواضع اذا اراد وضع لفظ لابد له ان يتصور له معنى والآ لامتنع منه ذلك ضرورة ان الوضع انما هو نسبة بين شيئين، فحينئذ فان تصور معنى جزئياً وعين بازائه لفظاً غصوصاً او الفاظاً غصوصة متصورة تفصيلاً او اجالاً، يكون الوضع خاصاً لخصوص التصور المعتبر فيه اعنى: تصور المعنى، و الموضوع له ايضاً خاصاً وهوظاهر و ان تصور معنى عاماً تحته جزئيات اضافية او حقيقية فله ان يعين لفظاً معلوماً او الفاظاً معلومةً بالتفصيل او الاجال بازاه ذلك المنى العام، فيكون الوضع عاماً لعموم التصور المعتبر فيه، والموضوع له ايضاً عاماً و له ان يعين لفظاً معلوماً او الفاظاً معلومة بالتفهيم الوالاجال بازاء خصوصيات الجزئيات المندرجة تحته لانها معلومة اجالاً اذا توجه العقل بذلك المفهوم العام نحوها والعلم الاجالى كاف فى الوضع فيكون الوضع عاماً والموضوع له خاصاً. اذا تهد هذا فنقهل:

اختلفوا في تحقيق ان وضع الضماير واسهاء الاشارة والموصولات و المعرف باللام و غيرها مما سوى العلم هو من القسم الثانى او الثالث؟ و ذهب الى كل فريق والختار عندالمصنف كما كان هو الاول اشتمل قوله: «ان اتحد معناه» عليها فاخرجها بقوله وضعاً على ما ذكره الحشى (ره). (محمدعل ره)

(۶۹)قوله وهبينا كلام و هوان المراد بالمنى —الذى هوفاعل لقوله ان اتحد معناه و ان كثر ف هذا التقسيم اى تقسيم المفرد الى العلم والمتواطى و المشكك و المشترك والمنقول والحقيقة و الجبان اما الموضوع له اللفظ تحقيقا او ما استعمل فيه اللفظ سواء كان الاستعمال من وضع تحقيق او تأويل كما فى الاستمارات فان اردنا بالمنى ما وضع له اللفظ تحقيقاً فلا يصح عدالحقيقة والجاز من اقسام متكثر المنى ما لان المنى الموضوع له بالتحقيق واحد وهو الحقيقة، والجاز ليس بموضوع له بالتحقيق وان اردنا بالمنى ما استممل فيه اللفظ سواء كان مستند الاستممال هو الوضع التحقيق اوالتأويل يدخل نحو اسهاء الإشارة عما هو موضوع بالوضع العام والموضوع له عام ايضاً في قسم متكثر المعنى لان المعنى الموضوع له عام فوارد استممال اللفظ الموضوع له كثيرة لعمومية معناه الذى وضع له وهكذا يدخل المتواطى و المشكك في قسم متكثر المعنى لان المعانى المستممل فيها لفظ المتواطى و المشكك كثيرة و ان كانت من عنصر واحد و عليه، فلاحاجة الى اخراج نحو اسهاء الإشارة على رأى المستغف الى التقييد بقوله وضعاً. وعلى كل حال فلاصاحة إلى اخراج نحو اسهاء الإشارة على رأى المستغف يلزمه احدامرين لاعالة فانه اما ان يقول: اريد من قولى ان اتحد معناه، معناه الموضوع له اللفظ عنى المنطق بالتحقيق هو الحقيقة وحدها. واما: ان يقول اريد معناه المستممل فيه اللفظ عم من ان يكون الاستعمال من جهة الوضع التحقيق او التأويل فالحقيقة والمجاز يكونان من قسم متكثر المعنى و كذلك نحو اسهاء الاشارة و المتواطى و المشكك، فيكون قوله «وضعاً» زائداً بالطبع لان المفروض هو المعنى المستممل فيه لا المعنى الموضوع له بالتحقيق مضافاً الى ان كلمة وضعا انما جىء بها لطرد في اسهاء الاشارة عن متحد المعنى بالوضع فاذادخلت اسهاء الاشارة و نظائرها في متكثر المعنى يكون هذا القيد زائداً.

و يمكن الجواب عنه بما يبق الحقيقة والجماز فى متكثر الممنى و يصحح التقييد بكلمة «وضعاً» و هو ان يراد بقوله: «اتحمدمناه» المعنى الموضوع له اللفظ بالتحقيق و بقوله: «وان كثر» الممنى المستعمل فيه وهذا لامانم منه وهوالمسمى بالاستخدام من ابواب البديم كها فى قوله:

و ستى الغضا والساكنيهوانهم شبوه بين جوانح و قلوب ا..

و قوله:

اذا نـزل الـساء بـارض قـوم رعـيـنـاه و ان كـانـوا غضابا

و قوله:

رأى العقيق فاجرى ذاك ناظره متم لج في الاشواق خاطره

و قوله:

مثلا من الامثال سائر الا ف السلفسانس يا تاركى فى حبه ابدأ حديثى ليس بالمنسوخ

(التقريب ص٢٢-٢٣)

(٧٠)اى فى قوله: «و ان كثر الخ» بعيد هذا وذلك لان الموضوع له الحقيق فى الحقيقة والمجاز
 لايلزم ان يكون متكثراً كما لا يخفى (محمدعل)

(۱۷)لان المستعمل فيه فيها ليس بمتحد بل متكثر كها هو ظاهر وايضاً على هذا لايصح جعل المتواطى والمشكك من اقسام متحد المهنى ضرورة ان المستعمل فيه فيها ايضاً ليس بمتحد بل متكثر و كانه لم يتعرض له المحشى لظهوره. لايقال: أن المستعمل فيه فيها أنما هوالماهية الكلية المتحدة الموجودة في ضمن الافراد لا الافراد المتكثرة.

لانانقول: لانسلم الاختصاص بل كيا يستعملان في الماهية الموجودة في ضمن الافراده كذلك يستعملان في تلك الافراد، بخصوصها وان كان على سبيل التجوز فافهم . (ميرزا عمدعلي ره)

(٧٢)قوله فلا حاجة فى اخراجها...: لا يخنى انه على الاول يخرج اسباء الاشارة و نظائر ها على مذهب المصنف عن العلم بقوله: «فع تشخصه اى: جزئيته» فيكون قوله: « وضماً» لغواً على هذا التقدير ايضاً فلا يكون تخصيص ذلك بالوجه الاخير كها هوظاهر كلامه رحة الله عليه جيداً.

ولا يخنى: ان هذا وارد على المسنف على ما فسر الحشى كلامه و ان حلنا الكلام على الاستخدام بخلاف ما اورده، نعم اذا اريد بالمنى اولاً الموضوع له حقيقةً وبالضمير الراجم اليه من قوله: «فع تشخصه» المستعمل فيه اعم من الحقيق والمجازى على طريقة الاستخدام، يمكن ان يقال: ان قوله: «وضماً» لاخراج اساء الاشارة ونحوها لظهوران المستعمل فيه فيها جزئي مشخص. بق هناامران:

الاول: ان النكرة التي يراد بها فرد ما على سبيل البدلية والابهام يصدق عليها ان معناها واحد جزئى مشخص وضعاً مم انه لايسمى علماً قطعاً.

لايقال: انا لانسلم ان معنا ها جزئى وضعاً لحصول الشيوع فى معناها و امكان صدقها على كثيرين كها فى معنى الانسان و غيره من الكليات ولذا اطلق عليها جاعة الكلى فى كلماتهم.

لانانقول: ان الصدق على الكثرة المعتبر في الجزئي عدماً و في الكلى وجوداً انها هو الصدق على الكثرة على سبيل السمول لاعلى سبيل البدلية و بعبارة اخرى: هو الصدق على الكثرة باطلاق واحد وارادة واحدة لامطلقا ولاريب ان مفهوم فرد ما على سبيل الابهام لايصدق على الكثرة بالمعنى الاول كما يصح صدق مفهوم الانسان عليها به ولذا حكوا بكون الشبح المرئي من البعيد جزئياً حقيقياً مع انه مما يجزز المقل صدقه على امور عديدة واشياء كثيرة لظهور ان المصداق بحسب الواقع واحد شخصى لاكثرة فيه وانما يقوم الاحتمال في العقل لعدم تعين المصداق عنده واطلاق الكلى على النكرة في كلماتهم مجاز نظراً الى ملاحظة شيوعها تنزيلاً لها من تلك الحيثية منزلة الكلى الصادق على الكثرة او بملاحظةا مجردة عن التعدوين ولا ريب انها بهذه الحيثية كلى لاجزئي لكونها موضوعة للطبيعة الكلية المطلقة فافهم.

والثانى: ان العلم كما يجوز ان يكون جزئياً شخصياً كذلك يصح ان يكون كلياً.

والحاصل: ان العلم اما علم شخص كـ «زيد» و «عمرو» مثلا و اما علم جنس كـ «اسامة» للاسد و «ثمالة» للثعلب و «ام عريط» للعقرب و ما ذكره المصنف من تعريف العلم مختص بالقسم الاول منها فاما ان يجعله داخلاً في المتواطى او المشكك و اما ان لا يجعله داخلاً في كها لم يجعله داخلاً في المداخلة في العلم و كلاهما باطل:

اما الاول: فلكونه على خلاف اصطلاح القوم واما الثاني فلاستلزامه الواسطة في الحصر.

و قد يعتذر: بان امثال ذلك ليست علماً فى عرف المنطق و ان كانت علماً فى اصطلاح اهل العربية. و ذلك لان نظرهم انما هو الى المعانى و معانيها كلية بخلاف اهل العربية فان نظرهم الى الاحكام اللفظية فلما جرى عليها احكام الاعلام من عدم جواز دخول الالف واللام عليها وكونها موصوفة بالمعارف وكون النكرة بعدها منصوبة على الحال وغير ذلك ، حكموا بكونها اعلاماً فهذا من باب تخالف الاصطلاحين بسبب تخالف النظرين، هذا.

و قد يقال: ان الاعلام الجنسية موضوعة للماهية المتحدة بشرط الوحدة الذهنية فهى داخلة فى العلم على نظر المنطقيين ايضاً فلا محذور ايضاً فتأمل فان هذا المقام يستصعبه اقوام لانه من مزال الاقدام.(ميرزامحمدعلى)

(٣٣) قوله اى يكون صدق هذا المعنى الكلى على تلك الافراد على السوية: اورد هنا بان المساواة المعتبرة فى صدق المتواطئ والاختلاف المعتبر فى صدق المشككان كانا ملحوظين بحسب الواقع ونفس الامر بان يكون المتواطئ ما يتساوى فى افراده فى نفس الامر والمشكك ما يختلف فى افراده على الوجوه الملككورة فى الحاشية الاتية فى نفس الامريلزم ان لا يكون الكليات الفرضية متواطئة ولا مشككة اذ ليس لها افراد فى نفس الامر حتى يمكن المساواة والاختلاف فى نفس الامر وان كانا ملحوظين بحسب الفرض العقلى بان يكون المتواطئ ما يتساوى فى افراده بحسب الفرض العقلى والمشكك ما يختلف فى افراده بحسب الفرض العقلى سواء طابق الواقع ام لا، يلزم اختلال قاعدتين مقررتين عندهم:

الاولى: انهم جزموا بان الانسان بالنسبة الى افراده متواط لتساوى صلقه فيها والوجود بالنسبة الى افراده مشكك لاختلاف صلقه فيها، فلو كان التواطي والتشكيك بحسب الفرض العقى، لماصح الجزم منهم بان بعض الكليات كالانسان مثلاً متواط و بعضها كالوجود مثلاً مشكك بل ينبغى لهم ان يقولوا: كلما فرضه العقل مساوياً بالنسبة الى افراده فهو متواط و كل ما فرضه العقل مختلفاً بالنسبة الى افراده فهو مشكك سواء كان ذلك هوالانسان اوالوجود او غيرهما.

الثانية: انهم حكوا بان المشكك لا يكون ذاتياً لما تحته من الافراد، مستدلين بان الذاتي لا يختلف باختلاف الاشخاص كما بين في موضعه فلو كان التشكيك هو الاختلاف الحاصل بالنسبة الى الافراد بحسب الفرض العقلى لما صح ذلك الحكم منهم كما هو ظاهر اذلاريب في ان هذا المعنى ربما وجد في المقليات ضرورة ان للمقل ان يفرض الذاتي ايضاً مختلفاً و ان كان هذا الفرض منه غير مطابق للواقع هذا

و يمكن ان يجاب: بانانختار الشق الاول و نقول: ان كون الافراد فرضية لاينا فى كون التساوى او الاختلاف نفس الرى اف الاختلاف نفس امرى فان معنى التساوى او الاختلاف بحسب نفس الامر انه لو كانت للشيء افراد عققة كان صدق هذا الشيء لهذه الافراد متساوياً او غتلفاً بحسب نفس الامر والواقع ولاريب ان هذا المعنى لايتوقف على تحقق الافراد فى نفس الامر والواقع كها هوظاهر لمن تأمل.

و قد ظهر مماتلونا عليك ان الافراد في المتواطئ والمشكك اعم من ان تكون خارجية كالانسان او ذهنية كشريك البارى تعالى او بعضها خارجياً و بعضها ذهنياً كواجب الوجود والشمس فاحفظ هذه الجملة.

ثم انما سمى المتواطى متواطباً، لان افراده متوافقة في صدقه عليها والتواطى: التوافق. والمشكك مشككاً، لان افراده متوافقة في اصل المعنى متفاوتة باحد الوجوه الاتية آنفاً فن نظر اليه ان لاحظه من جهة توافق افراده في صدقه عليها تو هم انه متواط و ان لاحظه من جهة اختلافها فيه باحد الوجوه الآتية توهم انه لفظ مشترك بين معان متعددة مختلفة فهو يشكك الناظر هل هو متواط او مشترك الإمرزاعمدعلى

المدرس)

(۱۷۶) قوله اى: يكون صدق هذا المفهوم على بعض...: هذا معنى الاولية فى كلام المصنف، و قوله: «او يكون صدقه» الخ، معنى الاولوية فى كلامه و قد مثلوالها بالوجود فان حصوله فى الواجب و صدقه عليه مقدم على حصوله فى المحن و صدقه عليه و ايضاً هو فى الواجب اتم واثبت واقوى منه فى المحن فيكون صدقه عليه الله عنه فيالاعتبار الاول يكون مثالاً للاولية و بالاعتبار الثانى يكون مثالاً للاولوية و فرق بين هذين الاختلافين بانه قديكون المتأخر اقوى واثبت من المتقدم كالوجود بالقياس الى الحركة الفلكية والاجسام الكاينة. فصدقه على الاولى وان كان مقدماً عن صدقه على الاحلى وان كان مقدماً عن صدقه على الاحرى لكنه اضعف و اهون منه فى الاحرى.(ميرزاعمدعلى)

(وقال الشيخ عبدالرحيم ره في هذا المورد): الغرض من تقييدالتقدم بالعلية هو ان المعتبر في هذا التشكيك هو التقدم الذاتي ولاعبرة بالتقدم الزماني كيا في افراد الانسان لرجوعه الى اجزاء الزمان لا الى حصول نفس معناه في افراده و المراد من التقدم بالعلية هينا هو ان يستحيل صدق هذا المفهوم على بعض افراده قبل صدقه اولاً على بعض آخر كالوجود فان حصوله في الواجب قبل حصوله في الممكن بحيث يمتنع حصوله في على حصوله في الواجب لانه مبدء لما عداه ولايشترط ان يكون هذا المفهوم في المقدم اقوى واثبت منه في المؤخر فان الوجود في الاجسام الكاينة الحادثة في عالمنا هذا اقوى منه في الحركة الفلكية المتعدمة عليها تقدماً بالذات و انما يشترط ذلك في الاولية.

 (۵۷) هذا اما بسبب آن المفهوم في بعض افراده ذاتي و في بعضها عرضي او بسبب آنه في بعضها مقتضى غيرها آن تلك الافراد مختلفة في الكمال والنقصان. (عبدالرحيم)

(٧٤) لايمنى: ان قوله: «ان تفاوتت باولية او اولو ية» ليس مقولاً للقول في قوله من قوله كيا يتوهم والالبق المبتداء و هو قوله: «غرضه» بلاخبر بل هو خبر المبتداء و قوله: «مثلاً» قيد له و مقول القول المذكور غير مذكور في اللفظ فالممنى: و غرضه من قوله ان تفاوتت باولية او اولو ية حيث ذكره مطلقا ان تفاوتت باولية او اولو ية مثلاً اى: مراده من هذا المطلق هو هذا المقيد.

والحاصل: ان ذكره لهما وحدهما ليس من جهة ان وجوه الاختلاف عنده منحصرة فيهما حتى يرد ان الاختلاف كما يكون بهما يكون بالزيادة والنقصان والشدة والضعف ايضاً بل ان ذكره لهما انما هو على سبيل التمثيل فلايرد عليه تشنيم.(محمدعل)

(قال صاحب التقريب عند ما بشكل على قول الهشمى): قوله: «وغرضه بقوله: «وغرضه بقوله: ان تفاوتت باولية او اولوية مثلاً»: بل غرضه التحقيق، فان الاولية والاولوية لايبقيان تفاوتاً من التفاوتات لايشتملان عليه و ما ذكر من: «الزيادة والنقصان» و «الشدة والضمف» داخل في قسم الاولوية. (التقريب ص٣٣)

(٧٧)مثال الاول كالمقدار بالنسبة الى منّ ومنّين والى ذراع و ذراعين و مثال الثانى كالبياض بالنسبة الى الثلج والعاج وفرق بينها بان الاول انما يستعمل فى الكيات والثانى فى الكيفيات و هيهنا كلام لايسعها مقام.(محمدعل)

(٨٧)المراد بالوضع الابتدائي هو ان يكون اللفظ موضوعاً لمعناه اولاً اي: لايكون موضوعاً لمعنى

ن الدلالات \_\_\_\_\_\_ نا الدلالات \_\_\_\_\_\_ نا ١١١

آخر ثم وضع له بحسب الاستممال فيخرج به المنقول عن التعريف و ليس وضعه ابتدائياً بل باعتبار الشهرة.(عبدالرحيم)

(وقال الاستاذ المحقق الشيخ محمد الكرمي سلمه الله في هذا المورد ما هذالفظه):

قوله لكل واحد من تلك المعانى ابتداء — هذا احتراز عمالواشتهر اللفظ الموضوع لمعنى في آخر لمناسبة حتى صارعلها في هذاالثاني يستفادمنه بلاقرينة و هو المسمى في لسان الاصوليين بالوضع التعيني فانه اذا وضع الواضع اللفظ لمعني واستعمله آخرون في معنى آخر وتعادل استعمال اللفظ فهمابان استفيدا منه بلا قرينة تصرف اللفظ من الاول الى الثاني فهذا ليس بما يقال له مشترك لفظىان لزم ان يقال في تعريف المشترك اللفظى هو وضع اللفظ لكل واحد من المعانى المتعددة بوضع على حدة فان استعمال اللفظ في معنى لاعن وضع فيه بل عن مناسبة بين المعنى المستعمل فيه والمعنى الموضوع له حتى تعارف استعماله في هذاالمستعمل فيه لمناسبة بحيث اصبح المعني المناسب يستفاد من اللفظ بلا قرينة، لايقال له وضع او عن وضع بالضرورة و أن أفاد فائدة المعنى الموضوع له اللفظ و لكن لايمكن طرد مثل هذا المعني عن حيز المشتركات اللفظية فهو مثلها في المآل و في النتيجة فالحق ان يقال في تعريف المشترك اللفظي: هواللفظ الموضوع لكل واحد من المعانى المتعددة بوضع على حدة اواللفظ المنجربه استعمالا الى هذه النتيجة والمنقول خارج عن التعريف الاول المقول فيه هو اللفظ الموضوع لكل واحد فانه ليس موضوعاً للممنيين المنقول منه والمنقول اليه وانما هو موضوع للمنقول منه بالبداهة و اما التعريف الثانى الذي ذكرناه فهو يشمله لان اللفظ بالنسبة الى ما استعمل فيه من معنى المنقول اليه قد اشتهر حتى دل عليه من دون قرينة وافاد فائدة الوضع. كما ان الحق اتباعاً لظواهر اللغة ان المشترك اللفظى لايقال الالللفظ الذي تناولته يدالوضع في كل من المعانى التي تستفاد منه وعليه فالمنقول خارج لان يدالوضع لم تتناول المعنى المستعمل فيه لمناسبة المعنى الموضوع له قطعاً وقد يكون هو الفارق بين المشتركات والمنقولات (التقريب

 (٧٩)بان يكون موضوعاً لكل واحد من تلك المعانى بوضع اخر ، اى : لايكون موضوعاً بوضع واحداجالى كاسهاء الاشارة على رأى المتأخرين.

ثم اعلم: ان وضع تلك المعانى اعم من ان يكون بوضع واحد او متعدد سواء كان الواضع من اهل لغة واحدة ام لا.

والحاصل: ان اللفظ اذاكانت له معان كثيرة، لايقال له: ان المشترك سواء كان من وضع واحداومتعددمن اهل لغة واحدة ام لا، بان وضعه واضع في لغة بازاء احد تلك المعاني ثم وضعه واضع اخر واحداومتعددمن اهل لغة اخرى لمعني آخر كـ«التبيد»فانه موضوع في العربية لمعني و في التركى لمعني آخر. (شيخ عبدالرحيم) في لغة اخرى لمعني آخر كـ«التبيد»فانه موضوع أيكل واحد من تلك المعاني المتعددة و هذا يلزم ان يغيد سلب العموم لاعموم السلب بان لايكون اللفظ موضوعاً لشيء منها اصلالان هذه القسمة للمفرد والمفرد قسم من اللفظ الموضوع حيث قال الماتن: «والموضوع ان قصد بجزء منه الدلالة» النم، فوضوع هذه التقسيمات كلها هواللفظ الموضوع فلا يجوز ان يدعى في اللفظ انه غير موضوع لمحنى من المعاني اصلا لانه خروج عن البحث فتدبر. (التقريب ص ٢٤)

(۱۸)ای: متشركاً فيه بالنسبة الى الجميع واما بالنسبة الى كل و احد منها فيسمى مجملاً فان كون اللفظ موضوعاً لهذا وحده ولذلك وحده معلوم فكان مشتركاً فيه من هذه الحيشية لاشتراكه بين تلك المعانى و كون المراد عنداطلاقه هذا و ذلك غير معلوم فكان مجملاً من هذه الجملة لعدم وضوح دلالته.(عبدالرحيم)

(و قال الشيخ عمد على ره فى تحقيق هذا البحث): قوله: والاول يسمى مشتركاً: فالمشترك ما كان موضوعاً لمان متعددة باوضاع متعددة وضعاً ابتدائياً، فخرج بالاول العلم والمتواطى والمشكك والنكرة والحقيقة و المجاز و بقولنا: «باوضاع متعددة» ما كان موضوعاً لمان متعددة بوضع واحد اجمالى كاسها الاشارة والموصولات وغيرهما من المبهمات على قول المتأخرين فانه لوحظ عندالوضع المعنى الكلى ووضع اكل واحد من الجزئيات بوضع واحد فالمبهمات خارجة عن حد المشترك على كلا المذهبين و بقولنا «وضماً ابتدائياً» المنقول، فانه وان كان موضوعاً لمان متعددة باوضاع متعددة، لكن لابالوضع الابتدائي لظهور ان وضعه بالنسبة الى المعنى المنقول اليه انها هو بالوضع الثانوى واما المرتبق فذهب بعضهم الى انه داخل فيه فانه لما لم يعتبر فى وضعه للمعنى الثافى مناسبة للمعنى الاول كان وضعه له وضعاً اولياً لظهور ان المراد من الاولية ليس ان يكون جميع الاوضاع واقعة فى المرتبة الواحدة بان لا يتقدم بعضها على بعض بل المراد ان لا يلاحظ فى وضعه للمعنى الاخير حال المغى الاول ومناسبته له و يكون وضعه له وضعاً مستقلاً. و ذهب الاخرون الى انه قسيم له نظراً الى ان معنى الوضع الابتدائى هو ما لم يلاحظ فيه حال المعنى و ذهب الاخرون الى انه قسيم له نظراً الى ان معنى الوضع الابتدائى هو ما لم يلاحظ فيه حال المعنى الوضع و ذهب الاخرون الى انه قسيم له نظراً الى ان معنى الوضع الابتدائى هو ما لم يلاحظ فيه حال المعنى

و دهب الاخرول الى انه فسيم له نظرا الى ان معنى الوصع الابتدالى هو ما لم يلاحظ فيه حال المعنى الاول مطلقا وان كان من جهة عدم المناسبة ، و المرتجل يلاحظ فيه حاله من جهة عدم المناسبة فيحصل فيه نوع تبعية وثانوية و يخرج عن الاستقلال.

(٨٢)قوله: كالعين للباصرة: هى اول ما ذكره محمد بن يعقوب من معانى العين حيث قال: العين الباصرة،مؤتثة جمعه (جمعها) اعيان واعين وعيون و يكسر وجمع الجمع اعينات.(عبدالرحيم)

(۸۳) قوله و على الثانى: اى على ان لا يكون موضوعاً لكل واحد من تلك المعانى ابتداء بوضع عليحدة فحينئذ امّا ان لايكون موضوعاً لشيء منها اصلا لا بوضع ابتدائى ولا ثانوى و اما ان يكون موضوعاً لجميعها بوضع واحد اجالى وضعاً ثانو يا و اما ان يكون موضوعاً لجميعها وضعاً ثانو يا أيضاً لكن باوضاع متعددة و اما ان يكون موضوعاً لجميعها بوضع ابتدائى لكن لا باوضاع متعددة بل بوضع واحد اجالى واما ان يكون موضوعاً لبعضها بوضع ابتدائى ولبعضها بوضع ثانوى فان انتفاء المركب قد يكون بانتفاء جميع الاجزاء و قد يكون بانتفاء بعضها، لكن القسم الاول منها باطل لانه ليس لنا لفظ مستعمل في معانى متعددة لا يكون موضوعاً لواحد منها اصلاً لا بوضع اولى ولا ثانوى فان المراد من الوضع ما يشمل الوضع ابشاً.

و اما الاقسام الاخر فثال القسم الاول منها المبهمات عندالقدماء من اهل العربية فانها عندهم مُوضوعة للجزئيات المخصوصة التي هي مستعملاتها بوضع ثانوي واحد اجمالي.

فان قلت: وضعها للماهية الكلية عندهم بوضع ابتدأتي لاعالة فكيف يكون مثالاً لما يكون موضوعاً لجميع معانيها بوضع ثانوي؟

قلت: قد تقدم ان المراد من المعنى هو المعنى المستعمل فيه اللفظ لا المطلق والماهية الكلية و ان كانت

<u>ق الدلالات \_\_\_\_\_\_\_ 117</u>

المهمات موضوعة لها عندهم لكنها لم تستعمل فيها اصلاً فهى مجازات بلا حقيقة عندهم، ومثال القسم الثانى منها هو المنقول الذى حصل له انتقالات متعددة من اهل الصناعات المختلفة الى المهانى المتغايرة عبث ترك استعماله فى المعنى الاول الموضوع له بالكلية، فهو مثال لما وضع لجميع معانيها باوضاع متعددة ثانوية و مثال القسم الثالث المهمات ايضاً عندالمتأخرين منهم وقد سبق الاشارة اليه فى الحاشية السابقة منا. و مثال القسم الرابع منها الحقيقة والمجاز والمنقول الذى لم يترك استعماله فى المعنى الاصلى بالكلية (ميرزا عمدعلى ره)

(۱۴) بفتح الم مصدر ميمى بمعنى التحول من حال كذاءوخبر (لا» محذوف اى: لاعالة موجود والجملة معترضة مفيدة تأكيد الحكم حتى لايتوهم ان النفي على التقدير الثانى راجع الى المقيد كها فى قوله تمالى: «و لم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون» اى: لم يصروا عالمين يمنى: عدم الاصرار محقق البتة مع قطع النظر عن الاتصاف بالعلم وعدمه او الى القيد والمقيد كها فى قوله تمالى: «و ما للظالمين من حيم ولاشفيع يطاع» اى لاشفاعة ولاطاعة، اذ لو رجع الى المقيد اواليه مع القيد يلزم ان لايكون المفرد من قسم اللفظ الموضوع و ليس كذلك، فلابد ان يرجع الى المقيد كها هو الاكثر، حتى لايلزم ننى كونه موضوعاً مطلقا بل ننى كونه موضوعاً لواحد منها. (عبدالرحيم)

(قال الشيخ محمدعل): لما كان قوله: «وعل الثانى» شاملاً للاقسام الحتمسة المذكورة التى واحد منها باطل واربعة صحيحة ولم يكن المراد منها الاالقسم الثانى والرابع من الاقسام الصحيحة، اراد تخصيصه بها فقال: «فلاعالة...» اما خروج القسم الاول الباطل فظاهر اذ المفرد الذى هو المقسم لهذا التقسيم هو قسم من اللفظ الموضوع و المقسم معتبر في جميع الاقسام. واما خروج القسم الاول والثالث من الاقسام الصحيحة ففيه نوع خفاء.

و يمكن ان يقال: ان المراد بقوله: «ان يكون اللفظ موضوعاً لواحد» ان يكون موضوعاً له بوضع ابتدائى فيخرج القسم الاول بناء على دخوله فى المتواطى و المشكك على مذهب المصنف لكن التعليل بقوله: «اذالمفرد...» لايئبت ذلك كها لايخنى. واما القسم الثالث فيمكن ان يقال: انه لم يتوجه اليه المحشى تبعاً للمصنف حيث ترك هو ايضاً بيان ذلك القسم بناء على عدم اختياره فليتأمل فان هذا المقام من مزال الاقدام.(عمدعلى)

(٨٥)قوله فان اشتهر فى هذا المعنى الثانى و ترك استعماله فى المعنى الاول: لاداعى الى ان يشترط فى المنى الثانى وافادته له من فى النقل قل معناه الموضوع له فان اشتراط اشتهار اللفظ فى المعنى الثانى وافادته له من دون قرينة، كاف فى تحقق معنى النقل وان لم يهجر اللفظ بالنسبة الى معناه الموضوع له. (التقريب ص ٢٤)

(۸۶) يعنى: ان المراد من ترك الاستعمال ان لايستعمل فيه بطريق الحقيقة مجرداً عن القرائن لا ان لايستعمل فيه بطريق الحقيقة مجرداً عن القرائن لا ان لايستعمل فيه اصلاً حتى يقال الولا: ان هذاينافي عدالمنقول مطلقا من اقسام متكثر المعنى فان المراد من المنقول اليه واحداً و ترك استعمال في المعنى الاول لايكون من المنقولات ما يستعمل في المعنى كما سبق، المستعمل فيه اللفظ. وثانيا: انا نرى بالعيان ان من المنقولات ما يستعمل في المعنى الاول ايضاً كلفظ الصلوة مثلاً فانه و ان كان منقولاً في عرف الشرع الى الاركان الخصوصة لكن قد

يستعمل ايضاً في عرفهم في المعنى الاول اعنى: الدعا، وحاصل و جه الدفع ظاهر فان لفظ الصلوة و ان استعمل في عرف الشرع في مطلق الدعاء ايضاً لكن لا بطريق الحقيقة والتجريد عن القرائن فهو بحيث يتبادر منه المعنى الثانى اعنى: الاركان الخصوصة اذا اطلق في عرف الشرع مجرداً عن القرائن فالمنقول بالنسبة الى العرف الاصلى حقيقة في المعنى الاول مجاز في الثاني وبالنسبة الى العرف الثاني بالعكس فافهم (محمدعلي)

(٨٧) قوله و ان لم يستغمل (لم يشتهرخ ل)في الثاني و لم يهجز في الاول:اي: لم يستعمل في الثاني استعمالاً يفيده من غير قرينه والا فاللفظ في الحقيقة والمجاز مستعمل في المعنى المجازي بلاريب و لكن استعمالا بقرينة لامن دون قرينة كما في المنقول. (التقريب ص٢٢)

(٨٨)فالحقيقة هواللفظ المستعمل فيا وضع له من حيث هو كذلكفخرج ب «المستعمل»، اللفظ الذي لم يستعمل في معنى اصلاً، فانه لايسمي حقيقة في الاصطلاح كما لايسمي مجازاً وبقولنا: «فها وضع له»، المجاز الذي لم يستعمل فيا وضع له لا في الاصطلاح الذي وقع فيه التخاطب ولا في غيره كلفظ اسد في قولنا: «رأيت اسداً يرمي» او في الحمام مثلاً و ربما قيل: انه يخرج به اللفظ المستعمل في غير ما وضع له غلطاً كقولك : «خذ هذا الفرس» مشيراً الى كتاب. ولايخنى ان هذا بناء على كون الاستعمال اعم من الصحيح وغيره و اما ان قلنا: بان المراد منه ما كان على طبق قانون اللغة والوضع بناء على كونه اكمل الافراد و اشهرها، فهذا يخرج بقيد المستعمل وبقيد الحيثية المجاز الذى استعمل فها وضع له لكن لا في اصطلاح وقع فيه التخاطب بل في اصطلاح آخر كلفظ الفعل اذا استعمله المخاطب بعرف النحو في مطلق الحدث فانه وان صدق عليه انه: «لفظ مستعمل فها وضع له» لكونه موضوعاً له في اللغة لكن هذا الاستعمال فيه ليس من حيث انه موضوع له بل من حيث انه غيره المشتمل على علاقة.

ثم «الحقيقة» في الاصل فعيل بمعنى فاعل من حق الشيء اذا ثبت او بمعنى مفعول من حققت الشيء اذا اثبتته، نقل الى اللفظ الثابت أو المثبت في مكانه الاصلى والنّاء فيها للنقل على الوجهين.

و قال صاحب المفتاح هي للتأنيث عليها ايضاً، اما على الاول فظاهر لان فعيلاً بمعنى فاعل يذَّكرمم المذكر و يؤنث مع المؤنث سواء أجرى على موصوفه ام لا، يقال: رجل ظريف وامرئة ظريفة و رأيت ظريفاً و ظريفة، و اما قوله تعالى: «...من يحيى العظام و هي رميم» فليس رميم فيه فعيلا بمعني فاعل بل هو اسم للعظام الرامة على ما صرح به في الكشاف او فعيل بعني مفعول من ربمته و اما على الثاني فغيه نوع خفاء فان فعيلاً بمعنى مفعول يستوى فيه المذكر والمؤتث يقال: رجل جريح، وامراة جريح،اللهم الا ان يقدر لفظ الحقيقة قبل النقل الى المعنى العرف صفة لمؤتث غير مجراة على موصوفها فان فعيلاً معنى مفعول اذا كان غير جار على موصوفه يذكر مع المذكر ويؤتث مع المؤتث دفعاً للالتباس، يقال: مررت بجريح و جريحة و قتيل وقتيلة ولايخني انه على هذا يجب ان تكون الحقيقة مختصة بالمفرد لان الموصوف ح هي الكلمة والمشهور انها كها تكون مفرداً فقد تكون مركباً اللهم الا ان يدعى اختصاصها به عنده كها يظهر من تعريفه لها بالكلمة المستعملة فها وضعت له من غيرتأو يل وكيف ما كان، ففيه تكلف مستغني عنه عامر. (محمدعلى)

(٨٩)قوله يسمى مجازاً: فالمجاز هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له في اصطلاح المستعمل

(بكسر الميم) مع قرينة مانعة عن ارادته. فخرج بقيد الاستعمال ما لم يستعمل في معنى اصلاً، فانه لايسمى جازاً كها لا يسمى حقيقة وقدمر و بكونه في غير ما وضع له الحقيقة و بقولنا: في اصطلاح المستعمل دخل المجازأ كها لا يستعمل دخل المجاز المستعمل فيا وضع له لكن لا في اصطلاح المستعمل بل في اصطلاح آخر كمامر في الحاشية السابقة و بقولنا: مع قرينة ما نعة عن ارادة ما وضع له، خرج الكناية فانها مستعملة في غير ما وضعت له مع جواز ارادته و ربحا زاد بعضهم قيداً آخر و هو ان يكون ذلك الاستعمال صحيحاً ليخرج النظا المستعمل في غير ما وضع له مع قرينة ما نعة عن ارادته كقولك: «خذ هذا الفرس» مشيراً الى كتاب. ولا يخفى ان هذا ايضاً أنا يحتاج اليه لوكان الاستعمال اعم من الصحيح وغيره، هذا.

وانما لم يلاحظ المصنف و الحشى قبود الحقيقة والمجان، لانها ليسا في مقام تعريفها بل الغرض تقسيمها بوجه يشير الى تعريفها اجالاً. ثم المجاز مصدر ميمي بمعنى الفاعل من: جاز المكان يجوزه اذا تعدّاه، نقل الى اللفظ المستعمل في غيرما وضع له لكونه جايزاً متعديامكانه الاصلى الذي هوما وضع له و يجوز ان يكون بمعنى المفعول من جازبه المكان بالتعدية الى المفعول، لانهم جازوا به مكانه الاصلى فهو بجوز به، لكن الاول اولى لاحتياج الثانى الى تقدير لفظة «به» معه دون الاول.

و قبل: انه من قولهم جعلت كذا مجازاً الى حاجتى اى: طريقاً، على ان معنى جاز المكان سلكه و الجاز طريق الى تعقل معناه.

و فيه: انه يفوت ح التقابل بينه و بين الحقيقة، لمامر من ان تسميتها بهالكونها ثابتة او مثبتة في محلها الاصلى غرجائزة اياها.

و اما ما قيل: من انه يلزم ح ان يسمى الحقيقة ايضاً بالجاز لكونها طريقاً الم تصورمعناها ايضاً، فدفوع. للفرق الظاهر بين اعتبار المناسبة في تسمية شيء باسم و بين اعتبار المعنى في وصف شيء بشيء فان الثانى يجب اطراده بخلاف الاول فانه لترجيح الاسم على غيره حال وضعه للمعنى و بيان انه اولى واليق بهذا المعنى من غيره لا لصحة الاطلاق و لايلزم من ذلك ان يسمى كل ما يوجد فيه تلك المناسبة بهذا الاسم ايضاً كما يلزم من الثانى ان يطلق هذا الوصف على كل ما وجد فيه ذلك المعنى و لذا اشترط بقاء الاسم ايضاً كما يلزم من الثانى ان يطلق هذا الوصف على كل ما وجد فيه ذلك المعنى و لذا اشترط بقاء المحنى في الاطلاق الوصنى دون الاسمى، فالحارث مثلاً اذا وصف به رجل يحرث، فمند زوال الحرث عنه لا يصح و صفه به بخلاف ما اذا سمى به رجل فيصح اطلاقه عليه وان زال عنه المناسبة الملحوظة عندالتسمية، فاحفظ ذلك فانه نافع لك في مواضع عديدة فيا سيأتى انشاءالله تعالى.

ثم لايخنى ان الحقيقة والمجاز فى الافعال والحروف انما يكون بملاحظة متعلقاتها و بتبعيتها كما فى نطقت الحال وقوله تعالى: «فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً».

قال بعض المحققين من الاصوليين: هذا بحسب المواد واما الهيئة فقد يتصف الفعل بالحقيقة والمجاز والاشتراك و النقل كالماضى للاخبار والانشاء والمضارع للحال والاستقبال والامر للوجوب والندب. (عمدعلي)

## (٩٠)عطف تفسير للعرف الخاص. (محمدعلي)

(١١) ان كان مع ياء النسبة كها في بعض النسخ فهو تمثيل لاهل العرف الخاص وان كان مجرداً عنها كها في اكثر النسخ فتمثيل للعرف الخاص. (محمدعل)

## (النسب الاربع، الكلبات الخمس، مفهوم كلّى) حواشى ((المفاهيم))

(١)لايخنى ان هذا الفرق بمجرد الاعتبار والملاحظة نظير ما تقدم من الفرق بين الصدق والحق.(محمدعلي)

(٢) قوله اعلم: ان ما استفيد من اللفظ...: لا يخنق ان المفهوم من هذا الكلام ان المفهوم والمعنى متحدان بالذات، والمعنى على ما عرفوه هو الصورة الذهنية من حيث وضع اللفظ بازائها فيكون المفهوم اليضاً عبارة عن الصورة الذهنية، فيلزم ان يكون الكلية و الجزئية من صفات الصورة و هما من صفات ذى الصورة و ينزم ايضاً ان يكون المعتبر في الكلى والجزئي منع تصور الصورة و عدمه والمعتبر منع تصور ذى الصورة وعدمه و لايدفع ذلك با ذكره المحقق الشريف في حاشية شرح المطالم بعد قول الشارح: المفهو هو ما من صفات ماحصل في المقل، من ان المراد بالحاصل مامن شأنه ان يحصل في المقل سواء حصل بالمقل اولا، لان الشيء الذي شأنه محصول في الذهن هو الصورة الإذى الصورة على ان المراد بالحاصل، الحاصل بالفعل، الشيء الذي شأنه ان الموارض الذهنية فالذي لم يحصل في الذهن بالفعل ليس بكلي و لاجزئي اللهم الا ان يراد بالكل ما لا يكون كلياً بالفعل لم شأنه ان يكون كلياً بالفعل ام لا و كذا الجزئي.

نعم يمكن دفعه بان الصورة الذهنية كها تطلق على كيفية تحصل فى العقل مرآة لمشاهدة ذى الصورة، يطلق ايضاً على الماهية المعلومة المتميزة بواسطة تلك الصورة فى الذهن باعتبار حصولها فى الذهن و وجودها الذهنى و المنقسم الى الكلى الذى لايمتنع فرض صدقه على كثيرين والى الجزئى الذى يمتنع فرض صدقه عليه هوالمعنى الثانى. (شيخ عبدالرحيم)

(٣)فان المعنى اما مفعل من عنى يعنى اذا قصد واما مخفف معيني اسم مفعول منه كمرمكي من رمى يرمى ثم الاول اولى لاستغنائه عن دعوى الحذف وابدال الكسرة بالفتحة والياء بالالف كها في الثانى.(محمدعلى)

(٤)قوله الفرض هيهنا بمعنى تجويز العقل: اشارة الى دفع مايتوهم من انا لانسلم امتناع فرض

صدق الجزئى على كثيرين، لم لايجوز ان يقدر ان زيداً مثلاً يصدق على افراد كثيرة و جزئيات غفيرة و ليس هذا بابعد مما قالوا: من انه يجوز ان يفرض انسان ذورؤس متعددة او لارأس له و بالجملة ان اعتبر قيدالفرض في التقسيم -كمافعله المصنف- لزم جعل الشيء قسيماً له لنفسه اذ مامن جزئى الا انه لا يتنع فرض صدقه على كثيرين كها هو ظاهر و ان لم يعتبر اختل حد الجزئى منعاً والكلى جماً بالكليات التي ليست لها افراد محققة في نفس الامر كشريك البارى تعالى والعنقاء مثلاً، لظهور انها يمتنع صدقها على شيء.

و حاصل الدفع: ان ليس المراد من الفرض هيهنا مجرد الفرض و التقدير حتى يرد ما ذكر على تقدير اعتباره قيداً بل تجويز العقل وارتضائه به وسيأتى فى هذا زيادة كلام انشاءالله تعالى.

م هیهنا بحثان مشهوران:

الاول: ان تعريف الكل ليس بمانع والجزئ ليس بجامع، اما اولاً فلان الشبح المرثى من البعيد مما يجزّز العقل صدقه على امور كثيرة و اشياء عديدة فيلزم ان يكون كلياً مع انه جزئى حقيقى. و اما ثانياً، فلان مفهوم كل جزئى مطابق لصورة الشىء فى اذهان الاشخاص المتعددة و يمكن فرض صدقه عليها مع انه ليس بكلى بل جزئى حقيقى.

و يمكن الجواب عن الاول: بمامر في تقسيم العلم والمتواطى و المشكك: من ان المراد من الصدق المعتبر في تعريف الجزئ و الكلي هو ما يكون على سبيل الشمول الاالبدلية والشبح المرئي صدقه على الامور المتعددة انما هو من قبيل الثاني الاالاول، ضرورة أن المصداق امر شخصى الاكثرة فيه و من هنا يعلم ان النكرة التي يراد بها فرد من الافراد على سبيل البدلية داخلة تحت الجزئ و أن كان لها شيوع بحسب الافراد واطلاقهم الكلي عليه مبنى على التجوز كمامر.

وعن الثانى: بان المراد من الصدق المعتبر ايضاً ما يكون بحسب الوجود الاصلى لا التبعى الكلى ووجود حقيقة الجزئيات في الاذهان العديدة من الثانى لاالاول و من هنا يعلم الجواب عماريايتوهم من المصورة المنتزعة من الجزئى لوكانت جزئياً حقيقياً لزم قيام الحقيقى بمحال متعددة وهو عال قطماً ضرورة ان المعتنع انما هو الجزئى بحسب الوجود الاصيل لا الكلى التبعى اذ لامنع منه لرجوعه اذاً الى اشخاص متعددة و افراد متكثرة فتأمل.

والثانى: ان تعريف الجزئى ليس بمانع والكلى ليس بجامع، اما اولاً، فلانه اذا فرض كلى يصدق على الاثنين فصاعداً الى الخمسة ولايطلق على مافوقها، يصدق عليه تعريف الجزئى دون الكلى لان الكثيرين لايطلق الاعلى الستة فصاعداً لما تقرر من ان اقل الجمع ثلاثة مقادير مفرده و ثلاثة مقاديرالكثير ستة لايحالة لماتين في كتب اللغة من ان اقل ما يطلق عليه الكثيراثنان.

واما ثانياً، فلانه يصدق تمريف الجزئى على كل كلى من غير ذوى العقول ولايصدق عليه تعريف الكلى وذلك لا لا الكلى وذلك لا الكلى وذلك لا الكلى وذلك لا الكلى وذلك المقول كيا هو المذكور في كتب الفحول.

فالاولى ان يقال: «على الكثرة» بدل «على كثيرين» كما فعله فى باب الكليات الحنمس. و يمكن الجواب عن الاول: بانه لايوجد كلى لايصدق على الستة فافوقها اذ كل كلى له افراد غير متناهية ولو بحسب الذهن، والصدق المعتبر في التعريف اعم من الحارجي والذهني.

و عن الثانى: بان الجمع بالواو و النون وان كان موضوعاً ليستعمل فى العقلاء فقط الا انه قد يستعمل فيا يعمهم وغيرهم و فى غيرهم خاصة.

وقد اجيب عنها: بان ارباب المعقول لاينظرون الى الاصطلاحات اللغوية و النحوية و يكتفون فى تفهي المقاصد بمجرد الكلم الدالة على المعانى والمقاهيم فلو سمعت من احد منهم «ضرب هند» 

—بلاتاء — او «ضربت زيد» حمعها — فلاتعجب عن ذلك.

ثم انما سمى الجزئى جزئياً و الكلى كلياً، لان الجزئى كل للكلى والكلى جزء للجزئى غالباً كالانسان فانه جزء لزيد حيث انه مركب منه و من التشخص الحنارجي و كاغيوان فانه جزء للانسان حيث انه حيوان ناطق و هكذا الجسم النامى جزء للحيوان والجسم المطلق جزء له و الجوهر جزء له ولاشكان كلاً من الكل والجزء منسوب الى الاخر ضرورة ان تحقق مفهوم كل منها انما هو بالنسبة الى الاخر فالجزئي كل منسوب الى الجزء و الكلى جزء منسوب الى الكل، هذا.

و انما قيدنا بقولنا: «غالباً»، احترازاً عن بعض الكليات التي ليست الجزئيات كلا لها كالحاصة والعرض العام حيث انها خارجان عن ماهية الافراد وحقيقتها فلا يكونان جزء لها بخلاف النوع والجنس والفصل فان الاخيرين جزئان للاول و هوللشخص وسيأتي بيان ذلك انشاءالله تعالى. (محمدعلي)

(وقال الشيخ عبدالرحيم فى تحقيق المقام على وجه الاجال والاختصار ماهذا لفظه): الغرض من هذا الكلام دفع ما يتوهم فى هذاالمقام وهو ان تعريفه الكلى والجزئى بما ذكره المصنف، ليس بصحيح، اذ يصدق على زيد مثلا انه لايمتنع فرض صدقه على كثيرين، اذ يمكن للمقل ان يفرض ان ذاته لوكان صادقاً على كثيرين يكون كلياً فيلزم كون زيد كلياً مم انه لمشاراليه جزئى.

و وجه الدفع: ان له معنيان: الاول التقدير و هو الذي يستفاد من ادوات الشرط.

والثانى: تجويز العقل والمراد هنا هو الثانى، فعنى فرض صدق المفهوم انه اذا تعقله العقل لايمنع من ان يجرّز صدقه على كثيرين ويحمل عليها ايجاباً.

لايقال: الشخص ايضاً اذا قطع النظر عن تشخّصه لم يبق الشخص، وانما يجوز قطع النظر عن اشياء مغايرة للشيء خارجة عنه.

فان قلت: اذا ابصرنا شبحاً عن بعيد فيجوّر عقولنا ان يكون زيداً او عمراً او بكراً فيلزم ان يكون كلياً و ليس كذلك .

قلت: صدقه عليهم بطريق البدلية و المعتبر في الكلى هو الصدق بطريق المعيّة.

(۵)قوله كشريك البارى تعالى ...: فانه كلى له افراد متعددة بحسب الذهن وان امتنعت بحسب الخارج.

فان قلت: الفرض كما تقدم بمعنى تجويز العقل وارتضائه به ولايجوز العقل وجود شريك البارى فضلاً عن التعدد فهو من الكليات الفرضية التى لاافراد لها فى نفس الامر لابحسب الذهن ولابحسب الحارج. وبالجملة انقسام الكلى الى المعتنع والممكن انقسام الشىء الى نفسه و الى غيره وهو لا يصح قطماً.

قلت: لانسلم امتناع تجويز العقل وجود شريك البارى وتعدده والا لم يذهب اليه كثير من ذوى

العقول الذين كلفهم الله بالفروع والاصوله لانا لانعنى من تجويز العقل تجويزه بالنظر الصحيح بل تجويزه بالبديهة والنظرة الاولى ولا شك انه بهذه النظرة يجوز الاشياء الممتنعة في الحارج و لذلك تسمى النظرة الحمقاء.

فان قلت: فا تقول في الكليات الفرضية مثل اللائمكن بالامكان العام و اللاشيء واللاموجود والمعدوم، هل هي داخلة في ذلك التقسيم ام لا؟

قلت: اولاً: انها ليست بداخلة ولاعذور، فان كلية القواعد انما هو بحسب الاغراض المتعلقة بهذا الفن ولاغرض لهم في معرفة الكليات الفرضية التي ليس لها افراد في الحارج، و ثانياً: انها داخلة و لا عنور ايضاً.

فان قلت: المحذور موجود وهو امتناع فرض صدقها على كثيرين، اذ لا يكون شىء يصدق عليه تلك المذكورات ضرورة استحالة اجتماع النقيضين

قلت: الصدق اعم من ان يكون بحسب نفس الامراوالفرض العقل.

فان قلت: فحيننذ يصدق التعريف على الجزئى ايضاً اذ كيا يجوز ان يفرض صدق اللاشيء على الاشياء فهكذا يجوز فرض صدق زيد مثلاً على الشخاص متعددة.

قلت: فرق بينها، فان الاول فرض ممتنع والثانى فرض ممتنع ولاشكان الاول جايز و الثانى ممتنع فان فرض المحال ليس بمحال كها قيل بخلاف المحال فانه محال فليتأمل فانه دقيق.(ميرزامحمدعلى ره)

(۶)قوله: اى لم يمتنع: قديراد به الامكان الحناص وهو سلب الضرورة عن الطرفين و قديراد به
 الامكان العام وهو سلب الضرورة عن طرف المقابل.

اعلم: ان هنا اموراًاربعة: الممكن العام و الممكن الحناص والواجب الوجود و الممتنع. والثلاثة الاخر افراد الاول و مندرج تحته.

توضيح المقام: ان الامكان العام عبارة عن سلب الضرورة عن احد طرق الشيء مع قطع النظر عن الاخر و بعبارة اخرى، هوعبارة عن سلب الضرورة اما عن وجود الشيء مع قطع النظر عن طرف العدم واما عن عدمه مع النظر عن طرف الوجود، فاذا اعتبرنا الاول بان سلبنا الضرورة عن الوجود فعدمه اما ان يكون ضروريا فهو الممتنع او لا يكون كذلك فهو الامكان الحاص و اذا اعتبرنا الثانى بان سلبنا الضرورة عن العدم فوجوده اما ان يكون ضرورياً فهو الواجب الوجود او لا يكون كذلك فهو الممكن الحاص ايضاً.

اذاعرفت هذا فاعلم انه: اورد على قوله: « اوامكنت» بان المراد من الامكان ان كان هوالامكان العام وفرد ، العام وفرد ، العام وفرد ، الامكان العام وفرد ، الامكان العام وفرد ، الشيء لايكون مقابلاً له وقسيماً وان كان المراد منه الامكان الخاص فلا يصح تقسيمه به و بالواجب الرجود بقوله: «ولم يوجد او وجدالواحد».

والجواب: ان المراد به الامكان العام و قوله: لا يصع جعله مقابلاً لقوله امتنعت النح، ممنوع، لان الامتناع فرد للامكان العام الذى هوسلب الضرورة عن طرف الوجود و مرادنا بالامكان هنا ليس ما ذكر بل الامكان العام الذى هو سلب الضرورة عن طرف العدم و الممتنع ليس فرداً له. (آخوند ملا على اكبر اهرى) (٧)قوله أي لم تمتنع أفراده في الخارج: بمعنى أن العقل لايحيل تلبس فرد الكلي بالخروج الى الاعيان و بعد ان سلب العقل محالية تلبّس فرد هذا الكلي بالخروج الى الاعيان فتارة يحكم بوجوب تُلبس الفرد الواحد بالخروج الى العين و منع البقية و اخرى يمشى بالامكان على كافة افراد الكلي فالاول هو الواجب والثاني هوالمكن.

ولايخني: ان الترق من سلب المحالية الى الوجوب لامانع منه، فإن الواجب ليس بمحال قطعاً و إن كان الماتن لو عبر بهذا اللون من التعبير لكان اوضح و اسلس: «امتنعت افراده او وجب الواحد منها او امكنت و لم توجد او وجدالواحد منها مع امكان الغيراوالكثير مع التناهي او عدمه»(التقريب ص٢٥)

(٨) هو بالفتح طائر عظيم معروف الاسم مجهول الجسم، قاله الجوهري في حياة الحيوان على ما نقل: العنقاء طائر غريب يبيض بيضاً كالجبال (في الجبال، خ ل) قيل: انما سميت به، لان في عنقها بياضاً كالطود. (محمدعلى)

(٩)قوله او امتناعه كمفهوم واجب الوجود: وبما عرفت من معنى تجويز العقل لايرد ما قيل: من ان مفهوم الواجب الوجود جزئي، لانه يمتنع عند العقل صدقه على كثيرين، فلا يصح عده من اقسام الكلى فانه و ان كان العقل لا يحكم بالنظر الصحيح على صدقه على اكثر من فرد واحد، الا انه يجوزه بالنظرة الاولى التي تسمى بالنظرة الحمقاء والا لما اتخذ الشرك كثير من الاشقياء سبيلاً و لما افتقرنا في ابطاله الى ان نأتى دليلاً و لما احتيج الى ان يرسل الله تعالى اليهم رسولاً، هذا.

وقد اوردهنا: ان مفهوم الواجب الوجود لايصح عده من اقسام الممكنة الافراد لان الممكن منه فرد واحد لا افراد متعددة فان المراد من الامتناع والامكان في قوله: «امتنعت افراده او امكنت» هو الخارجيان والالم يصح انقسام الكلي اليها، لانه يجب ان يكون الكلي ممكن الافراد بحسب الذهن والا لم يصح التقابل بينه و بين الجزئي كما هوظاهر.

والجواب: ان للامتناع العقلي ايضاً معنيين:

الاول: الامتناع بالنظرة الصحيحة والنظرة الاولى معاً.

والثانى: الامتناع بالنظرة الصحيحة فقط.

والمصنف حيث قال: «امتنعت افراده او امكنت» اراد بالامتناع المعنى الاول و بالامكان ما يقابله، فيـشـمـل الامكـان بهـذا المعنى الامتناع بالمعنى الثانى، ضرورة ان انتفاء المركب كما يكون بانتفاء جميع الاجزاء، يكون بانتفاء احدها ايضاً ولا شكان مفهوم الواجب الوجود داخل في اقسام الممكنة الافراد بهذا المعنى فتأمل فانه دقيق.

> وقد اجيب: بان المراد من الافراد جنس الفرد واطلاق الجنس على الواحد والكثير كثير. و اقول: هذا فى الجمع المحلى باللام ظاهر واما فى الجمع المضاف كها هنا فلا، فتأمل.

وقد اجيب ايضاً: بان قوله: «امتنعت افراده» موجبة كلية فان الاضافة تفيد الاستغراق حيث لا عهد فيكون قوله: «اوامكنت» رفعاً للإيجاب الكلي ورفع الإيجاب الكلي كها يحتمل السلب الكلي يحتمل السلب الجزئي ايضاً فافهم. (محمدعلي)

(١٠) قوله كمعلومات البارى: اى ان اشعاعات علم البارى غير محدودة بعدد وكذا النفوس

الناطقة غير معدودة على ما يقول الحكماء، لانها ازلية ابدية كها يقولون و تحقيق ذلك في مبحث النفس من الفلسفة (التقريب ص٢٥)

(۱۱) فانهم قالوا:بان العالم قديم لااول له و كل ما لااول له لا آخر له فيكون العالم عندهم لا الول له لا آخر له فيكون العالم عندهم لا الوجود مرة الول له ولا آخر له، فيكون النفوس الناطقة غير متناهية المدد عندهم لا بمعنى انها داخلة تحت الوجود مرة واحدة غير متناهياً بل بمعنى انها لا تصل الى حد لا يوجد بعده نفس ناطقة بل كلها وجدت نفس ناطقة وجدت ايضاً بعدها نفس ناطقة الى مالانهاية له كالاعداد، فانها لا تصل الى حد لا يوجد بعده عدد بل كل مرتبة يصل اليها يمكن وصولها الى ما بعدها الى غير النهاية و هكذا الحال في معلومات البارى تعالى.

ثم اعلم: ان كلام المحشى (ره) ظاهر في ان النفس الناطقة مثال الكلي حيث اتى بلفظ الافراد و اما قول بعضهم: وكالنفوس الناطقة، فهو نص في كونه مثالا للافراد الموجودة من الكلي.(محمدعلي)

(۱۲) قوله: «اى كل كلين»: يعنى ان اللام فى قوله: «والكليان» للاستفراق، فيعم جميع الكليات وفيه ان الكلام انما فى الكليات التى لها مصداق فى الخارج كها سنشير اليه.

ثم انما اعتبر النسب الاربع بين الكليين ولم يعتبر بين المفهومين، لان المفهومين اما كليان او جزئيان او كل و جزئ، فملوقال: «المفهومان» لرما يتوهم جريان جميع اقسام النسب فى كل واحد من الاقسام الشلائة و ليس كذلك بل انما يتحقق بين الكليين بمعنى انه يوجد كليان مخصوصان بينها تبايناً و كليان آخران بينها تساو وهكذا.

و اما الجزئيان فلا يتحقق بينها الاالتباين و اما الجزئى و الكل فلا يتحقق بينها الاالتباين و العموم مطلقا، لان الجزئى ان كان جزئياً لهذا الكلى فيكون اخص منه مطلقا و ان لم يكن جزئياً له فيكون مبايناً، فلما قال: « الكليان» علم ان ليس حال القسمين الاخيرين كذلك هكذا يستفاد من كلام معضهم.

والحق ان وجه التخصيص، الاشارة الى ان المقصود الاصلى معرفة احوال نسب الكليات بعضها مع بعض.

و ما ذكر أن الجزئين لا يتحقق بينها الا التباين، فيه أنه أن أريد به أن التباين بينها باعتبارالتصادق كما هوالحق فلانسلم أنها متباينان و كيف، ومرجع التباين كما سيذكره المحشى، الى سالبتين كليتين و السالبتان الحاصلتان من الجزئين شخصيتان وعلى هذا قس الكلى والجزئي، وأن أريد به أن التباين اعم من أن يكونا باعتبار التصادق أو باعتبار الموجود فلا نسلم أن الجزئين لايكونان الامتبايين فأن النسب الاربع ح تجرى بينها و بين الكلى والجزئي (عبدالرحم)

(١٣) قوله لابد أن يتحقق بينها احدى النسب الاربع: فيه أشارة إلى دفع ما أورده بعضهم حيث قال: أن المباينة الجزئية قسم من النسب المطلق مع أنهاغير مندرجة في شيء من الاقسام الاربعة فلايكون التقسيم حاصراً.

وحاصل الجواب: أن المراد أن النسبة المتحققة الموجودة بين كلين و لاتكون الا احدى الاربع و ظاهر أن المباينة الجزئية من حيث هي هي لا توجد بين مفهومين أصلاً و من حيث الخصوص لا تكون مقابلة للنسب الاربع كما هوظهر ولعل هذا مراد من اجاب بان القصود هينا بيان الحصر في انواع النسب في الله التعبير بالنوع النسب فخرجت المباينة الجزئية لانها جنس للعباينة الكلية و العموم من وجه، لكن التعبير بالنوع والجنس مما لا يخلومن نوع تكلف فان كون المباينة الجزئية ذاتياً لها وكون الامتياز بينها بالفصول النوعية دون العوارض كها في الاصناف، على تأمل.

بق هنا شىء وهو: ان الحكم بان كل كلين لابد ان يتحقق بينها احدى النسب الاربع، لا يخلو عن ضعف، فان اللاشىء واللامكن بالامكان العام مفهومان كليان وليس بينها واحدة من النسب الاربع، اما ان ليس بينها تباين كلى، فلان المتبايين على ما سيناتى يجب ان يكون بين نقيضها تباين جزئى والشىء و الممكن متساويان البتة و اما ان ليس بينها تساو، فلانها لايصدقان على شىء اصلاً حتى يتصادقان و اما ان ليس بينها عموم مطلق ولا من وجه فلما سيأتى من ان عين العام يجب ان يصدق مع نقيض الاخص ولايصدق شىء منها مع نقيض الاخر والالزم اجتماع النقيضين.

و يمكن ان يجاب: بان المراد ان كل كلين يصدق كل واحد منها على شىء من الاشياء في نفس الامر لابد ان يتحقق بينها احدى النسب الاربع ولاينا في ذلك با ذكروا من انه يجب ان يكون قواعد هذا الفن عامة شاملة فان تعميم القواعد انما يجب بحسب الاغراض المطلوبة من هذا الفن ولاغرض لهم في الكليات الفرضية التي ليس لها افراد في نفس الامر لا في الحارج ولا في الذهن لكن هذا ينا في كلية قولهم: «ان نقيضي المتساويين متساويان» كما سيأتي فان بين الشيء والممكن المذكور تساويا وليس بين نقيضيها وهما اللاشيء واللاممكن تساو على ما ذكر.

فالاولى فى الجواب: ان يذهب الى تعميم الصدق المعتبر فى حدود النسب الاربع الى الصدق الحقيق والفرضى ولاشك ان الصدق الكل الفرضى متحقق بين اللاشىء واللامكن من الطرفين ضرورة بمعنى: ان كل ما فرض أنه يصدق عليه اللاشىء، يصدق عليه اللامكن و بالمكس.

ثم لا يخفى: ان النسب الاربع كما تحقق فى المفردات وما فى حكها من المركبات التقييدية، كذلك تحقق فى القضايا، الا انها تلاحظ فى المفردات بحسب الصدق اى: الحمل على شىء كما ستعرف آنفا وفى القضاياء بحسب الصدق اى: التحقق والوجود فى الواقع و نفس الامر بعنى مطابقتها له والصدق بمنى الحمل يستعمل به «على» فيقال مثلاً: الحيوان صادق على الانسان اى: عمول عليه و بمنى التحقق والوجود يستعمل به «فى» فيقال مثلاً: صدقت هذه القفية فى الواقع و نفس الامر والصدق بمنى الحمل على مفرد و على شىء لا يتصور فى القضاياء، ضرورة ان قولنا مثلاً: زيد ضارب، من حيث هو هو لا يحمل على مفرد و لا على قضية كما انه بمنى التحقق والوجود اى المطابقة لنفس الامر لا يتصور فى المفردات و ما فى حكمها، اما فيها في ظاهر و اما فيا هو فى حكمها فلما سيأتى فى تعريف القضية انشاءالله تعالى لكن لما كان المقصود منها هنا ما يكون بحسب الصدق و الحمل لا مطلقا خصها بالكليات فلا عذور. (ميرزاعمدعلى)

(۱۴)ينتقض ذلك بمثل اللاشىء و اللايمكن بالامكان، فاللاشىء لايصدق شىء منهاعلى شىء مـن افـراد اللايمكن و بالمكس فلوجملوا متباينين لوجب ان يكون بين نقيضيها تباين جزئى على ما سيأتى وهوباطل.

ويمكن ان يجاب بتخصيص الدعوى بالكليات التي لها مصداق في الخارج و تعميم القواعد انها يجب

ف النسب الاربع \_

عسب الطاقة البشرية والاغراض المطلوبة من الفن ولاغرض لمم في الكليات الفرضية. (عبدالرحم) (١٥)اى: كل واحد منها اعم من وجه و هو كونه شاملاً له ولغيره في الجملة و اخص من وجه وهو كونه مشمولاً للاخرمع انه شامل لغيره ايضاً. (محمدعلى).

(١٤) الحيوان شامل للابيض وغيره و بالعكس فباعتبار ان كل واحد منها شامل للاخر، يكون اعم منه و باعتبار انه مشمول له، اخص منه و لهذا سمى بالاعم والاخص من وجه. (شيخ عبدالرحم)

٩٠ (١٧) فان قلت: النائم والمستيقظ متساويان وليس بينها صدق كلي من الجانبين.

قلت: المعتبر في المتساويين هوصدق كل واحد منها على جيم افراد الاخرولايلزم من ذلك ان يصدقا معاً في زمان واحد فالمستيقظ والنائم يصدق كل واحد منها على الاخر كلياً الا ان ذلك ليس في زمان واحد و ذلك لايضر في كونها متساويين.

ومنهم من قال: التساوى انما هوبين النائم في الجملة والمستيقظ في الجملة والنائم في حال النوم يصدق عليه انه مستيقظ في الجملة و ان لم يصدق عليه انه مستيقظ في حال النوم وكذا المستيقظ يصدق عليه في حال تبقَّظه انه نائم في الجملة و المتساويان يصدق كل منها على جيع افراد الاخر في زمان صدق الاخر عليه وقس على ذلك الصدق المعتبر في العموم والخصوص مطلقا و من وجه. (شيخ عبدالرحم) (۱۸) المرجع بكسر الجيم هنا مصدر ميمي لا اسم مكان و الالم يصع تعديته بـ «الى».

فان قلت: ان كلام المصنف في شرح التلخيص ظاهر في ان المرجع اسم مكان يصح تعديته بـ «الى» حيث قال في شرح قول الماتن: و إن البلاغة مرجعها إلى الاحتراز وهوما يجب إن يحصل حتى مكن حصولها كها قالوا مرجع الصدق والكذب الى طباق الحكم للواقع وعدم طباقه اي: ما به يتحققان و ىتحصلان.

قلت: لاشك في أن اسم المكان لايصح تعديته بشيء لانه جامد محض لا يصلح للعمل.

واما كلام المصنف، فيمكن ان يكون على سبيل الاستخدام كما ذكره بعض المحققين ، فان للمرجع معنيان: الاول الرجوع والثاني عل الرجوع والمرا به اولا معناه الاول و بضميره معناه الثاني فالتفسير المذكور لمعناه الثاني و به يتضح معناه الاول. (محمدعلي) ...

(١٩)قوله و مرجع التباين الى سالبتين: المرجع بكسر الجيم مصدر ميمي بمعني الرجوع لا اسم مكـان بمـعنى مـوضع الرجوع وذلكبدليل تعديته بـ «الى» والمصـدر الميمى يأتى على وزن مفعل بفتح العين من كل باب الاشاذأ كـ «مرجع ومغفرة ومفازة و معذرة و معصية».

و اعلم: أن ما ذكره المحشى من مرجع النسب الاربع أنما هو بحسب الكية و الكيفية وأما بحسب الجهة فرجع التباين الى سالبتين كليتين داغتين، لان المباينة بين الكليين هي ان لايتصادقا اصلاً سواء امكن ام لا ومرجع التساوى الى موجبتين كليتين مطلقتين عامتين لان المساواة بين الكليين ان يتصادقا بالفعل سواء وجب ذلك الصدق ام لا. ومرجع العموم مطلقا الى موجبة كلية مطلقة عامة وسالبة جزئية دائمة و مرجع العموم من وجه الى موجبة جزئية مطلقة عامة و سالبتين جزئيتين دائمتين. فالموجبات مطلقة و السولب دائمة (عبدالرحيم)

(٢٠) قوله ومرجع العموم من وجه . . . :

فان قلت: كما ان مرجع العموم الى ذلك، كذلك مرجعه الى موجبتين جزئيتين و سالبة جزئية فلم ترك المحشى ذلك و تعرض لما ذكره؟

قلت: لانه على هذا لايتمايز عن العموم المطلق، لان مرجعه ايضاً الى ذلك (عبدالرحيم)

الـفـرق بين الـكــل والـكـلي بـوجوه: منها: ان الكل مقوم لجزئياته. و منها: ان اجزاء الكل\_متناهية و جزئيات الكلي غيرمتناهية ومنها: ان الكل لا يحمل على اجزائه و الكلي يحمل على جزئياته فلا يقال: «البيت جدار» ويقال: «الانسان زيد».

(٢١) مثل: كل لاانسان لاناطق وكل لاناطق لاانسان.

(٢٢)قوله: اى كل ما صدق عليه احد النقيضين: حاصله انه اذاثبت ان بين الانسان و الناطق مثلاً تساوياً فلابد وان يكون بن نقيضيها وهما اللاانسان واللاناطق ايضاً تساو بمعنى: ان يكون كل لاانسان لا ناطقاً وكل لاناطق لاانساناً اذ لولم يصدق لصدق نقيضاهما وهما بعض اللاانسان ليس بلا ناطق و بعض اللاناطق ليس بلا انسان فحينتْذ يصدق: بعض اللا انسان ناطق و بعض اللاناطق انسان ضرورة استحالة ارتفاع النقيضين، فيصدق عين احدهما بدون عين الاخر لامتناع اجتماع النقيضين وهو خلاف الفرض، هذا.

واعترض عليه: بان صدق قولنا: بعض اللاانسان ليس بلا ناطق و بعض اللاناطق ليس بلا انسان لايستلزم صدق قولنا: بعض اللاانسان ناطق و بعض اللاناطق انسان، لما سيأتى من ان صدق السالبة المعدولة المحمول لايستلزم صدق الموجبة المحصلة، الاترى ان صدق قولنا: زيد ليس بلا كاتب لايوجب صدق قولنا: زيد كاتب، لجواز ان يكون زيد معدوماً فلا يكون كاتباً و لا لاكاتباً.

لايقال: ان الموضوع فيا نحن فيه موجود، فإن اللاانسان واللاناطق صادقان على موجودات محققة كالشجر والحجر وغيرهما و السالبة المعدولة و الموجبة المحصلة متلا زمان حين وجود الموضوع كما سيأتى.

لانانقول: ليس الكلام في خصوص اللاانسان و اللاناطق و نحوهما بل في نقيضي المتساويين مطلقا فما تقول في مثل الشيء والممكن العام فانها متساويان لصدقها على جيع المفهومات و لا يصدق نقيضاهما و هما اللاشيء واللاممكن على شيء اصلاً كما تقدم فلايتم البرهان المذكور ح البتة، فاذا قلت: لولم يصدق كل لا شيء لا ممكن، لصدق بعض اللاشيء ليس بلا ممكن فيصدق بعض اللاشيء ممكن، اتجه المنع المذكور فان الموضوع ليس بموجود قطعاً.

واجيب: بانانخص البحث بما اذا لم يكن المتساو يان شاملين لجميع الاشياء ذهنأو خارجاً فلابد ان يصدق نقيضاهما على موجود اما خارجي او ذهني فيتم ح الدليل وينسد السبيل وتعميم القواعد انما يجب بحسب الاغراض المقصودة و المقاصد المطلوبة من الفن كما سبق.

ولايخني: ان هذا انما يحتاج اليه بناء على ماسبق من تخصيص الصدق بالصدق الحقيق و اما على ما اخترناه من تعميمه الى الحقيق والفرضي، فلا، لعدم ورود الاعتراض حتى يحتاج الى الجواب وقولهم: ان السالبة المعدولة المحمول اعم من الموجبة المحصلة، انما هو على تقدير اختصاص الصدق و الوجود بالحقيق واما على تقدير تعميمهما اليه و الى الفرضي فالظاهر عدم الفرق بينهما، فتأمل. (محمدعلي) (٢٣)هما اللاناطق والناطق مثلاً، لعدم خلو الشيء عن كونه ناطقاً و لا ناطقاً.

في النسب الاربع \_\_\_\_\_\_ د٢٢٥

(۲۴) اي: صدق عين الاخر بدون صدق عين الاول.

(٢٥)بان يقال: كل حجر ليس بانسان و لم يصدق عليه اللاناطق مثل ان لايصح ان يقال: كل حجر ليس بناطق لصدق عليه الناطق لان عدم صحته ليس الا باعتبار صدق نقيض المحمول فيستلزم صدق ذلك .

فان قلت: لانسلم ان عدم صدق ذلك باعتبار صدق نقيض المحمول بل باعتبار عدم الموضوع لايستلزم ماذكرت.

قلت: القضية المذكورة موجبة سالبة المحمول و هذه لا تقتضى وجود الموضوع كما صرح به المتأخرون فاذا كذبت، لايكون كذبها الاباعتبار صدق نقيض المحمول فيستلزم ذلك.(عبدالرحيم)

(٢٤) لثبوت التساوى في الصدق الكلي من الجانبين بينها.

(٢٧) هو كلما صدق عليه نقيض الاعم صدق عليه نقيض الاخص.

لايخنى: انه يرد على هذا ايضاً الاعتراض المذكور، فانه اذا قلت: لو لم يصدق كل لا ممكن لاانسان لصدق نقيضه وهو بعض اللاممكن ليس بلا انسان فحينئذ يصدق بعض اللاممكن انسان، اتجه ان يقال: ان بعض اللاممكن ليس بلاانسان سالبة معدولة المحمول وهى اعم من الموجبة المحصلة فلايستلزم صدقه صدق بعض اللاممكن انسان.

والجواب مامر فتأمل. (محمدعلي)

(۲۸)فانه لو لم يصدق الانسان ايضاً يلزم ارتفاع النقيضين، لان الشيء لايخلو من ان يكون انساناً او لا انسان.

(٢٩) لانه يلزم ان يكون شيء لاحيوان يصدق عليه الانتسان وهذا باطل.

(٣٠) وهولزوم صدق اللاحيوان الحيوان على الانسان.

(٣١) اي: وليس كلماصدق عليه نفيض الاخص صدق عليه نقيض الاعم.

(٣٢) اي: كل لاحيوان لاانسان.

(٣٣)من اثبات التساوي بين نقيضي المتساويين.

(٣٤) فيكون مرجع التباين الجزئي الى سالبتين جز ئيتين.

لايقال: ان المباينة الجزئية قسم من النسب مع انها غير مندرجة فى شىء منها فيوجد كليان ليس بينها احدىالنسب الاربع.

لانانقول: المباينة الجزئية جنس للمباينة الكليّة و العموم من وجه ومنحصرة فيهما فاذا قيل: النسبة بين هذين الكليين اى: المباينة الجزئية، كان حاصله ان النسبة فى بعض الصّور مباينة كلية وفى بعض اخرى عموم من وجه فلم يوجد كليان لايكون بينها احدى النسب الاربع.(عبدالرحيم)

(٣۵)اى من غير ملاحظة ان ذلك اى: صدق كل واحد منهما بدون الاخر فى جميع المواضع او فى بعضها دون بعض.(محمدعلي)

(٣۶)هذا دفع للاشكال المزبور فى رقم ٣۴، كانه قيل: فعلى هذا التقدير يلزم ان يكون النسب الاربع خممة لانه حصل ح نسبة اخرى و هى: الناس الجزئى. ٢٢٦ \_\_\_\_\_ حواشي الحاشبة

فاجاب بقوله: «التباين الجزئى يتحقق فى ضمن العموم من وجه وفى ضمن التباين الكلى ايضاً» فليس مستقلاً حتى يقال: نسبة خامسة.

(٣٧) لان مرجع العموم من وجه الى موجبة جزئية و سالبتين جزئيتين و هما قولنا: بعض اللاحيوان لاابيض كالثلج و بعض اللاابيض ليس بلا ابيض كالثلج و بعض اللاابيض ليس بلاحيوان كالفرس الاسود.

(٣٨) بعض الحيوان لاانسان كالفرس وهو مادة الاجتماع و بعض الحيوان ليس بلا انسان مثل زيد و بعض اللانسان ليس بحيوان مثل الشجر و هو مادة الافتراق.

(٣٩) مثل: لاشيء من اللاحيوان بلاانسان ولاشيء من اللاانسان بلاحيوان.

(۴۰)ای: ولاجل ان نقیضی الاعم والاخص من وجه قد یکون بینهما عموم من وجه و قد یکون تباین کلی قالوا: ان بین نقیضیهما تبایناً جزئیاً و لم یقولوا:ان بینهما عموماً من وجه اوتبایناً کلیاً لیصح فی الکل ذلك.(محمدعلی)

(۴۱)يعنى: ان الاحكام الموردة فى هذا الفن كليات، فلوقيل ان بين نقيضى الاعم والاخص من وجه عموماً من وجه، لافاد العموم من وجه فى جميع الصور وليس كذلك كما قرره المحشى و هكذا الحال فى التباين الكلى فلهذا قالوا: ان بين نقيضيها تبايناً جزئياً حتى يصح فى الكل.

(شيخ عبدالرحيم)

(٢٢)قوله اى: كها ان بين نقيضى الاعم... الغرض من هذا الكلام دفع ما رعا يتوهم فى المقام من ان التشبية يستدعى ان يكون وجه الشبه فى المشبه به معلوماً كها هو الظاهر من قولنا: «زيد كالاسد» و امثاله و هنا ليس بمعلوم، فانه لم يعلم قبل ان بين نقيضى المتباينين تبايناً جزئياً ام لا، فكيف يصح تشبيه نقيضى الاعم و الاخص من وجه بها؟

و حاصل الدفع: ان الغرض من التشبيه - كها ذكره البيانيون- قد يعود الى المشبه و قد يعود الى المشبه به و ما ذكر الها يجب في القسم الاول و ما نحن فيه من القسم الثانى وليس يجب فيه ان يكون وجه الشبه في المشبه به معلوماً قبل فالتشبيه فيه كقوله:

و يد الصباح كان غرته وجه الخليفة حين يمتدح.

حيث شبه غرة الصباح فى الوضوح و الضياء بوجه الخليفة ولم يكن اتصافه به معلوماً قبل، و يسمى هذا التشبيه، التشبيه المقلوب فان المشبه فى الحقيقة فى البيت وجه الخليفة و فيا نحن فيه نقيضا المتباينين لكنه قلّب و عكس قصداً الى ادعاء انه زايد فتأمل. (محمدعل)

(٣٣) قوله: «فانه لما صدق كل من العينين»: (قد تقدم منه بيان التباين الجزئى في نقيضى الاعم والاخص من وجه، واحب ان يزيده وضوحاً في نقيضى المتباينين بما ان بينها من النسب التباين المجزئى ايضاً فقال): «فانه لما صدق (هذا منه ابتداء كلام لااشارة الى معهود فانه لم يعهد منه شيء من الحزئى ايضاً فقال): «فانه لما صدق (هذا منه ابتداء كلام لااشارة على مع نقيض عين الآخر (اى: لما جاز الكلام كما لايخنى) كل من العينين (في المتباينين انسان و حجر) مع نقيض عين الآخر (اى: لما جاز ان يصدق الانسان مم اللاحجر في زيد و الحجر مع اللاانسان في الحجر) صدق كل من النقيضين مع

عين الاخر (بالملازمة، فان الانسان مع اللاحجر يصح ان يقال فيه احد العينين مع نقيض الاخر واحد النقيضين مع عين الاخر و كذلك الحجر مع اللاانسان كها هو واضح) فيصدق كل من النقيضين اللانسان واللاحجر بدون صاحبه فى الجملة و ينحل هذا الاجال الى ان لايصدق احد النقيضين مع الآخر اصلا كها فى النقيضين المتباينين مثل اللاموجود واللامعدوم او يصدق فى قضية جزئية كها فى النقيضين اللذين بينها عموم من وجه مثل اللاانسان واللاحجر فيجوز ان يقال: يصدق اللاانسان بدون اللاحجر كها اذا روعى الحجر فانه لا انسان وليس لاحجراً ويجوز ان يصدق اللانسان مع اللاحجر كها فى القماش فانه لاانسان ولاحجرايضاً وهذا هو التباين الجزئى وقد شرحناه آنفاً وكررناه شرحاً لمقصود الشارح ومزيداً للتوضيح. (التقريب ص٢٨)

(۴۴)مثل لاانسان يصدق على الحجر دون لاحجر و كذا لاحجر يصدق على الانسان دون لانسان.

(٤٥) مثل: لاشيء من اللاموجود بلا معدوم و لاشيء من اللامعدوم بلاموجود.

(۶۶)لفظ «هذا» اما خبر مبتداء محذوف بتقدير: «الامرهذا» او مبتداء محذوف الخبر بتقدير: «هذا كها ذكر» و يحتمل ان يكون «ها» اسم فعل بمعنى: «خذ» و «ذا» مفعوله ، او تكون تنبيهية و فعل الامرمقدراً وهواما لفظ «خذ» كها هوالمشهور، او لفظ «اعلم» بقرينة قوله بعد: «و اعلم ايضاً».

ثم هذا من الاقتضاب الذى يقرب من التخلص كقوله تعالى بعد ذكر اهل الجنة «هذا و ان للطاغين لشرمآب».

قال الصنف: قال ابن الاثير: لفظ هذا في هذا المقام من الفصل الذي هو احسن من الوصل و هي علاقة وكيدة بين الحروج من كلام الى كلام آخر ثم قال: و ذلك من فصل الحطاب الذي هو احسن من التخلّص، هذا، وقد تبين من ذلك ان ما وقع في بعض الحواشي من ان هذا فاعل «يصح» ليس كها ينبغي فان هذا اشتهاء الحبيث مع وجود اللذيذ مع انه لاوجه للاظهار مع امكان الاضمار.(ميرزامحمدعلي)

- (٢٧)اى: مع انه بيّن حكم نقيضي الثلاثة الاخر بعد بيان حكم العينين بلافصل. (محمدعلي)
  - (٤٨)متعلق بالاختصار. (محمدعلي)

(٢٩)قوله الاول قصد الاختصار...: فانه لوبين حكمها عقيب العينين فغاية ما يتصور في هذه الحالة من الاختصار ان يقول ببعد قوله: «والكليان ان تفارقا كلياً فتباينان» ... : «و بين نقيضيها تباين جزئى» و ان يقول هنا بعد قوله: «والا فن وجه» ... : «و نقيضا هما كالمتباينين» واين هذا من عبارة الكتاب؟ فلاحظ.

فان قلت: اذا بنى الامر على التأخير فالاولى ان يقول: «و بين نقيضيها والمتباينين تباين جزئى» ليسلم من توهم التشبيه بالمجهول مع كونه اخصر ايضاً.

قلت: العطف على الضمير المجرور من غير اعادة الجار و ان اجازه بعضهم، لكن الجمهور لايجيزونه و هو الظاهر من المصنف فى بعض تحقيقاته فتأمل.

وقال بعض المحققين من المحشين: و هيهنا وجه ثالث و هو ان المصنف لو ذكر نقيض التباين الكلي

عنده، لوقع في عبارته تكرار مع قطع النظر عن فوات الاختصار المطلوب انتهى.

و قد عرفت: انه لوذكركماذكرنا، لم يكن فيه تكراراصلاً.

فان قلت: ان لفظ «نقيضيها» على ماذكرت يكون تكراراً لا عالة.

قلت: ان هذا ليس بتكرار منعوم و كيف و قد ذكر المصنف لفظ «نقيضيها» في جميعها مع ان فيه خلوصاً عن شايبة التشبيه بما لم يبين حكمه فتأمل.(ميرزامحمدعلي)

(۵۰)قوله من حيث انه مجرد عن خصوص فرديه: قيد بذلك، لانه من حيث وجوده في ضمن احد فرديه لايحتاج الاعلى تصور الفرد الذي تحقق في ضمنه خاصة.

فان قلت: ان العام من حيث هو عام لا يحتاج في تصوره الى تصور شيء من افراده فضلاً عن جيعها فان تصور الحيوان من حيث هو حيوان لا يحتاج الى تصور شيء من الانسان و الفرس و غير هما و ذلك ظاهر فالتباين الجزئي من حيث تجرده عن خصوص فرديه لا يحتاج الى تصور شيء من فرديه فضلا عن كلها.

قلت: ليس المراد من التباين الجزئى من حيث تجرده عن خصوص فرديه هو من حيث هو، بل من حيث الوجود، لكن لا فى ضمن فرد معين بل غير معين ولا ريب انه من هذه الحيثية يتوقف تصوره على تصور الفردين.

فان قلت: فاى سر فى انهم اعتبروا التباين الجزئى من هذه الحيثية و لم يعتبروه من حيث هو هو؟

قلت: السرق ذلك ان غرضهم فى هذاالبحث كها سبق اليه الاشارة فى صدر البحث، بيان النسب بين الكلين من حيث التحقق والوجود و لذا حصروها بالاربعة مع ان التباين الجزئى يغايرها بحسب المنهوم فحيث ذكروا ان بين نقيضى الاعم و الاخص من وجه و المتباينين تبايناً جزئياً لم يريدوه من حيث هو هو بل من حيث الوجود لكن لا فى ضمن فرد معين بل مطلقا، و من هنا تبين ضعف ما قبل: من ان حصرالنسب بالاربع غير جيد فان التباين الجزئى من حيث هو غير النسب الاربع و ذلك لما ذكر من ان الغرض ليس بيان النسب من حيث هى بل من حيث الوجود ولاشك ان التباين الجزئى بهذه الحيثية ليس الا العموم من وجه او التباين الكلى كها قرره الحشى. (عمدعلى)

(۵۱)ای: بالاشتراك علی الحخصوص ای: مطلقاً، لا مطلقاً، ولو ترك قوله: «كذلك» لكان اولی.(عبدالرحیم)

(٥٢) اى: يقال له: الجزئي الحقيقي وذلك لان جزئيته بالنظر اى حقيقته (محمد على)

(۵۳)اشارة الى دفع ما ربما يتو هم من ان الفرد الموجود فى الخارج من مفهوم الواجب الوجود ليس له ماهية كلية مندرج هو تحتها مع انه جزئى حقيقى فلايصح الحكم بان كل جزئى حقيقى هومندرج تحت مفهوم عام.

و حاصل الدفع: انا لا نسلم انه ليس له مفهوم كلى مندرج هو تحته بل المفهوم والشىء والامر مفاهيم كلية مندرج هو تحت كل واحد منها، هكذا ذكروه.

ولا يخفى: أن هذا مبنى على التسامح والتساهل والآ فالله تبارك و تعالى لايندرج تحت شىء من الكليات بحيث يشاركه شىء من الاشياء في هذه الماهية الكلية و الالزم أن يكون مركباً بما به الاشتراك في النسب الاربع \_\_\_\_\_\_ في النسب الاربع \_\_\_\_\_ في النسب الاربع \_\_\_\_\_ في النسب الاربع \_\_\_\_ في النسب الاربع والنسب الا

ومابه الامتياز فيكون محتاجاً الى كل واحد من الجزئين والى مركب آخر فيكون حادثاً على ما قرر فى الكلام،تعالى عما يقوله الظالمون علواً كبيراً.

فَانَ قلت: انا نرى بالضرورة من الدين اطلاق لفظ الموجود مثلاً على القديم تعالى مع انه يطلق على غيره من الموجودات ايضاً.

قلنا: هذا ليس من باب الاشتراك المعنوى بل اللفظى فان الوجوه الذى فيه تعالى، غير الوجود الذى فى ساير المخلوقات و هكذا نحو الشىء و الامر و المفهوم و نظائرها على ما يظهر للمتأمل الصادق و الانزم المحذور السابق الذى لايقول به احد.

و هذا الكلام و ان لم يكن هنا موضع ذكره لكنا اشرنا اليه بطريق الاجمال حذراً من ان يتخذه المبتدى مذهباً فيضل عن السبيل و يضل.(ميرزامحمدعلي)

(۵۴)ای کلیاً یعنی: انه لیس کل مندرج تحت مفهوم عام جزئیاً حقیقیاً اذهو قد یکون کلماً فلا یکون جزئیاً حقیقیاً.(میرزامحمدعلی)

(۵۵)قوله اذالجزئ الاضاف...: الاولى ان يقال مكانه: «اذالمندرج تحت مفهوم عام»، او يقول -بدل قوله: «اذ كل جزئى حقيق هو مندرج تحت مفهوم عام» -: «اذ كل جزئى حقيق هو جزئى اضافى» كما لايخفى على ارباب الذوق السلم، الا انه لما كان المندرج تحت المفهوم العام و الجرئى الاضافى مترادفين عبر اولا باحدهما وثانياً بالاخر اشارة الى ذلك (محمدعلى)

(36)قال بعض المحققين من المحشين: اعلم: ان ما ذكره سابقاً كان مبنياً على ان كلمة هو فى نول المصنف، راجعة الى الجزئى كها هو الظاهر و هذا الكلام مبنى على انها راجعة الى الاخص ولا يننى عليك ان هذا الحمل بعيد اذ لم يرد المصنف بما ذكره تعريف الجزئى الاضافى و تفسيره والايلزم تعريفه بنفسه ان كان المراد بالاخص هو الحاص لامعنى التفضيل و تعريفه بما يتوقف تعقله على تعقله ان كان المراد به معنى التفضيل، لان تعقل الاخص يتوقف على تعقل الحاص و هو نفس الجزئى الاضافى بل اراد بيان مايطلق عليه لفظ الجزئى و لذا قال الحشى: يعنى ان لفظ الجزئى كها يطلق الخ، فلايرد عليه شىء حتى يحتاج الى الجواب. فالاولى رجوع الضمير الى الجزئى الاضافى، انتهى كلامه رفع مقامه.

و اقول: قد ذكر ذلك المحقق الشريف ايضاً في حواشيه على شرح الرسالة في نظير المسألة و لا يخنى ان هذا انما يدل على عدم صحة تعريف الجزئى الاضافي بالاخص تعريفاً حقيقياً كها هو ظاهر هما ضرورة انه يجب في التعريف الحقيق ان يكون ماهية المعرف عصلة لماهية المعرف كها هو ظاهر في تعريف الانسان بالحيوان الناطق و هنا ماهية الاخص ليست عصلة لماهية الجزئى الاضافي، ضرورة انها شيء واحد من واد واحد و هذا بخلاف ماهيق الحيوان والناطق وماهية الانسان المركبة منها فانها من حيث هما هما لما كانتا اجلى واعرف من ماهية الانسان من حيث هي مى، كانتا عصلتين لها بعني ان ماهية الانسان من حيث هي مركبة من ماهيتها، كانت مجهولة و هما من حيث هما كانتا معلومتين فبتصور هما وتصور حيث هي مركبة من ماهيتها، كانت مجهولة و هما من حيث هما كانتا معلومتين فبتصور هما وتصور التركيب بينها حصلت ماهية الانسان ولم تكن حاصلة قبل. و اما على انه لايصح تعريفه به تعريفا له لفظياً، فلا دلالة فيه عليه، نعم اذا كان مفهرم الجزئى الاضافي و الاخص واحداً لامكن ان يقال ح انه لايصح تعريفه به تعريفه به تعريفه به تعريفه به تعريفه به تعريفه به تعريف بينها متحدان من حيث المصداق

الحارجي وهومن ضرورات المعرف والمعرف كها هوظاهر فهومن قبيل «الفضنفراسد» ولادلالة في كون هذا الحمل مبنياً على كون الاخص تعريفاً حقيقياً للجزئى الاضاف بل هوظاهر في كونه تعريفاً لفظياً ولايخنى انه كها لايجوز تعريف الاعم بالاخص تعريفاً حقيقياً، كذلك لايجوز تعريف به تعريفاً لفظياً. (عمدعلي)

(۵۷)اى: بيانه، وفى بعض الحواشى ان التفسير مقلوب من التسفير و ليس فى القاموس و الصحاح اشارة الى ذلك و ذكر صاحب القاموس: ان التفسير والتأويل واحد و هو كشف المراد عن المشكل و التأويل واحد المتحملين الى ما يطابق الظاهر و قيل: ما يتعلق بالرواية و التأويل ما يتعلق بالدلالة تفسير بالاخص ولا يخفى لطف هذا الكلام. (عبد الرحيم)

(۵۸)قوله فتفسير الجزئى الاضافى بالاخصى بهذاالمعنى وهو انه الكلى الذى يصدق عليه كلى آخر صدقاً كلياً و لايصدق هو على ذلك الاخر صدقاً كلياً تفسير ما هو اعم وهو الجزئى الاضافى لصدقه على الكلى وعلى الجزئى الحقيق بالاخص وهو الاخص فى باب النسب الذى لايكون الاكلياً (التقريب ص٢٨) .

(٥٩)فان الاخص المعلوم سابقاً كما ذكر يجب ان يكون كلياً بخلاف الاخص المذكور هيهنا فانه لايجب ان يكون كلياً بل كما يكون كلياً يكون جزئياً.(محمدعلي)

(٤٠) قوله و منه يعلم ان الجزئي...: اى و من كون الاخص المزبور هيهنا اعم من الاخص المذكور آنفا، يعلم: ان الجزئى الاضافى اعم من الجزئى الحقيق وذلك لانه اذا علم: ان الاخص المذكور آنفا، يعلم: ان الجزئى الاضافى و عموم المفسر يستلزم عموم المفاق قد يكون جزئياً حقيقياً و هذا معنى قوله: فيعلم بيان المجزئ الاضافى قد يكون كياً و قد يكون جزئياً حقيقياً و هذا معنى قوله: فيعلم بيان النسبة، حاى: بين الجزئين التزاماً.

ولا يخنى: ان هذا انما يصح لوكان هذا تعريفاً حقيقياً و اما اذا كان لفظياً كها هو المراد، ففيه نوع خفاء لظهور ان التعريف اللفظمى يجوز ان يكون اعم فلا يلزم من عمومية المفسر —بالكسر— عمومية المفسر —بالفتح— فلا يثبت المطلوب فافهم. (عبدالرحيم)

(وقال الاستاذالفاضل الشيخ محمدالكرمي دامت افاداته):

قوله «و منه يعلم»: اى من حال الاخص هنا والاخص هناك يعلم ان الجزئى بهذا المعنى و هو كونه اضافياً حتى جاز صدقه على الكليات، اعم من الجزئى الحقيق، فيعلم بيان النسبة بين الجزئين بالالتزام من النسبة بين الاخصين هناوهناك وقد علم ان بينها عموماً و خصوصاً مطلقاً فيثبت ان بين الجزئين الحقيقى والاضافى عموماً و خصوصاً مطلقاً أيضاً. (التقريب ص٢٨)

(٢٦) معنى كون الشيء بحسب نفس الامر انه بحسب نفسه فالامر هوائشي، و عصله: ان وجوده ليس بفرض فارض واعتبار معتبر بل هو موجود في حد ذاته مثل الملازمة بين طلوع الشمس ووجودالنهار متحققة في حد ذاتها سواء وجد فارض اولم يوجداصلاً وسواء فرضها اولم يفرضها قطماً ونفس الامر اعم من الخارج مطلقاً فكل موجود في الخارج موجود في نفس الامر بلا عكس كلي و من الذهن من وجد لامكان ملاحظة الكواذب و اعتقادها كزوجية الخسة فتكون موجودة في الذهن لافي نفس الامر و

ق الكلبات الخمس \_\_\_\_\_\_ في الكلبات الخمس \_\_\_\_\_

مثلها تسمى ذهنياً حقيقياً. (عبدالرحيم)

(۶۲) قوله: منحصرة فى خسة انواع: اعلم: ان هذه الانواع الخمسة يقال لها: «الكليات» بالعربية و «الايساغوجى» بالعبرية و قبل باليونانية و هو مركب من «ايسا» اى: الكلى و «الغوجى» اى: الخمس. وقبل فى سبب تسميتها به: انه اسم حكيم استخرجها و دونت فسميت باسم مستخرجها و قبل: انه اسميت به، لان بعض من كان متعلمها شخصاً يسمى بر «ايساغوجى» فكان يخاطبه فى مسألة منها باسمه و يقول يا ايساغوجى الحال كذا و كذا وقبل: غير ذلك (عبدالرحيم)

(٣٣) كاللاشى واللاممكن بالامكان العام فانها كليان لايمكن صدقها في نفس الامر على شيء من الاشياء الخارجية و الذهنية لان كل ما يفرض في الخارج والذهن يصدق عليه شيء و ممكن فيمتنع صدق نقيضيها على مفهوم المفهومات فلا يتعلق بالبحث عن الكليات الفرضية غرض يعتد به فليس لنا بحث عنها فلا ينتقض انحصار الكليات في الخمس بحدود المعدودات ورسومها كها نقضه بعضهم فتال: ان ثبوت الشيء للشيء فرع ثبوت المثبت له و اذا لم يكن المثبت له موجوداً فكيف يدعى ان هذا لي الدي المورض هذا، لأن لنا ان نقول: بان الكليات وان كانت كلها بمجرد اعتبار العقل و انتزاعه من الاعض الافراد، لكن ما يعتبره المقول قسمان: قسم يكون للمنتزع منه اصل وحقيقة و قسم ليس الاعض اختراع فالكلي اما منتزع او مخترع واعتبار الذاتي والعرضي في القسم الاول دون الثاني.

ثم اعلم: ان القوم خصصوا الكلام في مبحث الكليات بالمعانى المفردة مع انه يمكن اعتبار الخمسة في المركبة ايضاً تسهيلاً للامر على الناظرين والا فكل مفهوم لايخلو من تلك الخمسة مفرداً كان او مركباً. (عبدالرحم)

(۶۴) قوله: ثم الكل اذانسب...: اورد عليه بان: من الكليات ما ليس بداخل تحت واحد من الاقسام كالشيء والموجود مثلاً، اما انها ليسا بداخلين تحت النوع فظاهر، ضرورة ان في جميع الاشياء والموجودات مزية على الشيئية والوجود واما انها ليسا بجنس فلانها ليسا بجزء الحقيقة والايلزم ان لا يصح ما جعلوه من عالى الاجناس عالياً و اما انها ليسا بفصل فلكونها غير جزء الماهية ولو سلم فيكونان تمام المشترك كها هوظاهر واما انها ليسا داخلين تحت الحناصة والعرض العام فلانها عرض كماسيأتي ولايصح كونها من الاعراض لان معروضهها اما ان يكون هوالشيء والموجود فيلزم عروض الشيء لنفسه او اللاشيء واللاموجود فيلزم اجتماع النقيضين.

واجيب: بانانحتار القسم الاول من قسمى العروض ولايلزم شىء. واماماادعيتم من لزوم عروض الشىء لنفسه فممنوع لان الشيئية انما تعرض الشىء الذى يصير شيئاً بعد ذلك العروض و كذلك الوجود فتامل.(ميرزامحمدعل)

(٤٥) قوله: فان كان تمام المشترك: اى تمام المشترك فيه واللام فيه للجنس، فيعم مااذا كان المشترك فيه متعدداً كما في الاجناس المركبة كالحيوان مثلاً فانه مجموع المشتركات بين الانسان و الفرس مثلاً معنى ان ليس بينها مشترك الا وهو جزء منه و مالم يكن متعدداً كما في الاجناس البسيطة كالجوهر فانه تمام المشترك بين العقل والانسان مثلاً معنى ان ليس بينها مشترك الا اياه.

ومهم من فسره بما يختص بالقسم الاول حيث قال: المراد بتمام المشترك تمام الاجزاء المشتركة بينها

كالحيوان، فانه مجموع الجوهر و الجسم النامى والحساس و المتحرك بالارادة و هى اجزاء مشتركة بين الانسان والفرس فينتقض التعريف بالاجناس البسيطة فتأمل.

فان قلت: ان هذا غير شامل للاجناس البعيدة فانها ليست تمام المشترك بل جزئه كالجسم النامى بالنسبة الى الانسان و الفرس فان تمام المشترك بينها هوالحيوان والجسم النامى جزئه و كالجسم المطلق بالنسبة اليها او اليها و الى الشجر فان تمام المشترك على الاول هو الحيوان و على الثانى هو الجسم النامى و ليس الجسم المطلق الاجرّه منها فيلزم ان يكون الاجناس البعيدة داخلة في حيز قوله: «والافهوالفصل» كما هو ظاهر لمن له ادنى مسكة.

قلت: ان ألجسم النامى و ان لم يكن بالنسبة الى الانسان و الفرس تمام المشترك الاانه تمام المشترك بالنسبة الى الانسان والشجر و كذا الجسم المطلق فانه وان كان بالنسبة الى الانسان والفرس او اليها والى الشجر ليس بتمام المشترك ، الا انه بالنسبة الى احدها والحجر تمام المشترك و هكذا، فتأمل . (ميرزامحمدعلى)

(وقال الشيخ عبدالرحيم ره): المراد بتمام المشترك الذى لايكون ورائه جزء مشترك بينها اى: جزء مشترك لايكون جزء مشترك لايكون جزء مشترك لايكون اما نفس ذلك الجزء او جزء منه كالحيوان فانه تمام المشترك بين الانسان والفرس اذ لا جزء مشترك الاوهو اما نفس الحيوان او جزء منه كالحيوم و الجسم النامى و الحساس و المتجرك بالارادة فكل منها وان كان مشتركا بين الانسان والفرس، الا انه ليس تمام المشترك بينها هو الحيوان المشترك على الكل.

(ءَ) تُولِه و يقال لهذه الثلاثة ذاتيات: الاشهر الاكثر اطلاق الذاتي على ما يكون داخلاً في الماهية كما صرح به بعض المحققين وقد يطلق على ما لا يكون خارجاً عنها، فعلى الاول لايصح اطلاق الذاتي على النوع لانه تمام الماهية و الشيء لايكون داخلاً في نفسه واما على الثاني فيصح، فان النوع ليس بخارج عن الماهية فان الشيء كمالايكون داخلاً في نفسه، لايكون خارجاً عنه.

بق هنا شيء وهو: ان النوع كها ذكر عين الذات و ذات الشيء لا تكون منسوبة الى نفسها بل انما ينسب الى الشيء ما ليس هوفان النسبة يقتضى المغايرة فلايصح اطلاق الذاتي عليه.

والجواب: ان اطلاق الذاتى عليه اصطلاح اهل المنطق والمناسبة غير لازمة فىالمنقولات المرتجلة ولوسلم، فالمناسبة يكفى كونها فى بعض الافراد كها صرح به البعض، هذا.

واجاب بعض المحققين من المحشين: بان الذات كها يطلق على الحقيقة يطلق ايضاً على ماصدق عليه الحقيقة نوعايراد بالذات هيهنا المعنى الثانى فيمكن نسبة الحقيقة الى ماصدق عليه الحقيقة كها يمكن نسبة جزئها الهها.

واقول: هذا على فرض التسليم يوجب التفكيك بين الذاتيات و هوغير جيد كها لايخنى على ارباب الطبع السليم.

اللهم الا ان يقال بذلك في جميعها وكذا القول بان ياء النسبة انما جيئت بها للمبالغة كها في قوله: فقربهم لهذميات،على وجه فتأمل.

وقد ذكر هذاالجواب الشيخ في الاشارات على ما نقل حيث قال: «ان الماهية ليست ذاتية لنفسها

ف الكليات الخمس \_\_\_\_\_\_ في الكليات الخمس \_\_\_\_\_

بل للاشخاص المتكثرة بالعدد. ثم ابطله بانه لو جعل الماهية ذاتية لشخص شخص لم يخلو امّا ان يكون نسبتها بالذاتية الى ماهية الشخص من حيث هى هى فيعود المحذور، او الى الجملة التى هى الماهية و التشخص فلا يكون اياها بكمالها بل جزء منها فلا يصح ان النوع عين حقيقة افراده، انتهى.

واقول: يمكن هنا شق ثالث لايتجه عليه المنع و هو ان يكون نسبتها بالذاتية الى الماهية من حيث اقترانها بالشخص ولاشك فى كونها غير الماهية من حيث هى وغير الجملة المركبة من الماهية و التشخص فحيئند لايلزم محذور اصلاً فتأمل. (ميرزا عمد على)

(۶۷)اى: بلاياء وذلك لان افراده اعنى: الضاحك والماشى ونحوهما يقال له: العرض باعتبار نسبتها الى المبدء الذى هوالعرض كالضحك والمشى مثلاً وقديقال له: العرضى بياء النسبة و ذلك، لان افراده منسوبة الى العرض اعنى المأخذ و كذا اطلاق الذاتي على الذاتيات الثلاثة فان الذاتي في الحقيقة هو الحيوان والانسان والناطق و نحوها من الافراد. (ميرزا محمد على)

(٤٨) كالماشي فانه عرض مشترك بين افرادالانسان و الفرس و البقر و الغنم.

(٤٩) قوله ماهو سؤال عن تمام الحقيقة: لما كانت كلمة «ما» على قسمين: «ما» الشارحة و هي التي تستعمل لطلب شرح الاسم وبيان مفهومه وانه لائ معنى وضع و «ما» الحقيقة و هي التي تستعمل لطلب الماهية الحقيقة و كان اذا سل عن الاشياء المتفقة الحقايق او المختلفة الحقايق بما الحقيقة يقع النوع او الجنس في الجواب و اذا سل عنها بما الشارحة جاز ان يقع العرضيات في الجواب كما صرح بذلك المصنف في شرح التلخيص فلا يصح تعريف الجنس بانه المقول على الكثرة المختلفة الحقايق في جواب ماهو والايلزم ان يكون جواب ماهو و الايلزم ان يكون المرضيات داخلة تحت الجنس و النوع لصدق تعريفها عليها، اشارالحشي الى ان المراد من كلمة «ما» الموضيات داخلة تحت الجنس و النوع لصدق تعريفها عليها، اشارالحشي الى ان المراد من كلمة «ما» الما الحقيقة فقط لا مطلق «ما» حتى يرد ما ذكر و لا يختي انه على ذلك يلزم استعمال اللفظ المشترك قي التعريف من غير قرينة معينة اللهم الا ان يدعى ان كلمة «ما» و ان كانت بحسب اصل اللغة تستعمل في المعنين الا انها اختصت في اصطلاح اهل الميزان به «ما» الحقيقة (ميرزامحمدعلى ره) واقال استاذنا الاعظم الشيخ محمد الكرمى دامت بركاته في تحقيق المقام ما هذا لفظه):

قوله «ماهو سؤال عن تمام الحقيقة»: ماهو تستعمل مرة فى شرح اسم المسؤل عنه ويسأل بها عها تحت اللفظ من مفهوم اسمى فيقال: ماالعنب؟ فيجاب بانه فاكهة من الفواكه، و تستعمل ثانية فى السؤال عن تمام حقيقة الشىء فان اقتصر فى السؤال على ذكر امر واحد مثل قولنا: «ما زيد؟» كان السؤال عن تمام الملهية الختصة به، فيقع النوع فى الجواب: (انسان) فان الانسان تمام ماهية زيد المختصة به، هذا اذا كان الامر الواحد المرأ شخصياً، و ان كان الامر الواحد المذكور فى السؤال حقيقة كلية نحو: ما الانسان؟ وقع فى الجواب الحدالتام: (حيوان ناطق)، و ان جع فى السؤال بين امور متعددة، كان السؤال عن تمام المهية المشتركة بين تلك الامور، ثم تلك الامور المتعددة ان كانت متفقة الحقيقة مثل زيد و عمرو و بكرو خالد، كان المسؤل عنه تمام الحقيقة المتعدة فى تلك الامور فيقع النوع اليضاً فى الجواب و ان كانت غنلة الحقيقة كان المسؤل عنه تمام الحقيقة المشتركة بين تلك الحقائق المختلفة، و قد عرفت ان التمام الذاتى عنفة الحقيقة كان المشؤل عنه تمام الحقيقة المشتركة بين تلك الحقائق المختلفة، و قد عرفت ان التمام الذاتى المشترك بين الحقائق المختلفة هو الجنس، فيقم الجنس فى الجواب، فالجنس لابد ان يقم جواباً عن المشترك بين الحقائق المختلفة هو الجنس، فيقم الجنس في الجواب، فالجنس لابد ان يقم جواباً عن

الماهية -اى ماهية تفرض وعن الحقائق المخالفة للماهية المذكورة معها فى السؤال المشاركة اياها فى المجنس: حتى يعرف ان الواقع فى الجواب، جنس لانوع، لان السؤال عن الامور المختلفة الحقايق المشتركة فى ذاتى يعمها لا يجوز فى جوابه الا الجنس لان ما تكفله السؤال من خصائصه وحده. فقول الشارح: «المشاركة اياها فى ذلك الجنس»، لامعنى له، لانه لم يعهد جنس مذكور حتى يشاراليه، و الجنس المذكور فى قوله: «فالجنس لابد ان يقع جوابا» المراد به، الجنس من حيث هو جنس، لا جنس خاص حتى يعود البه اسم الاشارة. (التقريب ص-٣)

(٧٠) قوله فيقع النوع ايضاً فى الجواب: لا يخفى انه: ليس فيه دلالة على ان الحدالتام لا يقع جواباً للسؤال عن الامور المتفقة الحقيقة حتى يقال: ان ما ذكر سابقاً من انه لابد فى رسوم الكليات من احد الامرين اما من تقدير لفظ الكلى فى الكلام واما من تقييد المقول بالافراد والايلزم عدم طرد التعريف غير وارد لعدم شمول المقول على الكثرة على حدود الكليات كها يظهر من الحشى ايضاً بل صرح بعض المحققين بان الحد التام يقع فى جواب السؤال عن الامور المتفقة الحقيقة كها يقع النوع . (ميرزا عمد على)

 (٧١)اى: الامور المجتمعة مختلفة الحقيقة كان المسؤل عنه بما هما أو بما هم اذ المراد بالامور هو مافوق الواحد.

فان قلت: الجنس لايقع الافي جواب ماهو.

قلت: المرادتعيين ان الجنس لايقال في جواب اى شىء. (عبدالرحيم)

(۲۷) لا يحنق: ان كون الكلى مقولاً فى جواب ماهو بحسب الشركة غيركونه جزء الماهية لانه اتما يقال فى جواب ماهو المسلل عن الماهية وغيرها معاً فيدل به على كمال حقيقتها من حيث وقع السؤال عن جلتها والمطلوب ح كنه الحقيقة التى ها بالشركة وهو اعنى: الكلى بهذاالاعتبار ليس بجزفى بل جنس وانما يقال الجزئى من حيث انه يتركب منه و من غيره الماهية و هذا الاعتبار غير حاصل الاعتبار الاول فاذن مفهوم كون الشىء جنساً مغاير المفهوم كونه جزء و ان كان معروضها ذاتا واحدة فلايردان الجنس جزء ممامر والجزء لا يحمل فاحفظ ذلك (عبدالرحم)

(٣٣) قوله «فان كان»: اى الجنس، مع كونه جواباً عن الماهية و عن بعض الحقائق الخالفة لها الشاركة الماهية و عن كل واحدة من الماهيات المختلفة المشاركة لها في ذلك الجنس، فالجنس قريب، كالحيوان حيث يقع جواباً عن الانسان و عن كل ما يشاركه في الماهية الحيوانية. و ان لم يقع الجنس جواباً عن الماهية —اى ماهية تفرض وتذكر في السؤال – و عن كل ما يشاركها في الجنس الابواسطة او وسائط، فبعيد، كالجسم حيث يجاب به عن السؤال بما هو الانسان و الفرس والحمار فانه الما يقع في الجواب بواسطة الجسم النامي و من بعده بواسطة الحيوان.

واذا احتوى السؤال على ماهيات عتلفة الحقائق ولكنها تشترك فى ذاتى بعيد عن بعضها وقريب للبعض الآخر، فان وقع هذا الذاتى المشترك فى الجواب، فهو بالنسبة الى ما هو بعيد منه، بعيد، و بالنسبة الى ما هو قريب منه، قريب، مثلا اذا سأل: ما هو الانسان و الشجر و الحجر؟ فلابد ان يقع فى الجواب ما يراعى به حال الكل و هو الجسم المطلق، فالجسم المطلق جنس قريب بالنسبة الى الحجر و بعيد عن الانسان و الشجر: عن الانسان بواسطتين الجسم النامى والحيوان. وعن الشجر بواسطة هو الجسم النامى

و ان وقع ماهو اعم من الذاتي المشترك الموما اليه في الجواب ، فهو بعيد عن الجميع كالجواب عن السؤال المذكور سماهوالانسان والشجر والحجرس بانهاجوهر، والجوهر جنس للجميع لكنه يبعد عن الحجر بواسطة واحدة هوالجسم المطلق و عن الانسان بثلاث وسائط: هي الجسم المطلق و النامي والحيوان(التقريب ص٣٠)

(٧٠) قوله فالجنس قريب كالحيوان...: اعلم انه: لما كان القواعد الكلية لا تتضح عندالمتكلم المبتدى الا بالامثلة الجزئية ولذاترى كتب الفنون مشحونة بالامثلة الجزئية تيسيراً للامر على المبتدئين، ذكر القوم في مباحث هذا الفن امثلة جزئية و وضعوا في ترتيب الانواع والاجناس كليات مخصوصة اعنى: الانسان والحيوان والجسم النامى، والجسم المطلق والجوهر، فالانسان نوع حيث يقع جواباً للسؤال عن الامور المتفقة بما هو و كل من البواق جنس, للانسان، اما الحيوان، فلانه تمام المشترك بينه و بين النباتات و اما الجسم المطلق فلانه تمام المشترك بينه و بين النباتات و اما الجسم من ذلك تمام المحتود علم من ذلك المعتود المعتود المناس متعددة بعضها جنس لبعض فاذا عرفت ذلك، فاعلم:

ان الجنس اما قريب او بعيد، لانه كها ذكر لابد وان يقع جواباً عن الماهية و عن بعض الحقايق المختلفة المشاركة لها في ذلك الجنس فان كان مع هذا جواباً عنها وعن كل واحدة من الماهيات المختلفة المشاركة لها في ذلك الجنس فقريب كالحيوان فانه كها يقع جواباً للسؤال عن الانسان والفرس، فكذا يقع جواباً للسؤال عن الانسان والفنم وعنه والجمل وعنه و البغل الى غير ذلك من المشاركات الحيوانية، والا فبعيد كالجسم النامي حيث يقع جواباً للسؤال عن الانسان والشجر و لا يقع جواباً للسؤال عن الانسان والفرس مع كونه مشاركاً للانسان في ذلك الجنس ايضاً كالشجر بل يقع في الجواب: الحيوان وكالجسم المطلق حيث يقع جواباً للسؤال عن الانسان والفرس و لا عنه المشال عن الانسان والقرس و لا عنه والشجر ، بل يجاب للالوال بالحيوان و للثاني بالجسم النامي، و كالجوهر حيث يقع جواباً للسؤال عن الانسان والفرس و لا عنه والشجر ولا عنه والحجر بل يجاب عن الانسان والمقل ولايقع جواباً للسؤال عن الانسان والفرس و لا عنه والشجر ولا عنه والحجر بل يجاب عن الاول بالحيوان و عن الثاني بالجسم المطلق: «البعيد برتبتين» و للثالث اعنى: الجسم المامي: «البعيد برتبتين» و للثالث اعنى: الجسم المطلق: «البعيد برتبتين» و للثالث اعنى: الجسم «البعيد بثلاث مراتب».

والذى يضبط ذلك: انه ان كان هناك جوابان فالجنس بعيد بمرتبة او ثلاثة اجوبة فبمرتبتين او اربعة اجوبة فبثلاث مراتب وهكذا كلها ازداد عدد الاجوبة ازداد مراتب البعد و يكون عدد المراتب ناقصاً عن عدد الاجوبة بواحد.

والسرفيه: ان الجنس القريب داخل في عداد الاجوبة وليس من مراتب البعد كما هوظاهر.

وقدتين من ذلك كلّه ان الجنس الواحد يجوز ان يكون قريباً وبعيداً بالنسبة الى شيئين و هكذا يجوز ان يكون قريباً و بعيداً بمرتبة و بمرتبتين و بمراتب بالنسبة الى اشياء متعددة كالجوهر فانه جنس قريب للجسم المطلق و جنس بعيد بمرتبة للجسم النامى و بمرتبتين للحيوان و بثلاث مراتب للانسان كها لايخنى للمتأمل.(ميرزاعمدعلى) (٧٥) قوله فبعيد كالجسم حيث يقع...: البعيد اما بمرتبة او بمرتبتين...

واعلم ان لفظ الجنس فى لغة اليونانيين بحسب الوضع الاول كان موضوعاً للمعنى الذى يشترك فيه اشخاص كثيرون فيجعلون العلوية جنساً للعلويين و كانوا ايضاً يسمون الواحد المنسوب اليه اشخاص كثيرون جنساً لمم فكان «على» عليه الصلوة والسلام مثلاً عندهم جنساً للعلويين و كان هذا القسم عندهم اولى بالجنسية، لان علياً عليه السلام سبب لكون العلوية جنساً للعلويين والسبب اولى من المسبب اذا وافقه فى معناه او خالفه، و كانوا ايضاً يسمون الحرف و الصناعات اجناساً للمشتركين فيها والشركة نفسها ايضاً جنساً و لما كان المعنى الذى يسمى عندالمنطقيين الأن جنساً واحداً له نسبة الى اشياء كثيرة تشترك فيه و لم يكن له فى الوضع الاول اسم نقل هذه الامور المشابهة له اليه، فيسمى جنساً (عبدالرحم)

(٧٤) وقوله: «كالجسم حيث يقع جواباً عن السؤال بالانسان والحجر والفرس ولايقع جواباً عن السؤال بالانسان والشجر والفرس مثلا»، اشتباه فى اشتباه فان الجواب بالجسم عن السؤال الاول فليس بالجنس البعيد عن جميع اجزاء السؤال بل هو قريب الى بعض، بعيد عن بعض: قريب الى الحجر بعيد عن الانسان والفرس. والجواب بالجسم ايضاً عن السؤال الثانى صحيح بالضرورة و غاية ما فيه بعد الجنس عن جميم اجزاء السؤال الانسان والشجر والفرس.(التقريب ص٣١)

(٧٧) الغرض من هذاالكلام دفع ما يرد في هذا المقام وهو ان تعريف النوع الاضافي ليس بمطرد لصدقه على الصنف والجزء الحقيقي فان الصنف وهو النوع المقيد بقيود كلية عرضية كالانسان التركى او الهندى يقال عليه وعلى الفرس الحيوان الذى هو جنس في جواب ما هو وكذلك الجزئي الحقيقي.

و وجه الدفع: ان المراد من الماهية هو المقول فى جواب ماهو، فلا يكون الا كلياً فخرج الجزئى ولايكون ايضاً الا ذاتياً فخرج الصنف.

فان قلت: الصنف لكونه خاصة يخرج بقوله: «في جواب ماهو» فلا حاجة الى هذا التفسير لاخراجه.

قلت: الخاصة على قسمين: قسم يقال عليه و على غيره الجنس فى جواب ماهو و قسم ليس كذلك والصنف من القسم الاول فلايخرج بقوله فى جواب ماهو. (عبدالرحيم)

(۷۸)اي:عن تعريف الماهية.

 (٧٩) اعلم انه: قد اختلف في ان النسبة بين النوع الحقيق والاضافي هل هي العموم مطلقا او من وجه؟

فذهب المتقدمون الى الاول، قالوا: ان كل نوع حقيق مندرج تحت مقولة من المقولات العشرة لانحصار الكليات فيها كها تحقق فى موضعه و هى اجناس وكلها هومندرج تحت جنس نوع اضافى، فكل نوع حقيق نوع اضافى.

والمتأخرون الى الثانى، قالوا: لانسلم اندراج كل نوع حقيق تحت مقولة من المقولات العشرة و انحا يجب ذلك لوكان كل نوع حقيق ممكناً وليس كذلك ولو سلم فلانسلم انحصارالمكنات في المقولات العشرة بل المنحصراجناس ممكنات العالم على ما صرحوابه، ثم استدلوا على مذهبهم بالبسايط قالوا: فانها و, الكلبات الخمس \_\_\_\_\_\_ ٢٣٧

لاجزء لها حتى يكون جنساً لها فان الجنس كها سبق هو جزء الماهية فاذا لم يكن لهاجزء لم يكن لها جنس. وفيه نظرسياتي.

واستدل الامام على ذلك بان الماهيات اما بسايط او مركبات فان كانت بسايط فكال منها نوع حقيقى وليس بمضاف والالتركب من الجنس والفصل و ان كانت مركبات فهى لامحالة تنتهى الى البسايط و بعود فيه ما ذكرناه.

ورد بانه: ليس يلزم من بساطة الماهية كونها نوعاً فضلا عن ان يكون حقيقياً لجواز ان يكون جنساً عالياً او مفرداً او فصلاً او غيرها.(ميرزامحمدعلي)

(٨٠)(اى: في هذا التمثيل مناقشة) لانه انما يصح اذا كانت النقطة تمام ماهية افرادها ولا تندرج تحت جنس اصلاً وفي كلا الموضعن تأمل.

اما فى الاول فلانه لم لا يجوز ان تكون حقيقة افرادها شيئاً آخر وراء النقطة وتكون النقطة عرضية لها.

واما في الثاني فسيشير اليه الحشى (ره) في الحاشية الاتية.

ثم اعلم: ان النوع الحقيق بالنظر الى التحت والنوع الاضافى بالنظر الى الفوق و ان الاضافى امر اعتبارى بخلاف الحقيقى ولذاسمى الاول اضافياً لانه بالاضافة الى ما فوقه والثانى حـقيقياً، لانه بالنظر الى الحقيقة الواحدة فى افراده. (عبدالرحيم)

(٨١)ان قلت: ان الظاهر من هذا ان المختار عندالمحشى ايضاً مذهب المتأخرين وهوينا فى النظر الذى اشاراليه هنا و صرح به فى الحاشية الآتية.

قلت: انه لم يورد النظر على اصل مذهبهم بل على امثلتهم ولايلزم من بطلان المثال بطلان الممثل وأذا اشتهر بن الاصحاب: ان المناقشة في المثال ليست من دأب المحصلين. (محمدعلي)

(٨٢) قوله والنقطة: النقطة في عرف اهل الهندسة طرف الحظ والحنط في عرفهم طرف السطح والسطح غير منقسم في العمق و ينفسم في الطول والعرض، والحظ غير منقسم في الطول والعرض والعمق، فهي عرض لايقبل العرض والعمق، فهي عرض لايقبل القسمة، كها قرأت لاطولا و لاعرضاًو لاعمقاً. واذالم تقبل القسمة اصلا، لم يكن لهاجزء فلايكون لهاجنس، لان الجنس جزء.

وفيه نظر، لان هذا الدليل يدل على انه لاجزء لها فى الخارج والجنس ليس جزء خارجياً بل هو من الاجزاء العقلية فلم يثبت ان النقطة التى مثل بهاالماتن للنوع الحقيق الذى لايطلق عليه الاضافى اصلا من الانواع البسيطة.

والفرق بين الجزء الخارجي والعقلى، ان الجزء الخارجي على دخوله في الكل المتركب منه و من غيره. قديكون له وجود مخصوص به يمتاز عن سائر الاجزاء كاليد بالنسبة الى تركيب البدن فان البدن متركب من اجزاء عديدة احدها اليد و لكن اليد لها وجود مخصوص يشار اليه على حيائه. والجزء العقلى داخل في الكل ايضاً ولكن ليس له امتياز عن سائر الاجزاء في الوجود بانه هذا، فان الانسان حقيقة ملتئمة من اجزاء هي الحيوانية والناطقية وكلا الجزئين داخلان فيها و لكن لاميز في الوجود لبعضها عن بعض. فجاز ان يكون للنقطة جزء عقلي هو جنس لها و ان لم يكن لهاجزء في الحارج وعلى كل حال فامكان النوع البسيط كاف في ان يكون فارقاً بين النوع الحقيقي والاضافي.

والتوسع فى ان الامور العقلية كيف تكون اجزاء فى الامور المادية و هل يكفى فى اطلاق الجزئية عليها للامور المادية اتصالها بها اتصال تدبير، ليس من مباحث هذا الكتاب والاكتفاء بما اجلناه آنفاً (التقريب ص٣١-٣٢)

(۸۳) الجزء الحارجي هو الذي يكون داخلاً في الكل و يكون وجوده متميزاً عن وجوده كـ «يد» مثلا والجزء العقلي هوالذي يكون داخلا في الكل و يكون وجوده غير متميزعن وجوده كالحيوان مثلاً فانه جزء الانسان و ليس وجوده متميزاً عن وجوده، فتأمل. (محمدعلي)

(٨٤)قبل: كالطرف فانه تمام المشترك بين السطح والحفط والنقطة فاذاسئل عن النقطة والحفط او عنها وعن السطح بماهما، يقع الطرف في الجواب و كذا اذا سئل عنها وعن الحفط والسطح بما هي، يقع الطرف في الجواب ايضاً. (محمدعلي)

(٨٥) قوله بان يكون الترقى من خاص الى عام: لا يخفى انه: لا يجوز ان يذهب هذا الترقى الى غير النهاية بل لابد وان ينتهى الى جنس لاجنس له فوقه لان تركب الماهية من الاجزاء الغير المتناهية غير معقول لاستلزام تصورها ح احاطة العقل بالامور الغير المتناهية و هو محال و مستلزم المحال محال مع انا نتصور الماهية بالبداهة، و كذا لا يجوز ان يذهب التنزل في سلسلة الانواع الى غير النهاية بل لابد ان ينتهى الى نوع لا يكون تحته نوع والايلزم ان لا يتحقق الاشخاص وهو باطل. اما الملازمة، فلان تحققها يستلزم عمد النهاية المرض واما البطلان، فلضرورة تحقق الاشخاص. (ميرزا محمدعلي)

(۸۶)قوله وذلك: اى لم يكون الانتقال فى الاجناس من خاص الى عام؟ لان جنس الجنس جزء منه مقول عليه و على غيره من الاجناس المشاركة له فهو اعم منه والانسان لا تتضح له الاحاطة بالاعم الامن الاخص فيبدأ بالاخص ثم بالاعم منه و هكذا.(التقريب ص٣٣)

(٨٧)كالجسم النامى الذى هو جنس للحيوان فانه اعم من الحيوان و كذا الجسم المطلق بالنسبة الى الجسم النامى والجوهر بالنسبة الى الجسم المطلق، و السر فى ذلك ان جنسية الشيء انما تكون بالنسبة الى ما تحته كما ان نوعية الشيء انما تكون بالنسبة الى مافوقه. (محمدعلى)

(٨٨)قوله وذلك: اى لم يكون الانتقال فى الانواع من الاعم الى الاخص؟ لان نوع النوع حصة من النوع والحصة انما تتضح بما منه الحصة فلذا يبدأ بالاعم من الانواع ثم منه الى الاخص منه و هكذاً.(التقريب ص٣٣)

(۸۹)كالجسم النامى الذى هو نوع الجسم المطلق فانه اخص من الجسم المطلق وكذا الحيوان بالنسبة الى الجسم النامى والانسان بالنسبة الى الحيوان.(محمدعلى)

(٩٠)فان فى كل واحدة منها عالياً و سافلاً فالعالى فى سلسلة الانواع ما لا يكون فوقه نوع كالجسم المطلق والسافل ما لا يكون تحته نوع كالانسان. والعالى فى سلسلة الاجناس ما لا يكون فوقه جنس كالجوهر والسافل مالايكون تحته جنس كالجيوان، والضمير فى قول المصنف: «و ما بينها» يعود الى العالى والسافل المطلقين اعم من ان يكونا فى سلسلة الانواع اوالاجناس و ان كان المذكور صريحاً

هوالجنس العالى والنوع السافل فقط على نوع من الاستخدام.

فان قلت: فلم لم يذكر المصنف الجنس السافل والنوع العالى؟

قلت: لعل ذلك لكون الجنس السافل معلوماً بالمقايسة الى النوع السافل و لكون النوع العالى معلوماً بالمقايسة الى الجنس العالى. (محمدعلي)

(۱۹)ان قلت: ان ما بين النوع السافل و النوع العالى هو الحيوان والجسم النامى فقط و مابين الجنس السافل و الجنس العالى هوالجسم النامى والجسم المطلق فقط فكيف يصبح قول المحشى (ره): «ان مابين الجنس العالى والجنس السافل اجناس متوسطة و مابين النوع العالى والسافل انواع متوسطة» بصيغة الجمع فى الموضعين؟

قلت: ان المنطقيين اصطلحوا فيا بينهم على ان يطلقوا صيغة الجمع على ما فوق الواحد و ان كان اثنين.

الاترى: انهم يقولون: «والكليات ان تفارقا كلياً فتباينان» بصيغة الجمع والمراد الاثنان بدليل تثنية الضمير و مثل ذلك كثير في كلماتهم.(محمدعلي)

(۱۲) قوله المذكورين صريحاً، حيث قال في الاجناس متصاعدة الى العالى و في الانواع متنازئة الى السافل و الما السافل في الانواع متنازئة الى السافل و الما السافل في الاجناس والعالى في الانواع فليس له صريح ذكر في المتن. (التقريب ص٣٧) (١٩٣) قوله اما جنس متوسط فقط —اى لايصدق عليه عنوان النوع المتوسط، كالنوع العالى فانه باعتبار ان هناك مشتركا ذاتياً يكون جزء له فهو مندرج تحته وما اندرج فيه جنس له كالجسم المطلق، فهو جنس متوسط لوقوعه بين النامى والجوهر ونوع عالى لانه ليس فوقه شيء الاجنسه و اعلى الاجناس الايجوز ان يكون نوعاً، لان النوع يحتاج الى جزء ذاتى مشترك و هو مفروض العدم: او نوع متوسط فقط كالجنس السافل، فانه نوع متوسط بين ما هو فوق منه و ما هو احط منه بحيث لااحط من وراءه، او جنس متوسط و نوع متوسط معاً كالجسم النامى، فان النامى جنس للحيوان وله جنس فوقه و هوالجسم جنس متوسط و نوع متوسط معاً كالجسم النامى، فان النامى جنس للحيوان وله جنس فوقه و هوالجسم

المطلق ونوع من الجسم المطلق والحيوان نوع منه. (التقريب ص٣٣\_٣٣)

(١٤) قوله ثم اعلم: ان الصنف لم يتعرض...:اعلم: ان القوم ذكروا ان مراتب الجنس و النوع اربعة لان الجنس الما ان يكون فوقه جنس وتحته جنس و هو الجنس المتوسط اولافوقه ولاتحته وهوالمفرد او تحته فقط و هو جنس الاجناس الو فوقه فقط و هو الجنس السافل و على هذاالقياس النوع ومثلوا للجنس المفرد بالعقل على تقدير ان يكون المعقول العشرة متفقة الحقيقة المفرد بالعقل على تقدير ان يكون العقول العشرة متفقة الحقيقة ليس تحته جنس ولا فوقه جنس، و للنوع المفرد ايضاً به على تقدير ان يكون العقول العشرة متفقة الحقيقة والحوهر جنساً له فانه نوع ليس تحته ولا فوقه نوع والصنف لم يتعرض لهاوجعل مراتبها ثلاثة اما لان كلامه في يترتب من الاجناس والانواع و المفرد ليس داخلاً في سلسلة الترتيب كها هو الظاهر و اما لعدم تحقق وجودهما كما اعترف به من جعل مراتبها اربعة ايضاً و المثال المذكور لهما انما هو بمجرد الفرض و الاعتبار و مع ذلك يرداحد التمثيلين الاخر كما هو ظاهر لكن لما كان المقصود من التمثيل هو التفهيم سواء كان مطابقاً للواقع ام لا لم يضر ذلك اذ يكفيه بجرد الفرض سيا فيا لم يوجد له مثال في الوجود.

فان قلت: ان ما ذكر من الوجه الاول يقتضي ان لايذكرهما غير المصنف فان كلامهم ايضاً فيا

٢٤ \_\_\_\_\_ حواشي الحاشية

يترتب فما وجهه؟

قلت لعل وجهه ان الافراد باعتبار عدم الترتيب داخل فى سلسلة الترتيب ففيهما ملاحظة الترتيب عدماً كها ان فى غيرهماملاحظته وجوداً.(محمدعلى)

(وقال استاذناالشيخ محمدالكرمي دامت تأييداته في تحقيق المقام ما هذالفظه):

قوله لم يتعرض للجنس المفرد والنوع المفرد: المراد بالجنس المفرد هو الجنس الذى لاجنس فوقه كها لاجناس تحته. والنوع المفرد كذلك هو النوع الذى لانوع فوقه ولانوع تحته، فعدم تعرض المصنف للاجناس و الانواع المفردة اما لان كلامه فيا يترتب متصاعداً او متنازلا، والمفرد باعتبار انقطاعه من فوق و من تحت ليس داخلا فى سلسلة الترتيب واما لعدم تيقن وجودهما، وما مثلوا به من العقول العشرة على تقديرانها مختلفة الحقيقة والجوهر ليس جنسالها فهى جنس مفرد، اذلاجنس فوقها ولاجنس تحتها، او على تقدير انها متفقة الحقيقة والجوهر جنس لها، فهى نوع مفرد، اذلانوع فوقها ولانوع احط منها، شبهات تعوم فى شبهات فان نفس العقول العشرة فرض وتخرص و قول لامدرك له وكونه صادراً من الفلاسفة لايدعمه ما لم يكن له بيان واضح و بينة صادقة و مارتب عليها من الفروض يدكها دكا لامزيد عليه اذ لاك فرض مبتن على فرض، مضافاً الى تناقض الفرضين فيها بتقدير انها مختلفة الحقيقة والجوهر ليس جنساً لها، وتقدير انها مختلفة الحقيقة والجوهر ليس جنساً لها، وتقدير انها منفقة الحقيقة والجوهر جنس لها، وعلى كل حال فالمسألة مجرد تصوير (التقريب ص٣٣)

(٩٤)لايخنى: ان المراد التميزعها يشاركه فى الجملة سواء حصل التميزعن الجميع ايضاً كالفصل القريب ام لا كالفصل البعيد فانه لايحصل به الا التميز فى الجملة كها سيأتى.

فان قلت: فحيننذ يلزم ان يكون التعريف غير مانع لاشتماله على الجنس لان التميز في الجملة يحصل به ايضاً كما اذاسأل سائل عن الانسان به «اى شىء هو في ذاته» فكما يصح ان يجاب بانه: «ناطق» او «حساس»، فكذلك يصح ان يقال انه: «حيوان».

قلت: قد اجيب عن هذا بما اجاب به صاحب المحاكمات عما اورده الامام الرازى و سيشيراليهما المحشى. وهذا مراد من قال انه: لا يكتنى فى جواب اى شىء هو، التمييز فى الجملة بل لابد معه من ان لا يكون تمام المشترك بين الشىء و نوع آخر و الجنس ليس كذلك كما تقدم.(ميرزامحمدعلى)

(٩٧) في موضع الحال عن «هو» ـعلى ماجوزه بعض النحاةــ اى: انّ شيء هو معتبراً و ملاحظاً في ذاته؟ اى: مع قطع النظر عن عوارضه(عبدالرحيم)

(٩٨)قوله «فنقول اذا قلنا الانسان اى شىء هو فى ذاته كان المطلوب ذاتياً من ذاتيات الانسان»: يجب ان يعلم انه هل يجوز السؤال عن فصل الشىء مع الجهل بجنسه اولا يجوز؟

فنقول: طبعاً من جاهل حقيقة الشيء ان لا يسأل الاعن مجهوله و هي الحقيقة بأسرها فان السؤال

عن الفارق مترتب على العلم بالحقيقة الجامعة بين الشيء المسؤل عنه و الاشياء الاخر مع الجهل بالفارق، هذا ما يقتضيه السير الطبيعي كمالا يخفى، و عليم فالسائل اذا كان عالماً بحقيقة الانسان الجامعة له و لغيره من الحقائق المختلفة المتشاركة في امر ذاتي يعمها و انه حيوان ولكن يجهل الفوارق الذاتية بينه و بين تلك المشاركات، و جب عليه ان يقول: الانسان اى حيوان هو في ذاته؟ فيقال: ناطق، فقط، لانه هو المجهول المسؤل عنه. واذا كان السائل لايميز الانسان، او اى ماهية تفرض، عن الغير الابماله من فارق الشكل والهيئة الخارجية ولكن يجهل اصل حقيقته ولايدرى ماهو؟ فالسؤال ح يكون عن الحقيقة طبعاً والسؤال عن الحقيقة الما يكون بماهو، لابأى شيء هو، كها هو المقرر، فيقول في استفهامه عن حقيقته الجهولة عنده: الانسان ماهو؟ فيقال في الجواب: «حيوان ناطق»

فاذا اتضحت لكهذه المقدمة يتضح: ان الشارح ادمج مقالته ولم يعطها الحق اللازم حيث قال: «اذا قلنا الانسان اى شىء هو فى ذاته، كان المطلوب ذاتياً من ذاتيات الانسان يميزه عما يشاركه من الاشياء فى الشيئية فيصح ان يجاب انه حيوان ناطق كما يصح ان يجاب بانه ناطق»

و هذا الكلام بمقدماته التى هيأها لان تنتج النتيجة المذكورة مع نتيجته ايضاً على بحث واضح، لانه كان من الواجب عليه ان يميز موارد جهل السائل حتى يعلم مراده من سؤاله و مع الجهل بمراده من سؤاله كيف يسوغ الجواب و كيف يعلم ان الجواب مطابق للسؤال او انه اجنبى عنه؟ فان قوله: «كما صح ان يجاب بانه ناطق» ينطبق على سؤال من يعلم ان الانسان شىء من الاشياء و يطلب ذاتياً يميزه عن الاشياء المشاركة له فى الشيئية فى حال ان الناطق وحده لا يعطيه سوى بقائه على جهله اذا لم يعلم حقيقة الانسان، و انما يعرف منه انه شىء من اشياء العالم، كما ان مثل هذا السؤال يقم فى جوابه: انه حيوان، بل هو الصق به من الجواب بانه ناطق، فوجب عليه ان يقول فى النتيجة التى استنبطها: فيصح ان يجاب بانه ناطق و كما يصح ان يجاب بانه حيوان.

هذه الاجوبة الثلاث كلها منطبقة على السؤال المذكور و معنى هذا ان كل واحد من هذه الاجوبة يصدق عليه انه فصل مثلا، فى حال ان هذه الاجوبة جيعاً جزاف، لعدم تشخيص مرادالسائل من سؤاله، فيجب قبل كل شىء تنقيح مجرى السؤال، ثم بعد ذلك يكون اعطاء الجواب وفقاً و هذا كها شرحناه لك آنفاً (التقريب ص٣٣–٣٤)

(٩٩)قوله كما صح ان يجاب بانه ناطق: اطلاق الذاتى على الناطق مسامحة، لانه مشتق و المشتق مشتمل على الحدث و النسبة وهى خارجة كلياً عن ماهية الشيء وكذا الحدث لوكان الماهية من الاعيان. (عبدالرحيم)

(۱۰۰)قوله «فيلزم وقوع الحد (التام) في جواب اى شيء هو في ذاته»: في حال انه لا يقع الا في جواب ما هو و قد عرفت ان الحد التام لم يقع حقاً في جواب اى شيء هو في ذاته و انما وقع في جواب ما هو، قال: «و ايضاً يلزم ان لا يكون تعريف الفصل مانعاً لنيره»، لان تعريفه بالمقول على الشيء في جواب اى شيء هو في ذاته، قد صدق على ما لا يقال الا في جواب ما هو، وقد عرفت ان اصل ما استند باليه الشارح باطل فنتيجته —و هي الاشكال بعدم مانعية تعريف الفصل — باطلة بالطبع. (التقريب ص ٢٤)

(۱۰۱)ای والحال انهم قالوا: ان الحد لایقع الا فی جواب ماهو. (محمدعلی)

(١٠٢) وهينا استشكال آخر وهو ان السائل ب «اى شىء» لايطلب الميزعن جميع الاغيار والافيخرج الفصل البعيد عن حد الفصل فيبطل جعاً بل يطلب المميز فى الجملة فيدخل الجنس فى الحد فيبطل منعاً ويمكن الجواب عن ذلك بما اجاب به صاحب المحاكمات عن استشكال الامام فيحتمل ان يكون غرض المحشى من قوله: «والجنس ايضاً» الاشارة الى الجواب عن هذاالاستشكال والله اعلم يحقونة الحال.

و يمكن الجواب ايضاً بان الجنس من حيث انه جنس مشترك بين الشىء وغيره و هو بهذا الاعتبار يمتنع ان يكون مقولاً فى جواب «اى شىء هو»(عبدالرحيم)

(۱۰۳) قوله و هذا مما استشكله الامام الرازى فى هذا المقام: و هذا عجيب من الامام انصافاً على ما يدعى له من سهم وافر فى المعقول فان القضية التى استشكل فيها حقاً بسيطة و لها الحق الوافر من الصحة بعد فتح النظر لااطباقه والمشى به على سهوالخاطر. (التقريب ص٣٤)

(١٠٤) قوله «لطلب الميز مطلقاً»: اى: ذاتياً كان ام عرضياً، مقولا فى جواب ماهو ام لا، و لكن ارباب المقول خصصوه بالذاتى اولا و بما لايقع فى جواب ماهو ثانياً، اما ان اياً بحسب وضع اللغة لطلب المميز عرضياً كان او ذاتياً، فكما قال صاحب المحاكمات و لكن السؤال بها بعد معرفة السائل باصل حقيقة المسؤل عنه وجهله بالفارق الذاتى لايدع مجالا للجواب بالمقول فى جواب ماهو، و قدبينا ان السير الطبيعى قاض بان السائل لايسأل عن الفارق الذاتى و هو يجهل الحقيقة بشراشرها فاذا كان عالما باصل الحقيقة و جاهلا بالفارق فن اللغوان يجاب بما لا يعلم و بما يجهل جيعاً، بل يجاب بما يجهل، لانه هو مورد السؤال، هكذا يلزم ان تمحص الحقائق.

والحق ان ما اجاب به المحقق الطوسي له مكانته الراقية من التحقيق. (التقريب ص٣٤)

(١٠٥)ربما يقال: ان هذا مستدرك لانه لم يتعرض فيا تقدم على دخول الجنس فى التعريف حتى يحتاج الى التفصى عنه.

و قد يجاب: بان ذلك لما كان دائراً فى هذا المقام على السنة الاقوام تصدى الى الجواب عنه و ان لم يتقدم منه الاشارة اليه استطراداً وتنبيهاً على نعمة غير مترقبة.(ميرزامحمدعلى)

(۱۰۶)قوله و بهذا يخرج الحد والجنس ايضاً...: لانه مقول في جواب ماهو فلا يقع في جواب اى شيء. ولايخنى انه على هذا الجواب يندفع اللزوم الاول ايضاً اعنى: صحة وقوع الحد في جواب اى شيء هو في ذاته، فقول بعض المحققين من المحشين واما اللزوم الاول فهو غير مندفع كمالايخنى، ليس على ما ينبغى، لان حاصل الجواب: ان الحد لايقع في جواب «اكّ» الذي هو مصطلح ارباب المعقول و ان كان يقع في جواب «اى» اللغوى و مرادنا عن «اى» في التعريف هوالاول و الحصرالمذكور في الحاشية السابقة اضافي بالنسبة الى «اى» الاصطلاحي كما يدل عليه كلماتهم. (محمدعلي)

(١٠٧) اقول: هذا الجواب غير تام لان غاية مايلزمه على تقدير تسليمه، ان لايقع هذا الجنس المعلوم فى الجواب و اما عدم وقوع مطلق الجنس فلا، لان الماهية اذا علمت بالجنس البعيد و طلب تميزها عن المشاركات فى ذلك الجنس، فكما يصح الجواب بالفصل، فكذا يصح بالجنس المندرج تحت ذلك

الجنس وبالحد الذي هو جزئه، نعم لا يصح بذلك الجنس البعيد والحد الذي هو جزئه.

لايقال: المراد من قوله: «فنطلب ما يميزه عن المشاركات فى ذلكالجنس» التمييزعن جميع المشاركات فحينـنـٰذ يمتنع ان يقع فى الجواب غيرالفصل كمها هوظاهر.

لانا لانسلم أن التمييز عن جميع المشاركات في ذلك الجنس المعلوم أنما يكون بالفصل خاصة بل ربّها يحصل بالحدايضاً كها ذا كان ذلك الجنس المعلوم جنساً بعيداً فحيننذ كها يحصل التمييز عن جميع المشاركات في ذلك الجنس بالفصل، كذلك يحصل بالحد فهذا على تقدير تسليمه أنما يدفع الاعتراض بالجنس فقط لامطلقا ولوسلم لزم خروج الفصل البعيد عن التعريف كها تقدم، فيلزم عدم العكس كها يلزم على الاول عدم الطرد و كلاهما مذموم غير جايز.

ولايقال ايضاً: ان المراد من الجنس في قوله: «انا لانسئل عن الفصل الا بعد ان نعلم ان للشيء جنساً»، الجنس القريب، فلايكون تحته جنس حتى يقع في الجواب هو اوالحد الذي هو جزئه.

لانانقول: على هذا —مع ان سوق الكلام لايساعده— ينزم خروج الفصل البعيد ايضاً عن التعريف، ضرورة ان الشيء اذا علم بجنسه القريب و طلب ما يميزه عن المشاركات في ذلك الجنس فلابد ان يقع الفصل القريب في الجواب ضرورة ان البعيد لايميزه عن تلك المشاركات، كل ذلك لا يختى على المتأمل.

هذا ما كتبته فى سالف الزمان عند قرائة بعض الاجلة ذلك الكتاب على وقد عرضته على الاستاد فاستحسنه والآن اقول:

كما ان كل نوع مركب من جنسه و فصله القريبين، فكذا كل جنس مركب من جنسه و فصله القريبين الاالجنس العالى الذى ليس فوقه جنس و لاله فصل فاذا كنا لانسأل عن فصل الشيء الابعد علمنا بجنسه بناء على القاعدة المذكورة، فكما لايصح ان يقع هذا الجنس المعلوم فى الجواب و لا الحد الذى هذا الجنس جزئه، فكذلك لايصح ان يقع الجنس الغير المعلوم الذى تحت ذلك الجنس و لا الحد الذى هذا الجنس جزئه، ضرورة دخول هذا الجنس المعلوم فى ماهيته وكونه جزء منه، مثلاً اذا علم ما الانسان بجنسه البعيد الذى هو الجسم مثلاً و طلبنا ماييزه عن مشاركاته فيه وقلنا: «الانسان اى جسم هو فى ذاته» فكما لايصح فى الجواب جسم او جسم حساس، لايصح حيوان اوحيوان ناطق ايضاً لان الحيوان مشتمل على الجسم اذ هوالجسم الحساس و جسميته كانت معلومة للسائل و انما الجهول الذى يطلبه بالسؤال هو حساسيته لاغير ولو فرض عدم علم السائل او الجيب باشتماله عليه يكون الحيوان حينلذ بالنسبة اليه فصلا لاجنسا كها لايخق للمتأمل (ميرزاعمدعلى)

(١٠٨) ربما يقال: انه يجوز ان يكون ماهية مركبة من جزئين متساويين او من اجزاء متساوية فيكون كل واحد من الاجزاء فصلاً لها لانها تميزها تميزاً ذاتياً ولايكون شيء منها جنساً لانها مساوية للماهية والجنس لابد ان يكون اعم مماله الجنس فيتجه ان القول بان كل ما لاجنس له لا فصل له، منظور فيه وايضاً لوكانت هذه الكلية مسلمة للزم ان يكون الفصل عبارة عن الكلي الذي يميز الماهية عن مشاركاتها في الجنس فلا يكون جزء الماهية منحصراً في الجنس و الفصل لما ذكروا من جواز تحقق ماهية مركبة من امرين متساويين او امور متساوية فحينائذ كل واحد من هذه الاجزاء ليس جزء لما ذكراه و

ليس فصلاً بالتفصيل الذي ذكر اذ ليس لتلك الماهية جنس حتى يميزها عن مشاركاتها في الجنس.

والعجب من الشيخ، حيث رسم الفصل فى الشفاء على ما نقله صاحب المطالع بانه: الكلى المقول على النوع فى جواب اى شىء هو فى ذاته من جنسه اى الكلى الذاتى الذى ييز النوع عن مشاركاتها فى الجنس، فكان الشيخ ايضاً بنى على ما بنى عليه المحقق الطوسى و قد عرفت مايرد عليه، اللهم الا ان يقال: ان تركب الماهية من الامرين المتساويين اوالامور المتساوية باطل فتأمل. (عبدالرحيم)

قال الاستاذ الكرمى سلمه الله: قوله بناء على ان مالاجنس له لافصل له: والواقع كذلك ، لان الفصل معناه المميز الذاتى للشىء عن مشاركاته فى امر ذاتى فاذا انتفى ما به الاشتراك ، فوضوع ما به الافتراق منتف ايضاً.(التقريب ص٣٤)

(۱۰۹)قوله فتمين الجواب بانه ناطق لاغير: اى: لايجوز ان يجاب بانه حيوان ناطق او حيوان، لان دلك تحصيل لان الحيوان كان معلوماً للسائل فلايجوز ان يقع في الجواب مجرداً او منضماً الى الفصل، لان ذلك تحصيل الحاصل او ارتكاب عا لافايدة فيه (محمدعلي)

(۱۱۰) اى: باسره و تمامه، اى: اشكال وقوع الحد فى جواب اى شىء وصدق التعريف على الحد و الجنس. ثم لاوجه لتخصيص دفع الاشكال بجذافيره بهذا الجواب كها هو ظاهر كلامه فانه بالجواب الاول ايضاً يندفع الاشكال بجذافيره كها بينا آنفاً. ويمكن ان يكون قوله: «فحينئذ» الشارة الى جميع ماتقدم من كلام صاحب الحاكمات و كلام الحقق الطوسى او يكون قوله «فحينئذ» الى آخره من كلام الحقق الطوسى (ره) لامن كلام الحشى، او ان يكون تو هم الحشى فى جواب صاحب الحاكمات انه انها يندفع به اللزوم الثانى فقط لاالاول كها توهمه بعض الحققين من الحشين وقدمر. (الشيخ محمدعلى)

(۱۱۱)واصل التقويم ازالة اعوجاج الشىء تقول: قومت الدرع اذا ازلت عوجه فكان المركب بدون الجزء اعوج يزيل ذلك الجزء عوجه و يقومه .(محمدعلى)

(١١٢)قوله «اللام للاستغراق» —لايقال: المقوم اسم فاعل واللام فيه وفى اسم المفعول موصول اسمى لاحرف تعريف عندالجمهور فكيف يصح كونها للاستغراق وهو من معانى حرف التعريف لاالموصول؟

لاناتقول: قد صرح جاعة منهم الصنف فى شرح التلخيص بان الحلاف انما هو فى اسمى الفاعل و المفعول بعنى الحدوث و يدل عليه تعليلهم الموصولية بانها فعل فى صورة الاسم ولهذا يعملان و ان لم يكونا بعنى الحال والاستقبال و اما الذى ليس بمعنى الحدوث من نحو: المؤمن و الكافر وامثالها فلاخلاف لاحد فى كون اللام فيه حرف تعريف كالصفة المشبهة ولوسلم فلانسلم اختصاص الاستغراق بحرف التعريف بل يجوز فى الموصولة ايضاً ان تكون للاستغراق كها نص بذلك جمع من المحققين فافهم. (محمدعلى)

(۱۱۳)ای للجنس العالی والنوع العالی، فان الجنس العالی یجوز ان یکون له فصل یقومه ان جوزنا ترکیبه من امرین متساویین یساویانه و بیزیانه عن مشارکاته فی الوجود، لکن الظاهر مما ذکره الحشی سابقاً من ان مسلك المحقق الطوسی -قدس سره- ادق واتقن، هو انه لا یجوز الا ذلك (شیخ عبدالرحیم)

(١١٤) اما الصغرى فلان المقوم هو عبارة عن الفصل وقد تقدم ان الفصل جزء حقيقة افراده

فحیننًا: نقول: مقوم العالی فصله وفصل کل شیء جزئه فقوم العالی جزئه واما الکبری، فلان العالی جنس السافل وجنس کل شیء جزئه فینتج: ان الصالی جزء للسافل و هو المطلوب(میرزامحمدعلی)

(۱۱۵) قوله وليعلم أن المراد بالعالى هيهنا...: لماتقدم فيا سبق أن العالى هو النوع الذى ليس فوقه نوع أو الجنس الذى ليس فوقه جنس والسافل هو النوع الذى ليس تحته نوع أو الجنس الذى ليس تحته نوع أو الجنس الذى ليس تحته جنس، أشار الى أنه ليس ذلك المعنى بمراد منها فى ذلك المقام بل المراد كل نوع أو جنس يكون فوق كل آخر نوع أو جنس سواء كان فوقه أيضاً كلى آخر أم الأومراده أن الأمر للعام المردد بين الجنس والنوع أعم من أن يكون فوقه كلى أم لم يكن لأن كل واحد منها على سبيل الترديد أعم من ذلك حتى يقال أنه الايصح فى النوع فائه الآبد و أن يكون فوقه كلى و الآ لم يكن نوعاً أو المراد كل جنس يكون فوق جنس أخر سواء كان فوقه جنس أم الا أو كل نوع يكون فوق نوع آخر سواء كان فوقه نوع آخر أم الا و جميع ما ذكريأتى فى قوله: «و كذا المراد بالسافل ...» فعليك بالتطبيق (محمدعلى)

(۱۱۶)قوله اى كلياً...: اشارة الى دفع ماقديتوهم وهو ان يقال: ان عكس الموجبة مطلقاً، اى: سواء كانت كلية او جزئية مموجبة جزئية، كها سيجىء انشاءالله تعالى وقولنا: «المقوم للمالى مقوم للسافل» موجبة كلية، لان اللام –كها تقدم للاستغراق وهو بمنى «كل» –كماهوظاهر و عكسه موجبة جزئية اعنى: «بعض مقوم للسافل مقوم للعالى» و هذا صحيح كها هو ظاهر فان الحساس مقوم للسافل اعنى: الانسان و مقوم للحيوان ايضاً و هوالمالى.

وحاصل الجواب: ان مراد المصنف بالمكس فى قوله: «ولاعكس» المكس اللغوى لا الاصطلاحى والمكس اللغوى للموجبة كنفسها ان كليا فكلى و ان جزئياً فجزئى فانه عكس الجزئين مع الاتفاق فى المكس الكم و الكيف جيعاً ولاشك فى عدم صحة المكس بهذا المعنى فى هذاالمقام فلذا نفى المصنف العكس.(ميرزاعمدعلى)

(١١٧) تفسير لقول المصنف: «ولاعكس» اى: للننى و المننى جيماً و اشارة الى ان قوله: «اى كلياً»، قيد للمننى فان «ليس كل» من اسوار السالبة الجزئية كما سيجى، و رفع الايجاب الكلى سلب جزئى هذاالخ.(محمدعلى)

(۱۱۸)فان قلت: «لیس کل» که «بعض لیس» من اسوار السالبة الجزئیة، فکیف یکون معنی العکس الکلی ذلك ؟

قلت: قوله ليس معنى اذ لنق و هو لا عكس مو المنقى و هو العكس الكلى، ما بعد ليس فتدبر. فان قلت: لم قيد العكس بالكلى مع انه عل اللفظ المصطلح على المعنى اللغوى و هو بعيد؟ قلت: لان العكس الاصطلاحى ثابت هيهنافلايصح نفيه.

فان قلت: لم لم يصح العكس الكلي هيهنا فلم يكن الناطق مقوماً للعالي كيا هومقوم للسافل؟

قلت: اذ ليس فى السافل وراء ماهية العالى الاالفصول المقومة للسافل فاذا فرضت مشتركة بينه و بين العالى يلزم عدم الفرق بين السافل و العالى وايضاً ليس كل ماهو جزء الكل جزء الجزء و الا لكان الكل جزء الجزء اذ الكل عين جميع اجزائه تأمل.(عبدالرحيم)

(١١٩)قوله اي كل مقسم للسافل: قال بعض المحققين من المحشين: «اي للجنس السافل فان

النوع السافل يمتنع ان يكون له فصل مقسم» انتهى.

ولا يخنى ما فيه، لانه مبنى على مامر اولاً من ان النوع السافل مالا يكون تحته نوع و اما على ماسبق آنفاً من معنى السافل ـــوهوالمراد هناـــ فلاوجه لهذا الكلام كما لايخنى لذوى الافهام.(محمدعل)

(١٢٠) اى: ليس كل مقسم للعالى مقسماً للسافل. (محمدعلى)

(۱۲۱) تقریره: ان مقسم السافل قسم من السافل و السافل قسم من العالى و قسم القسم قسم فينتج: مقسم السافل قسم من العالى فحينئذ نقول: مقسم السافل قسم من العالى و هو المطلوب. (محمدعلى)

(۱۲۲)و ایضاً: العالی جزء للسافل و قد ثبت آنفاً ان لیس کل ماهو جزء للشیء جزء الجزء فتذکر.(محمدعلی)

(۱۲۳) اعلم: ان كل واحد من الخاصة والعرض العام على ثلاثة اقسام الانه اماان يكون شاملاً لجميع افراد ما هي خاصة له او غير شامل والاول اما ان يكون لازما يستحيل انفكاكه عنه او مفارقاً لايستحيل انفكاكه عنه فهذه ثلاثة اقسام و من المنطقين من خص اسم الخاصة المطلقة بالشاملة اللازمة ولا يخفى انه ح يجب ادخال القسمين الاخيرين تحت العرض العام والا لما صح التقسيم الخمس كها هو ظاهر و لما لم يكن هذا القول عند الحشى بمرضى، اشار الى بطلانه بالتصريح بانقسامه الى الشاملة و غيرها هنا والى اللازم والمفارق فيا سيأتى. ونسبه الشيخ في الشفاء على ما نقل الى الاظطراب قال: لان الكلى الها يكون خاصة لصدقه على حقيقة واحدة سواء وجد في كلها او بعضها دام لها او لم يدم والعام موضوع بازاء الحاص فهو الها يكون عاماً اذا كان صادقاً على حقيقة وغيرها مطلقا فلا اعتبار في التخصيص لجهة العموم والحصوص.

ثم لا يخفى: ان الحاصة كها تنقسم الى هذه الاقسام، كذلك تنقسم الى خاصة مطلقة وهى ما يختص بالشىء بالنسبة الى جميع ماعداه كالكتابة بالنسبة الى الانسان وهى التى عدت من الحمسة و الى خاصة اضافية وهى ما يختص بالشىء بالنسبة الى بعض ما عداه كالماشى بالنسبة الى الانسان حيث يختصه بالنسبة الى ما عدا الحيوان ولايعد ذلك عندالمتأخرين خاصة بل عرضاً عاماً. و ايضاً تنقسم الى خاصة مركبة و هى التى تركبت من امور كل واحد منها عرض عام لما هى خاصة له كالطايرالولودللخفاش والماشى المستقيم القامة للانسان.

والظاهر من كلام المحشى هنا والتصريح فيا سيأتى -وعليه جمهور المتقدمين و بعض المتأخرين-انها بكلا قسميها مرادة و معتبرة عندهم، لكن تقدير لفظ الكلى كما هنا والتصرح به فى كلام بعضهم كالمطالع والرسالة و غير هم ينافى ذلك فان الكلى لايطلق على المركب كما هو الظاهر من كلمات القوم وصرح به بعضهم و الا ليختل طرد تعريف الكليات بجدودها فافهم. (محمدعلى)

(۱۲۴)غرضه من ذلك التعميم اشارة الى ان الخاصة ليست بمنحصرة فى خاصة النوع على ما ذهب اليه البعض حيث عرفها بانها الخارج المختص بافراد نوع واحد و مراده بالنوع اعم من الحقيق والاضافى بل هى اعم منها و من خاصة الجنس العالى على ما ذهب اليه الشيخ والامام. قال الامام: الحاصة قد تكون خاصة للنوع الاخير والنوع المتوسط والنوع العالى و الجنس العالى لان كون الشيء خاصة

ليس الا انه حاصل فيه لا في غيره سواء كان ذلك الذي هو حاصل فيه نوعاً او جنساً فتأمل.(ميرزامحمدعلي)

(۱۲۵) اعلم: ان في تمثيل الكليات بالمنتقات لابالمبادى كما فعله بعضهم تنبيهاً على ان المعتبر في حل الكلى على افراده «حل المواطات» و هو حل «هوهو» لا «حل الاشتقاق» ولا حل المركب لان الكلى لابد و ان يكون محمولا على جزئياته حل المواطاة ولايصدق المبادى على شيء منها كذلك لايقال: زيد نطق اوضحك مثلاً بل ناطق اوضاحك فان النطق و الضحك يصدقان على نطق زيد ونطق عمرو ونطق بشر وضحكهم مثلاً لاعلى انفسهم فهما كليان بالنسبة الى نطقهم وضحكهم لا بالنسبة الى انفسهم لكن بعضهم تساعوا حيث مثلوا بالمبادى و مرادهم بها هوالغايات لا ان المعتبر عندهم حل الاشتقاق او المركب فتأمل (عمدعلى)

(١٣٤) قوله فافهم: اشارة الى انه لا منافاة بين كون الشيء خاصة بالنسبة الى شيء و عرضاً عاماً بالنسبة الى آخر فان الاشياء يختلف باختلاف الاعتبارات و قد مضى ان الفصل الواحد يكون بالنسبة الى شيء قريباً وبالنسبة الى آخر بعيداً فالماشي بالنسبة الى الحيوان خاصة لانه يصدق عليه انه الحارج المقول على ما تحت حقيقة واحدة فقط وهي الحقيقة الحيوانية و بالنسبة الى الانسان عرض عام لانه يصدق عليه بذلك الاعتبار انه الحارج المقول عليها وعلى غيرها اى: على حقيقة واحدة وهي الحقيقة الانسانية وعلى غيرها من الحقايق النوعية هذا.

وقد تقدم انه يقال للماشى ونحوه بالنسبة الى الانسان خاصة ايضاً لكن يقيد بقيد الاضافية فحينئذ يحتمل ايضاً ان يكون الامر بالفهم اشارة الى انه لامنافاة بين قولنا للماشى بالنسبة الى الانسان انه عرض عام و بين قول بعضهم له بالنسبة اليه ايضاً انه خاصة اضافية فانه مرادف للعرض العام وانما المنافاة بينه و بين الحاصة المطلقة (ميرزاعمدعلى)

(١٢٧)قال بعض المحققين من المحشين: انما قال عن معروضه و لم يقل عن الماهية كها قاله بعضهم، لثلايرد عليه ظاهراً ان التقسيم الذي يذكره لللازم، تقسيم الشيء الى نفسه و هو لازم الماهية و الخيره وهو لازم الوجود فانه بما لايستحيل انفكاكه عن الماهية و بالنظر الى هذا اخذ مورد القسمة فيها بعد لازم الشيء لا لازم الماهية هذا كلامه رفع مقامه.

اقول: انما قال: «ظاهراً» لان ايراد المذكور لايرده فى الحقيقة على تقدير ان يقول عن الماهية ويأخذ مورد القسمة لازم الماهية ايضاً، فانا لا نسلم ان لازم الوجود مما لايستحيل انفكاكه عن الماهية مطلقا بل من حيث هى هى ولايلزم منه ان لايستحيل انفكاكه منها من حيث الوجود ايضاً.

والحاصل: انا نعنى باللازم الذى هو مورد القسمة، ما يمتنع انفكاكه عن الماهية في الجملة لا من حيث هي والايراد الها يأتى على ذلك التقدير دون الاول فان امتناع الانفكاك في الجملة يصدق بامتناعه من حيث الوجود. ولو سلم فنقول:

المراد بالماهية الماهية الموجودة فما يمتنع الفكاكه عنها اما ان يكون ممتنع الانفكاك من حيث هي هي اولا، الاول لازم الماهية و الثاني لازم الوجود.

ثم التحقيق: ان الايراد المذكور لايرد على المحشى على الظاهر ايضاً و ان بدل لفظ الشيء و المعروض

بلفظ الماهية حيث لاحظ في التقسيم قيد الحيثية المنبيء عن كون مورد القسمة هو لازم الماهية في الجملة المشتمل على القسمن المذكورين فلاحظ. (محمدعلي)

(١٢٨)قوله «فالاول هوالاول»: يعني ما يستحيل انفكاكه عن معروضه هو اللازم و ما لا يستحيل هو المفارق، قوله «وهذا القسم» اى العرض المنظور به وجود معروضه قسمان باعتبار وجود المعروض في الخارج ووجوده في الذهن فاقسام اللازم في هذا القسم من التقسيمين اللذين ذكرهما الشارح لللازم ثلاثة: لازم الماهية و لازم الوجود الخارجي و لازم الوجود الذهني. (التقريب ص٣٥)

(١٢٩) بالفتح اى: بتقسيمين يقال: قسمت المال اقسم كاضرب قسماً بالفتح، اى قسمته.

والحاصل: ان لللازم تقسيمين: التقسيم الاول انه اما لازم الماهية او لازم الوجود. والثاني انه اما بين او غير بين و هذا ينحل في الحقيقة بتقسيمين كها سيصرّح به المحشى، الاول: انه اما بين بالمعنى الاخص او غير بن بالمعنى الاخص. و الثاني: انه اما بن بالمعنى الاعم او غير بن بالمعنى الاعم. ولايخني: انه يجب ان يدخل جميع اقسام اللوازم في اقسام كل واحد من هذه التقسيمات فتأمل. (محمدعلي)

(١٣٠)قوله كان هذا اللازم ثابتاً له: اى يمتنع تحقق ذلك الشيء منفكاً عن هذا اللازم وعلى هذا فمعنى كونه لازماً للشيء بالنظر الى وجوده الخارجي، هو ان يكون ذلك الشيء بحيث كلما تحقق في الذهن كان هذا اللازم ثابتاً له على معنى انه يمتنع حصول ذلك الشيء منفكاً عن هذا اللازم و ليس المراد باللزوم الذهني هنا اللزوم المعتبر في الدلالة الالتزامية بمعنى ان يمتنع ادراك ذلك الشيء بدون ادراك هذا اللازم والا لم يكن الاقسام متباينة، لان اللازم باللزوم الخارجي و لازم الماهية ايضاً يجوز ان يكون لازماً ذهناً بالمعنى المذكور، و ايضاً لوكان المراد باللزوم المعنى المذكور لم تكن القسمة حاصرة لان لزوم اللوازم الذهنية التي وجوداتها الاصلية تابعة لوجود ملزوماتها في الذهن فقط كالكلية والجنسية والنوعية و الفصلية وغرها، خارج عن القسمن الاولن لان وجود ملزوماتها في الخارج ينفك عن وجوداتها فيه فلابد ان يكون داخلاً في القسم الثالث. فلو كان المراد من اللزوم المعتبر فيه المعنى المذكور، لم يكن داخلا فيه لان ادراك الملزوم ينفك عن ادراك اللازم فليس المراد من اللزوم فيه الااللزوم بمعنى امتناع حصول ذلك الشيء في الذهن منفكاً عن حصول هذا اللازم فيه بنفسه لابصورته. (عبدالرحيم)

(١٣١)قوله «و هذا القسم»: اى لازم الوجود الذهني يسمى معقولا ثانياً، لانه مترتب على تعقل المعروض اولاً، ثم العرض ثانياً، فقبل ان تتصور حقيقة الانسان لايحكم عليها بالكلية، فالكلية والجزئية والعرضية والذاتية و ما هو على طراز ها كلها من المعقولات الثانية بالملاك الذى ذكرناه. (التقريب ص٣٧)

(١٣٢)التمثيل بها وباحراق النار والكلية تسامح. والتحقيق التمثيل بالزوج و المحرقة والكلى كتسامحهم في التمثيل بالنطق والضحك . (محمدعلي)

(١٣٣) يعنى لازم الوجود الذهني يسمى في عرفهم معقولاً ثانياً، لانه في المرتبة الثانية في التعقل عن معروضه فان تعقل الكلية مثلاً بعد تعقل الانسان لان العقل يدرك اولاً معنى الانسانية مثلاً ثم يدرك

لايقال: انهم مثلوا لذلك بجزئية زيد و عمرو ايضاً ولايصح ان يقال: ان العقل يدرك اولاً معنى زيد و

في الكلبات الخمس \_\_\_\_\_\_ في الكلبات الخمس \_\_\_\_\_ في الكلبات الخمس \_\_\_\_\_ 119

عمرو مثلاً ثم جزئيتها. لان العقل لا يدرك الاالكليات.

لاناغنع ذلك ،ضرورة ان العقل يدرك الاشياء كلها جزئياتها وكلياتها، غاية ما في الباب ان ادراكه للكليات بلاواسطة وللجزئيات بواسطة القوى الظاهرة او الباطنة، مثلا يدرك المصرات الجزئية و المسموعات الجزئية بواسطة السمع والبصر و هكذا يدرك المشمومات و المذوقات مثلاً بواسطة الشامة والذائقة فانكارادراكه للجزئيات مطلقا لاينبغي ان يلتفت اليه وما سبق في تعريف النظر من ان الجزئي لايكون مكتسباً بالعقل، نعني به: انه لايكتسب به بلا واسطة شيء من الآلات لامطلقا. ولو سلم فوجود المناسبة في البعض قد يكتني به في التسمية. (مجمدعلي)

(١٣٤) قوله و الثانى: عطف على قوله: «ثم اللازم ينقسم بقسمين احدهما». (التقريب ص٣٧) (١٣٥) هذا هواللزوم الذهني المعتبر في الدلالة الالتزامية (عبدالرحم)

(۱۳۶)ای وحین اذ عرفت البین بالمعنی الاخص فغیر البین منه هو اللازم الذی لایلزم تصوره من تصور الملزوم.(التقریب ص۳۷)

(۱۳۷) لانه كلما يكنى تصور الملزوم فى اللزوم يكنى تصور اللازم مع تصور الملزوم و النسبة بينها فانه اذا كان تصورالعمى مثلاً كافياً فى لزوم البصر له فلاريب انه يكفى تصور هما مع تصور النسبة بينها فى تصور الملزوم.

وفيه انه: قد علم سابقاً ان المعتبر في البين بالمعنى الاخص هو كون تصور الملزوم كافياً في تصور اللازم مع الجزم باللزوم فيمكن ان يكون تصور الملزوم كافياً في تصور اللازم و لا يكون تصور هما مع تصورالنسبة كافياً في الجزم باللزوم بل يحتاج فيه الى واسطة فلايكون البيّن بالمعنى الثافى اعم من البين بالمعنى الاول. اللهم الا ان يحمل العموم والخصوص على ما هو بحسب المفهوم. (عبدالرحم)

(۱۳۸)قوله و حينلذ: اى: و حين اذ عرفت البين بالمعنى الاعم فغير البين منه هو اللازم الذى لايلزم من تصوره مع تصور الملزوم و النسبة بينها الجزم باللزوم.(التقريب ص٣٧)

(۱۳۹) قوله وحيند فغير البن هو اللازم الذى...: انها عدل عن تفسيره المشهور بين القوم و هو اللازم الذى يفتقر فى جزم الذهن باللزوم بينها الى واسطة ، لمايلزم على ذلك من وجود قسم ثالث غير داخل تحت واحد من القسمين و ذلك لان الواسطة على ما فسروه: ما يقترن بقولنا: «لانه» حين يقال: «لانه كذا» مثلاً أذا قلنا: «العالم حادث لانه متغير» و «المتغير» هو الوسط، لانه المقارن بقولنا: «لانه متغير» و ظاهر انه لايلزم من عدم افتقار اللزوم الى وسط ان يلزم من تصور اللازم مع تصور الملزوم و النسبة بينها الجزم باللزوم جواز وجود لازم غير مفتقر الى وسط و غير لازم من تصورهما والنسبة بينها الجزم باللزوم كالحدسيات والحسيات فلذا عتم المحتى تفسيره فقال: هواللازم الذى لايلزم من تصوره مع تصور الملزوم و النسبة بينها الجزم باللزوم بل يحتاج الى وسط او الى شيء آخر من حدس او نجر بة او حس او غير ذلك . (عمدعلى)

(۱۴۰)ای: بل يحتاج الى واسطة بالمعنى المذكور ان كان نظرياً او الى امر آخر سوى تصور الطرفين والنسبة و الواسطة ان كان بديهياً مغايراً للاولى كالحدسى والتجربى و الحسى. فالبديهى المغاير للاولى داخل فى اللزوم غير البين كها هو المستفاد من كلام المحشى فى اواخر الحاشية. ومن المتأخرين من - حواشي الحاشية

ادخله في اللزوم البين. (عبدالرحم)

(١٤١)اى: تقسيم اللازم ثانياً للبين وغير البين بالحقيقة تقسيمان: التقسيم الاول: ان البين اما بين بالمعنى الاخص او غير بين بالمعنى الاخص. والتقسيم الثاني: ان اللازم اما بين بالمعنى الاعم او غيربين بالمعنى الاعم ُ فالبين وغير البين لكل منها معنيان و ان كان كلام المصنف يوهم ان يكون للبين معنى واحد مردد بين الشَّقين و لغير البين معنى واحد هو مالم يتصف بشيء من الشقين، فكشف الحشي حقيقة الحال حتى يظهر ان المراد في هذا المقام ليس ما يتوهم من هذا المقال.

فتبين: ان للبين معنيين: احدهما: الشق الاول و الثاني الشق الثاني و لغير البين ايضاً معنيين: الاول خلاف الاول و الثاني خلاف الثاني والاختصار جم بن المعاني. (شيخ عبدالرحم)

(قال الاستاذ الشيخ محمد الكرمي بعد تنقيح المقام): والمصنف في قوله: «بن يلزم تصوره...» ادمج البين بالمعنى الاخص بالبين بالمعنى الاعم وغير البين بالمعنى الاخص فى غير البين بالمعنى الاعم قصداً للاختصار و في الاختصار آفات منها هذه. (التقريب ص٣٧)

(١٤٢)يعني: ليس المراد مما يطلق عليه لفظ الكلي ما يصدق هوعليه كالحيوان و الانسان و غيرهما فان مراد القوم من الكلي هومفهوم الكلي من غير اشارة الى مادة مخصوصة. (عبدالرحيم)

(١٤٣)اى: انه يبحث عن الكلي من حيث هو هو ويورد على ذلك احكاماً تشتمل على جميع ما صدق عليه هذا الكلي ولا يبحث عن جزئيات المصاديق كها هودأب ارباب العلوم. الاترى ان النحوين الما يبحثون عن الفاعل و المفعول مثلاً من حيث هو مولا عن جزئياتها فان الجزئيات غبرثابتة فلا كمال معتد به في معرفة الاشياء الغبر الثابتة.

ثم انما خص المنطق بهذا القصد، لان اهل اللغة يطلقون الكلى على الذات فقط دون العرضيات. (محمدعلي)

(١٤٢)ليس المراد ان كل كلي طبيعي موجود في الخارج بل المراد ان الكلي الطبيعي في الجملة موجود في الخارج و ان كان بعض افراده لايوجد فيه فان من الكليات الطبيعية ماهو ممتنع الوجود كشريك الباري تعالى و ماهو ممكن الوجود لكنه معدوم كالعنقاء.

ولايخني ان هذا المناسبة انما هي على القول بوجود الكلى الطبيعي في الخارج و اما على القول الآخر فقد قيل في سبب تسميته لانه طبيعة من الطبايع تأمل (محمدعلي)

(١٤٥)اى: من ان الكلي الطبيعي موجود في الخارج في ضمن اشخاصه. وقال المحقق الدواني: لانه طبيعة من الطبايع، اى: حقيقة من الحقايق. و ما ذكره المحقق، يناسب لكلا المذهبين اعنى مذهب القائلين بوجود الكلى الطبيعي في الخارج و مذهب القائلين بعدم وجوده فيه بخلاف ما ذكره المحشى (عبدالرحيم)

(١٤٤)قوله اذلاوجود له الا في العقل: لايقال: ان الكلي المنطق ايضاً كذلك، بل عدم وجود الكلى العقلي الافي العقل انما هو لتضمنه الكلى المنطق كها سيأتي الاشارة اليه من المحشى بعيد هذا.

لانانقول: لايلزم من اعتبار المناسبة في تسمية شيء بلفظ، ان يسمى كل ما يوجد فيه ذلك المناسبة بذلك اللفظ، فإن وجود المناسبة ليس سبباً للتسمية حتى يلزم اطراده بل إنما نعتبر ها لترجيح هذا الاسم ف مفهوم الكلي \_\_\_\_\_\_ 1۵۱

بذلك من بين ساير الاسماء، نعم هو سبب فى الاطلاق الوصنى ولذا يطلق لفظ الضّارب مثلاً لكل من و جدفيه الضرب و اذا انتنى الضرب منه لم يصح اطلاقه عليه بخلاف حال التسمية فانه اذا سمى شىء بلفظه يطلق عليه ذلك اللفظ و ان فقدت المناسبة الملحوظة فى تسميته به فتأمل (ميرزامحمدعلى)

(۱۴۷)ولم يذكره المصنف، لان غرض المنطق من حيث هو هو انما هو فى الكليات دون الجزئيات كما سبق تحقيقه وانما تعرض للجزئى فيا سبق حيث قسم المفهوم الى الجزئى و الكلى، للاستطراد، مع ان مفهوم الجزئى من حيث هو هو كلى لايمتنع فرض صدقه على كثيرين فتأمل. وايضاً هذا المبحث في بيان احوال الكليات بخصوصها فتذكر.(محمدعلى)

(١٢٨) الغرض من هذا الكلام دفع ما ربما يتوهم فى المقام من أن المصنف لم لم يبحث عن وجود الكلى المنطق و العقلي في الحارج وعدمه و خصص البحث عن وجود الطبيعي؟

و حاصله انه: لما كان عدم وجود الكلى المنطق و العقلى فيه ثابتاً محققاً عندهم، لم يحتج الى البيان، بخلاف الطبيعى فانه محل الخلاف بينهم فلذا خصه بالذكر دونهما.

والتحقيق انها ايضاً ليسا بمتحققين، بل العلماء تنازعوا فيها ايضاً على ماهو المذكور في كتب الكلام. بل الوجه في تخصيص المصنف الطبيعي بالذكر ما ذكره بعض الافاضل في هذا المقام من ان البحث عن وجود تلك الكليات في الخارج، خارج عن الصناعة، لان ارباب هذه الصناعة أغايبحثون عن المعلومات الموصلة الى تصور الجمهولات ولا مدخلية للبحث عن وجود هذه الكليات فيها كها هو ظاهر الأ ان المتأخرين يتعرضون لبيان وجود الطبيعي منها زعماً منهم بان ايضاح بعض المسائل في نظر التعليم موقوف على وجوده فانه نافع في الامثلة الموضحة لقواعد هذا الفن فان قولهم مثلاً: الجنس هو المقول على الكثرة المنفقة الحقايق في جواب ماهو كالحيوان المقول على الانسان و البقر و الفرس مثلاً يتضع اذا عرف ان في الحارج حقايق غتلفة يحمل بعضها على بعض.

ثم اعلم: ان الكلى المنطق اختلفوا فى وجوده، فن قال بوجود الاضافات، قال بوجوده و من لم يقل بوجودها فلم يقل بوجودها فلم يقل بوجودها فلم يقل بوجودها فلم يقل بوجود الاضافات ليس قائلاً بوجود جميعها حتى يقول بوجود الكلى المنطق ايضاً. (محمدعلى)

(۱۴۹)ف شرح المطالع قد اختلف في وجوده في الخارج ايضاً و النظر فيه غير موكول الى المنطقي.(محمدعل)

(١٥٠)قوله: «فان انتفاء الجزء»: و هو الكلى المنطق، «يستلزم انتفاء الكل»: و هو الكلى العقلى. قال المحشى فى الحاشية: «فان الكلى العقلى انما يحصل من الكلى المنطق و الكلى الطبيعى و اذا قررنا ان الكلى المنطق ليس بموجود فى الحارج و العقلى ايضاً كذلكفان انتفاء الجزئ...».

ولا يخفى عليك: ان هذا مبنى على ان الكلى الطبيعى موجود فى الحنارج ولو قلنا انه غير موجود فيه فالوجه ان يقال: لان الاجزاء اذا كانت منتفية بجميعها فلا يتحقق الكلّ لان الكل لايكون الاهذه الاجزاء فاذا لم يتحقق هذه لم يتحقق هذا.

ثم اعلم: أن الامام استدل على وجود الكلى العقلي في الذهن فقط بما قاله الحكماء في الامر الموصوف بالكلية، أنه موجود أما في الذهن أو في الخارج والالكان عدماً صوفاً ولو كان كذلك، لاستحال أن يكون مشتركا بين كثيرين و محال ان يكون موجوداً فى الحارج لان كل موجود فى الحارج فهو مشخص معين ولاشىء من المشخص المعين بمشترك بين كثيرين، و كل كلى مشترك بين كثيرين،فلا شىء من الموجود فى الحارج بكلى و لما بطل كونه موجوداً فى الحارج، تعن كونه موجوداً فى الذهن.

وفيه انه: ان عنى بالشخص فى قوله: «ولاشىء من المشخص المعين بمشترك بين كثيرين» الماهية مع ما عرض لها من المشخصات، فلا شك ان الامر كذلك و ان عنى به الماهية المعروضة لتلك المشخصات، فذلك ممنوع لانها اذا انتزعت من المشخصات و حصل فى العقل، صلح لان يعرض لها الكلية فكانت مشتركة بين كثيرين.(عبدالرحيم)

(۱۵۱)ای: مع قطع النظر عن عروض الكلية و الا لم يكن موجوداً في الخارج اتفاقاً.(عبدالرحيم)

المدن أن عبارة المصنف كها يحتمل ذلك ، يحتمل القول الاول ايضاً فلا يظهر من المصنف ميل المحتمل القول الاول ايضاً فلا يظهر من المصنف ميل الى احدهما. ولو كان الحق عنده هو الثانى كها زعم، لكان حق العبارة ان يقول: «والحق ال وجود للطبيعي فى الحنارج» فانه نص فى المقصود مع ما فيه من الاختصار المطلوب.(ميرزامحمدعلى)

(۱۵۳)قيل: ان اراد انه يلزم اتصاف الشيء الواحد بالشخص بالصفات المتضادة و وجوده في الامكنة المتعددة، سلمنا الاستحالة لكن نمنع الملازمة و ان اريد انه يلزم اتصافه و وجوده لا بالشخص بالصفات المتضادة و في الامكنة المتعددة، فالملازمة مسلمة ولايضر فانا لانسلم امتناع وجود الواحد النوعي والجنسي في الامكنة المتعددة واتصافها بالصفات المتعددة بل هو اول المسألة انتهي.

لايقال: ان المراد هو الاول و بيان الملازمة: ان كل موجود خارجى فهو فى حد ذاته متميز عن غيره بحيث اذا لاحظ العقل خصوصيته الممتازة لم يكن له ان يفرض اشتراكها فلو وجدت الطبيعة فى الحنارج لكان كذلك مع انها مشتركة بين افراد متمكنة فى اماكن مختلفة ومتصفة بصفات متضادة فحينلذ يلزم الحال المذكور.

لانانقول: لانسلم ان كل موجود خارجى لا يمكن فرض اشتراكه اذا لاحظ العقل خصوصيته بل هو اول المرحلة فى تلك المسألة.

و ربّم استدل على اصل الدعوى بانه: لو وجد الكلى الطبيعى فى الحتارج فلا يخلو اما ان يكون خارجاً عن الجزئيات اولا و على الثانى اما ان لايكون نفسها او جزء منها والاقسام كلها باطلة، اما الاول فبديهى والا فلا يصح الحمل وكذا الثانى والايلزم ان يكون كل واحد من الجزئيات عين الآخر. وبيان الملازمة: ان كل واحد عين الطبيعى والطبيعى عين الجزئي الآخر و عين المين عين وبطلانه واضح و كذا الثالث والا فلا يصح الحمل ايضاً لتغاير الجزء للكل فتأمل. (ميرزا محمدعلى)

## حواشي ((المعرف))

(١) المراد مما يتركب منه المعرف ليس الكليات الخمس بجميعها فان العرض العام غير معتبر في التعريفات عند المتأخرين منهم المصنف و سيصرح بذلك و كذا النوع على ما يفهم من اطلاقاتهم حيث انهم حصووا المعرف على الحد و الرسم و لم يعتبروا في واحد منهما النوع والعرض العام ايضاً بل انما ذكرا في تقدم للاستطراد و استقصاء لاقسام الكليات.

قال بعض المحققين من المحشين: و يمكن ان يقال: ان مراد المحشى(ره) منه الكليات الخمس بجميعها. لان النوع يجوز ان يكون جزء للمعرف كتعريف الرومى بانه انسان كذا والعرض العام ايضاً يجوز ان يكون جزء للمعرف كما سيجىء انشاءالله تعالى.

و اقول: هذا و ان كان حقاً فى نفسه، لكنه لايلائم بنسبة الفراغ الى المصنف فتأمل. (ميرزامحمدعلى) (٢)قوله ليفيد تصور هذا الشىء: هذا القيد لاخراج المحمول الذى لم يكن الغرض منه افادة التصور.

ثم انه عدل عن التعريف المشهور و هو: يستلزم تصوره تصور هذا الشيء، لانتقاضه بالملزومات بالنسبة الى لوازمها البينة و بالمعرف من حيث هو معرف فان تصوره من حيث هو كذلك اى: المعرف يستلزم تصورمعرفه لان تحقق تصوره من هذه الحيثية لا يكون الابعد تصور معرفه، فظهر من ذلك ضعف ما يقال من ان استلزام تصور المعرف بالكسر ممنوع بان تصور الشيء مجملاً لايستلزم تصوره مفصلاً.

و وجه الضعف ان تصور المعرف مجملاً لايكون الا بعد تصور معرفه مفصلاً فقد استلزم تصور المعرف من حيث انه كذلك تصور المعرف استلزام المعلول للعلة و ظهر ايضاً ضعف ما اورده المحقق الدوانى من ان نصور ماهية المعرف قد يحصل بدون المعرف بالوجه السابق على الكسب.

و اجاب المحقق الشريف عن الانتقاض: بان المراد من الاستلزام بدلريق النظر بقرينة ما سبق من ان الموصل بالنظر الى التصور يسمى قولاً شارحاً وان المقصود من الفن بيان طريق اكتساب التصورات و التصديقات. (عبدالرحم)

(٣) الكنه بالضم فى اللغة جوهر الشىء و غايته و قدره و المراد به هيهنا حقيقة الشىء و ذاتياته التى ركب منها والتصور الذى افاد كنه الشىء و حقيقته هو الحد التام مثل: «الحيوان الناطق» فى تعريف الانسان.(عبدالرحيم)

 (۴)قوله او بوجه يمتاز عن جميع ما عداه: هذا التعميم ليشتمل التعريف على الحدود الناقصه و الرسوم فانها لا تفيد تصور الشيء بالكنه بل امتيازه عن جميع ماعداه كما سيأتي.

و فيه اشارة الى دفع ما ربما يتوهم من ان احد الامرين لازم هنا: اما عدم كون هذا التعريف جامعاً او اشتمال تعريف القوم على مستدرك حيث قالوا: هو ما يستلزم تصوره تصور الشيء او اميتازه عن كل ما عداه كما هو ظاهر.

و حاصله: ان التصور هنا اعم منه في عبارة القوم فان مرادهم منه التصور بالكنه فلذا احتاجوا الى زيادة قولهم او امتيازه عن كل ما عداه فلايلزم محذور، هذا.

لايقال: ان مايفيد تصوره تصور الشيء بالكنه يفيد تصوره بوجه يمتاز عن جميع الاغيار ايضاً فلا يصح العطف بـ «او» المفيدة للتقابل و الايلزم ان يجعل الشيء قسيماً له.

لاتانقول: المراد او بوجه يمتاز عن جميم ما عداه من غير ان يفيد الاطلاع على الكنه فصار حاصل المعنى: ان المعرف ما يفيد تصوره تصور الشيء اما بوجه يمتاز عن جميع ما عداه مع الاطلاع على الكنه او بوجه يمتاز عن جميع ما عداه من غير ان يطلع على الكنه او نقول: المقصود بالذات في الشق الاول هو الاطلاع على الكنه و ان استلزم ذلك الامتياز عن جميع الاغيار لكنه غير مراد بخلافه في الشق الثاني فان المقصود فيه هو نفس الامتياز فقط فافهم. (ميرزا محمدعلي)

(۵) انما فسر بذلك، لان الاخص من وجه هو نفس الاعم من وجه و قد ذكر حاله
 آنفا.(محمدعلی)

(ع) هذا اذا كان الاعم ذاتياً والاخص متصوراً بالكنه كالمثال الذى ذكره الحشى فله وجه فى الجملة و هكذا اذا كان الاعم عرضياً و الاخص متصوراً لابالكنه ان جوزنا تركيب المعرف من العرض الجملة و هكذا اذا كان الاعم عرضياً و الاخص متصوراً لابالكنه ان جوزنا تركيب المعرف من العرض العام مع الفصل اوالحاصة كها اذا تصورنا الانسان بانه ماش ضاحك او ناطق، فقد تصوراً في ضمنه الماشى باحد الوجهين و اما اذا كان الاعم عرضياً و الاخص متصوراً بالكنه فلا يفيد تصور الانسان بالحد التام تصور الماشى ايضاً كها هو ظاهر و كذا اذا كان الاعم ذاتياً و كان الاخص متصوراً بالحد التاقص المركب من الجنس البعيد و الفصل القريب، فيجوز ايضاً ان يفيد تصوره تصور الاعم فتأمل.

و بعد اللتيا والّلتي فالقول بان تصور الاخص يفيد تصور الاعم لايخلوعن ضعف، ضرورة تقدم تصور الاعم على تصور الاخص ح فلا يصدق على تصور الاخص المتأخر فى الحصول انه مفيد لتصور الاعم المتقدم فيه. اللهم الا ان يراد ان ارادة تصور الاخص يوجب تصور الاعم فافهم.(محمدعل)

(٧)قوله باحدالوجهين: اما التصور بالكنه او بالوجه و المراد بالوجه الذي تصورت به الحيوان
 هيهنا هو التصور بالكنه لانك اذا تصورت الانسان بانه حيوان ناطق فقد تصورت الحيوان بانه جسم نامى

حساس متحرك بالارادة قابل للابعداد الثلاثة وهوالمقصود من كنه الحيوان فافهم. (عبدالرحيم)

 (٨)قوله لكن لما كان الاخص اقل وجوداً...: قال بعض المحققين في شرح الرسالة: لان وجود الحاص في العقل مستلزم لوجود العام و ربما يوجد العام في العقل بدون الحاص.

واعترض عليه المحقق الشريف فى حواشيه المعلقة عليه بان هذا موقوف على ان يكون العام ذاتياً للخاص ويكون الحناص معقولاً بالكنه و اما اذا لم يكن ذاتياً و لم يكن الحناص معقولاً بالكنه لم يلزم من وجوده فى العقل وجود العام فيه.

واقول: هذا مسلم و لكن حصر الاستلزام على كون العام ذاتياً للخاص والخاص معقولاً بالكنه، غير معقول فانه اذا كان العام ذاتياً والخاص غير معقول بالكنه بل بالرسم التام اوالحد الناقص اذا كان مركباً من الجنس البعيد والفصل القريب صح ذلك الاستلزام ايضاً.

لايقال: يحتمل ان يكون مراده من كون الخاص معقولا بالكنه، كونه معقولاً بالكنه في الجملة فيشمل الرسم التام والحد الناقص المذكور ايضاً.

لانانقول: مع ان هذا خلاف اصطلاح القوم، يرد عليه ح ان يسلم الاستلزام اذا كان الخاص معقولاً بالحد الناقص البسيط وليس بصحيح البتة و كذا ان قلنا بجواز تركب الحد من العرض العام مع الفصل او الخاصة، يصح ذلك الاستلزام و ان كان العام عرضياً غير ذاتى فافهم. ثم قال ايضاً فى شرح الرسالة: و ايضاً شروط تحقق الخاص و معانداته اكثر، فان كل ماهو شرط و معاند للعام فهو شرط و معاند للخاص ولاينمكس و مايكون شروطه و معانداته اكثر، يكون وقوعه فى العقل اقل و ما هو اقل فى العقل فهواخنى عند المقل.

و اعترض عليه المحقق الشريف فى حواشيه ايضاً: بان هذا بحسب الوجود الخارجى مسلم فانه كلها تحقق الخاص فى الحارج تحقق العام فيه و اما بحسب الوجود الذهنى فلا، اذ جازان يعقل الحناص ولايعقل العام كمامر آنفا. و اشار بذلك الى ما نقلناه عنه فتأمل. (محمدعلى)

(قال الشيخ عبدالرحيم (ره)-بعد ذكر مضمون المباحث التي حققها الشيخ محمد على (ره)ـما هذا الفظه):

فان قيل: اذا لم يجز التعريف بالاخص كها هو مذهب المصنف، يلزم ان لايصح تعريف المعرف لان ما يذكر في تعريف معرف خاص فهواخص من مطلق المعرف اذ ليس كل معرف هو نفس ما يقال على الشيء لافادة تصوره ، فتعريف به تعريف بالاخص.

قلنا: المراد بالاخص هنا ان يكون بحسب الحمل المتعارف يعنى: ان صدق المعرف على جميع افراد المعرف كيا في المعرف كيا في المعرف كيا في الانسان والحيوان فان «كل انسان حيوان» و «بعض الحيوان ليس بانسان» قضيتان متعارفتان و معرف المعرف ليس اخص بهذا المعنى بل هما متساو يان بطريق الحمل التعارف اذ كن فرد من المعرف يصدق عليه انه ما يقال على الشيء لافادة تصوره و كذا كل فرد بما يقال على الشيء لافادة تصوره يصدق عليه انه معرف والسالبة المذكورة الصادقة هينا ليست بطريق الحمل المتعارف بل بضريق المعرف المتعارف بل بضريق المعرفة الطبيعية فافهم. هكذا اجاب المحقق الدواني (شيخ عبدالرحم)

(٩) قوله و قد علم من تعريف المعرف بما يحمل على الشيء...: اعلم ان الشقوق العقلية بين

المعرف والمعرف بعدما لم يكن عينه لئلايلزم ان يكون الشيء معلوماً قبل العلم به متصورة بار بعة انواع:

الاول: ان يكونا متساو يين. و الثانى: ان يكونا متباينين. والثالث: انَ يكونا اعم واخص مطلقاً. والرابع: ان يكونا اعم واخص من وجه.

وقد تقرر فى ماسبق عدم جواز الاخيرين وعلم من تعريفه به «ما يقال عليه» عدم جواز الثانى ايضاً لان مباين الشىء لايحمل عليه فقد تعين الاول وهذا معنى قوله فتعين ان يكون مساو ياً له وقد عرفت فيا تقدم ان المساواة راجعة الى موجبتين كليتين فلابد فى صحة التعريف من صدق قضيتين موجبتين كليتين:

احديهها: صدق المحدودعلي جميع مصاديق الحدوحله عليه كلياً.

و ثانيتها: عكسه اعنى: صدق الحد على جيع مصاديق المحدود و حله عليه كلياً و من ذلك ما اصطلحوا عليه من انهم يعبرون عن كون الحد مانعاً عن الاغيار بالاطراد كها يعبرون بالمنع و عن كونه جامعاً لافراد المحدود بالانعكاس كها يعبرون بالجمع و ذلك لاطراد صدق المحدود على مصاديق الحد على الاول و بالككس على الثانى. فالمراد بالاطراد ان لا يكون شىء من مصاديق الحد الا و يصدق عليه المحدود و بالانعكاس ان لايكون شىء من مصاديق الحدود الاو يصدق عليه الحد.

و من هنايتين ان ليس مرادهم بالمكس العكس الاصطلاحي لما سيجيء من ان عكس الموجبة لايكون الاجزئية.

ثم انما اعتبروا الاول طرداً و الثانى عكساً دون العكس، ضرورة ان المعتبر فى صحة التعريف حال الحد فى مساواته للمحدود فالاولى ان يجعل موضوعاً فى الكلية الاولى فيؤخذ فى الثانية عكسها هذا. وقد يقال: ان الاطراد من الطرد بمعنى المنع لمنعه عن دخول الاغيار فيه فالانعكاس فى مقابل ذلك هو كون الحد جامعاً لافراد المحدود فتأمل. (ميرزامحمدعلى)

(۱۰)قوله: «ثم ينبغى ان يكون المعرّف اعرف من المعرّف» اقول: ينبغى ايضاً ان يكون معلوماً قبل المعرف والالكان العلم بهما معاً او كان العلم بالمعرف متأخراً عن العلم بالمعرف و ايّاما كان امتنع ان يكون المعرف معرفاً للمعرف. اما الاول، فلان العلم لما كان بهما معاً فليس جعل احدهما معرفاً للاخر اولى من العكس. و اما الثانى فلان ما لايكون معلوماً امتنع ان يكون معرفاً للمعلوم.(عبدالرحيم)

(۱۱)قيد بذلك ، للايتوهم التناقض بين هذا وبين قوله: «فتمين ان يكون مساوياً له» لان المراد من المساواة هنا المساواة فى الحقاء والظهور وهنالك المساواة فى العموم و الخصوص و اشارة الى ان المساواة فى المعرفة يستلزم المساواة فى الجهالة فلا حاجة الى ان يقيد المساواة بكلا الامرين فلايرد على المصنف انه: ينبغى ان يقول: والمساوى معرفة وجهالة كها هوعبارة المتأخرين.

ثم انمااخر المساوى عن الاخنى، لان الاخصراولي بالتقدم. و عكس في المتن رعاية للسّجم.(محمدعلي)

(۱۲)قد عرفت الكلام على ذلك الاشتراط فنقول: كون التعريف مشتملاً على امر يخص المعرف ليس بلازم بل قد يكون التعريف بالعرض العام اذا كان المقصود تمييز الشيء عن بعض ماعداه فاسقاطه عن الاعتبار في باب التعريف غير مدرج من ان اذكروه من اشتراط المساواة انما يقتضى

ان لا يكون العرض العام معرفاً لا ان لايكون جزء من المعرف قبل المعرض العام من حيث انه عرض عام لايفيد التمييز فان الشىء مثلاً من حيث انه عرض عام لايفيد التمييز اصلاً بل من حيث انه خاصة اضافية. (عبدالرحيم)

(١٣) لان الذاتيات كمامرثلاثة: الجنس و النوع و الفصل، وقد علم فيا سبق ان النوع لايكون معرفاً لانه اخص و كذلك الجنس مطلقا قريباً كان او بعيدا لانه اعم و هكذا الفصل البعيد فتعين الفصل القريب. (محمدعلي)

(۱۴)لان العرضى كما تقدم اما العرض العام او الحناصة و سيجىء انهم لم يعتبروا بالعرض العام فتعن الحاصة.

ثم لايخنى انه: يجوز ان يكون قوله: «لامحالة» قيداً لكل من قوله: «كان فصلاً قريباً» و قوله: «كان خاصة» فتأمل.(ميرزامحمدعلي)

(١٥)قوله فعلى الاول المعرف يسمى حداً: لان الحد فى اللغة المنع وهو لاختصاصه بالمحدود يمنع الاغيار عن الدخول فيه و بما سبق من ان الغرض من اعتبار المناسبة فى التسمية بيان المناسبة بين المعنى الاولى والثانوى، لايرد ان الرسم ايضاً مانع من دخول الاغيار لاختصاصه به.

و اعلم: ان هذااصطلاح ارباب المنطق واما غيرهم فيطلقون الحد على المعرف اعم من ان يكون بالذاتيات والعرضيات و ليكن هذا على ذكر منك فكثيراً ما يقع الخلط بسبب عدم الفرق بين الاصطلاحين.(ميرزامحمدعلي)

(۱۶)اما الاول فلانه تمام ذاتيات المعرف، و اما الثانى فلاشتراكه الاول من حيث ان فى كل واحد منها وضع الجنس القريب وقيد بامريختص بالمعرف.(محمدعلي)

(١٧)فيه ان هيهنا اقسام اخر وهى المركب من العرض العام والحناصة و المركب منه و من الفصل والمركب من الفصل والحناصة والاول رسم ناقص والاخيران حد ناقص.فان قيل: لاحاجة الى ضم الحناصة الى الفصل، لان الفصل يفيد التميز و الاطلاع على الذاتى، فلا فايدة في ضم الحناصة اليه.

قلنا: تصور الشىء و الاطلاع عليه قديكون بوجوه متفاوتة بعضهااكمل من بعض ولاشكان الاطلاع الحاصل منها معاً اقوى من الاطلاع الحاصل وحده فاذا اريد الاكمال والاقوى، احتيج الى ضم الخاصة الى الفصل وهكذا الحال في الباقين.(ميرزاعبدالرحيم)

(١٨) لنقصانهمامن الحدالتام والرسم التام. (محمدعلي)

(١٩) قوله هذا محصل كلامهم: اى انحصار المعرف فى الاقسام الاربعة محصل كلامهم حيث قالوا: ان التعريف اما بمجرد الذاتيات اولا والاول اما ان يكون بجميعها كالجنس و الفصل القريبين او بعضها كالفصل القريب خاصة او هو مع الجنس البعيد، الاول هو: الحد التام، الثانى هو: الحد التقص، والثانى اما ان يكون بالجنس القريب والخاصة اولا بل بالخاصة و حدها او مع الجنس البعيد. الاول هو: الرسم التام والثانى هو: الرسم الناقص، هذا.

ولايختى مافيه، اما اولاً، فلعدم انحصار كل من الاقسام الاربعة بما ذكروه ضرورة ان الحد التاء كما عنه بالفصل والجنس القريبين فقد يحصل بهما مع الفصل البعيد و بها مع

الخاصة و بها مع العرض العام وغير ذلك والحد الناقص كها يحصل بالفصل القريب خاصة و به مع الجنس البعيد فكذا يحصل بالفصل القريب و الخاصة و به مع العرض العام و به مع الفصل البعيد و به مع الجنس البعيد والفصل البعيد وقير الجنس البعيد والفصل البعيد وغير ذلك و هكذا حال الرسم التام والناقص.

والتفصيل: ان الكليات خسة و مع ملاحظة كل من قسمى الجنس و الفصل تصير سبعة، فع نقول: ان المعرف اما بسيط اولا وعلى الثانى اما ثنائى او ثلاثى او رباعى او خاسى او سداسى اوسباعى والبسيط سبع صور صحيحها اثنان و البواقى غير صحيح اما للعموم او للخصوص. والثنائى تسع و اربعون صورة حاصلة من ملاحظة السبعة مع السبعة بعضها غير صحيح للعموم او للخصوص او لتقدم الاخص على الاعم خاصة او مع واحد من الاولين و بعضها يرجع الى البسايط و نرسم لها جدولاً يسهل تميز الصحاح عن الغير والمعتبر منها عن الغير و يعلم منه حال البسايط ايضاً و هو هذا:

كافر.	المؤذي	الفرابور	ر الم	الح: کالِو	ر المرابع	.;}`	
ر روز روز	(افن ا	( ·	الفريّ.	Ç.	لاتر ملع المصوبي ادر مراجع	منابعة	النوع
رسمتام	غيرصح للعوم	غرميح ليقدم الص وليعوم	حدثام فیحمعتبر	غرضيم للعوم و للتقدم	من كسائط الغير تضيحة للعمو	بار مورد مورد مورد مورد مورد مورد مورد مور	التحبس القريب
	غيرمجيح غيرمجيح للعموم	غرصچے تعمو	ص <sup>نا</sup> ض معتبسر	مراكسايط الغيرانفيسحة للعموم	غر <u>ص</u> چ للعوم		انخبس البعيد
معتبر رسم ماض معتبر رسم اص فرمورد فرمور	حذاقِ عُر صح لبقدم الأص	حذاص ع مع لتقدم الاحس	صرتام صحمعتر معتبر معتبر منابسایط الفیحة	مداهرع مع لقدم الأنص	حدثام فرضحيح التعم لاحص على الاعم	(الفريّ	الفصل القريب
رمزاص فیرکتیر فیرکتیر ومزاض فیرکتیر فیرکتیر	غیرصیح للعوم	م السالط الغرالصوة الغرام محمة	حداض غیرمعتبر	غيرصحيح للعمو	غيرصح للعموم	(.e.	الفصل البعيد
رسم اص فیموتسبر	م السابط الغراضيء الغراضي	غرمج للعم	مذاص غیرمعتبر	غيرمچ للعم	غير محيح للعموم	البنن	العرض العاً
من ب المعبرة المعبرة المعمر المعبرة	إنفن.	غرصح تقدم لام	خداوس نافض غرمعتبسر	Ç.	غير مجيح آمرانص آمرانا	(,e),	الجير الفصل الفصل الغصل البعيد العرض العام العام

والثلاثي ثلات مأت وست وثلثون صورة فان التركيب الثلاثي بين السبع يرتق المى ست وخسين وذلك لانه اذا ركب الجنس القريب و البعيد و الفصل القريب مثلاً بتركيب والفصل البعيد والعرض العام والحاصة مثلاً بتركيب آخر فهما صورتان ولو بدلنا كل جزء من اجزاء احدالتركيبين بكل جزء من اجزاء الاخر، يحصل ثمان عشرة صورة تكون مع الاوليين عشرين ، ولو بذلنا كل جزء من اجزاء احد التركيبين بالنوع مثلاً يحصل ست صور ولو بدلنا كل جزء من الجزئين الا خيرين غير النوع من هذه الصور الست المشتملة على النوع بكل واحد من الثلاث الباقية يحصل ست وثلا ثون صورة تكون مع العشرين السابقة ست وخسين والاحتمالات في كل تركيب منها بحسب تقديم بعض على بعض ستّ والحاصل من ملاحظة الست مع الست والخمسين ثلات مأت و مثلا ثون وهو المطلوب.

والرباعى ثلاثة آلاف وثلاث مأت و ستون، فان التركيب الرباعى بين السبع يرتقى الى مأة واربعين، لانه اذا اريد ان يركب من السبع تركيبان لايشتركان فى الاجزاء على قدر الامكان فلا محالة ان يشتركا فى جزء واحد مردد بين السبع، فهذه اربع عشرة صورة لكل تركيب منها سبع صور ولوبدل كل جزء من الاجزاء الثلاثة الغير المشتركة من صور كل من التركيبين المفروضين السبع بكل جزء من الاجزاء الثلاثة الغير المشتركة من صور التركيب الاخر السبع يحصل مأة و ست و عشرون صورة كها لا يخنى تكون مع الاربعة عشرة مأة و اربعين وهو المطلوب والاحتمالات فى كل من هذه التراكيب اربعة وعشرون والحاصل من ملاحظة عددالتراكيب مع عدد الاحتمالات ثلاثة آلاف و ثلاث مأت و ستون.

والخماسى خسة آلاف و اربع مأت، فان التركيب الخماسى بين السبع اربع مأت و خسون، ضرورة انه لو ركب من السبع تركيبان لايشتركان فى الاجزاء بقدر الامكان فلابد وان يشتركا فى ثلاثة اجزاء من السبع مرددة بين ست و خسين صورة على ما تبين فى التركيب الثلاثى فهذه مأة و ثنتا عشرة صورة لكل من هذين التركيبين ست وخسون ولو بدل كل من الجزئين الغير المشتركين من كل من صور الحد التركيبين بكل من الجزئين الغير المشتركين من صور التركيب الاخر بلغ اربع مأت و خسين والاحتمالات المتصورة فى كل من هذه التراكيب مأة و عشرون والحاصل من ملاحظة عدد التراكيب مع عدد الاحتمالات خسة آلاف واربع مأت وهو المطلوب.

وكل من السداسي والسباعي خسة آلاف وار بعون صورة.

اما الاول: فان التركيب السداسي بين السبع سبع كها هوظاهر و الاحتمالات في كل منها سبع مأة وعشرون والحاصل من ملاحظة عدد الاحتمالات مع عدد التراكيب خسة آلاف واربعون وهو المطلوب. و اما الثاني: و ان كانت له صورة واحدة الا انَّ الاحتمالات فيها ترتقي الى ما ذكر و لما لم يكن

للواحد اثر في الضرب صار عدد الاحتمالات هو عدد التراكيب.

و ضابط الاحتمالات في التراكيب: ان يضرب عدد الاحتمالات الحاصلة في السابقة في عدد اجزاء اللاحقة فالحاصل هو احتمالات اللاحقة.

ثم ان بعضها صحيح و بعضها غير صحيح للخصوص كها اذا كان النوع احد الاجزاء او للعموم كها اذالم يكن فيه واحد من الخاصة و الفصل القريب او لتقدم الاخص على الاعم، هذا.

لايقال: أن الغرض من التعريف أما الاطلاع على الكنه أو الامتياز عن جميع ما عداه، و هذا يحصل

بالجنس والفصل الفريبين او الجنس القريب والخاصة مثلاً فلا حاجة الى ضم الجنس البعيد او العرض العام اوالفصل البعيد مثلاً اليهما وهكفا قياس البواق فلغا حصروا الحد والرسم التامين اوالناقصين فيا ذكروا.

لانانقول: أن كل واحد من الاطلاع والامتياز يحصل بوجوه متفاوتة بعضها اكمل من بعض من حيث التفصيل والاجال فاذا أريد الاطلاع أوالامتياز على الوجه الاكمل ضم الحناصة مثلاً الى الحد والعرض العام الى الرسم و هكذا الحال في الصور البواق. الاترى أن الامتياز بالحناصة وحدها حاصل و مع ذلك يضمون الها الجنس القريب؟ فاحفظ هذا التفصيل فافي لا اعلم احداً سبقني اليه.

و اما ثانياً: فلانه اذاجوزنا تركب الماهية من الامرين المتساويين او الامور المتساوية وعرفنا ها بواحد منها او منها فهذا التعريف لايكون حداً و لارسماً و تثبت الواسطة لان ذلك الواحد ليس بفصل قريب ولاخاصة.

اما الاول: فلان الفصل القريب والبعيد كها سبق اليه الاشارة فيا سبق انما يكونان في الماهيات المركبة من الاجناس و الفصول لاالماهيات المركبة من الامرين المتساو بين اوالامورالمتساوية.

و اما الثانى: فلان ذلك الواحد من الذاتيات والخاصة ليست بذاتية فاذا لم يكن فصلاً و لا خاصة لم يكن حداً ولا رسماً، لان الحدّ هو التعريف بالفصل القريب والرسم هوالتعريف بالحاصة على ما ذكره المصنف فثبتت الواسطة و هو المطلوب و قد سبق منا عند قول المصنف «فان ميزه عن المشاركات في الجنس القريب فقريب او البعيد فبعيد» ما ينفعك هنا فراجع و تأمل.(ميرزا عمدعلي)

(٢٠)قوله قالوا: الغرض من التعريف...: فيه نظر، اما اولاً، فلعدم تسليم انحصار الغرض فيهما
 بل يجوز ان يكون الغرض الاطلاع على العرضى ايضاً.

و اما ثانياً، فلانه على تقدير تسليمه انما يقتضى ان لا يكون العرض العام وحده معرفاً و اما ان لايكون جزء من المعرف فلا.(ميرزامحمدعلي)

(٢١)قال فى المجمع: «الحفاش» كد «رمّان» طاير بالليل ويقال له: الوطواط و اشتقاقه من الحفش مصدر من باب تعب وهو صغر فى العين وضعف فى البصر خلقة والجمع «الحفافش».(ميرزامحمدعلى)

(٢٢)قال بعض المحققين من المحشين: المفهوم من كلام عماد الدين والداوَّد هو ان الحناصة المركبة ليست معتبرة عند جمهور المتأخرين وانما هي معتبرة عند المحققين والمتقدمين.(محمدعلي)

(٣٣)قوله اشارة الى ما اجازه المتقدمون: قالوا المقصود من التعريف التصور اما بالكنه او بوجه يمتازعها عداه فى الجملة اعم من الكل و البعض واما الامتيازعن جميع الاغيار فليس بواجب.

قال الشيخ في اول كتاب البرهان: «كها ان التصور المكتسب على مراتب فنه تصور الشيء بمعنى عرضى يخصه او يعمه وغيره و منه تصوره بمعنى ذاتى على احد الوجهين وتصور الخاص قد يشتمل على كمال الحقيقة و قدلايتناول الاشطراً منها، كذلك القول المستعمل في تميز الشيء في تعريفه قد يكون مميزاً له عن بعض ما عداه، فان كان بالعرضيات فهو رسم ناقص و ان كان بالذاتيات فهو حد ناقص و قد يميزه عن الكل فان كان بالعرضيات فهو رسم تام خصوصاً ان كان الجنس مرتباً فيه و ان كان

ف المعرف \_\_\_\_\_\_ ف المعرف \_\_\_\_\_

بالذاتيات فهو حدتام، هذا عندالظاهرين من المنطقيين واما عند المحصلين فان اشتمل على جمع الذاتمات. بحيث لايشذمنها شيء فهو الحد التام والافليس بتام»انتهي.

قال فى شرح المطالع بعد نقل ذلك: وقد بان منه ان المساواة ليست مشروطة فى مطلق التعريف بل فى التعريف التام، هذا.

ثم لا يخفى ان ليس مرادهم جواز التعريف بالاعم مطلقا بل اذا كان الغرض حاصلاً بالتميز عن البعض كها اذا اشتبه الانسان بالحجراوالشجر مثلا و اريد تمييزه عنه فقيل انه حيوان او ماش افاد انا تصوره بوجه يمتاز به عنه وان لم يفد امتيازه عن ساير الحقايق الحيوانية و كها اذا اشتبه المثلث بالدايرة مثلاً و اريد تمييزه عنها فقيل انه شكل مضلع افاد لنا تصوره بوجه يمتاز عنها و ان لم يفد امتيازه عن ساير الاشكال المضلعة. (ميرزا محمد على)

(۲۴) الظاهر من تخصيص الاخص بالعرض، وصرح به بعضهم ان التعريف بالذاتي الاخص غير جايز لانه مع الاغماض عن كونه تعريفاً بالاخني يستلزم الدور فانه اذا عرفنا الحيوان بالانسان توقف معرفته على معرفة الانسان ولاشكان معرفة الانسان موقوفة على معرفة الحيوان لانه الحيوان الناطق و معرفة الجزء مقدمة على معرفة الكل ولايخني ما فيه.

اما اولاً: فلانالانسلم ان معرفة الانسان موقوفة على معرفة الحيوان لجواز ان نعرفه بالحد الناقص او رسم الناقص.

و اما ثانياً: فلانه على تقدير تسليمه انما ينهض دليلاً على عدم جواز تعريف الذاق الاعم بالذاق الاخص واما على عدم جواز تعريف العرضي الاعم بالذاتي الاخص فلا، كذا قيل.

و فيه انه: اذا عرفت الانسان بالحد الناقص او الرسم الناقص لايفيد تصوره تصور الحيوان كها هو ذلاهر فانا اذا تصورنا الانسان بالجسم الناطق او بالجسم الضاحك لايفيد لنا تصور الحيوان، فلا يصع تعريفه به ح لمامر من تعريف المعرف سابقاً. و من هنا ظهر ما في النظر الثاني ايضاً ضرورة ان تصور الاخص الذاتي لايفيد تصور العرضي الاعم الا اذا تصور بذلك العرضي العام او بما يشتمل على ذلك وذلك يستلزم الدور فلا يصح تعريفه به فتأمل (ميرزا محمدعلي)

(٢٥)استدراك لما يتوهم من الكلام السابق من ان المتقدمين اذا كانوا جوزوا التعريف بالاخص ايضاً فلم لم يذكره المصنف واكنني بتجويزهم التعريف بالاعم؟

والجواب ظاهر و بذلك ينهدم بنيان ما افاده بعض المحققين من الشراح حيث قال: و اعلم ان المصنف لوقال: و قد اجيز في الناقص ان يكون اعم او اخص لكان احسن فان ما ذكره يوهم اختصاص التجو يز بكون التعريف اعم مع ان ذلك امر مشترك بين الاعم والاخص. (ميرزا عمدعلي)

(۲۶) اشارة الى ان الكاف في قوله: «كاللفظى» للتشبيه لا للتمثيل حتى يرد ان التعريف اللفظى ليس بداخل في التعريف فكيف يبحث عن احواله؟(ميزراعمدعلي)

(۲۷) «السعدانة» بالفتح نوع من النبت ذوشوك عظيم مثل «الحسك» من كل الجوانب و هو من جيّد مراعى الابل تسمن عليه و منه المثل «مرعى ولا كالسعدانة» قال الجوهرى: «والنون زايدة لانه 'بس فى الكلام فعلال غير خزعال و قهقار الامن المضاعف.(ميرزامحمدعلى) (٢٨)قوله «فليس فيه تحصيل مجهول من معلوم»: فان قلت: التعريف اللفظى يفيد تصور الموضوع له من حيث انه معنى هذا اللفظ و هذا التصور لم يكن حاصلاً.

قلت: ليس الغرض من التعريف اللفظى تصور المعنى بهذا الوجه بل الغرض منه تصوره بذاته فانه اذا قيل: «الحلاء عال» فيقال: «ما الخلاء؟» فيجاب بانه: «بعد موهوم» فهذا تعريف لفظى و الخاطب طالب لتصور نفس المعنى لا لتصوره من حيث انه موضوع له لهذا اللفظ اذ غرضه تحصيل هذا التصديق المتوقف على تصور ذلك الطرف ولايتعلق غرض لتصوره من هذه الحيثية اعنى: كونه معنى لهذا اللفظ و ذلك ظاهى.

ثم اذا عرفت ان الغرض من التعريف اللفظى هو تصور معنى اللفظ، فاعلم: ان ما ذهب اليه المصنف من ان التعرف اللفظى من المطالب التصورية اولى مما ذهب اليه المحققون من انه من المطالب التصديقية، لان بنائه على ان الغرض من التعريف اللفظى معرفة حال اللفظ و التصديق بانه موضوع لأى معنى كها هو شأن اللغوى.

و اعلم انه: لايقدح فى التعريف اللفظى ايراد ما هو مرادف للمعرف بل مداره على الالفاظ المفردة المرادفة، فان لم توجد اورد بدلها الفاظ مركبة دلالة على مفهومه ولا التفصيل المستفاد منها مقصوداً بل المقصود بها مجرد تعين ذلك المعنى من بين المعانى الخزونة فى الخواطر ولايقدح ايضاً ايراد ما يتوقف معرفته على معرفة المعرف كها صرح به بعضهم أذ ليس المقصود منه تحصيل معرفة المعرفة حتى تكون توقف معرفة المعرف عليها دوراً. (شيخ عبدالرحيم)

(٢٩) قوله فافهم: اشارة الى دفع ما ربما يتوهم من ان فى التعريف اللفظى ايضاً تحصيل مجهول معلوم فى الجملة فان معنى المعرف فيه انما كان قبل التعريف حاصلاً من حيث هو هو و بعد التعريف يكون حاصلاً من حيث انه معنى هذا اللفظ فالسائل مثلاً قبل التعريف انما كان عالماً لمعنى التبت من حيث هو هو، الامن حيث انه موضوع له للسعدانة و كان طالباً له من هذه الحيثية فبعد التعريف يحصل له العلم من هذه الحيثية ايضاً فيصدق ان فى التعريف اللفظى ايضاً تحصيل مجهول من معلوم.

و وجه الدفع: انا لانسلم ان السائل انما يطلبه من هذه الحيثية بل هوطالب لتصور نفس المعنى لامن حيث انه موضوع له لهذا اللفظ اذ غرضه تحصيل هذا التصديق المتوقف على تصور ذلك الطرف ولايتعلق غرض لتصوره من حيث انه معنى هذا اللفظ فتأمل.

والتحقيق فى الجواب: ان المجهول فى التعريف اللفظى ليس هو المعرف لكونه معلوماً للسائل بل تعيينه فى مقابل اللفظ بخلاف الحقيق فان نفس المعرف فيه مجهول فان ماهية الانسان مثلاً و ان كانت مركبة من امرين كل واحد منها معلوم بخصوصه لكنها من حيث هى مركبة مجهولة حتى لوفرض حصول العلم بها من هذه الحيثية و لم يعلم كونها موضوعاً له للفظ الانسان، يكون قولنا «حيوان ناطق» فى الجواب عن الانسان تعريفاً لفظياً غير حقيق. و من هنا يظهر ان المعرف الواحد يكون حقيقياً بالنسبة الى شخص واعد باعتبار الحالين فافهم. (ميرزا محمدعلى)

## حواشي «اقسام القضية»

(١) قوله القول في عرف هذا الفن...: لما كان القضية تطلق تارة ويراد بها القضية الملفوظة و تارة اخرى ويراد بها القضية المعقولة وربما يتوهم ان هذاالتعريف تعريف الاعم بالاخص و هو غير صحيح كها سبق آنفاً، اشار المى ان القول ايضاً يطلق على الملفوظ و المعقول في عرف هذا الفن فالقول الملفوظ جنس للقضية الملفوظة و القول المعقول جنس للقضية المعقولة فلا يلزم محذور.

لايقال: أن القول في أصل اللغة بمعنى اللفظ مهملاً كان أو موضوعاً و أنما خص باللفظ الموضوع في العرف العرب المفرض العرب العرب ملفوظاً كان أو معقولاً صرح بذلك كله في الحواشي الشريفية على شرح المفتاح فيكون مشتركاً بن المعانى الكثيرة فلا يناسب استعماله في مقام التعريف.

لانانقول: أن المصنف في صدد البيان لاصطلاحات هذا الفن فناسب استعمال الالفاظ في المعانى المعتبرة في عرف هذا الفن.

و قد يجاب بان القول و ان كان فى الاصل بمعنى اللفظ مطلقاً الا انه استعمله فى المركب مجازاً والقرينة قوله: «يحتمل الصدق والكذب» فان احتمال الصدق والكذب لايكون الا فى المركبات ولا يخفى مافيه.

ثم اعلم: انهم اختلفوا فى استعمال القضية فى المعقولة والملفوظة، فذهب بعضهم الى الاشتراك اللفظى و بعضهم الى انها حقيقة فى المعقولة ومجاز فى الملفوظة.

قال المحقق الشريف: «والثانى اولى لان المعتبر هو القضية المعقولة و اما الملفوظة فانما اعتبرت لدلالها على المعقولة فسميت قضية، تسمية الدال باسم المدلول» انتهى.

واقول: بل الاولى ان يذهب الى قول ثالث و يقال: انه موضوع للقدر المشترك و كذا الامر فى كل مادارالامر فيه بين هذه الثلاثة كها هو المقرر فى الاصول. نعم الحقيقة والمجاز اولى من الاشتراك اللفظى والتفصيل لايناسب بالمقام.(ميرزاعمدعلى رحة الله تعالى عليه)

(٢)قوله فالتعريف يشتمل على القضية المعقولة: اى: التي رتبها الانسان في ذهنه ولم يصحربها

الى الخارج والملفوظة وهي التي رتبها في الذهن اولاً واصحربها الى الخارج بعد ذلك. (التقريب ص٢١)

(٣)قوله: «و هذا المعنى لايتوقف معرفته على معرفة الخبر والقضية فلادور»: و اعلم انه: قد اورد على تعريف القضية انه دورى، لان الصدق مطابقة الخبر للواقع و الكذب عدم مطابقته له فاخذ هما في تعريف القضية يوجب الدور، لان الخبر والقضية مترادفان، فتصدى المحشى الى الجواب عن هذا الايراد ففسر الصدق و الكذب بالمعني المصدري الذي لايتوقف معرفته على معرفة الخبر والقضية و فيه تعسف لايخنى.

وقد يجاب: بان الصدق و الكذب بديهيان و بان الصدق مطابقة الامر الذهني للواقع و الكذب عدم مطابقته له اذا كان من شأنه المطابقة و بان الصدق و الكذب عن الاعراض الذاتية الاولوية للخبر فيتوقف معرفتها على معرفته سواء احتاجا الى تعريف او لا و اما الخبر فلايتوقف معرفته على معرفتها لان ماهيته واضحة عندالعقل والتعريفات التي ذكرها العلماء كلها ترجع الى البينة على ماهوالمراد من لفظ الخبر فذكر الصدق والكذب في تعريفه انما هو لتفسير اسمه وتعيبن مدلوله ليمتازعها اشتبه به فيعلم انه المراد من لفظ الحنر اذا اطلق.

والحاصل: ان لماهية الخبر اعتبارين من حيث هي هي و من انها مدلول الحنر و التعريف بالصدق والكذب بالاعتبار الثانى فعرفتها بهذا الاعتبار يتوقف على معرفة الصدق والكذب ومعرفتها يتوقف عليها بالاعتبار الاول فلايلزم الدور.

وقديجاب بغيرماذ كروليس في ايراده نفع . (عبدالرحم ره)

(٤) قال بعض الشارحين:

فان قلت: ان الوجه المذكور في التسمية انما يظهر فها كان المحكوم عليه مبتداء و المحكوم به خبراً و اما فها كان المحكوم عليه فاعلا و المحكوم به فعلاً فلا.

قلت: ان قولنا «ضرب زيد» في قوة قولنا: «زيد ضارب» فيكون قولنا: «زيد» موضوعاً و قولنا: «ضرب» محمولاً بحسب المأل.

ثم قال: و بهذا ينكشف الجواب عماريما يتوهم من ان حصر القضية على الحملية والشرطية غير صحيح فان نحو «ضرب زيد» ليس بحملية ولاشرطية فان الحكم فيه ليس بالثبوت والنفي حتى يكون حملية ولابالا تصال او الانفصال حتى يكون شرطية.

و حاصل الجواب: ان قولنا: «ضرب زيد» في قوة «زيد ضارب» فيكون الحكم فيه بثبوت شيء لشيء كما هو الواقع في الحمليات الموجبة.

ولايخني ان هذا السؤال لايرد على عبارة المصنف حتى يحتاج الى التفصى عنه فان ثبوت شيء لشيء اعم من ان يكون بطريق الحمل اولا بل انما يرد لوقيل: «فان كان الحكم فيها بحمل شيء على شيء او نفيه عنه» فتأمل. (ميرزامحمدعلي)

(۵)يعني: ان النسبة الحكمية في القضية المعقولة معنى حرفي غير مستقل لتوقفها على المحكوم عليه و به، على معنى انهما لابد ان يتعقلا أولاً ثم يتعقل النسبة الحكمية من حيث انها حالة بينها وآلة لتعرف حالهما كما أن معنى السرو الكوفة في قولنا: «سرت إلى الكوفة» لابد وأن يتحققا حتى يتحقق الانتهاء من حيث انه حالة بينها وآلة لتعرف حالها فلايكون معنى مستقلاً يصلح لان يكون محكوماً عليه و به, فيكون اللفظ الدال عليها حرفاً و اداة اذ لاشك ان الاداتية والاسمية من جهة الاستقلال وعدمه كماسبق فى ماحث الالفاظ.

لايقال: انهم قد صرحوا بان لفظة «هو» مثلاً فى قولنا: «زيد هو شاعر» يرجع الى زيد فيكون دالاً عليه وهو معنى مستقل قطعاً يصلح للاسناد اليه و به فكيف يكون رابطة؟

لانانقول: هذا بحسب الاصل و هو بهذه الحيثية اسم، لكن ارباب المعقول لما ارادوا ان يعبروا عن النسبة بلفظ نقلوا لفظة «هو» و «هى» و نحوهما الى النسبة فهى بهذه الحيثية لا تدل الاعلى النسبة الحكية لا على «زيد» مثلاً ولذا قال المصنف: «و قد استعيرلها هو»

و بهذا يندفع مايقال ايضاً من ان الافعال الناقصة مستقلات تدل على معان مستقلة ولو بطريق التضمن ولذاسميت افعالاً و كلمات فان ذلك ايضاً بحسب اصل الوضع.(ميرزامحمدعلي)

(ع)قوله: «والقضية على الاول تسمى ثلاثية وعلى الثانى ثنائية»: امّا الاوّل فلاشتمالها فى اللفظ على ثلاثة اجزاء: المحكوم عليه والمحكوم به والرابطة. و اما الثانى فلاشتمالها على جزئين منها: المحكوم به، هذا هوالمشهور عندالجمهور.

و فيه ان هاتين الصورتين اعنى: صورة ان تذكر الرابطة و صورة ان تحذف اما ان تكونا مع ذكر الطرفين او مع حذف احدهما و وجه التسمية على الاول ظاهر واما على الثانى فلا، فان القضية ح ان كانت مع ذكر الرابطة فتشتمل على جزئين او مع حذفها فعلى جزء واحد. اللهم الا ان يقال: انه يكفى فى التسمية وجود المناسبة فى البعض او يقال: ان الاغلب هو ذكر الطرفين فسمى الشيء باسم اغلد . الافراد.

ثم لايخنى: ان التقسيم الثلاثية و الثنائية على ما ذكر، انما هوعند من يجعل «هو» و «همى» و نحو هما روابط و اما عند من يقول: ان الرابطة حركة الرفع من الحركات الاعرابية و ما يجرى مجربها فهويقول: ان التركيب ان كان من المعنبات فهى ثنائية لتركيب ان كان من المعنبات فهى ثنائية كقولنا: «هذاسيبويه» و لذلك قالو: ان كلاً منها في محل اسم مرفوع تنبيها على اضمار الرابطة في النفس. (ميرزا محمدعلي)

- (٧)الفلسفة كالحوقلة قبل لغة يونانية معناها عبّة الحكمة مأخوذة من فيلسوف مخفّف فيلاسوف
   اى: عب الحكمة، وفيلا: المحبّ و سوف: الحكمة. (ميرزامحمدعلى)
- (٨)قال في شرح المطالع: وقد غلبت في لغة العرب حتى انهم يستعملونها فيا ليس بزماني كقوله تعالى: «و كان الله غفوراً رحيماً» و فيا لا يختص بزمان كقولهم: «كل ثلاثة يكون فرداً». (ميرزامحمدعلي)
- (٩)قوله: «هى الافعال الناقصة»: فانه انما يؤتى بها للاشعار بزمن الانتساب هل هو فى الحال او المضى اوالاستقبال؟ فعناها حرفى.(التقريب ص٤١)
- (۱۰)قوله «فاستعاروا للرابطة الغير الزمانية لفظة هو وهى ونحوهما»: من مواد التثنية والجمع المذكر والمؤتث. و قوله:«فاستعاروا»لغو لان الفاظ «هو» و «هى» ولواحقهما الفاظ عربية و تستعمل

حواشى الحاشية

دوال في نفس اللغة العربية فليس هناك استعارة من لغة الى لغة، و أن ارادانهم استعاروا هذه الالفاظ من معناها الاستقلالي الى المعنى الحرفي، كان مثل هذا القول لازما له في الافعال الناقصة و لم يقل فيها «فاستعاروا».

قوله «و لكن لم يجدوا في تلك اللغة رابطة غير زمانية تقوم مقام است في الفارسية واستن في اليونانية فاستعاروا للرابطة الغير الزمانية لفظة «هو» و «هي» و نحوهما»\_و هذه العبارة ايضاً مخدوشة، فان استعمالات العرب التي اوقفتهم على ان الافعال الناقصة روابط زمانية توقفهم على ان لفظة «هو» و «هي» ولواحقها روابط غبر زمانية وليس مثل قولنا: «زيدهوقائم» مستحدثا بحدوث نقل كتب الفلسفة من اللغة اليونانية الى اللغة العربية، بل هو موجود في ثنايا كلام العرب من قديم الزمان شأن مفردات لغتها الاخر فلاميز للافعال الناقصة عليها اصلا (التقريب ص٢١-٤٦)

(١١)قوله مع كونها في الاصل اسهاء لاادوات: لان الضمير راجع الى الموضوع فيكون معناه متحداً معه ذاتاً. وايضاً صرح النحاة: بان كلمة «هو» و نحوها اسهاء فيجب ان يكون معانبها مستقلة فلايصح جعلها من الاداة.

وفيهها نظر، اما فى الاول: فلانه انما يصح اذا سلم كونه اسمأ و اما اذا قلنا: انه حرف اتى للرابطة و ان كان في صورة الاسم فلا و قد صرح الشيخ بكونه اداة على ما نقله بعض المحشين.

و اما في الثاني: فلانه ليس متفقاً عليه فها بينهم. و قد صرح ابن هشام في المغني بان ضمير الفصل، حرف عنداكثر البصرين، و الى هذا ذهب الرضى (ره) على انه لو فرضنا اجماع النحاة على انه اسم فلايلزم ان يكون اداة عندنا فان القوم يصُرّحون بكونه اداة فظهر ظهور النور على الطور ان ما ذكره المصنف في توجيه كلام القوم و هو تسميتهم الضمير بالاداة توجيه بما لم يرضوابه.

و اعلم: ان هذا الضمير الذي اختلف في كونه اداة او اسماً هوالضمير الذي يسميه النحاة فصلاً و عماداً و اما غيره فلا خلاف في كونه اسماً ومن هذا يندفع ما يتوهم من انا اذا اقلنا: «زيد يكتب» لكان لفظة هو مقدرة في آخر الكلمة مستكنة فيها فلو ذكرنا الرابطة ايضاً لكنا قلنا: زيد يكتب هو وانه تكرار.

و وجه الدفع: ان التكرار انما يلزم لوكان احدهما عن الاخر وهو ممنوع فان لفظة «هو» التي في آخر الكلمة ليست برابطة عندهم بل هي فاعل والمتوسطة رابطة واحديهما غير الاخرى ولذا اتفقوا على كون المتأخرة اسماً و اختلفوا في المتقدمة.(شيخ عبدالرحيم)

(١٢)لايخني: ان ذلك ايضاً بسبب النقل و الافقد تحقق في موضعه: ان اسم الفاعل و المفعول حقيقة في الحال وكذًا في الماضي عندالاكثرين،صرح بذلكالمصنّف في شرح التلخيص.(ميرزامحمدعلي)

(١٣)هذا ظاهر في ان الشرطية هو مجموع الشرط و الجزاء و قد يسمى الجزاء و حد ها شرطية ايضاً لانهامنسوبة الى الشرط بنوع من التعلق وقليلاً ما يطلقونها ويريدون بها الشرط وحدها فالنسبة ایسه م بسر. للمبالغة كما سمى الشاعر «اللهذم» ب «اللهذمي» في قوله: ما كان خاطعليهم كل زراد»

حيث اراد باللهذميات: الاسنة القاطعة.

و قد يقال: ان التسمية بالشرطية لما فيها من معنى الشرط و اداته، و ذلك يجرى في الكل

فافهم . (ميرزامحمدعلي)

(۱۴)قوله «بثبوت نسبة على تقدير اخرى»: نحو اذا كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً، فالحكم بثبوت وجود النهار، مترتب على الحكم بطلوع الشمس، فالقضية الشرطية بنفسها اى: من دون المعار خارجى، لا تدل على صدق ولا على كذب، اذ لم يبين فيها الحكم بثبوت المحمول للموضوع فى المقدم حتى يثبت التالى بقياسه على المقدم ولهذا قيل القضايا الشرطية لا تستلزم الصدق. (التقريب ص ٢٤)

(١٥) قوله «او نني ذلك الثبوت»: اى نني ترتب التالى على المقدم، نحو ليس البتة كلما كانت الشمس طالعة كان الليل موجوداً. (التقريب ص٤٢)

و على الاول تسمى موجبة وعلى الثانى سالبة سواء كانت النسبتان ثبوتيتين او سلبيتين او مختلفتين فالصور ثمان و جميع ذلك يجرى فى قوله: «او بالمنافاة» فعليك باستخراج ما تركناه من امثلتها. (عمدعلى)

(١٥) قوله «او بالمنافاة بين النسبتين»: اى او كان الحكم بالمنافاة بين النسبتين المدخولتين لاداة الانفصال ـــاماـــ نحوامان ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون فرداً، فنسبة الزوجية الى العدد المشار اليه تنا فى نسبة الفردية اليه و بالعكس. (التقريب ص٢٠)

(١٧)قوله او بسلب تلك المنافاة – نحو ليس البتة اما ان يكون هذا العدد فرداً و اما ان يكون ثلاثة، فان نسبتى الفردية و الثلاثية اليه لا تتمانعان.(التقريب ص٢٦)

(۱۸)قوله: «فاولالى شرطية متصلة»: اعلم ان تسمية القضاياء بالحملية والمتصلة والمنفصلة في الموجبات ظاهرة لتحقق معنى الحمل والاتصال والانفصال، واما في السوالب فقال بعضهم لمشابهتها اياها في الاطراف اولكونها مقابلات لها والافقد حكم فيها بسلب الحمل والاتفصال والانفصال.

والاولى ان يقال: انهم نقلوا هذه الاسامى من معانيها اللغوية الى المفهومات الاصطلاحية لوجود المناسبة في بعض افرادها اعنى الموجبات وذلك القدر يكفى في صحة النقل.

او نقول: ان تسمية السوالب بهذه الاسامى، لان لاجزائها استعداد قبول الحمل والاتصال و الانفصال بمنى انها لوسلبت منها اداة السلب لكانت حلية ومتصلة ومنفصلة.

الاترى: ان ارباب المعانى يسمون نحو ما قام زيد و ما خرج من المنفيات، حقيقة عقلية مع انهم عرفها بانها اسناد الفعل او معناه الى ماهو له عندالمتكلم فى الظاهر و لم يسندالقيام الى زيد ولاالخزوج الى بكر اصلاً فضلاً عن ان يكون الى ماهو له لمجرد ملاحظة الاستعداد و الصلاحية، قال المصنف: و ذلك، لا بكر اصلاً فضلاً عن ان يكون النفى و ادى بصورة الاثبات لكان اسناداً الى ماهو له لان النفى فرع الاثبات فالاسناد فى «قام زيد» الى ماهوله فيكون حقيقة و كذا اذا نفيته وقلت: «ماقام زيد» انتهى.

و قد تبن مماتلونا عليك حال تسمية المنفصلة بالشرطية ايضاً لكن الوجه الاخير لايجرى هنا فاتها لا تصيرالمنفصلة بحذف اداة الانفصال متصلة اللهم الا ان يلاحظ فيها المتصلة اللازمة لها فان قولنا: «اما ان يكون هذا العدد زوجاً لم يكن فرداً و ان كان فرداً لم يكون فرداً و ان كان فرداً لم يكون وجاً او فرداً» و كذا قولنا: «اما ان يكون هذا الشيء حجراً او شجراً» في قوة قولنا: «اما كان هذا الشيء حجراً م يكن شجراً م يكن شجراً و ان كان شجراً لم يكن حجراً » وعلى هذا القياس.

وقد تبيّن ايضاً من ذلك معنى قولهم: ان الشرطية لايوجد فى شىء من طرفيها الحكم بل فرضه، فان المنفصلة و ان لم يكن فى ظاهر ها فرض الحكم ايضاً الا انها فى حكم المتصلة التى فيها فرض الحكم فتنة.

لايقال: فعلى هذا يختل تعريف كل واحد من المتصلة والمنفصلة منعاً فانه يصدق على قولنا: «اما ان يكون هذا العدد زوجاً او فرداً» —مع انه منفصلة — انه حكم فيه بثبوت نسبة على تقدير اخرى حيث انه في معنى قولنا: «ان كان هذا العدد زوجاً لم يكن فرداً و ان كان فرداً لم يكن زوجاً» و ايضاً يصدق على قولنا هذا —مع انه متصلة — أنه قد حكم فيه بالمنافاة بين النسبتين فانه في قوة قولنا: «اما ان يكون هذا العدد زوجاً او فرداً».

لانانقول: انا لانسلم ان نحو قولنا: «ان كان هذاالعدد زوجاً لم يكن فرداً و ان كان فرداً لم يكن زوجاً» متصلة بل نقول انه منفصلة مركبة من المتصلتين، ولو سلم فنقول: ان المراد في كل واحد من تعريف المتصلة و المنفصلة الحكم بالصراحة ولاحكم لناصريحاً بالثبوت على تقدير اخرى في قولنا: «اما ان يكون هذا العدد ...» ولا بالمنافات بين النسبتين في قولنا: «ان كان هذا العدد زوجاً لم يكن فرداً...» وما ذكرته انحا يأتى لوكان المراد مطلق الحكم بالثبوت و الحكم بالمنافاة و ليس كذلك فان المطلق ينصرف الى اكمل الافراد و اشهرها وهذا يندفع ايضاً مارعا يتوهم من ان تعريف الحملية منتقض بالقضاياء الشرطية، لانه يصدق عليها انه حكم فيها بثبوت شيء لشيء او نفيه عنه فان معني قولنا مثلاً: «ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود» ان طلوع الشمس مستلزم لوجود النهار و كذا معني قولنا: «ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود»، ان طلوع الشمس ليس بمستلزم لوجود الليل و ذلك لما ذكر من ان المراد من الحكم بالثبوت او السلب التصريحي لا الاستلزامي فتأمل (ميرزاعمدعلي)

(١٩) قوله «واعلم ان حصر القضية في الحملية والشرطية على ماقرره الصنف»: حيث قال: «فان كان الحكم فيها بثبوت شيء لشيء او نفيه عنه فحملية والافشرطية» اى وان لم يكن الحكم في القضية بثبوت شيء لشيء او نفيه عنه. وانت ترى ان هذا المعنى الذى هو مفاد قوله —والا — لايستفاد منه معنى القضية الشرطية كماهو واضح، فكيف يكون حصر القضية على ماقرره المصنف في الحملية والشرطية حصراً عقلياً دائراً بين النفي والاثبات؟ فان الدائر بين النفي والاثبات يعرف نفيه من مجرد اثبته واثباته من مجرد نفيه فانه اذا قبل: سلب، يعنى: لا اليجاب او ايجاب، يعنى: لا سلب، و ليس هذا الملاك موجوداً في تقسيم القضية الى الحملية و الشرطية.

نعم لم نعثر فى الخارج على قضية سوى الحملية و الشرطية كيا لم نعثر على قسم آخر للشرطية غير الاتصال و الانفصال. فهذا كله نتيجة الاستقراء، لابرهان العقل. وقد يكون لهذه العلة قال الشارح: «على ما قرره المصنف» ولم يقطع به كيا لم ينسبه الى نفسه او الى جمهور المناطقة.(التقريب ص٢٦)

(۲۰)قوله: «و اعلم ان حصر القضية ...»: اعلم: ان الحصر بحكم العقل قسمان: عقلى مردد بين النفى والاثبات و استقرائى ليس كذلك، لانه اذا انحصر شى فى قسمين مثلاً فلايخلواما ان يكون بحيث عتنع عندالعقل ان يوجد له قسم آخر او لا يمتنع فالاول يسمى بالحصر العقلى لانه يحصل بحكم العقل و جزمه والثانى بالاستقرائى لانه انما حصل بسبب الاستقراء والتتبع دون حكم العقل بل هو يحكم

بخلافه و لذلك قالوا: ان الحصرالعقلى قطعى و الاستقراء ظنى ، لان عدم الوجدان لايدل على عدم الوجود، فاذا تمهد هذا، فنقول: ان حصر القضية في الحملية و الشرطية على ما حققه المصنف حصر عقلى لايجوز العقل و جود الواسطة بينها، لانا اذاقلنا: ان القضية ان اشتملت على الحكم بالشبوت او بالنق فحملية والافشرطية يجزم العقل بعدم وجود الواسطة البتة ضرورة استحالة ارتفاع النقيضين فهو كقولنا: «هذا اما ان يكون انساناً أم لا» فالعقل يحكم بالخصاره فيها والايلزم ارتفاع النقيضين وأما على ما ذكره بعضهم من ان طرفي القضية ان كانا مفردين-حقيقة او حكماً كما أذا كان الجرمشتقاً مثلاً فهي الحملية وأن كانا مركبين فهي الشرطية فالعقل لا يحكم بالانحصار فيه فانه يجوز ان تكون قضية احد طرفيها مفرد والاخر مركب غيرمأول بالمفرد كما في الحملية، فحينئذ لا يصدق عليها الحملية ولا الشرطية و تبق واسطة بينها و يبطل انحصارها فيها عنده وكذا على ما ذكره بعضهم من ان القضية أن انحل باحد طرفيها الى مفردين فحملية وأن العقل يجوز وجود قسم آخر و هو أن تنحل باحد طرفيها الى المفرد دون الاخر فتأمل.

و اما حصر الشرطية على المتصلة و المنفصلة فاستقرائي لان المعتبر في الشرطية ان لا يحكم فيها بالثبوت والنفي ولايلزم من ذلك ان لا يحكم الا بالا تصال او الانفصال بل يجوز العقل ان يكون الحكم بوجه آخر غير الا تصال والانفصال لكن لم يوجد بعد التتبع والاستقراء في العلوم الحكية ومتعارف اللغة قضية شرطية حكم فيها بوجه آخر سوى الا تصال و الانفصال و لذا قال المصنف في تقسيم الشرطية فيماسيأتى: «الشرطية متصلة ان كان الحكم فيها بالثبوت على تقدير اخرى او بنفي ذلك الثبوت و منفصلة ان كان الحكم فيها بالتنافى بن النسبتين او عدمه» و لم يقل: اما متصلة و اما منفصلة اشعاراً بذلك.

ثم اعلم: ان المصنف عدل عما هوالمشهور عندالجمهور حيث عبر عن المحكوم عليه و به بالجزء الاول و الثانى و المشهور عندهم هو التعبير بالاولين و ذلك لان بين اهل العربية والميزان خلافاً فى تعيين المحكوم عليه و به فى القضية الشرطية على ما ذكره المصنف فى شرح التلخيص.

و حاصله: انه اذا قلنا مثلاً: «ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود» فعند اهل العربية «النهار» عكوم عليه و «موجود» فعند اهل العربية «النهار» عكوم عليه و «موجود» عكوم به والشرط قيد له و مفهوم القضية: ان الوجود يثبت للنهار على تقدير طلوع الشمس و ظاهر ان الجزاء باق على ما كان عليه من احتمال الصدق والكذب وصدقها باعتبار مطابقة الحكم بثبوت الوجود للنهارح و كنبها بعدمها و عند اهل الميزان: الحكوم عليه هو الشرط والحكوم به هو الجزاء و مفهوم القضية الحكم باللزوم و كنبها بعدمها، الجزاء ومفهوم القضية الحكم باللزوم و كنبها بعدمها، فلوقال هنا: ان الحكوم عليه يسمى مقدماً و الحكوم به تالياً، لما كان صحيحاً عنداهل العربية و اختص عا ذهب اليه ارباب الميزان، فعدل عن ذلك ليصح عندالفريقين و يكون مقبولاً على المذهبين فكانه قال: ال الجزء الاول اعنى الشرط يسمى مقدماً سواء قلنا بانه الحكوم عليه كها ذهب اليه النحويون، والجزء الثانى اعنى: الجزاء يسمى تالياً سواء قلنا ايضاً بانه الحكوم به للمسند كها ذهب اليه النحويون، والجزء الثانى اعنى: الجزاء يسمى تالياً سواء قلنا ايضاً بانه الحكوم به على ماهو المعتبر عندالثانية، هذا.

و لقائل ان يقول: ان المعتبر عندالمصنف هيهنا هو مذهب المنطقيين و لذا قسم القضية الى الحملية وانشرطية وعرف الحملية بما حكم فيه بثبوت شىء لشىء او نفيه عنه والا لم يصح التقسيم اليهما وعلى فرض التسليم لانتقض تعريف الحملية بالشرطية كها هو ظاهر فحينئذ لايصح ما ذكر وجهاً للعدول عن عبارة القوم.

و يمكن ان يقال: انه و ان كان المعتبر عنده هنا ما ذهب اليه المنطقيون، الا ان الجمع بين المذهبين و ان كان على الظاهر مهها امكن اولى من اختيار احدهما كها هو ظاهر لمن له ادنى دربة بسياق الكلام اللهم الا ان يكون القول الاخر ضعيفاً فى غاية السقوط بحيث لايعتنى لشأنه ولايلتفت الى ماله اليه فتأمل.(ميرزامحمدعلى)

(٢١)قوله: «حصر عقلي دائر بين النني والاثبات»: و ذلك، لان العقل اذا نظر الى ان القضية ان حكم فيها بثبوت شيء لشيء او نفيه عنه فحملية والافشرطية، يحكم بانه لاواسطة بينها.

اعلم: ان الحصر العقلى قد يكون بديهياً وقد يكون نظرياً، و المفهوم من كلام المحقق الشريف انه لا يكون الابديهياً فانه ذكر في حواشي شرح القاضى: ان الحصراماعقل مردد بين النفي والاثبات يجزم العقل بمجرد ملاحظة مفهومه بالانحصار واما استقرائي لايكون كذلك فيستند انحصاره الى التتبع والى الاستقراء سواء كان في الجزئيات كانحصار الدلالة اللفظية في الثلاث او في الاجزاء كانحصار المركب في اجزائه من العناصر فالقسمة ان كانت عقلية فهي بديهية لايحتاج الى الدليل و ان كانت استقرائية فدليلها انه لوكان هناك قسم آخر لوجدناه بالتتبع لكن التالى باطل و كذا المقدم و الملازمة ظنية. (عبدالرحم)

(٢٢) قوله: «لتقدمه في الذكر»:

لايقال: ان الجزء الاول قديتأخر نحو «اكرمك ان جئتنى» فلايصح تسميته «مقدما» مطلقا وكذلك لايصح تسمية الثانى «تاليأ» مطلقا لانه قد يقدم كها ذكر.

لانالانسلم ان المقدم في المثال هو الجزء الثاني بل هو محذوف بقرينته. ولو سلم كها ذهب اليه بعض النحاة فنقول:

التسمية بملاحظة الاصل ولاريب ان الاصل هوتقديم الجزء الاول و تأخير الجزء الثانى وان قلنا بجواز العكس ايضاً. او نقول: هي بملاحظة اغلب الافراد فافهم. (ميرزامحمدعلي)

(۲۳)ای: فیسمی ما موضوعه طبیعة «طبیعیة» و مابین فیه کمیة افراد الموضوع «محصورة» و ما لم یبن«مهملة» و هکذا الامر فی اقسام المحصورات.

" (۲۴)قوله: «كقولنا: هذا انسان»: في التمثيل بذلك دون قولنا: «زيد قائم» و نحوه اشعار بان الشخصية ما يكون موضوعه جزئياً حقيقياً اعم من ان يكون ذلك بحسب اصل الوضع او في الاستعمال كاسهاء الاشارة والضماير على مذهب المصنف، فلايرد ان نحو: «هذا انسان» و هو انسان ليس بمندرج تحت الشخصية على رأى المصنف قان اسهاء الا شارة و الضماير و نحوها موضوعة عنده للمعاني الكلية، نعم يكون مندرجاً تحتها عند من يقول بكون الوضع فيها خاصاً ايضاً فتأمل (ميرزا محمدعل)

(۲۵)قوله: «و على الثانى...»: ظاهره كغيره ان الموضوع فى المحصورة يجب ان يكون كلياً فعليه يلزم ان لايكون نحو قولنا: «كل حيوان ناطق انسان» مما الموضوع فيه مركب غير جزئى من المحصورات و لاشك انه ليس بشخصية ولا طبيعية ولامهملة ايضاً فيلزم الواسطة و عبارة المصنف سالمة من ذلك كما لايختى فان ما لم يكن مشخصاً ولانفس الحقيقة يشمل المفرد والمركب. اللهم الا ان يقال: ان مرادهم بالكل هيهنا حيث جعلوه مقسماً للمحصورة و الطبيعية و المهملة غير ماهو المصطلح فيمابين القوم ولايختى بعده، او يقال: ان الموضوع في المثال المذكور و نحوه هو المفيد دون المجموع المركب منه ومن القيد فتأمل.

ثم اعلم: انه جعل الطبيعية قسماً و مقابلاً لما حكم فيه على الافراد لا لما بين فيه كمية الافراد كها فعله الكاتبي حيث قال: موضوع الحملية ان كان شخصاً معيناً سميت مخصوصة و شخصية و ان كان كلياً فان بين فيها كمية افرادما عليه الحكم كلا او بعضاً ايجاباً او سلباً سميت محصورة و مسورة و ان لم يبين فيها كمية الافراد فان لم يصلح لان يصدق كلية و جزئية سميت طبيعية و ان صلحت لذلك سميت مهملة لما فيه من شايبة توهم ان الحكم في الطبيعية ايضاً على الافراد لكنها لم يبين كميتهابناء على ماهوالهقق عندار باب المعانى من ان النفي اذا دخل على جلة توجه النفي على قيد زايد و بقي اصل المعنى عالموافعة عندار باب المعانى من ان النفي اذا دخل على جلة توجه النفي على قيد زايد و بقي اصل المعنى عالم فقولنا: «ما جائني زيد قائماً» مثلاً ينفي قيامه لاجيئه ايضاً.

لايقال: يحتمل ان يكون قوله: و ان لم يبين فيه كمية الافراد سالبة منتفية الموضوع، فانها كها تصلق بانتفاء المحمول تصدق بانتفاء الموضوع ايضاً و سيجىء انشاءالله تعالى.

لانانقول: هذالا يجوز بالنسبة الى المهملة فانها قد يحكم فيها على الافراد قطعاً، بل الجواب ان يقال: ان المراد من قوله: «و ان لم يبين فيها كمية الافراد» مفهومه الاعم الشامل لوجود الموضوع وانتفائه فيصحح بالنسبة الى الطبيعية و المهملة ولا يخفى ان ذلك ليس استعمالاً لللفظ فى المعنيين بل فى المعنى الاعم الشامل لها فتامل. (ميرزا محمد على)

(۲۶)قوله: «فالاولى شخصية والثانية طبيعية...»: انما سمى الاولى شخصية، لان الموضوع فيها امر مشخص اى: جزئى حقيق، والثانية طبيعية، لان الحكم فيها على نفس الطبيعة لاعلى افرادها، والثالثة محصورة، لان افراد موضوعها محصورة على سبيل الكلية والجزئية، والرابعة مهملة، لان فيها كمية افراد موضوعها.

ثم اعلم: ان تقسيم القضية الى الاربعة من محدثات المتأخرين و قسمها الشيخ فى الشفاء الى اقسام ثلاث فاسقط الطبيعية عن الاعتبار و شنع عليه المتأخرون بعدم الانحصار.

والجواب: ان الكلام في القضية المعتبرة والطبيعيات لااعتبار لها في العلوم كها سيجيء بيانه فخروجها عن التقسيم لايخل الانحصار لان عدم الانحصار بان يتناول المقسم شيئاً لايتناوله الاقسام و المقسم لايتناولهالطبيعيات فلايختل الانحصار بخروجها.(عبدالرحيم)

(۲۷) كقولنا: الانسان فى خسر، والانسان ليس فى خسر، سميت مهملة لان الحكم فيها على افراد موضوعها وقد اهمل بيان كميتها من الكل و البعض. (شرح الشمسيه ص٧٤)

(۲۸) قوله «فسور الموجبة الكلية هو كل»: لايذهب عليكان المراد منه كل واحد واحد كقولنا: «كل انسان حيوان» اى: كل واحد واحد من افراد الانسان حيوان لا الكل المجموعي بممني مجموع الافراد كقولنا: «كل انسان لايشبعه هذا الرغيف» او مجموع الاجزاء كقولنا: «كل انسان لايشبعه هذا الرغيف» او مجموع الرغيف و مجموع العبد اشتريته.

لايقال: فحيئذ يكون حصر الحملية على الاربعة حصراً على بعض الاقسام، لان هذا و نحوه من

الحمليات قطعاً و لم يدخل تحت واحد من الاربعة فلزم خروج بعض الاقسام.

لانانقول: لا نسلم ذلك بل هو داخل تحتا، و التفصيل: ان ما اضيفت اليه لفظة «كل» الجموعى اما ان يكون ذا افراد او ذا اجزاء و كل واحد منهمااما ان يكون معرفة او غيرها و المعرفة اما باللام او بغيره والاول اما ان يكون بلام المهد الحارجي او الذهني او الاستغراق واما المعرف بلام الجنس و الحقيقة فلايصلح لان يتصف بالجموعية فانها انما هي من صفات ذي الاجزاء او الافراد دون الماهية من حيث هي هي فهده عشرة اقسام حاصلة من ملاحظة الاثنين وهما: ذوالافراد و ذوالاجزاء، مع الخمسة وهي: النكرة و المعرف بغيراللام و المعرف بلام المهد الخارجي و المعرف بلام المهد الذهني و المعرف بلام المهد الذهني و المعرف باللام ان كان اللام للمهد الحارجي او الذهني شخصية قطعاً فان الجموع من حيث هو مجموع امرمشخص جزئي لا يحتمل الكثرة و ان كان للاستغراق فكلية و كذلك حكها اذا كان ما اضيفت اليه الكل مضافاً الى المعرفة فان الاضافة ايضاً تنقسم الى اقسام المعرف باللام كها صرح به بعضهم و في الصور الباقية كلها المقضية شخصية فعليك بالتأمل فان هذا المقام من مزال الاقدام.

و بعض المحققين من المحشين اختصر من ذلكالتفصيل على ذكر المعرف باللام ومشى فيه على طريقتنا الا انه قال: بكونها مهملة اذا كان اللام للعهد الذهني.

و ذهب بعض المحققين من شراح المتن الى كونها شخصية من غير تفصيل. و بعضهم الى كونها مهملة كذلك قال لانها يصدق عليها ان الحكم فيها على الافراد و لم يبين كميتها ومفاسد قلة التأمل مما يضيق عن الاحاطة بهانطاق البيان.

وقد يجاب على فرض التسليم بجعل المقسم القضية الحملية المعتبرة اما فى المنطق او الحكمة بمعنى ان تجعل مسألة فى واحد منها و يبحث فيه عن احوالها والمثال المذكور و نحوه مما اشرنا اليه ليس بمعتبر لا فى الحكمة لانه لم يبحث فيها عن احوال مثل ذلك المثال بخلاف الطبيعية فانها و ان لم تكن معتبرة فى الحكمة الا انها معتبرة فى المنطق فان المنطق يجعلها مسالة ويبحث عن احواها مثل ان يقول: ان الطبيعية لاينتج فى كبرى الشكل الاول و انها لا تنعكس فلا يرد انه يلزم على هذا ان لا يعدوا الطبيعية ايضاً منها و يثلثوا التقسيم كالشيخ وغيره. نعم يرد هذا ان جعل المقسم القضية المعتبرة فى الحكمة كها جعله الشيخ و من تابعه و بعض المتقدمين ولذا اسقطوا الطبيعية عن الاقسام و قد تقدم فى الحاشية السابقة. (ميرزا محمدعلى)

(٢٩)قوله: «ولام الاستغراق»: اعلم: ان اللام اما ان يشارها الى نفس الحقيقة من حيث هى من غير نظر الى ما صدقت عليه من الافراد و اما ان يشارها اليها من حيث الوجود اما فى ضمن جميع الافراد او البعض المعين او الغير المعين و الاول لام الحقيقة و الجنس و الثانى لام الاستغراق و الثالث لام العهد الخارجى او الذكرى او الحضورى و الرابع لام العهد الذهنى. فالموضوع فى القضية ان كان معرفاً بالاول كانت القضية طبيعية كقولنا: «الانسان حيوان ناطق» او بالثانى كانت كلية نحو: «الانسان قام» حيوان» اى: كل واحدواحدمن افراد الانسان حيوان او بالثالث كانت شخصية نحو «الانسان قام» عن الانسان المهود بين المتكلم و الخاطب، و كذا ان كان معرفاً بالرابع نحو: «الانسان قام» حيث لا

ق النصديقات \_\_\_\_\_\_ في النصديقات \_\_\_\_\_

عهد في الخارج. (ميرزامحمدعلي)

(۳۰) كلفظة «همه» و «هم» و «همگان» و «همگنان» في الفارسية.

(٣١) اى: البعض الذي يشاربه الى الافراد، لامايشاربه الى حصة جزئية. (عبدالرحيم)

(٣٢) كوقوع النكرة في الايجاب كفولنا: «جائني انسان» و «في الدار رجل».

قال المصنف: وقد تستعمل فى الاستغراق مجازاً كثيراً فى المبتداء نحو «تمرة خير من جرادة» وقليلاً فى غيره نحو «علمت نفس ما قدمت» وكلفظة «برخ» و «برخى» فى الفارسية.(ميرزامحمدعلى)

(٣٣)قوله: «ونظائرهما»: كوقوع النكرة الغير المصدر بلفظ «كل» في سياق النفي والنهى والنهى والنهى والنهى والنهى والاستفهام عند عدم القرينة على عدم الاستفراق كقولك: «ماجائني رجل بل رجلان».

قال المصنف و تحتمل عدم الاستغراق احتمالا مرجوحاً، هذا اذا كانت بدون «من» و اما اذا كانت معها ظاهرة او مقدرة فهى نص فى الاستغراق البتة و الى ذلك اشار الزمخشرى فى قوله تعالى: «لاريب فيه» حيث قال: قرائته بالفتح توجب الاستغراق و بالرفع تجوزه، هذا.

وقد توهم بعضهم ان القضية التى موضوعها نكرة فى سياق النفى سالبة مهملة فى قوة السالبة الكلية و اعترض عليه بانها اذا كانت فى معناها كانت سالبة كلية لامهملة لانها قد بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل فرد من افراد الموضوع.

قال المصنف: والقوم و آن جعلوا سور السلب الكلى «لاشىء» و «لاواحد» فلم يقصدوا الانحصار فيها بل كل ما يدل على العموم فهو سور الكلية كقولنا: «طرأ» و «اجمعين» و نحو ذلك، نص عليه الشيخ فى الاشازات وهيهنا يجوز ان يكون ماهية القضية او كون الموضوع نكرة منفية او ادخال التنوين عليه سور الكلية كها انه فى الموجبة سور الجزئية. (ميرزامجمدعلى)

(٣٠) قوله: «و صور السالبة الجزئية ليس بعض و بعض ليس و ليس كل»: الفرق بين هذه الامور الثلاثة: أن الاولين يدلان على السلب الجزئي بالمطابقة و على رفع الايجاب الكلى بالالتزام والاخير اعنى: «ليس كل» بالعكس، اما الاول، فلان قولنا: «ليس بعض الانسان بكاتب» او «بعضه ليس بكاتب» يدل على سلب الكتابة عن بعض افراد الانسان بالمطابقة و هو معنى السلب الجزئي و يلزمه رفع الايجاب الكلي لانه اذا سلب المجزئي. و اما الثانى اعنى: ان «ليس كل» يدل على رفع الايجاب الكلي بالمطابقة و الكلي يرتفع بالسلب الجزئي و اما الثانى اعنى: ان «ليس كل» يدل على رفع الايجاب الكلي بالمطابقة و على السلب الجزئي بالالتزام فلان النفي اذا دخل على جلة فيها امرزايد على اثبات شيء لشيء او نفيه عنه اغا يتوجه الى ذلك الامر الزايد دون اصل الحكم بل يفيد بفهومه ثبوته و المفهوم من قولنا: «كل انسان كاتب» ثبوت الكتابة لكل واحد واحد من افراد الانسان و هو الايجاب الكلي فاذا ادخلنا عليه واحد من افراد الانسان عربي شبت الكتابة لكل واحد وهو واحد من افراد الانسان، و هورفع الايجاب الكلي وذلك اما بان يكون الكتابة مسلوبة عن كل واحد و هو السلب الكلي او مسلوبة عن البعض ثابتة للبعض الاخر وعلى كلا التقديرين يلزمه السلب الجزئي البتة بخلاف السلب الكلي فانه لا دلالة للعام على الخاص قطعاً بل احتمالاً و لهذا اختص «ليس كل» سوراً بالسلب الكل فانه لا دلالة للعام على الخاص قطعاً بل احتمالاً و لهذا اختص «ليس كل» سوراً بالسلب المؤنى اخذاً بالمتيقن المقطع وتركاً للمحتمل المشكوك.

ولايذهب عليك ان ليس رفع الأيجاب الكلى اعم من السلب الجزئى حتى يقال: انه لا دلالة للعام على الحناص فيكون السلب الجزئى مثل السلب الكلى فى الاحتمال فلا يكون لاختصاص ليس كل سوراً بالسلب الجزئى جهة وانه لا يلزم من وجود العام وجود الخاص فكيف يكون لازماً له والحال ان اللازم يتنع وجود ملزومه بدونه بل هو مساوله؟ لان معنى السلب الجزئى هو سلب الحكم عن البعض اعم من ان يكون مسلوباً عن البعض الاخر أيضاً أو ثابتاً له و هو معنى رفع الايجاب الكلى، نعم هو اعم من السلب عن البعض مع الاثبات للاخر كها سبق و اين هو من السلب الجزئى؟ بل السلب الجزئى ايضاً اعم منه.

هذا محصل الفرق على ما هوالمذكور في كتب القوم واقول:

ان الفرق المذكور ظاهر بالنسبة الى «بعض ليس» و اما بالنسبة الى «ليس بعض» فلا، فان مفهومه الصريح رفع الايجاب الحلى بناء على القاعدة المصريح رفع الايجاب الحلى بناء على القاعدة المذكورة.

والتحقيق ان يقال: ان «ليس كل» و «ليس بعض» ان اعتبر سلبها بالنسبة الى القضية التي بعد هما ففهوم «ليس بعض» بالمطابقة هو ففهوم «ليس بعض» بالمطابقة هو رفع الايجاب الكلى و هو السلب الجزئى و مفهوم «ليس بعض» بالمطابقة لو «ليس كل» هو رفع الايجاب الجزئى و هو السلب الكلى و ان اعتبر بالنسبة الى المحمول فالمفهوم المطابق لـ «ليس كل» هو السلب المجزئى و بعبارة اخرى اوضح من ذلك، اذا اعتبر تأخر «بعض» و «كل» عن النفى فـ «ليس كل» لرفع الايجاب الكلى و «ليس بعض» لرفع الايجاب الجزئى و اذا لم يعتبر تأخر هما عنه فـ «ليس كل» للسلب الكلى و «ليس بعض» للسلب الجزئى فتأمل.

و كيف كان لايستقيم الفرق المذكور فى كتبهم، هذا هو الفرق بين الاولين و الاخير واما الفرق بين الاول و الثانى فهو: ان الاول اعنى: «ليس بعض» قد يذكر للسلب الكلى وقد يذكر للسلب الجزئى بالاعتبارين المذكورين ولا يذكر للايجاب البتة لان وضع حرف السلب على رفع مابعده فيمتنم ان يحصل الايجاب به.

والـــثانى اعنى: «بعض ليس» لايذكرالسلب الكلى، لان الننى لم يدخل على بعض بل البعض هو الموضوع وحرف السلب اذا توسط بين الشيئين يقتضى سلب مابعده عما قبله فيقتضى هنا سلب المحمول عن البعض فلايكون الاجزئيا، وقد يذكر للايجاب اذا جعلت حرف السلب جزء من المحمول على ماهو حكم الموجبة المعدولة المحمول على ماسيأتى.

و اعلم: ان اسوار المحصورات حقها ان تدخل على الموضوع لان الموضوع هو ما صدق عليه المحمول وما صدق عليه المحمول صدق عليه الشيء يحتمل ان يكون كل الافراد او بعضها فست الحاجة الى بيان ذلك بخلاف المحمول فانه الصادق على الموضوع والصادق على الشيء لا يجرى فيه ذلك الاحتمال فاذا ادخلت على المحمول فقد الحرفت القضية عن الوضع الطبيعي و تسمى ح منحوفة و حصروا اقسام المنحوفات في الاربعة قالوا: لان المحمول المسوراماان يكون جزئياً او كلياً و عليها اما ان يكون الموضوع جزئياً او كلياً، فهذه اربعة اقسام حاصلة من ملاحظة الاثنين مع الاثنين و قد اطالوا في تحقيق ذلك الكلام و ان شئت فعليك بالكتب المبسوطة المصتفة في هذا الفن.

ثم اعلم: ان هذه الاسوار الاربعة كما تذكر لبيان كمية الجزئيات كقولنا: كل انسان حيوان و بعض الانسان كاتب ولاشىء من الانسان بحجر، كذلك تذكر لبيان كمية الاجزاء كقولنا: كل هذا الصندوق ساج و بعض هذا الصندوق رطب ولاشىء من هذا الصندوق بحديد والمراد بها في هذا الفن ما يبين كمية الجزئيات لا كمية الاجزاء على ما صرح به الشيخ و يشهد به جعلهم المحصورات قسماً مما يكون الموضوع فيه كلياً كما سبق. (ميرزا عمد على)

(٣٥) و ذلك لان الكلام في القضاياء انما هو لاجل تألف القياس منها والقياس لا يتألف الامن
 المحصورات الاربع.

فان قيل: القضية الشخصية قد يكون كبرى للشكل الاول كها في قولنا: «هذا زيد وزيد انسان فهذا انسان»فينبغي ان يكون معتبرة.

قلنا: المحمول بحسب الحقيقة في المثال المذكور انما هو مسمى زيد فليس شخصياً فلايقع محمولاً فكذا الموضوع في الكبرى فليست الكبرى شخصية.

فان قيل: يكني في اعتبارها صلاحيتها لكبرو ية الشكل الاول ظاهراً كمافي المثال المذكور.

قلنا: صلاحيتها لكبروية الشكل الاول خفاء، لامكان المناقشة في كليتها اذ يجوز ان يسمى بزيد غير الانسان فلا يصح الحكم بان كل مسمى بزيد انسان.

فاذاقيل: الشخصية قد تقع صغرى للشكل الاول فينبغى ان تعتر.

قلنا: القضية المعتبرة هى التى تقع كبرى للشكل الاول فلهذا لم يعدوا الطبيعية من القضاياء المعتبرة مع انها تقع صغرى للشكل الاول كما فى قولنا: «الانسان نوع وكل نوع متفقة الافراد فالانسان متفقة الافراد»

و قد يفسر القضية المعتبرة بانها التي يصلح لان يبحث في العلوم الحكمية عنها وعلى هذا بناء اقوال المحشى.(عبدالرحيم)

(٣۶)قوله: «لان المهملة و الجزئية متلازمتان»: لما قسم القضية فيها تقدم الى الاربعة و قال هيهنا ان المعتبرة منها هي المحصورات، تصدى الى بيان الانحصار وقال: «لان المهملة و الجزئية متلازمتان» بمنى انه كلما صدقت المهملة صدقت الجزئية و بالعكس.

اما الاول فلان المعتبر فى المهملة ان يصدق الحكم على افراد الموضوع فى الجملة سواء كان على جميع الافراد او على بعضها وعلى كلا التقديرين تصدق الجزئية لان الحكم فيها على بعض الافراد مطلقااى: مع السكوت عن البعض الآخر كها تقدم.

و اما الثانى فلظهورانه اذا صدق الحكم على بعض الافراد بالمعنى المذكور صدق على الافراد في الجملة فظهر ان المهملة مندرجة تحت الجزئية فلم يعتبروا المهملة لاغناء الجزئية عنها.(ميزرامحمدعلي)

(٣٧)قوله «اذ كلما صدق الحكم على افرادالموضوع فى الجملة»: كما فى موضوع المهملة، فان قولنا: الانسان فى خسر، يلزمه ان افراد الانسان على نحو الاجمال محكومة بالخسران، فحتماً هذا العنوان الاجمالى يلزمه ان يصدق مع الحكم بالخسران على بعض الافراد بالقطع، والاكذبت القضية، و كلما صدق الحكم على بعض الافراد بالقطع، صدق على الافراد بالاجمال، لان الاجمال لما تصادق مع البعض ٧٧٦ \_\_\_\_\_ حواشي الحاسب

بالقطع، فقد جازان يتواردا على موضوع واحد، فالمهملة مندرجة تحت الجزئية، اذهو المفاد القطوع به منها والزائد مشكوك فلا عبرة به. والقضية الشخصية لا يبحث عنها فى العلوم، لان القضايا التى يبحث عنها فى العلوم، القضايا التى تكبس بالقواعد و الملاكات العامة المنفعة و الشخصية اجنبية عن هذا المعنى وهكذا القضية الطبيعية المنظور فيها نفس الطبيعة الخارجية عارية عن افرادها وتشعباتها — لا يبحث عنها فى العلوم — من ناحية ان العلوم أتما تحتاج صوغ القضايا لاجل ان تكبس فيها قواعد عامة و ملاكات كلية او جزئية فى الاقل وهذه القضايا تحتاج الى موضوعات قدبين فيها كم الافراد و هذا لايكون الا فى جزئية فى الاربع. وهذا المعنى هو الذى يطرد القضايا الشخصية و المهملة عا انها مهملة والحقيقية التى تسمى بالطبيعية عماهو حاجة العلوم. (التقريب ص٤٣)

(٣٨)يريد ان المقصود من العلوم تحصيل كمال يرتسم فى النفس الناطقة و يبقى ببقائها والجزئيات لتغيرها و عدم ثباتها –كها هو المشاهد المحسوس– لا تفيد ذلك

و قد يقال: أن الكمال هو ارتسام النفس الناطقة بالتصورات الكاملة و التصديقات اليقينية وعلمنا بالجزئيات لايفيد ذلك لان الجزئيات انما ترتسم في الاتها لافيها فاذا تعطلت الالات زال عنها الادراكات انتهى.

ولا يخنى ما فيه فانالانسلم عدم ارتسام النفس الناطقة بالجزئيات لظهور ان جميع الاشياء انما هى ترتسم في النفس الناطقة، غاية ما في الباب ان منها ما يرتسم فيها بلاواسطة و منها مالايرتسم فيهاالامع الواسطة كالجزئيات كذا قيل.

ثم ربما يقال عليه: ان الجزئيات المتغيرة انما هي الجزئيات المادية و اما الجزئيات المجردة فلاتتغير

والجواب: ان الجزئيات بهذا الاعتبار تصير كلية ايضاً و مرادنا ان الجزئيات لايبحث عنها في العلوم على وجه جزئي و البحث عن الجزئيات المجردة انما هوعلى وجه كلى فلا منافاة.(ميرزامحمدعلي)

(٣٩)قوله: «والطبيعية لايبحث عنها فى العلوم»: قد تقدم ان المنطق انما يجمل الطبيعية مسألة و يبحث عن احوالها كما يقول: ان الطبيعية لا تنتج فى كبرى الشكل الاول و انها لا تنعكس، اللهم الا ان يقال: ان مراد المحشى من القضايا المعتبرة ان تكون فى الحكمة و من الغير المعتبرة ان لا تكون مسألة فيها سواء كانت مسألة فى المنطق ام لا او يقال: مراده من العلوم، العلوم الحكمية ايضا لا مطلقا فتأمل.(ميرزامحمدعلى)

و قد تقدم آنفاً ان هذا المعنى و ان كان معتبراً عندالمحشى، لكنه لايلائم تفسير كلام المصنف فراجعه وكانه لهذا امرهنا ايضاً بالتأمل و تردد في الجواب.(منه)

(۴۰)ای: لابخصوصها کها ذکر ولا فی ضمن المحصورات، فان الحکم فی المحصورات علی الافراد و الاشخاص، والطبیعیة لیست کذلك(میرزامحمدعلی)

(٢١) قوله «كما هو موضوع الطبيعية»: هذا اشتباه من الشارح، فان موضوع الطبيعية ليس هو المنهوم الجائز الصدق على كثيرين و اتما هو الحقيقة الخارجية الموجودة في الخارج محذوفاً عنها خصوصيات و تعينات افرادها الجزئية المتشتتة كما انبئناك عن خبر هذا قبل .-حين قوله: «ولابد في الموجبة من وجود

الموضوع »\_والاامتنعت القضية عن التركيب رأساً، لان المحمول لابد له من محط يرد عليه, فاذا كان المحمد لاوجود له، امتنع المحمول نفسه بالفرورة و السالبة كذلك لابد لها من موضوع موجود حتى بفك عنه مايراد فكه عنه، سوى ان السالبة قد تصدق و الموضوع منتف وجوداً مذكور الفظاً وهي التي يقال لها سالبة بانتفاء الموضوع.(التقريب ص١٣)

(١٢)هذا على القول بوجود الكلى الطبيعى فى الخارج بوجود افراده واما على القول الاخر فلايخفى استدراكه فان الطبايع الكلية غير موجودة عندار باب هذا القول مطلقا.(محمدعلى)

(٢٣)خبر لقوله: «قَانَ»،و حاصل الدليل: ان المقصود من العلوم هو معرفة احوال الموجودات المتاصلة و الطبيعية ليست كذلك فلايبحث عنها فيها.(عبدالرحيم)

(٢٠)اى: اذاتبين ان الحكم فى الطبيعية على الطبيعة من حيث هى هى و هى غير موجودة فى الحارج فلا كمال فى معرفة احوال الطبايع الغير الموجودة فى الحارج فلا كمال فى معرفة احوال الطبيعية فان المقصود فى العلوم معرفة احوال الموجودات المتأصلة فى الوجود.(محمدعلى)

(٤٥) اشارة الى دفع مارعا قبل فى هذا المقام من: ان تخصيص الموجبة بوجوب وجود الموضوع غير جيّد لان المراد من الوجود ان كان الوجود الخارجي فلا يصح ذكر القضاياء الذهنية من اقسامها فانها كها سيأتى، ما كان الحكم فيها على الموضوعات الموجودة فى الذهن و ان كان المطلق الشامل عليه و على الذهنى، فلا يصح ايضاً، لان فى السالبة ايضاً لابد من الوجود الذهنى فان تصور الحكم يستلزم تصور المحكوم عليه فاذا كان متصوراً لابد و ان يكون موجوداً فى الذهن ضرورة.

و حاصل الجواب: انا نختار الشق الثانى و نقول: ان المراد انه لابد فى الموجبة من وجود الموضوع من حيث الحجم حتى يردما ذكر وان الموجبة لابد فيها من هذه الحيثية من الوجود الذهنى فقط كالسالبة فلا يصح التقسيم الى الحارجية و الحقيقية بهذه الحيثية بل تختص بالذهنية خاصة كها هو ظاهر.

وقد يجاب بان المراد من الوجود هو الوجود العام المنقسم بهذه الاقسام الثلاثة بمعنى ان الموجبة لابد ان يكون موضوعها موجوداً بواحد من هذه الاقسام و ان يكون هذه الاقسام بتمامها موجودة فيه لا المطلق الصادق بوجود واحد من الاقسام مثلاً في جميع الموضوعات ولاريب ان المحذور انمايرد على التقدير الثاني دون الاول فتامل.(ميرزامحمدعلي)

(٢٤) قوله: «وثبوت شيء لشيء فرع لثبوت المثبت له»: اي الشيء الثاني.

اقول: هكذا الحال فى الشىء الاول، فان ثبوت شىء لفيره فرع ثبوت ذلك الشىء فى نفسه، لان الشىء مالم يشبت فى نفسه لم يثبت لغيره، والمراد بالثبوت المعنى الاعم كما سيجىء تفصيله انشاءالله تعالى بعيد هذا، فلايرد نحود اللاشىء يساوى اللاممكن بالامكان العام، لأن الاعلام صور ذهنية.

لايقال: اثبات الصورلهافرع ذي الصورفلزم خلاف ماكنافيه.

لانانقول: ليس تلك الصور صوراً لتلك المعدومات حقيقة بل هي صور تحصل في الاذهان عقيب تخييل المعدومات للتفهيم والتفهم والاضافة اليها بادني الملابسة فانما يصدق هذا الحكم اذا كان الموضوع عققاً موجوداً يتوجه عليه ان المتأخرين صرحوابان سالبة المحمول لاتقتضى وجود الموضوع مع انها موجبة وسيجيء تحقيق الكلام في هذا المقام.(شيخ عبدالرحيم)

(٤٧)قوله «ان كان الحكم بثبوت المحمول له هناك»: اى فى الخارج، فان المحمول اذا كان امراً خارجياً لزم ان يكون موضوعه امراً خارجياً بالملازمة مثل زيد قائم والحيوان ماش والانسان ضاحك (التقريب ص٤٣٣)

(٢٨)قوله «او فى الذهن كذلك»: اى اذا كان ثبوت المحمول للموضوع فى الذهن لزم من باب الملازمة ان يكون الموضوع محققاً موجوداً فى الذهن ايضاً مثل المفهوم الذى لا يمتنع فرض صدقه على كثيرين – كلى، والذى يمتنع، جزئى و هكذا ما كان على هذا المنوال (التقريب ص٢٣)

(۴۹) قوله: «باعتبار وجود موضوعها لها ثلاثة اقسام»: اورد عليه ان ذلك التقسيم غير حاصر، لجواز ان يكون الحكم في القضية على الموضوع الموجود في الذهن و في الخارج عققاً و مقدراً كقول اهل الحساب: «الاربعة اذا ضربت في نفسها يحصل ستة عشر والستة عشر اذا قسمت على الاربعة يحصل اربعة» وغير ذلك من القضايا المستعملة في علم الحساب. ولاريب ان امثال ذلك غير داخلة في شيء من الاقسام الثلاثة فان المتبادر من كلام المصنف والمحشى: ان الحازجية ما كان الحكم فيها على الموضوع الموجود في الحازج عققاً فقط والحقيقية ما كان الحكم فيها على الموضوع الموجود في الخارج عققاً فقط والحقيقية ما كان الحكم فيها على الموضوع الموجود في الذهنية ما كان الحكم فيها على الافراد المقدرة هو المذكور في كتب القوم منقسمة بقسمين، حيث قالوا: ان الحقيقية ما حكم فيها على الافراد المقدرة بحسب الحارج او على مطلق الافراد سواء كانت عققة او مقدرة و لذا عابوا على بعض المحقيقية قد عرف الحقيقية عاكان الحكم فيها على جميع الافراد المحقدة و المقدرة بان ذلك غير لازم فان الحقيقية قد يكون الحكم فيها على الافراد المقدرة نقط فتأمل.

وقد يجاب عن الاول: بانالانسلم ان الحكم في نحوقولهم: الاربعة اذا ضربت في نفسها يحصل ستة عشر على جميع الافراد الذهنية و الخارجية المحققة والمقدرة بل على الافراد الذهنية فقط و ان كان الحكم صادقاً حقاً بالنسبة الى الافراد الخارجية ايضاً فان غرضهم من امثال ذلك، الافادة و التعليم وهو يحصل بصدق الحكم على الافراد الذهنية فقط فحينئذ تكون داخلة تحت القضية الذهنية فلا يلزم محذور.

ولايخنى: ان هذا على فرض تسليمه ينافى ما سيأتى من المحشى من قوله: «وهذا انما اعتبروه فى الموضوعات التى ليست لها افراد ممكنة التحققُ فى الحارج».

فالاولى ان يقال: ان الكلام انما ورد على سبيل منع الخلو لا على سبيل الحقيقة و لا على سبيل منع الجمع بمعنى: ان الموجبة لابد ان يكون موضوعها موجوداً بنحو من هذه الانحاء المذكورة لامحالة و اما ان كل واحد من هذه الانواع يجب ان يكون منفرداً عن الاخيرين فلبس بمراد كما لايخني.

و عن الثانى: بان المراد من كون الموضوع موجوداً في الخارج مقدرا ما قدر وجوده سواء كان موجوداً في الخارج محققاً او معدوماً مقدر الوجود فيه، فيشمل على ما كان الحكم فيه على الافراد المعدومة المقدرة كقولنا: «كل عنقاء طاير» او على جميع الافراد سواء كانت موجودة او معدومة كقولنا: «كل انسان حيوان» فانه بمعنى: ان كل ماصدق عليه الانسان في الحارج صدق عليه الحيوان فيه، سواء كان موجوداً او معدوماً فليتأمل فان هذا المقام زحلفة من زحاليف المنطقيين. (ميرزا عمدعلي ره)

ف النصديقات \_\_\_\_\_\_\_ P/V

(۵۰)ان قلت: ان النسبة و الحمل من الامور الاعتبارية دون الخارجية، فكيف يصح ان يكون الحارج ظرفاً للنسبة والحمل؟

قلت: لامنافاة في كونها من الامور الاعتبارية و وقوعه ظرفاً لمها و لايلزم من ذلك كونها من الامور الحنارجية كماهو ظاهر فان الامر الحارجي ما كان الحارج ظرفاً لوجوده لاماكان ظرفاً لنفسه، مثلاً اذا قلنا: «زيد موجود في الحارج» يكون زيد امراً خارجياً لكون الحارج ظرفاً لوجوده لا وجوده لكون الحارج ظرفاً لنفسه ولاريب ان الحارج فيا نحن فيه ظرف لنفس النسبة والحمل الا لوجودهما فتأمل. و الى ذلك اشار المصنف في شرح التلخيص تبعاً لشارح المطالع حيث قال: ولايقدح في ذلك ان النسبة من الامور الاعتبارية دون الحارجية للفرق الظاهر بين قولنا: القيام حاصل لزيد في الحارج وحصول القيام له امر متحقق موجود في الحارج فلايلزم من بطلان الثاني بطلان الاول. (ميرزامحمدعلي)

(۵۱)قوله: «معنى ان كل مالو وجد في الخارج كان انسانا...»: اعلم انه: قد توهم بعضهم في هذا المقام من ظاهر كلمات الاقوام ان قولهم: ان كلمالو وجد فى الخارج كان انساناً فهو بحيث لو وجد كان حيواناً، مثلاً، شرطية متصلة مركبة من متصلتين مثل قولنا: كلها ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فكلها لم يكن النهار موجوداً لم تكن الشمس طالعة، فلو حذفت الادوات الدالة على الربط اعنى: قولهم «كلما» و قولهم «فهو بحيث» بتي «لووجد في الخارج كان انساناً ولو وجد كان حيواناً» و هما قضيتان متصلتان كما انه لو حذفت في المثال المذكور بقي «ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما لم يكن النهار موجوداً لم تكن الشمس طالعة» و هما قضيتان متصلتان ولا يخفي فساده ، لظهور انَّ «كلَّما» هذا، ليس من ادوات الاتّصال بل هو كلمتان و «ما» موصولة او موصوفة و ما بعدها صلتها او صفتها و كلمة «كل» اسم «ان» و جلة «فهو على تقدير وجوده في الخارج حيوان» خبرها صدّرت بـ «الفاء» لتضمن المبتداء معنى الشرط والمعنى: أن كل ما ثبت له هذه الحيثية الاولى ثبت له هذه الحيثية الثانية، مع أنه لنا ان نمنع شرطية قولهم: لو وجدكان انساناً ولو وجد كان حيواناً فان الشرطية ما حكم فيه بثبوت نسبة على تقدير اخرى كها تقدم و سيأتى انشاءالله تعالى ولا نسلم ان معناه ثبوت الانسانية والحيوانية على تقدير وجود شيء في الخارج اذ لا دلالة لقولنا: «كل انسان حيوان» مثلاً، على هذا بل المراد انه كلما فرضه العقل انه انسان حيوان، لكن لما كان المتبادر من قولنا: «كل انسان حيوان» ان الحكم على كل ما هو انسان في الخارج محققاً و ان الافراد المقدرة ليست داخلة تحت الحكم فحينتُذ لا يصع التقابل بن القضية الحقيقية و الخارجية أتى بكلمة الشرط تنبيهاً على ان المراد من الموضوع اعم من الافراد المحققة و المقدرة و ذلك ، لان كلمة الشرط تستعمل عند ارباب الميزان في المحققات و المقدّرات كقولك: «ان كان هذا انساناً كان حيواناً» مشيراً به الى «زيد» و قولك: «ان كان هذا انساناً كان حيواناً» مشيراً به الى «حجر» فاعرف هذه الجملة واحفظها حتى لا تشتبه الحال ولايختلط المقال.

وقد علم من ذلك ان ما وقع فى بعض النسخ من قولهم: «ان كليا لووجد فى الحارج وكان انساناً» (بالواو) غلط نشأ من طغيان القلم لانه على تقدير ثبوته بقى كلمة الشرط من دون جواب، او كلمة «ان» بدون خبر فان الجواب لايعطف على الشرط (و ذلك، لانه لازم و الشرط ملزوم و بينها غاية الاتحاد و فى العطف يشترط ان لايكون بين المتعاطفين غاية الاتحاد ولا غاية الانفصال كها صرح بذلك جماعة منه العطف

المصنف في شرحى التلخيص و ماتنه).

و قوله: «فهو على تقدير وجوده...» ان كان خبر «انَّ» كما هو المراد– بقي حرف الشرط، بدون الجواب، وان كان جواب حرف الشرط، بق «ان» بدون الخبر وكلاهما غير جايز، فلابد ان يكون قوله: «كان انساناً» بغير الواو حتى يصح وقوعه جواباً للشرط، فيكون ح قوله: «فهو على تقدير وجوده» خبر «انّ» كمامر ولا يلزم محذور. (ميرزامحمدعلي)

(٥٢)خبرالمبتداء. (عبدالرحيم)

(۵۳)قالوا: لانه لو اعتبر في مطلق الافراد سواء كانت ممتنعة او ممكنة لم يصدق كلية اصلاً لاموجبة ولاسالبة و ذلك ، لانه اذا فرض: بعض الانسان مثلاً ليس بحيوان وان كان ممتنعاً بيصدق ح: بعض الانسان ليس بحيوان بمعنى: ان بعض ما لو وجد كان انساناً فهو على تقدير وجوده ليس بحيوان و هو نقيض قولنا: «كل انسان حيوان» فيكذب ذلك قطعاً، لان صدق احد النقيضين يستلزم كذب الاخر وكذا اذا فرض بعض افراد الانسان مثلاً حجراً و ان كان ممتنعاً، يصدق «بعض الانسان حجر» بالمعنى المذكور وهو نقيض قولنا: «لاشيء من الانسان بحجر» فيكذب ذلك البتة لما ذكر، فلذا اخذوا قيد الامكان في موضوع الحقيقية، هذا.

قال المحقق الشريف: و هذا القيد اعنى: امكان وجود الافراد انما يحتاج اليه اذا لم يعتبر امكان صدق الوصف العنواني على ذات الموضوع بحسب نفس الامربل يكتني بمجرد فرض صدقه او امكان فرض صدقه عليه كما في صدق الكلي على جزئياته حتى اذا وقع الكلي موضوعاً للقضية الكلية كان الحكم متناولاً لجميع افراده التي هو كلى بالقياس اليها سواء امكن صدقه عليها اولا و اما اذا اعتبرامكان صدق العنوان على ذات الموضوع في نفس الامركما هو مذهب الفارابي او اعتبر مع الامكان الصدق بالفعل كما هو مذهب الشيخ، فلا حاجة الى اعتبار امكان وجود الافراد و المحذور مندفع فان الانسان الذي ليس بحيوان لايصدق عليه الانسان في نفس الامر فلا يدخل في قولنا: «كل انسان حيوان» وكذا الانسان الذي هو حجر لايصدق عليه الانسان في نفس الامر فلايدخل في قولنا: «لاشيء من الانسان بحجر» (ميرزامحمدعلي)

(قال الشيخ عبدالرحيم بعد بحثه في هذا المقام اجمالاً): ثم انما سمى هذا القسم بالحقيقة؛ لان لكل قضية حقيقة هي صدق المحمول على ما صدق عليه الموضوع سواء كان بالفعل او بالقوة فاذا لم يعتبرشيء وراء هذا الاعتبار كانت هي على حقيقتها.

(۵۴)وقوله «وهذاالموجود المقدر (الوجود في الخارج) انما اعتبروه في الافراد الممكنة لا الممتنعة كافراد اللاشىء و شريك البارى»، استدراك ليس فى محله فان كل شىء يقدر وجوده خارجاً، فهو ممكن، لان الممتنع الوجود في الخارج لايقدر وجوده الخارجي الامع الغاء امتناعه لامع حفظ هذا الوصف فيه، مضافاً الى ان المراد بالتقدير في مثل هذه المواضع والاستعمالات، التقدير الذي لا تبعد عليه الفعلية ولايمتنع عنه الخارج، والافراد الممتنعة ممتنع عنها الخارج والفعلية جميعاً. واما على الموضوع الموجود فى الذهن، كقولنا: شريك البارى ممتنع، بمعنى ان كلما يوجد فى العقل و يفرضه العقل شريك البارى فهو موصوف بالذهن بانه ممتنع الوجود في الحارج، وهذه تسمى الذهنية. وقوله «و هذا انما اعتبروه في الموضوعات التى ليست لها افراد ممكنة التحقق فى الحارج» مستدرك ايضاً كسابقه، فان ما يوجد فى المقلل و يفرضه محالا لايعقل ان تكون له افراد ممكنة التحقق فى الحارج، فان فرض العقل لايكون تشهيأ اذالتشهيات لاعائدة فيها و لا يجوز ان تصاغ منها قواعد علمية تعتبر ملاكا سارياً و جارياً فى مباحث العلوم. (التقريب ص٤٢)

## (٥٥) تمثيل للممتنعة لاالمكنة كماهوظاهر. (محمدعلى)

(۵۶)اعلم: ان القوم قسموا القضية الى الخارجية و الحقيقية و لم يلتفتوا الى الذهنية فاورد عليهم بان هيهنا قضايا وهى ليست لموضوعاتها افراد ممكنة التحقق خارجة عن الخارجية اذ ليس افراد موضوعها فى الخارج عققاً وعن الحقيقية، اذ لا يمكن وجود افراد موضوعها فى الخارج وقداعتبر فى الحقيقية امكان وجود الافراد كمامر، فذهب المصنف الى ان هذه القضايا ذهنية، فجعل القضية ثلاثة اقسام: حقيقية وخارجية وذهنية. (عبدالرحم)

(۵۷)قوله: «فهو موصوف فی الذهن بالامتناع فی الخارج» ربما یتوهم: ان صدر هذا الکلام ینافی عجزه فان صدره صریح فی ان شریك الباری موجود فی الذهن و عجزه یدل علی امتناع ذلك و ماهو الاتهافت اذلامعنی لقولنا: «الذی فی الذهن ممتنم فی الذهن».

والجواب: انه ليس المراد بالامتناع ، الامتناع الذهنى بل الحارجى و معنى الكلام: ان كلما يوجد فى الذهن و يصدق عليه شريك البارى فهو موصوف فى الذهن بكونه ممتنعاً فى الحارج و ان كان موجوداً فى الذهن وكذا قولنا: «كل ممتنع معدوم» معناه: ان كلما يوجد فى الذهن و يصدق عليه الممتنع فهو معدوم فى الحارج و هكذا كلما يوهم بظاهره ذلك من امثلة القضية الذهنية و يدل على ما ذكر ما وقع فى بعض النسخ من زيادة قولنا: «فى الحارج» بعد قولنا: «بالامتناع» فانه صريح فها ذكرنا. (ميرزا محمدعلى)

(۵۸) قوله: «فالقضية على الاول تسمى معدولة الموضوع...»: والتفصيل في هذاالقام: ان القضية اما ان تكون مشتملة على حرف السلب ام لا، الثانية هي الموجبة المحصلة كقولنا: «زيدقائم» و الاولى اما ان يجعل حرف السلب جزء من جزء منها ام لا، الثانية هي السالبة المحصلة و الاولى اما ان يكون حرف السلب جزء من احد طرفيها او من كليها، والاولى اما ان يكون جزء من موضوعها او من عصولها و هذه الثلاثة الاخيرة اما ان يكون الحكم فيها بالايجاب او بالسلب فهذه ستة اقسام: ثلاثة منها موجبة معدولة و ثلاثة منها سالبة معدولة، و قول المصنف: «و قد يجعل حرف السلب جزء من جزء منها فتسمى معدولة» يشتمل على جميع هذه الاقسام الستة و ان كان المتبادر منه هوالثلاثة الاول و كذا قوله: «والا فحصلة» على ما في اكثر النسخ، يشتمل القسمين الاولين و ان كان المتبادر هو الثاني.

والفرق بين هذه القضايا الثمانية المذكورة ظاهر معنى و كذا لفظاً الابين الموجبة المعدولة الموضوع او المحمول و بين السالبة المحصلة (اى: التى حرف السلب في صدرها او اثنائها والاول على الاول و الثانى على الثانى والا فلا اشتباه في العكس فلاحظ) فان كل واحدة منها مشتملة على حرف سلب واحد والابين الموجبة المعدولة الطرفين و السالبة المعدولة الموضوع التى تكون حرف السلب في اثنائها والا فلا اشتباه، ضرورة ان الموضوع هنا حينلذ تكون فيه حرفا سلب والحمول لا تكون فيه حرفا سلب والحمول لا تكون فيه حرف سلب اصلاً بخلاف الموجبة المعدولة الطرفين فان في كل واحد من موضوعها

٧٨٧ \_\_\_\_\_ حواشي الحاشية

و محمولها حرف ننى واحد فقط وكذا المراد من قولنا: او المحمول هى السالبة المعدولة المحمول التي تكون حرف السلب فى اولها و الا فلايكون اشتباه ايضاً على قياس مامر فتدبر و تذكر) فان كل واحدة منها مشتملة على حرفى سلب و نحن نذكر الفرق بن الاولين ويظهر منه الفرق بن الاخرين بالمقايسة فنقول:

اما الفرق بين الموجبة المعدولة الموضوع وبين السالبة المحصلة فهوانه اما ان تكون القضية مسؤرة ام لا، وعلى الاول فان تقدم السورعلى حرف السلب كقولنا: «كل لاحتى جاد» كانت القضية موجبة معدولة الموضوع و ان تأخرعنه كقولنا: «ليس كل حيوان انساناً» كانت سالبة محصلة.

و على الثانى فان اقترن بالموضوع لفظة «ما» او ما فى معناهامثل قولنا: «ماهو لاحى او الذى ليس بحاد» كانت معدولة ايضاً، و ان لم يقترن به شىء من هذه الامور كان الامتياز بالنيّة او بالاصطلاح على تخصيص بعض الالفاظ بالعدول و البعض بالسلب.

و اما الفرق بين الموجبة المعدولة المحمول و بين السالبة المحسلة ، فهوانه اما ان تكون القضية ثلاثية او ثنائية وعلى الاول فان تقدمت الرابطة على حرف السلب كقولنا: «كل حى هو لا جاد» كانت القضية موجبة معدولة المحمول لان الرابطة من شأنها ان تربط ما بعدها بما قبلها فيربط السلب و ان تأخرت عنه كقولنا: «كل انسان ليس هو بكاتب» كانت سالبة محصّلة ، لان شأن حرف السلب ان يسلب ما بعده عما قبله فيسلب الربط هنا.

و على الثانى فان امكن تقدير الرابطة بعد حرف السلب كقولنا: «الانسان ليس بقائم» كانت سالبة محصلة وان لم يمكن تقدير الرابطة بعده كقولنا: «الانسان لم يقم» كانت موجبة معدولة المحمول،كذا يفهم من كلام المصنف في شرح التلخيص.

و قال بعض الحققين: «انه لا فارق بينها فى الثنائية الا بالنيّة او الاصطلاح على تخصيص بعض الالفاظ بالايجاب وبعضها بالسلب كتخصيص لفظ «لا» و «غير» بالمعدول و «ليس» بالسلب، انتهى.

و من ذلك تبين الفرق بين السالبة المعدولة الموضوع او المحمول وبين الموجبة المعدولة الطرفين فتأمل.(ميرزامحمدعلي)

(و قال الشيخ عبدالرحيم في تحقيق القضايا المعدولة، ما هذا لفظه):

اعلم: ان المعتبر من المعدول ما فى جانب المحمول لانهم حققوا ان مناط الحكم هو ذات الموضوع و وصف المحمول ولاخفاء فى ان الحكم على الشىء بالامور الوجودية يخالف الحكم عليه بالامور العلمية فاختلاف القضية بالعدول و التحصيل فى وصف المحمول يؤثر فى مفهومها بخلاف العدول والتحصيل فى وصف الموضوع فانه لايؤثر فى مفهوم القضية لانه اذا كان لذات واحدة وصفان: احدهما وجودى والاخر عدى وعبر عنهاتارة بالوجودى وتارة بالعلمى وحكم عليها فى الحالتين بحكم واحد، لم يكن هناك قضيتان فى المفهوم حقيقة فافهم.

و لهذا لم يلتفتوا الى بيان النسبة بين معدولة الموضوع و ساير المعدولات و المحصلات و انما التفتوا الى بيان النسبة بين معدولة المحمول والسالبة المحصلة فقالوا: أنّ السائلة المحصلة اعم مطلقا من الموجبة المعدولة المحمول لانه متى صدقت معدولة المحمول صدقت السائبة المحصلة ولاعكس. ق التصديقات \_\_\_\_\_\_\_\_\_\_ 1۸۲

اما الاول: فلان معنى قولنا: «زيد لاكاتب» هو ان اللاكاتب ثابت لزيد و كلما صدق اللاكاتب نزيد يصح ان يقال: «زيد ليس بكاتب» و الا لصدق الكاتب على زيد، هذا خلف.

و اما الثانى: فلان معنى قولنا: «زيد ليس بكاتب» هو ان الكتابة مسلوبة عن زيد وهذا يصدق على زيد الموجود والمعدوم بخلاف قولنا: «زيد لاكاتب» فانه لايصدق الا على الموجود، ضرورة ان اثبات شىء لغيره فرع وجود المثبت له سواء كان ذلك الشيء امرأ وجودياً او عدمياً.

فان قلت: لم لم يلتفتوا لى بيان النسبة بين معدولة المحمول و الموجبة المحصلة و بين السالبة المحصلة ؟ والموجبة المحصلة؟

قلت: لانه التباس بن قضيتن منها.

ثم اعلم: ان المتأخرين اثبتوا قضية سالبة المحمول وفرقوا بين موجبتها و بين السالبة المحصلة بان السالبة المحملة يتصور فيها الطرفان والنسبة فيحكم بالسلب، و فى سالبة المحمول بعد تصور ما ذكر والحكم بالسلب يرجع فيحمل ذلك السلب على الموضوع، قالوا: و معنى السالبة المحمول هو: ان الانسان شيء سلب عنه الناطق، و سلب عنه الناطق، هو شيء سلب عنه الناطق، و معنى السالبة المحصلة هو: ان الانسان سلب عنه الناطق والموجبة سالبة المحمول لايقتضى وجود الموضوع لان صدق ثبوت السلب مثل صدق السلب فكا ان الثاني لايقتضيه، فكذا الاول.

قال الحقق الشريف: صدق الموجبة سالبة سالبة المحمول، لئلا يقتضى وجود الموضوع لان حقيقتها راجعة الى معنى السالبة ضرورة ان انتفاء شىء عن آخر يستلزم اتصاف الاخر بانتفاء ذلك الشىء عنه و بالمحس بل لااختلاف بينها الابالاعتبار و لاشك ان صدق السالبة لا يقتضى وجود الموضوع فهكذا مايلازمها يعنى: كما ان انتفاء المحمول عن الموضوع لايقتضى وجود الموضوع حال الانتفاء، كذلك اتصاف الموضوع بانتفاء المحمول لايقتضى وجوده حال الاتصاف بهذا الانتفاء لائم مساوله.

و فيه ان قولهم: ثبوت شيء لشيء فرع ثبوت المثبت له قضية بديهية اولية يحكم بها بديهية العقل ولايستثنى العقل منها الامر السلمي. والقول: بان العقل يستثنى سالبة المحمول دون معدولة المحمول تحكم.

فالحق: أن الوجبة مطلقا يقتضى وجود الموضوع ولا فرق فى ذلك بين معدولة المحمول و سالبة المحمول لان المقتضى لوجود الموضوع هو دخول رابطة الايجاب و الاثبات و أن كان المحمول سلبياً على أنه يلزم مما ذكروه أن لايقتضى الموجبة معدولة المحمول أيضاً وجود الموضوع، فقولهم: الموجبة تقتضى وجود الموضوع باق على اطلاقه و لم يخصص بالموجبة سالبة المحمول و كذا قولهم: السالبة لا تقتضى وجود الموضوع، بأق على اطلاقه و لم يخصص بالسالبة سالبة المحمول. (عبدالرحم)

(٥٩) سواء لم يكن فيها حرف سلب اصلاً او يكون و لم يكن جزء من جزء منها.

و انما سميت محصلة، لان حرف السلب لما لم يكن جزء من جزئها فكل من الطرفين وجودى محسل. وربما يختص اسم المحصلة بالموجبة و يسمى السالبة بسيطة لان حرف السلب ليست جزء من جزئها و أن كانت موجودة فيها. (شيخ عبدالرحيم)

(٤٠)قوله: «اى نسبة المحمول الى الموضوع...»: اعلم: ان القضية كها مر لابد له من جزء محكوم عليه ومن جزء محكوم به فالاول يسمى الموضوع والثانى المحمول وقدمر و ما صدق عليه الموضوع يسمى ذات الوضوع ومفهومه من حيث هو هويسمى وصف الموضوع وعنوانه، اما الاولان فظاهران و اما الاخير فلانه يعرف به ذات الموضوع الذى هو الحكوم عليه فى الحقيقة كما يعرف الكتاب مثلاً بعنوانه. والعنوان اما ان يكون عين حقيقة الذات او جزئها او خارجاً عنها كقولنا: كل انسان او كل حيوان او كل ما من حساس فان الحكم فى كل واحد منها حقيقة انها هو على نحوزيد و عمرو و بكر بما صدق عليه الموضوع، الا انها قد عبر عنها تارة بالانسان الذى هو عين حقيقتها و تارة بالحيوان الذى هو جزء حقيقتها وتارة بالماشى الذى هو خارج عنها عارض لها وذلك ، لمامر من ان القضايا المعتبرة فى العلوم هى المحصورات و لاشك ان الموضوع فيها مراد به الافراد وقد تقدم فى مبحث الكليات الخمس ان الكلى اذا الحصورات و لاشك ان الموضوع فيها مراد به الافراد وقد تقدم فى مبحث الكليات الحمس ان الكلى اذا الحس الله ما صدق عليه من الافراد، فلابد ان يكون احد الاقسام الثلاثة. اذا عرفت هذا فاعلم:

ان ذات الموضوع كيا يتصف بوصفه و عنوانه، كذا يتصف بوصف المحمول و يسمى الاول عقد الوضع والثانى عقد الحمل والاول تركيب تقييدى والثانى تركيب خبرى، فحصل مفهوم القضية يرجع الى عقدين: عقد الوضع و عقد الحمل والمقصود هيهنا هو بيان كيفية ذلك. واما الاول فسيأتى الى بيان كيفيته الاشارة من الحشى في مبحث العكس المستوى فانتظر (محمدعلى)

(۱۹)قوله: «تسمى مادة القضية»: هذه العبارة بعد تعميم النسبة الى الايجاب و السلب والكيفية الى الضرورة و الدوام و غيرهما صريحة فى ان مادة القضية هى الكيفية النفس الامرية مطلقا سواء كانت القضية سالبة او موجبة و سواء كانت هى الوجوب او الامكان اوالامتناع او غيرها و هذا عندالمتأخرين منهم و اما عندالقدماء فالمادة ليست كيفية كل نسبة بل كيفية النسبة الايجابية و لا كل كيفية نسبة ايجابية فى نفس الامر بل كيفية النسبة الايجابيه فى نفس الامر بالوجوب او الامكان او الامتناع و هى لا تحتلف بايجاب القضية و سلمها.

ثم أنما سميت تلك الكيفية مادة، لانها يمتنع وجود القضية بدونها و لذلك ايضاً تسمى عنصراً. (ميرزامحمدعلى)

(۶۲)لاشتمالها على الجهة و تسمى ايضاً «منوعة» لاشتمالها على النوع و «رباعية» ايضاً لاشتمالها على اربعة اجزاء غالباً.(ميرزامحمدعلى)

(٤٣) لعدم تقييدهابالجهة و تسمى «مهملة» ايضاً لاهمال الجهة فيها. (عبدالرحيم)

(۶۴)اى: على الكيفية المصرح بها المدعى كونها الكيفية النفس الامرية مطلقا لاعلى الكيفية النفس الامرية الواقعية كها هوظاهر للمتأمل. (محمدعلى)

(٤٥)لانها جهة ينتهى اليها القضية ولايزيد عليها شىء، هكذا وجدت فى حاشية بعض النسخ. (شيخ عبدالرحيم)

(۶۶)قوله: «فان طابقت الجهة المادة»: اى: فان طابقت الجهة الدالة على الكيفية المصرح بها في القضية المصرح بها في القضية الموجهة باعتبار مدلولها الكيفية النفس الامرية الواقعية التى هى مادة القضية ، صدقت القضية اى: تسمى «صادقة» كقولنا: «الانسان حيوان بالضرورة» فان نسبة الحيوة الى الانسان في نفس الامر مع قطع التظر عن مدلول اللفظ مكيفة بكيفية الضرورة، والجهة اعنى: الضرورة مطابقة لها، والا اى: و ان لم تطابق الجمعة المادة و الكيفية النفس الامرية كذبت اى: تسمى القضية «كاذبة» كقولنا: «كل

انسان حجر بانضرورة» فان نسبة الحجرية الى الانسان فى نفس الامر والواقع أنما هى بالامنتاع والمهية وهى الضرورة غير مطابقة لم هذا، وبما عرفت من أن الجهة هى اللفظ أو الصورة المقلبة الدالان على الكيفية النفس الامرية بحسب اعتقاد المتكلم المفاد من ظاهر كلامه مطلقا سواء كانت مطابقة المكفية النفس الامرية الواقعية أم لا، ظهر اندفاع مارما يتوهم هنا من أن الجهة أذا لم تطابق المادة أتى هى الكيفية النفس الامرية و اللازم باطل، ضرورة أنها عبارة عما تدل على الكيفية النفس الامرية التى تدل عليها الجهة. غير عبارة عما تدل على الكيفية النفس الامرية و الايراد أنما بلزم على الكيفية النفس الامرية ألى هى مادة القضية فأن الاولى كما ذكر أعم من الثانية و الايراد أنما بلزم على الكيفية الدال عليها الجهة. غير الكيفية النفس الامرية ألى وهم من عبائر الجماعة كعبارة المشى حيث قال: "(واللفظ الدال عليها...» أن الكيفيتين متحدتان، فلابد أن يؤل بالاستخدام و غيره نما يمكن فى المقام و يدل على المرام من غير عذر ولاكلام. (ميرزاعمدعلى)

(۶۷)اشارة الى ان مراد المصنف بقوله «بضرورة النسبة» مايتناول الوقوع واللاوقوع فلايرد ان تعريف المصنف غير شامل للسوالب.(ميرزامحمدعلى)

(۶۸)قد حصر بعضهم اقسام الضرورة على ثنتين: «الضرورة المطلقة» و «المشروطة العامة» و ترك «الوقتية المطلقة» و «المنتشرة المطلقة» مع انه ذكر فى المركبات الوقتية و المنتشرة و هما الوقتية و المنشرة المطلقتان المقيدتان باللادوام الذاتى، و لعل وجهه انهم لم يعتبروهما فى مباحث التناقض و المكوس والاقيسة بخلاف باقى البسايط و سيأتى من المحشى اعتراف بذلك(ميرزامحمدعل)

(٤٩) فيكون تسميتها بالضرورية الكونه منسوبة الى الضرورة نسبة الكل الى الجزء (محمدعلي)

 (٧٠)قوله: «و عدم تقييد الضرورة بالوصف او الوقت»: اشارة الى وجه تسميتها بالمطلقة على طريقة اللف المرتب.

ثم لايخنى: ان الاطلاق في الحقيقة وصف الضرورة كها هو ظاهر فتسميتها بالمطلقة من قبيل تسمية الكل باسم الجزء.

ولا يخنى ايضاً: ان اطلاق الضرورة انما هو بالنسبة الى القيدين المذكورين اعنى: الوصف والوقت فان تسميتها بالمطلقة انما هى بالنسبة الى بواق اقسام الضرورة المذكورة لامطلقا حتى يقال: انها ايضاً مقيدة بوقت وجود الموضوع.(ميرزا عمدعلى)

(۱۷) الوصف العنواني بياء النسبة يعني به مفهوم الموضوع بان يراد بالوصف معناه الاصطلاحي و بالعنوان معناه اللغوى اعنى: مايستدل به على الشيء و النسبة من قبيل نسبة الجزئي الى الكلى او بان يراد من العنوان معناه الاصطلاحي و بالوصف اما معناه الاصطلاحي ايضاً فالنسبة للمبالغة كقولهم: «يقربهم لهذميات...» او من باب نسبة المعنى الى اللفظ اى: الوصف الذي هو صاحب هذا اللفظ، او معناه اللغوي فالنسبة من قبيل نسبة الكلى الى الجزئي.

ثم اعلم: أن المشروطة قد تطلق و يراد بها القضية التي حكم فيها بضرورة النسبة بشرط الوصف أى: يكون له مدخل فى الضرورة كالمثال الذى ذكره المحشى وقد تطلق و يراد بها القضية التي حكم فيها بضرورة النسبة مادام الوصف أى في جميع أوقات أتصاف الذات بالوصف العنواني سواء كان ذلك الوصف ضرورياً له فى زمان ثبوته له ام لا، الاول كقولنا: كل منخسف مظلم مادام منخسفاً فان الاغتساف ضرورى له فى زمان ثبوته و هو وقت الحيلولة على ماسيأتى والثانى كقولنا: كل كاتب انسان مادام كاتباً.

والفرق بين المنين: ان الضرورة فى الاول بالنسبة الى ذات الموضوع الموصوف بالوصف المنوانى اعنى: الى مجموع الذات والوصف و فى الثانى بالنسبة الى ذات الموضوع من حيث هو هو والوصف معتبر على انه ظرف لها لاجزء لما نسبت اليه والنسبة بينها هى المعوم من وجه لتصادقها فى نحو قولنا: بالضرورة كل منخسف مظلم مادام منخسفاً ثما يكون الوصف العنوانى ضرورى الثبوت لذات الموضوع عند ثبوته له وصدق الاول بدون الثانى فى نحو قولنا: بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً وصدق الثانى بدون الاول فى نحو قولنا: بالضرورة كل كاتب انسان مادام كاتباً.

والمعتبر عندالمصنف هو المعنى الثانى كها هو صريح عبارته هنا و ظاهر كلامه فى مبحث التناقض حيث حكم بان نقيض المشروطة العامة «الحينية المطلقة» على ماسيأتى، فالاولى ان يمثل المحشى بنحو: كل كاتب انسان مادام كاتباً، فان المثال الذى ذكره لايصح بالنسبة الى هذا المعنى فان التحرك ليس بضرورى الثبوت لذات الكاتب فى شىء من الاوقات فان الكتابة التى هى شرط تحقق الضرورة غير ضرورية لذات الموضوع فكيف يكون التحرك الذى هومشروط بها ضرورياً؟ فتأمل. (ميرزا عمدعلى) (قال الشيخ عبدالرحم ره في تحقيق المقام ماهذا لفظه):

«الوصف العنواني هو مفهوم الموضوع، و انما سمى بذلك، اذ يعرف ذات الموضوع التي هي الموضوع حقيقة، به كما يعرف الكتاب بعنوانه.

فان قلت: قولنا: كل انسان متحرك الاصابع مادام كاتباً، من المشروطة العامة، مع انه لم يحكم فيه بضرورة النسبة مادام الوصف العنواني ثابتا لذات الموضوع.

قلت: لانسلم انه منها بل من القضاياء الغير المعتبرة. ثم اعلم: ان المشروطة العامة...» و (لايخنى: ان قول الشيخ محمد على ره يغنى عن اتمام كلام الشيخ عبدالرحيم ره و لهذا لانطيل به الكلام).

(٧٧)قوله: «ولاشىء منه بساكن الاصابع بالضرورة مادام كاتباً»: لايختى ان قوله: 
«بالضرورة» قيد للنفى لا المنفى حتى يكون المعنى نفى الضرورة عن نسبة المحمول الى الموضوع مادام الوصف
و يكون المحمول جايز الثبوت بالنسبة الى الموضوع فلا يصح ماذكره(ره) قبيل هذا، اى: «قد يكون الحكم
فى القضية الموجهة بان النسبة الثبوتية اوالسلبية ضرورية...» وعلى هذا القياس حكم جميع الموجهات السوالب فلا تففل وكن من هذا على ذكر.

فان قيل: ان ذلك ينافى القاعدة المشهورة المقررة عند ارباب المعانى من ان النفى اذا دخل على جملة مشتملة على امر زايد على اثبات شىء لشىء او نفيه عنه توجه الى ذلك الامر الزايد و افاد بمفهومه ثبوت اصل المعنى، مثلاً اذا قلنا: «ما جائنى زيد راكباً» يكون المعنى نفى الركوب لاالجىء.

قلنا: قد تقدم ان هذه القاعدة جارية حين اعتبر النني متأخراً عن القيد او لم يعتبر القيد متأخراً عنه على خلاف فى ذلك و اما اذا اعتبر القيد متأخراً عنه فلاو ما نحن فيه من هذا القبيل وما ذكرمن التنافى انما يأتى 'و لم يكن من هذا القبيل او كان من القبيل الاول. (ميرزا محمد على). (٧٣)هذا التعليل ايضاً على طريق اللف كالسابق و هكذاالبواق فتنبّه.(ميرزامحمدعلى)

(۷۴)فان المشروطة الحاصة كها سيأتى هى المشروطة العامة المقيدة باللادوام الذاتى و لا شكان المطلقة اعم من المقيدة.(ميرزامحمدعلى)

(٧٥)قوله: «وقت حيلولة الارض بينه و بين الشمس»: اى: اذا كان احدهما في عقدة الرأس والاخر في عقدة الذنب،او المراد بالحيلولة،الحيلولة الحقيقية ولايخني استلزامه له.

لايقال: ان الضرورة على ما سيجيء هي استحالة انفكاك شيء عن شيء ولايخني ان العقل لايستحيل عدم انخساف القمر وقت الحيلولة و ان كانت حقيقية اذليس بينهما علية ولا اشتراك في العلة بل انما ذلك من الاتفاقيات وهو لايستلزم الضرورة كما لايخني.

لانانقول: لانسلم أن ليس بينهماعلية لانه قدعلم بالحدس من اختلاف القمر في التشكلات النورية بحسب اختلاف أوضاعه من الشمس قرباً وبعداً ، أن نورالقمر مستفاد من الشمس يعنى: أن علة استنارته هي استقباله للشمس كما أن علة استضائه العالم هي طلوع الشمس وح أذا كان أحدهما في عقدة الرأس و الاخر في عقدة الذنب و وقع كرة الارض فاصلة بينها ينخسف القمر بالضرورة لان انتفاء العلة يوجب انتفاء معلولها فتأمل حق التأمل (ميرزامجمدعلي)

(۷۶)هو ان يكون بعد كوكب عن آخر بثلاثة بروج، بمعنى ان يكون مسافة ما بينهما تسعين درجة ولا يكون ذلكالا اذا كان احدهما فى البرج الذى هو رابع للبرج الذى وقع فيه الاخر او عاشر له. وانماسمى ذلكبالتربيع، لانه يربع الفلك و يقسّمه على اربعة.

ثم لايخنى: ان المراد بالتربيع هنا هو الذى يحصل بين التيرين والالرما ينخسف القمر وقت التربيع فلا يصح المثال فافهم.(ميرزامحمدعلى)

(٧٧) قوله: «فتسمى ح وقتية مطلقة»: لايذهب عليك: ان مايترأى فى كلمات بعضهم من المطلقة الوقتية والمطلقة المنتشرة المطلقة بل هما من القضاياء المعتبرة عندهم. والاولى هى التى حكم فيها بفعلية النسبة فى وقت معين والثانية هى التى حكم فيها بفعليتها فى وقت غير معين. (ميرزامحمدعلى)

(٧٨)يعنى: ان اطلاقها بالنسبة الى الوقتية المقيدة باللادوام التى هى من المركبات، والا فهى مقيدة بالوقت وكذلك المنتشرة المطلقة فان اطلاقها ايضاً بالنسبة الى المنتشرة المقيدة باللادوام التى هى من المركبات و ان كانت مقيدة بالوقت ايضاً فاستيقظ (ميرزامحمدعلى)

(٧٩)قد وقع فى اكثرالنسخ منتشرة بالتاء والصواب تركها لانه مسند الى ضمير الوقت لا القضية و يدل عليه عدم دخولها فى تفسيره فانه لوكان مع التاء لوجب ان يقال فى تفسيره: اى غير معينة -بالتاء- ايضاً. (محمدعلى)

(٨٠)حاصله: ان النسبة بينها هي العموم المطلق فانه كليا صدقت الضرورة،صدق الدوام من غير عكس فان الدوام قد يكون غير مستحيل فلا يكون ضرورة البتة فانها لابد و ان يكون مستحلية فان المراد من الاستحالة الاستحالة الناشئة من ذات الموضوع لا المطلقة الناشئة منها او من غيرها والالكانت الضرورية والدائمة متساو يتين وهو باطل قطماً فان نقيض الضرورية و هو المكنة العامة اعم من نقيض الدائمة و هو المطلقة العامة كما صرح به غير واحد ولو كانتا متساويتين للزم ان يخون نقيضا الاعم والاخص مطلقا متساويين وقد سبق ان بين نقيضيها ايضاً عموماً مطلقا لكن بعكس العينين. و بعبارة اخرى اوضح من ذلك: لو كانتا متساويتين للزم ان يكون نقيضا هما ايضاً متساويين على ما سبق تحقيقه والحال ان بينها عموماً مطلقا كها ذكر.

نعم قد يطلق الضرورة على استحالة انفكاك شىء عن شىء مطلقا فتسمى الضرورة بالمعنى الاعم كالاول بالمعنى الاخص لكن ليس ذلك بمرادهم فى مبحث القضاياء بدليل ذكر هم الدوام فى مقابله و الى ما ذكرنا اشار المحشى خيث قال: «و ان لم يكن مستحيلاً».(ميرزامحمدعلى)

(۱۸)قوله: «مادام الوصف العنواني ثابتاً لتلك الذات»: لا يذهب عليك انهم لم يعتبروا هنا معنيين كها اعتبروا في المشروطة العامة بان يعتبروا الدوام بشرط الوصف و مادام الوصف و ذلك لان الدوام كها ذكر عدم انفكاك الشيء عن الشيء فحينئذ لايتفاوت الحال بين ان يكون للوصف مدخل في دوام المحمول للموضوع كها في قولنا: «بالدوام كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً» او لم يكن كها في قولنا: «بالدوام كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً» او لم يكن كها في قولنا: «بالدوام كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً» ولم يكن كها في دائما للذات في جميع الذات و الوصف كان

(٨٢) اذا اطلقت نحو: «لاشىء من الكاتب بساكن الاصابع مادام كاتباً» فهم اهل العرف: ان نسبة ساكن الاصابع مسلوب عن الكاتب مادام كاتباً.

(٨٣)قوله: «بل من الموجبة ايضاً»: اشارة الى ان ما يستفاد من بعض المحققين فى شرح الرسالة وغيره من تخصيص فهم العرف هذا المعنى بالسالبة، ليس بجيد فان العرف كما يفهم هذا المعنى من اللوجبة ايضاً فلا حاجة لتخصيصه بالسالبة.

و فى اطلاق الموجبة و عدم تقييدها بمعدولة المحمول و كذا فى اطلاق السالبة و عدم تقييدها بكونها غير معدولة المحمول اشارة الى ان ماريا يتوهم هنا كها اتفق لبعض المحقين من المحشين فى شرح الكلام من ان فهم العرف هذا المعنى و ان كان غير مختص بالسالبة بل كها يفهم منها، يفهم من الموجبة ايضاً لكن لامطلقا بل اذا كانت فى معنى السالبة كها اذا كانت معدولة المحمول كقولنا: «كل ناثم غير مستيقظ» و كذا ليس فى مطلق السالبة، بل اذا لم تكن فى معنى الموجبة والاكها اذا كانت معدولة المحمول مثل قولنا: «لاشىء من الكاتب بلاحيوان» فلا يفهم هذا المعنى، ليس كها ينبغى بل العرف لايفرق بين الموجبة و السالبة المعدولة المحمول و بين غير هما فى فهم هذا المعنى ويفهمه فى الموجبة و ان لم تكن معدولة المحمول وفى السالبة و ان كانت معدولة كها هو ظاهر، هذا.

واظن: ان الذى اوقمهم فى ذلك ظهور فهم هذا المعنى فى السالبة بناء على القاعدة المقررة عند ارباب المعانى المذكورة آنفاً فانه اذا قلنا: «لاشىء من النائم بمستيقظ» فالننى يفيد سلب المستيقظ من النائم وثبوته للشخص وذلك معنى الدوام الوصفى و خفائه فى الموجبة بناء على توهم عدم ثبوت تلك القاعدة فيها وانت خبر بان هذه القاعدة و ان كانت مشهورة فى النفى الا ان الاثبات ايضاً كذلك.

قال الشيخ عبدالقاهر البياني في دلائل الاعجاز: «ان النفي اذادخل على كلام فيه تقييد بوجه ما يتوجه الى ذلك القيد وكذلك الاثبات و جملة الامر انه ما من كلام فيه امر زايد على مجرد اثبات الشيء للشىء او نفيه عنه الا و هو الغرض الخاص و المقصود من الكلام و هذا مما لا سبيل الى الشك فيه» انتهى.

فاذا قلنا: «كل كاتب متحرك الاصابع» مثلاً و هو فى معنى: كل شخص كاتب متحرك الاصابع، كان المعنى: اثبات تحرك الاصابع للكاتب لا الشخص، نعم فرق بين الايجاب والنفى من حيث ان النفى يفيد ثبوت اصل الحكم والا ثبات لايفيد نفى اصل الحكم وهذا القدر لا يوجب اختصاص فهم العرف هذا المعنى بالسالبة دون الوجبة فتفطن.

ثم يظهر من بعض المحققين: ان فهم هذا المعنى انما هو فيما اذا كان للوصف مدخل فى الدوام كقولنا: كل كاتب متحرك الاصابع ولاشىء من الكاتب بساكن الاصابع واما اذا لم يكن له مدخل فيه فلا، كقولنا: كل كاتب حيوان ولاشىء من الكاتب بحجر.

و قد ظهرلك مما تلوناه: ان كون الوصف دخيلاً في الدوام ليس له مدخل في فهم العرف هذا المعنى، بل كها يفهم هذا المعنى من نحو: «كل كاتب متحرك الاصابع» فكذا يفهم من نحو: «كل كاتب حيوان» ان الحيوانية ثابتة للموضوع مادام كاتباً و ما يترأى في الحارج من انها ثابتة له مطلقا فهوشىء آخر و كلا منا في دلالة اللفظ من حيث هو هو من غير نظر الى النسبة الحارجية فتأمل (ميرزاعمدعلى)

(۸۴)اى عند عدم ذكر الجهة في القضية الموجبة و السالبة، لا في الموجبة فقط كها هو المتبادر من كلامه.

ثم اعلم: انهم لم يعتبروا للعرفية معنيين على قياس معنى المشروطة اذ الحال بالنسبة الى الضرورة يتفاوت بين الحكم بثبوت المحمول نجموع الذات و الوصف العنوانى و بين الحكم بثبوته للذات فى زمان ذلك الوصف على مالوحنا اليه بخلاف الحال بالنسبة الى الدوام فانه لا تفاوت بين الحكمين فيه اذ كل مادة صدق فيها الحكم بدوام ثبوت المحمول لجموع الذات والوصف يصدق فيها الحكم بدوامه فى زمان ذلك الوصف فلم يحصل للعرفية معنيان بل لها معنى واحد اعنى: الحكم بدوام ثبوت المحمول نجموع الذات و الوصف فنى العرفية لايتيسر ان يكون للوصف مدخل فى دوام ثبوت المحمول بالمنى المذكور فى المشروطة الان الدوام كما يتحقق بالنسبة الى مجموع الذات و الوصف، يتحقق بالنسبة الى الذات وحده فى زمان ذلك الوصف فلايصح ان يقال: لولم يعتبر الوصف مع الذات مركباً لم يتحقق الدوام. (عبدالرحيم)

(٨٥)تفريع لفهم هذا المعنى من القضّية مطلقا لكن اتى بالموجبة، لانها موضع الشهة و عن الربية لا لفهمه من الموجبة بخصوصها على ما هو المتبادر فانه لايناسب قوله: «عندالاطلاق» على ما ذكرنا كما هوظاهر لمن له دربة بسياق الكلام.

اللهم الا ان يقال: ان قوله عندالاطلاق قيد للموجبة وحدها و حذف هذا القيد من السالبة بقرينته فحينلة يجوز ان يكون ذلك تفريعاً للموجبة بخصوصها ايضاً لكن حقيقة الامر ظاهرة لارباب الحقيقة. (ميرزامحمدعلي)

(۸۶)فانها هي العرفية العامة المقيدة باللادوام الذاتي و ظاهر ان المطلق عاء من المقيد.(ميرزامحمدعلي)

(٨٧)قوله: «في أحد الازمنة الثلاثة»: لا عني: أنه ليس ذاك تفسيراً لقوله: بالفعل، كم يظهر

من بعض المحققين من المحشين بل هو متعلق بقوله: متحققة بالفعل، و معنى الفعلية: الحزوج من القوة الى الفعل.

و تحقيق ذلك: انه لمافسر المطلقة العامة بالقضية التي حكم فيهابكون النسبة متحققة بالفعل و كان بظاهره يوهم ان تحققها الفعلى انما هو في الأن الحاضر، قيده بقوله: «في احد الازمنة الثلاثة» اشارة الى ان المطلقة العامة ما حكم فيها بتحقق النسبة بالفعل في احدالازمنة لافي زمان الحال كما هو المتبادر من ظاهره فع نقول:

ان قوله: «اى: في احدالازمنة الثلاثة» اما تفسير لمحذوف متعلق بقوله: «متحققة بالفعل» فيكون تقدير الكلام: انها ما حكم فيها بكون النسبة متحققة بالفعل في زمان، اى: في احدالازمنة و يكون فايدة التفسير ان ليس المراد منه زمان الحاضر على التعيين كها هو الظاهر، او لمفعول مطلق محذوف اى: متحققة بالفعل تحققاً، اى: تحققاً كائناً في احد الازمنة الثلاثة ولا يخفى فايدة التفسير على هذا التقدير ايضاً.

فان قبل: فعلى ما ذكر من معنى المطلقة العامة يلزم ان لايكون القضية التى موضوعها وقت مطلقة عامة كقولنا: «الزمان موجود» مثلاً والالزم ان يكون للزمان زمان.

قلنا: لاضرر، فان الزمان الذي هو ظرف زمان اعتبارى لاحقيق والممتنع ان يكون كلاهما حقيقياً لامطلقا.

بق هنا شىء و هو ما قيل: من ان الفعلية كها صرح به شارح المطالع و يدل عليه تفسير هم لها، ليست بجهة القضية فان الجهة كها تقدم هى الكيفية الحاصلة لوقوع النسبة الذى هو الحكم ولاشك فى كونها مغايرة للنسبة فان الجهة جزء اخير للقضية مغاير للموضوع و المحمول والحكم والفعلية المفسرة بما ذكر هو معنى الحكم والوقوع لاغير، فع لايصع ذكر المطلقة العامة فى الموجهات وجعلها ثمانية كها فعله المصنف وغيره.

و اجاب ذلك المحقق و تبعه بعض المحققين --بعد تسليمه ان الفعلية ليست بجهة-- بان عدهم المطلقة العامة فى عداد الموجهات كعدهم السوالب فى الحمليات يشير الى ان المطلقة العامة لما كانت مستعدة لقبول الجهات وصالحة لدخولها عليها عدوها منها كها عدواالسوالب من الحمليات لذلك.

و اقول: هذا —كها قيل ـ ينانى ماسيأتى من ان الدائمة المطلقة تناقض المطلقة العامة مع اشتراطهم فى التناقض الاختلاف فى الجهة، ولو سلم عدم المنافات بناء على ماسيأتى فالاولى ان يقال: بان الفعلية جهة كها صرح به المصنف فى شرح الرسالة وذلك، لان القضية قبل تقييدها بالفعلية تحتمل الفعلية وغيرها فاذا قيدت بها اختصت بها.

والحاصل: ان الفعلية لا تكون جهة اذادلت على ان النسبة ليست بمقيدة بشىء من الفعلية وغيرها لااذا دلت على كونها مقيدة بالفعلية و الاطلاق فافهم.(ميرزامحمدعلي)

(وقال الشيخ عبدالرحيم في تحقيق المقام): «... ثم اعلم: ان المصنف ذهب الى ان الفعلية كيفية للنسبة لان معناها ليس الاوقوع النسبة و...هذا كلام حق لكن يفهم من قوله: كما عدوا السالبة الخ، ان اطلاق الحملية والشرطية على السوالب بالمجاز و هو خلاف مامر فتذكر».

(٨٨)يريد ان هذا المعنى اعنى: الحكم بكون النسبة متحققة بالفعل في أحد الازمنة الثلاثة لما

كان هو المفهوم من القضية حالة الاطلاق و عدم تقييدها بجهة من الجهات سميت القضية الموجهة الدالة على هذا المعنى المقيدة بالفعلية بالمطلقة، تسمية للمقيد باسم المطلق.(ميرزامحمدعلى)

(٨٩)فان الوجودية اللادائمة هى المطلقة العامة المقيدة باللادوام الذاتى والوجودية اللاضرورة هى المطلقة العامة المقيدة باللاضرورة الذاتية. وقد تقدم مراراً ان المطلق اعم من المقيد.(ميرزامحمدعلى)

(٩٠)قوله: «بان خلاف النسبة المذكورة فيها...»: اى: سواء كانت ايجاباً او سلبا، فقولنا: «كل نارحارة بالامكان» معناه: ان سلب الحرارة عن القار ليس ضرورياً، و قولنا: «لاشىء من الحار ببارد بالامكان» معناه: ان ايجاب البرودة للحار ليس ضرورياً و هكذا.

فقد ظهر من ذلك ان المكنة العامة غير مشتملة على الحكم فى الجانب الموافق كما صرح به بعضهم فح لايصح عدها قضية فضلاً عن كونها بسيطة او موجهة و بالجملة، ان قيل: بان الممكنة العامة مشتملة على الحكم فى الجانب الموافق، لم يصح عدها من البسايط لاشتمالها ح على حكمين مختلفين وان قيل بانها غير مشتملة عليه، لم يصح عدها قضية اعم من كونها بسيطة او موجهة.

لايقال: انا نختار الشق الاول و نقول: ان معنى الامكان سلب الامتناع عن الطرف الموافق كها فسره بذلك قوم، فع يصح عدها من البسائط لاشتمالها ح على الحكم فى الجانب الموافق دون المخالف ولايرد شىء.

لانانقول: لانسلم ان الامكان بذلك المعنى يدل على الحكم فى الجانب الموافق، غاية الامرانه يدل على النسبة المذكورة غير ممتنعة و ليس هذا حكماً بوقوعها مع ان التحقيق: ان الامكان بهذا الممنى عين الامكان بذلك المعنى فى المعنى فان سلب الضرورة عن الجانب المخالف يلزمه سلب الامتناع عن الطرف الموافق و بالمكس.

قال بعض المحققين: ان الممكنة وان لم يكن فيها فى الطرف الموافق حكم اصلاً حتى يحتمل ان يكون واقماً و ان لايكون، بل انما حكم فيها بسلب الضرورة عن الطرف المخالف فقط، فالمطلقة العامة هى القضية بالفعل والموجهة بالقوة والممكنة ليست قضية الابالقوة فضلاً عن كونها موجهة بالفعل لكن لما كان مرادهم بالقضية اعم من ان تكون بالفعل او بالقوة و قد صرحوا بان الموضوع و المحمول والنسبة بينها قضية، الاترى انهم عدوا المختطلات فى القضايا ولا حكم فيها بالفعل صح عدهم اياها فى عداد القضايا بل عدهم اياها من الموجهات ايضاً انما بملاحظة صلاحيتها للجهة بالقوة وان لم تكن لهاجهة بالفعل كما عدوا المطلقة العامة منها بذه الملاحظة الضاً.

و اقول: اذا ثبت كونها قضية بهذه الملاحظة او لغيرها مما قيل، امكن لنا ان نقول باشتمالها على الجهة بالفعل، ضرورة ان سلب الضرورة عن الطرف المخالف كيفية حاصلة للنسبة فانها قبل تقييدها بالامكان كانت محتملة لذلك و غيره حتى يمكن ان يكون طرفها المخالف ضرورياً و اذاقيدت به علم ان ذلك الطرف ليس بضرورى و لاشك فى كونها كيفية مخالفة لاصل الحكم و هذا نظير ما قلنا فى المطلقة العامة، فافهم وتأمل.(ميرزامحمدعلى)

(١١)قوله: «يعنى: ان الكتابة غير مستحيلة له»: اعلم: ان للامكان تفسيرين: احدهما سلب الضرورة الذاتية عن الجانب المخالف للحكم و ثانيهما سلب الامتناع الذاتي عن الجانب الموافق د شارانحشى الى التفسيرين المذكررين بهاتين العبارتين و اشار ايضاً الى ان النفسيرين مندوين. مندوين. (عبدالرحيم)

(٩٢)قوله: «سميت القضية ح ممكنة»: اى: حين اذ حكم فى القضية بان خلاف النسبة الذكورة فيها ليس ضرورياً.

ثم اعلم: ان الظاهر ان اطلاق القضية البسيطة على الممكنة العامة بالمجاز، لانها لوكانت مشتملة على الحكم فى الجانب الموافق فتكون مشتملة على حكين مختلفين، فلا تكون بسيطة و ان قلنا: انها ليست مشتملة على الحكم فى الجانب الموافق كما هو الظاهر، فلا تكون قضية، فعدها فيها بالمجاز (شيخ عبدالرحيم)

(٩٣)فان قلت: ما الوجه فى اعادة هذا مع ان الاولى تركه حتى يذهب النفس الى التفسيرين و ينطبق ما اشار اليه فى تفسير المثال؟

قلت: الوجه هو الاشارة الى ان المراد بالممكنة هيهنا هذا المعنى لا المعنى الاخروان كان هوصحيحاً فى نفسه. فلو لم يعد هذا لتوهم ارادة المعنى الاخرستيما بعدمامر من الاشارة.(شيخ بمبدالرحيم)

(۱۴)فانها الممكنة العامة المقيدة بعدم ضرورة جانبها الموافق ايضاً ولاريب في عمومها منها لانه من صدق سلب الضرورة عن كلا الطرفين، صدق سلبها عن احدهما من غير عكس وهو ظاهر و منه يعلم كون الممكنة الخاصة خاصة وقيل: اتما سمى الامكان العام «عامياً»، لانه المستعمل عند جههور العامة وخاص «خاصياً»، لانه المستعمل عند الخاصة من الحكماء. (ميرزامجمدعلى)

(٩٥) قوله: «القضاياء الثمانية المذكورة»: وطريق انحصارها بها ان النسب المذكورة في القضية المرجهة اما ان تكون مقيدة بالضرورة ام بغيرها، فان كانت مقيدة بها فاما ان تكون خاصة بوقت ام لا و على لاول اما ان يكون الوقت معيناً فهى الوقتية المطلقة او غير معين فهى المنتشرة المطلقة وعلى الثانى اما ان تكون مادام الذات فهى الضرورية المطلقة او مادام الوصف فهى المشروطة العامة و ان كانت مقيدة بغير الضرورة فاما ان تكون بالدوام او بغيره و على الاول اما ان يكون مادام الذات فدائمة مطلقة او مادام الوصف فعرفية عامة و على الثانى اما ان تكون مقيدة بالفعل فهى المطلقة العامة او بالامكان فهى الممكنة العامة. العامة .

ولا يخنى: ان حصرالقيود اولاً بالاربعة غير عقلى وهكذا حصر اقسام الضرورة بالاربعة و الدوام بالاثنين و حصر كل واحد من الفعلية و الامكان بواحد، فان الاقسام الاربعة المذكورة للضرورة تجرى بالاثنين و حصر كل واحد من الفعلية و الامكان بواحد، فان الاقسام المربعة بالبحث عن احوال البسايط الثمانية المذكورة و المركبات السبعة التى يجيء ذكرها بل لايبحث في مباحث التناقض و المحكوس و الاقيسة من الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة ايضاً مع كونها من البسائط الثمانية المذكورة و لهذا تركها بعض المحققين من المنطقين هنا ايضاً فتأمل.(ميرزاعمدعلى)

(۹۶)قوله: «من جلة الموجهات»: ظرف مستقر متعلق بمقدر حال او صفة للقضاياء لالغو متعلق بالمذكورة و اشار باقحام لفظة «من» و كذا لفظة «جلة» الى ان الموجهات كثيرة والمذكورة هنا بعض منها كها هوظاهر.(ميرزامحمدعم) (٩٧)قوله: «اعلم: ان القضية الموجهة اما بسيطه...»: اعلم: انا لم نلتفت الى الأن الى بيان النسب بين الموجهات مع ان معرفتها في هذا الفن كثير الجدوى سها في مباحث النقائض و العكوس فنضع لمعرفتها جدولاً حتى يرجع الطالب اليه و لما كان بيوت، فلهذا نرسم علامات النسب،فا'عموم والخصوص مطلقا علامته «مط» والعموم والخصوص من وجه علامته «من» والتباين الكلي علامته «ين» و علامتا المشروطتين العامة والحاصة بشرط الوصف «ط» و في اوقات الوصف «ف» و اذا اردت ان تعرف النسبة بين القضاياء الخمسة عشر فلاحظ القضية الاولى الفوقانية مع ماتحتها و مع ما تحت ما تحتها وهكذا الى اخره ثم لاحظ القضية الثانية كذلكثم الثالثة و هكذا و اذالاحظت كذلك،فانظر الى ما في مقابلة التحتانية من البيوت التي رسمنا فيها النسب حتى تجد ما هو المطلوب ثم القضية الفوقانية ان كانت اعم من التحتانية فرسم علامته «فم» وان كانت بالعكس فرسم علامته «حم» وينبغي ان يعلم: ان جريان النسب في القضاياء ليست كجريانها في المفردات و ما في حكمها من المركبات التقبيدية و انما هو بحسب الصدق بمعنى الحمل يستعمل بـ «عَلَىٰ» يقال: صدق الحيوان على الانسان، و اما في القضاياء فلا يتصور صدقها بمعنى حلها على شيء لان القضية لاتحمل على المفرد و لا على قضية اخرى فالنسب انما يعتبر في القضاياء بحسب صدقها اي بحقيقتها في الواقع فاذا استعمل فيها الصدق يراد به التحقق و يكون مستعملاً بكلمة «في» فيقال: هذه القضية صادقة في نفس الامر اي: متحققة فيها حتى اذا قلنا: كلما صدق كل انسان حيوان بالضرورة صدق كل انسان حيوان دائماً كان معناه: انه كليا تحقق في نفس الامر مضمون القضية الثانية، وقد يستعمل الصدق في القضاياء معني آخر اعني: مطابقة حكمها للواقع و هو الذي اخذوه في تعريفها. والجدول هذا. (عبدالرحيم)

(الجدول في الصفحة الآتية)

											مردرة لقه
										لامن معط	مشروطه عا
									من	مط	وقية طلقة
								بط حم	ن	مط	متشرهلقة
							ن	س ا	من ا	مط	دائمة طلقته
						مط	ئن	من أ	مط	مط	عرفيعامته
					مط	مط	مط	مط	مط	مط	مطلقهاته
				مط	مط	مط	مط	مط	مط	مط	مكنه عامته
			مط	مط	مط	بن	من	من	مط	ين	مشروظ خاصه
		من	مط	مط	من	ين	مط	مبط	من	ين	ومرتشة
_	مط	من	مط	مط	من	ين	مط	من	من	ين	منتشرة
ن	من مر	مط	مط	مط	مط	ين	مط	من	من	ين	عزفية خاصه
ط مط م	مط	مط	مط	4	مط	ين	من	من	من	اين	ئمة وجو ديباللاد
مط مط مط	مط	مط	<i>مط</i> م	مط	مط	من	من	من	من	ا این	وجوديهالام
يط مط مط مط	مط ام	2	مط	من	مط	من	من	من	من	ين	ممكته المحكت

و التصديقات \_\_\_\_\_\_\_ و التصديقات \_\_\_\_\_

(٩٨)اى: معناها، و اتماقال كذا ولم يقل لفظها، ليكون شاملاً للممكنة الخاصة. فان لفظها غير مركب من الايجاب والسلب كها سيصرح به(محمدعلى)

(٩٩)اى: من الموجب والمسلوب. (عبدالرحيم)

(۱۰۰)قوله: «بشرط ان لايكون الجزء الثانى مذكوراً فيها بعبارة مستقلة»: و ذلك لانه لوكان مذكوراً فيها بعبارة مستقلة يكون هناك قضيتان مستقلتان لاقضية واحدة مركبة.

ثم ربما يتوهم: ان القضية المركبة اذا اشتملت على الايجاب و السلب فلامعنى لتخصيص بعضها بالموجبة وبعضها الاخرى بالسالبة.

والجواب: ما اشار اليه المحشى فيما بعد بقوله: «والعبرة بالايجاب و السلب...»(شيخ عبدالرحيم)

(۱۰۱) قوله «سواء كان في اللفظ»: اى: في لفظ القضية التي لها مفادان: سلب و ايجاب، «تركيب، كقولنا: كل انسان ضاحك بالفعل لادافاً، فقولنا لادافاً » و به جاء التركيب لقضية الاصل «اشارة الى حكم سلبي »اى: لان الاصل موجب « اى لا شيء من الانسان بضاحك بالفعل » لانه سيجيء ان اللادوام اشارة الى مطلقة عامة «او لم يكن في اللفظ تركيب» بل كان مقيداً بلون من القيود، فيدل الى لون آخر «كقولنا كل انسان كاتب بالامكان الحاص» فهذا قيد واحد لاانه قيد بعد قيد كما سبق في المثال السابق و لكن هذا القيد الموجود المنحل الى قيدين كان مكانه قيد بسيط وهو سلب الضرورة عن جانبي القضية الموافق والمخالف بدل مدا القيد المبيط و جيء بقيد يعطى سلب ضروري الجانبين الموافق والمخالف، فان مفاد كل انسان كاتب بالامكان العام، ان سلب الكتابة عنه ليس ضرورياً ولكن مفاد كل انسان كاتب بالامكان الحاص، ان سلب الكتابة عنه وهكذا اثباتها له جيعا ليسا ضروريين.

و شعار القضية المركبة من ناحية الايجاب و السلب بان يقال: سالبة او موجبة، ملحوظ فى جزئها الصريح وهو الاول، لافى جزئها الضمنى و هومفاد القيد، فان كان الجزء الصريح موجباً سميت المركبة موجبة و ان كان سالباً سميت سالبة. (التقريب ص٤٤-٤٧)

(١٠٢)فان كان الجزء الاول موجباً كانت القضية موجبة وان كان سالباً فسالبة والجزء الثانى مخالف له فى الكيف وموافق له فى الكم.(شرح الشمسية ص٩٥)

(١٠٣)قوله: «واعلم ايضاً: ان القضية...»: قال بعض المحققين من المحشين (ره): لايخنى انه لايصدق على المكنة الخاصة.

و اقول: ان اراد: انه ليس فيها تقييد مطلقا كيا هو الظاهر، فهو غير مسلم، لان المراد من التقييد اعم من ان يكون في اللفظ ام في المعنى كمايرشدك اليه قوله قبيل هذا: «سواء كان في اللفظ تركيب .... او لم يكن فى اللفظ تركيب» و ان اراد: ان التقييد فيها ليس بقيد اللادوام و اللاضرورة، فهو ايضاً عمزع فان الممكنة الخاصة المقيدة بعدم ضرورة جانبها الموافق ايضاً و هو معنى الملاضرورة فان قولنا: كل انسان كاتب بالامكان المخاص، في معنى قولنا: كل انسان كاتب بالامكان المخاص، في معنى قولنا: المن مراد المحشى اعم العام لا بالفصرورة، الا انهم قالوا: بالامكان المخاص و ارادوا ذلك، مع انا نقول: ان مراد المحشى اعم من ان يكون التقييد بلفظى اللادوام و اللاضرورة و ما يفيد مؤداهمافتأمل. (عمدعلى)

(قال صاحب التقريب في تحقيق المقام ما هذالفظه):

قوله: «و اعلم ايضاً»: اى: غير ما علمت من خصوصيات القضية المركبة، من ان العبرة بايجابها و سلبها بجزء ها الاول و انه يشترط فى جزئها الثانى ان لا يكون مذكوراً بعبارة مستقلة، ان القضية المركبة انها تحصل بتقييد قضية بسيطة بقيد مثل اللادوام و اللاضرورة.

فان قلت: الامكان الخاص قيد يرد على قضية خالية من كل قيد فكيف يشمله قول الشارح انما تحصل بتقييد قضية بسيطة؟

قلنا: ليس الامركذلك ، فان قضيتنا قبل ان تطرأ خصوصية الامكان الخاص عليها كانت موجهة بالامكان العام الذى معناه سلب الضرورة عن الطرف المخالف فلها اريد سلب الضرورة عن الجانبين بل المريد سلب الضرورة عن الجانب المحافق بعد فرض سلب الضرورة عن الجانب المخالف جىء بلفظ يدل على السلب المذكوراعنى: سلب الضرورتين، فالقضية الممكنة الخاصة اصلها ممكنة عامة قيدت بسلب الضرورة عن الجانب الموافق و بعبارة اخرى قيدت بقيد اللاضرورة عن الجانب الموافق و بعبارة اخرى قيدت بقيد اللاضرورة عن الجانب الموافق بعد ان كان مسكوتا عنه فصارت بذلك مركبة. (التقريب ص٤٧)

(۱۰۴) الاولى ان يقرء «بقيد» بالتنوين ويكون المراد بقوله: «مثل اللادوام ...» بيان النظير و يجوز ايضاً ان يقرء بالاضافة فيكون المراد من مثلهها الاعم الشامل لانفسها ولمثلهها فتفظن.(ميرزامحمدعلى)

(١٠٥) الايذهب عليك: ان ليس في هذا الكلام دلالة على ان معنى بالفعل في احد الازمنة الثلاثة كيا يتوهم من ظاهره بل معناه: هو المفاد من قوله: «واقعاً» و هو الحزوج من القوة الى الفعل.(ميرزامحمدعلى)

(١٠٤) قوله: «فيكون اشارة الى قضية ...»: اى فيكون اللادوام الذاقى اشارة الى قضية مطلقة عامة غالفة للاصل فى الكيف اى: فى الايجاب و السلب و موافقة فى الكم اى: فى الكلية و الجزئية، فاذا كان اصل القضية موجبة كلية كان اللادوام اشارة الى مطلقة عامة سالبة كلية كقولنا: بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً لادائماً، اى: لاشىء من الكاتب متحرك الاصابع بالفعل، و ان كان الاصل سالبة كلية، كان اللادوام اشارة الى موجبة كلية كقولنا: بالضرورة لا شىء من الكاتب بساكن الاصابع مادام كاتباً لا دائماً اى: كل كاتب ساكن الاصابع بالفعل و هكذا الامر فى الجزئية و سيأكن الإصابع مادام كاتباً لا دائماً اى: كل كاتب ساكن الاصابع بالفعل و هكذا الامر فى الجزئية و سيأتى بيان ذلك من الحشى.

ثم انما قال: فيكون اشارة اليها و لم يقل: معناه هي كها قال في اللاضرورة: ان مفادها، هي الممكنة العامة كها سيأتي.

لانها ليست مفهومه الصريحي، بل لازمة له فان مفهومه الصريح ما ذكره المحشى اولا اعنى: سلب الدوام عن الموضوع مادام الذات وليس هذا معنى المطلقة العامة البته لكته يستلزمه فانه اذا حكم بسلب دوام الايجاب مادام الذات يلزمه فعلية السلب و اذا حكم بسلب دوام السلب يلزمه فعلية الايجاب و كانه اشار الى هذه الدقيقة حيث امر بالفهم. (ميرزا محمد على).

(١٠٧)قوله: «غالفة للاصل في الكيف موافقة له في الكم فافهم»: اشارة الى ان النسبة المذكورة في القضية اذا لم يكن دائمة فنقيضها لا يلزم ان يكون الواقعة بالفعل في الجملة والالزم ارتفاع النقيضين فهي قد يكون بالفعل دائماً وقد لا يكون وعلى التقديرين يصدق علها انها واقعة بالفعل.

قلنا: قال المحشى: «فيكون نقيضها واقعاً البتة فى زمان من الازمنة» و فيه اشارة ايضاً الى أن الخالفة ليست الا فى الكيف يعنى: لامخالفة بين اصل القضية و القضية التى مدلول الجهة اصلاً لا فى الموضوع و لا فى المحمول و لا فى الحكم لان السكوت فى معرض البيان، يفيد الحصر. (عبدالففار)

(١٠٨)قوله: «المشروطة الحناصة هى المشروطة العامة...»: لايخنى: ان وصف الموضوع هنا و فى العرفية الحناصة كما صرح به بعض المحققين فى شرح الرسالة، يجب ان يكون وصفاً مفارقاً لذات الموضوع و الا لم يصنع التقييد باللادوام الذاتى، ضرورة انه اذا كان دائماً له و وصف المحمول دائم بدوام وصف الموضوع، كان وصف المحمول دائماً لذات الموضوع و هذا مناف لمعنى اللادوام. (ميرزا محمدعلى)

(١٠٩)لايخنى ما فى ايراد احد تمثيلى الحناصتين ايجاباً والاخر سلباً من الاشارة الى بيان المخالفة فى الكيف ولواتى باحدهما جزئياً ايضاً لكان اولى كما لايخنى.(ميرزاعمدعلى)

ليكون اشارة الى بيان الموافقة في الكم. (منه)

(١١٠)وهى ان كانت موجبة فتركيبها من موجبة وقيد مطلقة هى الجزء الاول و سالبة مطلقة عامة هى الجزء الثانى و ان كانت سالبة فتركيبها من سالبة وقتية مطلقة هى الجزء الاول و موجبة مطلقة عامة هى الجزء الثانى.(شرح)

(١٩١١)اى: فاذا كان معنى اللاضرورة الذاتية سلب الضرورة عن النسبة المذكورة مادام الذات فيكون هذااى: معنى اللاضرورة الذاتية، حكماً بامكان نقيض تلك النسبة المذكورة لان الامكان كها سبق هو الضرورة عن الطرف المقابل للحكم فيكون امكان نقيضها هو سلب الضرورة عنها لانهاالطرف المقابل للنقيض.(محمدعلى)

(١١٢)قوله: «لان الامكان هو سلب ضرورة الطرف المقابل»: تعليل لقوله: «فيكون هذا حكماً بامكان نقيضها».

و محصله: ان معنى اللاضرورة فى الموجبة مثلاً هو: ان الايجاب لم يكن ضرورياً و اذا لم يكن الايجاب ضرورياً لكان هناك سلب ضرورة الايجاب و سلب ضرورة الايجاب ممكن عام سالب لان الامكان هو سلب ضرورة الطرف المقابل فكلما كان الاصل موجبة فاللاضرورة اشارة الى ممكنة عامة لانها هى التى حكم فيها بسلب ضرورة الايجاب وقس على هذا الحال فى السالبة. (شيخ عبدالرحم)

(١١٣)قد عرفت ان الممكنة العامة عين معنى اللاضرورة الذاتية و لذا قال: ان مفاد اللاضرورة هى الممكنة العامة ولم يقل: فيكون اشارة اليها كها قال في اللادوام.(ميرزامحمدعلي)

(۱۱۴)اى: و موافقة له فى الكم. و انما تركه فى هذا المقام اعتماداً على ما سبق فى معنى اللادوام و اتكالاً على ما سيأتى من المصنف فى آخر الكلام.(ميرزاعمدعلى)

(١١٥)قوله: «و وجودها فى وقت من الاوقات»، عطف تفسير بقوله: «فعلية النسبة» و قوله: «فى وقت من الاوقات»، متعلق لهما على سبيل النتازع. و فى هذا الكلام اشارة الى ان معنى بالفعل ليس في احد الازمنة كما يتوهم من ظاهر عبارة المحشى فيماسبق و قلمر. (محمدعلي)

(۱۱۶)قوله: « فهى مركبة»: اى: القضية فى قولنا: كل انسان متنفس بالفعل لا بالضرورة، مركبة من مطلقة عامة وهى مفاد قولنا: لا بالضرورة، فانه بمنزلة قولك بالامكان العام، ملحوظة فى بيان ما يصح تقييده باللادوام الذاتى والوصفى واللاضرورة الذاتية و الوصفية ومالا يصح تقييده بالسائط السابقة الذكر.

1. الضرورية المطلقة بلايصح تقييد الضرورية المطلقة باللاضرورة الذاتية لان قيدها المذكور يناقض الاصل المقيديه، فإن الضرورة الذاتية واللاضرورة الذاتية تتمانعان وهكذا لايصح تقييدها باللاضرورة الوصفية، لان المحمول اذا ثبت انتسابه للموضوع بالضرورة في جميع اوقات الذات، فهو ثابت له مع جميع اوصافه، لان اوقات اوصافه من اوقات ذاته لا تبارحها و هكذا لايصح تقييدها باللادوام الذاتي والوصفي، لان ضرورة الانتساب دوام، مع استحالة انفكاك ، فضرورة انتساب المحمول لذات الموضوع مادامت الذات موجودة، ينافيها لادوام الانتساب بحسب الذات وبحسب الوصف ايضاً لان الوصف من شؤن الذات وقته من اوقاتها.

٢- المشروطة العامة — لا يصح تقييدها باللاضرورة الوصفية لتنافى الضرورة بحسب الوصف واللاضرورة بحسب الوصف، ولكن يصح تقييدها باللاضرورة الذاتية فان الضرورة الوصفية تحكم باستحالة انفكاك المحمول عن الموضوع مادام الوصف، و هذا الوصف قديكون وصفاً مفارقاً يزول و يثبت مكانه غيره وذلك كوصف الكتابة والقيام و القعود و نظائرها، واللاضرورة الذاتية تقول: ان انتساب المحمول المذكور ليس ضرورياً للموضوع مادامت ذاته، و قد عرفت ان وقت الوصف بعض من وقت الذات، فاللاضرورة الذاتية تشير الى مازاد من اوقات الذات عن اوقات الوصف، و اذاصح تقييدها باللادوام الذاتي، فان اللادوام الذاتي فيها معناه: ان انتساب المحمول فيها للموضوع ليس دائماً مادامت ذات الموضوع موجودة، فان اوقات الذات تزيد على اوقات الوصف العنوانى المفارق، كالكتابة ونحوها، فالضرورة بحسب الوصف أنما تتناول وقتاً عدوداً من اوقات الذات والاوصاف اللازمة للذات كالانسانية للانسان والحيوانية للحيوان ونظائر ذلك ، لايقال لها: اوصاف عنوانية الإنصرب من التكلف، وأنما هي عناو بن انتزاعية من مقام المعنون ولذلك تدوم بدوامه و تنهدم عنوانية الإضرب من التكلف، وأنما الموصفى لانه يناقض الضرورة الوصفية بوضوح.

٣ـ الوقتية المطلقة — يصح تقييدها باللاضرورة الذاتية، لان الضرورة فيها فى وقت معين و اوقات ذات الموضوع تزيد على هذه القطعة اعنى: الوقت المعين، فقيد اللاضرورة الذاتية يشير الى مازاد من اوقات الذات عن ذلك الوقت المعين و هكذا يصح تقييدها باللادوام الذاتي بالملاك المذكور وهكذا باللاضرورة و اللادوام الوصفيين، لان الوصف الذى يراعى فى الوقتية المطلقة وصف لازم منتزع عن ذات الموضوع كالقمرية من القمر و الانسانية من الانسان، و هذه الاوصاف كها قرأت باقية ببقاء الذات، فعنى لاضرورتها ولادوامها هوعين معنى لاضرورة الذات ولادوامها بلا تفاوت اصلا.

 ١٤ المنتشرة المطلقة – و هي كالوقتية المطلقة و لكن وقت الضرورة فيها مردد في جملة اوقات الذات فكل ما قيل هناك ، يقال هنا بلا ادنى تفاوت، فتتقيد المنتشرة المطلقة باللاضرورتين الذاتية و الوصفية في التصديقات \_\_\_\_\_\_\_\_\_ في التصديقات \_\_\_\_\_\_

و باللادوامين الذاتي و الوصني.

۵ـ الدائمة المطلقة - لايصح تقييدها باللادوام الذاتى، لانه نقيض صريح للدوام الذاتى و هكذا لا تقيد باللادوام الوصنى، لان اوقات الوصف من جلة اوقات الذات وتقيد باللاضرورتين الذاتية والوصنية، فان الدوام لا يمانع سلب استحالة انفكاك المحمول عن الموضوع الذى هو مفاد اللاضرورة واللاضرورة الوصنية هنا قرينة اللاضرورة الذاتية لان وصفها لازم منتزع لامفارق عنوانى.

عد العرفية العامة — يصح تقييدها باللاضرورة الذاتية واللادوام الذاتى لما عرفت من ان اوقات الذات اكثر من اوقات الوصف العنواني، فاللاضرورة و اللادوام الذاتيان يشيران الى مازاد من اوقات الذات عن اوقات الوصف، و هكذا يصح تقييدها باللاضرورة الوصفية فان الدوام بحسب الوصف لايانع سلب استحالة انفكاك المحمول عن الموضوع باعتبار وصفه ولكن تقييدها باللادوام الوصفى ممنوع، لانه نقيض صريح للدوام الوصفى.

٧- المطلقة العامة - يصح تقييدها بالقيود الاربع، لانها انها تفيد ان انتساب المحمول للموضوع ثابت في وقت غير معين و اوقات الذات اكثر من هذه القطعة الزمنية المرددة و وصف موضوعها انتزاعى لازم، فحكم حكم الذات كما عرفت ذلك مكررا.

۸ـ المكنة العامة — كذلك يصح تقييدها بالقيود الاربع، لانها انما تفيد ان انتساب المحمول للموضوع جائز و هذا المعنى يلائم الضرورة واللاضرورة و الدوام واللادوام بحسب الوصف و بحسب الذات و ان قلنا: ان معنى الامكان هو سلب الضرورة، فهو لايلائم الضرورة ولايمانع الدوام وعليه فيلزم التفطن لمعنى الامكان و ان المراد به اى معنى من هذين المعنين. (التقريب ص٢٨ – ٢٩ – ٥٠)

(١١٧)قوله: «احديهما موجبة والاخرى سالبة»: لم يقل: اوليهما موجبة والاخرى سالبة كما هو الموجود في المثال المذكور،

لان الوجودية اللاضرورة قد تكون مركبة من مطلقة عامة سالبة و ممكنة عامة موجبة نحو: لاشىء من الانسان بمتنفس بالفعل لابالضرورة، اى: كل انسان متنفس بالامكان العام.(ميرزامحمدعلي)

(١١٨)اى: اللادوام مطلقا فيا سبق وفى هنا و لم يذكره فيا سبق، لان تقييد المطلقة العامة بعلم يكن معلوماً هناك فلايناسبه ذلك التفصيل المذكور هنا لما فيه من شايبة العمياء ولو ذكر سبب التقييد بالنسبة الى ماسوى المطلقة العامة هناك و بالنسبة اليها هنا للزم التفكيك والتطويل الغير المناسب لصناعة التصنيف و انحا خص ذلك باللادوام مع ان اللاضرورة ايضاً قيدت به، لزيادة الاهتمام بشأنه لان اكثر البسايط يصح تقييدها به دونها فتأمل (ميرزا عمدعلى)

(١١٩)هذا في العرفية العامة ظاهر و اما في المشروطة العامة فلانها مقيدة بالضرورة بحسب الوصف ويلزمه الدوام بحسب الوصف لماسبق ان الضرورة اخص مطلقا من الدوام فيستلزم وجودها وجوده ضرورة وجود الاعم عند وجود الاخص.(ميرزامجمدعلي)

(۱۲۰)اما هى فلا يصح تقييدها بها، لان معناها اللاضرورة بحسب الوصف كها ان معنى اللادوام الوصف ألى الفرورة بحسب الوصف على ما اشار اليه المحشى آنفاً ولاشك ان الضرورة بحسب الوصف تنا فى اللاضرورة بحسبه.

نعم اذا قلنا: بان معنى اللاضرورة الوصفية، اللاضرورة مادام الوصف او معنى المشروطة العامة الضرورة مادام الوصف كما هو ظاهر المصنف فيجوزح تقييدها بها لان النسبة بين الضرورة بحسب الوصف هى العموم من وجه ولاريب فى جواز اجتماع كل من الاعم والاخص من وجه من وجه م نقيض الاخر. (ميرزامحمدعلى)

(قال الشيخ عبدالرحيم في هذا المقام): فيه ان اللاضرورة الوصفية لا تنافى المشروطة بشرط الوصف، لان المشهور ان معنى اللاضرورة الوصفية هو سلب الضرورة حين الوصف و يمكن ان يكون المحمول ضرورياً بشرط الوصف ولايكون ضرورياً في وقت الوصف.

(۱۲۱) التفصيل في هذا المقام: ان القضاياء البسائط المعتبرة المذكورة في هذا الكتاب هي الثانية والقيودات المذكورة هي الاربعة و بملاحظة كل من القضاياء الثمانية مع كل من تلك القيود الاربعة يرتق الى اثنين و ثلاثين صورة: تسعة منها غير صحيحة وهي: تقييد الضرورية المطلقة بالقيود الاربعة، لان الضرورة مادام الذات تنافى اللاضرورة و اللادوام بكلا قسميها وتقييد الدائمة المطلقة باللادوام الذاتي و الوصني، لان الدوام بحسب الذات تنافى اللادوام بكلا شقيه، هذه ستة و الثلاثة الباقية تقييد المشروطة العامة باللادوام اللادوام الوصني، وتقييد العرفية العامة باللادوام الوصني، وسيمة منها صحيحة معتبرة وهي المذكورة في المتن والصور الباقية صحيحة غير معتبرة.

ونحن نرسم جدولاً يشتمل على خمسة واربعين بيتأ ونضع القيود الاربعة في البيوت الفوقانية التالية للبيت الاول بتقديم اللاضرورة على اللادوام والذاتي منهاعلى الوصني والبسايط الثمانية في البيوت التالية له من اليمن على تىرتىب ذكرها في المتن ونعلم كل واحدمن تلك الاقسام الثلاثة بعلامة ونضعها في البيوت الباقية في ملتقي الجدولين اللذين رسم في احدهما واحدة من القضايا وفي الاخرواحدمن القيود الاربعة فيعلم حكم كل تركيب من العلامة التي وضعت في ملتقي جدوله. فعلامة الصحيح المعتبر «صم» وعلامة الصحيح الغير المعتبر «صغم» وعلامة غير الصحيح «غص» والجدول هذا: ثم اعلم: أن المحشى لم يتعرض من هذه الصور الا بالاربعة و العشرين منها وترك الثمانية الباقية وهى الحاصلة من تقييد كل من الضرورية المطلقة والدالمة المطلقة بكل من القبود الاربعة و ذلك لاك غرضه بيان ما أشير اليه في المتن ولم يشرفيه الى تلك المحانية بوجه من الوجوه.

و بعبارة اخرى: المقصود بيان احتمالات القضاياء التى واحد من احتمالاتها لاعالة بكون صحيحة معتبرة و قد عرفت ان السنة من احتمالات الضرورية و الدائمة المطلقتين غير صحيحة و الننتين منه صحيحة غير معتبرة بخلاف القضاياء السنة الباقية فتدبر.

ثم لايخنى: ان المراد بكون القضية غير معتبرة انما هو احد المعنبين اللذين قد سبقت الاشارة اليها سابقاً و ما قيل هنا ان معناه: ان المنطقيين لم يعتبروها و لم يتعرضوا البيان احوالها فى المباحث الانبة من التناقض و العكس و القياس و ان كانت صحيحة، فكانه راجع الى احدهما ايضاً كها لا يغنى على الفطن.(ميرزامحمدعلى)

(١٣٢)همى تقييد المشروطة العامة باللادوام واللاضرورة الوصفيين و تقييد العرفية العامة باللادوام الوصفي.(عبدالرحيم)

(۱۲۳)هي: القضاياء الاربع اعنى: العامتين والوقتيتين المطلقتين باللادوام الذاتى.(عبدالرحيم ) (۱۲۴)ينبغى ان يراد بالتركيب المعنى الاعم المشتمل على البسايط، لانها ايضاً لاينحصر في اشير اليه.(شيخ عبدالرحم)

(١٢٥) يحتمل ان يكون المراد منه ماسيأتى فى بحث العكس المستوى وهو الحينية اللادائمة والعرفية اللادائمة فى البعض والاولى هى الحينية الطلقة المقيدة باللادوام والثانية هى العرفية العامة المقيدة باللادوام فى البعض، هذا ان حمل «التركيب» فى قوله،على التركيب الاصطلاحى و ان عم بحيث يشتمل على البسايط ايضاً كها اشار اليه بعض المحققين من المحشين، فيكون مع هذا اشارة الى ما سيجىء فى مبحث التناقض ايضاً و هى الحينية الممكنة و الحينية المطلقة و سيفسرهما المحشى فتأمل. (محمدعلى)

(١٢٤)لايخني ما في تمثيله لاحدى الوجوديتين بالموجبة ولاخربهما بالسالبة. (محمدعلي)

(۱۲۷) قوله: «ضرورة ان سلب الضرورة عن الجانب الخالف هو امكان الطرف الموافق»: اتما ينحل الامكان الحاص الى بمكنتين عامتين احديها موجبة والاخرى سالبة مع ان الحكم فى كل من الممكنتين العامتين بسلب الضرورة من الجانب الخالف و الحكم فى الممكنة الحاصة بسلب الضرورة عن الجانب الموافق و الخالف معاً، لان مفاد الممكنة الحاصة يؤديه مفاد الممكنتين العامتين، و ذلك ، لان المراد بقولنا: كل انسان كاتب بالامكان الحاص، هو ان ثبوت الكتابة ليس ضرورياً للانسان مادامت ذاته وكذا سلبها عنه ليس ضرورياً مادامت ذاته ايضاً، والمفاد الاول يؤديه مفاد الممكنة العامة السالبة التى هى: لاشىء من الانسان بكاتب بالامكان العام، الذي معناه ان ثبوت الكتابة ليس بضروري للانسان، والمفاد الثاني يؤديه مفاد الممكنة العامة الموجبة التى هى: كل انسان كاتب بالامكان العام، الذي معناه: ان سلب الكتابة عنه ليس بضروري. (التقريب ص ٥٠)

(١٢٨)قوله «فيكون الحكم في القضية...»:اي سواء كانت موجبة كالمثال المذكور او سالبة

نحو: لاشيء من الانسان بكاتب بالامكان الخاص. فلا فرق بين الموجبة والسالبة الا في اللفظ، معني انه ان عبر بعبارة ايجابية كانت موجبة و ان عبر بعبارة سلبية كانت سالبة، هذا.

و ذهب بعض المحققين الى عدم الفرق المعنوي في الممكنة العامة ايضاً حيث قال: ان الموحية والسالية منها راجعة الى سلب الضرورة عن الجانب المخالف فلا يظهر فيها فرق بن الموجبة والسالبة بحسب المعنى.

واقول: الفرق بينها ظاهر بحسبه ايضاً فان الحكم في الموجبة بسلب الضرورة عن سلب المحمول عن الموضوع و ثبوته له مطلق نجوز ان يكون ضرورياً اوغير ضرورى و في السالبة بسلبها عن ثبوت المحمول للموضوع و سلبه عنه مطلق يجوزان يكون ضرورياً اوغير ضرورى مثلاً قولنا: كل انسان كاتب بالامكان العام معناه: ان عدم الكتابة للانسان غير ضرورى ولاحكم فيه بالنسبة الى الكتابة حتى انه يجوز ان تكون ضرورية اوغير ضرورية، وقولنا: لاشيء من الانسان بكاتب بالامكان العام معناه: بالعكس.

ثم اعلم: ان المحشى لم يتعرض لبيان وجه التسمية في الممكنة الخاصة كما تصدى اليه في القضاياء السابقة و ذلك لظهور ذلك سيّما بعد مامر من بيان وجه التسمية في الممكنة العامة لكونه معلوماً من ذلك على القياس فقس. (محمدعلي)

(١٢٩)قوله: «اى: هذه القضاياء السبم...»: قد عرفت فيمامر ان انحصارالمركبات في السبع ليس بحقيقي لكن القدماء لم يبحثوا الا من السبع المذكورة ولم يعتبروا غيرها كها انهم لم يعتبروامن البسايط غير الثمانية المذكورة فانحصارها في السبع بالنسبة الى القضاياء المعتبرة وكذا انحصار البسايط في الثمانية . (ميرزامحمدعلي)

(١٣٠)قوله: «لان اللادوام في الاربع الاولى...»: كل قضية من السبع المذكورة في المتن قيدت باللادوام الذاتى فلادوامها يرجع الى مطلقة عامة وكل قضية منها قيدت باللاضرورة الذاتية فلاضرورتها ترجع الى ممكنة عامة. (التقريب ص٥٠)

(١٣١)هذا كلام حق لكنه ينافي ماسيأتي في اواخر مبحث العكس المستوى من ان الخاصتين تنعكسان الى عرفية عامة سالبة كلية مقيدة باللادوام في البعض وهو اشارة الى مطلقة عامة موجبة جزئية فانه ظاهر في ان اللادوام قد لايكون موافقاً لاصل القضية في الكم ايضاً.

والجواب: ان كلامنا انما هو في اللادوام المطلق اعني: غير المقيد بشيء و ماسيأتي انما يدل على جواز عدم الموافقة في المقيد ولا يلزم من اشتراط شي، في المطلق اشتراطه في المقيد.

و قد يجاب ايضاً: بان المراد انه يكون موافقاً للاصل في الكمية في الاغلب ولاينا في ذلكعدم الموافقة في بعض المواد. (ميرزامحمدعل)

(١٣٢) اذلوكان على بعضهاللزم تعددالموضوع فتأمل. (ميرزامحمدعلى)

(١٣٣) اذلوكان على كلهاللزم تعدد الموضوع ايضاً. (ميرزا محمد على)

(١٣٤) تفسير لـ «ما» الموصولة ، فالتذكير باعتبار لفظ الموصول (اى: كلمة «ما») وقوله: «يعني لاصل القضية» تفسير للقضية في قوله: «اى القضية» و في هذا اشارة الى وجه آخر لتذكير الضمر (محمدعل)

(١٣٥) يمكن ان يقال: ان ضمير التثنية راجع الى المطلقة العامة و الممكنة. (عبدالرحيم)

## حواشي ((اقسام الشّرطيّة))

- (١) بان تكون الاولى ثبوتية والاخرى سلبية او بالعكس. (ميرزا محمدعلى)
- (٧) يعنى: فعلى ما ذكرنا يكون ذلك المثال متصلة موجبة مع كون النسبتين سلبيتين، لان مدار الايجاب فى المتصلة على اتصال النسبتين سواء كانت النسبتان ثبوتيتين كقولنا: ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، او سلبيتين كما فى المثال الذى ذكره المحشى، او مختلفتين كقولنا: ان كانت الشمس طالعة فليس الليل موجوداً. (عبدالرحم)
- (٣)اى: المتصلة السالبة ما حكم فيها بسلب اتصال النسبتين سواء كانتا ثبوتيتين كالمثال الذى ذكره المحشى او سلبيتين كها فى قولنا: ليس البتة كلها لم يكن زيد كاتباً لم يكن ماشياً، او مختلفتين كقولنا: ليس البتة كلها لم يكن الشمس طالعة كان النهارموجوداً.(عبدالرحم)
- (۴) مبتداء وخبر، اى: المتصلة اللزومية كمطلق المتصلة فى ان مدار الايجاب والسلب على الا تصال لعلاقة و على سلب ذلك الا تصال و لاعبرة بايجاب الطرفين و سلبها. فسواء كان الطرفان ايجابين او سلبها في القضية موجبة ان حكم باتصال النسبتين لعلاقة و سالبة ان حكم بسلب ذلك الا تصال (محمدعل)
- (۵) «الموجبة» مبتداء و «ماحكم» خبره والجملة مع ما عطف عليها اعنى: قوله: «والسالبة ما
   حكم...» فى موضع التفريع والتفصيل للجملة الاولى اعنى: قوله: «وكذلك اللزومية».
- و لايجوز ان يكون «الموجبة» صفة لــ«اللزومية» على ماهو المتبادر كما لايخنى لارباب الذوق السليم.(ميرزامحمدعلي)
- (ع)وذلك لان المركب كما ينتنى بانتفاء احد الاجزاء، فقد ينتنى بانتفاء جميع الاجزاء فان السالبة ما حكم فيها بانه ليس هناك اتصال لعلاقة و ذلك قديكون بان لايكون هناك اتصال اصلاً كالمثال الذى ذكره المحشى للسالبة المتصلة و قد يكون بان يكون اتصال لالعلاقة كقولنا: ليس البتة كلم كان الانسان ناطقاً كان الحمار ناهقاً بمعنى انه: ليس ذلك الاتصال الحاصل بينها مستنداً الى علاقة. (ميرزاعمدعلى)

(قال الشيخ عبدالرحيم في تحقيق المقام): «... فالسالبة اللزومية يجتمع مع السالبة الاتفاقية، و بين السالبتين المتصلتين اللزومية والاتفاقية عموم من وجه، مادة افتراق كل منهماظاهرة مما ذكر، ومادة اجتماعها فيا لم يكن فيه اتصال اصلاً مثل: ليس كلها كان الانسان ناطقاً كان الحمار جاداً، و اما بين موجبتها فتباين و هوظاهر.

(٧) قوله: «و اما الا تفاقية فهى ما حكم فها...» عطف على عدوف مدلول عليه بالكلام السابق، والتقدير: ان اللزومية ما حكم فيها باتصال لعلاقة او نفي ذلك الا تصال و اما الا تفاقية فهى ما حكم فيها بمجرد الا تصال او نفيه. ولايذهب عليك: انه لا يجوز ان يكون معطوفاً على قوله: «و كذلك اللزومية» لان ذلك يستدعى ان لا يكون الا تفاقية موافقة لمطلق المتصلة في كون الا يجاب والسلب على الا تصال و سلبه كما ان اللزومية موافقة له فيه على ماهو الظاهر من قولنا: زيد كالاسد واما عمرو فانه لا يجوز ذلك اذا كان عمرو ايضاً كالاسد والحال ان الا تفاقية ايضاً كمطلق المتصلة في ذلك و كيف و هو قسم منه والمقسم معتبر في جميع الاقسام و اما اذا كان معطوفاً على المقدر فلايقتضى ذلك، فان «اما» يقتضى غالفة ما بعدها لما قبلها فيا أثبت له لا مطلقا و ذلك متحقق كها ترى فان اللزومية حكم فيها باتصال لعلاقة او نفيه والا تفاقية حكم فيها بمجرد الا تصال او نفيه فتأمل (ميرزا محمعلى)

(٨) اعلم: ان عدم استناده اليها اما لعدم تحققها في نفس الامر او لعدم اعتبارها والاول هو الاشهر
 والثانى تحقيق للمصنف حيث قال:

والتحقيق ان المعية في الوجود امر ممكن لابد له من علة يقتضيه، فذهب الى انقسام المتصلة الى اللزومية والاتفاقية من جهة اعتبار العلاقة واعتبار عدمها.

ثم ان حكم فى القضية بسلب الا تصال او بسلبه و لم يعتبر شىء من العلاقة و عدمها فتسمى تلك القضية متصلة مطلقة.(عبدالرحيم)

(٩)فانه لاعلاقة بين ناطقية الانسان و ناهقية الحمار حتى انه يجوّز العقل تحقق كل منهما دون الاخر لكن وقع الاتفاق بينهما فى الصدق بحيث كلما كان الاول محققاً كان الثانى محققاً.(ميرزاعبدالرحيم)

(۱۰) قوله: «وهى امر بسببه يستصحب...» هذا الامر المسمى بالملاقة قد يتحقق فى ضمن العلة بان يكون المقدم علة للتالى كها ذكره المحشى او بالعكس كعلية طلوع الشمس لوجود النهار فى قولنا: ان كان النها رموجوداً ، فكانت الشمس طالعة او يكونا معلولى علة واحدة كقولنا: ان كان النهار موجوداً فالعالم مضىء فان وجود النهار واضائة العالم معلولان لطلوع الشمس وقد يتحقق فى ضمن التضائف بان يكونا متضائفين اى: يتوقف تعقل كل منها على الاخر كقولنا: ان كان زيداباعمرو فهوانه . (عبدالرحم)

(۱۱) يعنى أن مدار الايجاب و السسلب في المنفضلة على الحكم بالتنا في وعدمه على قياس المتصلة
 ولا يلاحظ كون النسبتين ثبوتيتين أو سلببتين أو مختلفتين فأفهم. (ميرزامحمدعلى)

(۱۲) قوله: «فالمنفصلة الحقيقية...»: أنما سميت حقيقية، لان حقيقة الانفصال ان يكون التنافى بين الجزئين في الصدق و الكذب معا و لان التنافى بين جزئيها اشد و اقوى منه بين جزئي الاخيرين فهى احق بان تسمى منفصلة (عمدعلى)

(١٣) فتسمى ح بالمنفصلة الحقيقية الموجبة . (محمدعلى)

(۱۴) او منقسماً بمتساو بين فانه يحتمل ان يكون العدد زوجاً و منقسماً بمتساو بين كالاربعة مثلاً ويحتمل ان لا يكون شيئاً منها كالثلاثة مثلا. (عبدالرحيم)

- (١٥) فتسمى ح بالمنفصلة الحقيقية السالبة . (ميرزامحمدعلى)
- (١٤) انماسميت بذلك ، لكون الجمع بين جزئيها ممنوعاً . (محمدعلى)
- (۱۷)هذامثال الایجاب و مثال السلب: لیس البتة اما ان یکون هذا الشیء حجراً و اما ان لایکون شحراً.

ثم الاولى ان يؤخر الموضوع عن اداة الانفصال و يقول: «اما ان يكون هذا الشىء ...» كها قلنا و ذلك ، لانهم ذكروا ان الحملية قد تكون شبيهة بالمنفصلة و بالعكس و ذلك اذا حل على موضوع واحد امران متقابلان فان قدم الموضوع على حرف العناد كقولهم: العدد اما زوج و اما فرد فالقضية حملية مشابهة للمنفصلة و ان اخرعنها كقولنا: اما ان يكون العدد زوجاً او فرداً، فهى منفصلة شبيهة بالحملية. اللهم الا ان يكون المراد مجرد التمثيل بتنا في الصدق فقط. (محمد على)

(۱۸) انما سمیت بذلك ، لاشتمالها على منع الخلو بین جزئیها بمعنی: ان الواقع لیس يخلو عن احدهما. (عبدالرحیم)

(۱۹)فانه حكم فيها بتنافى كون زيد فى البحر و ان لايغرق فى الكذب بمعنى انه يمتنع ارتفاعها بان لايكون زيد فى لليكون زيد فى البحر و يغرق، فسالبتها يرفع العناد فى الكذب فقط نحو: ليس البتة اما ان لايكون زيد فى البحر واما ان يغرق فان عدم الكون فى البحر مع الغرق يكذبان ولا يصدقان و السالبة مانعة الجمع بعكس ذلك .(عبدالرحم)

(٢٠) قوله: «اى لا فى الكذب او مع قطع النظر عن الكذب»: اعلم: ان مبنى الاحتمال الاول ان يكون قوله: «فقط» قيداً للتنافى و الثانى على ان يكون قيداً للحكم فانه يكون المعنى على التقدير الاول: ان مانعة الجمع ما حكم فيه على التنافى الذى هو فى الصدق فقط اى: لا فى الكذب و على التقدير الثانى: انه ما حكم فيه من حيث الصدق فقط على التنافى اعم من ان يكون التنافى ايضاً فى الصدق فقط الثانى: انه لا في الصدق او مع قطع النظر عن الصدق» هذا. او يكون فيه وفى الكذب و على هذا القياس قوله: «اى لا فى الصدق او مع قطع النظر عن الصدق» هذا. و زعم بعض المحققين من شراح المتن: انه لا يظهر التباين بن الاقسام الثلاثة على ارادة المعنى الثانى، قال: لان كل ما يصح الحكم فيها بطريق الانفصال الحقيق فهو مما يصح الحكم فيها بطريق قال: لان كل ما يصح الحكم فيها بطريق الانفصال الحقيق فهو مما يصح الحكم فيها بطريق الانفصال الحقيق فيها يصر بعض الحكم فيها بطريق الانفصال الحقيق فهو مما يصح الحكم فيها بطريق الكرية الإنسان المقال الحقيق في المدونة المحلول المحلول

واقول: قد يظهر التباين من حيث تعدد الجهات و اختلاف الاعتبارات فان ما يصع ان يكون الحكم فيها بطريق الانفصال الحقيق ان كان الحكم فيها بالتنافى من حيث الصدق و الكذب جمعاً فهى منفصلة حقيقية او كان الحكم فيها من حيث الصدق فقط او من حيث الكذب فقط فهى مانعة الجمع او مانعة الحلو على قياس اللزومية والاتفاقية فان التحقيق: ان الفرق بينها انما هو من حيث الاعتبار ايضاً سيا على القول بتخصيص الاتفاقية بالصورة الاخيرة من الصورتين المذكورتين على ما نقله بعض المحققين من الحشين عن المصنف، والعجب ان ذلك المحقق اعترف بكون الاتفاقية اعم من الصورتين المذكورتين على ما المعورتين المذكورتين

منع الجمع او بطريق منع الخلو.

والحال ان ذلك يرد فيه ايضاً كما هو ظاهر.

نعم لو خصص الاتفاقية بالصورة الاولى كها فعله البعض، لكان سالماً عن هذا، فتأمل.(ميرزامحمدعل)

(٢١)و ذلك ، لانه كلها صدقت مانعة الجمع بالمعنى الاول صدقت بالمعنى الثانى دون المكس لجواز ان يتحقق فى ضمن الانفصال الحقيق وعلى هذا القياس مانعة الحلو فلانعيد الكلام فيه. (ميرزامجمدعلى)

(٢٢)اى: يكون مفهوم احدهما منافياً للاخر لعلاقة بينهما مثل ان يكون احدهما نقيضاً للاخر او مساو ياً لنقيضه او اخص من نقيضه اواعم منه.

و اما الاتفاقية فهى التى لا يكون الانفصال بين طرفيها لعلاقة تقتضى ذلك بل لانها لا يجتمعان على الصدق معاً ولا على الكذب معاً بطريق الاتفاق كالانفصال الحقيق بين السواد و الكتابة في الشخص الموصوف بالسواد واللاكتابة كها ذكره الهشى او لا يجتمعان على الصدق و يجتمعان على الكذب بطريق الاتفاق كالانفصال المانع بين اللاسواد و الكاتب في الشخص المذكوراو لا يجتمعان على الكذب و يجتمعان على الصدق بطريق الاتفاق كالانفصال المانع من الخلو بين اللاسواد واللاكاتب في الشخص المذكور ايضاً. (عبدالرحم)

(٢٣) هذامثال الانفصال الحقيق ومثال اخو يه ماتقدم. (محمدعلي)

(۲۴) عطف على قوله: «عن ذاتيهما». (محمدعلى)

اى: لايكون المنافاة بين المقدم والتالى ناشئة عن خصوص المادة. (عبدالرحيم)

(٢٥) مثال للمنفي. (محمدعلي)

(۲۶)اى: هذه المنفصلة المذكورة، و قال بعض المحققين من المحشين: اى: هذه المنافاة التى تكون في مادة مخصوصة.

ولا يخفى: ان هذه المنافاة ليست بمنفصلة حقيقية بل المنفصلة الحقيقية ما كانت هذه المنافاة بين طرفها، اللهم الا ان يكون من قبيل اطلاق الحالّ و ارادة المحلّ فافهم.

ثم ما ذكره المحشى مثال المنفصلة الحقيقية كها صرح به، فأن السواد و الكتابة في الانسان المذكور الايجتمعان ولايكذبان و الا لم يصدق الفرض و اما مثال مانعة الجمع فكقولنا في انسان يكون اسود وغير كاتب: اما أن يكون هذا لا أسود أو كاتباً فأنها لا يصدقان كها هو ظاهر و يكذبان لاتنفاء اللاسواد والكتابة جيماً فيه، و مثال المانعة الحلو، كقولنا في الانسان المذكور: اما أن يكون هذا أسود أو لا كاتباً لانها لايكذبان كها هو ظاهر و يصدقان لتحقق السواد واللاكتابة جيماً فيه هذا، و أذا فرض أنسان يكون كاتباً وغير أسود فينعكس المثالان بخلاف المثال المذكور للمنفصلة الحقيقية فأنه يصدق في كلا الفرضين فتأمل. (عمدعلي)

(٧٧) لايذهب عليك : ان حصر الشرطية و اهمالها و شخصيتها، ليست بسبب حصر الاجزاء و اهمالها و شخصيتها، بل انما هي باعتبار الحكم كما صرح به الصنف: وقد ذهب جماعة الى انها بسبب الاجزاء فان كانت كلية كقولنا: ان كان كل انسان حيواناً فكل كاتب حيوان، فالشرطية كلية، و ان

ف اقسام الشرطية \_\_\_\_\_\_\_\_ ٣٠٧

كانت شخصية كقولنا: كلها كان زيد يكتب فهو يحرك يده، فهى شخصية، و ان كانت مهملة كقولنا: كلها كان انسان كاتباً فيكون متحرك الاصابع، فهى مهملة و هكذا قال بعض المحققين في شرح المطالع.

ولو نظروا بعين التحقيق لوجدوا الامر بخلاف ذلك فان الحملية لم تكن كلية لاجل كلية الموضوع و المحمول بل لاجل كلية الحكم الذى هوهناك حل و نظيره هيهنا اتصال وعناد فكما يجب فى الحمليات ان ينظر الى الحكم لا الى الاجزاء، كذلك فى الشرطيات بحسب ارتباط تلك الاحوال بالحكم انتهى.

و قد استفيد من هذا فايدة اخرى وهى: ان الحصر والاهمال فى الحملية ايضاً باعتبار الحكم لا الموضوع و المحمول و كلام المحشى ايضاً لايخلو عن ايماء الى ذلك .

و قد خالف في ذلك جماعة ايضاً و هو ظاهر كلام بعض المحققين من شراح المتن حيث قال: ان مدار الاقسام المذكورة في الشرطيات انما كان على الحكم لا على الموضوع كما في الحمليات.

و اظن: ان الذى او قعهم فى الشبهة انهم رأوا انه كلها كان الموضوع كلياً، تكون القضية كلية او جزئياً، تكون جزئية او شخصياً، تكون شخصية و هكذا فحكموا: ان الكلية و الجزئية و غيرهما انما هى بسبب كلية الموضوع وجزئيته،و لم يدروا ان ذلك انما هو بسبب الاتفاق.

و كيفكان، فالقول بذلك بعيد من التحقيق. اللهم الا ان يريدوا ان كلية الموضوع و شخصيته مثلاً تكون باعثة لكلية الحكم و شخصيته و هي لكلية القضية و شخصيتها، لكن المتبادر من السبب انما هو القريب فتأمل.(ميرزامحمدعلي)

(٢٨)وذلك لما تقررآنفاً من ان انقسام الشرطية بالاقسام المذكورة انما هو باعتبار الحكم على تقادير المقدم كلاً او بعضاً او غير ذلك فح لا يمكن تعقل الطبيعية كها هوظاهر للمتأمل.

ولا يخنى ان عدم تعقل الطبيعية فى الشرطية انما هو على المذهب الحق و اما على ما زعمه الجماعة فالذى يقتضيه ظاهر كلماتهم انما هو جوازه كقولنا: كلما كان الشىء انساناً كان نوعاً و كلما كان حيواناً كان جنساً فتأمل (محمدعلى)

(۲۹) اي: في معنى احدهذه الثلاثة من اي لغة كان. (عبد الرحيم)

(٣٠)الاولى ان يقول: و فى المنفصلة الموجبة، كها فى المعطوف عليه حتى يستغنى عن قوله: «هذافى الموجبة» يعنى: كون «ابداً» و «دائماً» سوراً للمنفصلة انما يكون فى الموجبة.(عبدالرحيم)

(٣١)اى: افتراق المتصلة و المنفصلة فى السور، انما هوفى الموجبة كما يدل عليه قوله بعد هذا: «و الما فى السالبة مطلقا» اى: متصلة كانت او منفصلة، و ليس معناه: ان كون «دائماً» و «ابداً» سوراً للمنفصلة انما هو فى الموجبة كما هو المتبادر المتوهم حتى يقال —كما قيل— : ان الاولى ان يقول:و فى المنفصلة الموجبة، مكان قوله: و فى المنفصلة، كما قال و فى المتصلة الموجبة، حتى يستغنى عن هذا او يترك لفظ «الموجبة» هنا ايضاً.(ميرزا محمد على)

(٣٢)اشارة الى ان الاطلاق فيه بالنسبة الى قيد التعيين لا مطلقا حتى يكون المراد او على بعض مطلق غيرملحوظ فيه شىء من التعيين و عدمه بقرينة قوله: «او معينا».(محمدعلى)

(٣٣)فان الحكم بثبوت الانسانية ليس على جميع تقادير ثبوت الحيوانية للشيء فان ذلك قد يكون بان يكون فرساً او حاراً او غير ذلك من انواع الحيوان ولا على بعض معين كها هوظاهر، فان التعيين ٣٠٨ ـــــــــــ حواسي اخاس،

و ان كان حاصلاً بحسب الخارج، الا انه غير ملحوظ بالنسبة الى مفهوم النفط كها هو ظاهر. بل على بعض غير معين.(ميرزامحمدعلي)

- (٣٤) اي: سواء كانت السالبة متصلة اومنفصلة . (عبدالرحم)
- (٣٥) فانه حكم فيه بثبوت الاكرام على بعض معين من تقادير ثبوت الجي، و هو تقدير ثبوته في اليوم المعين الواقع فيه التكلم. (محمدعلي)
  - (٣٤) المرادمنه المعنى الاعم الشامل المبعض المطلق والمعين. (محمدعلي)
  - (٣٧) قيدللبعضية خاصة اى: البعضية المعينة وغير المعينة . (محمدعلى)
- (٣٨)فانه لم يبين فيه ان ثبوت الحيوانية للشىء على جميع تقادير ثبوت الانسانية له او على بعضه: بل اطلق.(محمدعلي)
  - (٣٩) قوله: «والانفصال عليها»: ككلمة «اما» و «او» و مايفيد معناهما.

ثم اداة الاتصال يحتمل ان تكون موضوعة لمطلق الانفصال و ح اطلاقها على الخصوصيات اما على سبيل الجماز او الحقيقة ويحتمل ان تكون موضوعة لكل من المعانى الثلاثة.(عبدالرحيم)

(٤٠) قوله: «فالاقسام ستة»: اى الاقسام الحاصلة من قوله: «او مختلفتان»، و اما اقسام الشرطية مطلقا فيرتق الى خسة عشر قسماً: تسعة منها للمتصلة حاصلة فى الثلاثة، فان طرفيها اما حليتان او متصلتان او حلية ومتصلة او حلية و منفصلة او متصلة و منفصلة او بالمكس،كل من هذه الثلاثة الاخيرة و الستة الباقية للمنفصلة اى: ما عدا الثلاثة الاخيرة من اقسام المتصلة. والمحشى ترك امثلة اكثر تلك الاقسام فنحن نورد هيهنا جدولاً ليطالع عليه الطالب و يكشف عن وجهها الحاجب و الجدول هذا:

(الجدول في الصفحة الآتية)

في جدول اقسام الشرطية وكرما الحثي (ره) نمح : اذا كالطوع شمت زُوالوحو دَلْهَا وَكُلَّا كَانْتُ طَالِعَهُ كَانَ لَهَا مُوجِدًا ي كلِّما إلى نشيس طالعة فالنهارموجو د فوجو دالنها رلارم لطلي ا نح بكما كان هذا آماروبًا اوجث رَّا كان عددًا نبح ؛ كُلَّ كَانْتُ الشَّمْ طَالِحَةُ فَالَهَا مِوحُودٌ قَدَامًا أَمَا أَمَا أَكُنُّ مِنْ طَالِحَهُ وآمَا نح : العبُ د أما زوج وأما فرد • شحو ۽ آماان لامکون شمر عله لوجو دالهاروآ ماکلما کا نحو: آماارنجون مزااشي ليس عددًا وآما ان نجون زوجاً أو نسحو : اما يحن كافن الشمرطالقه فالنهار موحود و أما الحج بن كانت . نحو وأمان كل كلّها كانت طالعه كان حودًا وأمان بوك طالعة وأماال كو تحو :ا ما المجون العدد رومًا وفردًا وأما النَّا بكونُ ومُّا

ثم ان كانت اقسام المنفصلة ستة ولم يجرفيها الاقسام الثلاثة الاخيرة كها جرت في المتصلة لان مقدم المتصلة متميز عن تاليها بحسب الطبع والمفهوم فان مفهوم المقدم فيها الملزوم و مفهوم التالى اللازم و يحتمل ان يكون الشيء ملزوماً للاخر و لايكون لازماً له، فالمقدم في المتصلة متمين ان يكون مقدماً و التالى متمين ان يكون تالياً بخلاف المنفصلة فان مفهوم التالى فيها المعاند ومفهوم المقدم المعاند والمعاند لابد ان يكون ان يكون تالياً بخلاف المنفسلة عند الاخرياء فحال كل واحد من جزئيها عندالاخر حال واحد وانما عرض لاحدهما ان يكون مقدماً و الاخران يكون تالياً بمجرد وضع لاطبع، ففرق ما بين المتصلة والمتصلة والمقدم فيها الحملية و بينها والمقدم فيها المتصلة بخلاف المنفصلة المركبة من المحلية و المتصلة ولذا لايجرى فيها العكس كها سيجىء انشاءالله تعالى. (شيخ عبدالرحمره)

(٢١)هذا في المقدم مسلم و اما في التالى فلا، لان الجزاء قد تكون انشائياً، فقول المصنف «وطرفا الشرطية في الاصل قضيتان»، ممنوع.

ويمكن ان نقول: بانانقدر ونجعل الجزاء مُقولاً كما هو رأى بعضهم فها كان الانشاء جزاءً."

ثم لا يخنى: ان خروج الجزاء عن الخبرية و احتمال الصدق و الكذب انما هو عند المنطقيين واما عند اهل العربية فهو باق بحاله فاحفظ هذا حتى لا تختلط كلامهم بكلامهم كما وقع عليه بعض الاكابر. (عبدالرحم)

(٤٢) ينبغي ان يعلم: انها اى: المقدم والتالى هل يصيران قضيتين بمجرد حذف الاداة ام لا؟

ظاهر عبارة المصنف في بعض كتبه هو الأول و خالفه المحقق الشريف فقال: ان مجرد حذف الاداة لايكون في عود الحكم حتى يصيرا قضيتين بل لابد من وجود المقتضى ايضاً.

و قال فى حاشيته على الشرح المشهور للرسالة الشمسية: ان من زعم انه اذا حذف الاداة فقد وجد الحكم، فقد اخطاء، فكيف ذلك فى مثل قولك: ان كان زيد حماراً كان ناهقاً مع العلم بكذب الطرفين و صدق الشرطية؟

لا يقال: الادوات كانت مانعة عن الحكم فاذازالت عادالحكم.

لان زوال المانع لايكنى فى وجود الشىء بل لابد من وجود المتقضى، و زوال المانع لايستلزمه كها فى المثال المذكور، انتهى.

وقد يقال: ان كان النزاع في القضية المقولة، فالاعتراض حق وان كان في القضية الملفوظة كها هو الظاهر فالاعتراض ساقط، لظهور ان طرفي الشرطية بعد حذف الادوات موافقان في اللفظ المشتمل على الحكم قبل ذلك ، فضح القول: بان طرفي الشرطية قضيتان بعد حذف الادوات انتهى، فتأمل. (عبدالرحيم)

(۴۳) قوله: «فاذا ادخلت عليه اداة الاتصال...»: انما خرجت القفية عن صحة السكوت و احتمال الصدق و الكذب بزيادة الادوات و لم تبق على ماهى عليه اولاً من التمام وصحة السكوت، لان القضية ما لم تجرد عن الحكم والاذعان لم يمكن جعلها جزء قضية اخرى فانك أذا قلت: الشمس

ف جدول اقسام الشرطية \_\_\_\_\_\_\_\_ ٢١١

طالمة مثلاً و اوقعت النسبة بين طرفيه، لم يتصور ربطه (اى: ربطاً خاصاً موجوداً بين الشرط والجزاء فلايرد ان القضية قد تجمل مربوطة بالمبتداء و محكوماً بها له مع بقائها على ما كانت عليه من الحكم والاذعان و عدم تجريدها عنها كما في قولنا: زيد قام ابوه مع انه لنا ان نقول: ان القضية ح لم تبق ايضاً على ما كانت عليه ضرورة انها ح فى حكم المفرد كما صرح به غير واحد من اهل العربية. او نقول: ان المعنى ح : قام ابوزيد فافهم و قس ولا تقصر) بشىء آخر بان يجعل محكوماً عليه او به فاذا اردت ان تجعلها جزء من اخرى فلابد و ان تجردها من الحكم فاذا جردت من الحكم خرجت عن التمام و احتمال الصدق و الكذب فتأمل. (ميرزا محمدعلى)

(٤٤) بصيغة الخطاب من الاحتياج. (ميرزامحمدعلى)

## حواشي ((التناقض))

(۱) اشارة الى ضعف متمسك هذا القول، فان الدليل على ذلك: ان المفردات اذا كان بينها تناقض فاما ان يعتبر معها الحكم ام لا فان اعتبر فلا تكون مفردة والا فلا يتحقق السلب و الايجاب مع انها معتبران فى مفهوم التناقض و هو فى حيز المنع، ضرورة ان السلب والايجاب انما يعتبران فى تناقض القضيتين فقط لامطلقا، هذا.

والتحقيق: ان النزاع لفظى فان من يقول: انه لايجرى فى المفردات يريد به التناقض المعتبر فيه السلب والايجاب و من يقول بجريانه فيها لايريد به الا التناقض المطلق.

و كيف كان، فالحق ان التناقض بالمعنى المطلق يجرى في المفردات ايضاً و يدل عليه تعريف المسنف لمحكس النقيض فيا سيأتى بقوله: «تبديل نقيضى الطرفين مع بقاء الصدق و الكيف او جعل نقيض الطافى اولاً مع غالفة الكيف» فان اطراف القضية ليست بقضية (اما في الشرطية فظاهر فان الاطراف فيها وان كانت في الاصل قضاياء، الا انها كها تقدم خرجت بزيادة اداة الا تصال والانفصال عن التما المستزم عدمها عدم القضية كها لا يخنى على المتأمل واما في الحملية فطرفه الاول لا يكون الامفرداً و هو ظاهر و اما طرفه الاخر فقد يكون جلة و قضية الا انه ح كها صرح به النحويون في حكم المفرد كها هو حكم كل جلة وقضية لا على لما من الاعراب فان الاعراب لا يكون الا في الاسم الذي هو قسم من الكلمة المفردة. ولو سلم فيكنى في الدلالة كون الطرف الاول في الحملية مفرداً فضلاً عن كون الطرف الاخر فيها ايضاً مفرداً في بعض الموارد فضلاً عن كون الطرف الاول أو مساوياً لاعالة فتأمل) مع انهم ياخذون النقيض من الطرف الثافي بالاتفاق ومن الاول إيضاً على طريقة القدماء. (ميرزاعمدعلى)

(قال الاستاذ الشيخ محمد الكرمى سلمه الله): قوله: «لا يكون بين المفردات على ما قيل»: اى: لا يكون بحيث تحصل منه فائدة والافلاشبهة ان «هذا» نقيضه «لاهذا» و «موجود»، «لاموجود» و قس عليه ما سوى ذلك. (التقريب ص۵۵)

(٢) قوله: «اما لان الكلام في تناقض القضاياء»: فان قيل: ان هذا ينا في ما تقرر عندهم من

في التنافض \_\_\_\_\_\_ف

ان قواعد هذا الفن يجب ان تكون عامة منطبقة على جميع الجزئيات، فكيف يجوز تخصيص البحث بالتناقض بين القضاياء مع جريانه فيا عداها.؟

قلنا: نعم و لكن لما كان عموم المباحث انما يجب بالنسبة الى مقاصدهم و اغراضهم و لم يكن مقصودهم من مبحث التناقض الابيان الحلف الذى هو العمدة فى اثبات العكوس و انتاج الاقيسة و ذلك لم يكن موقوفاً الا على التناقض بين القضاياء، خصصوا البحث به و لم يبينوا الا احكامه و قد تقدم بيانه. (ميرزامحمدعلى)

(٣) قوله: «و خرج بهذاالقيد الاختلاف...»: يعنى: انه لما اعتبر في التناقض ان يكون اختلاف القضيتين بحيث يلزم لذاته من صدق كل منها كذب الاخرى و بالمكس بمعنى انه: لابد ان يكون كل من استلزام صدق كل منها كذب الاخرى و من المكس اعنى: استلزام كذب كل منها صدق الاخرى لذاته لا مطلقا، خرج اختلاف القضيتين بجيث يلزم من صدق كل منها كذب الاخرى و بالمكس لكن لا يكون كلا الاستلزامين او احدهما لذاته بل بسبب امر خارج كما في الاول او خصوص مادة كما في النافي.

اما الاول: فكايجاب قضية مع سلب لازمها المساوى فان قولنا: زيد انسان وزيد ليس بضاحك و ان كان الاختلاف فيه بحيث يلزم من صدق كل منها كذب الاخرى و بالعكس، لكن ذلك ليس لذاته بل بواسطة امر خارج و هو اما كون قولنا: زيد انسان فى قوة قولنا: زيد ضاحك او كون قولنا: زيد ليس بضاحك فى قوة قولنا: زيد ليس بانسان.

و اما الثانى: فاما ان يكون ذلك الاستلزام الغير الذاتى هو استلزام الصدق للكذب فكما فى الموجبة و السالبة الجزئيتين فان قولنا: بعض الانسان حيوان و بعضه ليس بحيوان مثلاً و ان كان الاختلاف فيه بحيث يلزم من صدق كل منها كذب الاخرى و بالمكس لكن الاستلزام الاول ليس لذاته بل لخصوص المادة بدليل صدقها معاً فى قولنا: بعض الحيوان انسان و بعضه ليس بانسان، او استلزام الكذب للصدق فكما فى الموجبة والسالبة الكليتين فان قولنا: لاشىء من الانسان بحيوان و كل انسان حيوان مثلاً و ان كان الاختلاف فيه بحيث يلزم من صدق كل منها كذب الاخرى و بالمكس لكن الاستلزام الثانى ليس لذاته بل لخصوص المادة بدليل كذبها معاً فى قولنا: لاشىء من الحيوان بانسان و كل حيوان انسان، و كل حيوان انسان، و أكل حيوان

ثم اعلم انه: لما كان انتقاض الحد بالاختلاف الثانى افحش من الاول كها هو ظاهر او خروج الاول كان ظاهراً لعدم كون كل واحد من الاستلزامين ذاتياً بخلاف الثانى، تصدى الحشى الى بيان اخراجه دون الثانى، لا لان ذلك القيد لا يخرجه ولا لانه من افراد المحدود فان ذلك ايضاً لايسمى تناقضاً فى الاصطلاح. (ميرزامحمدعلى)

 (۴) اى: اذا ثبت ان الجزئيتين و كذا الكليتين تصادقا معاً فقد علم: ان القضيتين لوكانتا محصورتين يجب اختلافها فى الكم والا لم يتناقضا لصدق الجزئيتين والكليتين معاً.

فان قبل: ان صدق الجزئيتين في المثال المذكورليس لعدم الاختلاف في الكمية بل لعدم الاتحاد في الموضوع فان البعض المحكوم عليه بالانسانية غير البعض المحكوم عليه بعدم الانسانية و سيجيء انه اذا لم يتحد الموضوع لم يتناقضا فلم يثبت وجوب الاختلاف في الكمية مطلقا.

اجيب: بان النظر فى جيع الاحكام انما هو الى مفهوم القضية و لما لوحظ مفهوم الجزئيتين وهوالايجاب لبعض الافراد و السلب عن البعض لم يتناقضا واما تعيين الموضوع فامر خارج عن المفهوم و كيف وذات الموضوع فى الكلية جيم الافراد و فى الجزئية بعضها مع وجود التناقض بينها، هذا.

ثم انما قال: «لو كانتا محصورتين»، اشارة الى ان التناقض ليس بمختص بالمحصورات الاربع كها توهم من ظاهر قول المصنف بل كها يجرى فيها، يجرى فى المهملات والشخصيات فاشتراط المصنف الاختلاف فى الكم ليس بمطلق بل مقيد بحال كونه بين المحصورتين. (ميرزا محمد على)

(۵) قوله: «ضرورة أن الموجبتين...»: أما اجتماع الموجبتين في الصدق و الكذب فكقولنا: كل أنسان حيوان و بعض الانسان حيوان و قولنا: كل أنسان فرس و بعض الانسان فرس. و أما اجتماع السالبين فيها فكقولنا: لاشىء من الانسان بحجر وليس بعض الانسان بحجر وقولنا لاشىء من الانسان بحيوان و بعض الانسان ليس بحيوان. (محمدعلى)

(۶)ای: القضیتان المتنافضتان سواء کانتا مخصوصتین او محصورتین فان کانتا مخصوصتین یجب اختلافهها فی الکیف و الجهة و ان کانتا محصورتین یجب اختلافهها فیهها وفی الکم.(عبدالرحیم)

(٧) انما اخر الاختلاف في الكم عن الاختلاف في الكيف مع كونه مقدماً عليه في المتن،

لانه ليس بشرط فى كل موضع بل مختص بحال كونها محصورتين بخلاف الاختلاف فى الكيف فانه شرط مطلقا مع انه قد تقرر فيا تقدم بخلافه. فالاولى ان لايذكره هنا اصلاً لكنه ذكره استطراداً و اشارة الى انه ليس شرطاً دائماً بل فى بعض الاحوال والاحيان. (محمدعلى)

(٨) اى القضيتان مطلقا اعم من ان تكونا محصورتين ام لا. (محمدعلى)

(٩) قوله: «يجب اختلافها في الجهة ايضاً»: فان قبل: ان هذا ينافي ماسيأتي من ان نقيض الدائمة المطلقة العامة لما سبق من ان المطلقة العامة ليست من الموجهات بل اتحا ذكروها في عدادها على التحوز.

قلنا: قد تقدم ايضاً ان هذا على مذهب غير المصنف و اما على مذهبه فالفعلية ايضاً جهة للقضية و ايضاً الاختلاف في الجهة لايقتضى ان يكون كل واحدة من المتناقضتين مشتملة على جهة بل يكفى اشتمال احديها للجهة والاخرى غير مشتملة لجهة اصلاً مع انا نقول:

ان الاختلاف في الجهة ليس شرط التناقض مطلقا حتى يردما ذكر بل اذا كان كل واحدة من القضيتين موجهة كما اشار اليه المحشى، فان قلنا: بان المطلقة العامة داخلة في الموجهات والفعلية داخلة في الجهات على ماهو الحتى، فلانسلم ان ليس بينها و بين الدائمة المطلقة اختلاف في الجهة والا فلا نسلم ان الاختلاف في الجهة شرط هنا اذ القدر المسلم كونه شرطاً اذا كانت كلتا القضيتين موجهتين لا اذا كانت واحدة منها موجهة دون الاخرى فتأمل. (ميرزاعمدعلى)

(١٠)ليس كلمة «قد» اشارة الى ان الضروريتين قد يصلقان ايضاً كما يتوهم بل هى اشارة الى ان كذبهها قليل وكذب احديهها مع صدق الاخرى كثير.(عبدالرحيم)

(قال الشيخ محمد على ره): اي: في مادة الامكان كالمثال المذكور لان الكتابة ايجابها وسلبها لشيء

من افراد الانسان ليس بضرورى.

(١١) لا يخنى في ايراد كلتا الضروريتين هنا و في ايراد كلتا المكنتين بعيد هذا كليتين، من التسامح والاولى ايراد احديها في المقامين جزئية لثلايتوهم ان الكذب هنا والصدق هنالك لعله لعدم الاختلاف في الكيف فلا يثبت المطلوب. (عبدالرحيم)

(١٢) قوله: «و قد ضبطوا هذا الاتحاد في ضمن الاتحاد في امور ثمانية»:

قالوا: ان التناقض لايتحقق ولايتصور الا بعد تحقق هذه الامور الثمانية المذكورة في البيتين:

الاول: وحدة الموضوع فانه لو اختلف الموضوع فى القضيتين لم يتناقضا لجواز ان تصدقا معاً نحو: كل انسان حيوان وليس بعض الحجر بحيوان وان تكذبا كعكس ذلك.

الثانى: وحدة المحمول، اذ لا تتناقضان عند اختلافه لجواز صدقهها معاً نحو كل انسان حيوان و بعض الانسان ليس بحجر و كذبها معاً كعكس ذلك.

الثالث: وحدة المكان: اذلواختلف المكان لم تتناقضا لانها قد تصدقان مماً نحو: كل لؤلؤ محاط بالماء في البحر وليس بعض اللؤلؤ محاطاً بالماء في الصندوق وقد تكذبان معاً كمكس ذلك.

الرابع: وحدة الشرط: اذ لا تناقض عند اختلافه لصدقهها في قولنا: كل جسم مفرق للبصر اى: بشرط كونه ابيض و بعض الجسم ليس بمفرق اى: بشرط كونه اسود فكذبها معاً في عكس ذلك.

الحنامس: وحدة الاضافة اذلو لم تتحد الاضافة لم تتنافضا لصدقهما معاً كقولنا: كل والد اب اى بالنسبة الى ابنه و بعض الوالد ليس بأب اى بالنسبة الى ابناء الغير وكذبهما في عكس ذلك.

السادس: وحدة الكل والجزء، لعدم التناقض عند اختلاف الكل والجزء لصدقهها معاً كقولنا: كل الرجال عورة اى: بعضه، و بعض الرجال ليس بعورة اى: كله وكذبهها معاً فى عكس ذلك.

السابع: وحدة القوة و الفعل، اذلواختلفا فيها لم تتناقضا لجواز ان تصدقا معاً كقولنا: كل خر مسكر في الدن اي بالقوة و ليس بعضه بمسكر فيه اي بالفعل و كذبها معاً في عكس ذلك.

الثامن: وحدة الزمان لعدم التناقض عند اختلافه لانهها قد تصدقان معاً كقولنا: كل انسان قوى اى فى زمن الشباب و بعض الانسان ليس بقوى اى: فى زمن الشيخوخة. و قد تكذبان معاً كعكس ذلك.

ثم اعلم: أن كون الشروط ثمانية انما هوعلى ماذكره القدماء... (ميرزا محمدعلى)

(وقال الشيخ عبدالرحيم (ره) في تحقيق المقام ما هذالفظه):

اعلم: ان هذه الوحدات الثمانية ذكرها المتقدمون، و ردها المتأخرون الى وحدتين: وحدة الموضوع و وحدة المحمول، بان اندرجوا وحدة الشرط والجزء والكل فى وحدة الموضوع و البواقى فى وحدة المحمول.

واعترض عليم: بان جعل بعض الوحدات راجعة الى وحدة الموضوع و بعضها الى وحدة المحمول تحكم، فان القضية اذاعكست، انعكس الامر، فالاولى القول برجوع جميع الوحدات الى وحدة الموضوع و المحمول من غير تعيين بعضها للبعض و هذا الاعتراض حق الا ان المخصص كانة رعى ما هو الظاهر كها المار اليه بعض المحقتين من ان رجوع وحدة الشرط و الجزء و الكل الى وحدة الموضوع و رجوع البواق الى وحدة المحمول اظهر، لان اعتبار الشرط و الجزء والكل فى الموضوع و اعتبار الزمان والمكان والاضافة والقول و المعمول انسب.

اما وجه انسبية اعتبار الشرط في الموضوع فهو أن المراد بالموضوع في قولنا: الجسم مفرق لنبصر هو الذات اعنى: المصداق واتصافه بالبياض والسواد لا يحتاج الى ملاحظة امر اخر. واما اذا وقع في جانب المحمول الذي يراد با المفهوم، فاتصافه بها يحتاج الى ملاحظة الذات لان هذين الامرين لايعارضان الانذات و كذا الكلام في الكل والجزء.

و اما وجه انسبية اعتبار البواق في المحمول فهو ان هذه الامور قيد للمفهوم و المحمول يراد به المفهوم فاذا وقمت في جانب المحمول لم يحتج في تقييده بها الى ملاحظة امر آخر و اذا وقعت في جانب الموضوع الذي يراد به الذات يحتاج في تقييده بها الى ملاحظة ذلك المفهوم.

وادعى الفارابى: الاكتفاء بامورثلاثة من هذه الثانية وهى: وحدة الموضوع و المحمول والزمان، لان العلم الضرورى حاصل بان ثبوت المحمول الواحد المعين للموضوع الواحد المعين في زمان معين وانتفائه عنه في عين ذلك الزمان ممالا يصدقان معاً و لا يكذبان والا لماتبعه في ذلك، فادرج باقي الوحدات في وحدة الموضوع والمحمول.

قال الحقق الابهرى: ما ذكروه لبيان اندراج وحدة المكان فى وحدة الحمول فهوبعينه تقتضى اندراج وحدة الزمان فى وحدة الحمول لانا اذا قلنا: القمر منخسف وقت حيلولة الارض بينه وبين الشمس و القمر ليس بمنخسف وقت التربيع بين النيرين كان المحمولان متفايرين ضرورة تفاير الانخساف وقت الحيلة للانخساف وقت التربيع فكان يجب ان لايعتبر اتحاد الموضوع و المحمول. هذا كلامه. والامر كها ذكره.

والامام ايضاً صرح بذلك فى كتاب «الايات والبينات الكبير» حيث قال: ان اشتراط وحدة الزمان مندرجة تحت وحدة المحمول الا انهم أتما اعتبروا وحدة الزمان بالاستقلال لان كنه الامر فى التناقض وحدة،فالتصريح بهايوجب زيادة الموضوع والاطلاع على رعايتها يجب رعايته فيه.

وقد ينقل عن الفارابى انه ذكر فى بعض تصانيفه: انه يمكن ردالشرايط كلها الى شرط واحد وهو الاتّحاد فى النسبة الحكية لان اختلاف احدما ذكرنا من الامور موجب لاختلاف النسبة الحكية ، اما اذاكان الاختلاف فى الموضوع فلان نسبة الشيء الى احد المتفايرين غير نسبته الى الفاير الاخر ولما اذاكان فى المحمول فلان نسبة احد المتفايرين الى الشيء غير نسبة الاخر اليه و اما اذاكان فى الزمان فى الزمان الخرو هكذا الكلام فلان نسبته الى غيره فى احد الزمانين غير نسبة ذلك الشيء الى ذلك الفير فى الزمان الاخر و هكذا الكلام فى البواق، وجمع هذه المقدمات ظاهر واذا ثبت ان اختلاف احد الامور موجب لاختلاف النسبة الحكية ينعكس بعكس النقيض الى ان اتحاد النسبة الحكية موجب لاتحاد الامور واذا كان كذلك فنقل:

المعتبر في صحة التناقض اتحاد النسبة على معنى: ان السلب يجب ان يكون وارداً على عين النسبة التي بها الحكم في الموجبة و بذلك كفاية في المخصوصات والمحصورات.

نعم لواردنا ان نعتبر التفصيل المفيد لزيادة الوضوح جعلنا الشرايط فى المخصوصات ثلاثة: اتحاد الطرفين و اتحاد الزمان والاختلاف بالضرورة واللاضرورة وبالجملة بالجهة و فى المحصورات هذه الثلاثة مع الاختلاف بالكية. فان قلت: قد يتحقق التناقض في مثل قولنا: زيداب لعمروامس و ليس باب له اليوم مع عدم اتحاد الزمان.

قلت: لانسلم تحقق التناقض فيه، لان صدق احديها وكذب الاخرى ليس لذات الاختلاف بل لخصوص المادة وذلك، لان الابقة صفة لو تحققت امس تحققت اليوم.

فان قلت: ايضاً لايكنى فى تحقق التناقض اتحاد الطرفين و اتحاد الزمان بل يجب ان يتحقق بعض الوحدات ايضاً كوحدة العلة و الألة والمفعول به و المميز والا لم يتحقق التناقض كما اذا قلنا: النجار عامل اى: للرحية و زيد كاتب اى: بالقلم الواسطى و ليس بكاتب اى: بالحديد و زيد ضارب اى: عمراً و ليس بضارب اى: بكراً و عندى عشرون اى: درهماً و ليس عندى عشرون اى: دراماً و ليس عندى عشرون اى: ديناراً.

قلت: هذه الوحدات داخلة فى وحدة المحمول لان المحمول فى النجار عامل مع متعلقه و هكذا فى البواقى.

(۱۳) قوله: «اعلم: ان نقيض كل شيء رفعه...»: هكذا عرفه غير واحد و قال المحقق الشريف في حواشيه على الشرح المشهور للرسالة الشمسية: «فيه مناقشة لان السلب شيء و نقيضه الأيجاب وفع السلب و ان كان مستلزماً له بل السلب رفع الايجاب. فالاولى ان يقال: رفع كل شيء نقيضه الا ان يراد بالرفع ما هواعم من الرفع حقيقة او مايساو يه» انتهى.

واورد عليه بانه: لوقيل: رفع كلّ شىء نقيضه للزم آن يكون قولنا: ما زيد ليس بقائم و نحوه نقيض قولنا: زيد ليس بقائم و نحوه، ضرورة انه يصدق عليه انه رفعه مع انهم اشترطوا في التناقض الاختلاف في الكيف كمامرو لااختلاف وايضا يلزم ان يكون للسلب نقيضان: احدهما رفع السلب والاخر الايجاب.

واجيب: بانانسلم ذلك ولايلزم محذور فان السلب ما لم يفرض ثبوته لم يتصور سلبه ضرورة ورودالسلب على الايجاب فع يصير قولنا: زيد ليس بقائم و نحوه اذا اريد سلبه موجبة معدولة المحمول لا سالبة محصلة وقولنا: ما زيد ليس بقائم في سلبه سالبة محصلة معدولة المحمول واختلافها في الكيف بديهي وظاهر ايضاً ان الايجاب انما هونقيض للسالبة المحصلة لا للموجبة المعدولة المحمول.

والحاصل: ان قولنا: زيد ليس بقائم و نحوه اذا لوحظ فيه معنى السلب يكون نقيضه موجبة محصلة فقط و اذالم يلاحظ فيه ذلك بل جعل اداة السلب جزء من المحمول والمجموع ثابتاً للموضوع يكون نقيضه سالبة نحصلة معدولة المحمول لاغير فلايلزم شىء من الامرين.

و قد يجاب عن الاخير: بانالانسلم ان الايجاب نقيض حقيقي للسلب بل نقيضه الحقيق رفعه و انما اطلقوا اسم النقيض عليه تجوزاً ولوسلم فاناندعي الاتحاد و العينية بين رفع السلب و الايجاب.

وفيه ان الظاهر ان اطلاق النقيض عليه حقيقة، ضرورة ان رفع الايجاب نقيض له حقيقة وهو يقتضى ان يكون العكس ايضاً كذلك ، بداهة ان كون احد الفهومين نقيضاً للاخر، يستلزم كون الاخرايضاً نقيضاً له وادعاء الاتحاد بينها لايخلو عن تعسف وارتكاب خلاف ضرورة تغايرهما فان رفع السلب يتوقف على تصور السلب دون الايجاب فتأمل حق التأمل. (ميرزامجمدعلي)

(١٤)قوله: «فنقيض ضرورة الايجاب...»: ﴿ وَ لَمَّا سَبَقَ يَعَنَى انَّهُ: اذَاتُبُتُ أَنْ نَقَيْضَ قَضَية

حكم فيها بضرورة الايجاب او السلب، هو قضية حكم فيها بسلب تلكالضرورة و سلب كل ضرورة هو عين الطرف المقابل على مامر تحقيقه، ثبت ان نقيض الضرورية المطلقة الموجبة هو الممكنة العامة السالبة و نقيض الضرورية المطلقة السالبة هو الممكنة العامة الموجبة و ان شئت التفصيل فضع المحصورات الاربع للضرورية المطلقة العامة فلاحظ التناقض بينها. فنقيض الضرورية المطلقة الموجبة الكلية، الممكنة العامة السالبة الكلية وبالعكس و نقيض الضرورية المطلقة المبابغة المجتبة المجزئية، الممكنة العامة الموجبة المجزئية و بالعكس و على هذا السالبة الكلية العامة والعكس و على هذا القياس، المطلقة العامة و الدائمة المطلقة و العامة و كل قضية و ما جعل نقيضاً لها.

- حواشى الحاشية

و من هنا تبين: ان قوله: «و النقيض للضرورية الممكنة العامة» النح ليس على اطلاقه بل المراد ان النقيض للموجبة من الاولى السالبة من الثانية وللسالبة من الاولى الموجبة من الثانية وللجزئية من الاولى الكلية من الثانية وبالمكس فتأمل.(ميرزامحمدعلى)

(١٥) قوله: «فالمكنة العامة نقيض صريح للضرورية المطلقة»: قال المحقق الشريف: الامكان العام وان كان نقيضاً حقيقياً للضرورية المطلقة بناء على مامر من ان الامكان العام سلب للضرورية الذاتية من الجانب المخالف للحكم، لكن من حيث اعتبار الكية يكون الممكنة العامة مساوية لنقيض الضرورية فان نقيض القضية الموجبة الكلية هو رفعها على ما ذكر وليس رفعها عين مفهوم السالبة الجزئية وقس عليه سايرالحصورات فالمعتبر من النقيض في هذا الفصل ليس الا ما يكون لازماً مساوياً لما هو النقيض الحقيق تم كلامه.

و اقول: هذا حق، لكنه لايرد على عبارة المحشى ونظائرها كيا توهمه البعض، ضرورة انه انما حكم بان الممكنة العامة نقيض صريح للضرورية المطلقة لا ان السلب الجزئى من الاولى نقيض صريح للايجاب الكلى من الاخرى او بالمكس مثلاً و معلوم انه انما يرد على التقدير الثانى دون الاول كيا هو صريح كلام ذلك المحقق ولوكان التعبير على التقدير الثانى كيا في عبائر بعضهم، فيمكن ان يقال: ان ليس مرادهم انها نقيض صريح بحسب الحقيقة حتى يرد ما ذكر بل مرادهم انها نقيض صريح بحسب الاضافة بمعنى ان صراحته بالنسبة الى المطلقة العامة حيث انها ليست نقيضاً صريحاً للدائمة المطلقة اصلاً بخلاف الممكنة فانها رقيض صريح في الجملة ولولم يكن من حيث اعتبار الكية فافهم. (ميرزامحمدعلى)

(١٤) قوله: «نقيض الدائمة...» جواب «لمّا » يعنى انهم لما لم يجدوالنقيضها الصريح مفهوماً محصلاً قالوا: ان نقيض الدائمة هو المطلقة العامة اى: بالتجوز.

لايقال: فع يلزم استعمال اللفظ فى معناه الحقيقى والمجازى معاً فى كلام المصنف، ضرورة ان الممكنة العامة مثلاً نقيض حقيق للضرورية المطلقة والمطلقة العامة نقيض مجازى للدائمة المطلقة وهو غير جايزعندالاكثرين.

لانانقول: لانسلم ان ذلك الاستعمال في المعنى الحقيق والمجازى بل هو استعمال في المعنى المجازى الشامل لهما على طريقة عموم المجاز وهو جايز عندالكل فح فقول المحشى: «نقيض كل شيء رفعه» اما تعريف للنقيض الحقيق واما المراد من الرفع المعنى الاعم الشامل للرفع الحقيق وما يساويه

ال التناقض \_\_\_\_\_\_ التناقض \_\_\_\_\_

فافهم. (ميرزامحمدعلي)

(١٧)اى: في انها نقيض المشروطة العامة حقيقة كها ان المكنة العامة نقيض الضرورية المطلقة حقيقة.

فان قيل: ان هذا انها يصح لو فسرالمشروطة العامة بما حكم فيها بضرورة النسبة مادام الوصف اى: في جميع اوقات اتصافه بالوصف العنواني، اما اذا فسرت بما حكم فيها بضرورة النسبة بشرط الوصف اى: يكون للوصف مدخل في ثبوت المحمول للموضوع، فلا، لاجتماعها على الكذب في مادة ضرورة لايكون لوصف الموضوع مدخل فيها كقولنا: كل كاتب حيوان بالضرورة بشرط الوصف وليس بعض الكاتب حيواناً بالامكان حين هو كاتب فانها كاذبان اما الاخير فظاهر و اما الاول فلعدم مدخلية الكتابة في ثبوت الحيوانية لذات الموضوع و اجتماعها على الكذب دليل عدم التناقض كمامر.

قلنا: قد سبق فى اول مباحث الموجهات ان ليس مراد الصنف الا ان المشروطة العامة ما حكم فيها بضرورة النسبة مادام الوصف كها هو صريح عبارته فحكم هيهنا بان نقيض المشروطة العامة، الحينية المكنة بناء على ما فسر به المشروطة العامة فح لانسلم اجتماعها على الكذب فى المثال المذكور فان القضية الاولى صادقة على هذا التفسر كها هو ظاهر.

نعم هذا يرد على من جمع بين هذا و بين اخذ المشروطة العامة بشرط الوصف. فافهم.(محمدعلى) (١٨)اى: فى انها ليست نقيض العرفية العامة حقيقة كها ان المطلقة العامة ليست نقيض الدائمة حقيقة.

ثم لايخنى: ان المصنف لم يتعرض فى مبحث الموجهات الى الحينية الممكنة والمطلقة مع ذكرهما فى باب التناقض، تنبيهاً على انهما ليستا من القضاياء المشهورة بخلاف البسايط الباقية.(ميرزامحمدعلى)

(١٩)اى: النقيض الصريح لدوام النسبة هو سلب الدوام و لم يكن لسلب الدوام ايضاً مفهوم عصل من القضاياء المتعارفة. فقال المنطقيون: ان سلب الدوام اشارة الى حينية مطلقة فعلى هذا يكون نقيض العرفية العامة الحينية المطلقة. (شرح الشمسية)

(۲۰)اى: ببيان نقيض الوقتية والمنتشرة المطلقتين. وفيه انه: لو لم يتعلق ببيان نقيضهاغرض، لماعدهما المصنف من القضاياء المعتبرة و لم يبين عكسها مع انه صرح بان الوقتيتين تنعكسان مطلقة عامة و نقيض المركبة المفهوم المردد بين نقيضى جزئها فلابد من ذكر نقيضها حتى يتم دليل الخلف.

والنكتة فى عدم ذكر هما هى انه: لما ذكر ان نقيض الضرورة الذاتية هو الامكان الذاتي و نقيض الضرورة الوصفية الامكان الوصفي فيعلم منه ان نقيضى الضرورية الوقتية والضرورية المنتشرة الامكان فى وقت ما، فيكون نقيضى الوقتيتين المطلقتين، الممكنة الوقتية و الممكنة المنتشرة. (شيخ عبدالرحم)

(٢١)و لذا لم يذكر هما الكاتبي في الرسالة في مبحث الموجهات ايضاً و انها ذكر هما المصنف هنا مقدمة لذكر الوقتية و المنتشرة المسلمة فانها كها تقدم هما الوقتية و المنتشرة المطلقتان باللادوام الذاتي و اما في مبحث العكس المستوى فانما ذكر الوقتيتين و هما الوقتية والمنتشرة الاالوقتية والمنتشرة المطلقتان كها يظهر من بعض المحقين من المحشين. (ميرزاعمدعلي)

(۲۲)قوله: «فتأمل»: كانه اشارة الى انه كان ينبغى ان يذكر نقيضيهما كما ذكر عينيهها... (ميرزامحمدعلي)

(٢٣) فانه لولم يرفع شيء منها كان المركب ثابتاً والحال ان نقيض كل شي رفعه. (محمد على)

(۲۴) انما قيد بذلك، لانه لا يجوز ان يكون نقيض المركب احد نقيضى الجزئين على التعين الجزئين على التعين لجواز كذب المركب بالجزء الأخر فع يلزم اجتماع النقيضين على الكذب و ذلك باطل، مثلاً قولنا: كل انسان حيوان بالفعل لا دائم أملوكان نقيضه نقيض الجزء الاول بعينه لزم اجتماعها على الكذب ضرورة ان المركبة كاذبة بالجزء الاخير فانه اشارة الى قولنا: لاشىء من الانسان بحيوان بالفعل و هو كاذب قطماً مع ان نقيض الجزء الاول و هو قولنا: ليس بعض الانسان بحيوان بالدوام كاذب ايضاً. (ميرزا محمدعلى) (دعن العلي التقييد بمنع الحلو، والحاصل: ان رفع احد الجزئين لا على التعين وان كان معنى (دعن)

(۲۵) تعليل للتعييد بمنع الحقوى والحاصل: أن رفع أحد الجزئين لا على التعيين وأن كان معنى مشتركاً بين جميع أقسام الانفصال، الا أن لا يصح هنا الا الانفصال على سبيل منع الحقو ذلك لجواز أن يكون رفع المركب برفع كلا جزئيه فأن المركب كما ينتنى بانتفاء أحد اجزائه، كذلك ينتنى بانتفاء جميع الجزائه فع لا يجوز الانفصال الحقيق والانفصال على سبيل منع الجمع لعدم جواز الجمع فيها بخلافه على سبيل منع الجمع أن لا يرفع شيء منها كما هو ظاهر فح يكون الجمع ثابتاً هف (هذا خلف)

فان قيل: كما يجوز ان يكون رفع المركب برفع كلا جزئيه، فقد يكون برفع احدهما خاصة دون الأخر فح يكون الانفصال بينها فى الصدق والكذب معاً فلا يصح الرفع على سبيل منع الخلو. فالاولى ان يقال: على سبيل غير منع الجمع ليصح فى الكل فيقدر فى بعض المواضع الانفصال الحقيقى وفى بعضها مانع الخلو. قلنا: قدسبق آنفاً انمانم الخلو يستعمل على معنين.

احدهما: اخص مقابل للانفصال الحقيقي وهو ما حكم فيه بالتنافي في الكذب لا في الصدق.

وثانيها: اعم منه ومن الانفصال الحقيق و هو ما حكم فيه بالتنافى فى الكذب مع قطع النظر عن الصدق اعم من ان يجتمعا فى الصدق وان لايجتمعا و هو المراد هنا فلايلزم محذور.(ميرزامحمدعلى)

(۲۶)تذكير الضمير الراجع الى القضية كها فى النسخ التى رأيناها باعتبار كونها كلا، اى: نقيض احد جزئى هذا الكل، فافهم.(محمدعلى)

(٢٧) قوله: «قضية منفصلة مانعة الخلو» خبر المبتداء اعنى قوله: «فنقيض قولنا...».

لايقال: ان المنفصلة المانعة الخلو تكون موجبة قطعا كها علم مما سبق فاذا كانت القضية المركبة ايضاً موجبة كها فى هذا المثال فلايصح ان يكون نقيضاً لها فان الاختلاف فى الكيف شرط فى التناقض كها تقدم.

لانانقول: هذا فى النقيض الصريح والمنفصلة ليست نقيضاً صريحاً للمركبة بل مساوية لنقيضها الصريح اعنى: رفع احد الجزئين لاعلى التعيين على سبيل منع الخلو واطلاق اسم النقيض عليها على سبيل التجوّز كاطلاقه على المطلقة العامة على ماسبق.(ميرزامحمدعلى)

(٢٨)قوله: «و انت بعداطلاعك ...»: مثلاً اذا علمت: ان الوجودية اللادائمة مركبة من مطلقتين عامتين و ان نقيض المطلقة العامة، الدائمة المطلقة،علمت: ان نقيض الوجودية اللادائمة اما هذه

الدائمة او تلك المدائمة و اذا علمت: ان المكنة الخاصة مركبة من ممكنتين عامتين وان نقيض الممكنة العامة الضرورية و اذا العامة الضرورية الملقة، علمت: ان نقيض الممكنة الخاصة اما هذه الضرورية او تلك الضرورية و اذا علمت: ان الوقتية مركبة من وقتية مطلقة و مطلقة عامة و ان نقيض الوقتية المطلقة الممكنة الوقتية و الدائمة المطلقة، علمت: ان نقض الوقتية اما الممكنة الوقتية او الدائمة المطلقة و هكذا البواق. (ميرزا محمد على)

(٢٩)قوله: «قد تكذب المركبة الجزئية كقولنا: بعض الحيوان انسان بالفعل...»: اتما كذبت، لان اللادوام اشارة الى مطلقة عامة غالفة للاصل فى الكيف موافقة فى الكم، ففى هذا المثال يكون اشارة الى قولنا: ليس بعض الحيوان بانسان بالفعل، فيكون واحد منها كاذباً قطعاً و الالزم اثبات الشىء و سلبه بالنسبة الى شىء واحد فان المراد من بعض الحيوان الذى جعل موضوعاً اما ان يكون من افراد الحيوان النافى يكذب الجزء الثانى وعلى الثانى يكذب الجزء الاول.

فان قيل: قد سبق فى اوايل المبحث: ان تعيين الموضوع امر خارج عن المفهوم و النظر فى جميع الاحكام انما هو الى مفهوم الجزئيتين اعنى: الايجاب لبعض الافراد و السلب عن البعض فع لايكذب شىء منهاكها هوظاهر.

قلنا: هذا لا يجرى في المركبات لان الموضوع فيها يجب ان يكون امراً واحداً معيناً كها سبق فانها في حكم قضية واحدة، بخلاف القضاياء المتعددة، فانه يكفي فيها في اتحاد الموضوع اتحاده في اللفظ فتأمل فانه بحث نفيس. (ميرزامحمدعل)

(٣٠)اما الاول فلانه يستلزم سلب الاخص عن الاعم و اما الثانى فلانه يستلزم صدق الاخص على جميع افراد الاعم وكلاهما باطل.(محمدعلي)

(٣١)قوله: «ان توضع افراد الموضوع كلها...»: اى لابد فى طريق اخذ النقيض للمركبة المجرئية ان يؤخذ الموضوع كلياً ثم ينسب محمول تلك المركبة الى كل واحد واحد من افراده ايجاباً و سلبا موجهاً بجهتى نقيض جزئى المركبة و هذا هو المراد بالترديد بين نقيضى الجزئين والا فينتقض الجزئين قضيتان و لم يقع الترديد بينها اصلاً. (عبدالرحيم)

(٣٢)قوله: «و يقال فى المثال المذكور: كل حيوان...»: اعلم: ان هذا يشتمل على مفهومات ثلاث، لان كل واحد واحد من افراد الحيوان اما ان يكون انساناً دائماً و حاما ان لا يكون انساناً دائماً و حاما ان لا يكون انساناً دائماً و حاما ان لا يكون واحد منها انساناً دائماً وكان بعضه انساناً دائماً دون بعض.

و بعبارة اوضح: اما ان يكون الانسانية مسلوباً عن كل واحد واحد او مسلوباً عن البعض دائماً ثابتاً للبعض دائماً ثابتاً للبعض دائماً فالجزئية الجزئية الجزئية بالجزئية الجزئية بطريق آخروهو: ان تركب منفصلة مانعة الحلو من هذه المفهومات الثلاث لكن لا يكون نقيضاً اصطلاحياً بل مساوياً للنقيض الاصطلاحي فافهم. (ميرزاعمدعلي)

(و قد عرفت آنفاً ان المنفصلة ليست نقيضاً صريحاً للمركبة بل مساوية لنقيضها الصريح فلا بأس هيهنا ايضاً بذلك وكان الامر بالفهم لذلك فليتنبه.)

(٣٣)قوله: «وهي قضية حملية مرددة المحمول»: اي حملية موجبة كلية،و بما سبق آنفاً لايرد ان

٣٢١ \_\_\_\_\_\_ حواشي الحاشية

النقيضين يجب ان يختلفا في الكيف فكيف جاز ان يكون نقيض المركبة الجزئية حملية موجبة فتذكر.

ثم اعلم انه: لم يتعرض المصنف ولا المحشى لبيان نقيض الشرطية ولابأس بان نشير اليه بطريق الاجمال لئلاتجر الملال فيختل الحال و ينضجر البال فينسب المقال الى ما يكرهه الرجال فنقول:

يشترط فى نقيض الشرطية، الخالفة فى الكيف والكم و الموافقة فى الجنس اى: فى الاتصال والاتفصال وفى النوع اى: فى اللزوم والعناد و الاتفاق، فنقيض اللزومية الموجبة الكلية، اللزومية السالبة الجزئية و بالمكس و نقيض العنادية الموجبة الكلية، العنادية السالبة الجزئية و بالمكس و نقيض الاتفاقية الموجبة الكلية، وبالمكس.

و على هذا القياس اقسام المنفصلة، فاذا قلنا: كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود على طريق اللزوم، كان نقيضه: ليس كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود على طريق اللزوم و اذا قلنا: قد يكون اذا كان الشيء اسود كان حلوا باحد الطريقين،كان نقيضه ليس البتة اذا كان الشيء اسود كان حلوا بهذا الطريق وكذا اذا قلنا: دائماً اما ان يكون هذا العدد زوجاً او فرداً على احد طرق الانفصال، كان نقيضه ليس دائماً اما ان يكون هذا العدد زوجاً او فرداً على هذا الطريق واذا قلنا: قد يكون اما ان يكون الشيء اسود او حلواً على احدالطرق، كان نقيضه: ليس البتة اما ان يكون الشيء اسود او حلواً على هذا الطريق وعلى هذا القياس البواق. (ميرزاعمدعلى)

وقال الشيخ عبدالرحيم ره): الحملية قد تكون شبهة بالمنفصلة و بالعكس و ذلك اذا حل على موضوع المران متقابلان فان قدم الموضوع على حرف العناد فالقضية شبهة بالمنفصلة و هى المراد بالحملية المرددة المحمول كقولنا: العدد اما زوج و اما فرد و ان اخر عنها فالقضية منفصلة شبهة بالحملية كقولنا: اما ان يكون العدد زوجاً او فرداً. (عبدالرحم)

## حواشي ((العكس المستوى))

(١)قوله: «سواء كان الطرفان...»: الغرض من هذا التعميم هو: ان العكس المستوى يجرى فى كل من الحمليات والشرطيات ولايختص بالحمليات كها يظهر من بعضهم حيث عرفه بتبديل كل من الموضوع والمحمول.

بقى هنا شىء و هو انه: ان اريد بالطرفين طرفا القضية فى الحقيقة لم يدخل فى التعريف شىء من عكس الحمليات لان الطرفين فى الحقيقة فى الحمليات هو ذات الموضوع و وصف المحمول و فى العكس لا تصير ذات الموضوع محمولاً و وصف الموضوع موضوعاً بل يصير وصف الموضوع محمولاً و ذات المحمول موضوعاً كها هو ظاهر.

و ان اريد طرفا القضية فى الذكر يلزم ان يكون للمنفصلات عكس، لان طرفيها وان لم يكونا متميزين بحسب الطبع لكنها متميزان فى الذكرو الحال ان القوم صرحوا بانها لا عكس لها.

والجواب: بعد تسليم الشق الثانى: ان المراد بالتبديل، التبديل المعنوى المغير للمعنى و لاشك ان هذا المعنى لا يحصل في المنفصلات لظهور ان معنى المنفصلة لايتغير بحسب التبديل اذ معناها هوالمعاندة بين الشيئن سواء بدلا طرفاها ام لا.

فان قلت: لانسلم عدم تغير المعنى في المنصلة بتبديل الطرفين لظهور أن المفهوم من قولنا: أما أن يكون العدد زوجاً و أما أن يكون فرداً هو الحكم على زوجية العدد بمعاندة الفردية و المفهوم من قولنا: أما أن يكون العدد فرداً و أما أن يكون زوجاً هو الحكم على فردية العدد بمعاندة الزوجية ولاشك في تغاير هذين المفهومين فأن المفهوم من معاندة هذا لذاك غير المفهوم من معاندة ذاك لهذا.

قلت: نعم ولكن يرجع محصل المفهومين الى شيء واحد و هو المعاندة بين الشيئين فلافايدة يعتد بها في انعكاسها فلذا حكم القوم بان المنفصلة لاعكس لها، اى العكس المعتدبه فتأمل (ميرزامحمدعلي)

(قال الشيخ عبدالرحيم ره): «... ثم ليس المراد من تبديل الموضوع و المحمول تبديل الذات التي هي الموضوع في الحقيقة و الوصف الذي هو المحمول بل الراد تبديل عنوانها.

(٢) قوله: «و اعلم: ان المكس كما يطلق...»: الغرض من هذا الكلام دفع ما يتوهم في المقام من ان هذا اعنى: تعريف العكس بالتبديل، ينا في ما وقع في كتبهم من ان الموجبة الجزئية، عكس المالجة الكلية وغير هما في الصور الجزئية لظهور ان ليس العكس فها معنى التبديل.

و حاصل الدفع: ان العكس المعرف بالتبديل غير العكس الذى وقع فى عباراتهم فان الاول مستعمل فى معناه الحقيق اعنى: المعنى المصدرى و الثانى فى معناه المجازى اعنى: القضية الحاصلة من التبديل و الاول هو المصطلح فيا بينهم ولذا تصدى المصنف بتعريفه و يعرف العكس بالمعنى الثانى بانه اخص قضية لازمة للقضية بطريق التبديل موافقة لها فى الكيف و الصدق.

ولايذهب عليك: انه يمكن ان يكون قول المصنف تعريفاً للعكس بالمعنى الثانى بجعل المصدر على معنى المفعول اى: العكس المستوى مبدل طرفى القضية (او بجعله من باب اقامة السبب مقام المسبب اى: هو المبدل الحاصل بسبب تبديل طرفى القضية فافهم) لكته خلاف ظاهر عبارة المصنف وتصريح بعضهم.

ثم انما سمى العكس المستوى بذلك الاسم، تشبيهاً له بالطريق الواضح والسبيل المستوى فانه لاخفاء فيه و لا اعوجاج يوقع سالكه فى الضلالة و الغواية بل هو طريق واضح و صراط مستقيم يهندى سالكه ولايضل صاحبه بخلاف عكس النقيض فانه زحلفة المبتدئين و مزلقة المتعلمين و يؤيد ذلكما حكى عن الشيخ حيث تركه فى كتاب الشفاء ان المعلم الحكيم لايعلم التلميذ ما يعوج ذهنه.

وقيل: انماسمي بذلك ، لمساواتهامع الاصل في الصدق والكيف.

و بما عرفت مراراً من ان المناسبة فى التسمية لا يجب اطراده، لايرد ما ذكره بعضهم من ان هذا المعنى بعينه موجود فى عكس النقيض (اى على رأى القدماء فيه فان بقاء الصدق و الكيف شرط فيه عندهم كها سيأتى و كذا على رأى المتأخرين فانه و ان كان مخالفة الكيف شرطاً عندهم، الا ان بقاء الصدق شرط عندهم كها سيأتى فيصدق فى الجملة ان عكس النقيض مساو لاصل القضية اى: فى بقاء الصدق) فلا يكون لتخصيصه بذلك وجه فتأمل (ميرزا محمد على)

(٣) اعلم: ان المكس في اللغة رد اخر الشيء الى اوله اعم من ان يكون قضية او غير ها فاطلاقة على المعنى المصدرى المذكور ايضاً يكون مجازاً من قبيل اطلاق المطلق على المقيد فلاوجه لتخصيص المجازية بالمعنى الثانى كها هوظاهره. اللهم الا ان يقال: استعمال المطلق في المقيد على قسمين؛ لانه اما ان يلاحظ في المقيد ح خصوصياته ام لا تلاحظ بل يستعمل في المعنى المطلق الموجود في ضمن هذا المقيد والمجازية انما هي على التقدير الاول دون الثانى كها صرح به غير واحد من الاعيان ولو سلم فنقول: مراده ان اطلاقه على المعنى الثانى مجاز في الاصطلاح بخلافه في المعنى الاول فانه فيه حقيقة عرفية وان كان اطلاقه على المعنى الكها مجازاً بالنسبة الى اللغة، فافهم. (محمدعلى)

(٢)قوله: «بمعنى أن الاصل ...»: أشارة الى دفع ما يتوهم من أن تعريف العكس المستوى على ما ذكره المصنف غير شامل على عكوس القضاياء الكاذبة كها هو ظاهر.

و حاصله: أنا لا نعني من بقاء الصدق: أنه يجب أن يكون الأصل و العكس صادقين في نفس الامر

بل المراد ان الاصل لوفرض صدقه لزم من صدقه صدق العكس و ان كان كاذباً في الحقيقة، هذا.

و قد اوردهنا: ان هذا التعريف يصدق على القضاياء الصادقة مع الاصل بحسب الاتفاق كقولنا: كل انسان ناطق فانه يصدق مع قولنا: كل ناطق انسان، مع انه ليس عكسه و كقولنا: كل انسان بشر فانه يصدق مع قولنا: كل بشر انسان، مع انه ليس عكساً له.

والجواب: ان المراد من بقاء الصدقى ان يكون من حيث الذات اى: من غير نظر الى امر خارج و لاشك انه لايلزم فى المثالين المذكورين و نحو هما من صدق الاصل صدق العكس نظراً الى ذواتها لجواز عموم المحمول. الا ترى انه لايصدق قولنا: كل حيوان انسان، مع انه يصدق قولنا: كل انسان حيوان؟ و ما يترأى فى المثالين المذكورين و نحوهما من التصادق فانما هو من حيث خصوص المواد لامن حيث هو هو.

بق هنا شىء و هو ان المعتبر فى المكس المستوى انما هو بقاء الصدق، و بقاء الكذب ليس بلازم و ذلك، لان العكس لازم للقضية فجاز ان يكون صادقاً مع كذبها (كما ترى فى قولنا: كل حيوان انسان و بعض الانسان حيوان، ضرورة ان الاول كاذب و الثانى صادق) لجواز ان يكون اللازم اعم من الملزوم كما تقرر فى موضعه. (محمدعلى)

 (۵)ای: قضیة موجبة و كذا قوله: «كان العكس موجبة» ای: قضیة موجبة و كذلك قوله: «و ان كان سالبة، كان العكس سالبة» فتأمل.(میرزامحمدعلی)

(ع) اذلولم يكن كذلك، لا يلزم صدق العكس من صدق الاصل. (عبدالرحم)

(٧)اى سواء كانت القضية كلية او جزئية، كقولنا: كل انسان حيوان و بعض الانسان حيوان
 و بعد التبديل يكون الحيوان موضوعاً و الانسان مجمولاً ولا يصح صدق الانسان على الحيوان كلياً

لاستحالة صدق الاخص على كل فرد من افراد الاعم. وقوله: «قد يكون اعم» اشارة الى ان ذلك فى بعض المواد لا فى جعيها لجواز المساواة فى بعضها فى الكلية و الجزئية و جواز العكس فى بعض مواد الموجبة الجزئية لكن لما لم يكن ذلك مطرداً حكوا: بان الموجبة كلية كانت او جزئية لا تنعكس الا الى الموجبة الجزئية ليصح الحكم فى الكل بخلاف الايجاب الكلى فانه لايصح الا فى بعض المواد. (ميرزا عمد على)

(٨)اى: الشرطيات المتصلة و اما الشرطيات المنفصلة فلا يتصور فيها العكس كما ذكره القوم لعدم امتياز جزئيها بحسب الطبم.

فان قلت: ان المراد من التبديل في تعريف العكس، هو تبديل عنوان الطرفين ولاشك في ان ذلك متصور في الشرطيات المنفصلة و ان لم يتميز طرفا ها بحسب الطبع.

قلت: لاريب فى ان للمنفصلة عكساً فان المفهوم من قولنا: اما ان يكون العدد زوجاً واما ان يكون فرداً غيرالمفهوم من قولنا: اما ان يكون العدد فرداً او زوجاً لان المفهوم من معاندة هذا لذلك غير المفهوم من معاندة ذاك لهذا لكن لما لم يكن فيه فايدة لم يعتبروه وهذا هو المراد من عدم تصور العكس فها. (عبدالرحم)

(١)يعنى: ان لقول المصنف: «انما تنعكس جزئية» حكمين: سلبي وايجابي، اما السلبي فهو ان الموجبة لا تنعكس الى الكلية و اما الايجابي فهو انها تنعكس الى الجزئية. وقول المصنف: « لجواز عموم المحمول والتالي» بيان للاول واما الثاني فلم يشر المصنف الى بيانه لوضوحه و ظهوره. (ميرزامحمدعلي) (١٠) اعلم: ان القوم استدلوافي بيان عكوس القضاياء بثلاثة طرق:

الاول: الافتراض وسيذكره الحشى في آخرمبحث عكس النقيض.

الثاني: العكس و هو: ان يعكس نقيض العكس ليرتد الى ما ينافي الاصل مثلاً يقال: اذا صدق كل انسان حيوان او بعض الانسان حيوان صدق بعض الحيوان انسان و الا لصدق نقيضه و هو: لاشيء من الحيوان بانسان و ينعكس الى قولنا: لاشيء من الانسان بحيوان وقد كان حكم الاصل: كل انسان او بعضه حيوان هف (هذاخلف).

ففها نحن فيه نقول: متى صدق لاشيء من الانسان بحجر، صدق لاشيء من الحجر بانسان والالصدق نقيضه وهو: بعض الحجر انسان و ينعكس الى قولنا: بعض الانسان حجر و قد كان حكم الاصل: لاشيء من الانسان بحجر هف.

فان قلت: أن الاستدلال بالعكس باطل لاستلزامه الدور، فأن معرفة عكس الموجبة الجزئية يتوقف على معرفة عكس السالبة الكلية و معرفة عكس السالبة الكلية يتوقف على معرفة عكس الموجبة الجزئية كما هو ظاهر لمن تأمل في المثالين المذكورين.

قلت: لزوم الدور انما هو اذا جمع بين الاستدلالين كما هو ظاهر و هو ممنوع، ضرورة ان من بين الانعكاس بهذا الطريق في الموجبة الجزئية لم يبن الانعكاس به في السوالب و مزبن الانعكاس به في السوالب لم يبين الانعكاس به في الموجبة الجزئية. و ما يترأى في بعض الكتب من ذكرهما معاً فهو على سبيل منع الجمع.

الثالث: الخلف وهو بضم الخاء المعجمة: ضم نقيض العكس مع الاصل لينتج من الشكل الاول سلب الشيء عن نفسه كما ذكره الحشى.

و قد اوردهنا: بانه ان كان المراد بقولهم: اذا صدق بعض ج، ب صدق بعض ب، ج انه يلزم صدق هذا لصدق ذلك ، اى: يمتنع انفكاك صدقه عن صدقه، فلانسلم انه لو لم يلزمه لصدق نقيضه، لجواز صدقه مع جواز الانفكاكوعدم اللزوم، ضرورة ان المركب ينتني بانتفاء احد اجزائه ايضاً و ان كان المراد انه يصدق مع صدق الاصل اعم من ان يكون ذلك على وجه اللزوم او الاتفاق فنسلمه لكنه لا يفيد المطلوب اعنى: اللزوم، لعدم دلالة الاعم على الاخص.

واجيب بانانختار الاول و نقول: المراد بصدق النقيض جواز صدقه و هومتحقق بعدم اللزوم ايضاً لانه لولم يكن العكس لازماً للاصل اي: ممتنع الانفكاك عنه، لجاز انفكاكه فيجوز صدق نقيضه معه والالجاز خلوالشيء عن النقيضين لكن صدق نقيضه معه محال وجواز المحال محال.

و بعبارة اخرى: المدعى وجوب صدق العكس عند صدق الاصل و الا لامكن صدق نقيضه معه لكنه محال لاستلزامه المحال. (ميرزامحمدعلى)

(١١) وذلك لاستحالة ارتفاع النقيضين. (محمدعلي)

(١٢) بان نجعله صغري لا يجابه واصل القضية كبرى لكلبته . (محمدعلى)

(١٠٠) (إمّال: أنَّ السلب رفع الأيجاب والأبجاب لاده وربين الشيء و نفسه. لأنَّ الكلام في

في عكس المستوى \_\_\_\_\_\_\_ ٢٢٧

القضاياء المتعارفة التي يراد من موضوعها الافراد ومن محمولها المفهوم ولاريب في تغايرهما. (شيخ عبدالرحيم)

(۱۴)اى سلب الشيء عن نفسه محال، لما ثبت من ان ثبوت الشيء لنفسه ضروري.

لايقال: انا لا نسلم استحالته، لجواز سلب الشيء عن نفسه عند عدمه. لانانقول: و ان كان صدق السالبة قد يكون لعدم موضوعها وقد يكون لعدم المحمول مع وجود الموضوع، لكنه لا يكون هنا الالعدم المحمول، ضرورة وجود الموضوع هنا حيث فرض صدق نقيض العكس و هو الموجبة الجزئية.

لايقال: انا لا نسلم ان صدق السالبة هنا لانتفاء المحمول و ما استدل به لا ينتهض دليلاً لجواز ان يكون بعض افراد الموضوع موجوداً فيصدق الموجبة الجزئية الصغرى وبعضها غير موجود فيصدق النتيجة السالبة الجزئية.

لانانقول: لانسلم ذلك ، لان موضوع النتيجة هو الموضوع في الصغرى فاذا ثبت ان موضوع الصغرى موجود، فلا يصح القول بانتفاء الموضوع في النتيجة والا لاختلف موضوع الصغرى و موضوع النتيجة. (ميرزاعمدعلي)

(۱۵)قوله: «لان الاصل صادق»: يريد ان هيهنا ثلاثة اشياء: اصل القضية و نقيض المكس و هيئة التأليف و هذا المحال لابد و ان يكون ناشئاً عن احدهاءلاسبيل الى الاول لانه مفروض الصدق و لا الى الثالث لانه الشكل الاول و هو بين الانتاج فتعين ان يكون ناشئاً عن الثانى و هذا معنى قوله: «منشأه هو نقيض المكس». (ميرزاعمدعلى)

(۱۶)يعنى: فنضمه الى الاصل بان نجمله كبرى من الشكل الاول لكونه سلباً كلياً و الاصل صغرى لايجابه فنقول: كل انسان حيوان بالضرورة او دائماً و دائماً لا شىء من الحيوان بانسان بالضرورة او دائماً وهو باطل لاستحالة سلب الشىء عن نفسه.

ثم نقول: هذا الحال لم ينشأ عن الاصل الذى هو الصغرى لانه مفروض الصدق ولاعن الهيئة لكونها منتجة فتعين ان ينشأ عن الكبرى التى هى نقيض العكس لانحصار الاجزاء فيها واذا كان النقيض مستلزماً للمحال كان محالاً، لان مستلزم المحال كان عالاً، كان العكس حقاً لاستحالة ارتفاع النقيضين وهو المطلوب و كذا الكلام في العامتين فلانعيده هنا. (ميرزا عمدعلى)

(۱۷) اعلم: ان قدماء المنطقيين حكوا على الاطلاق ان السالبة الجزئية لاينمكس و هو حق فيا عدا الحناصتين اما المشروطة الحناصة و العرفية الحناصة فانها ينعكسان كانفسهها، مثلاً اذا صدق بعض ج ليس ب مادام ج لادائماً اقتضى ذلك تنا في وصنى ج و ب الصادقين على ذات ج و وجود كل واحد من الوصفين في وقت، اما ج فلانه عنوان الموضوع و اماب فلانا حكنا بلادوام السلب فيلزم ثبوت الايجاب و اذا تنا في تلك الذات لصدق كل واحد منها عليها صدق سلب كل واحد منها عنها في وقت آخر فاذا صدق الاصل صدق العكس فيصدق بعض ب ليس ج مادام ب لا دائماً و هو المطلوب و هذا العكس مما عثر عليه اثر الذنب للمفضل بن عمر الابهري (جوهر النضيد)

(١٨) وذلك لما تقرر سابقاً من انه اذاصدق الاخص صدق الاعم. (محمدعلى)

(١٩) لا يخفى: أن هذا البيان لايتم أذا كان الاصل جزئياً لان كلا الجزئين ح تكونان جزئيتن

و الجزئية لا تنتج في كبرى الشكل الاول لاشتراط الكلية فيها كماسيأتي.

لایقال: هذا اذا جعلنا النقیض صغری و الجزء الاول او الثانی کبری و اما اذا جعلنا النقیض کبری فیصح مطلقا لکونه کلیا مطلقا.

لانانقول: فع يلزم محذور آخر و هو كون الصغرى سالبة، لان الجزء الثانى من الاصل لابد و ان يكون سالباً كها هوظاهر.

فان قيل: انا نجعل اولاً الجزء الاول من الاصل صغرى و النقيض كبرى و ثانياً نجعل النقيض صغرى و الجزء الثانى من الاصل كبرى فلايلزم محذوراصلاً.

قلنا: فيه مع انه على الثانى ايضاً تكون الكبرى جزئية هلايندفع المحذور انه ح يبطل الاستدلال بالكلية فان مبنى الاستدلال على ان يضم النقيض الى الجزء الاول من الاصل فينتج نتيجة تنا في النتيجة الحاصلة من ضمه الى الجزء الثانى من الاصل و على ما ذكر تكون النتيجة الحاصلة من ضمه الى الجزء الثانى: ليس بعض متحرك الاول: بعض الكاتب كاتب دائماً مثلاً والنتيجة الحاصلة من ضمه الى الجزء الثانى: ليس بعض متحرك الاصابع بالفعل مثلاً و اين التنافى بينها؟ فلابد اذا كان الاصل جزئياً من طريق آخر وهو الافتراض، بان نفرض في المثال المذكور الذات التي صدق عليها الكاتب و متحرك الاصابع مادام كاتباً لا دائماً عمراً مثلاً فعمرو متحرك الاسابع و هوظاهر و ليس كاتباً بالفعل و الا لكان كاتباً دائماً فيكون متحرك الاصابع مادام كاتباً وقد كان متحرك فيكون متحرك الاصابع لادائما هف و اذا صدق عليه انه متحرك الاصابع وليس كاتباً بالفعل صدق بعض متحرك الاصابع ليس بكاتب بالفعل و هومفهوم لادوام المكس كمامر ولوبين الحكم بهذا الطريق لكان اولى الاصابع ليس بكاتب بالفعل والجزئى كها لايخنى. (عمدعلى)

(۲۱)اعلم انه: جرت عادة القوم بانهم يعبرون عن الموضوع ب «ج» و عن المحمول ب «ب» لفايدتين: الاولى: الاختصار لان قولنا: كل ج،ب اخصر من قولنا: كل انسان حيوان. و الثانية: دفع توهم الانحصار فانهم لو وضعوا للكلية مثلاً قولنا: كل انسان حيوان واجرواعليه الاحكام لرعا توهم ان تلك الاحكام انها هي في هذه المادة خاصة دون غير ها من الموجبات الكلية الاخر بخلاف اذا قالوا: كل جي ب و اجروا عليه الاحكام فانه يعلم من ذلك ان الاحكام الجارية لهذا غير مختصة ببعض دون اخر بل تجرى في جميع الجزئيات. (محمدعلي)

(۲۲) اعلم: ان القضية كمامر سابقاً مشتملة على عقدين: عقد الوضع و عقد الحمل والاول هو: اتصاف ذات الموضوع اى: ما صدق هو عليه وبوصفه، والثانى هو: اتصاف ذات الموضوع بوصف المحمول اتصاف ذات الموضوع اى: ما صدق هو عليه وبوصفه، والثانى هو: اتصاف ذات الموضوع في الموجهات و وذلك قد يكون بالفران في الشيخ الرئيس و المعلم الثانى ابو نصر الفاراني، فقال الشيخ: انه بالفعل سواء كان ذلك فى الماضى او الحال او المستقبل حتى لا يدخل فيه ما لا يتصف بوصف الموضوع دائماً. و قال الفاراني: انه بالامكان، مثلاً اذا قلنا: كل اسود كذا، فعل رأى الشيخ ان الحكم بالكذائية على كل ما

اتصف بالسواد فى احد الازمنة الثلاثة و على مذهب الفارابى انه على كل ما امكن ان يتصف بالسواد ولولم يتصف به فى زمن اصلاً، فعلى مذهبه يتناول الحكم الروميين بخلافه على مذهب الشيخ، هذا.

ولايذهب عليك: ان المراد بالامكان على ما هو مذهب الفارابي هو الامكان العام المقيد بجانب الوجود و بعبارة اوضح، هو الامكان المقابل للامتناع فلايرد ما قيل: ان اراد به الامكان الخاص خرج القضاياء التي كان اتصاف الموضوع بالعنوان ضرورياً كقولنا: كل انسان حيوان و كل حجر جاد و نظائر هما و ان اراد به الامكان العام لايصدق قضية كلية اصلاً لشموله ح الافراد التي يمتنع اتصافها بالوصف العنواني و كذا ما قبل: من أنه أذا اعتبر اتصاف ذات الموضوع بالوصف العنواني بالامكان لزم ان لا يصدق: كل انسان حيوان و نحوه أذا لنطفة داخلة في أفراد الموضوع لامكان اتصافها بالوصف العنواني مع أنها ليست بحيوان لظهور أن ليس المراد بالامكان ما يتوهم من القوة المقابلة للفعل على ما يتبادر من ذكره في مقابله. (ميرزاعمدعلي)

(٣٣) توله: «و يلزمه المكس ح وهو ان بعض...»: اقول: هذا في المكنة العامة ظاهر، لان كلاً من عقدى الوضع والحمل بالامكان العام المقيد بجانب الوجود فيها كها هو ظاهر و اما في الممكنة الحاصة ففيه خفاء لان عقد الوضع هنا بالامكان العام المقيد بجانب الوجود و عقد الحمل بالامكان الخاص و لايلزم من كون ما اتصف بالوصف العنواني بالامكان العام المقيد بجانب الوجود متصفا بوصف المحمول بالامكان العام المقيد بجانب الوجود متصفاً بالوصف العمول بالامكان العام المقيد بجانب الوجود متصفاً بالوصف العنواني بالامكان الخاص كها هو ظاهر للمتأمل.(ميرزاعمدعلي)

(۲۴)و ذلك ، لجواز ان يبق الاتصاف بـ «ب» في حيزالامكان و لايخرج الى الفعل ابداً.(ميرزامحمدعلي)

(٢٥) قوله: «فالصنف لما اختار مذهب الشيخ...»: اعلم: ان عدم انعكاس المكنتين على مذهب الشيخ انها هو على المشهور من ان مراد الشيخ بالفعل انها هو بحسب نفس الامر و اما على ما ذكره بعض المحققين من شراح المتن و بعض الافاضل فى شرح المطالع و هو المستفاد من كلامه فى الشفاء والاشارات على ما نقل من ان المراد بالفعل بحسب الفرض العقلى سواء كان مطابقاً للواقع ام لا، فيتبين انعكاسها على مذهبه ايضاً لان بقاء المحمول في حيز الامكان لاينافى الفعل بحسب الفرض العقلى، فان معنى قولنا: كل ج،ب بالامكان ح ان كل ما امكن ان يتصف بد«ج» و فرضه العقل ج بالفعل سواء كان مطابقاً للواقع ام لا فهو «ب» بالامكان وظاهر ان ما يتصف بد«ب» بالامكان يتصف بد«ب» بالفعل الفرضى و ان بحسب الفرض العقلى فان الفعلية الفرضية لا تنا في الامكان فيصدق بعض ب بالفعل الفرضى و ان كان باقياً في حيزالامكان ج بالامكان و هو المطلوب.

بق هنا شىء و هو: أن الفعل المعتبر فى عقد الوضع -على ماهو مذهب الشيخ- أن كان المراد به الفعل بحسب نفس الامر كها هو المشهور عند الجمهور يلزم أن يكون هذا البيان مخصوصاً بما تحقق فيه العنوان و لا يجرى فها لم يوجد له فرد فى الواقع كها فى القضاياء الذهنية و أن كان المراد به الفعل الفرض العقلى كها ذكره بعضهم يرد عليه أن الفعل المعتبر فى عقد الحمل كها فى المطلقة العامة، أما أن يراد به الفعل بحسب الفرض العقلى لاجواز للاول و الا لم يصح حكمهم بأن المطلقة العامة العامة العامة

تنعكس مطلقة عامة لظهور عدم التلازم ح فان معنى قولنا: كل ج، ب بالفعل على هذا التقدير ان كل ج بالفعل بحسب الفرض العقل فهو ب بحسب الواقع فلو عكس ذلك و قيل: بعض ب، ج بالفعل كان معناه بعض ب بالفعل بحسب الفرض العقل فهو ج بحسب الواقع، ولاشك انه لايلزم من فرض صدق الاول صدق الثانى بجواز ان لا يكون الفرض العقلى مطابقاً للواقع فى كليها او فى واحد منها و لا للثانى و الالم لم يصح حكهم بان المطلقة العامة تناقض الدائمة لظهور ان الثبوت الفرضى لاينا فى السلب الواقعى بطريق الدوام ، كل ذلك ظاهر للمتأمل. بطريق الدوام ، كل ذلك ظاهر للمتأمل. (ميرزاعمدعلى)

(۲۶)فان الاسود والابيض مثلا اذا اطلقا يفهم منهما عرفاً و لغة: ما اتّصف بالسواد والبياض لا ما امكن ان يتصفا بهما ولم يتصف ازلاً و ابداً.(محمدعل)

(۷۷) و منهم من قال: بان الضرورية المطلقة تعكس كنفسها واستدلوا عليه بالخلف، لانه اذا صدق قولنا: لاشى من ج، ب بالضرورة، صدق: لاشىء من ب، ج بالضرورة والالصدق بعض ب، ج بالامكان العام و نضمه مع الاصل ونقول: بعض ب، ج بالامكان العام ولاشىء من ج، ب بالضرورة ينتج: بعض ب ليس ب بالضرورة و هذا محال منشأه نقيض المكس لان الاصل صادق والهيئة منتجة فيكون نقيض المكس لانه اذا صدق قولنا: لاشىء من فيكون نقيض المكس باطلاً و المكس حقاً و هو المطلوب و بالمكس لانه اذا صدق قولنا: لاشىء من ج، ب بالضرورة صدق: لاشى من ب، ج بالضرورة والالصدق بعض ب، ج بالامكان العام و ينعكس الم بعض ج، ب بالضرورة صدق.

ولا يخنى ان الاول يتوقف على انتاج الصغرى الممكنة فى الشكل الاول و ستعرف انها عقيمة لاشتراط الفعلية فيها و ان الثانى يتوقف على انعكاس الممكنة العامة و قد عرفت انها لا تنعكس اصلاً.

و استدلوا يضاً بانا اذا قلنا لاشىء من ج، ب بالضرورة كان معناه ان الجيم مناف للباء و المنافاة اتما يتحقق من الجانين فيكون الباء ايضاً منافياً للجيم فيصدق لاشىء من ب، ج بالضرورة و هو المطلوب. وفيه: ان معنى الاصل المنافاة بين ذات الجيم و وصف الباء ومعنى المكس المنافاة بين ذات الباء ووصف الجيم فاين هذامن ذاك؟ و ان شئت فاعتبر المثال الذى ذكره المحشى في الحاشية السابقة فانه يصدق: لاشىء من مركوب زيد بحمار بالضرورة ولايصدق: لاشىء من الحيار بمركوب زيد بالضرورة المحلق نقيضه وهو: بعض الحمار مركوب زيد بالامكان و ما هذا الا لان المنافاة في الاصل بين ذات المصلق نقيضه وهو: بعض الحمار مركوب زيد و ظاهرانه لايلزم من الاول ، مركوب زيد و ظاهرانه لايلزم من الاول ، الثانى ، نعم لو قيل: بان اتصاف ذات الموضوع بالوصف المنواني بالامكان كها هو مذهب الفاراني لامكن القول بانعكاس المالبة الضرورية كنفسها لصحة انتاج الصخرى الممكنة في الشكل الاول و المكس الملكنة المامة ممكنة عامة على مذهبه و كذا يتم عليه الاستدلال الثالث فان المنافئة و ان كانت في الاصل بين ذات ج و وصف ب ، يلزم ان يكون ذات ب كانت في الاجتماع بينها واذا ثبت ان ذات ب مغاير لذات ج ، امتنع اتصافه برج» و الايلزم ان فرض انه يمتنع الاجتماع بينها واذا ثبت ان ذات ب مغاير لذات ج، امتنع اتصافه برج» و الايلزم ان فرض انه يمتنع الاجتماع بينها واذا ثبت ان ذات ب مغاير لذات ج، امتنع اتصافه برج» و الايلزم ان

يكون ذات ب عين ذات ج وقد عرفت بطلانه.

و اما على ما ذهب اليه الشيخ فلايتم هذاايضاً اذلاامتناع فى اتصاف ما ليس بذات ج، بج لان معنى الاصل المنافاة بين ذات ج بالفعل و وصف ب و انما يلزم منه ان ذات ب لايكون ذات ج بالفعل و انه يمتع اتصافه بج مطلقا حتى بالامكان فتأمل فان هذا المقام يستصعبه اقوام، لانه زحلفة الاقدام. (ميرازمحمدعلى)

(۱۸) لا يختى: ان عدم انعكاس المشروطة العامة كنفسها انها يصح اذا فسرت المشروطة العامة بما حكم فيها بضرورة النسبة مادام الوصف فانه لايلزم من منافاة وصف المحمول لذات الموضوع في جمع الوقات وصف الموضوع المنافاة بين وصفى الموضوع والمحمول مطلقا حتى يلزم من صدق احدهما على شيء انتفاء الاخر. نعم يلزم المنافاة بينها في ذات الموضوع خاصة و اين هذا من مفهوم العكس؟ فان مفهوم المنافاة بينها في ذات الموضوع في جميع اوقات وصف المحمول ولايستلزم احدهما الاخر لجواز تفاير ذات المحمول لالدات الموضوع كما اذا فرض ان مركوب زيد بالفعل منحصر في الفرس فانه يصدق ح: بالفرورة لاشيء من مركوب زيد بحمار مادام مركوب زيد ولايصدق: بالضرورة لاشيء من الحمار جمركوب زيد ولايصدق: بالضرورة لاشيء من الحمار حكم فيها بضرورة النسبة بشرط الوصف لانه لايلزم من منافاة بحموع ذات الموضوع و وصفه لوصف حكم فيها بضرورة النسبة لاجل الوصف فالظاهر انه يصح ح انعكاسها كنفسها فان كون فسرت بما حكم فيها بضرورة كما هو مفهومها ح يدل على تحقق المنافاة بين الوصفين فح كما يصح الحكم وصف الموضوع منشأ للضرورة كما هو مفهومها ح يدل على تحقق المنافاة بين الوصفين فح كما يصح الحكم بمنافاة وصف الموضوع منشأ للضرورة كما هو مفهومها ح يدل على تحقق المنافاة بين الوصفين فح كما يصح الحكم بمنافاة وصف الموضوع منشأ للضرورة كما هو مفهومها ح يدل على تحقق المنافاة بين الوصفين فح كما يصح الحكم بمنافاة وصف الموضوع المخمول لذات الموضوع لاجل وصف الموضوع، كذلك يصح الحكم بمنافاة وصف الموضوع المخمول لاجل وصف الموضوع المكس. (ميرزاعمدعلي)

(٢٩)بان يجعل لادوام الاصل لايجابه صغرى و النقيض لكليته كبرى فيقال: كل كاتب ساكن الاصابع بالفعل و لاشىء من ساكن الاصابع بكاتب دائماً، فبعد حذف المكررينتج: لاشىء من الكاتب بكاتب دائماً، فيلزم سلب الشىء عن نفسه وهو محال منشأه النقيض لكون الاصل مفروض الصدق والهيئة منتجة كماسيق. (ميرزامحمدعلى)

(٣٠) فانهاساكنة وليست بكاتبة داعاً كما هوظاهر.

لايقال: ان المراد من الساكن، ساكن الاصابع كها صرح بذلك فى الجزء الاول من الاصل والارض ليست بساكنة الاصابع حتى يصدق قولنا: بعض الساكن ليس بكاتب دائماً.

لاتانقول: أن ذلك هوالمناقشة في المثال وهي ليست من دأب المحصلين، لان بطلان المثال لايستدعي بطلان المثال لايستدعي بطلان الممثل فأن قولنا: أن نأخذ المحمول في المثال المذكور الساكن المطلق،مع أنه يمكن أن يقال: أن المراد من المحمول هو المطلق أيضاً لكنه ذكر الاصابع أياء الى أن سلب السكون من الكاتب أنما هو من المراد عن أفهم. (محمدعلي)

(٣١)قوله: «وقال المصنف: «السرّق ذلك» اى فى قولنا عرفية لادائمة فى البعض فى عكس الحاصتين السالبتين «ان لادوام السالبة موجبة كلية وهى لا تنمكس الاجزئية» و عليه فيكون عكس

الخاصتين السالبتين عرفية خاصة ولادوامها بعضى يعنى: ان قولنا: لاشىء من الكاتب بساكن الاصابع بالفرورة او بالدوام مادام كاتباً لا دائماً، عكس اصله: لاشىء من ساكن الاصابع بكاتب دائماً ما دام ساكن الاصابع، ولادوام الاصل يشير الى قولنا كل كاتب ساكن الاصابع بالفعل و لا دوام المكس يشير الى قولنا: بعض ساكن الاصابع كاتب بالفعل. و هذه الموجبة الجزئية المأخوذة من لادوام العكس، عكس للموجبة الكلية المأخوذة في لادوام الاصل.

و اورد الحشى على الماتن بقوله: «و فيه تأمل اذ ليس انعكاس المجموع الى المجموع » كانعكاس الخاصتين بما هما خاصتان من غير نظر الى لادوامهها منفرداً الى عرفية خاصة بماهى عرفية خاصة من غير نظر الى لادوامها منفرداً «منوطاً بانعكاس الاجزاء الى الاجزاء » كما فعلنا نحن بالنسبة الى انعكاس المركبات حيث حللنا قيودها و ارجعناها الى مراجعها من القضايا البسيطة و عكسنا قضية الاصل البسيطة وقضية القيدالبسيطة «كما يشهد بذلك» اى بان انعكاس المجموع الى المجموع ليس منوطاً بانعكاس الاجزاء الى الاجزاء « ملاحظة انعكاس الموجهات الموجبة على مامر فان الخاصتين الموجبتين تنعكسان الى الحينية اللادائمة مع ان الجزء الثانى منها» اى من الخاصتين الموجبتين «وهون» اللادوام الذى مرجعه « المطلقة العامة السالبة لاعكس لها» على مبنى المصنف فاذا كان انعكاس المجموع الى المجموع لى المجموع الى المحتمل الابزاء الى الاجزاء الى الاجزاء فا ذكره المصنف من السر غير صحيح. و ايراد المحشى وارد على الماتن انصافاً (التقريب ص ٧٧)

(٣٢)و ايضاً اذا كانتا جزئيتين يكون الجزء الثانى سالبة جزئية مع انها لا تنعكس كما تقدم و يحتمل ان يكون هذا وجهاً لقوله: «فندبر» .(محمدعلى)

(قال الشيخ عبدالرحيم): اى ليس لها عكس لازم الصدق فى جميع المواذ فاثبات العكس فى بعض المواد لايدفع الايراد.

(٣٣)الاولى ان يقول: وهى سبع باسقاط الوقعية و المنتشرة الطلقتين كما ان المصنف اسقطهما فى بيان عكوس الموجبات. و اولى منه ان يقول: و هى خس بادراج حكمى الممكنتين السالبتين تحت قوله: «ولاعكس للمكنتين» كما لا يخفى على المتأمل.(ميرزامحمدعلى)

(٣٤) اما انها اخص من الاربع الاول اعنى: الوقتية المطلقة و المنتشرة المطلقة و المطلقة العامة والممكنة العامة، فلان الوقتية المطلقة اخص من الثلاث الباقية لانه اذا صدق الضرورة فى وقت معين صدق الضرورة فى وقت غير معين وكذا تصدق النسبة فى الجملة وهى مفاد المطلقة العامة و الممكنة العامة وهى اخص منها كما هو ظاهر و الاخص من الانحص اخص و اما انها اخص من الاربع الباقية فلانها (فلانه خ ل) متى صدقت الضرورة فى وقت معين لادائماً صدقت الضرورة فى وقت غير معين لادائماً و الاطلاق لا بالدوام ولا بالضرورة و الامكان الحاص على ما لا يخنى. (ميرزا محمدعلى)

(٣۵)قال: «فانه يصدق: لاشىء من القمر بمنخسف بالضرورة وقت التربيع لادائماً»: اى ان سلب الانخساف الضرورى عن القمر ليس دائماً له مادامت ذاته بل قديعرض لها الانخساف فى غير وقت التربيع.

عكس هذه الوقتية مع الاعراض عن قيد اللادوام، لانه ليس محلا للبحث في هذا المقام كماتراه في

كلام المحشى بوضوح: لاشيء من المنخسف بقمر وقت التربيع بالضرورة لاداتمًا،بمعني ان القمر و المنخسف قديتصادقان في غير وقت التربيع. وهو عكس صحيح لاعيب فيه لان معناه: أن القمر بوصف الانخساف ليس القمر بوصف وقت التربيع بالضرورة، وصحة هذا الكلام بديهية: وقوله: «مع كذب بعض المنخسف ليس بقمر بالامكان العام»: كذبه جاء من ناحية الاخلال بالوقت المعين الذي تقيدت به القضية الوقتية فكان من اللازم ان يقول: بعض المنخسف ليس بقمر وقت التربيع و اذاجاء هذا القيد كان معنى هذه الجزئية السالبة: بعض القمر بوصف الانخساف ليس القمر بوصف وقت التربيع وهذا المعنى انما يلائم الضرورة لاالامكان. و قوله: «لصدق نقيضه»: نقيضه اللازم: كل منخسف قمر وقت التربيع بالامكان و بطلانه اوضح من الشمس. وعلى كل فقوله: «مع كذب بعض المنخسف ليس بقمر بالامكان العام لصدق نقيضه و هو كل منخسف قر بالضرورة» كلام مهمل وجهة اهماله انه اهمل القضية المقيدة التي هي محل البحث ، عن قيدها، مع انه ضروري لها، و دليل ضرويته للقضية المذكورة -اولاً- انه مفروض فيها، و هذا الفرض يجب ان يكون في عكسها لان عكس القضية عين القضية ومتازعها بالتبديل الذي قرأته وبالكم في الموجبة الكلية -وثانياً- انه مثار اسمها، و بقيد الوقت المعين، سميت و قتية مطلقة في البسائط و وقتية في المركبات ــوثالثاًــ ان نفس المحشى ذكر في الوقتية المطلقة عند التمثيل لسالبتها قوله: ولإشيء من القمر بمنخسف بالضرورة وقت التربيع،فاذا أهمل قيد وقت التربيع هناك كما اهمل هنا اصبح الشارح يكذب نفسه حينا يقول لصدق نقيضه كل منخسف قر بالضرورة لتنافي قوله و لاشيء من القمر بمنخسف بالضرورة وقوله كل منخسف قمر بالضرورة تنافياً بينا. واذا انهدم كلامه هذا، انهدم كلها رتب عليه، وليعلم ان القيود والحواشي التي تؤخذ في القضايا لهاتمام الدخل فها يعود للقضية من حكم يرتب عليها واهمالها متلف للقضايا مفكك لاجزائها طارد لتركيبها ولمارتب عليها من حكم ومن اثر ونحن قد اعلمناك ان كل القضايا البسيطة تنعكس الى انفسها في السلب وفي الايجاب ماسوى القضايا الممكنة واعلمناك ايضاً ان المركبات بعد انحلال قيودها الى قضايا بسيطة يكون حكمها حكم البسائط لاننا لانعكسها حق نحل قيود ها وتصير المركبة قضيتن بسيطتن (التقريب ص ۷۲و۷۷)

(٣۶)لايقال: انا لا نسلم انه يلزم من صدق الموجبة كذب السالبة بل يجوز ان يصدقا مماً ايضاً لانها كها تصدق بانتفاء المحمول،فقد تصدق بانتفاء الموضوع فلايصح الاستدلال لكذب السالبة بصدق الموجبة كها هو ظاهر.

لانانقول: هذا اذا اختلف الايجاب والسلب في الموضوع بان يكون الحكم في الايجاب على الافراد الموجودة وفي السلب على الافراد المعدومة وليس كذلك هيهنا فان الحكم في السالبة ايضاً على الافراد الموجودة فان الكلام في مباحث المحكوس مختص بالموجودات كيا صرح بذلك جع من الحقين. (ميرزاعمدعلي)

(٣٧)يعنى: ان القياس كان يقتضى التعبير بالكلية، لان السالبة انما تنعكس كنفسها حيث تنعكس كنفسها حيث تنعكس كما سبق و لكنا اخترنا السالبة الجزئية لكونها اعم من السالبة الكلية من حيث الصدق فاذا لم يصدق الاخص بالطريق الاولى و ايضاً ان نقيض السالبة الكلية، الموجبة الجزئية و

٣٣ \_\_\_\_\_ حواشي الحاشية

نقيض السالبة الجزئية، الموجبة الكلية وهي اخص من الموجبة الجزئية فاذا صدقت هي صدقت تلك بالطريق الاولى فتدبر.(محمدعلي)

(٣٨)قوله: «لانها اعم من سائر الموجهات»: فانها اعم من الممكنة الخاصة وهى اعم من المطلقة العامة وهى اعم من الموجهات الباقية والاعم من الاعم اعم فتصور(ميرزامحمدعلى)
(قال صاحب التقريب):

قال: «والممكنة لانها اغم من سائر الموجهات»: اعميتها باعتبار ان الامكان فيها قد فرض امكاناً عضاً فى قبال الوجوب و الامتناع و قد تفرض له فعلية و وجود خارجى شائع فى الاوقات فهى جامعة لاعتبارين ليسا فى المطلقة العامة التى فيها عموم ظاهر على سائر القضاياء.

و اعلم ان اعمية المكنة بالنسبة الى باق الموجهات يلزم ان تكون باعتبار فرض فعلية لها و وجود خارجى لانها اذا لوحظت باعتبار سلب الضرورة فهى معاندة للقضايا الضرورية ولا اعمية لها بهذا الفرض. وهى فى فرض فعليتها و وجودها الخارجى تساوى المطلقة العامة و ليست اعم منها كها تجامع الدوام والضرورة ايضاً. اذن فاعميتها بالنسبة الى سائر الموجهات، محل تأمل و ريب. (التقريب ص٧٣

(٣٩) اشارة الى ان كلا المذكورين غير مختص بالاخير كما يتوهم من ظاهره. (محمد على) (٤٠) وذلك ، لجواز صدق الاعم من دون صدق الاخص كما هوظاهر. (محمد على)

## حواشي «عكس النقيض»

(١)قد تقدم في مبحث العكس المستوى منا و من المحشى ما لعله ينفعك في هذا المقام.(ميرزامحمدعلي)

(۲) قوله: «مع بقاء الكيف»: قد عرفت فيا تقدم انه: لا حاجة الى هذا القيد بعد اشتراط بقاء الصدق لاستلزامه ذلك ، اللهم الا لزيادة التوضيح و الايضاح. و اماماافاده بعض المحققين من الهشين(ره) حيث قال بعد نقل هذا الكلام ناسباً له الى القيل. : «وفيه ان هذا الاستلزام غير مسلم الخين كما يصدقه قولنا: ليس بعض الانسان بلاحيوان اذ ليس كلما تحقق بقاء الصدق تحقق بقاء الكيف كما يصدقه قولنا: ليس بعض الانسان بلاحيوان البقاء المطلق الشامل لبقائه من حيث الذات و من جهة خصوص المواد حتى لا يتحقق بقاء الكيف عند تحقق بقاء الكيف عند المقاء الصدق كلا، بل المراد هو البقاء من حيث الذات وحده كمامرت اليه الإشارة سابقاً و الا في يقول ذلك المحقق في تحوقوانا: بعض ما ليس بابيض ليس بانسان بالنسبة الى قولنا: بعض الانسان اليحيء من ان الموجبة الجزئية الجزئية فيا تقدم فع فع الاستلزام مكابرة عضة و تحكم

و بالجملة: ان كان المراد ببقاء الصدق بقائه مطلقا، لزم دخول ما ليس من افراد المحدود في الحد وان كان بقائه من حيث الذات وحده، لزم اشتمال الحد على شيء مستدرك و لا يخني انه اذا دارالامر بينها فالثانى اولى لجواز التمحل فيه دونه واما ما تمسك به ذلك المحقق من انه «لواستازم بقاء الصدق بقاء الكيف لانتفى بانتفائه ضرورة انتفاء الملزوم عند انتفاء اللازم فلا يصح اشتراط المتأخرين بقاء الصدق مع مخالفة الكيف كه هوظاهر» فجوابه:

انا لا ندعى الملازمة الذاتية بينها حتى يرد النقض بذلك بل المدعى هو الملازمة الا تفاقية بالنسبة الى عكس النقيض على طريقة القدماء فانهم لما اخذوا فيه نقيضى كلا الطرفين و كان يلزم من صدق حل

٣٣٦ \_\_\_\_\_ حواشي الحاشة

احد العينين على الاخر بطريق الايجاب من حيث الذات صدق حل احد النقيضين على الاخر بطريق الايجاب لابطريق السلب كها تقدم تحقق القول باستلزام بقاء الصدق لبقاء الكيف فيه على طريقتهم بخلافه على طريقة المتأخرين فانهم لما اكتفوا بجمل نقيض الجزء الثانى اولاً و عين الجزء الاول ثانياً ولا يلزم من حيث الذات من صدق حل احد العينين على الاخر بنسبة ايجابية أن يصدق حل احد العينين على الاخر بنسبة ايجابية بل بنسبة سلبية، اشترطوا المخالفة فى الكيف مع بقاء الصدق فتحقق القول بعدم استلزام بقاء الصدق لبقاء الكيف بل باستلزامه للمخالفة فى الكيف فتأمل فان هذا المقام من مزال الاقدام. (عمدعلى)

(٣)والدليل عليه انه لو لم يصدق هذا لصدق بعض ما ليس ب، ج وينعكس العكس المستوى الى قولنا: بعض ج ليس ب و قد كان كل ج، ب هذا خلف او ينضم الى الاصل هكذا بعض ما ليس ج ب و كل ج، ب ينتج: بعض ما ليس ب، ب و انه محال اذلوانعكس لزم سلب الشيء عن نفسه.(عبدالرحم)

(۴) قوله: «و هذه طريقة القدماء»: اعلم: ان المعتبر فى العلوم و المستعمل فيها هو هذه الطريقة
 و لذا قدمها و بين احكام عكس النقيض عليها.

ثم انما عدل المتأخرون عن هذه الطريقة، لانهم لما رأوا ان القدماء يستدآون على انعكاس الموجبه الكلية كنفسها بما اسلفناه فاعترضوا عليهم: بان نقيض العكس هوقولنا: ليس بعض ما ليس ب ليس ج هذا، والقول سالبة جزئية فلا تنعكس بالعكس المستوى ولايصلح ان يكون صغرى في الشكل الاول لانتفاء الاكبياب ولاكبرى لانتفاء الكلية فلاصورة لما ذكروه من القياس المنتظمة في هيئة الشكل الاول و القول بان قولنا: بعض ما ليس ب، ج لازم لقولنا: ليس بعض ما ليس ب، عمنوع، لان السالبة المعدولة المحمول لا تستزم الموجبة المحصلة المحمول لجواز ان يكون الموضوع معدوماً فلا يصح الايجاب لابطريق التحصيل ولابطريق العدول لان كلا منها يقتضى وجود الموضوع و لما اعتقدوا بحقيقة اعتراضهم فغيروا التعريف الى ما اشاراليه المصنف.

و يمكن ان يجاب: بانا نخصص الكلام في مباحث العكوس بالموجودات بقرينة ان المنطق مقدمة للحكمة الباحثة عن احوال الموجودات وح فلا صورة لمنع الاستلزام المذكور على انا لأن اغمضنا عن هذا و سلمنا ان مباحث العكوس شاملة للموجودات وغيرها كما يقتضيه النظر الى عموم مباحث الفن فنقول: ان هذا انما يتجه اذا كان قولنا: كل ما ليس ب ليس ج معدولة الطرفين وليس كذلك فانانأخذ نقيض الطرفين بطريق السلب فيكون قولنا: كلما ليس ب ليس ج موجبة سالبة الطرفين و هى في حكم السالبة في عدم اقتضاء وجود الموضوع عند المتأخرين فاذا لم يصدق في عكس قولنا: كل ج مب لصدق نقيضه وهو قولنا ليس بعض ما ليس ب ليس ج و كان معناه على هذا التقدير سلب سلب ج عن بعض ما يصدق عليه سلب ب عن بعض مايصدق عليه سلب ب اذا كان متحققاً كما يقتضيه النقيض كان سلب ج كاذباً و اذا كذب سلب ج فاما ان يكون سلب ب اذا كان متحققاً كما يقتضيه النقيض كان سلب ج كاذباً و اذا كذب سلب ج فاما ان يكون لا تنفاء الموضوع وهو باطل لمامر من ان الموجبة سالبة المحمول لا يقتضى وجود الموضوع عند المتأخرين و اما ان يكون لصدق ج عليه و هو يستدعى القول بان بعض ما ليس ب فهوج فيتم المقال و يضمحل

الاشكال. (عبدالرحم)

(۵) يعنى: على طريقة مامر آنفاً من تفسير المخالفة فى الكيف او على طريقة مامر فى العكس
 المستوى من تفسير بقاء الصدق.(ميرزامحمدعلى)

(ع)و ذلك، لانه اذا جعل نقيض الثانى اولاً فاما ان يجعل عين الاول ثانياً او نقيضه ايضاً ثانياً فاذاً انتفت الصورة الثانية للقطع بكونها غير مرادة والا لم يصح التقابل بين القولين ولااشتراط المخالفة في الكيف كها هو ظاهر،تحققت الاولى ضرورة الانحصار في الصورتين. (محمدعلي)

(٧)وايضا فانه المستعمل في العلوم ومحاورات القوم. قال المحقق الشريف: عكس النقيض المستعمل في العلوم، هو عكس النقيض بهذا المعنى و اما المعنى الذي ذكره المتأخرون فهو غير مستعمل فيا، هذا.

و انما عدل المتأخرون عن هذه الطريقة مع كثرة اشتهارها فيمابين القوم، لما توهموا من انه لايتم الاستدلال على المطلوب على طريقة القدماء و ذلك ، لان نقيض العكس فى المثال المذكور قولنا: ليس بعض ما ليس ب، ج كها ذكروا فع لايثبت المطلوب لا بالعكس ولا بالحلف.

اما بالاول: فلان النقيض هنا سالبة جزئية و السالبة الجزئية لاعكس لها كها سبق، فلا معنى لقولهم: «و ينعكس بالعكس المستوى».

و اما بالثانى: فلانه اذا كان النقيض سالبة جزئية لايصلح لكبروية الشكل الاول ولالصغرويته لانتفاء الكلية والانجاب، فلا يمكن ان يتركب قياس على طريقة الشكل الاول منه ومن الاصل حتى ينتج المحال فلا صورة لما ذكروه من قولهم: «فنضمه مع الاصل ينتج: بعض ما ليس ب، ب و هو محال منشأه الصغرى لانن..»

لايقال: أنّا سلمنا أن قولنا: بعض ما ليس ب، ج ليس نقيض المكس أولاً و بالذات لكن لايلزم منه أن لايكون نقيض المكس ثانياً و بالعرض أيضاً وذلك لظهور أنه لازم لنقيض المكس ثانياً و بالعرض أيضاً وذلك لظهور أنه لازم لنقيض المكس ثانياً و بالعرض عليه ج، ضرورة استحالة أرتفاع التقيضين فيتم ما ذكره القدماء في المقامن.

لانانقول: لانسلم، لما تقرر من ان السالبة المعدولة المحمول لا تقتضى الموجبة المحصلة المحمول لما سبق من انه لابد فى الموجبة من وجود الموضوع دون السالبة، فيجوز ان يكون الموضوع معدوماً فلا يصدق الايجاب لابطريق التحصيل ولابطريق العدول فلا يصح القول بكون قولنا: بعض ما ليس ب، ج نقيض العكس لا اولاً و بالذات ولا ثانياً و بالعرض.

و اجيب اولاً: بانانخصص الكلام فى مباحث العكوس بالامور الموجودة بقرينة ان المنطق آلة للحكمة الباحثة عن احوال الموجودات فح يندفع ما ذكر من ان السالبة المعدولة المحمول لا تقتضى الموجبة المحصلة المحمول لما تقرر من انها مقتضية لها على تقدير وجود الموضوع.

و ثانياً: بعد تسليم عموم المباحث و شمولها للموجودات وغيرها بما اشار اليه شارح المطالع حيث قال بعد ذكر شبة المتأخرين ومناط الشبهة هيهنا انهم حلوا النقيض على المعدولة و ليس كذلك، فان نقيض الباء سلبه لااثبات اللاباء و المأخوذ في عكس الموجبة موجبة سالبة الطرفين لكن لماحصل مفهومها كانت موجبة محصلة المحمول، لان سلب السلب ايجاب فلهذا اخذت نقيض الموجبة . (ميرزامحمدعلي)

(٨) يعنى: ان الموجبة الجزئية لا تنعكس بعكس النقيض اصلاً لا الى الموجبة الجزئية ولا الى الموجبة الجزئية ولا الى الموجبة المخرئية صادقة ولو انعكست الموجبة الكلية لان قولنا: بعض الحيوان لاانسان مثلا وهو قضية موجبة جزئية صادقة ولو انعكس بعكس النقيض لصدق قولنا: بعض الانسان لاحيوان مع ان هذا كاذب قطعاً و الا لاجتمع الشيء و نقيضه في شيء واحد لان الاعم لازم الصدق للاخص و هكذا في كل مثال يكون نقيض المحمول اخص من الموضوع ومن هذا قولنا: بعض القمر لا منخسف وقت التربيع فانه صادق مع كذب قولنا: بعض المنخسف لاقر بالامكان لماسبق.

ثم انما اخترنا فى العكس الجزئية، لانه المتعارف المعهود حيث ان الموجبة الجزئية انما تنعكس اليها حيث تنعكس ولانه اذا لم تصدق الجزئية لم تصدق الكلية بالطريق الاولى بخلاف العكس وقد تقدم آنفاً.(ميرزامحمدعلى)

(٩) قوله: («و كذلك التسم» الى قوله: («لا تنعكس»: و ذلك بدليل التخلف فى مادة كمامر فى العكس المستوى آنفا و بيانه: ان الوقتية التى هى اخصها قد تصدق بدون العكس فانه يصدق قولنا: بالضرورة كل قر ليس بمنخسف وقت التربيع لا دائماً مع كذب قولنا: بعض المنخسف ليس بقمر بالامكان العام، لصدق نقيضه وهو: كل منخسف قر بالضرورة و اذا لم ينعكس الاخص لم ينعكس الاعم لاستلزامه اياه كمامر من الحشى فى السوالب فى العكس المستوى فتذكر. (ميرزا محمدعلى)

(١٠)وهي: الدائمتان والعامتان والخاصتان، ولايخنى: ان الحناصتين هيهنا تنعكسان الى عرفية
 لا دائمة فى البعض ايضاً لما ذكر ثمة. (ميرزامحمدعلى)

(۱۱)الظاهر انه حال بل نعت لـ «السوالب» قبله و يحتمل ان يكون حالاً من الفاعل اعنى: تفصيله.(محمدعلي)

(١٢) يعنى: ان السالبة سواء كانت كلية نحو: لاشىء من الانسان بحجر او جزئية نحو: بعض الحيوان ليس بانسان، انما تنعكس في عكس النقيض الى السالبة الجزئية لا الى السالبة الكلية.

اما صدق السالبة الجزئية، فظاهر ضرورة انه لما نفى المحمول عها صدق عليه الموضوع كلاً او بعضاً فلم يصدق المحمول على افراد الموضوع فى الجملة فيصح سلب نقيض الموضوع عن بعض ما صدق عليه نقيض المحمول، مثل ان يقال: بعض اللاحجر ليس بلاانسان.

و اما عدم صدق الكلية، فلانه قد يكون الموضوع في الاصل اخص و نقيض المحمول اعم كما في قولنا: لاشيء من الانسان بلا حيوان، فان نقيض المحمول وهو الحيوان، اعم من الموضوع و هو الانسان فلو عكست القضية ح كلية، يلزم سلب نقيض الاخص عن عين الاعم كلياً و هو باطل اذيلزم منه ان لا يكون الاعم اعم فان الاعم لو لم يوجد مع نقيض الاخص فيكون مع الاخص دائماً ولا يوجد بدونه والحال ان الاعم هو ما يوجد بدون الاخص في الجملة، فقوله: «لجواز ان يكون...» بيان للجزء السلبي من الحصر المذكور و اما الجزء الايجابي فبديهي كمامر. (عبدالرحيم)

(١٣)و ذلك، لانه لو جاز، لزم ان يكون الاخص صادقاً على جميع ما صدق عليه الاعم والالزم

فى عكس النقيض \_\_\_\_\_\_ في عكس النقيض \_\_\_\_\_

ارتفاع النقيضين هف. (محمدعلي)

(۱۴)اعلم: ان ما يفرض ذات الموضوع لابد ان يكون مما يناسبها مثل ان يكون فرداً او صنفاً من نوعها او نوعاً من جنسها او غير ذلك مما يناسبها الا ترى انه لا يصح ان يفرض بعض الانسان حجراً و لا بعض الحيوان جسماً غير نامى و الا كثيراً ما يتخلف عنه احد الوصفين اعنى: وصف الموضوع او المحمول وضوابط الفن ينبغى ان تكون كلية و بالجملة لابد من ملاحظة اتصافه بكلا الوصفين.

ثم لا يخنى: انه يكنى في دليل الافتراض ان يقال: ان عكس قولنا: بعض ج ليس ب مادام ج لا دافماً هو قولنا: بعض ب ليس ج مادام ب لا دافماً، لان بعض ج، د الى آخر المقدمات ولا حاجة الى تفخيم قولمم: انا نفرض ذات الموضوع كذا، الا انهم ذكرواهذا لدفع قول الخصم انك من اين عرفت ان بعض ج، د؟ فالمقصود منه انك ايها الخصم تدرى ان لهذا البعض مصداقاً في نفس الامر فتفرضه هذا الفرد الخاص و لولم ترض به فا يقوم مقامه. وايضاً لما جرى عادة القوم بانهم يمثلون بنحوج، د، من احرف الهجاء للاختصار فلوقالوا: بعض ج، د و د، ب كان للخصم ان يقول: من اين هذا؟ فرعا كان ج، د مثلاً. للاختصار فلوقالوا: بعض ج، د و د، ب كان للخصم ان يقول: من اين هذا؟ فرعا كان ج، د مثلاً. فقولهم: انا نفرض ذات الموضوع كذا، قائم مقام مثلاً في قولهم: ج، د مثلاً ولو جرى عادتهم بان يمثلوا بنحو: بعض الكاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً لادائماً فرعا لم يحتاجوا الى قولهم: لانانفرض ذات الموضوع كذا.

ثم هل الافتراض دليل مستقل فى اثبات المطلوب اولابد من انضمام دليل الحلف اليه؟ الظاهر انه تمهيد لمادة الخلف فالمتشبث به فى الحقيقة هو دليل الخلف الا انه قد يكون مصرحاً وقد يكون مطوياً فاحفظ هذا. (عبدالرحم)

(١٥)فانه قد حكم فيه بان بعض ج، ب و قد فرض هنا بعض ج، د فيكون د، ب ايضاً وهو المطلوب(محمدعلي)

(۱۶) هذا ليس علة لصدق ج على د مقيداً بهذه الجهة على ما يسبق الى الوهم فان صدق وصف الموضوع على ذاته ضرورى لايحتاج الى برهان بل هوعلة لتقييده بهذه الجهة خاصة فانه قد اختلف فى ان اتصاف ذات الموضوع بالوصف العنوانى هل هو بالامكان او بالفعل؟ وقد سبق مفصلا فى شرح قوله: «و الاعكس للممكنتين» ولما كان المختار هو الثانى استدل به فى اثبات المطلوب فتأمل. (ميرزا محمدعلى)

(۱۷)یعنی: انه لماثبت ان د، ب وج ثبت ان بعض ب، ج بالفعل لان الوصفین اذا تقارنا فی ذات، یصح صدق کل واحد منها علی الاخر فی الجملة کها هوظاهر.(محمدعلی)

(۱۸)اسم «كان» ضمير عايد الى «د» و خبره «ج» و كذا اسم يكون بعيد هذا ضمير راجع اليه و خبره «ب».(محمدعلي)

(۱۹)قوله: «وقد كان حكم الاصل انه ليس ب مادام ج»: اى: وقدكان حكم الاصل: ان د ليس ب مادام ج وذلك كما عرفت ان بعض ج الذى هو وصف الموضوع فى الاصل و كان قد حكم عليه بانه ليس ب مادام ج قد فرض د فيكون د ليس ب مادام ج و هو المطلوب و على هذا القياس قوله بعيد هذا: «وقد كان حكم الاصل انه ب مادام ج (عمدعلى)

(٢٠) يعنى: كما ثبت أن د ليس ج مادام ب ثبت أن بعض ب ليس ج مادام ب كما ذكر آنفاً أن

٣٤٠ \_\_\_\_\_\_ حواشي الحاشة

د، ب بحكم لادوام الاصل. (محمدعلى)

(۲۱)(يمكن ان يكون قوله: «فافهم» اشارة الى ان المدعى انمكاس الخاصتين فى السالبة الجزئية الى العرفية الخاصة بدليل الافتراض والحال انه ليس كذلك، بل باجتماع التخلف والافتراض). (۲۲)اذ قد حكم فيه ان بعض ج ليس ب بالفعل فاذا فرض بعض ج، د فيكه ن هو ايضاً كذلك وهوالمطلوب. (ميرزاعمدعلى)

(٣٣)يعنى: انه بعد ما ثبت ان د، ج بالفعل و ليس ب ثبت ان بعض ما ليس ب، ج بالفعل لما سبق آنفاً من ان الوصفين اذا تفارنا في ذات، يصح صدق كل منها على الاخر في الجملة. (عمدعلى) لا سبق آنفاً من ان الوصفين اذا تفارنا في ذات، يصح صدق كلازم و هو المطلوب فهو استدلال من الملزوم الى اللازم ولا يتفاوت فيه الحال بين ان يكون اللازم اعم او مساوياً بخلاف ما استدل به القدماء في اثبات مدعاهم على ما ذكر سابقاً فانه استدلال من اللازم الى الملزوم ولا يصح هذا الا اذا ثبت التساوى بينها في اورده المتأخرون عليم لايأتي هنا حتى يحتاج الى الجواب. (عمدعلى)

(۲۵)من ان الوصفين اذاتقارنا فى ذات، ثبت كل واحد منها فى زمان الاخر فى الجملة، ثم الكاف فى مثل هذا الكلام تحتمل التعليلية و ان تكون بمعنى «على» فاحفظ.(محمدعلى)

(۲۶) یعنی: فاذا صدق د لیس ج، مادام لیس ب صدق: بعض ما لیس ب لیس ج مادام لیس ب لما ذکر سابقاً ان د لیس ب بالفعل بحکم لادوام الاصل. (محمدعلی)

## حواشى ‹(القياس))

(١) قوله: «اى مركب» قد تقدم فى صدر مباحث القضاياء: ان القول فى اصل اللغة بمعنى اللفظ مهملاً كان او موضوعاً ثم خص فى العرف العام باللفظ الموضوع مفرداً كان او مركباً ثم خص فى اصطلاح هذا الفن بالمركب معقولاً كان او ملفوظاً فهذا الحد يمكن ان يكون حداً لكل واحد من القياس المعقول فعلى الاول يراد بالقول والقضاياء، المعقولة وعلى الثانى الملفوظة.

فان قيل: ان القول الاخر الذى يسمى نتيجة لايلزم القياس الملفوظ ضرورة ان التلفظ بالمقدمات لايستلزم النتيجة فلا يجوز ان يكون هذا حداً للقياس الملفوظ.

قلنا: ممنوع، لظهور ان النتيجة لازمة للقياس الملفوظ ايضاً و ذلك لان القول على هذا هو اللفظ المركب الذى قصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه و لا يصدق هذا على القياس الملفوظ الا اذا دل على معناه فاذا حصل القياس الملفوظ حصل القياس المعقول، فلا يتصور انفكاك القياس الملفوظ عن القياس المعقول حتى يلزم ماذكر.

و ما سبق الى بعض الاوهام من ان هذا لايصح بالنسبة الى من كان جاهلاً بالوضع وتكلم بالمقدمات القياسية فانه يتحقق ح القياس الملفوظ من دون المعقول فيلزم ما ذكر ايضاً، فهو مردود باتا لانسلم كون تلك المقدمات الملفوظة قياساً بالنسبة الى ذلك الشخص و ان كان قياساً بالنسبة الى العالم بالوضع كما لايعد مثل زيد قائم كلاماً بالنسبة الى الجاهل بالوضع مع انه كلام بالنسبة الى العالم.

فان قلت: غاية ما تحصل من الجواب، ان القول الاخر يلزم القياس الملفوظ من حيث انه يلزم القياس المعقول اللازم للقياس الملفوظ و المذكور في الحد،ان القياس قول مؤلف من قضاياء يلزمه لذاته قول آخر، فلا يصح الحد بالنسبة الى القياس الملفوظ على هذا التقدير ايضاً.

قلنا: لانسلم أن لزوم القول الاخر للقياس الملفوظ على هذا التقدير ليس لذاته بعد ما ذكر سابقاً من أن المراد من القول هو «اللفظ المركب الذي قصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه» لان معنى الكلام ح أن القياس الملفوظ لفظ مقصود بجزء منه الدلالة على جزء معناه يلزمه من حيث أنه كذلك قول أخر اعتباراً لمعنى الوصف فى تعليق الحكم كها هو المشهور فى الحدود والرسوم ولاريب فى ان لزوم القول الاخر للقياس اللفوظ من هذه الحيثية أنما هو لذاته من دون ملاحظة شىء آخر معه ولوسلم فنقول:

ان المقصود من قوله: «لذاته» ان لا يكون استلزامه للقول الاخر بواسطة مقدمة خارجية كها في قياس المساواة على ما سيجىء، لا ان يكون استلزامه له بنفسه ومن دون ملاحظة شىء من الاشياء كها توهم و معلوم ان ما ذكر انحا يأتى على هذا التقدير دون التقدير الاول.

ثم لايذهب عليك: ان ليس المراد من القول الاخر اللازم للقياس الا المعقول سواء جعل الحد للقياس المعقول او الملفوظ او الاعم منها لظهور ان واحداً منها لايستلزم التلفظ بالنتيجة بل تعلقها والاذعان بها في الذهن فلا تغفل.(ميرزامحمدعلي)

(۲) قوله: «و هو اعم من المؤلف»: الغرض من هذا الكلام دفع ما اورده بعض الاعلام فى نظير هذا المقام من ان ذكر المؤلف بعدالقول مستدرك والا لكان حاصله: ان القياس مركب مؤلف و ظاهرانه تكرار لاطائل تحته فالاولى ان يقتصر بذكر احدهما عن الاخر.

و حاصل الجواب: ان المركب اعم من المؤلف لاعتبار المناسبة بين الاجزاء فيه دون المركب على ما صرح به المحقق الشريف فى حاشية الكشاف فهو من قبيل ذكر الحناص بعد العام و هذا متعارف فى الحدود و الرسوم على ماسبق مفصلاً و ايضاً فيه اشعار على ان الجزء الصورى اعنى الهيئة المشتملة على الشروط الاتية فى الاشكال الاربعة معتبر فى القياس لما فى لفظ المؤلف من الاشارة الى حصول الالفة والارتباط بين الاجزاء و لذا ذكر المصنف الضمير فى قوله يلزمه لذاته، ليرجع الى القول المؤلف و لم يؤثثه ليعود الى القضاياء تنبيها الى ان القول الاخر لايلزم من المقدمات كيف ما كانت بل منها و من التأليف فال للصورة دخلاً فى الانتاج كالمادة.

و العجب من هذا الفاضل: انه ذكر هذه النكتة لتذكير الضمير و لم يتفطن انه ينافي القول باشتمال التعريف على الاستدراك، فافهم.

و اجاب بعض المحققين من شراح المتن عن هذا: بانالانعنى بالقول هنا ما هو مصطلح اهل الميزان اعنى: المركب حتى يلزم اشتمال التعريف على الاستدزاك بل اللفظ الموضوع الشامل للمفرد و المركب كها هو المصطلح فى العرف العام فيكون «القول» ح بمنزلة الجنس البعيد من حيث انه يشتمل للمفردات و المركبات و قيد «المؤلف» بمنزلة الجنس القريب حيث انه يخرج المفردات و هكذا.

و اورد على الجوابين: بأن ذكر الخناص بعدالعام انما يصح اذا لم يكن مفهوم العام داخلا في مفهوم الخناص كالحيوان الناطق في تعريف الانسان بخلاف ما اذا كان داخلاً فيه كالجسم الحيوان الناطق في تعريفه و لاريب ان مفهوم القول على الجوابين داخل في مفهوم المؤلف، ضرورة ان المؤلف هو اللفظ الموضوع المركب الملحوظ بين اجزائه المناسبة والالفة، فا يظهر من بعض المحققين من الحشين من اختصاص الايراد بالاول حيث ذكر الثاني جواباً بعد نسبة الايراد الى الاول فلا وجه له، بل الجواب: ان هذا على فرض التسليم انما هو على تقدير ان لا يجرد مفهوم الخاص عن مفهوم العام واما اذا جرد عنه فلايلزم عنافة الشرط اصلاً كما لا يحني فتأمل.

ثم بقي هنا شيء تقدم اليه الاشارة في صدر مبحث القضاياء و هو: ان القول لفظ مشترك بين المعاني

الثلاثة المذكورة كما تقدم آنفاً و استعمال اللفظ المشترك في مقام التعريف غير مناسب كماسبق.

والجواب: انا ندعى التبادر في المعنى الثالث الذي هو مصطلح ارباب المعقول بقرينة ان من كان في صدد البيان للالفاظ في المعانى المصطلحة في هذا الفن، فالمناسب له ان يستعمل الالفاظ في المعانى المصطلحة في هذا الفن حيث كان له اصطلاح خاص فيها كها فيا نحن فيه دون المعانى الاصلية و العرفية. و من هنا يظهر ما في الجواب الثانى عن الاشكال الاول. (ميرزامحمدعلى ره)

(٣) قوله: «و في اعتبار التأليف بعدالتركيب...» اشارة الى فايدة ذكر الخاص بعد العام. و حاصلها: انهم لايسمون كل مركب قياساً بل المركب الذي يكون بين اجزائه مناسبة و ارتباط خاص، فيلاحظون الترتيب الواقع بينها وهو المراد بـ «الجزء الصوري». (عبدالرحيم)

(۴) قوله: «والقول يشمل...»: اى القول الذى يطلق على المركب المعقول والملفوظ بمنزلة المجنس للتعريف، لاشتماله على المركبات التامة و غير ها من المركبات المخصوصة الناقصة فان جعلنا التعريف للقياس المعقول فالمراد بالقول، المركب المعقول و ان جعناه للقياس الملفوظ فالمراد به، المركب الملفوظ. ولا يخفى ان الاول هو القياس حقيقة واما الثانى فانما سمى قياساً لدلالته على الاول.

فان قيل: لا يجوز ان يكون التعريف للقياس الملفوظ، لانه لايستلزم المطلوب لذاته بل بواسطة القياس المعقول.

قلنا: القياس الملفوظ ليس هو الالفاظ فقط بل الالفاظ من حيث انها دالة على المعانى كما صرح به الشيخ حيث قال: القياس الممنوع ليس بقياس من حيث اللفظ فان اللفظ من حيث هو اللفظ لايستلزم لفظاً أخر بل من حيث انه دال على معنى معقول و اذا كان الملفوظ قياساً من هذه الحيية فلايكون القياس واسطة بل قيداً ، فالمراد بالقول الاخر اللازم او المركب المعقول او الملفوظ، فلايتوهم متوهم ان القول اللازم للقياس المعقول لابد ان يكون معقولاً و للقياس الملفوظ لابد ان يكون ملفوظاً فان التلفظ بالمقدمات لايستلزم التلفظ بالمطلوب. (شيخ عبدالرحيم ره)

(۵)قوله: «و بقوله مؤلف من قضاياء...»: المراد منه مافوق قضية واحدة ليتناول القياس المؤلف من قضيتين

ثم ان كان المراد بها ما هى قضية بالفعل كها هو المتبادر، خرج القياس الشعرى عن التعريف اذ سيجىء انه مركب من المخيلات وقد عرفت انها ليست بتصديق و ان كان المراد بها ما هو قضية بالقوة، دخلت القضية الشرطية بالنسبة الى عكسها اذ يصدق عليها انها قضاياء بالقوة يلزمها قول أخر. هذا اذا كان التعريف للقياس المعقول و اما اذا كان للقياس الملفوظ، فيمكن ان يقال: ان المراد هو الشق الاول و القياس الشعرى وان لم يكن مركباً مما هو قضية بالفعل بحسب الحقيقة، الا انه مركب منها بحسب مايفهم السامع من كلام القائل.

و يمكن الجواب: بان المراد هو الشق الاول و ذكر الشعرى و كذلك المغالطة و امثالها من باب الاستطراد لانها ليست داخلة فى الحجة التى هى من التصديقات و انما الداخل فيها هو القياس المركب من مقدمات يقينية او ظنيّة كالبرهان و الخطابة مثلاً.

و يمكن الجواب ايضاً: بان المراد هو الشق الثاني ولايدخل القضاياء الشرطية، لان المراد باللزوم في

التعريفات ماهو بطريق الاكتساب. (عبدالرحيم)

(ع)بالرفع خبر «انَّ» اى: فلان المتبادر من القضاياء، القضاياء الصريحة فهو من قبيل قولهم: «مؤمن خير من كافر».(محمدعلي)

(٧)قوله: «والجزء الثاني من المركبة ليس كذلك(اى: ليس قضية صريحة)»:

اعترض عليه بانالوجعلنا بدل اللادوام مفهومه الصريح، صدق عليه الحد ايضاً مع انه ليس من افراد المحدود و هكذا كل قضية ركبت مع اخرى كيف كانتا اعم من ان تكون من المركبات المصطلحة و ان لا تكون؟

واجيب: بان قيدالحيثية معتبر في التعريف اي: القياس قول مؤلف يلزمه لذاته قول اخر من حيث انه مؤلف و الى انه مؤلف و الى انه مؤلف و الى انه مؤلف و الى هذا يشير بعض المحقون من شراح المتن حيث يقول: ان المراد من الاستلزام هيهنا، الاستلزام بطريق النظر واستلزام القضية لمكسها لايكون بطريق النظر، هذا.

و قد اجيب ايضاً: بانه يخرج بقولنا: «قول أخر» حيث تجعل التنوين للوحدة، فان اللازم في عكس القضية المركبة قولان لا قول واحد.

و فيه: ان ذلك لايتم بالنسبة الى بعض القضاياء المركبة اعنى: مايكون عكسه قولاً واحداً كالوقتيتين والوجوديتين الموجبتين على ما ذكر سابقا. (ميرزامحمدعلى)

(٨) قوله: «و بقوله يلزمه يخرج الاستقراء و التمثيل»: و سيأتى تفسير هما بعيد هذاانشاء الله تعالى. ثم كماخرجا هما به، خرج ايضاً ما يصدق القول الاخرمنه بحسب خصوص المادة كقولنا: لاشىء من الفرس بناطق و كل ناطق انسان فانه يصدق: لاشىء من الفرس بانسان و كقولنا: كل انسان حيوان و بعض الحيوان ناطق فانه يصدق: كل انسان ناطق فان صدقها فيها ليس بلازم لها بل هو لخصوص المادة. الاترى انه لو بدلنا الكبرى فى المثال الاول بقولنا: و كل ناطق حيوان، لايصدق: لاشىء من الفرس بحيوان؟ و فى المثال الثانى لو بدلنا بقولنا: و بعض الحيوان صاهل، لا يصدق قولنا: بعض الانسان صاهل؟

بق هنا شىء و هو انه: يخرج باخذ قيد اللزوم فى التعريف، القياس الحظابى و الجدلى والشعرى و السفسطى مع انها من افراد المحدود فان شيئاً منها لايلزم منه شىء آخر لعدم افادتها اليقين كماسيأتى فى اواخر الكتاب.

فالاولى ان يقيد اللزوم بقولنا: «متى سلم» حتى يسلم عن هذا كها فعله جمع من السلف حيث قالوا: ان القياس قول مؤلف من قضاياء متى سلمت لزم عنها قول آخر.

و قد اشار الى رد هذاالاعتراض بعض المحققين من شراح المتن حيث قال: ان المراد بالاستلزام ان يكون المقدمات بحيث اذا حصل العلم بها حصل العلم بالنتيجة. فلاوجه لاعتبار التسليم في المقدمات كما وقع في عبارة السلف.

وفيه: ان هذا المعنى ممّا لايفهم من اللفظ عندالاطلاق فلاينبغى الاعتناء بامثاله فى مقام التعريف. فالاولى ان يتمسك فى الرد باعتبار قيد الحيثية فى التعريف اى: يلزمه من حيث هو هو اعنى: من حيث مدلوله اللفظى من دون ملاحظة النسب الخارجية و حالات المتكلم، قول أخر ولاشك ان جميع الاخبار من حيث الدلالة اللفظية صادقة يقينية كها يدل عليه تعريفه بالقول الجازم كها وقع للشيخ و غيره فع يصدق على كل واحد من الصناعات الخمس كها هوظاهر فتأمل (محمدعلي)

(قال الشيخ عبدالرحيم ره): قوله: «و بقوله يلزمه يخرج الاستقراء والتمثيل»: اى: الاستقراء الناقص الذي يغيد اليقين فهما من الذي سيجيء ذكره والتمثيل الذي لايفيد اليقين و اما الاستقراء التام والتمثيل الذي يغيد اليقين فهما من القياس كها صرح به المحقق الشريف في شرح المواقف حيث قال: المقصد الرابع القياس و هو العمدة لافادة اليقين بخلاف الاستقراء فانه لايفيد يقيناً الا اذا كان قياساً مقسماً و كذا التمثيل لايفيد يقيناً الا اذا كان العلة فيه قطعية وح يرجع الى القياس هكذا النبيذ مسكر وكل مسكر حرام فالنبيذ حرام.

(١) قوله: «بقوله لذاته خرج مايلزم منه قول أخر...»: ربما يتوهم انه يخرج به القياس المركب على هيئة الشكل الثانى و الثالث و الرابع فان استلزامه النتيجة فيها ليس لذاته بل تحتاج في انتاجه الى رده الى الشكل الاول على ما سيأتى فيكون لزوم النتيجة للقياس في هذه الاشكال بواسطة الشكل الاول لالذاته فيلزم خروج بعض افراد المعرف عن التعريف فلا يكون منعكساً.

و الجواب: أنّ المراد من اللزوم اعم من البين و غير البين و لزوم القول الاخر للقياس في هيئة تلك الاشكال من قبيل الثانى و هذا بخلاف قياس المساواة فان اللزوم فيه ليس لذاته مطلقا بدليل التخلف في بعض المواد كماسيأتى بخلاف هذه الاشكال فان اللزوم ثابت فيها من حيث الذات في جمع المواد غاية الامر انه ليس ببين وهذا لايخرجه عن أن يكون لزومه له لذاته كها هو ظاهر لارباب الدراية و بعبارة اخرى اخصر من ذلك أنه لااحتياج في انتاج القياس فيها الى شيء من الرد الى الشكل الاول وغيره مها سيأتى. و أتما يحتاج اليه لتحصيل العلم بالانتاج لالنفس الانتاج فانه حاصل لذاته كها هو ظاهر ولوسلم فالمراد من اللزوم لذاته أن لا يكون بواسطة مقدمة غريبة. والمراد من المقدمة الغريبة ما لا يكون لازمة للمقدمين أو لازمة لاحد هما لكن طرفاها مغاير أن لحدود تلك القدمة فافهم. (عمدعلى)

(۱۰)هو ما تركب من قضيتين يكون متعلق محمول اوليهما موضوع الاخرى هكذا عرفه القوم و فيه مناقشة واضحة فان متعلق محمول او ليهما هو الجار و المجرور و موضوع الاخرى هوالاخير وحده وهو غير المجموع بالبديهة فلايكون هذا ذاك البتة.

والجواب: عن ذلك المناقشة ظاهر لمن راجع الى ما ذكرناه فى اوائل التعليقة عند قول المحشى: «الظرف اما متعلق بجعل...» و محصله: ان المتعلق هو المجرور وحده وليست الاداة داخلة فيه.

فان قلت: هذا التعريف غير جامع لانه لايشتمل الاعلى ما كان شبيهاً بالشكل الاول، فقولنا في اثبات ان الف مساو لـ«ج»: الف مساو لـ«ج» وج مساو لـ«ب» و قولنا: ب مساو لالف وج مساو لـ«ب» خارج عنه مع انه قياس المساواة، لانتاجه بالرد الى ماهو شبيه بالشكل الاول على قياس الاشكال الاربعة.

قلت: المراد من كون متعلق محمول الاولى موضوع الاخرى اعم من ان يكون بالفعل و بالمأل و متعلق محمول الاولى فى كل واحد من هذه الصور و ان لم يكن موضوع الاخرى بالفعل، الا انه كذلكبالمأل.

ثم لا يخنى: أن قياس المساواة لاينحصر في مادة المساواة بل يشتمل بمثل قولنا: الف ملزوم لـ «ب» و

ب ملزوم لـ «ج» وبمثل قولنا: الف موقوف لـ «ب» و ب موقوف لـ «ج» و نحو ذلك، و تسميته بقياس المساواة باعتبار اشهرافراده فان المثال الاول الذى صدر من المعلم الاول كان مشتملا على لفظ المساوى على ما نقل. (عبدالرحيم)

(۱۱)قوله: «لكن لا لذاته بل بواسطة مقدمة خارجية»: الاترى انه لايصح ان يقال في قولنا: الاثنان نصف الاربعة و الاربعة نصف الثمانية—: «الاثنان نصف الثمانية» ولا في قولنا: الاثنان مباين للفرس و الفرس مباين للبشر ان يقال: «الانسان مباين للبشر»؟ لعدم وجود المقدمة الحارجية المسلمة فيها اذ لايكون نصف نصف الشيء نصفاً لذلك الشيء ولا يلزم ان يكون مباين المباين مبايناً. فعلم ان صدق القول الاخر في مسألة المساواة واللزوم و غيرهما انما هو بواسطة مقدمة خارجية مسلمة ولو لا هذه، لكان اللازم لهذا القياس لذاته في الاولى الف مساو لمساوى ج و في الثانية الف ملزوم لم وهوليس مقصود.

والحاصل: ان قياس المساواة اذا كان له مقدمة خارجية مسلمة يلزمه القول الاخر لكن لا لذاته بل بواسطة تلكالمقدمة الخارجية و ان لم تكن له مقدمة خارجية لايلزمه شيء كها عرفت.

فان قيل: انا لانسلم الكلية في الاولى فان للتوقف مقدمة خارجية صحيحة مسلمة وهي: ان الموقوف على الموقوف على الموقوف على الشيء موقوف على دفاك الشيء، مع انه لايصح ان يقال في قولنا: الطلاق موقوف على النكاح و النكاح موقوف على رضاء الطرفين، الطلاق موقوف على رضاء الطرفين، لجوازه مع عدم الرضاء عن جانب الزوجة بالا تفاق.

قلنا: لانسلم عدم الصحة، فان اللزوم و التوقف حاصل فيه ايضاً فان المراد من رضاء الطرفين رضاؤهما حين النكاح لارضاؤهما حين الطلاق وظاهر ان الطلاق موقوف على هذا الرضاء ليقم النكاح.

ثم الطلاق فانه ازالة قيد النكاح فهذه القضية نظير قولك : السقف موقوف على الحائط و الحائط موقوف على الاساس فالسقف موقوف على الاساس.(ميرزامحمدعلي)

(۱۲)قوله: «يرجع الى قياسين»: بيانه انه ينتج لذاته نتيجة فيجعل هذه النتيجة صغرى و المقدمة الخارجية كبرى فينتج النتيجة المطلوبة، مثلاً قولنا: الف مساول «ب» وب مساول «ج» ينتج لذاته اى: من غير احتياج الى المقدمة الخارجية، ان الف مساو لمساوى ج فيضم هذه النتيجة الى المقدمة الخارجية هكذا الف مساو لمساو لد «ج» و كل مساو لمساو لد «ج» مساو له فالف مساول «ج». (عبدالرحم)

(۱۳) قوله: «و بدونهاليس من اقسام الموصل بالذات»:

فان قلت: قد سبق آنفاً: ان قياس المساواة ينتج بالذات الف مساو لمساوى ج مثلاً فكيف يصح الحكم بانه ليس من اقسام الموصل بالذات؟

قلت: هذا بالنسبة الى النتيجة المذكورة سابقاً اعنى قولنا: الف مساول «ج» مثلاً لا مطلقا لظهور استلزامه لذلك بلاواسطة كها سبق فهو بالنسبة الى ذلك من اقسام الموصل بالذات و تعريف القياس ايضاً شامل عليه على ما يشهد به التأمل الصادق و ان لم يكن بالنسبة الى النتيجة المذكورة من اقسامه.

فان قلت: لوكان الامركذلك، لزم قصر الكلي على بعض افراده و هو باطل جزماً.

بيان الملازمة: انهم حصروا القياس فى الاستثنائى والاقترانى و الاقترافى على الحملى والشرطى و معلوم انه اى: القياس المساواة ليس من الاستثنائى ولاالاقترافى الشرطى. بق الاقترافى الحملى وحصروه فى الاشكال الاربعة و ليس بداخل تحت شىء منها للزوم اشتراك المقدمتين فى الحد الاوسط بالممنى الاصطلاحى فيها دونه فثبت أنه غير داخل تحت شىء من الاقسام المذكورة للقياس مع أنه من أفراده كها هو المفروض و هو المطلوب. وأما بطلان التالى فظاهر لا يحتاج الى البيان.

قلت: لا شك في ان قياس المساواة بالنسبة الى ما ذكرنا داخل تحت الاقترافي الحملي على ما يشهد به تمريفه بانه ما كان القول الاخر فيه مذكوراً بمادته دون هيئته و يكون كلتا مقدمتيه حلية. و اما ما ذكر من انهم حصروه في الاشكال الاربعة و هو ليس بداخل تحت واحد منها لاشتراطهم فيها اشتراك المقدمتين في الحد الاوسط ولااشتراك فيه هنا، فجوابه على ما اشار اليه بعض المحققين انهم لم يشترطوا تكرر الوسط بمنى انه لولاه لم يتحقق الانتاج بل بمنى انه لولاه لم يلزم العلم بالانتاج.

والحاصل: ان الشروط المعتبرة فى الاقيسة الاقترائية على نوعين: ماهو شرط لتحقق الانتاج و ماهو شرط للعلم به و تكرر الوسط من النوع الثانى و حصرهم القياس الاقترافى فى الاشكال الاربعة بالنسبة الى القياس المشتمل على الشروط المعتبرة للعلم بالانتاج لا مطلقا حتى يلزم قصرالكل على بعض الافراد. ولا يخنى ما فيه، فانا لاتسلم انه لايلزم العلم بالانتاج اذا لم يتكرر الوسط بالمعنى الاصطلاحى بل اذا لم يتكرر الوسط فيه مطلقا ضرورة حصول العلم بالانتاج فى قياس المساواة بالنسبة الى النتيجة المفروضة مع انه لم يتكرر الاوسط فيه بالمني المشهور عند الجمهور فتأمل. (ميرزا محمد على).

(۱۴) اما تسميته نتيجة، فباعتبار انه يحصل من القياس فكانه يخرج من بطنه و اما تسميته مطلوباً، فباعتبار استحصاله من القياس يقال: طلبه اى: حاول وجوده واخذه.(عبدالرحيم)

(١٥)قوله: «المرادمادته طرفاه المحكوم عليه و به»: لما كان الظاهر من كون النتيجة المذكورة فيه بمادته و هيئته ان تكون النتيجة مذكورة في القياس بعينها وهذا لايستقيم بالنسبة الى بعض المواد حيث ان المذكور فيه نقيض النتيجة لاعينها، تصدى الى دفعه: بان المراد من مادة النتيجة، المحكوم عليه والمحكوم به سواء كان الحكم بينها بطريق الايجاب او بطريق السلب.

فالحاصل: ان الاستثنائي ما يكون النتيجة مذكورة فيه بعينها او بنقيضها كها هو المشهور عندالجمهور. لايقال: ان النتيجة لايمكن ان تكون مذكورة فى القياس لابعينها و الآلكان العلم بالنتيجة مقدماً على العلم بالقياس و ايضاً يلزم بطلان تعريف القياس فانه اعتبر فيه ان يكون القول اللازم للنتيجة مغايراً

لكل واحدة من المقدمات كما ذكر آنفاً ولا بنقيضها و الا لكان التصديق بنقيض النتيجة حاصلاً في

القياس فلا يمكن معه التصديق بالنتيجة ضرورة استحالة اجتماع النقيضين.

لانانقول: المراد منه ان يكون طرفا النتيجة او طرفا نقيضها مذكورين في القياس على الترتيب الواقع في النتيجة لا ان يكون نفس النتيجة او نفس نقيضها مذكورين فيه، فان كل واحد منها قضية حيث يحتمل الصدق والكذب و المذكور في القياس الاستثنائي ليس بقضية كما هوظاهر و الى هذه الدقيقة ايضاً اشار المحشى حيث قال: «والمراد بمادته طرفاه»، فافهم. (ميرزامحمدعلي)

(١٤) الاستثناء مأخوذ من «الثني» بمعنى المعاف او بمعنى الصرف يقال: ثنيت الشيء اي:

عطفته ورددته و ثنيته عن مراده: صرفته عنه و عدلته، و المناسبة ان اداة الاستثناء تصرف العامل عن المستثنى، كذا ذكر بعض المحققن. وقيل ايضاً: لانها تصرف المستثنى عن المستثنى منه.

ثم انهم عدّوا كلمة لكن بالتخفيف من ادوات الاستثناء لشباهتها اياها فى الاستثناء المنقطع فان معنى لكن: الاستدراك و المراد بالاستدراكهنا رفع توهم الخاطب دخول ما بعدها فى حكم ما قبلها مع انه ليس بداخل فيه و هذا هومعنى الاستثناء المنقطع بعينه.(ميرزامحمدعلى)

(۱۷) كما كان الشقوق العقلية المندرجة تحت قوله: «والا» ثلاثة اقسام: الاول ما ذكره الحشى و هو: ما يكون القول الاخر مذكوراً بهادته لابهشه والثانى: عكس ذلك اعنى: ان يكون مذكوراً بهيشه دون المادة. والثالث انتفاء الامرين اعنى: ان لا يكون مذكوراً بهادته و لابهشه و ذلك لانه قد اخذ فى الاستثنائى مجموع الامرين معاً و انتفاء المركب تارة يصدق بانتفاء احد الاجزاء و اخرى بانتفاء جميها و كان الصحيح منها هو القسم الاول فقط، تصدى الى بيان عدم صحة الوجهين الاخيرين بعد تخصيصه الوجه الاول بالذكر فقال: «اذلا يعقل ...».

و حاصله: انه لا يمكن وجود الهيئة بدون المادة، ضرورة استحالة وجود العارض بدون المعروض و كذا لايمكن عدم اشتمال القياس على شىء من المادة و الهيئة لان النتيجة هو القول المتولد من القياس فاذا لم يكن لها اسم ولا رسم فى القياس فكيف يتولد منه؟

ثم ربما يتوهم هنا: ان تعريف الاستثنائي غير مظرد و تعريف الاقتراني غير منعكس و ذلك، لان قولنا: كل ج، ب و كل ب، ب فكل ج، ب يصدق عليه: ان القول الاخر مذكور فيه بمادته و هيئته مع انه من اقسام الاقتراني.

والجواب: ماسبق اليه الاشارة قبيل هذا من انه ليس بقياس مطلقا، لان العلم بالنتيجة لابد ان يكون حاصلاً قبل العلم بالقياس و هنا حاصل قبله. و ايضاً قدتقدم آنفاً من ان المراد من كون المادة مذكورة، ان يكون طرفاالنتيجة مذكورين لانفس النتيجة و هنا المذكور في القياس نفس النتيجة دون مادتها فلايكون داخلاً تحت واحد من القسمين فافهم. (ميرزامحمدعلي)

(۱۸)حيث ثبت هنا ان انقسام القياس الى الاستثنائى و الاقترانى انما هو باعتبار اشتماله على الهيئة و عدمه و ذكر المادة لاعبرة به هنا لوجوب اشتمال القياس على المادة سواء كان استثنائياً ام اقترانياً. (ميرزامحمدعلى)

(١٩) قوله: «لاقتران حدود المطلوب فيه»: او لاشتماله على كلمة الجمع اعنى:الواو.

ثم انما سمى الحدود بذلك،لانها واقعة في طرف القضية و «الحد» في اللغة الطرف.(عبدالرحيم)

(٢٠)لا يخنى ما فيه من المساعة، فان الاوسط ليس بحد للمطلوب فالاولى ان يقول اولاً: 
«لاقتران الحدود» بالقطع عن الاضافة و يريد بها حدود القياس او يأتى بصيغة التثنية و يترك ذكر 
الاوسط هنا. و يمكن ان يقال: المراد بالحدود اولاً حد المطلوب و بالضمير الراجع اليه ثانياً حدود القياس 
على طريقة الاستخدام.(ميرزاعمدعلى)

(٢١)قوله: «والافشرطي»: و اقسامه خسة، لانه اما ان يتركب من الشرطيات الصرفة ام لا و على الاول فاما ان يتركب من متصلتين او منفصلتين او مختلفتين و على الثاني فاما ان يتركب من حلية و متصلة او من حلية و منفصلة فهذه خسة اقسام تأتى تفصيلاً مع امثلتها بعيد هذا انشاءالله تعالى.(مـرزامحمدعلي)

- (٢٢) تسميته حينند شرطية ، باعتباراعظم اجزائه . (شيخ عبدالرحيم)
- (٣٣)اى: لكونه اقل اجزاء منه كها هو ظاهر. و يحتمل ان يكون الجهة فيه كونه أسماً واحداً بخلاد : رطى فانه اقسام متعددة كمامر، او كونه جزء من الشرطى مقدماً عليه، و يحتمل شمول العبارة للوجه الاول ايضاً فتأمل. (ميرزامجمدعلى)
- (۲۴)هذا في الموجبة الكلية التي هي اشرف المطالب و انما قال في الغالب، اذ قديكون مساوياً.(عبدالرحم)
- (٢٥) لا يخنى: ان كلمة «ما» عبارة عها يكون المقدمة عبارة عنه ، لا عن لفظ المقدمة و تأنيث مفهرم المقدمة لبس لذاته كتأنيث معنى: «هذيل» لو انث الضمير الراجع اليه يكون ذلك التأنيث لرعاية لفظ المقدمة فتذكير الضمير الراجع الى «ما» ليس بمجرد داعى اللفظ بل لداعى اللفظ والمعنى. (عبدالرحم)
- و اقول: غاية الامر ان لايكون الموصول عبارة عن الفظ المقدمة من حيث هو هو و اما من حيث كونه عبارة عن مفهومه فلا بأس ان يكون الموصول عبارة عنه إلى المرافى الزائع كذلك كما لايخنى (محمدعلى)
- (۲۶)و ذلك، لان الكبرى تدل على ثبوت الحك. كل ما ثبت له الوسط و من جلته الاصغر فلا حاجة في انتاجه الى فكر و استعمال روية و هذا باللاف البواقي فلذا كان انتاجها نظرياً و ايضاً هو على النظم الطبيعي، لان الانتقال فيه من الاصغر الذي هو موضوع المطلوب الى الاوسط ومنه الى الاكبرالذي هو محمول فيلزم الانتقال من موضوع المطلوب على محموله وايضاً هو منتج للمحصورات الاربع كما سيأتى بخلاف البواق. (عمدعلى)
- (۲۷)و ذلك لان الاوسط محمول فى كل واحد من صغريهها و ايضاً مشترك فى الكبرى ايضاً من حيث الكمية فان كليتهما شرط فى كليهما كما سيأتى.
- ثم انما كانت الصغرى اشرف المقدمتين، لاشتمالها على موضوع المطلوب الذى هو اشرف من المحمول لدلالته على الذات و دلالته على الصفة ولاريب فى تبعية الصفة و ثانويته بالنسبة الى الذات. (ميرزامحمدعلى)
  - (۲۸) ای: انقصهماوادناهما. (عبدالرحم)
- (۲۹)و ذلك لخالفته اياه فى كلتا المقدمتين و لذا اسقطه الفارابى و الشيخ عن الاعة ار و بعضهم عن القسمة ايضاً. (ميرزا محمدعل)
- (٣٠) بين السبب في هذا الشرط والذي يليه دون الاول اي: ايجاب الصغرى اعتماد على كونه
   معلوماً بالقياس اليها كما هو ظاهر ونحن نذكره ايضاً لزيادة التوضيع والايضاح فنقول:

انما اشترط ذلك لبتعدى الحكم من الاوسط الى الاصغر فان الحكم فى الكبرى سلباً كان او ايجاباً على ما ثبت له الاوسط فلو كانت الصغرى سالبة لم يكن الاصغر مما ثبت له الاوسط ضرورة ان الحكم فيها على هذا التقدير بان الاوسط مسلوب عن الاصغر فلا يازم من الحكم على الاوسط الحكم على الاصغر ضرورة ان الحكم على احد المتباينين لايستلزم الحكم على الاخرفلا يلزمه النتيجة.

الاترى ان الحق فى قولنا: لاشىء من الانسان بحجر و كل حجر جماد، السلب؟ ولو بدلنا الكبرى بقولنا: و كل حجر جسم، كان الحق، الايجاب والاختلاف دليل عدم لزوم النتيجة كما سيوضحه الهشى فى بيان شرايط الشكل الثانى. (محمدعلى)

(٣١)و ذلك ، لان الاوسط هنا موضوع فى الكبرى و قد سبق فى العكس المستوى ان مذهب الشيخ الذى اختاره المصنف، ان صدق وصف الموضوع على ذاته انما هوبالفعل.(محمدعلي)

(٣٣)حاصله: انه اذا حكم في الصغرى بثبوت الاوسط للاصغر بالامكان لم يتعد الحكم من الاوسط المحكوم عليه بالاكبر الى الاصغر لان الحكم بالاكبر على ما هو لوسط بالفعل و الاصغر اوسط المحكوم عليه بالاكبر الى الاصغر لان الحكم بالاكبر على ما هو لوسط بالفعل و الاصغر اوسط مركوب زيد بالفعل منحصر بالفرس و مركوب عمرو بالفعل منحصر بالخمار فح يصدق: كل ماهو مركوب عمرو مركوب زيد فهو فرس بالضرورة، ولايصدق: بعض مركوب عمرو فرس بالضرورة ولاشىء من الحمار بفرس ماهو مركوب عمرو حار بالضرورة ولاشىء من الحمار بفرس بالضرورة.

ثم لا يختى: ان هذا الشرط بناء على ماهو المشهور عندالجمهور من ان مراد الشيخ بالفعل انها هو بحسب نفس الامر و اما على ما ذكره جمع من المحققين من ان المراد به الفعل بحسب الفرض العقل سواء كان مطابقاً للواقع اولا، فلا ايضاً فان بقاء المحمول في حيّز الامكان لاينا فيه الفعل بحسب الفرض العقلى كمامر.

ثم لايختى ايضاً: ان ظاهر المصنف هنا كغيره ان الفعلية المتبرة فى عقد الحمل انما يراد بها الفعلية بحسب الواقع كها ان الفعلية المعتبرة فى عقد الوضع على مذهب الشيخ كذلك، على ما ذكره الجماعة وقد عرفت سابقاً ان هذا لايجرى فى القضاياء الذهنية التى لم يوجدلها فرد فى الواقع فتأمل.(ميرزامحمدعلى)

(٣٣) قوله: «على ماسبق»: يعنى قوله: «فنى الاول تكون النتيجة موجبة كلية و فى الثانى موجبة جزئية» فعلى هذا ينبغى ان يكون المراد من قوله: «الصغريان الموجبتان» الصغرى الموجبة الكلية و الصغرى الموجبة الجزئية بهذا الترتيب بجعل اللام للعهد الذكرى و يحتمل ان يكون اشارة الى الصغرى يعنى: ان كلية النتيجة و جزئيتها بناء على ملاحظة حال الصغرى فان كانت كلية فالنتيجة ايضاً كلية و ان كانت جزئية فجزئية و هذا باعتبار خصوص المادة، فلاينافي ماسبق آنفاً. (محمدعلى)

(٣٤) و ذلك ، لان كل ما يثبت له الاوسط حكم على الاصغر في الجملة، لكونه مما ثبت له
 الاوسط في الجملة هذا.

و اورد الشيخ ابوسعيد على الشيخ الرئيس ابن سينا: ان الاستدلال بهذا الشكل الذى هو المناط و الاصل فى الاستدلال لابتناءالثلاثة الباقية عليه كها سيظهر، يستنزم الدور فلا يكون منتجاً فضلاً عن ان يكون بيّناً، و ذلك، لان العلم بالنتيجة موقوف على العلم بالمقدمات التى من جلتها الكبرى الكلية والعلم بها انما يحصل لو علم ثبوت الحكم بالاكبر بالايجاب او السلب على كل واحد من افراد الاوسط التى من جلتها الاصغر فيكون موقوفاً على العلم بثبوت الحكم بالاكبر للاصغر الذى هو عين النتيجة فيلزم الدور.

واجاب الشيخ: بالفرق بين العلم الحاصل في النتيجة و بين العلم الحاصل في الكبرى بالاجمال و التفصيل و توقف حصول العلم التفصيلي على العلم الاجمالي غير مضر، فيندفع الدور.

والحاصل: ان العلم بالنتيجة فى الكبرى اجمالى و فى النتيجة نفسها بعد استخراجها من المقدمات تفصيلى فباعتباره الاول يكون موقوفاً عليه و باعتباره الثانى يكون موقوفاً اذ لااستحالة فى ان يكون للشىء وصفان يكون باعتبار احدهما معلوماً و باعتبار الاخر مجهولاً. (محمد على)

(۳۵)اما على تقدير ان تكون سالبة فكما ذكره المحشى و اما على تقدير ان تكون موجبة فكقولنا: لاشىء من الفرس بناطق و بعض الحيوان ناطق والحق الايجاب ولو بدلنا الكبرى بقولنا: بعض الانسان ناطق، كان الحق السلب. (محمدعلى)

(٣٤) يعني على سبيل منع الخلو. (محمدعلي)

(٣٧)و ذلك، لانه اذا انتفيا كان الصغرى غيرالدائمة والضرورية وهي احدى عشرة و الكبرى من القضاياء السبع التي لا تنعكس سوالها و اخص الصغريات: المشروطة الحاصة والوقتية، لان المشروطة الخاصة الخاصة الحريات: المشروطة الخاصة احض من المشروطة الحامة والعرفيتين والوقتية من الثمانية الباقية و اخص الكبريات: الوقتية و اختلاط الصغريين وهما المشروطة الخاصة والوقتية مع الكبرى الوقتية غير منتج للاختلاف الموجب لعدم الانتاج فانه يصدق قولنا: لاشيء من المنخسف بمضىء بالضرورة في وقت معين لا دائماً وكل قر مضىء بالضرورة في وقت معين لا دائماً ، مع امتناع السلب بالامكان العام، لصدق: كل منخسف قر بالضرورة ولو بدلنا الكبرى بقولنا: و كل شمس مضيئة في وقت معين لا دائماً امتنع الايجاب و متى لم ينتج هذان الاختلافان لم ينتج ساير الاختلاطات، لاستلزام عدم انتاج الاخص عدم انتاج الاخص عدم

(٣٨)و ذلك، لما مر في مبحث القضاياء من أن الدوام اعم من الضرورية، فأنه مع عدم انفكاك الشيء عن الاخرسواء كان مستحيلاً كما في الضرورية أو غير مستحيل كما في غيرها. (عمدعلي)

(٣٩) وهي الدائمتان والعامتان والخاصتان . (محمدعلي)

(۴۰)وهی الوقتیات الاربع و الوجودیتان و الممکنتان و المطلقة العامة و قد سبق ما ینفعك هنا.(میرزامحمدعلی)

(٤١) يعنى: على سبيل الانفصال الحقيق كمالا يخفى. (محمدعلى)

(٢٧) قوله: «وحاصله: ان المكنة ان كانت صغرى...»: اما الاول فلانه قد ظهر من الشرط الاول ان الممكنة الصغرى لاينتج مع القضاياء السبع التي لا تنمكس سوالبها فلواستعمل الممكنة الصغرى الاول ان الممكنة الصغرى لاينتج مع القضاياء السبع التي لا تنمكس سوالبها فلواستعمل الممكنة الصغرى مع غير الضروريات الثلاث، لكان اختلاطها مع الدائمة و الموفيتين لكن اختلاطها مع الدائمة عتم بلواد الني عكون الثابت لشيء بالامكان مسلوباً عنه دائماً كقولنا: كل رومي فهو اسود بالامكان و لاشيء من التركي الرومي باسود دائماً مع امتناع سلب الشيء عن نفسه ولو بدلنا الكبرى بقولنا: ولاشيء من التركي باسود دائماً، امتنع الايجاب ويلزم من عقم هذا الاختلاط عقم اختلاط الممكنة الصغرى مع العرفيتين اما مع العرفية الحاصة، فلان الدائمة اخص منها وعقم الاحص يستلزم عقم الاعم و اما مع العرفية الحاصة، فلعدم انتاج اللادوام ايضاً لان الاصل لما كان غالفاً للمكنة في فلعدم انتاج العرفية العامة مع الممكنة و عدم انتاج اللادوام ايضاً لان الاصل لما كان غالفاً للمكنة في

الكيف، كان اللادوام موافقاً لها فيه و يشترط في هذا الشكل الاختلاف فيه وحيث لم ينتج العرفية الخاصة بجزئها مع الممكنة فيكون العزقية الخاصة معها عقيمة.

و اما الثانى: فلانه قد تبين من الشرط الاول ان الممكنة الكبرى مع غير الضرورية و الدائمة عقيمة فلواستعمل الممكنة الكبرى مع غير الضرورية، لكان اختلاطها مع الدائمة و هو غير منتج لجواز ان يكون المسلوب عن الشيء بالامكان ثابتاً له دائماً كقولنا: كل رومى ابيض دائماً ولاشىء من الرومى بابيض بالامكان امتنع بالامكان مع امتناع السلب ولو قلنا حال الكبرى: و لا شيء من الهندى بابيض بالامكان امتنع الايجاب. (عبدالرحم) .

(٣٣) قوله: «كانت الصغرى ضرورية لاغير»: قال «ابن هشام» في «مغني اللبيب»: ان «غيراً» اسم ملازم للاضافة في المعنى ويجوز ان يقطع عنها لفظا ان فهم معناه وتقدمت عليها كلمة «ليس» و قولهم: «لاغير» لحن، يعنى: لعدم تقدم كلمة «ليس» و شدد الانكار لمرتكبه في «شرح الشدور». و عن «السيراف»: الحذف انما يستعمل اذا كانت «غير» بعد «ليس» ولوكان مكانها غيرها من الفاظ الجحد لم يجز الحذف ولا يتجاوز بذلك مورد السماع.

و اقول: حكى «الزمخشرى» فى «المفصل»: «لاغير» و «ليس غير» و قرره «الاندلس» و حكى «ابن الحاجب»: «لاغير» ايضاً و لم يرده واحد من شارحى كلامه و عن «ابى العباس» انه كان يقول: «لاغير» بالبناء على الضم ك «قبل» و «بعد» و عن «ابن مالك» انه انشد عليه فى باب القسم من «شح التسهيل» قول الشاعر: جواباً به تنجواعتمد فوربنا لعن عمل اسلفت لا غير تسئل

و العجب ان «ابن هشام» مع انكاره ذلك ، استعمله في «مغنى اللبيب» و ساير مصنفاته ايضاً في مواضع متعددة. (ميرزا محمد على)

(٤٤) لآبأس ان نشيراليه بطريق الاختصارفنقول:

اما دليل الشرط الاول: فهو انه لو انتنى كلاهما اى: دوام الصغرى و كون الكبرى من القضاياء المنعكسة السوالب لكانت الصغرى غير الضرورية و الدائمة و هى ثلاثة عشرة على ما ذكره المصنف و الكبرى احدى التسع الفير المنعكسة السوالب و اخص الصغريات المشروطة الخاصة لكونها اخص من المشروطة الحامة و العرفيتين كما هو ظاهر و الوقعية التى هى اخص من البواق الخانية و ذلك، لانه متى تحققت الضرورة في جميع اوقات الوصف تحققت في بعض اوقات الذات من غير عكس و اخص الكبريات التسم الوقتية كما ذكر و اختلاط الصغرى المشروطة الحناصة مع الكبرى الوقتية غير منتج للاختلاف الموجب للعقم و عدم الانتاج فانه يصدق: لاشىء من المنخسف بعضىء بالضرورة مادام بلاحتلاف الموجب للعقم و عدم الانتاج فانه يصدق: لا دائماً مع امتناع بعض المنخسف ليس بقمر بالامكان العام لصدق: كل منخسف قر بالضرورة. ولو بدلنا الكبرى بقولنا: كل شمس مضيئة فى بعض المواضع الايجاب و فى بعض المواضع الايجاب و فى بعض المواضع الايجاب و فى بعضها السلب و هو الاختلاف الموجب للعقم فاذا لم ينتج الاخص لم ينتج الاعم كمامر معللاً من

ثم لايخني: ان ما ذكرنا من ان اخص الصغريات المشروطة الخاصة بناء على ما اختاره المصنف

سابقاً من ان المشروطة ما حكم فيها بضرورة النسبة مادام الوصف و اما على ما ذكره القوم من انها ما حكم فيها بالضرورة بشرط الوصف فتغير الاسلوب بان نقول: واخص الصغريات المشروطة الخاصة و الوقتية، اما الاولى فن المشروطة العامة و العرفيتين و اما الثانية فن الثمانية الباقية الى آخر ما ذكرنا.

و اما دليل الشرط الثانى: فدليل الامر الاول منه انه قدتين أنفاً ان الممكنة الصغرى لا تنتج مع القضاياء النسع الغير المنعكسة السوالب، فلو اختلط الممكنة الصغرى مع غير الضرورية و المشروطتين كان اختلاطها مع الدائمة والعرفية العامة والعرفية الحاصة و الاول عقيم فانه يصدق قولنا: كل رومى كان اختلاطها مع الدائمة والعرفية السامة والعرفية الحاصة و الاولى عتيم فانه يصدق: بعض الرومى ليس برومى بالامكان، لصدق: كل رومى رومى بالضرورة و ايضاً عتم سلب الشيء عن نفسه، ولو بدلنا الكبرى بقولنا: لا شيء من التركى باسود دائماً صدق: لاشيء من الرومى بتركى دائماً فكان الحق في الاول الايجاب وفي الثانى السلب وهو دليل عدم الانتاج، و كذا الثانى فان الدائمة اخص من العرفية العامة وقد تقدم ان عدم انتاج الاخص يستلزم عدم انتاج الاعم. و اما الثالث: فلان العرفية الحاصة مشتملة على جزئين: العرفية العامة وقد تقدم انها عقيمة ومفهوم اللادوام و هو ايضاً عقيم لانه غالف للجزء الاول في الكيف و هو غالف للصغرى فيه فلابد ان يكون هو موافقاً للصغرى فيه وقد تقدم ان المقدمين ولم محتفلة على الكيف لم تنتجا.

و دليل الامر الثانى منه أنه: أذا كانت الكبرى المكنة مع الصغرى الغير الضرورية فلابد أن تكون مع الدائمة لماسبق في الشرط الاول من أن الصغرى لابد وأن يصدق عليها الدوام أذا لم تكن الكبرى من السبتة المنعكسة السوالب كيا فيا نحن فيه و ظاهر أنها لا تنتج معها لحصول الاختلاف فأنه يصدق قولنا: كل رومى فهو أبيض دائماً و لا شيء من الرومى بابيض بالامكان ولايصدق: بعض الرومى ليس برومى بالامكان، أما الاول فلجواز أن يكون الثابت للشيء بالدوام مسلوباً عنه بالامكان، وأما الثانى فلصدق: كل رومى رومى بالضرورة و لامتناع سلب الشيء عن نفسه ولو بدلنا الكبرى بقولنا: لا شيء من الزومى بزغيى .(ميرزاعمدعلى)

(٤٩)قد مر ان الضروب المحكنة الانعقاد فى كل شكل ستة عشر حاصلة من ضرب الصغريات الاربع فى الكبريات الاربع فاذا اشترط اختلاف المقدمتين فى الكيف سقط ثمانية اضرب وهى الحاصلة من ضرب الموجبتين فى الموجبتين و السالبتين فى السالبتين و اذا اشترط كلية الكبرى سقط اربعة اخرى وهى الموجبتان مع السالبة الجزئية و السالبتان مع الموجبة الجزئية فيقى اربعة و هى التى يذكرها الحشى. ولك ان تقول: سقط باشتراط كلية الكبرى ثمانية اضرب وهى الصغريات الاربع مع الكبرى الموجبة الجزئية و السالبة الجزئية و باشتراط الاختلاف اربعة اخرى وهى الموجبتان مع الموجبة الكبرى الموجبة الجزئية و السالبة الكلية لكن الاول اولى لتقدم الاختلاف فى الذكر على الكلية فافهم، هذا الكلية و السالبتان مع المطريق التحصيل، فقد اشار اليه المحشى بقوله: «حاصلة من ضرب الكبرى الكلية...»(ميرزاعمدعلى)

(۴۶)اما تقدم الاولبين على الاخرُيين فلانتاجهما للكلى دونهما و اما تقدم الاول على الثانى والثالث على الرابع فلمزيد اختصاصهما بالشكل الاول، لاشتراكهما معه في اشرف المقدمتين

ايضاً. (محمدعلي)

(٢٧) اى: دليل الخلف جار فى الضروب الاربعة كلهاء مثلاً يقال فى الضرب الاول: كل لون عرض و لاشىء من الجوهر بعرض ينتج: لاشىء من اللون بجوهر والالصدق نقيضه اعنى: بعض اللون جوهر فيضم مع كبرى القياس و هكذا: بعض اللون جوهر ولا شىء من الجوهر بعرض ينتج: بعض اللون ليس بعرض و هذا مناف لصغرى الضرب الاول و ليس منشأه هيئة القياس لانها بديهى الانتاج ولاكبراه لانها مفروض الصدق فتعين الصغرى فتكون باطلة فيكون النتيجة حقا و قس على هذا الضوب الباقية. (عبدالرحم)

(۱۹۸)قوله: «ليرتد الى الشكل الاول...»: يعنى: ليرتد الشكل الثانى الى الشكل الاول اذ لافرق بينها الامن جهة ان الاوسط موضوع فى كبرى الاول و محمول فى كبرى الثانى فاذا عكس الكبرى في قولنا: فيه بان جعل الموضوع محمولا و بالمحكس يكون هو الشكل الاول بعينه، مثلا اذا عكسنا الكبرى فى قولنا: كل انسان ناطق ولاشىء من الفرس بناطق بقولنا: لاشىء من الناطق بفرس، يكون هوالشكل الاول و ينتج النتيجة المطلوبة وهو قولنا: لاشىء من الانسان بفرس. (ميرزامحمدعلى)

- (٤٩) يعنى: فتصلح لكبروية الشكل الاول. (محمدعلي)
- (٥٠) يعنى: بخلاف الصغرى في الضرب الاول و الثالث فانها موجبة كمامر. (محمدعلي)
- (۵۱)قوله: «والثالث ان ينعكس الصغرى فيصير شكلا رابعاً»: اى: الشكل الثانى، اذ لا مخالفة بينها الا فى ان الاوسط محمول فى صغرى الثانى، موضوع فى صغرى الرابع فاذا عكس الصغرى فى الثانى بالعكس المستوى، يصبر شكلا رابعاً قطعاً (ميرزامحمدعلى)
  - (۵۲)ای: وعکس الکبری موجبة لتصلح لصغرو ية الشکل الاول. (محمد علی)
- (۵۳)قوله: «و هذا انما هو فی الضرب الثانی»: مثلاً یقال: لاشیء من الحمار بناطق و کل انسان ناطق ینتج: لاشیء من الحمار بانسان، لانااذا عکسنا الصغری الی قولنا: لاشیء من الناطق بحمار وجعلناه کبری و کبری القیاس لایجابه صغری هکذا کل انسان ناطق ولاشیء من الناطق بحمار ینتج: لاشیء من الانسان بحمار و ینمکس الی قولنا: لاشیء من الحمار بانسان، فیحصل ماهو المطلوب.(عبدالرحم)
- (۵۴)ای: وكبراه موجبة كلية تنعكس الى الموجبة الجزئية الصالحة لصغروية الشكل الاول.(محمدعلي)
- (۵۵)ای: مع ان کبریها سالبة کلیة تنعکس کنفسها فلا تصلح لصغرویة الشکل الاول.(محمدعلی)
- (٥٤)اشارة الى ما تقدم فى أخر مبحث عكس النقيض من انه قدبين انعكاس الحاصتين من السالبة الجزئية الى العرفية الحاصة بدليل الافتراض.
- بتى هنا شىء وهو: ان كلام المصنف فى هذا المقام ليس بصريح فى المرام فان المفهوم من قوله: «لينتج الكليتان سالبة كلية والمختلفتان فى الكم ايضاً سالبة جزئية بالخلف او عكس الكبرى او عكس الصغرى» حيث عطفها بـ «او» ان انتاج كل واحد من هذه الضروب الاربعة بهذه النتايج ثابت بكل

واحد من هذه الامور بمعنى: ان كل واحد من هذه على سبيل منع الحظوء يجرى فى كل واحد منها وليس كذلك ، فان الحظف و ان كان يجرى فى كل واحد من الاربعة ، لكن عكس الكبرى لا يجرى فى الثانى والرابع و عكس الصغرى لا يجرى الا فى الثانى كها صرح بهها المحشى . فالحق فى العبارة ان يقال : «لينتج السالبة الجزئية مع الموجبة الكلية او الجزئية مع السالبة الكلية سالبة كلية او جزئية به ايضاً او بعكس الكبرى والسالبة الكلية مع الكبرى الموجبة الكلية عم الكبرى الموجبة الكلية عم الكبرى الموجبة الكلية عملية كلية به ايضاً او بعكس الصغرى . . . » او يبدل لفظة «او» بالواو.

ولا يخنى انه لايلزم ح ان يكون كل واحد من هذه الامور جارياً في كل واحد من الضروب الاربعة بل اللازم ان يكون مجموع هذه جارية فيها كلها وان لم يكن بعضها جارياً الآ في البعض. اللهم الا ان يقال: ان لفظة «او» في كلامه ممنى الواو كيا في قول «النابغة»:

الاليت ماهذا الحسام لنا الى حمامتنا اون صفه فقدى. كما صرح به غيروا حدم النحاة ويدل عليه البيت الذي يليه وهوقوله:

فحسبوه فالفوه كماذكرت تسعأوتسعين لم تنقص ولم تزد وانه حاء في بعض الروايات بالواو.

ثم ان هذا وارد عليه في الاشكال الاخيرة ايضاً حيث عبر طرق الدلائل بلفظة «او» فها ايضاً.(محمدعلي)

(٥٧)علة لا يجاب الصغرى وفعليتها معاً. (محمدعلى)

(٥٨) يعنى: فربيان شرايط الشكل الاول (محمدعلى)

(٥٩)قيدللمنفي لاالنفي. (محمدعلي)

(٤٠)قوله: «بان لا يتحد اصلاً»: و ذلك لمامرّ مراراً من ان انتفاء المركب تارة يكون بانتفاء الحراب المركب الم

والحاصل: انه اشترط فى الصغرى اتحاد الاصغرمع الاوسط وكون ذلكالاتحاد بالفعل فاذا انتغى هذا المركب فاما ان يكون بانتفاء جميع الاجزاء بان لا يكون اتحاد بين الاصغر و الاوسط اصلاً بان تكون الصغرى سالبة، حكم فيها بتباين الاصغر و الاوسط و اما ان يكون بانتفاء احد الاجزاء بان يكون بينها اتحاد لكن لا بالفعل بل بالامكان بان تكون الصغرى موجبة ممكنة . (محمدعلى)

(٤١) عطف تفسير و كذا قوله: «و يكون الصغرى موجبة ممكنة» فافهم. (محمد على)

(۶۲)قوله: «او يتحدا لكن لا بالفعل»: بل بالامكان وقوله: «و تكون الصغرى موجبة ممكنة» عطف نفسير ايضاً لقوله: «او يتحدا لكن لا بالفعل».

ولایخنی: ان الحمل الموجه بالامکان لیس حلاً حقیقیا، لان معناه: ان هذا یجوز ان یکون هذا و یجوز ان لایکون و معنی هذا الکلام التردید فی الحمل لا القطع به کها هو واضح.(التقریب ص۹۸)

(٣٣)قوله: «لم يتمد الحكم من الاوسط بالفعل الى الاصغر»: قوله: «لم يتمد» جواب «لو» فى قوله: «فلو لم يتحد الاصغر» و المراد من «الحكم» الحكم الحاصل فى الكبرى اعم من ان يكون بالايجاب اوالسلب كما صرح بذلك اولاً، فاللام فيه للمهد الذكرى مثله فى قوله تعالى: «وارسلنا الى

۳۵ \_\_\_\_\_ حواشي الحاشة

فرعون رسولاً فعصى فرعون الرسول». و قوله: «بالفعل» قيد للاوسط.

والحاصل: انه ان كانت الصغرى سالبة او موجبة ممكنة لم يلزم من الحكم على الاوسط الموضوع فى الكبرى، الحكم على الاصغر الموضوع فى الكبرى، الحكم على الاصغر الموضوع فى الصغرى. اما على الاول فلان الحكم فيها ح بالمباينة بين الاصغر و الاوسط و لايلزم من الحكم على احد المتباينين الحكم على الاخر. و اما على الثانى، فلانه وان حكم ح بالاوسط الحكوم عليه بالاكبر على الاصغر، لكن هذا بالامكان و الحكم بالاكبر بالفعل و لايلزم من الحكم على ما هواوسط بالامكان لجواز ان يبقى الممكن تحت الامكان الحكم على ما هواوسط بالامكان الذى فرضنا فى الشكل الاول: كل ما هومركوب بحيث لايخرج الى الفعل اصلاً، مثلاً يصدق فى المثال الذى فرضنا فى الشكل الاول: كل ما هومركوب زيد مركوب عمرو بلامكان لصدق قولنا: لاشىء مما هو مركوب عمرو بفرس بالضرورة. (عمد على)

(۴۶)قد عرفت: ان الضروب المحتملة فى كل شكل سنة عشر حاصلة من ضرب الصغريات الاربع فى الكبريات الاربع. فبالشرط الاول سقط ثمانية اضرب حاصلة من ضرب الصغريين السالبتين فى الكبريات الاربع. وبالشرط الثانى سقط اثنان وهما الصغرى الموجبة الجزئية مع الجزئيتين فبق ستة يذكرها المحشى على التفصيل. و وجه الترتيب بينها يعلم من القاعدة التي ذكرنا ها فى بيان شرايط الشكل الاول. (محمد على)

(٤٥) قوله: «و هذه الضروب كلها مشتركة فى انها لا تنتج الاجزئية»: اما فيا عداالضرب الاول والرابع، فظاهر لظهور ان احدى المقدمتين فيها جزئية و امافيها، فانه و ان كانت كلتا مقدمتيها كلية، لكن لما كان الاصغر محمولا فى الصغرى والاوسط موضوعاً كها هو قياس هذا الشكل والمحمول من حيث هو محمول يجوز ان يكون اعم من الموضوع، فلم يلزم من الحكم بالاكبر على الاوسط بالكلية، الحكم به على الاصغر بالكلية فان ثبوت حكم الاخص بالايجاب او السلب لايستلزم ثبوته للاعم كذلك، كها هو ظاهر مثلاً اذا قلنا: كل انسان حيوان و كل انسان ناطق، لإيصح لنا ان نقول: كل حيوان ناطق و الالزم صدق الاخص على الاعم كلية و هو ممتنع و كذا اذا قلنا: كل انسان حيوان ولاشىء من الانسان بغرس، لايصح ان نقول: لاشىء من الحيوان بغرس والالزم سلب الاخص عن الاعم وهو ممتنع اليضاً. (عمدعلى)

(۶۶)انما كانت نتيجة هذا الضرب جزئية مع ان مقدمتيه كليتان، لان الموضوع قد يكون في المطلوب اعم وصدق الاخص على الاعم كلية ممتنع و اما نتيجة الضرب الرابع فوجه كونها جزئية هو انه لو كانت كلية، يلزم سلب الاخص عن جميع افراد الاعم فيمااذا كان الموضوع اعم كما في نحو: كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بفرس و هو ممتنع. (شيخ عبدالرحيم)

(٢٧) يعنى: ان قول المصنف «لينتج الموجبتان مع الموجبة الكلية»، متضمن لضربين من الضروب الستة: الاول: المركب من الموجبتين الكليتين والثانى: المركب من الموجبة الجزئية و الموجبة الكلية. و مراده من قوله: «و بالمكس» عكس الضرب الثانى فقط لكونه اقرب اليه في الملاحظة والاعتبان لاعكس كليها ليلزم التكران فان عكس الاول هو الاول كها هوظاهر. (ميرزا محمدعل ره) (٢٩) لان المراد من المكس هينا تبديل المقدمتين لامعناه الاصطلاحي. (عبدالرحيم)

(٤٩)قوله: «فتأمل»: لعل وجهه انه يجوز ان يكون مراد المصتف عكس الضّربين كليها ايضاً الالايمقل فيه مانع الاالتكرار وهو انحايماب اذاحصل بلفظ جيء لاداء المهنى المكرر بخصوصه و اما اذا آلى بكلام لافادة معنى لم يذكر بعد وحصل في ضمنه معنى أخر ذكر قبل تبعاً فلا، كما يظهر من تعليلهم لذلك بان مبنى الكلام على الافادة لا على الاعادة فتأمل (ميرزامحمدعلى)

(٧٠)يشير الى ان دليل الحلف في هذا الشكل يخالف ما تقدم في الشكل الثاني كيا هو ظاهر.(محمدعلي)

(۱۷) وذلك لما عرفت من ان الصغرى هنا موجبة فعلية كها فى الشكل الاول فتصلح ان تكون صغرى له و النتيجة فى بجيعها جزئية فيكون نقيضها كلية البتة فتصلح ان يكون كبرى له، مثلا اذا صدق: كل انسان حيوان و كل انسان مستقيم القامة، صدق: بعض الحيوان مستقيم القامة والالصدق نقيضه اعنى: لاشىء من الحيوان بمستقيم القامة، فنضمه مع الصغرى فنقول: كل انسان حيوان و لاشىء من الحيوان بمستقيم القامة وقد كان حكم الاصل: كل انسان مستقيم القامة هذه وعلى هذا قياس البواق. (محمدعلى)

(٧٢)قوله: «ليرجع الى الشكل الاول»: و ذلك لما عرفت سابقاً من انه لا نحالفة بينهما الا فى ان الوسط موضوع فى صغراه و محمول فى صغرى الشكل الاول فاذا عكست هى بان جعل موضوعها محمولاً و بالعكس، كان الشكل الاول بعينه. (محمدعلى)

(٧٣) ليصلح ان يكون كبرى للشكل الاول. (عبدالرحيم)

(۷۴) اذلافرق بینها الا فی الکبری، فان الوسط موضوع فی کبراه و عمول فی کبری الشکل الرابع فاذا عکست هی یکون هو الشکل الرابع بمینه.(میرزامحمدعلی)

(٧٥) اى: ليرتدالشكل الرابع شكلا اولاه، فان الاوسط فيه موضوع فى الصغرى وعمول فى الكبرى و بالمكس فى الشكل الاول فاذا عكس الترتيب فيه حصل الشكل الاول بعينه. (محمدعل)

(۷۶)قوله: «كها فى الضرب الاول و الثالث»: مثلاً نقول فيها كلها صدق: كل انسان حيوان و كل انسان المجرى بان نقول: كل انسان او بعضه ناطق، صدق قولنا: بعض الحيوان ناطق و ذلك بعكس الكبرى بان نقول: كل انسان حيوان و بعض الناطق انسان ليصير شكلا رابعاً ثم بعكس الترتيب بان نجمل الكبرى الصغرى و بالعكس ليصير شكلا او لا هكذا: بعض الناطق انسان و كل انسان حيوان ينتج: بعض الناطق حيوان، تنعكس الى قولنا: بعض الحيوان ناطق و هو المطلوب. (عمدعلى)

(٧٧) يعنى: على سبيل الانفصال الحقيق. (محمدعلى)

(٧٨) قوله: «لانه لولااحدهما» يريد انه لو لم يوجد واحد منها اى: من ايجاب المقدمتين مع
 كلية الصغرى واختلاف المقدمتين في الكيف مع كلية احديها. (محمدعلي)

(٧٩) اعم من ان تكونا كليتين او جزئيتين او احديهها كلية والاخرى جزئية . (محمدعلى)

 (۸۰)ای: موجبة جزئیة سواء کانت الکبری ایضاً جزئیة او کلیة و هذا قید لقوله: «او موجبتین» فقط.(محمدعل)

(٨١) بان تكون الصغرى موجبة جزئية والكبرى سالبة جزئية او بالعكس. (محمدعلى)

(۸۲)ای: الاختلاف دلیل العقم و هو عدم الانتاج من قولهم: رحم معقومة ای: مشدودة لا تلد، یجوز الفتح و الضم ومنه کلام تقمی.(بالفتح) و عُقْمی (بالضم) ای: غامض.(میرزامحمدعلی) (۸۳)اعلم: انهم ذکروا لانتاج الشکل الرابع بحسب الجهة خسة شرایط:

الاول: ان تكون كلتا مقلمتيه فعلية و ذلك ، لانه لو كانت احديها ممكنة لم يلزم الانتاج اما اذا كانت سالبة فلما سيأتى في الشرط الأقي و اما اذا كانت موجبة ، فلانها اما ان تكون صغرى او كبرى و على كلا التقديرين يلزم الاختلاف اما اذا كانت كبرى، فلان الحق في قولنا: كل مركوب زيد فرس بالفسرورة و كل حار مركوب زيد بالامكان فيا اذا فرض انحصار مركوب زيد في الفرس، هو السلب ولو بدلنا الكبرى بقولنا: كل صاهل مركوب زيد بالامكان ، كان الحق الايجاب و اما اذا كانت صغرى، فلان الحق في الفرض المذكور اذا قلنا: كل ناهق مركوب زيد بالامكان و كل حار ناهق بالفرورة هو السلب ولوقلنا: كل حيوان مركوب زيد بالامكان وكل صاهل حيوان بالفرورة ، لكان الحق الايجاب. السلب ولوقلنا: كل حيوان مركوب زيد بالامكان وكل صاهل حيوان بالفرورة ، لكان الحق الايجاب. الثاني: ان تكون السالبة المستعملة فيه من القضاياء الست المنعكسة السوالب لامن التسع الغير المنعكسة السوالب، لان اخصها كمامر، الوقتية و هي لا تنتج في هذا الشكل صغرى كانت او كبرى، الما اذا كانت صغرى، فلانه يصدق قولنا: لاشيء من القمر بمنخسف وقت التربيع لاداغاً و كل ذي عق فهو قر بالضرورة ولايصدق: ليس بعض المنخسف بذي عق بالامكان، لصدق نقيضه اعني قولنا: كل منخسف ذو عق بالضرورة و اما اذا كانت كبرى، فلصدق قولنا: كل منخسف فهوذوعق كل منخسف ذو عق بالضرورة و اما اذا كانت كبرى، فلصدق قولنا: كل منخسف فهوذوعق بالضرورة ولاشيء من القمر بمنخسف وقت التربيع لا دائماً مع انه لايصدق: ليس بعض ذي عق بالنصرورة ولاشيء من القمر بمنخسف وقت التربيع لا دائماً مع انه لايصدق: ليس بعض ذي عق بالنصرورة ولاشيء من القمر بمنخسف وقت التربيع كمامرمن الحشي منطه أ.

الثالث: ان تكون الصغرى فى الضرب الثالث عما يصدق عليه الدوام بان تكون ضرورية او داغة او الكبرى عما يصدق عليه العرف العام بان تكون من القضاياء الست المنعكسة السوالب و ذلك لانه لو اتنى الامران كلاهما لكانت الصغرى احدى الاربع: العامتين والخاصتين، لان الصغرى فى هذا الضرب سالبة و قد شرط ان تكون السالبة المستعملة فى هذا الشكل من القضاياء الست التى تنعكس سوالبها فح اذا لم تكن الصغرى ضرورية و لا داغة فلابد ان تكون احدى الاربع المذكورة و لكانت الكبرى احدى التسع الغير المنعكسة السوالب وذلك ظاهر و اخص تلك الصغريات وهى: المشروطة الحناصة، لا تنتج مع الخص الكبريات وهى: الوقتية، لصدق قولنا: لاشيء من المنخسف بمضىء بالاضائة القمرية مادام منخسفاً لا داغاً وكل قر منخسف وقت الحيلولة لا داغاً مع كذب قولنا: ليس بعض المضىء بالاضائة القمرية مقبر بالامكان.

الرابع: ان تكون الصغرى في الضرب السادس و الثامن من احدى الخاصتين والكبرى من القضاياء السبت المنعكسة السوالب، اما في الاول: فلان انتاجه كها سيأتي انما يتبين بعكس الصغرى ليرتد الى الشكل الثانى فلابد ان تكون الصغرى احدى الخاصتين، لانها في هذاالضرب سالبة جزئية و هي لاتنعكس الا اذا كانت احدى الخاصتين كمامر و ان تكون الكبرى احدى القضاياء الست المذكورة لا سبق في بيان شرايط الشكل الثانى من انه اذا لم يصدق الدوام على الصغرى فلاجرم ان تكون الكبرى من القضاياء الست المذكورة و اما في الثانى: فلان انتاجه كها سيأتي انما يظهر بعكس الترتيب ليرجم الى

الاول ثم عكس النتيجة، فلابد أن تكون مقدمتاه بحيث لوبدلت احديها بالاخرى انتجتا من الشكل الاول سالبة جزئية قابلة الانمكاس و هو لاينتج هذه النتيجة الا أذا كانت كبراه احدى الخاصتين و صغراه احدى القضاياء الست المذكورة كها لا يخنى على من لاحظ مباحث الاختلاطات المذكورة فى كتب القوم فيجب أن يكون الصغرى فى هذا الضرب احدى الخاصتين، لانها الكبرى فى الشكل الاول بعد العكس و الكبرى من القضاياء الست المذكورة.

الحامس: ان تكون الكبرى فى الضرب السابع احدى الحاصتين و ذلك لما سيذكر من ان انتاجه انهايتين بعكس الكبرى ليرتد الى الشكل الثالث و لما كانت كبرى هذا الضرب سالبة جزئية لا تنعكس الا اذا كانت احدى الحاصتين اشترط فيه ذلك ليتمكن من اجراء هذا الدليل فيه. هذا خلاصة ما ذكروه فى هذاالمقام.

ولايذهب عليك: ان البيان في الشرط الثاني و الثالث غير تام، لان الاختلاف انما يثبت اذا امتنع الإيجاب في مادة و السلب في اخرى و الحال انه لم يظفر بمادة يمتنع فيها الايجاب، لان هذا انما يتبين لوكان سلب الاكبر عن الاصغر بالضرورة على سبيل الكلية بمتنعاً ، لثلا يصدق الممكنة العامة الموجبة الجزئية، لكنه غير بمكن فيه لانه اذا كانت احدى المقدمتين وقتية يجتمع الاصغر او الاكبر من الاوسط في وقت و يفترق عنه في وقت آخر كها يظهر بالتأمل فع لايمكن سلب الاكبر عن الاصغر بالضرورة ليمتنع الايجاب بالامكان لظهور انه اذا اجتمع الاصغر مع الاوسط، اجتمع مع الاكبر ايضاً لاجتماع الاوسط معه ضرورة و كذا اذا اجتمع الاكبر مع الاوسط اجتمع مع الاصغر ايضاً لما ذكر، فاذا دل الدليل على المتناع سلب الاكبر عن الاصغر، فيكون الموجبة الممكنة العامة نتيجة لازمة لتلك الاختلاطات (عمدعلى)

(۸۴)قد عرفت ان الضروب المكنة التأليف فى كل شكل ستة عشر، لكن اسقط ثمانية منها احد الامرين السابقين وهى السالبتان مع السالبتين و الموجبة الجزئية الصغرى مع الموجبتين و مع السالبة الجزئية و عكس ذلكفبق الثمانية المذكورة بالتفصيل.(ميرزامحمدعلى)

(٨٥) قوله: «فالاولان» الى قوله: «ينتجان موجبة جزئية»: اما الثانى فظاهر و اما الاول، فلان الاصغر فى هذا الضرب محمول على الاوسط على سبيل الكلية و الاوسط على الاكبر هكذا ايضاً و المحمول من حيث هو محمول يجوز ان يكون اعم فلوانتجت كلية لزم ان يصدق الاخص على جميع افراد الاعم وهو باطل، مثلاً اذا قلنا: كل حيوان جسم و كل ناطق حيوان ينتج: بعض الجسم ناطق وكذا اذا قلنا: كل انسان حيوان و كل ناطق انسان ينتج: بعض الحيوان ناطق لاغير، لامتناع حل الاخص على جميع افراد الاعم. (محمدعلى)

(۸۶) و انما لم تكن النتيجة في الضرب الرابع كلية كها كانت في الضرب الثالث كذلك، مع ان كلتا مقدمتيه ايضاً كلية، لان الصغرى فيه موجبة كلية حل فيه الاصغر على الاوسط و المحمول يجوز ان يكون اعم فلايلزم تعدى الحكم من الاوسط الاخص الى الاصغر الاعم الا على سبيل الجزئية و هذا بخلاف الضرب الثالث فان الصغرى فيه سالبة كلية حكم فيها بتنافى الاصغر والاوسط بالكلية فاذا حكم بالتنافى بين الاصغر والاكبر لصدق الاوسط عليه بالكلية كها هو حكم التنافى بين الدس التنافى بينه وبين لازمه كها لا يخفى (محمدعلى)

(۸۷)قوله: «و فى عبارة المصنف تسامح»: و ذلك، لانه قال: ان الضروب الثانية تنتج جزئية موجبة ان لم يكن فى احدى مقدمتيه سلب والافسالية، والمتبادر من هذه العبارة ان الجزئية امر متحقق فى جيع الظروف لكن ان لم يكن فى احدى مقدمتيه سلب فهى موجبة والا فهى سالبة و هذا خلاف المقصود فان الغرض: ان النتيجة تكون موجبة جزئية ان لم يكن سلب كما فى الاولين و الا فسالبة كلية كما فى الضرب الثالث او جزئية كما فى الخسة الاخيرة.

نعم لو قدم لفظ «موجبة» على «جزئية» لكان اولى كها لا يخنى، لكنه راعى المناسبة في جميع الجزئيتين في موضع واحد والامر سهل. (محمد على)

(٨٨)قوله: «الاول من موجبتين كليتين»: قد عرفت فيا سبق في القاعدة التي قررنا ها ان ترتيب الضروب في هذاالشكل ليس باعتبار نتايجها، بل باعتبار انفسها فلذا جعل الذي ينتج الايجاب الجزئي ضرباً ثانياً و الذي ينتج السلب الكلي ضرباً ثالثاً مع ان الكلي و ان كان سلباً، اشرف من الجزئي و ان كان ايجاباً كمامر.

فنقول: قدم الاول، لانه من موجبتين كليتين والإيجاب الكلى اشرف المحصورات و ايضاً لاشتماله على مقدمتى الضرب الاول من الشكل الاول، فكا جعل هناك اولاً فكذلك هينا ثم الثانى لمشاركته الاول في ايجاب المقدمتين، فالاولى أن لايفصل بينها بواحد من الثالث و الرابع و ان كان تركيبها من كليتين و الكلى مطلقا اشرف من الجزئى مطلقا و ايضاً لاشتماله على مقدمتى الضرب الثانى من الشكل الاول في الجملة ثم الثالث، لارتداده الى الشكل الاول بمكس الترتيب ثم الرابع و الخامس على البواق لانها يرتدان الى الشكل الاول بعكس المقدمتين دونها وقدم الرابع على الخامس لكونه اخس من الخامس لان صغراه موجبة كلية و صغرى الخامس موجبة جزئية والايجاب الكلى اشرف من الايجاب الجزئى كها السابع لانه السابع لانه الشكل الثانى بعكس الصغرى دونه. (عمدعلى)

(۸۹) اما في الاولين: فيجمل نقيض النتيجة لكليته كبرى وصغرى القياس لايجابه صغرى كها في الخلف المستعمل في الشكل الثالث فينتج من الشكل الاول نتيجة تنعكس الى ما ينافى كبرى القياس، مثلاً نقول: كلها صدق قولنا: كل ب، ج و كل الف او بعضهب،لصدق: بعض ج، الف و الالصدق نقيضه و هو: لاشيء من ج، الف فنضمه مع صغرى القياس هكذا كل ب، ج و لا شيء من ج، الف ينتج: لاشيء من ب، الف و هو ينعكس الى قولنا: لاشيء من الف، ب و قد كان حكم الكبرى ان كل الف او بعضه ب، هف.

و اما فى الثالث: فيجعل نقيض النتيجة لايجابه صغرى و كبرى القياس لكليتها كبرى كما فى الخلف المذكور فى الشكل الاول لينتج من الشكل الاول ما ينعكس الى ما ينا فى الصغرى، مثلا نقول: كلما صدق: لاشىء من ج، الف لانه لولم يصدق، لصدق نقيضه اعنى: بعض ج، الف وكل الف، ب ينتج: بعض ج، ب و ينعكس الى قولنا: بعض ب، ج و قد كان حكم الصغرى: لاشىء من ب، ج، هف. بعض ج، ب و ينعكس الى قولنا: بعض ب، ج و قد كان حكم الصغرى: لاشىء من ب، ج، هف. و اما فى الاخيرين: فيجوز ان يعمل بكلا الطريقين، اما بالاول: فلا يجاب صغريها و كلية نقيضى

نتيجتيها. و اما بالثانى، فلايجاب النقيضين و كلية الكبريين فلاوجه لما يظهر من بعض المحققين من حصرالضروب الثلاثة الاخيرة المنتجة للسلب فى الطريق الثانى.(ميرزا محمد على)

(٠٠) قوله: «دون البواق»: اقول: اما فى السادس، فلانه لوجرى فيه لوجب ان يعمل بالطريق الثانى دون الاول لعدم ايجاب الصغرى وهو لا يصح، لان النتيجة فيه سالبة جزئية تكون نقيضها موجبة كلية فاذا نضمها مع كبرى القياس وهى ايضاً موجبة كلية ينتج من الشكل الاول موجبة كلية وهى تنعكس الى موجبة جزئية لجواز ان يصدق الايجاب باعتبار بعض الافراد و السلب باعتبار البعض الاخر.

و اما فى السابع، فلانه لوجرى فيه لجرى بالطريق الاول دون الثانى لعدم كلية الكبرى وهو لايستقيم لان النتيجة فيه سالبة جزئية يكون نقيضها موجبة كلية فاذا نضمها مع صغرى القياس و هو موجبة كلية ايضاً ينتج: موجبة كلية تنعكس الى موجبة جزئية وهى لا تنافى كبرى القياس السالبة الجزئية لمامر.

و اما الثامن: فظاهر، لانتفاء ايجاب الصغرى و كلية الكبرى معاً فلايتوهم جريان احد الطريقين فيه اصلاً.(ميرزامحمدعلي)

- (٩١) لماذكرمن عدم جريانه فيه قطعاً كمامر. (محمدعلي)
- (٩٢)اي: لتصلح لصغروية الشكل الاول. (محمدعلي)
  - (٩٣) اى: لتصلح لكبروية الشكل الاول. (محمدعلى)
- (۱۴)ای: ان قلنا بجواز انعکاسها کها اذا کانت احدی الخاصتین علی ما بینه المتأخرون.(محمدعلی)
  - (٩٥) اى: فينتج النتيجة المطلوبة . (محمدعلي)
- (٩٤)قوله: «كما في الرابع و الخامس»: مثلاً نقول متى صدق قولنا: كل ب، الف و بعضه ج و لا شيء من الف، ب صدق قولنا: بعض ج ليس الف و ذلك بان نعكس الصغرى الى قولنا: بعض ج، ب والكبرى الى قولنا: لاشيء من ب، الف ينتج من الشكل الاول النتيجة المذكورة و هوالمطلوب. (عمد على)
  - (٩٧) وذلك، ليشتمل على الشرايط المعتبرة في الشكل الثاني. (عمد على)
- (۱۹۸) اشارة الى ان هذا الدليل لا يختص بالضرب السادس فقط كها يظهر من بعض المحققين من شرح المتن بل يجرى في الثالث و الرابع والحامس ايضاً كها هو ظاهر. فلعل نظر ذلك المحقق الى ان مقصود المصنف من ايراد هذا الدليل، بيان الانتاج في الضرب السادس فقط، فان الثلاثة الاخيرة المذكورة قد بين انتاجها بالحلف ايضاً و ايضاً قدبين انتاج الثالث بعكس الترتيب و انتاج الرابع و الحامس بعكس المقدمتين و سيبين بعكس الكبرى ايضاً بخلاف الضرب السادس فانه لم يقم دليل على انتاجه الاالرد الى الثافى و لذا اشترط ان تكون صغراه احدى الحاصتين و كبراه احدى القضاياء الست المنعكسة المسالس الميكن اجراء هذا الدليل فيه على مامر تفصيله في بيان الشرايط. ومن هنا يعلم وجه آخر التخصيص ذلك المحقق و هو: ان هذا الدليل يجرى في جيع صور الضرب السادس لوجوب اشتماله على الشرطين المذكورة انها و ان لم يحتج فها الشرطين المذكورين بخلاف الثلاثة الذكورة فانه لا يجرى فيها في جميع الصور ضرورة انها و ان لم يحتج فها الشرطين المذكورين بخلاف الثلاثة المذكورة فانه لا يجرى فيها في جميع الصور ضرورة انها و ان لم يحتج فها الشرطين المذكورين بخلاف الثلاثة المذكورة فانه لا يجرى فيها في جميع الصور ضرورة انها و ان لم يحتج فها

الى الشرط الاول لجواز انعكاس الصغرى فيها وان لم تكن احدى الخاصتين، لانها ليست فى واحدة منها سالبة جزئية لكن اشتمالها على الشرط الثانى ليس بلازم و لابد فى جريان هذاالدليل منه كها لايخنى. (محمدعلى)

(٩٩)لتصلح لصغروية الشكل الثالث لما سبق من انه يجب ايجاب الصغرى فيه. (محمدعل) (١٠٠)و ذلك لما سبق فى بيان شرايط الشكل الثالث من انه يشترط فيه كلية احدى المقدمتن. (محمدعلي)

(۱۰۱) يعنى: ان الشرط الاخير وهو كون الصغرى او عكس الكبرى كلية، لازم في هذا الشكل للشرطين الاولين و هما كون الصغرى موجبة و كون الكبرى قابلة للانعكاس بمنى انه كلما وجد الاولان وجد الاخير بلا عكس لوجوده في الثالث و الثامن ايضاً بخلافهما ويحتمل ان يكون هذا مقصود المحشى حيث امر بالتدبر. (ميرزامحمدعلي)

(١٠٢)قوله: «و ذلك كما فى الاول و الثانى...»: و فيه ايضا اشارة الى ان ما يظهر من المحقق المذكور من اختصاص هذا الدليل بالضرب السابع ليس كما ينبغى بل كما يجرى ذلك فيه، يجرى فى الضرب الاول و الثانى و الرابع و الحامس ايضاً كما لايخنى.

و يمكن التوجيه باحد الوجهين السابقين بنوع من التقريب بعد ملاحظة ما ذكرنافى الشرايط السابقة فعليكبه.

ثم لا يخنى انه ينا فى كلا التوجيهين فى كلا المقامين تصريح ذلك المحقق بجريان عكس الترتيب فى الضروب الاربعة المذكورة اعنى: الاول و الثانى و الثالث و الثامن، فان المناسب لهما ان يكتنى باجرائه فى الضرب الثامن فقط كما اكتنى باجراء عكس الصغرى فى السادس و عكس الكبرى فى السابع فالاولى ح ان يأتى بكلامه بحيث لايدل على اختصاصها بهما ايضاً كما هوظاهر. (محمدعلى)

(١٠٣)تفسير للضابطة المذكورة، واصله من الضبط و هو: حفظ الشيء بطريق الجزم ولايخنى وجه المناسبة. (محمدعلي)

(١٠٤)قوله: «من احد الامرين على سبيل منع الخلو»: و يريد بالامرين عموم موضوعية الاوسط بما جيء له من شرح حيث قال: مع ملاقاته للاصغر الغ. و عموم موضوعية الاكبر بما الحق به من ضمائم حيث قال مع الاختلاف في الكيف الخ. و المزاد بمنع الحلو هنا منع الحلومن الامرين المذكورين مماً و لزوم اجتماعها مماً لا ان احدهما كاف فان الضابطة انما تتأدى بالامرين جميعاً لا بواحد منها وخلوها منها جميعاً عبارة اخرى عن اعدامها و عوها كما لا يختق. (التقريب ص١١٠)

(١٠٥) قوله «اى قضية كلية موضوعها الاوسط»: كلمة «اى» و ما بعدها تفسير لقوله «عموم موضوعية الاوسط»: اى: ان عموم الموضوعية معناه: قضية حكم بمحمولها على كل افراد موضوعها؛ فوضوعها اريدمنه جميع افراده بالنص، لابالاهمال وذلك بان يسور الموضوع بسور يعطى عموم الافراد. و عموم موضوعية الاوسط متحقق فى كافة كبريات الشكل الاول، لان الاوسط موضوع لها و الكلية شرط فيها فكبريات الشكل الاول دائماً موضوعها الاوسط و دائماً لا تكون غير كلية. و كذلك عموم موضوعية الاوسط في الخاصة مراه. و ذلك الاوسط في المناسط فى المناسط فى المناسط فى الدى الاوسط فى المناسف فى الشكل الثالث الما صغراه واما كبراه. و ذلك الاوسط فى

الشكل الثالث، موضوع في مقلعتيه جيعاً و كلية احدى المقدمتين شرط، بحيث لا يجوز ان تجتمعا على الجزئية، فاحدى مقلعتي الشكل الثالث لا على التعيين موضوعية الاوسط فيها عامة لا عالة وكذلك عموم موضوعية الاوسط متحقق دائماً في الضروب:

- (۱) صغری موجبة كلية كبری موجبة كلية
- (۲) صغری موجبة کلیة کبری موجبة جزئیة
- (٣) صغری سالبة کلیة کبری موجبة کلیة
- (۴) صغری موجبة كلية كبری سالبة كلية
- (٧) صغرى موجبة كلية كبرى سالبة جزئية
- (۸) صغری سالبة کلیة کبری موجبة جزئیة

من الشكل الرابع الذى موضوع صغراه دائماً هو الاوسط و اما الضرب الخامس و السادس، فصغرياه جزئيتان(التقريب ص١١١)

(۱۰۶)قوله: «كالصغرى فى الضرب الاول...» و اما الضرب الحامس والسادس، فلان الصغرى فى الاول موجبة جزئية و فى الثانى سالبة جزئية.(محمدعلى)

(١٠٧) أنما حمله على الاوسط و لم يجعله عاماً شاملاً للايجاب والسلب و لوبنوع من التجوز حتى يشمل الضرب الثالث و الثامن من الشكل الرابع ايضاً كما شملها قوله: «واما من عموم موضوعية الاوسط»، لانه يلزم على هذا ان يكون القياس المؤلف على هيثة الشكل الاول من الكبرى الكلية و الصغرى السالبة الفعلية منتجاً مع انه كما عرفت سابقاً عقيم غير منتج. (محمدعلى)

(۱۰۸)قال بعض شارحى الضابطة: لكن المقصود بالافادة اشتراطها فى صغرى الشكل الاول و فى احدى مقدمتى الشكل الثالث خاصة لئلايلزم اشتمال الاجال على ما ليس فى التفصيل فان هذا معيب اذا كان مقصوداً بالاجال لا اذا دل عليه الكلام و ان لم يكن مقصوداً و مراداً.

ثم الاستطراد فى الاصل مصدر قولك استطرد الفارس لقرنه فى القتال اى: اظهر له الانهزام ليحمل عليه و ذلك ، بان يفرمن بين يديه يوهمه الانهزام حتى يكر عليه و هو على غرة من ذلك و هو ضرب من المكيدة. و فى الاصطلاح هو: ان يتوصل بذكر المقصود الى ذكر غير المقصود، و فى هذا الكلام لماكان المقصود الاصلى من قوله: مع ملاقاته للاصغر بالفعل بيان اشتراط فعلية الصغرى فى الشكل الاول و الثالث لاغير، لكن فهم بطريق الاشارة اشتراط فعلية الصغرى فى هذه الضروب الاربعة ايضاً مع كونه غير مقصود له لما ذكر سابقاً، سماه المحشى بالاشارة الاستطرادية، هذا. وقيل: الاستطراد هو: ان يطرد الصياد صيداً ثم يعرض له آخريطرده ويصيده لا على سبيل القصد فتأمل (محمدعلى)

(١٠٩)قوله: «مع حمل الاوسط»: يعنى: ان مرادالمصنف منالحملانها هو معناه اللغوى الذى هو الايجاب لا الاصطلاحى الذى هو اعم منه ومن السلب. و لايخنى ان الحمل فى عبارة المحشى هنا و فى الحاشية السابقة بالمعنى الاصطلاحى والا لماصح التقييد بقوله: «ايجاباً» اللهم الا ان يحمل على التأكيد.(محمدعلى)

(١١٠)قوله «فالضربان الاولان قد اندرجا تحت كلاشتي الترديد الثاني فهو ايضاً على سبيل

٣٦٤ \_\_\_\_\_ حواشي الحاشية

منع الخلو كالاول» – الضربان الاولان هما:

(۱) صغری موجبة کلیة کبری موجبة کلیة

(۲) صغری موجبة كلية كبری موجبة جزئية

قد شعلها قول المصنف في الضابطة: «عموم موضوعية الاوسط مع ملاقاته للاصغر بالفعل» لان صغريبها كلبتان، فوضوعية الاوسط فيها عامة و موجبتان ايضاً فقد التتى الاوسط فيها مع الاصغر بالفعل و شملها ايضاً قول المصنف: «او حاء على الاكبر» اي: إيجاباً، لان صغريبها كما اسلفنا كلبتان، فوضوعية الاوسط فيها عامة وقد حمل الاوسط على الاكبر فيها ايجاباً لايجاب كبريبها و قوله «كلا شقى الترديد الثاني»، معناه: ان عندنا في الضابطة ترديدين: الاول هو الترديد بين عموم موضوعية الاوسط و عموم موضوعية الاوسط على الاكبر فكما ان الترديد الاول ترديد على سببل منع الحلو، كذلك الترديد الثاني على سببل منع الحلو (التقريب ص١١٣-١١٤)

(۱۱۱)قوله: «وهيهنا تمت الاشارة...» و ذلك ، لان لكل من الشكل الاول و الثالث شروطاً ثلاثة على ما سبق ايجاب صغريهها و فعلية صغريهها و كلية الكبرى فى الاول و كلية احدى المقدمتين فى الثالث و قد اندرج اثنان منها تحت قوله: «مع ملاقاته...» و واحد منها تحت قوله: «اما من عموم موضوعية الاوسط» و كذا شرايط الشكل الرابع بالنسبة الى الضروب الستة المذكورة فلاحظ. (عمدعلى) (١١٢)قوله «فقد اشتمل الضرب الثالث و الرابع منه»: اى من الشكل الرابع وهما كما يلى

(٣) صغرى سالبة كلية كبرى موجبة كلية

(۴) صغری موجبة كلية كبری سالبة كلية

على كلا الامرين - اى: عموم موضوعية الاوسط و عموم موضوعية الاكبر. اما عموم موضوعية الاكبر. اما عموم موضوعية الاكبر، فلكلية الكبرى فيها ايضاً. و الما عموم موضوعية الاكبر، فلكلية الكبرى فيها ايضاً. و اما الحامس و السادس، فها متمحضان للامر الثانى اعنى: عموم موضوعية الاكبر و اما صغرياهما فجزئيتان فلاعموم لموضوعية الاوسط فيها. (التقريب ص١١٥)

(۱۱۳)قوله «و لذا حلنا الترديد الاول على منع الحلو»: اى: و لان بعض ضروب الاقيسة تندرج فى كلا شتى الترديد الاول و هو قوله: «اما عموم موضوعية الاوسط» -الخ- «و اما عموم موضوعية الاكبر» -الغ- حكمنا بان الترديد المذكور على سبيل منع الحلواى: لايجوز ارتفاع الشقين جميعاً، واما اجتماعها فيجوز، و نحن نقول الآن كها اسلفنا: ان تسمية هذا الترديد بمنع الحلو باعتبار منع ارتفاع كلاشقيه، لان ارتفاعها معاً هدم للضابطة و لشرائط الاشكال بنحو عام. و اما اجتماعها، فلازم لاجائز، لان شرائط الاشكال الاربعة لا تتم بواحد من شق الترديد بل تماميتها منوط بالشقين جميعا، نعم هناك ضروب من الشكل الرابع يكنى فيها احد الشقين، مثل: الضرب الثالث و الرابع، و لكن هذا البعض الطفيف لا اثر له بالنسبة الى غيره من ضروب شكله و بالنسبة الى شكل آخر غير شكله، فانك رأيت بوضوح ان جميع ضروب الشكل الثانى لم تندرج الا تحت الشق الثانى من الترديد و هوقوله: «و اما من عموم موضوعية الاكبر مع الاختلاف فى الكيف» و هكذا الضربان الخامس و السادس:

(۵)صغری موجبة جزئية كبری سالبة كلية

(۶)صغری سالبة جزئية كبری موجبة كلية

لم يندرجا الا فى الشقى الثانى، لان عموم موضوعية الاوسط مفقودة فيها، لجزئية صغريبها وانما فيها عموم موضوعية الاكبر لكلية كبريبها والاختلاف فى الكيف ايضاً بين مقدمتيها. فالى هنا تمت جميع شرائط الاشكال الاربعة كماً و كيفاً وجهة فقط، بقيت الاشارة الى شرائط الشكل الثانى من حيث الجمهة ليس غير و اليها الاشارة بقوله: «ومع منافاة» —الخ— (التقريب ص١١٥سـ١١)

(۱۱۴)قوله «بحسب الكم و الكيف و الجهة»: الجهة المشترطة فى الشكل الاول و الثالث، هى فعلية الصغرى فقط و لم يذكر الماتن للشكلين المزبورين جهة غير فعلية صغربيهها كما لايخفى.(التقريب ص١٤٤)

(١١٥)و اما بيان شرايط الشكل الرابع فقد اهملها المصنف هنا كها اهملها فيا تقدم. قبل: لا يختى ما فى كلام المصنف من المساعة حيث يوهم بظاهره انه: لابد ان يوجد الاختلاف و المنافاة المذكوران معاً فى كل ما وجد فيه عموم موضوعية الاكبر حيث قال: «مع الاختلاف فى الكيف و مع منافاة...» و هذا لايستقيم بالنسبة الى الضروب المذكورة أنفا فان المنافاة المذكورة لا يجب ان يتحقق فيها مع وحوب تحقق الاختلاف و ما هذا الالحرصه على الاختصار، فلو قال: «و اما من عموم موضوعية الاكبر مع الاختلاف فى الكيف فقط او مع منافاة...» لسلم من هذا كما يخنى.

ولا يخنى اندفاع ذلك بعد ما افاده قوله: «و مع منافاة نسبة...» من كون الاوسط منسوباً في كلتا المقدمتين، ضرورةان هذاانما هو في الشكل الثاني فقط فان الاوسط في الرابع موضوع في الصغرى و ايضاً في قوله: «الى ذات الاصغر»، اشارة ما الى دفع ذلك التوهم كما هو ظاهر. (ميرزامحمدعلي)

(۱۱۶) الشرط والجزاء خبر «ان» في قوله: «يعني ان القياس...»

ثم هذا التخصيص يستفاد من قول المصنف: «مع منافاة نسبة وصف الاوسط...» فانه صريح فى ان الاوسط منسوب الى كل من الاكبر و الاصغر و الظاهر من النسبة ان تكون بطريق الحمل.

ثم انما عبر عن الاكبر بوصف الاكبر و عن الاصغر بذات الاصغر مع ان كلامنها موضوع في هذا الشكل، لملاحظة حال النتيجة، فان الاكبر فيهامحمول والاصغر موضوع وانحمول وصف والموضوع ذات.(محمدعلي)

(۱۱۷) انما اتى بهذا القيد، اشارة الى عدم اعتبار هذا الشرط فى الشكل الرابع كما صرح بذلك اولاً فان الاوسط فيه و ان كان محمولاً، لكنه فى الكبرى لا فى الصغرى، هذا.

فان قلت: ان وصف الاوسط المنسوب الى وصف الاكبر هو المحمول فى الكبرى لا المحمول فى الصغرى فالاولى ان لايذكر هذا القيد او يذكر بدله «فى الكبرى».

قلت: ان هذا القيد ليس فى بعض النسخ كها هو الظاهر. و على ما فى بعضها يمكن ان يقال: ان الاوسط المنسوب الى الاكبر و ان كان محمولاً فى الكبرى، لكن هذا لايمنع من وصفه نقولنا: «المحمول فى الصغرى» ضرورة اتصافه بكل منها فان الاتحاد فيه لازم،(ميرزاعمدعلى)

(١١٨) متعلق بقوله: «منافاة» (محمدعلي)

(١١٩)متعلق بقوله: «لنسبة» (محمدعلي)

(۱۲۰) قوله: «لواتحد طرفاهما...»: انما قيد بذلك، لانه لو لم يتحدا لماامتنع اجتماعها قط فى الصدق اصلاً لجواز دوام الايجاب لوصف بالنسبة الى شىء و دوام سلبه بالنسبة الى شىء آخر و ايضاً يجوز ان يشبت وصف لموضوع بالدوام و وصف آخر مسلوب عنه بالدوام.(ميرزامحمدعلى)

(۱۲۱) اتما قيد به، لانه يجوز ان تكون هذه النسبة بدوام السلب ايضاً لكن تكون ح نسبة وصف الاوسط الى الاكبر بفعلية الايجاب لما سبق من انه يجب اختلاف المقدمتين بحسب الكيف في هذا الشكل سواء كانت الصغرى موجبة و الكبرى سالبة ام بالعكس.(ميرزامحمدعلي مرحوم)

(١٣٢) لان المطلقة العامة ما حكم فيها بالفعلية المطلقة و تلك الكبريات حكم فيها بالفعلية المقيدة بالضرورة و غيرها والمطلق اعم من المقيد.(ميرزامحمدعلي)

(١٢٣) والالزم وجود الوصف من غيرموصوفه وهومحال . (ميرزامحمدعلي)

لاعم منافياً لشىء كان الاخص مستلزم للاعم فاذا كان الاعم منافياً لشىء كان الاخص للخص الفياً كذلك،الان مستلزم المنافى مناف.(ميرزا محمدعلى)

(١٢٥) وهي الداثمتان والخاصتان والعامتان (محمدعلي)

(۱۲۶) يعنى: قوله: «فان لهماحكماً عليحدة سيجيء». (محمدعلي)

(۱۲۷) اما الاول فنى الضرورية المطلقة و المشروطة العامة والمشروطة الحاصة واما الثانى فنى الثلاثة الباقية وهى: الدائمة المطلقة والعرفية العامة والعرفية الحاصة. و اما زيادة قوله: «مثلاً» فقد عرفت وجهه آنفاً.(ميرزامحمدعلم)

(١٢٨) بيان للحكم الموعود في الممكنة . (شيخ عبدالرحم)

(۱۲۹) سواء كانت عامة اوخاصة . (ميرزامحمدعلي)

(١٣٠) اعنى: لاضرورة السلب امافقط اومع لاضرورة الايجاب ايضاً. (محمدعلى)

(١٣١) فانها حكم فيها بضرورة النسبة ما دام الوصف مطلقاً اومقيداً باللادوام الدَّاتي. (محمد على)

(۱۳۳)قال: «و اما في الضرورية، فلان المحمول اذا كان ضرورياً للذات مادامت موجودة» كضرورة الحيوان للانسان، كان هذا المحمول وهو الحيوان ضرورياً لوصفها العنوافي اللازم، كوصف الانسانية للانسانية للانسانية للانسانية الوالمنسان، و المفارق كوصف الكتابة له، لان الذات لازمة للوصف فكلها تحققت الانسانية او الكتابة تحققت ذات الانسان، والحمول على الذات لازم للذات، و الذات لازمة للوصف، فالمحمول على الذات يلزم صدقه مع الوصف، ولا شبهة أن الحيوان الذي يحمل على ذات الانسان، يحمل على القائم و القاعد والكاتب وساكن الاصابع ومتحرك الاصابع الى غير ذلك مما يصح انتسابه للانسان و لكن هذا الكلام لايفيده في الوصف المفارق للذات، كسكون الاصابع وتحركها و القيام والقعود و اشباه هذه الاوصاف التي تعرض للذات و تزول باشغال اوصاف مضادة لها لعين الذات التي عرضت لها تلك الاوصاف و زالت عنها، فاحكام هذه الاوصاف المفارقة لا تلزم الذات وان لزمت الاوصاف، مثلا تحرك الاصابع ضروري لوصف الكاتبية وليس ضرورياً لذات الكاتب، ولو كان ضروريا له، لما جاز ان يتلبس بسكون الاصابع في حال انه يتلبس بذلك في كثير من احيان ذاته و عليه، فهل يعقل ان تكون يتلبس بسكون الاصاب في حال انه يتلبس بذلك في كثير من احيان ذاته و عليه، فهل يعقل ان تكون

ذات الكاتب حاملة بالضرورة مادامت الذات و فى عرض واحد و صفين معانداً بعضهما لبعض؟ -ابدأ لا يعقل-(التقريب ص١١٩)

(۱۳۳)ای: ضروریة مطلقة لاغیر. (محمدعلی)

(۱۳۴)هذا بيان عدم تحقق المنافاة عند انتفاء الشرط الاول و هو احد الامرين: كون الصغرى المعرف عليه الدوام و الكبرى من الست المنعكسة السوالب، ولاشكان انتفائه انما يقتضى انتفائهما معاً والا لم ينتف هو لان ايهما وجد صدق عليه انه احدهما فلذا قال المحشى: «ولاالكبرى المرزاعمدعلى)

(١٣٥)قوله: «لم يكن فى الصغريات اخص من المشروطة الحناصة»: هذا بناء على ما سبق فى مبحث القضاياء من ان المعتبر عندالمصنف: ان المشروطة ما حكم فيها بضرورة النسبة مادام الوصف، فانها على هذا تكون اخص الصغريات الباقية الغير الضرورية و الدائمة لكونها اخص من المشروطة العامة والعرفيتين كها هو ظاهر و من الوقتية التي هى اخص البواقى الثمانية و ذلك لانه متى تحققت الضرورة فى جميم اوقات الوصف، تحققت فى بعض اوقات الذات من غير عكس.

و اما على ما هو المشهور عندالجمهور من انها: ما حكم فيها بضرورة النسبة بشرط الوصف، فالمناسب ان يقال: لم يكن فى الصغريات اخص من المشروطة الحناصة او الوقتية، ضرورة ان النسبة بينها و بين الوقتية حهى العموم من وجه لتصادقهها فيا اذا صدق الضرورة بشرط الوصف و كان الوصف ضرورياً لذات الموضوع فى شىء من الاوقات كقولنا: بالضرورة كل منخسف مظلم مادام منخسفاً لا دائماً او بالتوقيت لا دائماً و صدقهها بدون الوقتية فيا اذا صدق الضرورة بشرط الوصف و لم يكن الوصف ضرورياً للذات فى وقت من الاوقات كقولنا: بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً لا دائماً و صدق الوقية بدونها فيمااذا لم يصدق الضرورة بحسب الوصف و اللادوام كقولنا: كل قر منخسف وقت الحيلولة لا دائماً. (محمدعل)

(۱۳۶)قوله: «ولامنافاة بين ضرورة الايجاب...»: اى: بحيث يكون صدق كل واحد منها مستلزماً لكذب الاخرى عنداتحادالموضوع و المحمول، اذ يصدق قولنا: كل منخسف مظلم مادام منخسفاً لا دائماً مع صدق قولنا: لاشىء من المنخسف بمظلم فى وقت معين وهو وقت لا يوجب فيه الاظلام بل الاضائة لا دائماً. (عبدالرحيم)

(١٣٧) اي: لاتحصل المنافاة.

(١٣٨) إنما تردد بين هذه الثلاثة، لان النسبة بين الاولى و بين كل واحدة من الاخريين هي المباينة و بين الثانية والاخيرة هي العموم من وجه و بالجملة انها اخص الكبريات الغير الضرورية و المشروطة العامة والخاصة.(محمدعلي)

(١٣٩) لانهااذالم تكن الصغرى ضرورية كانت واحدة من اربع عشرة من القضاياء الخمس عشرة و لما كانت المشروطة الخاصة اخص من جمعها الا الدائمة و بينها تباين كما هوظاهر، حكم بان اخصها المشروطة الحاصة او الدائمة، و لايخنى: ان هذا ايضاً بناء على ماهو مختار المصنف في المشروطة المعلى غيره فلابد ان يزاد عليه قوله: «او الوقتية» كما ذكر أنفاً (محمدعلي)

(۱۴۰) قوله: «و نعم الوكيل»: ان قدر عطفها على الجعلة الاسمية بناء على جواز عطف الانشاء على الاخبار، او على ان معنى «و هو حسبي»: «اللهم احسبي» لوقوعه فى مقام التضرع والدعاء، فالخصوص محذوف كما فى قوله تعالى: «نعم العبد» و كذلك ايضاً ان كان ذلك بتقدير المبتداء مع ما يوجبه اى: وهو مقول فى حقه ذلك ، لكن جماعةمنهم المصنف يجوزون ح كون المقدم المحذوف هو الخصوص، او على الخبر وحده بتقدير القول ايضاً اى: ومقول فى حقه نعم الوكيل، فالخصوص هو الضمير المتمتم المذكور على ما جوزه الجماعة و صرح به الرضى (ره) فى قولنا: زيد نعم الرجل و على قول الجمهور فهو عذوف ايضاً مقدراً خبراً، هذا.

و يجوز ان يقال: انها معترضة جىء بها بعد تمام الكلام كها قال به نجم الاثمة في قوله (ص): انا سيد ولد آدم و لافخر.(ميرزامحمدعلي)

(۱٤١) قوله: «لابدق تلكالاقسام من اشتراك المقدمتين»: يعنى: لابدق كل من تلكالاقسام الخمسة المذكورة، من اشتراك المقدمتين في جزء يكون هو الحد الاوسط وذلك الجزء اما ان يكون جزء تاماً من كل واحدة من لمقدمتين بان يكون المقدم بكاله او التالى بكاله و اما ان يكون جزء غير تام من كل واحدة منها بان يكون جزء من المقدم او التالى واما ان يكون جزء تاماً من احديها و غير تام من الاخرى فهذه ثلاثة اقسام جارية في القسم الاول و الثانى و الخامس. و اما القسم الثالث و الرابع فلايجرى فيها الا القسم الثانى منها لامتناع ان يكون شيء من طرقى الحملية قضية لكن الاول ينقسم بتقسيم آخر الى اربعة اقسام، لان الحملية اما ان يكون المشارك لها جزء من تالى البعدة او جزء من مقدمها فهذه اربعة اقسام حاصلة من ملاحظة الاثنين مع الاثنين و الثانى الى قسمين لانه لايخلو اما ان يكون منتجاً لحملية واحدة ويسمى القياس المقسم اولا ويسمى القياس الغير المقسم. و التفصيل: ان عدد الحمليات اما ان يكون بعدد اجزاء الانفصال او اقل منه او اكثر و على الاول

و التفصيل: ان عدد الحمليات اما ان يكون بعدد اجزاء الانفصال او اقل منه او اكثر و على الاول اما ان يشارك كل واحدة من الحمليات جزء واحداً من اجزاء الانفصال اولا و على الاول اما ان تكون التأليفات الحاصلة من الحمليات واجزاء الانفصال متحدة فى الانتاج او مختلفة فيه والاول هو القياس المقسم كقولنا: دائماً اما ان يكون الحيوان ناطقاً او صاهلاً او غير هما و كل ناطق و كل صاهل حساس وكل غيرالناطق والصاهل من الحيوان حساس ينتج: كل حيوان حساس و البواق غير المقسم وجميع ذلك مذكور بالتفصيل في شرح المطالع وغيره من الكتب المبسوطة. (ميرزامحمدعلي)

(١٤٢) و انما لم يتعرض المصنف لتعريفه، اكتفاء بما علم في التقسيم السابق.

ثم اعلم: انه يجوز ردّالاستثنائي الى الاقتراني و بالعكس.

اما الآول: فطريقه على ما ذكره العضدى فى شرح الاصول: ان يجعل الملزوم وسطاً و ثبوته و هو الاستثنائى صغرى و استلزامه و هو المتصل كبرى، مثال المنفصل: الاثنان اما زوج او فرد لكنه زوج فهو ليس بفرد، فانه يتضمن انه كلها كان زوجاً لم يكن فرداً فنقول: الاثنان زوج وكل زوج فهوليس بفرد فالاثنان ليس بفرد وعليه فقس.

و اما الثانى: فردّه الى المتصل ظاهر بان يجعل الوسط ملزوماً للمطلوب، و اما الى المنفصل فبان نأخذ منافى الوسط و نذكره مع الوسط، مثاله: الاثنان زوج و كل زوج ليس بفرد ، فنافى الزوج الذى هو

#### الوسط انما هو الفرد. (محمدعلي)

(١٤٣) قيد لقوله: «يتركب» قدم عليه، لا لقوله «مذكورة» كما لا يخفى. (محمد على)

(١٤٤) بعني: سواء كانت متصلة او منفصلة: (محمد على)

(١٤٥)قوله: «لينتج عين الاخر او نقيضه» : اما اذا كانت الشرطية متصلة فينتج العين، العين و

النقيض، النقيض و اما اذا كانت منفصلة فالعين، النقيض و النقيض، العين. (محمد على)

(١٤٦) يعني: بعد ما لم تشترط التعيين في الجزء المستثني، بان يكون هو المقدم فقط او التالي فقط. (محمد على)

(١٤٧) يعني: وضع كل من المقدم و التالي و كذلكقوله: «رفع كل». (محمد علي).

(١٤٨) اى: من قسمى الوضع والرفع. (محمد على)

(١٤٩) قوله: «ينتج منها احتمالان»: قال «العضدى»: و اكثر استعمال الاول ان يذكر الشرط فيه بلفظ «ان» فانها وضعت لتعليق الوجود بالوجود واكثر استعمال الثانى ان يذكر الشرط فيه بلفظ «لو» فانها وضعت لتعليق العدم بالعدم يعنى: ان كلمة «ان» موضوعة فى اصل اللغة لتعليق وجود الجزاء بالشرط و كلمة «لو» لتعليق انتفاء الجزاء بانتفاء الشرط، ناسب ان يكون اكثر استعمال «ان» في القسم الاول و اكثر استعمال «لو» في القسم الثاني رعاية للمناسبة. قال المصنف بعد شرح هذا الكلام: ولايخني ما فيه.

و لنا في تحقيق كونها لانتفاء الشيء لانتفاء غيره كلام يطلب من شرح التلخيص و لعلنا نورده في الحاشية الاتية. (محمدعلى)

(١٥٠) قوله: «ولا رفع المقدم ينتج رفع التالي»: فان قلت: فقدقال «ابوالعلاء المعرى»:

رعسايسا ومسن مسالهسن دوام ولمودامست المدولات كمانوا كغيرهم

وقال «الحماسي»:

لبطيارت وليكسنيه لم يسطسر

ولسوطسار ذوحساف رقب لمها فجعلا استثناء نقيض المقدم منتجاً لنقيض التالى.

قلت: ان مراد هم من ذلك: ان العلم برفع المقدم لايستلزم العلم برفع التالى كما يستفاد من تعليلهم ذلك بجواز كون اللازم اعم ايضاً ولاشك ان العلم بعدم دوام الدولات لايستلزم العلم بعدم كونهم رعايا وكذا لايستلزم العلم بعدم طيران ذى حافر العلم بعدم طيرانها كما هو ظاهر.

و تحقيق ذلك، ما قال المصنف في شرح التلخيص من ان استعمال اهل اللغة و ارباب المعقول مختلف في ذلك فاهل اللغة يستعملونها للدلالة على ان علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط من غير التفات الى ان علة العلم بانتفاء الجزاء ماهي؟ وارباب المعقول يستعملونها للدلالة على ان العلم بانتفاء التالى علة للعلم بانتفاء المقدم او على ان العلم بوجود المقدم علة للعلم بوجود التالى ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم و وجود اللازم بوجود الملزوم من غير التفات الى ان علة انتفاء الجزاء في الخارج ماهي؟ و البيتان من قبيل الاول، لانها ارادا ان الثاني انتقى بسبب انتفاء الاول من غير نظر الى ان العلم بذلك من اين كان و من اى شيء حصل؟ (محمدعلى) (١٥١) اعلم انه: يشترط في انتاج هذا القياس شروط ثلاثة:

الاول: ان تكون الشرطية المستعملة فيه موجبة، ضرورة انه اذا لم يكن بين شيئين اتصال و لا انفصال كها هومفاد السلب هنا، لم يلزم من وجود احدهما او نقيضه وجود الأخر او نقيضه.

الثانى: ان تكون لزومية ان كانت متصلة وعنادية ان كانت منفصلة كيا اشاراليه المحشى و ذلك، لانه لاملازمة بين المقدم و التالى فى المتصلة الاتفاقية عند العقل حتى يلزم من وضع الاول وضع الثانى و من رفع الثانى رفع الاول و كذا لا تعاند بينها بحسب العقل فى المنفصلة الاتفاقية حتى يلزم من وضع احدهما رفع الاخر و بالعكس ولان العلم بصدق الاتفاقية موقوف على العلم بصدق احد طرفيها او كذبه فلواستفيد العلم بصدق احد الطرفين او كذبه من الاتفاقية، يلزم الدور.

الثالث: احد الامور الثلاثة: اما ان تكون الشرطية كلية او الاستثناء كلياً بان يكون الوضع او الرفع كلياً او وقت اللزوم و العناد ووضعها متحداً مع وقت الاستثناء و وضعه وذلك، لانها لوانتفت الامور كلها لم يلزم من وضع احد جزئها او رفعه وضع الاخر او رفعه كها هوظاهر. (محمدعلي)

(١٥٢) بضم الحاء المعجمة وسكون اللام اسم من الاخلاف و هوان تقول: افعل كذا ولا تفعله و الله يشهد ان الكذب هو: ان تقول: فعلت كذا ولم تفعله، قال تعالى: «و لن يخلف الله وعده رسله و الله يشهد ان المنافقين لكاذبون»، فالحلف فيا يستقبل و الكذب فيا مضى، هذا اصله، ثم استعير للشىء الباطل المحال كما فسرالحشى. (محمدعل)

(قال الشيخ عبدالرحيم): فاضافة القياس الى الخلف من باب اضافة السبب الى المسبب فالمعنى انه يستدعى ان يكون نقيض المطلوب خلفاً وليس المعنى ان هذا القسم من القياس باطل. ثم هذا الوجه فى التسمية مما ارتضاه الجمهور واما الوجه الثانى فنقل عن بعضهم و يؤيده تسميتهم القياس الذى يؤدى الى المطلوب ابتداء اى: من غير تعرض لابطال نقيضه، بالمستقيم.

(١٥٣)قوله: «اولانه ينتقل منه الى المطلوب من خلفه»: يعنى : لما اثبت المطلوب بابطال نقيضه فقد جيء الى المطلوب من خلفه لامن قدامه ولا يحنى ان الخلف بهذا المعنى بفتح الخاء المعجمة فلابد ان يدعى انه غير الى الضم بعد النقل ... (محمد على)

(١٥٤) ولذا اخره عنهما لتوقفه عليهما باعتبارانه مركب منهما. (محمد على)

(١٥٥) اي: لكون ثبوت المطلوب نقيض المقدم وهوقولنا: «لم يثبت المطلوب» فان الاثبات نقيض النفي كها ان النفي نقيض الاثبات. (ميرزا محمد على).

(١٥٦)قوله: «ثم قديفتقربيان الشرطية...»: مشاداً اذاقلنا لولم يصدق قولنا: لاشىء من ب، ج في عكس قولنا: لاشىء من ج، ب لصدق نقيضه وهو: بعض ب، ج و كليا ثبت نقيضه ثبت الحال فلو لم يثبت المطلوب لثبت الحال لكن الحال ليس بثابت ينتج: فالمطلوب ثابت. فنقول في بيان الشرطية و هوقولنا: كليا ثبت نقيضه ثبت الحال : ان النقيض اذا ضممناه مع الاصل بان نقول: بعض ب، ج ولاشىء من ج، ب ينتج: بعض ب ليس ب وهو عال لاستحالة سلب الشىء عن نفسه.

ثم ان قوله: «قد يفتقر» اشارة الى انه قد يكون بديهياً لايحتاج الى بيان والتزام برهان كما هو ظاهر.(ميرزا محمدعلى) في القياس \_\_\_\_\_\_\_ في القياس \_\_\_\_\_\_

(۱۵۷) حيث قال عند تفسير «العضدى» قياس الخلف باند اثبات الطاوب بإطال نقضه ، هنا: لو ثبت نقيض النتيجة لثبت منضماً الى مقدعة من القياس يلزم المحال واللازم منتف فلا يثبت، وقد يفهم من ظاهر العبارة: ان كل قياس استثنائي متصل استثنى فيه نقيض التالى فهو قياس الخلف و ليس كذلك بل يشترط ان يقصد فيه اثبات المطلوب بابطال نقيضه وح يكون عبارة عن قياسين: احد هما اقتراني شرطى والاخر استثنائي متصل الى آخر ماذكره الحشى ، لكن الذي رأيته فيه «نعم» بدل «ثم» ولعلم هكذا وقع في نسخة الحشى والامر سهل .

و قد يقال فى انحلاله الى قياسين هكذا: لو لم يتحقق المطلوب لتحقق نقيضه لكن التالى باطل ينتج: ان المقدم باطل، ثم نقول فى بطلان التالى: ان نقيض المطلوب يستلزم محالاً وكلما يستلزم محالاً فهو عال ينتج: ان نقيض المطلوب عال فالاول قياس استثنائى متصل و الثانى قياس اقترانى حمل. (ميرزا محمدعلى)

## حواشي ((الاستقراء والتمثيل))

(١) قوله: «اعلم ان الحجة على ثلاثة اقسام»: فان قلت: ان الحصر العقلى فى المقام يستدعى تربيع الاقسام، ضرورة ان المستدل به اما ان يكون كلياً او جزئياً، و على كلا التقديرين فالمستدل عليه اما ان يكون كلياً او جزئياً فهذه اربعة اقسام حاصلة من ملاحظة الاثنين مع الاثنين، فما وجه الحصر على الثلاثة و اسقاط الاستدلال من الكلى على الكلى عن درجة الاعتبار؟

قلت: ان هذا القسم من الاستدلال يتصور على انواع لان كل كليين لا يخلو اما ان يكون احدهما مندرجاً تحت الاخر اولا وعلى الاول اما ان يكون الاستدلال من الكلى المندرج فيه على الكلى المندرج و اما ان يكون بعكس ذلك و على الثاني اما ان يكون فوقهما كلى قريب مشتمل لهما او لا، فهذه اربعة انواع: ثلاثة منها وهى الثلاثة الاول داخلة تحت الاقسام الثلاثة المذكورة: اما الاول فتحت القياس و اما الثاني فتحت الاستقراء و اما الثالث فتحت التمثيل فان الكلى المذكور في التقسيم اعم من النوع و الجنس و الجزئي اعم من الحقيق والاضافيهو واحد منها وهو ان يكون احدهما مندرجاً تحت الاخرو لا يكون فوقهما كلى قريب مشتمل علما غير ممكن الوقوع اذ لاارتباط بينها حتى يستدل من احدهما على الاخر كما هو ظاهر. (مير زاعمدعل)

(٢) في اضافة «الجزئيات» الى ضمير «الكلى» اشارة الى انها يجب ان يعتبر الجزئية بالنسبة الى الكلى الذى يستدل به عليه لا مطلقا حتى يقال انه: اذا استدل من حال الانسان على حال الحيوان مثلاً يصدق عليه انه استدلال من حال الكلى على حال الجزئى فان المراد من الجزئى اعم من الحقيق والاضافى مع انه ليس من القياس بشىء و كذاالحال فى قوله: «و اما من حال الجزئيات على حال كليها» حيث اضاف الكلى الى ضمير الجزئيات لثلاينتقض انه اذا استدل من حال الانسان والبقرو غيرهما على حال الفرس مثلاً يصدق عليه انه استدلال من حال الجزئى على الكلى مع انه من افراد التمثيل دون الاستقراء فتأمل (محمدعلى)

(٣) اى اعم من ان يكونا حقيقيين او اضافيين، وقوله: «المندرجين تحت كلي» اى: كلي قريب

في الاستقراء والتمثيل \_\_\_\_\_\_\_\_في الاستقراء والتمثيل \_\_\_\_\_\_

والافكل جزئيين يندرجان تحت كلي كما لايخني. (محمدعلي)

(۴) اقول: الاستقراء في اللغة: التتبع، تقول استقريته اذا تتبعته و في الاصطلاح هوالحجة التي يستدل فيها من حكم اكثر الجزئيات على حكم كليها و سميت بذلك، لان مقدماته لاتحصل الا بتتبع الجزئيات و استقرائها فيكون من قبيل تسمية المسبب باسم السبب و انما زدنا الهظ الاكثر لللايلزم شمول الحد على ما ليس من افراد المحدود فان ما يستدل فيها من حكم جميع جزئياته على حكم الكلل ليس باستقراء بل قياس مقسم وكيف، و هو يفيد القطع والاستقراء لايفيد الاالظن كما صرح به غير واحد من الاخبار.

والعجب من بعض المحققين حيث ادخل لفظ الاكثر فى التعريف كها ذكرنا ثم قسم الاستقراء الى القياس المقسم وغيره وما هذا الاتهافت، اللهم الا ان يقال: ان مراده تقسيم مطلق الاستقراء الشامل للاصطلاحي وغيره فليتامل.

فقد ظهر مما ذكرنا: انه كان على المصنف ايضاً ان يقول: «تصفح اكثر الجزئيات»، اللهم الا ان يقدر ذلك في نظم الكلام، هذا.

فان قلت: قد ذكر المحقق الشريف: انه لابد فى الاستقراء من حصر الكلى على جزئياته، فان كان ذلك الحصر قطعياً، كان الاستقراء تاماً وقياساً مقسماً و هو صريح فى انه يجب فى الاستقراء تصفح جميع الجزئيات ولو بحسب الفرض الادعائى فلاوجه ح لذكر لفظ الاكثر بل يجب تركد.

قلت: هذا كلام لايعرف له قائل معدود وهو مع ذلك ، مردود لظهور انه لايجب ادعاء الحصر فى الاستقراء الناقص الذى هو المصطلح ولوكان بحسب الظاهر، ضرورة ان من علم بان الانسان والفرس و البقر وغيرها مما يصادفه من افراد الحيوان تحرك فكها الاسفل عندالمضغ، حصل له الظن بان حكم كلى الحيوان هكذا، من غير ان يدعى الحصر ولو بحسب الظاهر. (ميرزا عمدعلى)

(۵) اى: مع ان الاستقراء من اقسام الحجة كماذكرنا. (عمدعلى)

(ع)اى: من المعنى المصدرى الذى هو بمعنى التتبع والتصفح، يعنى: ان المصنف و ان لم يرد من التصفح الا تلك الحجة المذكورة بعلاقة السببية، لكن فيه اشارة الى هذاالمعنى حيث عبر به دون الحجة فافهم. (ميرزامحمدعلى)

(٧) يعنى به ما سيذكره فى تحقيق تعريف التمثيل من ان الاستقراء يطلق تارة ويراد به معناه المصدرى و اخرى ويراد به معناه الاصطلاحى و المصنف اراد به المعنى المصدرى حيث عرفه به «التصفّح» و اهمل معناه الاصطلاحى لكونه معلوماً بالمقايسة به و ذلك نظير ما قال فى مبحث العكس: «و هو تبديل طرف القضية».(محمدعلى)

(٨) يعنى: بتنوين «حكم» و «كلى» معاً ليكون قوله: «كلى» وصفاً لـ «حكم» لا مضافاً اليه وعليه، فيكون اشارة الى ان المطلوب والمقصود فى الاستقراء لا يكون حكماً جزئياً كما سنحققه. (التقريب ص١٢٨)

(١) يعنى: بكسر «حكم» من غير تنوين ووقوعه مضافاً الى «كلي». (التقريب ص١٢٨)

(١٠) اذلامعني للتنكير كمالايخني. (ميرزا عمدعلي)

(١١) وذلك، لانه يصدق على كل منهماانه حكم كلي الجزئيات. (محمدعلي)

(١٢)واما بحسب الحقيقة، فلا، لظهور ان حكم الجزئى ليس بحكم فى الحقيقة ولو سلم فهو يخرج باعتبار قيد الحيثية كها هو المتعارف فى التعاريف اى: هو تصفح الجزئيات لا ثبات حكم كليها من حيث هو كلى.(محمدعلى)

(١٣)قد عرفت ان هذا مبنى على المسامحة والا فالتام فى الحقيقة ليس باستقراء فى الاصطلاح كما صرح به جمع من المحققين.(محمدعلى)

(۱۴) الاسر بالفتح: القد الذي يشد به الاسير، يقال: هو لك باسره، اى: مع اسره، ثم شاع فى الاستعمال حتى قيل فى كل شىء: هو لك باسره اى بتمامه و القد بالكسر سيريقد اى: يشد طولاً من جلد غير مدبوغ. (شيخ عبدالرحيم)

(١٥)قوله: «و هو يرجع الى القياس المقسم»: لا يخفى ما فيه من الاشارة الى ما ذكرنا. وقد عرفت فيا تقدم، القياس المقسم، و يشترط فه ان تكون المنفصلة المستعملة فيه موجبة كلية حقيقية او مانعة الخلو.

اما الاول: فلانها لوكانت سالبة، لجاز كذب اجزائها، فلا يلزم ان يجتمع صدق شىء من اجزاء الانفصال مع احدى الحمليات حتى تحصل النتيجة.

و اما الثانى: فلانها لو كانت جزئية، لجاز ان يكون زمان صدقها غير زمان صدق الحمليات فلا يجتمعان على الصدق حتى يلزم الانتاج.

و اما الثالث: فلانها لوكانت مانعة الجمع، لجاز ان تكذب اجزاء الانفصال كها هومقتضاها فلايلزم اجتماع صدق احد اجزائه مع احدى الحمليات حتى يلزم النتيجة، هكذا قالوا، وفيه تأمل فان هذا انما يلزم لوكانت المنفصلة موجبة و اما اذا كانت سالبة فلا، فانه يكون الحكم ح بعدم المنع من الجميع فيصدق الاجزاء مع الحمليات و يصح الانتاج.

ومن هنا يعلم: ان اشتراط الايجاب على الاطلاق ايضاً ليس على ما ينبغي فتأمل. (محمدعلي)

(۱۶)الاُولى ان يقول: «دائماً أما ان يكون الحيوان ناطقا او غير ناطق...» لما ذكر من اشتراط الكلية. (محمدعلى)

(١٧) لاخراج مثل الحجر و الشجر وغيرهما مما يصدق عليه غيرالناطق و لم يكن من افراد الحيوان ولو اريد منه عدم النطق عها من شأنه ذلك ولو بالنسبة، كما احتيج الى زيادة قولنا: «من الحيوان».(محمد على)

(۱۸)قال في «المصباح»: التمساح من دواب البحريشبه الورل في الحلق و لكن يكون طوله نحو خس اذرع و اقل من ذلك، يخطف الانسان والبقرة و يغوص به في الماء فياكله انتهى. والورل دابة على خلقة الضب الا انه اعظم منه. وقال بعضهم: انه اى: التمساح حيوان على صورة الضب وهو من اعجب حيوان الماء له فم واسع وستون ناباً في فكه الاعلى و اربعون في فكه الاسفل و بين كل نابين سن صغير مربع يدخل بعضها في بعض عندالاطباق وله لسان طويل و ظهر كظهر السلحفاة لايممل الحديد فيه وله اربعة ارجل و ذنب طويل وهذا الحيوان لايكون الا في مصر خاصة. (ميرزاعمدعلي)

في الاستفراء والتمثيل \_\_\_\_\_\_ ٢٧٥

(١٩) اى: بالحكم الجزئي. (محمدعلى)

(۲۰) الاشارة لما ذكر قبيل هذا من أن تتبع الجزئيات قد يفيد الحكم الجزئي يعنى: أنه لما ثبت المتعالجة المؤثيات قد يفيد الحكم الجزئي كما ذكر، فالاولى ح حل كلام المصنف: «لا ثبات حكم كلى» على التوصيف كما هو الرواية، أذ لو حل على الاضافة و جعل التنوين عوضاً عن المضاف اليه أي: لا ثبات حكم كلى الجزئيات، لصدق على الحكم الكلى و الجزئي كليها بحسب الظاهر، و المقصود أنما هو الاول أذ لا يقال: الاستقراء في الاصطلاح الا لما يفيد الحكم الكلى كماسيق، فيلزم تعريف الاخص بالاعم ولو بحسب الظاهر و هذا يخلاف المعنى الاول فائه نص في الاول خال عن تلك الوصمة ظاهراً و باطناً فكان أولى بالارادة واجدر بالقرائة كما ورد عليه الرواية. (ميرزاعمدعلى)

(٢١) بالرفع صفة بعد صفة للحكم، احتراز عن الحكم الاخر الثابت للمشبه به الغير المعلل بذلك المعنى فانه لا يوجب تشبيه الفرع بالاصل في ذلك المعنى، ثبوت ذلك الحكم فيه كما هو ظاهر (محمدعلي)

(۲۲)ای: عبارة المصنف حیث قال فی تحدید التمثیل: «بیان مشارکة جزئی لجزئی آخر» و عبارة المحشی حیث قال: «و بعبارة اخری تشبیه جزئی بجزئی...»

(٢٣) يعني: ماافاده بقوله: «وكان الباعث على هذه المسامحة...» (ميرزامحمدعلي)

(٢٤) قدعرفت سابقاً: ان اطلاقه عليها من قبيل اطلاق الفعل على الفعول. (محمدعلي)

(٢٥) امامن باب تسمية المحل باسم الحال اومن قبيل تسمية المسبب باسم السبب. (ميرزا محمد على)

(۲۶) يعنى: ان التعريف المشهور عندالجمهور للاستقراء؛ هو اثبات الحكم على الكلى لثبوته فى اكثر الجزئيات و للتمثيل: هو اثبات حكم فى جزئى لثبوته فى جزئى آخر لمعنى مشترك بينها. و المصنف انما عدل عنها الى ما ذكر، لما فيها من التسامح لظهور ان هذين الاثباتين ليسا باستقراء و تمثيل فانها من اقسام الحجة و الاثبات ليس بحجة قطعاً وما هذا الاكر على ما فرّ منه لمكان المسامحة فى تعريفه ايضاً على ما ذكر فهو فرّ عن المساعة وقد وقع فيه كما ترى. (ميرزا عمدعلى)

(۲۷)منها: المناسبة و الاخالة وهو تعيين العلة فى الاصل بمجرد ابداء المناسبة بينهما و بين الحكم من دون ملاحظة شىء آخر.

و منها: ما يسميه «الحنفية» استدلالاً و «الغزالى» تنقيح المناط و هو ان يقال: ان علة الحكم اما القدر المشترك بين الاصل والغرع او ما امتاز به الاصل من الفرع و الثانى باطل بالغاء الفارق وهو ان الفاة هو القدر المشترك و هو الفارق بينها اماكذا واما كذا و كل ذلك لايصلح لوجود الحكم فثبت ان العلة هو القدر المشترك و هو متحقق فى الغرع فيجب تحقق الحكم ايضاً فيه، ولا يخفى: ان هذا يرجع الى الدوران على ماسيأتى فتأمل.(ميرزامحمدعلى)

(٢٨) لوقال: الاستلزام في الوجود و العدم، لكان اولى كمالايخفي. (ميرزامحمدعلي)

(٢٩)قيد للترتب اي: يكون بحيث كلما وجد الوصف، و جدالحكم وكلما فقد، فقد. (محمدعلي)

(٣٠) اورد عليه بانه: كثيراً ما يحصل الدوران ولايكون المدار علة للدائر كدوران الحد والمحدود و المعلولين المتساويين لعلة واحدة و الجوهر والعرض وكالجزء الاخير من العلة التامة و العلة و المعلول لمتساوى بالنسبة الى المعلول. و حاصله: ان اقتضاء الدوران لكون المدارعلة للدائر اما ان يكون من حيث نفسه و بملاحظته فى حد ذاته و اما ان يكون من جهة خصوص المادة المخصوصة، والاول غير واقع والا لما امكن التخلف والثانى لايفيد. (محمدعلى)

(٣١) اما الاول، فلان «السبر» في الاصل ادخال الجرّاح الميل في الجراحة لمعرفة غورها يقال: سبر يسبر سبراً، اذا فعل كذا وقد يطلق على مطلق الامتحان قال الحريرى: فوجلت غاية الجمع لأسبر محلبة الدمع. و هيهنا لما امتحن بالترديد ان اى وصف من الاوصاف هو علة الحكم، سموه به تسمية المقيد باسم المطلق كتسمية الانف بالمرسن والشفة بالمشفر على وجه.

واماالثاني، فلمافيه من تقسيم الاوصاف كما هوظاهر. (محمدعلي)

(٣٢) اي: جمعيها، كما هوالظاهرولو بالادعاء كماصرح به جمع من المحققين. (محمدعلي)

(٣٣) بتنوين «كل» المكررمعاً ومراده علية كل واحدمن الاوصاف.

و ختاماً نقول: ان التمثيل ساقط الحجية فى الامور التوقيفية و منصوص العلة لايقال له تمثيل للتصريح بمدار الحكم.(التقريب ص١٣١)

(٣٢) يعنى: يستفاد من تفحص الاوصاف و سلب العلية من كل منها، ان المدعى كون هذا الوصف المدعى علة للحكم، هذا.

و قد اورد هنا ايضاً انه على تقدير تسليم كون هذا الحصر عقلياً دائراً بين النفى والاثبات، لانسلم ان المشترك اذا كان علة فى الاصل يلزم ان يكون علة فى الفرع لجواز ان يكون خصوصية الاصل شرطاً للعلة او خصوصية الفرع مانعة عنها، هذا.

والحق انه اذا ثبت بالدليل القاطع انحصار الاوصاف فى المعدودة وسلب العلية عها عداالوصف المدعى حتى الخصوصية كها هوالمفروض، يستفاد من ذلك كونه علة الحكم، لكنه اذا فرض جواز كون خصوصية الفرع مانعة لايلزم من تحققه فى الفرع تحقق الحكم فيه كها لايخنى. (ميرزامحمدعلى)

(٣٥) اي: الجريان. (عبدالرحيم)

(٣۶)لايخنى: ان حصر العلة فى الاوصاف المذكورة ممنوع لان الترديد ليس بين الننى و الاثبات فبابطال بعضها لايتعين الباقى للعلية. (عبدالرحيم)

# حواشى ‹‹اقسام القياس باعتبارالمادة››

(١) قوله: «فكذلك ينقسم باعتبارالمادة الى الصناعات الخمس»: يجب للمنطق ان يبحث عن القياس باعتبار المادة كما يبحث عنه باعتبار الصورة، فان علم المنطق كما انه متكفل بالعصمة عن الحظاء في المادة، فأنّا بالمنطق نعلم ان مادة الحد هو الجنس و الفصل وصورته تقديم الاول على الثانى ومادة البرهان هي المقدمات اليقينية في صورته احد الاشكال الاربعة.

و تفصيل الكلام في مضمار هذا المقام، هو ان اكتساب النظريات من الضروريات امر ممكن بالبديهة ولكن المطالب النظرية لما كانت متكثرة في الغاية و لم يكن اكتساب اى نظرى يراد من اى ضرورى كان البتة غاية للمكتسب ان يحصل لكل قسم مطلوب نظرى من ضروريات لها الى ذلك المطلوب مناسبة مخصوصة حتى يتوصل اليه بسبب تلك المناسبة كالجنس و الفصل للماهية النوعية و المقدمات الشهورة للجدل و المظنونات المقدمات الشهورة للجدل و المظنونات للخطاء و بعد تحصيل تلك الضروريات لايمكن ان يكتسب منها باى طريق اراد بل لابد له من تحصيل طريق معينة مع شرايطها و اوضاعها المخصوصة كمساوات المعرف و تقدمه في المعرفة لاجل التصور و كايجاب الصغرى في الشكل الاول مع كلية كبراه في التصديق و تلك الضروريات التي لها مناسبة محلومة الى ذلك الطلوب دون غيره و هي المادة و تلك الطرف التي لابد منها في الاكتساب هي الصورة و معلوم ان شيئاً منها ليس بضرورى و الا لما وقع الخطاء في افكار العلماء الاعلام مع انانرى وقوع الخطاء عنهم وتشاجرهم في اكثر المقامات كتنازع الفلاسفة في الحكمة الالهبة والطبيعة و اختلاف علماء الاسلام في اصول الفقه و المسائل الفرعية.

و بالجملة: نرى ان بعضهم يخطأ بعضهم تارة فى المادة و تارة فى الصورة فكل منها يحتاج الى علم كلى يستخرج منه كيفية و قد عرفت فى اوائل التعليقة ان الفكرالمحتاج الى المنطق له حركتان وليست الحركة الاولى الالتحصيل المادة و الثانية لتحصيل الصورة و كها ان الثانية تحتاج الى قواعد يقتدر بها على تحصيل صورة مخصوصة لكل مطلوب، كذلك الاولى، فباحث الصناعات الخمس المشتملة على تحصيل مبادى

الجدل والبرهان وغير هما وتميز بعضها عن بعض، جزء لهذا العلم ولو لا ذلك، لاحتجنا الى علم تعصم مراعاته الفكر عن الحظاء فى المواد اذ ادعاء الضرورى فى مناسبة المبادى للمطالب كلها دونه خرط القتاد، فعلم المنطق متكفل بالعصمة عن كل من المادة و الصورة.

والقول: بانه متكفل بمعرفة الخطاء فى الصورة فقط واما المادة، فادة كل قضية انما يعلم من العلم الباحث عنها، من افحش الاغلاط و الاستدلال على ذلك بانه لوكان المنطق عاصماً عن الخطاء من جهة المادة لما وقع بين المحققين العارفين به اختلاف مع انا نرى انهم اختلفوا فى مثل ان تفريع ماء كوز الى كوزين هل هو اعدام لشخصه واحداث لشخصين اخرين ام لا بل الشخص الاول باق و انبا انعدمت صفة من صفاته و هو الا تصال وادعى كل من الفريقين البداهة فى مطلوبه، من اوضح المزخرفات، اذ العاصم عن الخطاء انما هو مراعاة المنطق لانفسه فسبب اختلاف افكار العلماء فى انظار هم هو عدم مراعاتهم المنطق حق المراعات و ان شئت اوضحك هذا بالمثال فنقول:

قد وقع الخلاف بين العقلاء في ان العالم قديم ام لا؟ واستدلوا على الاول: ان العالم معلول للواجب تعالى و كل معلول للواجب قديم فالعالم قديم، ومعلوم ان كبريهم هذه، في حيز المنع ومن العيان الغني عن البيان ان البديهي لايقبل المنع فخطا هم من جهة حكمهم بالمقدمات الظنية بانها برهان بسبب غفلتم عها قرر في المنطق من ان البرهان لابد ان يكون مقدماته ضرورية يقينية، هذا. نعم الذي يستفاد من المنطق هو: كن الحيوان جنساً للانسان مثلاً والناطق فصلاً له وكون مادة حدوث العالم هو: العالم متغير و كل متغير حادث فالعالم حادث، واما العلم بطريق الكلية بان الجنس هو: الذاتي المشترك والفصل هو: الذاتي المختص في ذاتيات الانسان و عوارضه فنجمل ما وجدناه ذاتياً مشتركاً أو مختصاً صغرى فنقول: الحيوان مثلاً ذاتي مشتركاً و كل ما هو كذلك جنس ينتج: ان الحيوان جنس و كذلك حكم الناطق وهكذا الكلام في التصديق فانا لما استغدنا من هذا الفن ان البرهان مثلاً لابد ان يكون مقدماته بديهية، فلنا ان نتجسس مقدمات حدوث العالم مثلاً فنجعل ما وجدناه من المقدمات البقينية صغرى فنقول: هاتان المقدعان يقينيتان وكل مقدمتين كذلك فنجعل ما وجدناه من المقدمات البقينية صغرى فنقول: هاتان القلم في هذا المقام، لانه من مزال الاقدام و فهو و به الاعتصام. (عبدالرحم)

(٢) لا يخنى ما فيه فانه يدل على ان المغالطة ايضاً مشتملة على الجزم الغير اليقينى لكنها لم يعتبر فيها عموم الاعتراف من العامة ولا التسليم من الخصم و هو بظاهره باطل، لانها اما ان تتألف من الوهيات او المشبهات ولا جزم في واحد منها اللهم الا ان يقال: انها تخرج غرج الجازم و ان لم يكن مطابقاً للواقع و كيف كان، فالاولى في ضبط الصناعات ان يقال: ان المقدمات المرتبة اماان تكون مشتملة على الحكم والتصديق ام لا، الثانى «القياس الشعرى» و الاول اما ان يكون البحث عنها من حيث الاحتراز عنها اولا الاول هو «المغالطة» و «السفسطى» الثانى اما ان يكون الحكم فيها جازماً او مظنوناً الثانى هو «القياس الخطابي» والاول اما ان يكون مع اليقين فهو «القياس البرهانى» اولا فهو «الجدلى».

ثم لايخنى: ان ذلك الحصر ليس بعقلى بل استقرائى فان ما لم يشتمل على الحكم و التصديق اعم من ان يشتمل على التخييل او غيره كها هوظاهر (محمدعلى) (٣)المراد من الجزم ما يجاوز الظن و لم يبلغ الى مرتبة اليقين و لذا جعل القياس الجدل مقابلاً للبرهانى و الخطابى.(عبدالرحيم)

(٢) الشغب: تهيج الشر، يقال: شغبهم و بهم و عليهم كمنع و فرح: هيج الشر عليهم وهو مشاغب و شاغب اى: شارّ. (عبدالرحم)

(۵) بالرفع صفة ثالثة للتصديق اى:غير ممكن الزوال. (محمدعلى)

(۶)فان الظن هو الحكم بالطرف الراجع مع تجو يز الضد، بخلاف الجزم فانه الحكم بالطرف الراجع مع عدم تجو يز الغير.(محمدعلي)

(٧)ای: اعتقاد المقلد فیا حکم به المجتهد،فانه یمکن آن یزول بعدوله الی مجتهد آخر مختلف له فی
 هذا الحکم. (میرزامحمدعلی)

(٨)و ذلك على قياس مامر فى انقسام التصور والتصديق الى الضرورة والاكتساب بالنظر فراجع.(محمدعلى)

(٩) قوله: «لاستحالة الدور و التسلس»: تعليل لقوله: «منتهة الى البديهات» يعنى: ان النظريات لابد و ان تنتهى الى البديهيات والالزم اما الدور اوالتسلسل و ذلك ، لان النظرى لابد وان يكون حصوله بشىء آخر فاذا لم يكن بديهياً يحتاج هذاايضاً الى شىء آخر و هكذا فاما ان يذهب الى مالانهاية له وهو التسلسل او يعود وهو الدور و كل منها عمال باطل كها سبق في تقسيم التصور والتصديق الى البديمي والنظرى. (ميرزاعمدعلى)

(١٠) لماذكر آنفامن انهامنتهية الى البديهيات (محمدعلى)

(۱۱)اى يتوقف على واحد من الحس الظاهر و الباطن كها هو الظاهر فان ما لا يتوقف على شىء انما هو من الاوليات و المقسم معتبر فى جميع الاقسام.(محمدعلى)

(۱۲)قوله: «و هو انتقال الذهن الدفعي»: الدفعي بالرفع صفة الانتقال احتراز عن الفكر فان الانتقال فيه ليس دفعياً آنى الوجود كها هو ظاهر فانه حركة الذهن نحو المبادى و رجوعه عنها الى المطالب فلابد فيه من حركتين بخلاف الحدس اذ لاحركة فيه اصلاً لانها تدريجية الحصول و الانتقال فيه آنى الحصول لانه ان تعرض المبادى الى الذهن فيحصل المطلوب فيه. (محمدعلي)

(قال الشيخ عبدالرحيم في هذا المقام): لم يقل هو سرعة الانتقال، لان السرعة من الاوصاف العارضة للحركة ولايوصف بها غيرها وقد صرحوا: بانه لاحركة في الحدس اصلاً، لان الحركة وجودها تدريجي والانتقال في الحدس الى الوجود.

(١٣)يعنى: ان المناط فى التواتر انما هو هذا المعنى ولا تعيين لعددها، فقد يحصل باخبار جماعة معدودة ولايحصل باخبار اخرى كثيرة منها ومنهم من عين عدد التواتر و ليس بشىء. (ميرزامحمدعلى)

(۱۴)هو بفتح السين و القصر،نبت معروف، قيل: يونانية و قيل:سريانية و بعضهم يضبطه بالمد.(محمدعلي)

(۱۵) وذلك ، لاختلاف تشكلا ته النورية بحسب القرب والبعد عن الشمس. (محمد على)

(١۶)و ذلك، لانك اذا تصورت الاربعة و الزوج، فقد تصورت انقسامهها بمتساو بين في الحال و

رتَّبت في ذهنك ان الاربعة منقسمة بمتساو يبن و كل منقسم بمتساو بين فهو زوج، فهي قضية قياسها معها في الذهن.

و لقائل ان يقول: لافرق بين قولنا: الاربعة زوج و الكل اعظم من الجزء ايضاً موقوف على القياس القائل بان الكل مشتمل على الجزء و كل ما هو كذلك، فهو اعظم . (عبدالرحم)

(١٧)فانه كما هو علة لحصول العلم بحصول الحمى في زيد، كذلك علة لثبوت الحمى له في الخارج والواقع.(محمدعلي)

(١٨) فاللمي ما ينتقل فيه من العلة الى المعلول، مأخوذ من «لِمّ» الذي يسئل به عن علة الشيء واصله «لما»حذفتالالف لما هو المقرر من ان الجار اذا دخل على ما الاستفهامية حذفت الفها فرقاً بينها و بين «ما» الموصولة، قال تعالى: «لم اذنت لهم»؟، «عم يتسائلون»؟ ، ثم شددت المم للنقل، اولئلا يكون بنائه اقل من ابنية الاسم كما شددت الواو من «لو» في قول الشاعر: «الامُ على لوّ» لذلك ثم الحقت اخره الياء المشددة للنسبة كما في «الانَّيّ». (ميرزا محمدعلي)

(١٩)يعني: لانه يدل على انيَّة الحكم وتحققه في الواقع لا على العلية فيه. فالانَّتَّي ما ينتقل فيه من المعلول الى العلة، مأخوذ من «انَّ» التي هي احدى الحروف المشبهة بالفعل لدلالته على معنى التحقق او من «انا» الموضوع للمتكلم لدلالته على التعيين والتحقق و تشديد النون على هذا كمامرفي اللمى. (محمدعلى)

(٢٠) الدليل في اللغة: المرشد و في اصطلاح ارباب المعقول: هو المركب من القضايا الذي يمكن التوصل بصحيح النظر فيه الى مطلوب خبرى وقتسمية هذا القسم به من باب تسمية الجزئي باسم الكلى. (محمد على)

(٢١) الغبّ بالكسرمن الحمى ما تأخذ يوماً وتدع يوماً. (عبدالرحيم)

(٢٢)و ذلك اما لاشتمالها على مصلحة عامة كالمثالين المذكورين او لموافقتها لطبايعهم كقولهم: مواساة الفقراء محمودة و اعانة الضعفاء مرضية او لموافقتها لحميتهم كقولنا: كشف العورة مذموم. (محمد على)

(٢٣)و ذلك ايضاً اما بسبب عاداتهم كالمثال المذكور او من جهة الشرايع كاستحباب النكاح و حرمة السفاح او من جهة الأداب كالاحترام للكبار و الرفق للصغار و هكذا فلكل قوم مشهورات بسبب عاداتهم وكذا لكل اهل صناعة بحسب صناعاتهم فقس ولا تقصر.

ثم انه ربما يبلغ الشهرة بحيث يحصل الاشتباه بين الاوليات والمشهورات والفرق انه اذاخلي النفس و طبعه يحكم بالاوليات و لايحكم بالمشهورات و المشهورات قد تكون صادقة و قد تكون كاذبة بخلاف الاوليات فانها صادقة ابدأ. (محمدعل)

(٢٤) يعنى: سواء كانت صادقة في الواقع ام كاذبة لان الغرض من الجدلي الزام الخصم واقناعه . (محمدعلي)

(٢٥) كاستدلال الفقهاء على مطالبهم بخبرالواحد بعدماتقرر في علم الاصول جواز العمل به فليس للخصم أن يقول: أن خبر الواحد لايجوز العمل به لأن بناء الاستدلال على سبيل التسليم و في اقسام القياس \_\_\_\_\_\_\_ الم

كاستدلال الادباء على عدم مقبولية العطف فى قول «إلى تمام»: لا والذى هو عالم أن الندى صبر و أن اباالحسين كريم، بفقدان الجهة الجامعة بين المتعاطفين بعدتسليم ما تقرر فى المعانى من أن شرط مقبولية العطف بالواو أن تكون بن المتعاطفين جهة جامعة.(محمدعلى)

(٢٥) قوله: «واخذت في أخر على سبيل التسليم»: اقول: من هذاالقبيل مسائل العلوم التي هي مقدمات لعلم آخر كالاصول و النحو بالنسبة الى الفقه فان الفقهاء يسلمون مسائلها لبرهان الاصوليين و النحاة علمها.

ثم اعلم: أن الغرض من الجدل الزام الخصم وأقناع من قاصر عن أدراك مقدمات البرهان.(عبدالرحم)

(۲۷)قوله: «تؤخذ عمن يعتقد فيه...»: اما لامر سماوى من المعجزات و الكرامات كالانبياء والاولياء و اما لمزيد اختصاصها بمزيد عقل و دين كالحكماء والزهاد و هى نافعة جداً فى تعظيم امر الله تعالى ولفقة على خلقه تعالى، والغرض من الحظابى...(عبدالرحم)

(۲۸) كما في مثل قولنا: هذا الحائط بنتشر منه التراب و كل حائط كذلك،فهوينهدم فهو ينهدم، وقولنا: فلان يطوف بالليل و كل من يطوف بالليل سارق فهو سارق. (عبدالرحم)

(٢٩) اي: مقابلته المذكورات، وتذكير الضمير باعتبار القول. (محمدعلي)

(٣٠) يعنى: ان المظنونات اعم مطلقا والمقبولات اخص مطلقا لجواز حصول الظن فيها في غير ها
 كقيام زيد و قعود عمرو مثلاً و امتناع حصولها بدون الظن فتأمل (محمدعلى)

(٣١)يعنى: لما كانت المظنونات اعم من المقبولات كها ذكر، فعطفها عليها باعتبار ان المراد منها ماسوى الحناص اى: المظنونات الغير المقبولة و هكذا فى كل موضع يقع فيه ذلك ثم الغرض من الحنطابى ترغيب الناس فيا ينفعهم من امور معاشهم ومعاد هم كما يفعله الحظباء والوعاظ . (محمدعلى)

(٣٢)قوله: «ترغيبا و ترهيباً»: اما الاول كقول القائل: الخمر ياقوتية سيالة والثاني كقوله: العسل مرة مهوعة، فان النفس ح تنبسط بشرب الخمر و تنقبض عن شرب العسل كما هو ظاهر. و الغرض من الشعرى انفعال النفس بالترغيب و الترهيب و يروجه الوزن و الصوت الحسن، قيل: و من هذا سمى الشعر الذي هو واحد الاشعار بالشعر لان المطالب اذا اذيت به، يكون اوقع في النفوس تأثيراً. (محمدعلي)

(٣٣)قوله: «كما هو المتعارف الأن»: يعنى: ان اقتران القضاياء المخيلة بالوزن لو لم يكن متعارفاً عند القدماء و انما هومتعارف الأن.

واعلم: ان تأثيرها يكون كثيراً اذا تنشد بصوت طيب.

واعلم ايضاً: ان بناء الشعرعليها ولهذاسمي القياس المركب منها شعرياً. (عبدالرحم)

(۳۴)و ذلك،لان «السوف» بمعنى: الحكمة عندهم كها تقدم فى «فيلسوف»،و «اسطا »بمعنى: تدليس.(محمدعلى)

(٣٥) اى: القضايا الكاذبة كماصرح بذلكجع من المحققين. (محمد على)

(٣٤) انما خص به، لان الوهم لا يكذب في المحسوسات فانها القوة المدركة للمعاني الجزئية

۳۸۱ \_\_\_\_\_\_ حواشي الحاشه

الموجودة فى المحسوسات بل اذا حكم فيها كان حكماً صحيحاً و ان حكم فى غيرها باحكامها كان حكاً كاذباً كها اذا حكم بان كل موجود لابد له من فراغ يشغله، او يجوز الاشارة اليه بعد ما حكم فى الموجودات المحسوسة بذلك و ربما يشتبه ذلك على النفس بحيث لا يتميز الوهميات عندها من الاوليات لولا تكذيب العقل و الشرع اياه. (محمدعلي)

(وقال الشيخ عبدالرحيم ره): اناقيد بذلك . . (الى ان قال):

و الغرض من المغالطة تغليط الخصم واسكانه. واعظم فايدتها الاحتراز عنها فان من يعرف الحير من الشرلايقع فيه.

(٣٧) وذلك اماان يكون من جهة الصورة اومن جهة المادة.

اما الاول: فبان لا يكون على هيئة منتجة، اما لعدم تكرر الوسط او لاختلاف بعض التروط المعبرة فيها كمّاً أو كيفاً أو جهة، اما الاول فكقولنا: كل انسان له شعر و كل شعر ينبت من عل فالانسان ينبت من عل و كقولنا: السكين في البطيخ و البطيخ ينبت في البستان فالسكين ينبت في البستان و اما الثاني فكقولنا: كل انسان حيوان و بعض الحيوان فرس ينتج: بعض الانسان فرس و كقولنا: لاشيء من الانسان بفرس و كل فرس حيوان ينتج: لاشيء من الانسان بحيوان و كقولنا في المثال المفروض سابقاً: كل حار بالفعل مركوب زيد بالامكان وكل مركوب زيد بالفعل فرس بالضرورة ينتج: كل حار فرس بالضرورة، و كلها كاذبة و السبب انتفاء كلية الكبرى في الاول و ايجاب الصغرى في الثاني و فعليتها في الثائل .

و اما الثانى: فاما ان يكون من جهة اللفظ او من جهة المهنى. والاول: كان يكون المطلوب و بعض مقدماته شيئاً واحداً و يسمى: بـ «المصادرة على المطلوب» كقولنا: كل انسان بشر و كل بشر ضاحك ينتج: كل انسان ضاحك و كان يكون الحد الاوسط من الالفاظ المشتركة يراد به في الصغرى معنى وفي الكبرى معنى آخر كقولنا: هذا عين حماراً به الى الذهب و كل عين باكية حمراداً به الباصرة فهذا باك و اما الثاني فكقولنا لصورة الفرس المنقوشة في الجدار: انها فرس و كل فرس صاهل فهى صاهلة. و ذكر بعض الفضلاء: من هذا الباب الحكم على الجنس بحكم نوع منه مندرج تحته نحو: هذالون و اللون سواد فهذا سواد. و الحكم على المطلق بحكم المقيد بحال او وقت كقولنا: هذه رقبة و الرقبة مؤمنة و كقولنا: هذا حميراً الى الاعشى حسم و المبصر يبصر بالليل فهذا يبصر بالليل وفهذا يبصر بالليل فهذا يبصر بالليل، و وضع «الطبيعية» موضع «الكلية» كقولنا: الانسان حيوان و الحيوان جنس فالانسان جنس. ولايخي ان فساد امثال ذلك انما هو من جهة الصورة و الهيئة كها هوظاهر فان كلية الكبرى في جمعها

والعجب من بعض المحققين حيث صرح بذلك ومع ذلك ذكرها في هذا الباب. (ميرزامحمدعلي)

 (٣٨) اما اللفظى: نَكَقُولنا لصورة الفرس المنقوشة على الجدار: انها فرس وكل فرس صهال ينتج: ان تلك الصورة صهال.

و اما المعنوى: فكعدم رعاية وجود الموضوع فى الموجبة كقولنا: كل انسان و فرس فهو انسان و كل انسان وفرس فهو فرس ينتج: بعض الانسان فرس، والغلط فيه، ان موضوع المقدمتين ليس بموجود اذ ليس شيء موجود يصدق عليه الانسان و الفرس.

و اعلم: ان العمدة و المعتمد عليه من الصناعات الخمس هو البرهان اذ به يحصل العقايد الحقة و يزيل المُقد الباطلة و قد يعتمد على الخطابي و الجدل ايضاً الا ان مفيد اليقين هو البرهان. قيل في قوله تعالى: «وادع الى سبيل ربك بالحكة و الموعظة الحسنة و جادهم بالتي هي احسن»، ان الحكة اشارة الى البرهان و الموعظة الى الجدل. (شيخ عبدالرحيم)

# حواشي ((اجزاء العلوم))

(۱)قوله: «من العلوم المدونة»: اى: المجموعة المكتوبة، من التدوين بمعنى: الجمع تقول: دونت الصحف اذا جمتها والديوان بكسر الدال و فتحها الكتاب الذى يكتب فيها اهل الجيش و اهل العطية و الوظايف، يقال: ان عمر اول من دون الدواوين فى العرب، والاصل فى «الديوان»، «دوّان» فعوض عن احدى الواوين ياء لانه يجمع على دواوين ولوكانت الياء اصلية لما صح هذا و قد يجمع ايضاً على دياوين من غير رد الى الاصل و لذلكقال بعضهم باصالة الياء، فتأمل. (ميرزا محمدعلى)

(۲)قوله: «لابد فيها من امور ثلاثة»: لايقال: ان اسامى العلوم انما هى موضوعة لنفس المسائل او العلم بها و على كلا التقديرين لايصح جعل المسائل احداجزاء العلوم وادراج الموضوع و المبادى فى اجزائها مع ان واحداً منها ليس من المسائل ولا العلم بهاكما هو ظاهر.

لانانقول: لانسلم انحصار العلم بالمعنى المرادهنا فى المسائل او العلم بها حتى يرد ما ذكر فان المرادهنا كما صرح به جماعة، هو الفن الموضوع المشتمل على اثبات المطالب النظرية المطلوب تحصيلها وظاهر ان الفنون الموضوعة لايقتصر فيها على ذكر المطالب و المسائل خاصة من غير ان بذكر الدلائل ، اذلا فايدة يعتدبها فى ذلك فع تكون المقدمات التى يستدل بها فى تلك الفنون على تلك المطالب مندرجة فى تلك الفنون و كذا غيرها مما يتوقف عليه التصديق بمسائلها مما يذكر فى الفن فتأمل . (ميرزا محمد على)

(٣)اى: ما يبحث فى العلم عن خصايصه و قد تقدم فى المقدمة. ثم هو اما ان يكون امرأ واحداً كالعدد للحساب او امورأ متعددة كالكلمة والكلام للنحو و المعرف والحجة للمنطق.(محمدعلى)

(۴) قوله: «و تلك الاثار هي الاعراض الذاتية»: قد تقدم في المقدمة ان العرض الذاتي ما يعرض الشيء اما اولا و بالذات كالتعجب اللاحق للانسان من حيث انه انسان و اما بواسطة امر مساو لذلك الشيء كالضحك الذي يعرض حقيقة للتعجب ثم ينسب عروضه الى الانسان بالعرض و الجاز. هذا ما ذهب اليه القدماء وقال المتأخرون انه ما يلحق الشيء لذاته او لجزئه او لحارج يساو به و قد ذكرنا ثمرة الخلاف هنالك فراجم. (محمدعلي)

في اجزاء العلوم \_\_\_\_\_\_\_\_ في اجزاء العلوم \_\_\_\_\_\_

(۵) قوله: («و قوله تطلب في العلم، يعم القبيلتين»: يعنى: ان قول الصنف فيا سيأتى في تفسير المسائل «وهي قضاياء تطلب في العلم» يشتمل المسائل النظرية والبديهية فان المطلوب اعم من ان يكون بالبرهان او البينة و كيف لا والقضاياء الظنية من المسائل بالا تفاق. و من هذا يظهر ان ما وقع في بعض الشروح من ان المراد بالطلب هنا ما يكون بالبرهان والاستدلال، ليس على ما ينبغى فان اعتمد في هذا التفسير على ما وجد في بعض النسخ من زيادة قوله: «بالبرهان»، فجوابه ما اشار اليه الحشى بقوله: «و اما ما يوجد في بعض النسخ...». (محمدعلي)

- (۶) يحتمل ان يكون اشارة الى تضعيف التخصيص بانه ح يلزم ان لايكون القضاياء الظّنية من
   المسائل، لعدم اشتمالها على البرهان كها هوظاهر وهي منها بالا تفاق. (محمدعلى)
- (٧) لا يخفى انه لايناسب ما سيأتى من تفسير المصنف المبادى التصورية بحدود الموضوعات و اجزائها واعراضها فان هذا ظاهر فى ان المبادى التصورية مايفيد تصورات موضوعات المسائل، لامطلق اطرافها الشاملة للموضوعات و المحمولات. (ميرزاعمدعلى)
- (٨)اى فى دلائل المسائل و مقدماتها. ثم تلك المقدمات لا تكون بينة بنفسها غنية عن البيان و قد تكون محتاجاً اليها و ح يجب ان تستعمل فى العلم الذى هو مبادلة مسلمة لا مثبتة فيه و الا كانت من مسائله وقد اعتبر فيها ان لا تكون مسائل فى هذا العلم. (محمدعلى)
- (٩) فان موضوعات المسائل كما سيجىء اما ان تكون موضوع العلم او نوعاً منه او عرضاً ذاتياً له او مركباً منها، فوضوع العلم على هذا يكون مندرجاً فى موضوعات المسائل التى هى اجزاء المسائل قطعاً، فلا يصبح عده جزء عليحدة و جعل الاجزاء ثلاثة، بل ينبغى ان يكتنى من الموضوع بذكر المسائل و بجعل اجزاء العلوم اثنين كما هو ظاهر. (محمدعلى)
- (١٠) قوله: «فلا يكون جزء عليحدة»: و ذلك ، لا تفاقهم على ان مقدمة الشروع فى العلم خارجة عنه و لانه لو كانت جزء من العلم يلزم توقف الشيء على نفسه، لانانترتب اولاً قياساً استثنائياً فنقول: لوكانت المقدمة جزء من العلم، كان الشروع فيها شروعاً فى العلم لكنها جزء منه على زعم الخصم فينتج: ان الشروع فى المقدمة شروع فى العلم، و ثانياً قياساً اقترانياً فنقول: الشروع فى العلم موقوف على الشروع فى المقدمة لكونها نظرية موقوفة على الشروع فيها فينتج: ان الشروع فى العلم موقوف على الشروع فى المقدمة، و ثالثاً قياساً اقترانياً مؤلفاً من نتيجتى القياسين المذكورين لينتج ماهو المطلوب فنقول: الشروع فى المقدمة شروع فى العلم و الشروع فى العلم موقوف على الشروع فى المقدمة أنتج: الشروع فى المقدمة و حصوله موقوف على الشروع فى المقدمة و حصوله و هذا باطل لاستلزامه تقدم الشيء على نفسه و حصوله قبل حصوله واستحالته بديهية، فتأمل. (شيخ عبدالرحيم)
- (١١)صرح بذلك رئيس العقلاء في كتاب الشفاء، فلا معنى لما قاله بعض الفضلاء من انا نريد بكونه جزء من العلم، ان التصديق بوجوده جزء منه .(شيخ عبدالرحيم)
  - (١٢) يعني: فعلى الثاني والثالث لايكون جزء عليحدة كماانه لايكون ايّاه على الاول. (محمدعلي)
- (١٣)اى: اصلاً لابرأسه ولا مندرجاً تحت واحد من الاجزاء، بخلافه على الوجوه الاول فان اللازم منها ان لايكون جزء برأسه لامطلقا كما لا يخفى.(ميرزامحمدعلى)

حواشى الحاشية

(١٤) مبنى هذا الجواب على منع كون الموضوعات من اجزاء المسائل بناء على انها هي المحمولات المنسوبة الى الموضوعات خاصة لا المجموع المركب منها و من النسب. (ميرزامحمدعلي)

(١٥) المشهور ان المسائل هي هذا المجموع و اطلاقها على المحمولات المثبتة بالدليل اما مسامحة منهم تعويلا على المشهور او اصطلاح جديد و كلام المصنف موافق لما هو المشهور بحسب الظاهر، اللهم الا ان يجوز في قوله: «وهي قضاياء تطلب...» و يجعل الاضافة في قوله: «و محمولاتها» –اي محمولات المسائل - بيانية، فافهم. (شيخ عبدالرحيم)

(١٤) اى: في الجواب الثاني المشار اليه بقوله: «أو يقال» لا في قول المحقق «الدواني»، فلا تغفل (محمدعل)

(١٧)فان مبنى هذا الجواب كما ذكر على ان المسائل هي المحمولات خاصة وقول المصنف بعيد هذا: «و المسائل وهي قضاياء تطلب في العلم و موضوعاتها اما موضوع العلم... ومحمولاتها امور خارجية» ظاهر في ان المسائل انما هي المجموع المركب من الموضوعات و المحمولات والنسب كمالايخفي.

ثم انما ادعينا الظهور، لانه يمكن تأو يله بحيث لاينافي هذا الجواب بان يقال: المراد من القضاياء هي المحمولات المنسوبة الى الموضوعات وحدها بنوع من التجوز و لايخفى ان هذا لايلائم اضافة المحمولات اليها في قوله: «و محمولاتها امور خارجة»، اللهم الا ان يقال: ان المراد من المحمولات، المحمولات من حيث هي هي و من القضاياء، المحمولات من حيث انها منسوبة الى الموضوعات فتأمل.(محمدعلي)

(١٨) يعنى: ان جميع موضوعات المسائل انما هي من الاجزاء لابد ان تعد فيها فاذا كانت المسائل عبارة عن المحمولات المنسوبة خاصة، لم تكن شاملة عليها فوجب ان يعد ما عدا موضوع العلم و هو ما اشار اليه المصنف بقوله: «او نوع منه او عرض ذاتي له او مركب»، جزء عليحدة كما لا يخفي. (ميرزامحمدعلى)

### (١٩) صفة «سائر» باعتبار المعنى . (محمد على)

(٢٠)يعني: فيقال بان التصديق بوجود الموضوع و ان كان مندرجاً في المبادى التصديقية لكن عدّه جزء عليحدة لمزيد الالتفات اليه والاعتناء بشأنه. ولايخنى ان هذا مبنى على المسامحة، والتحقيق هو الجواب الاتي. (محمدعلي)

(٢١)فان مايبني عليه قياسات العلم اعم من ان يكون مما يتألف منها قياسات العلم او لا كالتصديق بوجود الموضوع مثلا.

ثم المراد من التعريف، التعريف الحقيقي و من التفسير، التعريف اللفظي والترديد بينهما اشارة الى انه ان جوزنا كون المعرف اعم فهو، والا فيكون من قبيل اللفظي مثل: «سعدانة نبت» على ما مضى. (محمد على)

(٢٢)اى: الوجه الرابع و هو كون مراد من عدالموضوع من الاجزاء التصديق بالموضوعية، ابعد الوجوهات المذكورة و ذلك ، لان الموضوع على كل من الثلاثة الاول، كان من الاجزاء في الجملة و اما على هذا الوجه، فليس منها قطعاً. (محمدعلى)

(٢٣)يعني: انه مجرور معطوف على «الموضوعات» و يحتمل ان يكون مرفوعاً على طريقة قوله

في اجزاء العلوم \_\_\_\_\_\_\_ في اجزاء العلوم \_\_\_\_\_\_ في اجزاء العلوم \_\_\_\_\_\_ ٧٨٠

تعالى: «وجاء ربك» وقس على هذا قوله: «واعراضها». (محمدعلى)

(۲۴)کموضوع علم الطب مثلا، فان موضوعه بدن الانسان و هو مرکب من اجزاء لاتمد ولاتحصی .(محمدعلی)

(٢٥)قوله: «اى نظرية»: لايخنى: ان ليس المأخوذة هى النظرية مطلقا بل النظرية الحاصلة من غير هذا العلم كما صرح بذلك بعض المحققين من شراح المتن و كانه اطلق اعتماداً على ظهوره. ثم قال بعض الشارحين: ان المراد بالمأخوذة ما اخذ من علم آخر و فيه انه غير مختص به بل اللازم ان يكون الاخذ من غير هذا العلم. (محمدعلى)

(۲۶)فان الجسم موضوع العلم الطبيعى وقد جعل هنا موضوع المسألة وكقول النحوى: «كل كلمة اما اسم او فعل او حرف».(محمد على)

(۲۷) قوله: «كقولهم كل متحرك ...» فان التحرك عرض ذاتى للجسم الذى هوموضوع العلم وقد جعل هنا موضوع المسألة. وكقول النحوى: «اعراب المفرد كذا و اعراب التثنية و الجمع كذا» فان الاعراب عرض ذاتى للكلمة وكقول المهندس: «كل مربع فله زوايا اربع» فان المربع عرض ذاتى للمقدار و يجوز ان يكون نوعاً من العرض الذاتى كها فى قولنا: الرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية و الجرّعلم الاضافة و كها فى قولنا: كل مربع مستطيل فله قائمتان، ولم يتعرض اليه المصتف اكتفاء بذكره فى الموضوع. (عمدعلى)

(۲۸) قوله: «كقول المهندس: كل مقدار وسط...»: المقدار موضوع للعلم الهندسي وقد اخذ في هذاالمثال مع العرض الذاتي و هو كونه وسطاً في النسبة اى: كونه بين مقدارين بحيث يكون نسبته الى احد هما كنسبة الاخر اليه كالاربعة مثلاً بين الاثنين والثمانية، فانها نصف لها كها ان الاثنين نصف لها ومعنى كونه ضلع ما يحيط به الطرفان، ان الحاصل من ضربه في نفسه كالحاصل من ضرب احدهما في الاخر، فان الحاصل من ضرب الاثنين في الثمانية الاخر، فان الحاصل من ضرب الاثنين في الثمانية عشر كها ان الحاصل من ضرب الاثنين في الثمانية ذلك. (عبدالرحيم)

(٢٩)الخط نوع من المقدار وقد اخذ مع كونه قائماً على خط وهو عرض ذاتى و القائمتان هما الزاويتان المتساويتان الحاصلة من وقوع خط مستقيم على مثله هكذا.(عبدالرحيم)

(٣٠)يعنى: ان المراد من العارض للموضوعات فى هذا المقام، هو المحمول عليها فان العارض للشىء كها تقدم هو الحارج المحمول عليه فاذا جرد اى: العارض عن قيد الحزوج بدليل ذكره قبله، بق الحمل وهو المطلوب.(محمدعلى)

(٣١)قوله: «ولواكتني...»: اي: لاغنائه عن قيدالخروج كما هوظاهر. (محمد على)

(٣٢)وايضاً لايشتمل على العارض للشىء بواسطة جزئه مع انه من العرض الذاتى عند المتأخرين كما سبق تفصيلاً.(ميرزامحمدعلي)

(٣٣)و يقرب من هذا ما ذكره بعض المحققين من الشراح من ان كلمة اللام في قوله: «لذواتها» صلة لللحوق و ليست للتعليل فكانه قال: ان الاعراض الذاتية هي التي تلحق الشيء لذاته سواء كان اللحوق ناشياً من الذات او من غيره قال: و بهذا ظهر ان القول بان ما ذكره المصنف تعريف للشىء بما هواخص منه اعلاماً لجوازه مما لاحاجة اليه مع انه لايناسب ماسبق في مباحث «القول الشارح» حيث قال: «و يشترط ان يكون مساوياً واجلي». (محمدعلي)

(٣٤)من تتمة قول بعض الشارحين تعليل لتأويله قول المصنف «لذواتها» بما ذكر. وحاصله: ان اللاحق للشيء لما كان متناولاً للاعراض الذاتية كلها اولياً كانت او غيره كها صرح به المصنف في شرح الرسالة، فلابد ان يخرج قوله هيهنا عن ظاهره و يؤول بما ذكر لئلايلزم و صمة التعريف بالاخص. (محمدعلي)

(٣٥) قوله: «واليه ينظر كلام شارح المطالع»: حيث قال عند شرح قول ماتنه: موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه اللاحقة كما هو المراد من البحث عن الاعراض الذاتية حملها اما على موضوع العلم او انواعه او اعراضه الذاتية اوانواعها فهى من حيث انه يقع البحث فها يعنى: في حملها على الموضوع بالتفصيل المذكور تسمى: «مباحث» و من حيث يسئل عنها: «مسائل» و من حيث يطلب حصولها: «مطالب» ومن حيث يستخرج من البراهين: «نتايج» فالمسمى واحد وان اختلف المبارات بحسب اختلاف الاعتبارات فانه يدل على ان محمولات المسائل هى الاعراض الذاتي لاغير فتأمل. (ميرزاعمدعلى)

(۳۶)العرض اما ذاتی وقد تقدم ذکره أنفاً او غریب و هو اعم ان لم یختص بالشیء او کان عروضه له لامر اعم او اخص ان اختص به ولا یشمله و یکون عروضه له لامر اخص و قد مر فی صدرالکتاب منا.(محمد علی)

(٣٧) انما اعتبر ذلك لئلا يكون المحمول بالنسبة الى موضوع العلم من الاعراض الغريبة. (شيخ عبدالرحيم ره)

(٣٨)يمنى: كما ان فى لزوم اعتبار عدم كون المحمول اعم من موضوع المسألة نظراً على ما اورده الاستاد، فكذا فى لزوم اعتبار عدم كونه اعم من موضوع العلم، فكذا فى لزوم اعتبار عدم كونه اعم من موضوع العلم، فكذا يجوز فى الثانى ايضاً من غير فرق، لصحة ارجاع جميع المحمولات العامة الى الاعراض الذاتية بالقيود المخصصة لها بما جعلت محمولات له فيجوز ان يكون محمول موضوع العلم و محمول موضوع المسألة كلا هما اعم منها و يجعلا مخصصن بها بالقيود الزايدة الخصصة. (ميرزامحمدعلى مرحوم)

(٣٩)قوله: «والاستاد صرح باعتبار الثانى»: يعنى: انه صرح باعتبار عدم كون محمول موضوع العلم اعم، فعدم اعتبار عدم كون محمول موضوع المسألة اعم، تحكم يعنى: كان الواجب عليه اعتبار هما معاً او الغائها معاً فان ابداء الفرق لايؤ يده عقل ولا نقل.

و تحقيق ذلك: ان من لا يحيز كون المحمول اعم اما ان يكون مراده انه لا يجوز كونه اعم بحيث يبقى على عمومه ولم يرجع الى العرض الذاتى بالقيود الخصصة و اما ان يكون مراده انه لا يجوز كونه اعم من حيث الظاهر ايضاً و ان كان بحسب الحقيقة عرضياً ذاتياً باعتبار القيود الخصصة، فان كان الاول، فهو يجرى فى كلا المحمولين فلا وجه للجواز فى محمول موضوع المسألة كها ادعاه الاستاد و ان كان الثاني، فهو لا يجرى فى واحد من المحمولين بل يجوز ان يكون كل منها اعم من موضوعه بهذا المعنى فلاوجه للمنع فى عمول موضوع الممالة و كيف كان فكلامه لا يخلو عن خلل و

تشويش.

و يحتمل ان يكون المراد من الثانى رجوع المحمولات الحاصة الى العرض الذاتى الفهوم المردد ومن الاول رجوع المحمولات العامة اليه بالقيود يعنى: كما صرح بجواز ذلك، فليجوز هذا ايضاً و لا يحكم بعدم جواز العموم فى محمول موضوع العلم فتأمل. (محمدعلى)

هذا الاحتمال هو المسموع من الاستاد و المكتوب فى بعض الحواشى. والاول هو الذى خطر ببالى(منه)

(۴۰) قوله: «سواء كان داخلاً في العلم...»: لا يحنى ان هذا التعميم لايستفاد من كلام «ابن الحاجب» فان عبارته في هذا الكتاب هكذا: «و ينحصر في المبادى والادلة السمعية و الاجتهاد و الترجيح فالمبادى حده وفايدته واستمداده» فهو نص في ان مراده من المبادى ما كان خارجاً عن العلم الترجيح فالمبادى حده وفايدته واستمداده» فهو نص في ان مراده من المبادى ما كان خارجاً عن العلم يتوقف عليه الشروع كها هو ظاهر و انها يستفاد هذا التعميم من كلام الشارح «العضدى» حيث قال: قد ذكر من مبادى العلم ثلاثة امور على ما فسره المصنف حيث قال: «اى: مما يبدء به قبل الشروع في مقاصد العلم سواء كانت خارجة عنه وتسمى: «مقدمات» كمعرفة الحد و الغاية و بيان الموضوع والاستمداد، او داخلة و تسمى: «مبادى» كتصور الموضوع والاعراض الذاتية و التصديقات التي منها تتألف قياسات العلم اذلواريد المبادى المصطلح عليها لم يصح جعل الحد والفايدة والاستمداد اجالاً منها ولواريد ما سماه المصنف مبادى، كان كلمة «من» لغواً، لان الامور المذكورة نفس المبادى لابعض منها، انتهى. و هو صريح في ان مراد «ابن الحاجب» من المبادى هو ما كان خارجاً عن العلم يتوقف عليه الشروع خاصة لاماهو اعم منها وما كان داخلاً فيه من المبادى المصطلح عليها، نعم هو في عبارة الشارح هكذا، كما قرره المستفي، فالاولى ان ينسب الحشى هذا الاطلاق و الوضع الى العلامة العضدى فنامل.

ثم المراد من الاستمداد بيان انه من اى علم يستمد ليرجع اليه عند روم التحقيق الجالاً او تفصيلاً. (محمدعلي)

(٢٩) يعنى ان النسبة بينها هى العموم المطلق، لظهور انه يصدق المبادى بهذا المعنى على المقدمات صدقاً كلياً دون العكس و هكذا المبادى بهذا المعنى اعم منها بالمعنى المذكور آنفاً كها هوظاهر و قد يقال: ان تعريفات الموضوعات و المحمولات اذا ذكرت فى اثناء المباحث تكون داخلة فى المبادى بالمعنى المذكور آنفاً ولا تدخل فيها بهذا المعنى فالنسبة بينها ح هى العموم من وجه (مجمدعلى)

(٤٢)قوله: «اعلم: ان ما يترتب على فعل»: الغرض من هذا الكلام دفع ما ربما يتوهم فى هذا المقام: من ان الغرض و المنفعة متحدان بالذات، متغايران بالاعتبار فلا يصح جعل احدهما مقابلاً للاخر كما فعله المصنف.

و حاصل الجواب: اثبات التعاير بينها بحسب الذات فى الجملة ايضاً فان الغرض هو الترتب الباعث للفاعل على صدور الفعل عنه و المنفعة هو المترتب الحاصل عند حصول الفعل مطلقا سواء كان باعثاً للفاعل ام لا.

قال المصنف في شرح الشرح: «الفايدة اسم للغاية من حيث حصولها من الفعل، والغرض اسم لها من حيث كونها مقصودة للفاعل فرعا لايتوافقان كها اذا حاول الاحتراز عن الخطاء في الفكر و اشتغل

بعلم النحو، انتهى.

و من هذا ظهر ما فى عبارة المحشى حيث يوهم بظاهره تخصيص المنفعة بما لايكون باعثاً و الحال انه اعم منه و من الباعث كما يدل عليه قوله فى آخر الحاشية: «ان كانت لهذا العلم منفعة و مصلحة سوى الغرض الباعث». وقوله: «و قد عرفت فى صدر الكتاب الغرض و الغاية من علم المنطق وهما العصمة» كما لا يخفى على المتأمل.

و وجه التوفيق ان يقال: كلامه (ره) من قبيل قولك: «المتحرك بالارادة ان كان ناطقاً فهو انسان والا فهو حيوان» فكما ان المرلد من الانسان هنا الحيوان الناطق و من الحيوان الفير الناطق، فكذا نقول هيهنا ان المراد من الغرض الفايدة المقصودة و من الفايدة، الفايدة الفير المقصودة، هذا. ورما يقال في دفع الايراد عن كلام المصنف: ان المراد من الغرض الفايدة المعتدبها و من المنفعة الفايدة المطابقة للواقع فهما متفايران بالذات. (عمدعلي)

(٣٣) قوله: «والايسمى فايدة...»: الفايدة في اللغة ما حصلته او حصل لك من علم او مال و جمعها فوائد وفي العرف ما يترتب من المصلحة على فعل من حيث ترتبه عليه و هو من حيث انه على طرف الفعل و نهايته، يسمى غاية، فيختلفان اعتباراً ويعمان الافعال الاختيارية و غيرها واما الغرض فقد يضر علا لاجله اقدام الفاعل على فعله و يسمى «علة غائية» باعتبارين فان العلة بالقياس الى الفعل، و الغيرض بالقياس الى الفاعل، و على هذا لايلزم فيه الترتب، فيكون اعم من الفايدة و الغاية من وجه و هذا قيل: قد يخالف الغرض فايدة الفعل كها اذا اخطأ في اعتقاده، و كلام الحشى غير مطابق لهذا التغسر حيث انه اخذ الترتب مقسماً لكل منها، وقد يفسر: بفايدة مترتبة على الشيء من حيث هي مطلوبة بالاقدام عليه وعلى هذا يجب فيه الترتب و يكون اخص من الفايدة والغاية صدقاً و كلام الحشى مطابق لهذا التفسير. (شيخ عبدالرحم ره)

(۴۴)هذا في موضع التعليل لما ذكر من الفرق بين الغرض و المنفعة حيث انهم نفوا الغرض و اثبتوا المنفعة.

ثم ان هذا مذهب الاشاعرة حيث قالوا: لا يفعل الله تعالى لغرض والا لكان ناقصاً مستكملا بذلك الغرض.

و فيه: ان هذا انما يلزم لو كان الغرض عايداً اليه تعالى و هو ممنوع ، بل هو اما لصلحة العباد او لاقتضاء نظام العالم ذلك ، نعم لو خصص الغرض بما يكون عايداً الى الفاعل ، لاتجه قولهم، لكنه غير معلوم بل مناف لاطلاقهم. و لذا ذهب الامامية و المعتزلة من العامة الى ان افعال الله تعالى معللة بالاغراض و الا لكان عابثاً فاعلاً للقبيح، تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً وقدقال تعالى: «افحسبتم انحا خلقنا كم عبثاً و انكم الينا لا ترجعون ،؟ وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون. وما خلقنا الساء و الارض و ما بينها باطلاً ذلك ظن الذين كفروا». (ميرزا محمد على مرحوم)

(٤٥) قوله: «فكان مقصود المصنف...»: يعنى: أن مقصود المصنف من قوله: «و كان القدماء يذكرون مايسمونه الرؤس الثمانية: الاول الغرض و الثانى المنفعة» انهم يذكرون الغرض الحامل والمنفعة معاً أن كانت هناك منفعة غير الغرض الحامل و الا فيكتفون بذكر الغرض خاصة فافهم. (محمدعلي) (۴۶)فان قلت: لم خصص البيان بالمدون الاول و هلاً يذكرون السبب على تدوين كل من دون ديواناً؟

قلت: لا، بل جرت عادتهم على أن يذكروا السبب الباعث على تدوين المدون الاول بخصوصه بناء على أن السبب الحامل على التدوين لكل من دون ديواناً أنما هو هذا ايضاً فان المنطق مثلاً من حيث هو منطق، ينبغى أن يكون غرضه العصمة عن الخطاء فى الفكر و النحوى من حيث هو نحوى ينبغى أن يكون غرضه حفظ اللسان عن الخطاء فى المقال و على هذا القياس و هكذا كل من أراد تعليم علم من علوم ينبغى أن يكون غرضه أيضاً هو الغرض الباعث للمدون الاول على التدوين بعينه كما لا يخنى فلا تنا فى بين ماذكره الحشى وبن تعليل المصنف لذكر الغرض و المنفعة فافهم. (ميرزا عمد على)

(٢٧) اقول: السمة و الوسم فى الاصل هو العلامة الموضوعة فى الدواب بالكى تعرف بذلك ثم استعمل فى مطلق العلامة وان كان بغير الكي و فى غير الدواب.(محمدعلى)

(۴۸) و قال بعض المحققين من الشراح: اراد بالسمة الاسم كما يقال: ان المباحث الميزانية
 مسماة بالمنطق و كما يقال: ان المباحث المتعلقة بالذات والصفات مسماة بالكلام.

و اقول: و لكل منها اشارة فى كلام المصنف. فقوله: «وهى عنوان العلم» يؤيد ذلك. و قوله: «ليكون عنده اجمال مايفصله» يؤيده ما ذكره المحشى و كانه هو الاظهر فتأمل.(محمدعلي)

(۴۹)قوله: «كما يقال انما سمى المنطق منطقاً»: قال بعض الاكابر انما سمى به، لان ظهور
 القوة النطقية انما يحصل بسببه.

و اورد عليه بان القوة المنطقية لايظهر به بل خروج كها لاتها العلمية والعملية من القوة الى الفعل يظهر من العامل بها بشرط مراعاته قوانينه.

اقول: المراد من القوة النطقية، هي النفس الانسانية المسماة بالناطق والمراد من كمالاتها العلمية، هو ادراك الكليات ومن العملية، هو التكلم الظاهري و المراد من ظهور النفس الانسانية و تقويتها، هو ظهور تلك الكمالات و تقويتها اذ لا معني لظهور ها الا ذلك، فأل الوجه المذكور الى ما ذكره المحشى، فلا وجه للايراد كها اتضح المراد. (شيخ عبدالرحيم ره)

(٥٠)اى: يذهب هذا العلم بالنطق الباطنى فى مسلك الاستقامة و الصواب و يعصمه عن الخطاء، يقال: سلك الطريق اى: ذهب فيه ويقال: سلكه غيره اى: اذهبه فيتعدى بنفسه و بالباء.(ميرزاعمدعلى)

(۵۱)اى: فى اوائله، وانما قيد به، اشارة الى ان ذكر المؤلف انما يحتاج اليه فى سكون قلب المتعلم فى المرة الاولى واما بعد التأمل فى الاقوال، فلايحتاج الى معرفة الرجال.(محمدعلى)

(۵۲) يعنى: أن ذكر المؤلف أغا هو باعتبار حال المبتدئين الذين ليس لهم تصير المريض من السمين وأما غير هم فلا احتياج له اليه لتمييز هم الصحيح من الفاسد و الرابع من الكاسد و لهذه الدقيقة قال المصنف: «ليسكن قلب المتعلم» دون الناظر، فافهم. (محمدعلي)

(٥٣) اي:خذذا، اوخذهذا وقد تقدم الكلام فيه. (محمدعلي)

(۵۴)قوله: «دونها بامر اسكندر»: هو «الاسكندر الرومي» و قد كان عبداً صالحاً اعطاه الله

العلم و الحكمة وملكة الارض.

قيل: ملك الدنيا مؤمنان: «ذوالقرنين» و «سليمان»(ع) و كافران: «نمرود» و «بخت نَصر». وقيل: كان نبياً فتح الله على يديه الارض. وروى عن على بن ابيطالب، صلوات الله و سلامه عليه و آله: انه كان عبداً صالحاً ضرب على قرنه الايمن في طاعة الله فات ثم بعثه الله فضرب على قرنه الايسر فات فبعثه الله فضمى ذوالقرنين.

و قيل: سمى به، لانه قد بلغ قطرى الارض من المشرق و المغرب، وقيل: لانه كان لتاجه قرنان، و قيل: لانه في قرني رأسه صفيرتان.(شيخ عبدالرحيم)

(۵۵) اليونانية (خ ل)

(۵۶)الشكر هيهنا بمعنى القبول، لانه مسند الى الله تعالى و «مساعى» جمع «مسمى» يعنى:
 السمى.(شيخ عبدالرحيم)

(۵۷)اعلم: ان الحكمة علم باحوال اعيان الموجودات على ماهى عليه فى نفس الامر بحسب الطاقة البشرية، ثم ان اعيان الموجودات ان كانت باختيارنا و قدرتنا، فهى الحكمة العملية وان لم يكن بقدرتنا و اختيارنا، فهى الحكمة النظرية وح فان كانت غير محتاجة فى الوجود الخارجى والعقلى الى المادة فهو العلم الا لهى و ان احتاجت فى الوجودين اليها فهو الطبيعى و ان كان احتياجها الى المادة فى الوجود الحارجى فقط دون التعقل، فهو الرياضى.

اذا عرفت هذا فاعلم: ان المنطق لا يدخل فى الحكة على هذا التفسير، اذ ليس البحث فيه عن الاعيان الحارجية بل عن المفهومات والموجودات الذهنية الموصلة الى التصور و التصديق الجمهولين و ان حذف الاعيان وقيل: «انها علم باحوال الموجودات...» يدخل تحتها و يكون من اقسام الحكة النظرية اذ البحث فيها ايضاً عن احوال الموجودات التي ليس وجودها بقدرتنا واختيارنا و ح فاما ان يكون اصلاً من اصول الحكة النظرية اى: قسماً رابعاً لها لخصوصية ملحوظة فيه او داخلاً فى الالهى فتبقر. (ميرزامحمدعلى)

(۵۸)قد تقدم وجه التسمية في بيان حصر الكليات في الخمس فراجع. (ميرزا محمد على)

(٥٩) لا يختى عليك فساد ذلك و كان منشأه هو انه: لما رأى ان القدماء ينكرون فى كل باب بعضاً من الالفاظ فحمله على الانتشار والخلط فجمع كلها فى باب واحد، وصيروا ابواب المنطق عشرة ولم يتفطن على ان البحث عنها بالعرض و التتبّع و لهذا لم يجعلوها باباً عليحدة تنبيهاً على هذا. (شيخ عبدالرحيم)

(٠٠) تسعة منهامقصودة بالذات و هو ما عدا مبحث الالفاظ و واحد مقصود بالعرض و هو مبحث الالفاظ و ذلك ، لما تقدم في صدر الكتاب من ان نظر المنطقي بالذات انما هو في المعرف و الحجة و هما من قبيل المعانى لا الالفاظ لكنه تعارف ايراد مباحث الالفاظ في الجملة ليعين على الافادة والاستفادة.

ثم انما وصف العشرة بالكمال،اقتداء بكلام رب العزة «تلكعشرة كاملة» و لما ذكروا من ان العشرة هو العدد الكامل لاشتماله على جميع مخارج الكسور التسعة ولان جميع مافوقه يحصل باضافة الأحاد اليه او ق اجزاء العلوم \_\_\_\_\_\_\_\_ B اجزاء العلوم \_\_\_\_\_\_

بتكريره اوبهما معاً فالاول كها فيمابين العشرة والعشرين والثانى كها فى العقود والثالث كها فيمابين العقود سوى مابين العقدين الاولين اولغير ذلك مما هو مذكور فى كتب العدد.(ميرزا محمد على)

- (٤١) اى: تقسيم الكتاب. (محمدعلى)
- (٤٢) اى للحاصل من ذلك التتبع، فهو من قبيل وضع السبب موضع المسبب. (محمدعلي)
- (۶۳)اما بالرفع معطوف على الموافق او بالجر عطف على التتبّع من قبيل عطف الخاص على العام والوجه ظاهر.(محمدعلي)

(۴۶) قوله: «فان وجدت من محمولات موضوع المطلوب...»: مثلاً اردنا تحصيل التصديق بكون الانسان حيواناً فنضع الطرفين اعنى: الانسان والحيوان و نطلب موضوعات الانسان من نحو زيد و عمرو و بكر الى غير ذلك مما يصدق عليه الانسان ومحمولاته من الناطق و الضاحك و المتمجب وغيرها مما يصدق على الانسان و كذا نطلب موضوعات الحيوان من الفرس و البقر و غير هما من المصاديق و محمولاته من المتحرك بالارادة و الحساس و الماشى وغيرها و كذا نطلب جميع ما سلب عنه احد الطرفين او سلب هو عن احدهما ثم ننظر الى نسبة الطرفين اعنى: الانسان و الحيوان الى الموضوعات والمحمولات الخاصلة لها فنجد ان من محمولات الانسان الذى هو موضوع المطلوب ما هو موضوع للحيوان الذى هو محل المطلوب وهو الضاحك مثلاً فنحصل المطلوب من الشكل الاول بان نقول: الانسان ضاحك و كل ضاحك حيوان فالانسان حيوان و ليقس ما ترك على ما ذكر. (ميرزاعمدعلى)

- (٤٥) وترك ذكر الجهة مع انه مراد ، لظهورها مما تقدم . (محمدعلى)
- (۶۶)تعليل لاطلاق «الفوق» على النتيجة يعنى: انها لما كانت المقصد الاقصى بالنسبة الى القياس يسلك اليها منه، كانت بمنزلة المرتبة الفوق التي يصعد اليها من السفل. (ميرزا عمدعلى مرحوم) (۶۷)اى: لتساعه، قال الجوهرى: التساهل: التسامح. (ميرزا محمدعلى)
- (۶۸)منصوب على التعليل بالمصدر المذكور، اى: ان تسامحه و تساهله اتما هو لاعتماده على ان الفطن العالم بالقواعد المنطقية يرده على الشكل المقصود بالتحليل ويأخذ النتيجة المطلوبة. (محمد على) (۶۹)بصيغة الامرمن التحصيل، تفسيرللتحليل. (محمدعلى)
- (٧٠) لماتقررسابقاً من ان القول الاخر الذي يسمى نتيجة ان كان مذكوراً في القياس بمادته و هيئته فهو الاستثنائي و الا فهو الاقترافي فتذكر.(محمدعلي)
- (٧١)اى ذلك الجزء المشترك و هو متعلق بما يستفاد من الكلام السابق. تقديره: ان النظر الى طرفى المطلوب مستلزم لتميز الصغرى عن الكبرى لانّ ذلك الجزء...(ميرزامحمدعلى)
- (۷۲)اى هذه المقدمة التى تشارك المطلوب باحد جزئيه الصغرى و ذلك لما عرفت سابقاً من انها ما اشتملت على الاصغر الموضوع فى النتيجة قوله: «هى الكبرى...» و ذلك لما تقدم من انها المقدمة التى تشتمل على الاكبر المحمول فى المطلوب.(محمدعلى)
- (٣٣)اى: ان تألف المقدمة المذكورة فى القياس و المقدمة الحاصلة من ضم الجزء الاخر من المطلوب الى الجزء الاخرمن تلك المقدمة على احد الاشكال الاربع بنفسهما اى: من غيرافتقار الى مقدمة اخرى فيكون ما انضم الى جزئى المطلوب هو الحد الوسط لتكرره فى القياس و تميز الشكل المنتج هل هو

على هيئة الشكل الاول او غيره؟ لان ذلك الوسط اما ان يكون محمولاً فى الاولى موضوعاً فى الاخرى فهو الاول او محمولاً فيهما فهو الثانى و هكذا.(محمدعلى)

(۲۶)قوله: «و ان لم يتألفا...»: اى: و ان لم يتألف المقدمتان المذكورتان بنفسهما على هيئة شكل من الاشكال الاربع كان القياس مركباً فيحتاج الى مقدمة اخرى تثبت ذلك.

و لا يخنى عليك: ان التألف و عدم التألف انما هو بالنسبة الى المقدمة الحاصلة من ضم الجزئين المذكورين احد هما الى الاخر لان النسبة فيها يحتمل ان يكون معلومة فيسهل التألف و ان لا تكون معلومة فيتمسر فيحتاج الى المقدمة الاخزى المثبتة لها واما المقدمة المصرحة فى القياس، فهى معلومة التحقق ضرورة كها هو المفروض، فافهم. (ميرزامحمدعلى)

(٧٥) اي: في الحاشية السابقة في تحقيق التقسيم. (محمد على)

(٧۶)يعنى: فاطلب جميع موضوعات كل واحد منها وجميع محمولات كل واحد منها الى آخر العمل المذكور آنفاً. و انما لم يصرح بذلك ، استغناء بقوله: «كما وضعت طرفى المطلوب فى التقسيم» فتفطن.(ميرزا محمدعلى)

(۷۷)قوله: «فلابد ان يكون...»: يعنى: لابد ان يكون لكل واحد من الجزئين المذكورين نسبة الى جزء من القياس المنتج للمطلوب اما الموضوع او المحمول، والا لم يكن القياس منتجاً له لما تقرر سابقاً من انه لا يمكن ان يتركب قياس منتج للمطلوب غير مشتمل على طرفيه. (ميرزا محمدعلي)

(۱۷۸)یعنی: ان وجدت فی المرة الاولی حداً مشترکاً بینها فقدتم القیاس و الا فکذا تفعل مرة بعد اخری الی ان تنتهی الی القیاس المنتج بالذات للمطلوب و تبین لک المقدمات و الشکل و النتیجة، مثلاً ان کان المطلوب کل الف، ط، و جدنا کل الف، ب و کل هـ، ط فان حصل لنا وسط یجمع بین ب و هـ، فقدتم لنا القیاس و الا فلابد ان تکون له نسبة الی شیء فرضنا انه د، حتی یحصل کل د، هـ فنضع د و ب و نطلب حد اوسط و هکذا الی ان یتم العمل. (محمدعلی)

(٧٩) يعنى: وجه اطلاق الفوق على النتيجة وهو قوله فى آخر الحاشية السابقة: «لانها المقصد
 الاقصى بالنسبة الى الدليل» وقد شرحناه. (ميرزا محمد على)

(٨٠)قوله: «و كان المراد العرف مطلقا...»:يعنى: وكان مراد المصنف من الحد حيث فسر التحديد بفعل الحد، المعرف مطلقا سواء كان بالذاتيات او بالعرضيات، لا الحد المصطلح المقابل للرسم المختص بما كان بالذاتيات فافهم.(ميرزامحمدعلي)

(۱۸)قوله: «بان يقال: اذا اردت تعريف شى ...»: لا يخفى: ان هذاالشىء الذى تريد ان تعرفه لا يخلو اما ان يكون من الماهيات الحقيقية الموجودة فى الاعيان او من الماهيات الاعتبارية، فان كان من الاولى، فالتميز بين ذاتياته و عرضياته فى غاية الاشكال، لالتباس الجنس بالعرض العام والفصل بالحاصة فيعسر التمييز بين معرفاته المسعيات بالحدود و الرسوم الحقيقية و ان كان من الثانية، فلا اشكال فيه، لان كل ماهو داخل فيه فهو ذاتى له اما جنس ان كان مشتركاً و اما فصل ان لم يكن كذلك و كل ما هو خارج عنه فعرض له عام او خاص فلايعسر التميز بين معرفاته المسميات بالحدود والرسوم الاسمية فلكل ان يركب اى قسم شاء من إقسام المعرف. (شيخ عبدالرحم)

(۸۲)يمنى: ان المطلوب اما ان يكون علماً نظرياً او علماً عملياً و على الاول فيكتنى كون البرهان بحيث يفيد الوقوف على البقين فقط و على الثانى فلابد مع هذا ان يفيد الوقوف على العمل ايضاً فح لا يخفي ما فى عبارة المصنف من التسامح حيث يفيد بظاهره ان البرهان مطلقا لابد و ان يفيد الوقوف على الحق و العمل به معا و هوليس بمراد كها عرفت، ولوقال اى: الطريق الى الوقوف على الحق او عليه والعمل به، لكان اولى. (ميرزاعمدعلى)

(٨٣)فان الشهرة ربما تبلغ بحيث تلتبس بالضروريات فلابد لمن اراد الوصول الى اليقين ان يخلى نفسه عن جميع الامور المغايرة لعقله حتى يتميز عنده الاوليات عن غيرها ولا يلتبس عليه، جعلنا و اياكم من الواصلين الى حق اليقين و و فقنا لسلوك مسالك الحق بكتابه المبين والصلوة على محمد خاتم النبيين و على اوصيائه المرضين. (شيخ عبدالرحم)

(۸۴)يعنى: ان الامر الثامن وهو «الانحاء التعليمية» الاربعة المذكورة ذكره في مقاصد الفن اولى من ذكره في المقدمات، بخلاف السبعة الباقية، فانها اشبه بالمقدمات منها بالمقاصد فحقها الله تذكر في المقدمات دون المقاصد فقوله: «اى: الامر الثامن اشبه بمقاصد الفن» من قبيل قولهم: «هذابسراً اطيب منه رطباً».(محمدعلى)

(۸۵)اى: التقسيم والتحليل و البرهان يعنى: ان المتأخرين يذكرون الانحاء التعليمية فى مقاصد الفن، اما الثلاثة المذكورة، ففى مباحث الحجة و اما التحديد، ففى مباحث المعرف فلا يخفى ما فى قوله: «واما التحديد فشأنه ان يذكر فى مباحث المعرف» حيث يوهم بظاهره انهم لم يذكروه فيها ولكن الحق ان يذكروه فيها قتأمل.(ميرزامحمدعلى)

(۸۶) اى: فى العلم و العمل جعلنا الله و اياكم من العالمين العاملين، بحق «محمد» و آله الطيبين صلوات الله و سلامه عليهم اجمعين و نفعنا به و ساير المؤمنين من مبتدئى الطلاب و المحصلين بحق محمد و اوصيائه الاثنى عشر الذين انتجبهم الله من سايراحاد البشر. اللهم صل و سلم عليه و عليهم وال من والاهم و عادمن عاداهم. (ميرزامحمدعلى ره)

فهرس الحاشية وحواشيها

### فهرس الحاشية وحواشيها

الصفحه	العنوان
٥	ترجمة التفتازاني «صاحب التهذيب»
٦	ترجمة المحشى
V	خطبة الكتاب
١٤	مقدمة علم المنطق
١٨	موضوع المنطق
*1	المقصدالأول في التصورات
**	بحث الدّلالات
۲ ٤	المفرد والمركب واقسامهما
٣.	المفاهيم
٣١	النسب الاربع
۳٥	الكليات الخمس
٤٨	مفهوم الكلي (الكلي المنطق والكلي الطبيعي والكلي العقلي)

<b>799</b>	فهرست
٥.	المعرّف
٥٣	المقصدالثاني في التصديقات
٥٤	اقسام القضية
٦۵	اقسام الشرطية
٧٠	التناقض
٧٤	العكس المستوى
۸۱	عكس النقيض
٨٥	باب الحجة وهيئة تأليفها
٨٦	القياس واقسامه باعتبارالهيئة
9.	ضابطة شرايط الأشكال الاربعة ضابطة شرايط الأشكال الاربعة
1.4	القياس الشرطي
1.4	القياس الاستثنائي
1.0	الاستقراء والتمثيل
1.9	الصناعات الخمس
11.	اقسام القياس باعتبار المادة
111	خاتمة (اجزاء العلوم الثلاثة)
119	الرؤس الثمانية
170	روسی حواشی الحاشیة
140	۔ حواشی خطبة الکتاب ومقدمته
170	حواشى مقدمة علم المنطق
١٨٨	حواشى التصورات (بحث الدلالات)
717	حواشي المفاهيم (النسب الاربع، الكليات الخمس، مفهوم الكلي)
	حواشر المعتاف

•	فهرست
77	حواشى التصديقات (اقسام القضية)
٠.٣	حواشي اقسام الشرطية
-14	حواشي التناقض
٠٢٣	حواشى العكس المستوى
~~0	حواشي عكس النقيض
181	حواشی القیاس
<b>*</b> V <b>*</b>	حواشى الاستقراء والتمثيل
'VV	حواشى اقسام القياس
'A <b>દ</b>	حواشى اجزاء العلوم